باسمه تعالی

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت: ۳۶۱۲۵

رده‌بندی دیویی: ۱۳۱۶ الف‌ش/ الف ۱۷۱ الف ۷۵ ۴۹۲٫

سرشناسه: ازهری، خالدبن عبدالله، ۸۳۸ - ۹۰۵ ق.، شارح

عنوان قراردادی: الفیه. شرح

عنوان: التصریح فی النحو و التصریف

کاتب: علی بن حبیب الله و سیف الله   تاریخ کتابت: مصحح: احمد بن محمد حسینی اصفهانی

محل نشر: [بی‌جا]   ناشر: [بی‌نا]   تاریخ نشر: ۱۳۱۶ ق.

صفحه شمار: ۲۰۱ ص.   مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐

زبان: عربی   ابعاد: ۲۱×۳۴   نوع خط: نسخ

روش تهیه: وقفی☐ اهدایی☐ خریداری☐ ارسالی☐

توضیحات: نامعلوم   تاریخ ثبت: دی ۱۳۸۶

یادداشتها: اهتمام: محمدمهدی بن محمد ابراهیم خوانساری
عنوان دیگر: التصریح فی شرح التوضیح؛ التصریح بمضمون التوضیح؛ التوضیح. شرح؛

موضوع(ها): ۱. ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق. التوضیح - نقد و تفسیر. ۲. ابن مالک، محمد بن عبدالله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق. الفیه - نقد و تفسیر. ۳. زبان عربی - نحو.

شناسه(های) افزوده: الف. ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق. التوضیح. شرح. ب. ابن مالک، محمد بن عبدالله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق. الفیه. شرح. ج. حسینی اصفهانی، احمد بن محمد، مصحح. د. علی بن حبیب الله، کاتب. هـ. سیف الله، کاتب. و. عنوان.

فهرستنگار: تاریخ فهرستنگاری: مهر ۸۹

- ۳ -

- ٣ -

سرشناسه: ازهری، خالد بن عبدالله، ۸۳۸ - ۹۰۵ ق. شارح

عنوان قراردادی: [التوضیح. علی الفیه ابن مالک. شرح]

عنوان: التصریح فی النحو والتصریف

کاتب: علی بن حبیب الله تاریخ کتابت: ۱۳۱۶ ق

محل نشر: - ناشر: - تاریخ نشر: ۱۳۱۶ ق

صفحه شمار: ۳۰۱ ص مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐

زبان: عربی ابعاد: ۳۴×۲۱ نوع خط: نسخ

روش تهیه: وقفی☐ اهدایی☑ خریداری☐ ارسالی☐

واقف: نامعلوم تاریخ ثبت: دی ۱۳۸۶

یادداشتها:

موضوع (ها): ۱. ابن هشام. عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق. التوضیح. نقد و تفسیر ۲. زبان عربی - صرف و نحو

شناسه (های) افزوده: الف. ابن هشام. عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق. التوضیح. شرح ب. علی بن حبیب الله، کاتب ج. عنوان: التوضیح علی الفیه ابن مالک د. عنوان

فهرستنگار: آراسته تاریخ فهرستنگاری: دی ۱۳۸۶

٣

[illegible]
[illegible]
[illegible]

- ٣ -

هذا
كتاب التصريح
في النحو الميسر
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم لتوحيده احمد موافيا لنعمه مكافيا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد ان محمدا عبده
ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله عليه واله وعلى اصحابه وجنوده وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري
عامله بلطفه الخفي واجراه على عوائد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في النحو للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين ابي محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الوقع عند جميع الاخوان لم يات احد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله
ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء
الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام وقال انه يكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان
فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المدينة بالمجاز ... العلماء من اهله حقيقة
وكنت انت المشار اليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته
شرحا كشف خفاياه واظهر اسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح وخصصته بعشرة امور
مهمة مشتملة على فوائد جمة احدها اني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ومن فوائد ذلك حل
تراكيبه العسيرة ثانيها اني تتبعت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها اني ذكرت ما
اهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها اني كملت بيت كل شاهد اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا
قليلا لم اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه عربيا حتى يتم منه التقريب خامسها اني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحروف وبينت
جميع معانيها ومن فوائد ذلك تقييد الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها اني طبقت الشرح على النظم وقد كان اغفله ومن فوائد ذلك معرفة
شرح كل مسئلة سابعها اني ذكرت تصحيح الخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما نبه على الصحيح ثامنها اني ذكرت غالب علل الاحكام وادلتها
ومن فوائد ذلك تمكنها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها اني بينت المعتمد من المواضع التي يناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد
ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها اني بينت المواضع التي اعتمدها مع انها من اجادته ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عنده بانه اقول قولي هذا
استغفر الله مما وقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفؤا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره
واسئل فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شيء طغى به القلم او زلت به القدم ان يدرء بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان
وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب ينحصر في علمي النحو والتصريف
وقد تظافرت الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه عن علي بن ابي طالب وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشا ومات وقد اسن واتفقوا
على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهروي بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابا الاسود خمسة نفر اولهم عنبسة الفيل
ثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطاء وابو حارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي
وعيسى بن عمر الثقفي وابو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف
سيبويه ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمن المازني ثم جاء بعدهما محمد بن
يزيد المبرد وخلفه بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء علي ابو الحسن بن عبد الغفار الفارسي
وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم
مصنف هذا الكتاب رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة ليلة الجمعة سنة

احدى

احدى وستين وسبعمائة وله من التصانيف المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة اربع مجلدات
شرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحهما وشرح لمحة ابي حيان وانتصاف لغة وفضلا وجرا في
قولهم الدليل لغة وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا ولحكام لو وحتى كل منهما في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقام الدليل على صحة التمثيل
والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد الامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين
قال الشيخ رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم ابتدأ بالقران العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ذاهب البركة
رواه الخطيب في كتابه الجامع والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع ممكن لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله
وهو حديث حسن او يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لان
حديث البسملة اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم
جيء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم اختلفوا في الاسم
والمسمى هل هما متغايران ام لا والاول راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا وهو راي اهل النقل والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم ان اريد
به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لا اجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم هل هو
عين المسمى او غيره والله علم على ذات المعبود بحق وقيل وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف
واللام عليه وتفخم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بالضم وبعد
تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا كمريض من مرض
لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم فاشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر لم يصح وصفه به يحمل
على غاية ذلك وملائمة وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون
مورده خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من
حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم واخص
من الاخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم
المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص مطلقا لاختصاص
تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شمول الالات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الجميع واحد اعتبارا كالعسكر
وان كان اضعافا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فيحصل من ذلك ستة اقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر
عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي وتبين لك بادنى توجه ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم من وجه
وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب
الله وللدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل
في اقرا باسم ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك او للاستحقاق وقيل
للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع
ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلوم
رب معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة
كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لانه يحفظ ما يملكه
العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار انواع كل
جنس مما سمي به ولانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح السراجية وقاله
ابن مالك والتحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى و
العالمين خاص بالعقلاء انتهى والصلوة فعلة من صلى اذا دعا والمراد هنا الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير له والسلام التحية وجمع بينهما امتثالا
لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الاخر ولو خطا الا ان الاكمل ان تعدى الصلوة والسلام
على سيدنا من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم
وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في اذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه
واله بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد خاتم اي اخر النبيين جمع نبي بغير همز مأخوذ من النبوة
بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر وامام المتقين جمع متق وهو الخائف من الله والامام

المقتبس من المنبع وقائد اي دليل الغر جمع اغر من الغرة وهي في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم والمحجلين جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة وعلى آله وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في اصله فقيل اهل ابدلت الهاء همزة ثم ابدلت الهمزة الفا ونسب للاول سيبويه واصله عنده اهل وقال بالثاني الكسائي واصله عنده اول من آل اليه في الدين يؤول ويظهر اثر القولين في التصغير فمن قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال في تصغيره اويل وكلاهما مسموعان ولكن الاول اشهر واكثر ثم اختلف في معناه فقال الشافعي المراد المؤمنون من بني هاشم والمطلب بني عبد مناف لانهم اهلوه اذا امرتهم اليه وغير ذلك وصحبه اسم جمع لصاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الال الشامل لبعضهم ليشمل الصلوة باقيهم اجمعين توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول صلوة وسلاما اسما مصدر منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان عاملهما او تقريره معناه دائمين نعت صلوة وسلاما بدوام اي ببقاء رب السموات جمع سماء على غير قياس والارضين بفتح الراء و لا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني هذا خطيب فوق اعواد منبر وجمعت ارض جمع المذكر السالم شذوذا واما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط انتهى وهي هنا مجردة عن معنى التفصيل كما نص عليه في المغني واما بعد فمنطاق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشية هذا الكتاب اما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرناه من التصريح معا بعد ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف في ناصبها فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد حمد الله فمهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره في الجملة مستحق الحمد ومكمله نعتان مشعران بالمدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار فاضافتهما محضة او بدلان ويمتنع عطفهما بيانا على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي ابهاما او للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب من مذق القلب ومعلمه فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشاناهن انشاء اي اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق و الاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق والصلوة والسلام مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما على اشرف الخلق متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلوة من جهة المعنى على سبيل التنازع واكرمه معطوف على اشرف المنعوت بالنون من النعت بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم اشهر والخلق والخلق بضم الخاء في الاول وفتحها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف وهو ان تتفق الكلمتان في الحروف وتختلفا في الهيئات واعظمه معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل معنوية خلافا لابي البقاء العكبري في ذهابه الى انها لفظية نبيه وخليله وصفيه نعوت لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار وعلى آله واصحابه واحزابه واحبابه معطوف على اشرف واعاد الجار مع الطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد وقال بعض اهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وفي الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق فان كتاب الخلاصة جواب اما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكور معموله اقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني اقول لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا آه واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك او من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قولك سرنا ذات مدة اي مدة مختصة بهذا الاسم الالفية بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من الخلاصة المنسوبة الى الالف بيتا على اشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة في علم العربية حال من كتاب المراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم بمعنى منظوم نعت الكتاب او نصب الخلاصة لا نحفظ الامام مجتهد باضافة نظم اليه العلامة صفة مبالغة في عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة جمال الدين لقب ابي عبد الله كنيته محمد اسم ابن مالك نعت اول الطائي نعت ثان رحمه الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة للاصل من جهتين الاولى الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فتقديمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني انه متى اجتمع الاسم واللقب و على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به في هذا النظم قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت التابعية كقوله تعالى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض

والجواب عن الثاني ان اللقب هنا مشوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح اولا تشوقت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس على ان ذلك لغة كما سياتي كتاب خبر ان وصح الاخبار بكتاب عن كتاب ان لتساويا لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا اصغر حجما وغزر علما بضم عين الفعلين فاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى الكتاب والجملتان نعت كتاب المنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة الاخبار وان كان حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا فهما خبران لا نعت كتاب لان الجملة الانشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتو يقال ليس لمرفقه حجم اي نتو والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق غير ان بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز ان تكون فتحة غير هنا بنائية لان غير اذا اضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قال في المغني انه بفتح الهمزة والضمير لكتاب لا افراط اي مجاوزة الحد للايجاز الاختصار فكاد بعدا اي قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح العين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا اخفى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدماميني فقال عينه تفتح وتضم وتسكن وقد اسعفنا البيه اي ساعدنا تقول اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة المواخاة والمساعدة بمختصر صفة لمحذوف اي بشرح مختصر يدانيه اي يقاربه في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحس يخالفه وتوضيح اي مبين وكاشف فيه اشهر ببيان لما يحاذيه وقيل يمشي مشيه ويباريه اي يعارضه ويفعل مثل فعله احل به الفاظه اي ابين به مفردات الفاظه واوضح به معانيه بفتح الباء اي اكشفها ابينها واحلل اي افك به تراكيبه اي مركباته وانقح اي اهذب مبانيه بفتح الباء المثناة تحت جمع مبنى ومباني الكلام ما ينبني عليه مسائله واحلي بالحاء المهملة اي احلي ومنه الماء العذب به موارده جمع موردة بالهاء وهي في الاصل طرف الماء بالطاء المهملة واعقل اي امنع والعقل المنع به شوارده جمع شاردة اي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشارد ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهي العقل ولا اترك منه مسئلة مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم من شاهد اي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب او سنة او من كلام عربي فصيح او تمثيل اي مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير اثناء الى خلاف في بعض المسائل او مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك ونقد بالدال اي انتقاد على الناظم وغيره كقوله في باب الوقف في مسئلة نادا وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا او تعليل حكم ولم آل بمد الهمزة من ألا لو يحتمل ان يكون بمعنى منع فيتعدى الى اثنين حذف احدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم اقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اي تبيينه وتهذيبه بالذال المعجمة اي تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلم وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب وسميته باوضح المسالك الى الفية ابن مالك ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهي طريقة السلوك وبالله اعتصم اي امتنع واسئله العصمة اي المنع مما يصم بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار ولا رب غيره ولا مامول الا خيره عليه توكلت واليه انيب اي ارجع قال الناظم الكلام وما يتألف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه وهو الكلم الثلاث والتألف والتأليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وان كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس وفي اصطلاح النحويين عبارة عما اي مؤلف اجتمع فيه امران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اي انه صلى الله عليه وآله في نفسه اسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هنا ظرفا ومظروفا حقيقة و لو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج والمراد باللفظ هنا الملفوظ وهو اراد الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا كالفاظ الضمائر المستترة ويسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهوى من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي والافادة مصدر افاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالمفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء اخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم و يوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه يجعل احدهما جنسا والاخر فصلا فيحترز بكل منهما عما يشاركه الاخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم

التي الحد كالسماء فوقنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تأليف الكلام ستة اسم ان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء وجملة القسم وجوابه او الشرط وجوابه واقل ما يتألف الكلام خبرا كان او انشاء من اسمين حقيقة كهيهات العقيق او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ومنه مثل الناظم من فعل واسم استقم فانه اي فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر بانت ولا يتلفظ به دائما وانما فصله بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال لا من تتمة الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في التأليف بين ان يكون الجزءان مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير ان يكون فيه الضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على ابي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدير وجود لا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر المستترة الفاظ بالقوة الا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضارا لا اخفاء معه ولابن قاله الموضح في شرح اللمحة والكلم الذي يتألف الكلام منه اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هي وليس بجمع خلافا لما اوقع في الشذور ولانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التانيث لا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه للجمعي لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس لا نواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتدأ وما قبله خبر عنه فيتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد كلمة ظاهر النظم ان الكلم مبتدأ وما قبله خبر عنه فيتوقف ماهية الكلم فلا جرم عدل الموضح عن ذلك فجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدأ المحذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن معط جاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القران بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر وهي اي الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف في نقل عن الفراء انكلا ليست احد الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال قال الفخر الرازي لا يصح ان يكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف ممتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم ممتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمان معين انتهى وحاصل كلامه ان الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذه اللهم الا اذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فيستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككماة وكماة وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسبة وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول لغلبته بدليل على ذلك قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا زيد على لفظه تاء التانيث فقيل كلمة نقص معناه عن الجمع وصار مع زيادة التاء لا يدل على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات الغير المطردة لبن ولبنة وهي مطبوخة لبنة ومن المخلوقات المطردة نبق ونبقة وليس نظيره نحو كماة وكماة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بالنسبة وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كماة وكماة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من المجموع الغالب عليها التانيث وقد تبين بما ذكرناه من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ والافادة وبهذا التقييد سقط ما قيل انه جعل الافادة اولا شرطا وهنا شرطا ومن انه قد يتألف من كلمتين وتبين بما هو قول مشهور عندهم من ان اقل الجمع ثلاثة من الاحاد اي مجموع هذين الامرين تبين ان بين الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلم اعم من جهة المعنى لاطلاقه على المفيد كضرب زيدا وعلى غيره اي غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا يطلق على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام اعم من جهة اللفظ لاطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا يطلق على غير المفيد فنحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود الافراد الثلاثة التي هي زيد وقام واب بدون الهاء بل الاربعة بالهاء من ابوه وبل هنا انتقالية ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله اولا واقل الجمع ثلاثة وقام زيد كلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احداها ان ذكر هذه النسبة هنا فيما قال الحلواني تعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا بد في الذين بينهما عموم وخصوص من وجه من امر معروضين وعارضين وثلاثة ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن انتهى الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول الكلم اعم باعتبار اطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار اطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتاخرين الثالثة ان ما صدق الاجتماع يفسد حد كل واحد منهما لدخول كل منهما في حد الاخر فالمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في الماصدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في

باب الكلام وما يتألف منه

التعريفات مرعية والقول على الاصح المفرد والمركب الدال على معنى يصح السكوت عليه ولا ولهذا قال في النظم والقول عم فهو اعم من الكلام لاطلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم لاطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لاطلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان لا عموما من وجه دون وجه لانه لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى انه عم في قول الناظم والقول عم افعل تفضيل اصله اعمم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر ولي هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل على الم الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامه في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الراي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا اي راي ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من اتت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في النكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسين البصري من الاصوليين ويطلق الكلم ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب ويطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اي مقالة من قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل ونحو قولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك كثير في الورود لا قليل كما يفهم من قول الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد بفعل يشعر بالتقليل في عرف المصنف كما ذكره الموضح في باب الاداة ولك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات

فصل

يتميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند احدها الجر وهو في الاصل مصدر جر وليس المراد به في النظم حرف الجر لان دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال وارادوا بالجر دخول حرفه انتهى وكما قال الموضح في الندا وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي لحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه بدليل قوله لان اي حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم على التقدير والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ بتامل نحو عجبت من ان قمت فدخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتاويل الصريح بل المراد به اي بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض سواء كان العامل الجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل الثلاثة قد اجتمعن في البسملة فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف وهذا هو الجاري على الالسنة والتحقيق خلافه قاله الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب بجر المضاف اليه بالمضاف خلافا لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما لم اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني ابا حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات بها يعني بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الرفع والنصب والجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال في شرح الشذور وقسمها يعني المجرورات الى ثلاثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالتبعية فجعله قسما برأسه مجازا العلامة الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا في الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الاخر اي تتبع لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون وبقيد عدم الخط ايضا النون الاولى في ضيفن للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس والنون الاولى في رعشن للمرتعش لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهاتان النونان المحركتان زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما نون وقيد السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الاخر وبقيد عدم الخط ايضا النون في انكسر ومنكسر لانها لم تلحق الاخر وتثبت في الخط لا يقال يخرج بقيد الاخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم لا اخره وقد لحقها التنوين لانا نقول المنون تحق الالف وهي اخره حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالاخر ما كان اخرا في اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقولي لفظا لا خطا النون اللاحقة لاخر القوافي وسياتي قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لاخر الافعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لاخر كلمة من كلمة اخرى نحو احمد انطلق لثبوتها في الخط ولا حاجة الى زيادة الحديثي في حد التنوين ولا يكون جزء غيرها ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد بالحرف التنوين وخرج بقولي لغير توكيد نون نحو لنسفعا خاصة على تقدير رسمها في الخط الفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها نونا فيثبت في الخط فخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه وهذا لم يوجد في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغني وغيره وانواع التنوين الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية و

تنوين الصرف وهو اللاحق لفظاً لغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال والذى يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قال ابن الحاجب وغيره ورد وفائدته الدلالة بتشكيله الدال على خفة الاسم بكونه معرباً منصرفاً وعلى تمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف شبهاً قوياً فيبنى ولا اشبه الفعل فى فرعيتين فيمنع الصرف وهو التنوين والنوع الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية للدلالة على التنكير قياساً فى باب العلم المختوم بويه وسماعاً فى باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفى اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصاً معيناً اسمه ذلك اى اسمه سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك اى طلبت منه زيادة حديث من حديث معين فاذا اردت شخصاً ما اى شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما اى حديث كان نونتهما فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اى الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على انه مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صه الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة تدل على معنى مبهم قاله الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالالف والتاء مزيدتين سمى بذلك لان العرب جعلوه فى مقابلة النون فى نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون والياء والنون قال الرضى معناه انه قائم مقام النون التى فى الواحد فى المعنى الجامع لانهما للتنويل فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك انتهى والذى يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافاً للربعى لثبوته مع ما فيه من عيبتين كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعرفات ولا عوض عن شيء وانه القول بانه عوض عن الفتحة نصباً فرد بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب فى توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفى المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة فى مفرده فزيد التنوين فيه ليوازى النون فى جمع المذكر كما ان الحركة فى مسلمات موازية لحرف العلة فى مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التى فى لبيسه التاء التى فى الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما فى مفرده التاء لفظاً بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديراً كهندات بل يكون فى المذكر كاصطبلات والحكم واحد فى الجميع بل غيرها ولو سلم وقال آخرون ان الالف والتاء فى مقابلة الواو والياء لانهما علم الجمع وان التنوين فى مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض ويقال هو تفعيل من العوض والتعويض تفعيل الفاعلة ليس هو عوضاً عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به فى المغنى لكنه قصد المشاكلة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو غواش وجوار من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حالة كونه عوضاً لاجل العوض عن الياء المحذوفة اصلياً كانت رفعاً وجراً وفاقاً لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرد ولا هو تنوين صرف لصرفه بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن الحذف وفتحة خلافاً للاخفش وينطق فى سلات تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم وبعيل مصغر اعمى ويعلى فانهما ممنوعان الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل فى وزنه نحو ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيانهما فى باب ما لا ينصرف والنوع اللاحق لاذ فى نحو يومئذ يفرح المؤمنون عوضاً عن الجملة التى تضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة ايجازاً وتخفيفاً فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على اصل التقاء الساكنين وليست كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافاً للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف فى الافتقار الى جملة ومن فى الوضع على حرفين وليست الاضافة فى يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين للآخر خلافاً لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وفاقاً للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعتا عن الاضافة مع انه ذكره فى المغنى لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف جندل اصله جنادل بغير تنوين حذف منه الالف وعوض عنها التنوين كذا قال ابن مالك واختار فى المغنى انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد فى غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لنافى ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ وزاد جماعة من النحويين منهم الموضح فى المغنى على هذه الاربعة تنوين الترنم اى المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وقال شارح اللباب انما جيء به لوجود الترنم وذلك ان حروف العلة مدة فى الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة فى الخيشوم انتهى وقال الجماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا فى التسمية عنه فقيل الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم واختاره جماعة من شيوخ الموضح فى الكاملية وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك فى شرح الكافية وهو اللاحق للقوافى جمع قافية وهى من اخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذى قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة فى البيت المطلقة اى التى اخرها حرف مد وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهى التى غيرت لتوازن ضربها بدلاً من حرف الاطلاق كقوله وهو جرير اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن فلحق العروض والقافية وهو العتابن واصابن والاصل العتابا واصابا فجيء بالتنوين بدلاً من الالف والاول اسم والثانى فعل واقلى امر من الاقلال والعذل اللوم بفتح العين لغة اللام العذل وعاذل منادى مرخم عاذلة ولقد اصابن مقول قولى وجواب الشرط محذوف تقديره المعنى ان اصبت انا او ان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلى وقولى لقد اصاب وقد تدخل الحرف كقول النابغة ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل وكان قد فجيء بالتنوين بدلاً من الياء لترك الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم وهو التغنى انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا

جاؤا بالتنوين فى مكانها فى لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافى على حالها فى الترنم فعبر اولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك فى شرح العمدة نظراً الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانياً بترك الترنم موافقة للتسهيل نظراً الى ما صرح به سيبويه واصحابه وقيل هو بدل من التنوين حرف الاطلاق فى غير القوافى كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره فى المغنى فى حرف الكاف وزاد بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قال فى المغنى التنوين الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيدة اى التى يكون رويها ساكناً غير حرف مد والاعاريض المصرعة زيادة على الوزن فهو فى اخر البيت كالخزم بالزاء فى اوله ومن ثم يسمى غالياً وسمى الاخفش الحركة التى قبل الحاقه غلواً ووهم ابن الحاجب انما سمى غالياً لقلته ونفاه السيرافى والزجاج وزعما ان الشاعر زاد ان فى اخر البيت ابدالاً تماماً فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفى هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسر كما فى صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربن قال هو اشبه قياساً على ما له اصل فى المغنى ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه من مضى الحركة قبله تسمى غلواً واختلف مثبتوه تنويناً فى فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم ايضاً ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال الحجاجى فى الحق امارة على الوقف اذ لا يعلم فى الشعر الساكن الاخر واصل الهمزة وقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف فى نحو قام زيد ووقع فى شرح اللب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد به ترك الوقف ووصل اخر البيت الاول باول البيت الثانى انتهى والخزم هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقوله وقاتم الاعماق خاوى المخترقن والفعل كقول العجاج من طلل كالاتحمى انهجن والحرف كقوله وهو رؤبة قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيراً معدماً قالت وان فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى ترضين به وان كان هذا البعل فقيراً معدماً قالت رضيت به وان كان فقيراً واختلف فى هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالى على اقوال احدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة ال والاتصال بغير الاسم والثانى ان الترنم نون بدل من حرف العلة كما يبدل منه فى نحو ابتنى بدا قاله ابن معزوز وزعم انه ظاهر قول سيبويه وان الغالى نون ان فحذفت الهمزة والثالث انهما نونان زائدتان ليسا بتنوين ولا بدل وهو الحق كما قاله ابن مالك فى التحفة وتبعه ابنه فى نكت الحاجبية انهما ليسا بتنوين بل هما نونان زائدتان فى الوقف ونقله حكاه ما فى شرح اللب كما تثبت نون ضيفن للطفيلى فى الوصف فى الوقف ووجه التشبيه الزيادة فى الوقف خاصة وليسا من انواع التنوين حقيقة فلا شيء لثبوتهما مع ال كالعتابن والمخترقن وفى الفعل كاصابن واهجن وفى الحرف كقدن وان اول الامثلة للترنم وثانيها للغالى ولا فى الخط والوقف وحذفهما فى الوصل ليس شيء من اقسام التنوين كذلك وعلى هذا التقدير فلا يرد ان على ما اطلق من النحويين كالناظم ان الاسم يعرف بالتنوين لا من جهة انه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما فى نفس الامر فلا يرد ان عليه وزاد بعضهم سابعاً وثامناً وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وفى المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتاسعاً وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وعاشراً وهو تنوين الحكاية مثل ان تسمى رجلاً بعاقلة لبيبة فانك تحكى اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم فى قوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وقابل وعوض والمنكر زد واضطر رم وغال واحك ما همزا العلامة الثالثة من علامات الاسم النداء بالمد مع كسر النون وضمها وليس المراد به اى بالنداء دخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن مالك فى شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى اسماً لان يا خاصة قد تدخل فى اللفظ على ما ليس باسم حرفاً كان او فعلاً فالاول نحو يا ليت قومى والثانى نحو الا يا اسجدوا فى قراءة الكسائى فاتر بتخفيف على يا وبتدى باسجدوا واختلف فى توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومى ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس فى الامر كالآية والدعاء كقوله الا يا اسلمى بل المراد بالنداء كون الكلمة مناداة اى مطلوباً اقبالها بحرف مخصوص نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ومكرمان بفتح الراء للكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس ويا ملامان للئيم الذى فى الاصل الشيخ الفسق انما خص هذه الاسماء بالذكر لملازمتها للنداء فلم يقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة والعلامة الرابعة

الجميع اقسامها غير الموصول والاستفهامية كالفرس من غير العقلاء فاما ال الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختياراً عند الناظم وبعض الكوفيين واضطراراً عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه فى شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق يخاطب رجلاً من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل والحكم بفتحتين الحكم بحكمه والحكمة فى الامر الترضى بادغام اللام فى التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع على النيابة عن الفاعل والذى سوغ دخول ال على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضى حجة الناظم ومن وافقه ان الشاعر يتمكن من ان يقول المرضى قبل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج اما ال الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضى نحو ال فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة الخامسة الاسناد اليه اى الى الاسم من قوله يميز الاسم ومعنى الاسناد ومعنى الاسناد الى الاسم هو ان تنسب اليه ما لا يحكم تحصل به الفائدة التامة وذلك الاسناد كما فى نسبة القيام الى زيد ومن وكما فى نسبة الايمان الى انا كما فى قولك انا مؤمن واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون المسند اليه فاعلاً او مبتدأ ولا بين ان يكون المسند فعلاً او وصفاً ولا فرق بين الاسناد المعنوى كما مر واللفظى نحو ضرب ثلاثى فضرب فعل ماض ومن حرف جر واذا لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوماً باسميتهما قال فى الكافية وان نسبت لاداة حكماً فابن او اعرب واجعلها اسماً فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها على

والعلام من العقلاء

الابتدا **فصل** يختص الفعل ويتميز من قسيميه الاسم والحرف باربع علامات ذكرها في النظم بقوله بتا فعلت واتت وبا افعلي احدها تاء الفاعل
في المعنى والتعدد ممنوع والايراد ممنوع اما التعدد فلانه اخذ الفاعل في علامة الفعل واخذ الفعل في تعريف الفاعل واما الايراد فانه يصدق على انه فوق
ما قام الا انت فعل لانه اتصل بها تاء منسوبة الى الفاعل مع ان هي الفاعل وهي اسم على الاصح متكلما كان الفاعل كقمت بضم التاء او مخاطبا نحو تباركت
بفتح التاء واخشين بكسر التاء العلامة الثانية تاء التانيث الساكنة في الاصل كقامت وقعدت ولا التفات الى عروض الحركة نحو وقالت امه
بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امرأت العزيز وقالتا ائتينا بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما فاما المتحركة بحركة
الاعراب فتختص بالاسم كقائمة وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة وبهاتين العلامتين وهما تاء
الفاعل وتاء التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي ورد على من
زعم حرفية عسى من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التائين المذكورتين تقول لست ولبست وعسيت و
عسيت وبعلامة التانيث فقط وهي تاء التانيث رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم
وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم
وتاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول في حقه بئس
العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يقل وبالعلامتين كالتي قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين
كما مر العلامة الثالثة ياء التاكيد ... كانت نحو ياء ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي يا هند وبهذه العلامة يتعقب على من قال كالزمخشري ان هات بكسر التاء وتعال بفتح
اللام اسما فعلين للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر لما ذكر الا انهما على الطلب قبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي
بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف من اخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف من تعال الالف كما في اخش العلامة الرابعة نون التاكيد شديدة
كانت نحو ليسجنن او خفيفة نحو لنسفعا ويجمعهما ليسجنن بالتشديد وليكونا بالتخفيف واما قوله وهو ... اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا
اقائلن احضروا الشهودا فضرورة دخول نون التاكيد على قائل مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو
اتقولن والبيت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة وبالدال المهملة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة
والسبوطة يقول المخبر عنه ان جاءت هذه بشاب تزوجها رجل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم اتاني للناس احضروا الشهود لعقد نكاحها عليه ...
ذلك منه ولقائل ان يقول لا نسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على
حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا والاول قصر المسافة
وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثابتة في المقيس عليه مذكورة وفي
المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى قائل انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما نقله السوابق واللولو
فلا على ان العيني قال والمعنى هل انتم قائلون فاجراه مجرى اتقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك
بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك **فصل** ويعرف الحرف بانه لا يحسن
فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها واشار في النظم بقوله سواهما الحرف كهل من حروف الاستفهام وفي من حروف الجر ولم
من حروف الجزم وقد اشير في النظم بهذه المثل الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة الى بيان انواع
الحروف بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص بشيء لا بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل كهل حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل على الاسم
تقول هل زيد اخوك بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل تختص بالفعل اما صريحا نحو هل قام وهل يقوم واما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل لفعل
محذوف يفسره الفعل المذكور على حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل
اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص لا بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات
وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر كفي نحو وفي الارض آيات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها
الستة ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كال التعريف ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب نحو لن تنالوا
... ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف **فصل** الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلاثة انواع عند
جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني ... ونقرره
احدها الفعل المضارع اي المشابه ... ومأخذ الشبه فعلامته ان يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم وهذه العلامة
انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم فقال فعل مضارع يلي لم كيشم والافصح فيه ... في يشم فتح الشين مضارع شمم بكسر
الميم لا ضمها مضارع شمم بفتح الميم والافصح في الماضي منه شممت بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء من باب فرح يفرح ونصر ينصر والاول
افصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ والصواب ورده ومن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما

كما قاله المرادي وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات
وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كلا منهما يحتمل معنى
الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعله سلامته من الطعن فيه ولهذا الشبه
اعرب المضارع واستحق التقديم في الذكر على اخويه الماضي والامر فينبغي للشخص ان يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه ومتى دلت كلمة
من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال او الاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة لم فهي اسم اما الوصف كضارب
الان او غدا واما الفعل كاوه واف بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لاتوجع واف اسم لاتضجر وفي اف اربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة
اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق او ملحق بها زوائد
والمجردة اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحركة الاخر اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنا عشرة في المتحركة والساكنة
اما مشددة او مخففة فهذه اربعة عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت او حرف المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه
سبع عشرة وان كان حرف مد فهي اما واو او ياء والف والفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه خمس اخرى مع السبع
عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهي ست لغات وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه
فهذه اربع لغات والحادية عشرة اف بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر بالتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون
والسادسة اف بالامالة والسابعة افاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي ويتميز عن اخويه المضارع والامر
بقبول تاء الفاعل كتباركت ... وعسى وليس تقول تباركت يا الله وعسيتنا ولست او تاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس تقول نعمت وبئست
وعست وليست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التائين فيهما كما اومأ اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس
على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اومأ اليه ايضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية
حيث قال وقد انفردت تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الاجرومية للشهاب البجائي ان تبارك يقبل
التائين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير
الموضح بالتائين ان ال في التاء في قول الناظم وماضي الافعال بالتا للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل الماضي
وهو الحدث المقترن بالزمان الماضي ولم تقبل تلك الكلمة احدى التائين المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهي اسم اما
الوصف كضارب امس او الفعل كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرناها في
باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه افعل في التعجب وما خلا وما عدا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها افعال ماضية لا تقبل
احدى التائين فيلزم ان تكون اسماء لانا نقول ... قبولها لاحدى التائين نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع الثالث
الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التاكيد مع دلالته على الامر اي الطلب بصيغته فالدور مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع لان دلالته على الطلب
نشأت من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قومن فانه دل على الطلب قبل نون التاكيد وهذا معنى قول النظم وسم بالنون فعل الامر ان امر
فهم فان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر اي الطلب بصيغته فالدور مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع فهي فعل مضارع نحو ليسجنن
وليكونا او فعل تعجب نحو احسنن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته وان دلت الكلمة على الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم اما مصدر
نحو صبرا بني عبد الدار بمعنى اصبروا او اسم لفعل كنزال وتراك بمعنى انزل واترك او هي حرف نحو كلا بمعنى انته وهذا التمثيل اولى من التمثيل بصه وحيهل
في قول النظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فان اسميتهما اي اسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين
تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضح ان لا يمثل بهما لما ثبت لانهما تقبل التنوين فاسميتهما معلومة مما تقدم ايضا ثم النظر في هات وتعال
في قبولهما نون التاكيد فيه خلاف في علامة الامر ... ثم اسم الفعل من الماضي والمضارع ففهو على
الامر التي فصلها الناظم **هذا** باب شرح المعرب والمبني المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة
المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار الى ان في كلام النظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه
مبني على حد فمنهم شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة النظم تقتضي بظاهرها ان الاسم هذين الشيئين ومنه شيء اخر وهو لم يذكره معرب
هو الاصل في الاسماء وهو ما يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكنا اي المتمكن في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمي امكن والا
سمي غير امكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب المعاني عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة فيفتقر الى
التمييز بينها الى الاعراب ومنه مبني وهو ما لا يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني ويسمى خصيا ...
بني والمبني هو الفرع ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن في الاسمية وانما بني الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل عند الناظم شبها قويا يدنيه منه اي يقربه
الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم لشبه من الحروف مدني وانواع هذا الشبه ثلاثة هنا احدها الشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع ...

وهو المشار اليه بقوله في النظم كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط ثانيهما حرف لين اما الاول وهو الموضوع على حرف واحد كتاء قمت اي كالتاء من قمت فانها في حال الكسر شبيهة بنحو باء الجر مطلقا ولام مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفائه وفي حال الضم شبيهة بنحو التاء في القسم في لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين كنا من قمنا فانها اي نا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا او لينا كما ولا فان شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك وضع الحرف المختص به ثم قال فهذا بعينه اعتراض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين واثبته شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد انتهى ثم استشعر اعتراضا بان نحو اب واخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب نحو اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لامهما فان اصلهما قبل الحذف ابو واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان برد المحذوف والتثنية ترد الاشياء الى اصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة احرف واما ابان واخان من غير رد فنسبه الى لغة القصر كما سيأتي فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة احرف كنعم وبلى فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر الاسماء موضوع على ثلاثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء الثلاثية مبنيا فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن فالجواب ان بناء نحن ونحو ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر ياتي في بناء المضمرات النوع الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه بقول النظم والمعنوي في متى وفي هنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي من المعاني التي تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا بان لم يوضع له حرف اصلا فالاول وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف كمتى فانها تستعمل شرطا نحو متى تقم اقم معك وهي حينئذ اي حين اذا استعملت شرطا شبيهة في تادية المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نصر الله وهي حينئذ اي حين اذا استعملت استفهاما شبيهة في تادية المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان نحو اي الشرطية واي الاستفهامية مشبهتان الحرف ومع ذلك هما معربان فاشار الى جوابه بقوله وانما اعربت الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي فايا اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدارة وما صلة والاجلين مضاف اليها وجملة فلا عدوان علي جوابها واي الاستفهامية نحو واي الفريقين احق بالامن فاي اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليها واحق خبر المبتدأ لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للاضافة الى المفرد وفي بعض النسخ لملازمتهما الافراد والمراد لملازمة اي في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسماء والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسماء الاشارة المكانية فانها متضمنة لمعنى الاشارة اي المعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر الاراك وهذا المعنى الذي هو الاشارة لم يضع العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحرف لانه اي معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب وكمثل التنبيه الموضوع لها ها المسماة بها التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنه اي لفظ هنا لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع ليؤدى به الاشارة وعدل عن قول غيرهم لانه كالتمني والترجي لان الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة في بعض المواضع نحو هذا لك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنهما معنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء و هذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير واسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور ووضعهما في الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي النصب والجر وضعا على صيغتي المثنى المجرور والمنصوب فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه انتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني كان ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا ومحلا فاما قول زهير ولنعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر فمن الاسناد الى اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على قول الناشئ عنه النائب يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح في باب الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل بالمشبه الاتي لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تاثر الذي لو حذف وجعل الالف في قوله اصلا ضمير تثنية عائدا على النيابة والافتقار او للاطلاق و الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كنيابة اصلا وافتقار اصلا لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يعني بلا تاثر لا محصول له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهى وبهذا ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عامة في بعض التراكيب كما صرح به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات ونزلت منزلة المتاصلة في المنقولات وهذا هو

معنوي

في بناء اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل وانما الفرق فليتامل وكان يفتقر الاسم افتقارا متاصلا الى جملة اسمية او فعلية فالاول وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسماء الافعال فانها اي فان هيهات وصه واوه نائبة عن بعد بضم العين واسكت واتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل امر وهو اسكت واوه نائبة عن فعل مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية والمعنوية فتؤثر به على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبان عن الفعل فليت نائبة عن اتمنى ولعل نائبة عن اترجى ولا يدخل عليهما عامل اصلا فضلا عن ان يتاثرا واحترز الناظم بانتفاء التاثر عن المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه اي ضربا نائب عن اضرب وهو مع هذا اي مع كونه نائبا عن فعله معرب وذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن الفعل تدخل عليه العوامل اللفظية فتؤثر فيه تقول في الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب زيد وفي الخفض عجبت من ضرب زيد وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى الجملة كاذ واذا من الظروف الزمانية وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث في العام نادر وكالذي والتي من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصولات فانها اشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى الجملة لانها انما وضعت لنسبة معان في الافعال الى الاسماء واحترز بذكر الاصالة المستفادة من قول النظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف بدليل حذف تنوينه الى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة معناه ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب و يزول في بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الترك وسرت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فلا يحتاج في تمام معنى يوم الى شيء اخر واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان من اسماء المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما الى مفرد لا الى جملة تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذا اعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح سبحانا والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد اي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر وانما منع من الصرف لانه معرفة وفي اخره الف ونون انتهى بحروفه واما استعمال عند غير مضاف كقوله كل عند لك عندي لا يساوي نصف عندي فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وايا من الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى الجملة فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان واي الموصولة في نحو اضرب ايهم اساء بنصب اي لان جملة اساء صلة تامة فسقط القول بان ايا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو من شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي لضعف الشبه متعلق بقوله اعرب بما عارضه متعلق بضعف من المجيء بيان لما متعلق بما عارضه على صورة التثنية متعلق بالمجيء وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين وبما عارضه من لزوم الاضافة الى المفرد راجع الى اي واهمل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وادخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعمالي وادخل الشاطبي اسماء الاصوات في قول النظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر فقال لانها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر او الاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات كغاق ودب على اسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم من مشابهة الحرف فمعرب وهو المعرب نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه ارض بالرفع ورأيت ارضا بالنصب ومررت بارض بالخفض وما لا يظهر اعرابه كالفتى المقصور تقول جاء الفتى بضمة مقدرة على الالف ورأيت الفتى بفتحة مقدرة عليها ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها ونظير الفتى في تقدير الحركات في اخره سمى بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وهي احدى لغات ست في الاسم من ست ثانيتها سمى بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها اسم بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك الاشارة بقوله ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سئل عن اسم شخص ما سماك اي ما اسمك حكاه صاحب الافصاح فيه وجه الدلالة منه انه اثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد ضم السين فلا لانه يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابي خالد القناني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني اسد والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا وهو ليس بنص في المقصور فلاجل ذلك قال الموضح والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا فلا دليل فيه لانه اي سما منصوب منون فيحتمل ان الاصل اسم من غير قصر ثم دخل عليه الناصب فهو اسما بفتح اي على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد يعدى بنفسه كما تقول سميت زيدا اذا دخل عليها ناصب رأيت زيدا ومعنى اثرك الله به ايثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كايثاره اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

فصل في الفعل ايهم ضربان ضرب مبني وهو الاصل في الافعال اذ لم يعتورها معان تفتقر في تمييزها الى اعراب وضرب معرب وهو على خلاف الاصل بخلاف المبني وهو الغرض والمبني من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي مبني باتفاق وبناؤه على الفتح للخفة ثلاثيا كان كضرب او رباعيا كدحرج او خماسيا

كانطلق او سند اسما كاستخرج ولا بد على ذلك وانما بنى على حركة لمشابهته المضارع فى الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم فى
وثقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض اوجبه كراهتهم اى العرب توالى اربع متحركات
وهى احرف الفعل الثلثة وتاء الفاعل فيما هو كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكذلك ضمة الثامن
ضربوا عارض لمناسبة الواو باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو والنوع الثالث الامر مبنى على الاصح عند جمهور البصريين
والى هذين الاشارة بقوله وفعل امر ومضى بنيا وبناؤهما مختلف فالماضى بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبنى للمخاطب
الخطاب فنحو اضرب مبنى على السكون فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا واضربوا واضربى مبنى على حذف النون لان مضارعها يجزم
بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربى ونحو اغز واخش وارم مبنى على حذف اخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف اخره نحو لم تغز ولم تخش
ولم ترم فاغز مبنى على حذف الواو واخش مبنى على حذف الالف وارم مبنى على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام
الامر وانها حذفت فنحو اضرب اصله لتضرب فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح فى المغنى وبقولهم
اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهى وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا
او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كى لتقضى حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء
الفوقانية وفى الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ولان البناء لم يعهد كونه
بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند
نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل
كلامه فى المغنى وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط سلامته من
نون الاناث ومن نون التاكيد المباشرة والى ذلك الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث فانه مع نون
الاناث مبنى على الاصح على السكون كالامر والماضى نحو والمطلقات يتربصن وذهب السهيلى الى انه مع نون الاناث معرب تقديرا ومع نون التاكيد
المباشرة مبنى على الاصح وقيل لا يشترط المباشرة فنحو لتبلون مبنى ايضا وقيل الجميع معرب تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبنى على الفتح نحو
لننبذن لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر وحد الوصل بين الفعل والنون الفاصل بالف او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا
يركبون ثلثة اشياء واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او تقديرا فانه لم المضارع معرب معها تقديرا نحو لتبلون مضارع بلى يبلو مبنى للمفعول مسند
لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة اصله قبل التوكيد لتبلوون كتضربون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان نقول استثقلت الضمة
على لام الفعل فحذفت لاستثقالها او نقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف
والواو على التقدير الثانى فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلوننّ بثلاث نونات حذفت نون الرفع
لفظا لتوالى النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التاكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهى الضمة ولم تحرك النون
محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالى الامثال فهى مقدرة
الثبوت لانها علامة الرفع فهو معرب معها تقديرا بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فاما ترين اصله
قبل التوكيد ترايين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان نقول حذفت
الكسرة لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذفنا اولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء
ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى
ساكنان الياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة الى اخر ما مر فى لتبلون ونحو لا تتبعان اصله قبل
التوكيد والنهى تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون
التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون
بالكسر لشبهها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فهذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله قبل
التوكيد والنهى يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالثقيلة فالتقى الساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة
عليها فصار يصدنك فنون التوكيد لم تباشر الفعل لفظا لانها لم تباشره فى الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط
ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون بنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او تقديرا
لوجود الفاصل لفظا او تقديرا وقد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديرى فى لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما لفظى
وذلك خلاف سياق كلامه والحروف كلها مبنية لانها لا تنصرف ولا تعتقب عليها من المعانى ما يحتاج معه الى اعراب هذه العبارة
احسن من قول النظم وكل حرف مستحق للبناء اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شئ على صفة يراد بها الثبوت وفى

الاصطلاح

وفى الاصطلاح لزوم اخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوى وعلى القول بانه لفظى فقال ابن مالك ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس
حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين **فصل** وانواع البناء اربعة لا زائد عليها احدها السكون وهو الاصل فى البناء واليه اشار بقوله والاصل
امرؤ فى المبنى ان يسكنا وانما كان الاصل فى البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وعدم الحركة فلا يبنى على الحركة الا لسبب كالتقاء الساكنين فى نحو
كون الكلمة على حرف واحد ككاف قمت وكونها عارضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها اصل فى التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب ويسمى عدم
الحركة ايضا وقفا كما يسمى سكونا والسكون خفيف مخفف دخل فى الكلم الثلث الحرف والفعل والاسم ففى الحرف نحو هل وفى الفعل نحو قم وفى الاسم نحو كم
فلم الحرف لتوغله فى البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه والنوع الثانى الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان
الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفى الشفة والثانى انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل ولهذا القرب دخل الفتح
ايضا فى الكلم الثلث فى الحرف نحو سوف وفى الفعل نحو قام وفى الاسم نحو اين والنوعان الاخران وهما الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما ولكونهما يحتاجان الى اعمال
احدى العضلتين او كليهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما لم يدخلا فيه لئلا يجمع بين ثقيلين ودخلا فى الحرف
والاسم لخفتهما لدلالتهما على شئ واحد فالكسر فى الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر فى الاسم نحو امس عند الحجازيين بشرط الا
والضم فى الحرف والاسم نحو منذ فى لغة من جر بها او رفع فان الجارة للاسم حرف والرافعة له اسم وسيأتى ايضاح ذلك فى باب حروف الجر والى انواع البناء الاربعة
الاشارة بقوله فى النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم واقوى الحركات الضم ويليها الكسر ثم الفتح ويسمى الاول ضما لانه يحصل بضم
الشفتين اولا ثم رفعهما ثانيا ويسمى الثانى كسرا لانه يحصل من انجرار اللحى الاسفل الى الاسفل انجرارا قويا ويسمى الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم و
هذه الحركات تكون ظاهرة كما ترى ومقدرة كتقدير الضم فى يا سيبويه والفتح فى نحو لا فتى الاعلى **فصل** الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوى وعلى القول بانه لفظى اثر ظاهر فى اللفظ او مقدر فيه يجلبه العامل
المقتضى له فى اخر الكلمة التى هى اسم لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم يباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات
الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما ينوى الضمة والفتحة
والكسرة فى نحو الفتى وكما ينوى الواو فى نحو مسلمى بعد ادغامها وكما ينوى النون فى نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة فى نحو لم يقرا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم
ولم يعتد به والمراد بالعامل ما يحدث به المعنى المحوج الى الاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا
الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة رفع ونصب يشتركان فى اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم
مرفوع بالتجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم فعل مضارع منصوب بلن وجر يختص بمعنى فى اسم نحو مررت بزيد فزيد مجرور بالباء وجزم
مختص بمعنى فى فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم
جمع قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما وهذه الانواع الاربعة التى هى الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم اوقعها لم كاصطبلا
جمع اصطبل فالضمة علم ومتمما الرفع وكذا الباقى وبهذا يندفع ما يقال ان فى كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب لا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله
اثراه وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله وهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهى الضمة للرفع نحو جاء زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا و
الكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم ذلك مستفاد من قول النظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين
وعلامات فروع نائبة عن هذه العلامات الاصول وهى عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهى الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهى الكسرة
والالف والياء وحذف النون اثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون واليها
الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب نحو جا اخو بنى نمر وهذه العشرة واقعة فى سبعة ابواب منحصرة الباب الاول المشار اليه بقول النظم وارفع بواو وانصبن
بالالف واجرر بياء ما من الاسما اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك وهن وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة
فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهى ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذى والفم اذا فارقه الميم لا
المتصل بها والاب والاخ بالتخفيف والحم بغير الهمزة والهن قال ابن مالك فى شرح العمدة وجعل اولها ذو لانها تختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل فوه مقرونا
بذو فى الذكر لتشابههما فى لزوم الاضافة والاعراب بالحروف الا انه لا يضاف لياء المتكلم وفوه يضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو واخر عنه الاب و
الاخ والحم مستوية فى الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم ففرق بينها فى الذكر قبل الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا وبشرط
لاعراب هذه الاسماء بالحروف فى غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان افردت عنها اعربت بالحركات الثلث ظاهرة فالرفع نحو له اخ فاخ مرفوع
على الابتداء وخبره الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المتقدم عليها والجر نحو بنات الاخ فالاخ مجرور باضافة
بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فاها معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله واما قوله يعنى العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ لانه منصوب
بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى
ثبوت لفظه والاضافة منوية فى المعطوف والمعطوف عليه اى خياشيمها وفاها فابقى على حاله غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما جاء

اعراب الاسماء الستة

ذلك

ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مفردا على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف
واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء الدالة
على المتكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسماء
بالحركات المقدرة في الاحوال الثلث على الاصح فالرفع نحو واخي هرون فاخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها
اشتغال الاخر بالحركة المناسبة وهرون بدل منه او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب نحو هذا اخي له تسع
وتسعون نعجة فاخي يحتمل ان يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر ان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة نحو لا املك الا نفسي
واخي فاخي يحتمل ان يكون مرفوعا وان يكون منصوبا وان يكون مجرورا فرفعه من ثلثة اوجه احدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري
واعترضه الموضح بان املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير
المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتداء حذف خبره والتقدير
واخي لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وفي الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون
معطوفا على نفسي وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة
الجار واستغنى عن اشتراط التنكير والافراد المقابل للتثنية والجمع تبعا للاصل حيث اقتصر على قوله وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا لكونه ذكرها
كلت وذو وحالة افرادها ملازمة للاضافة لغير الياء من اسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط
تحصيل ما ليس بحاصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي واخواته لزمها الواو في الاحوال الثلثة غالبا في لغة طي والزمها السكون وقد تعرب بالحروف الثلاثة
رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون رايتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا هكذا رواه ابو الفتح بن جني بالياء
معربا ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيده ابن الضايع ذلك بحالة الجر لانه محل السماع اذ لم يثبت فيها
لم اعربها بالحركات الثلث سواء افردا واضيف ولا يختص ثبوت الميم في الفم حالة الاضافة بالضرورة نحو يصبح ظمآن وفي البحر فمه خلافا للفارسي ثم يرد
قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك **فصل** والاصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو والى
ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت الى هنك
ومنه اي من النقص في الهن الحديث وهو قوله من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى
بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاء مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه
بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تحتجوا له
القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عسى ان ينفعك في ملحمتك فلا يعجبك ولا تكنوا الا تذكروا كناية الذكر وهو الهن
بل اذكروا له صريح الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذ استعمله منقوصا اي محذوف اللام بالحركة وهي
افصح من ان يقال بهني ابيه انتهى واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع معربا منقوصا تقول هذا هن ورايت هنا ونظرت الى هن وهو اسم يكنى
به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قال الموضح في شرح القطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاعراب
بالحركات بضعف في الاب والاخ والحم وهو المراد بقول الناظم وفي ابي وتالييه ندر فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت ابك واخك وحمك ومررت
بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله وهو روبة يمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه الاول
مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما
ظلم في وضع الشبه موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت امه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على
مشابهة ابيه قاله اللحياني ومن مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب والاخ المنقوصين
ابان واخان قال الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس اخان انتهى فظهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه
واذا جاز اخان قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى انه يقال هذا ابوك وابك وابك فمن قال ابوك او ابك قال
في التثنية ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم قصرهن اولى من نقصهن وهو المراد بقول الناظم وقصرها من
نقصهن اشهر وحمل الموضح ضمير ها الى هن لان الاكثر في هن ان يعود الى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن ان يلزم اخرهن الالف
المنقلبة عن لامهن في الاحوال الثلثة فيعربن بحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قاله الجوهري وقيل روبة ان اباها وابا اباها قد بلغا في
المجد غايتاها انشده ابن جني وغيره واباها الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة
ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد في اباها الثاني اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة
مقدرة على الالف والاخر بالياء وقول بعضهم وهو ابو حنش حين قال له خالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم قاتلو

اخوته هل لك في غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال اضرب ابا حنش فقال بعضهم
ابا حنش لبطل فقال له ابو حنش مكره اخاك لا بطل فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل اول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه
معوية ليخرجن الى مبارزة علي فلما التقيا قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتداء مؤخر مرفوع بضمة
مقدرة على الالف ولا بطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ واخاك نائبا عن الفاعل سد مسد
الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما سياتي وقولهم بالجر وهم العرب للمراة حماة
فانه ليستدعي ان يقول للرجل حمى لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها لظهوره
لانها حرف صحيح والمذكر على الاصل فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ما ذكره تبعا للاصل ان الاسماء الستة على ثلثة اقسام
ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلث لغات وهو الاب والاخ
والحم فان فيهن الاتمام والقصر والنقص **الباب** الثاني من ابواب الكتاب باب المثنى وهو في الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي
الاصطلاح ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين فما وضع لجنس ولاثنين فصل اول مخرج لما وضع لاقل كرجل او لاكثر كصنوان وما اغنى
عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ويدخل فيه نحو القمران الشمس والقمر
قال الموضح في شرح اللمحة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى ولا يثنى انتهى وصرح المرادي بانه
ملحق بالمثنى ويدخل فيه ايضا تثنية المفرد والمذكر اسما كان او وصفا كالزيدان والمسلمان والمؤنث كذلك نحو الهندان والمسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان
وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال الشيء في اقل احواله وقيل انها بال المعرفة
عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح
ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف اليا في جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف فقدم
الجر على النصب لان الجر اصل والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط احدها
الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما نحو ذان وتان واللذان واللتان
فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا
مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته
بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز
واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ السابع ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا
سيان ولم يقولوا سواءان وكذا لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثان في الوجود
فلا يثنى الشمس ولا القمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا وبالياء
جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف ثم
يعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قال المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا عليه في الاعراب بالحروف
اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتين في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين مطلقا سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا الى
ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمراتان اثنتاهما وثنتاهما لان ضمير المثنية نص
في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قال الموضح في شرح اللمحة وكلا وكلتا بشرط ان يكونا مضافين الى المضمر تقول جاءني
الرجلان كلاهما والمراتان كلتاهما ورايت الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما وبالمراتين كلتيهما فان اضيفا الى
ظاهر لزمهما الالف في الاحوال الثلثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المراتين
ورايت كلا الرجلين وكلتا المراتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المراتين والف كلا كالف عصى والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا
فعل كمعى والفها بدل عن واو وقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة
وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء
الاصل للاصل والفرع للفرع وبعد هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف فقط وهو لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات فقط وهي
لغة بلحارث حكاها الفراء ويلحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى
سلمان فيعرب باعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي بالسبعان وهو اسم موضع
نقل من تثنية السبع **الباب** الثالث باب جمع المذكر السالم وهو الجمع الذي على هجائين كالزيدون من الاسماء والمسلمون من الصفات وفي
بالمثال مع الجامد مرفوعا لانه اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون او تقديرا نحو

وهو الرفع

...يجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين وتقديرا نحو رأينا المصطفين ومررت بالمصطفين
المصطفين والى هذا اشار الناظم بقوله وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع
لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين
والجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من كسرة تثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع وليعتدل
اللفظ فيهما في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلاثة شروط
احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة ولا من الصفات نحو علامة بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التانيث
والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتاء احترازا من التانيث بالالف نحو حبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع
بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط الثاني ان يكون لمذكر مناسبة بينهما فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو زينب
علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو كان نحو زينب علم المؤنث امتنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لعاقل مناسبة
بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء فلا يجمع هذا الجمع نحو واشق علما لكلب خلافا لابن قيس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق
صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة ثم يشترط في انفراد كل منهما عن الآخر ان يكون اما علما لان هذا الجمع يغير
الزائدة لاجله وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع المركب الاسنادي نحو برق نحره علما اتفاقا لان المحكي لا يغير ولا المزجي نحو
معدي كرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما لشبههما بالمحكي في التركيب وقيل يجمع مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه
من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون ويستغنى عن المركب الاضافي فانه يجمع اول المتضايفين ويضاف للثاني
فيقال في غلام زيد علما غلاموا زيد وغلامي زيد ويحكى عن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلاموا الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ويدخل في قولي
علما ما اذا جعل علم التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون واما صفة فيجمع جمعها بالالف والتاء وهي التي تقبل التاء المقصود بها معنى التانيث
فلا يجمع علامة ونسابة لان التاء فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث او صفة لا تقبل التاء ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التي
تقبل التاء المذكورة نحو قائم من المجرد ومذنب من المزيد فيقول قائمة ومذنبة والصفة التي تدل على التفضيل نحو افضل فهذه الصفات الثلاثة
يجمع هذا الجمع كما يجمع بالالف والتاء فيقول قائمون ومذنبون وافضلون ... قائمات ومذنبات ومفضليات فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح بمعنى
مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريحا وصبورا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران
مؤنثه سكرى واحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو
اهمل الشرط جاز الجمعان **فصل** وحملوا على هذا الجمع المذكر السالم اربعة انواع اعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله
وشبه عشرون وبابه الحق والاهلونا اولو وعالمونا عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى اربعة انواع احدها اسماء جموع
وهي اولو بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في
العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قاله ابن مالك في شرح الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم
على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر الجوهري وذهب
ابو عبيدة الى انه اصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين وكلاهما في التنزيل قال الله
تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما
فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة والنوع الثاني جموع تكسير تغير
فيها بناء الواحد واعربت بالحروف وهي بنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان لكن خالف تصحيح تثنيته لعلة
تصريفية ادت الى حذف الهمزة واحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء المهملة ارض ذات
حجارة سود بحرة كانما احرقت بالنار واصلها احرة كما يفهم من قول الجوهري كانه جمع احرة وعلى هذا يشكل المثال لان لا بنون جمع باعتبار
اصله وهو ابن واحرون جمع باعتبار اصله وهو احرة فصار من جمع السلامة بل التكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا وارض
بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يوتى في مقام الاستعظام كقوله تعالى لا تضعوا اذ قام من بني سدوس خطيب فوق
اعواد منبر الا انه اسكن الراء للضرورة وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو وهاء لقولهم سنوات وسنهات وبابه كل ما جاء
على سنة وضابطه مستفاد من قوله ... هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التانيث ولم يكسر تكسيرا معربا
بالحركات نحو عضة وعضين واصل عضة عضه من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصلها عضو
من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قوله تعالى جعلوا القرآن عضين ... الفرق فعلى الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة
الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات ... في التصغير والجمع يردان الشيء الى اصله وعزة وعزين فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي اصلها عزي

فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم الثاء
المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض
فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا يجمع
بالواو والنون ويجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها
نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يتغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه
في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر وقد وقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في الارض
عدد سنين سنين مجرور باضافة عدد اليها وعلامة جره الياء الذين جعلوا القرآن عضين عضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه
الياء فمال الذين كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين عزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة
نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف في نحو تمرة لعدم الحذف
ولا في نحو عدة وزنة علمين لان المحذوف منهما الفاء لا اللام واصلهما وعد ووزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على
الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء وشذ لدون جمع لدة واصلها ولدة فانه المساوي في السن فان كانا علمين لمذكر
جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون ولا يجوز ذلك في نحو يد ودم لعدم التعويض فان لامهما المحذوفة واصلهما يدي ودمو بسكون الدال
والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه ... وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب
على عينهما وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو وحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شيء
ولا يجوز ذلك في اسم واخت وبنت لان العوض فيهن عن المحذوف غير الهاء اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة
في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان اصلهما اخو وبنو حذفت لامهما وعوض عنهما تاء التانيث لا هاء التانيث والفرق ان تاء التانيث
لا يبدل في الوقف هاء ولا تكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء اخت وبنت ليست للتانيث
لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب من سلمه وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسياتي في
ان التاء فيهما للالحاق بجذع وقفل الحاقا للثنائي بالثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان العوض فيه همزة الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم يرد
التاء يلحق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي اللام معوضا عنهما هاء التانيث
لانهما كسرا تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت على شياه وشفة كسرت على شفاه بالهاء فيهما واصل شاة شوهة بسكون الواو
كصفحة فلما التقت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت الفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض عنها هاء التانيث واصل شياه شواه
قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء ايضا وعوض عنها هاء التانيث والدليل على ان لامهما هاء تصغيرهما
على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في التكسير
شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبة جمع ظبة فانهم كسروها
على ظبى ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا
اصبته بالظبة والنوع الثالث ما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهو اسم
ووابلون جمع وابل وهو المطر الغزير لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل
او صفته وقد وقع جمع اهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع
ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط وما الحق به فالثاني كعليون فانه ملحق بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي
عليين وما ادراك ما عليون وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل الغزنوي عن يونس
ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة والاول نحو زيدون مسمى به شخص فيعربان بالحروف اجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما واذ
كانا مفردين حينئذ يجوز في هذا النوع المسمى به ان يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو ما يسيل من جلود اهل النار في لزوم الياء في الاحوال
الثلثة والاعراب بالحركات الثلث ظاهرة على النون حال كونها منونة ان لم يكن اعجميا فتقول هذا زيدين ورايت زيدينا وعليينا
فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذا قنسرين ورايت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه شمل النظم في قوله
مثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعدل عن التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا ياء زائدة
الياء والنون وقد يجري هذا المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ان يجري مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب على النون
غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا ياسمون بضم النون من غير تنوين انه يجري مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين والواو
في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلث على النون حال كونها منونة فتقول هذا زيدون ورايت زيدونا ومررت بزيدون كقوله طال ليلي

وبت كالمجنون واغرتني الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون من باب هرقل فهذا البيت قال ابن بري
في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء
المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر ويسمى به وقد قيل هذه اللغة ان تلزمه الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي
وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا ويكسر النون فيقدر الاعراب كقوله فهو بين بني معونة يتغزل
في نصرانية كانت فنعقبت في دير خراب غشها الماطرون فلها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون في الماطرون وقد
انه اسم موضع واورده في الصحاح في فصل النون في باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في اخره فغيرا وله بالنون بدل الميم واخره بالكسر
الفتح قاله الموضح في الحواشي والهاء من لها تعود الى النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده واللام للظرفية
والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض لياكله ايام الشتاء
الخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من ثمرات يجنى وبعضهم اي العرب يجري بسنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين في لزوم الياء
الحركات على النون منونة غالبا على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة قال احدا ولاد على بن ابي طالب وكان لنا ابو
علي بابن ادريس له سنين الرواية سنين بالياء والاعراب على النون وقال الصمة بن عبد الله بن الطفيل دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا
وشيبننا مردا الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والا لقال فان سنيه بحذف النون للاضافة
وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات على النون مع لزوم الياء لانها اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب ولو كان الذاهب
موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعاني امر جعفناه امر كائن من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين
على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من مفعول شيبننا وبعضهم اي النحاة يطرد هذه اللغة وهي
لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لان باب الياء اوسع من باب الواو وهو اعم من قول الناظم وهو يعني
باب سنين عند قوم يطرد ويخرج عليها قوله ربحي عرندس في ظلال لابراهيم النون ضاربين القباب الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة
الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كساكنين لا بالياء والا لحذفت النون للاضافة وقيل ضاربي القباب وقد بانه يحتمل
ان يكون الاصل ضاربين ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني ويحتمل ان يكون
الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل ان يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القباب في سبا التنسيه
في الجمع ثم حذفت حدى الياءين واسكنت الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي اخره سين مهملة الشديد
القوي والظلال بفتح الظاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الادم والخشب
واللبد ونحوهما وقد تطلق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو صحيح وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون على
كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها فجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في اخره كما يفعل في
مثيان وقال الاعلم يوسف الشنتمري وهو في السنين والعقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي
اعرابه بحركة اخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان يكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سياتي وبذلك صرح
ابن جني في حكم حركة نوني الجمع والمثنى وفي الحق بهما المشار اليهما في النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق و
نون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه ولما كان المثنى تابعا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال فان المثنى فما حمل عليه مكسورة
بعد الالف والياء على اصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تالفه العينان بضم النون والقذان
بكسر القاف والياء على اعجام الذال المشددة جمع قذة وهو البرغوث بضم الباء وفتحها بعد الياء لغة لبني اسد حكاها الفراء كقوله وهو
ابن توفه وقيل ابو خالد يصف قطاة على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب الرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي بفتح
الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء اخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الادب الاحوذي
الراعي المشمر للرعاية الضابط لما ولي واراد بهما هنا جناحي قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية
الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت في الجو عشية على جناحين فما يشاهدهما الرائي لها الا لمحة وتغيب عنه وقيل لا يختص فتح النون بالياء اي
مع الياء بل يكون بعدها وبعد الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها
ظبيانا انشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين واما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء اخر
الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافا للهروي وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك
منذ اكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجري بعد الالف كما تجري علامة للرفع في نون اثنين واثنين فانهما محمولان على المثنى ولم
افق على من صرح في ذلك اعتمد عليه ولا على شاهد اسند اليه ونون الجمع السالم المذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة

لان الجمع اثقل من المثنى والكسر جائز في الشعر بعد الياء كقوله وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهري عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف
اخرين الرواية بكسر النون من اخرين وهو جمع اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي والعين
المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير واراد به الادعياء الذين ليس لهم اصل واحد وقوله وهو سحيم وماذا
يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف راي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالياء وكسر النون
على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به اولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر
الخامس من ابواب النيابة

الباب الرابع من ابواب النيابة الجمع بالالف والتاء مزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهندات
وزينبات او بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات او بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات او بالالف المقصورة كحبليات والممدودة كصحراوات
او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين ان يكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخمات او تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء
وصحراوات فالاول حرك وسطه والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول الاكثر جمع المؤنث السالم الى ان
قال الجمع بالالف والتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان في جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا
للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما تخالف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في
الفرع وهي انه ليس في اخره حرف يصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور ومفعول
مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب وصوبه الموضح في المغني ووجهه بان قال المفعول به ما كان
موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذا ما الان الله
تعالى موجد للافعال والذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في اسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم
ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا اخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان
موجودا وانت فعلت فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا لحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده
وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فلم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور والذاهبون الى ان العالم مفعول به لا
مطلق بامور اولها انا نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله تعالى خالقا للعالم
غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله تعالى بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله موصوفا بالخالقية العالم وثالثها ان تقول
العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله تعالى اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده
جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه وذلك نفي للصانع
الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب وقد ينصب بالفتحة على لغة كما قال احمد بن يحيى
ان كان محذوف اللام ولم يرد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائي ورايت بناتك بفتح التاء حكاه ابن سيده وكقوله فلما جلاها
بالايام تحيزت ثباتا عليها ذلها واكتيابها والايام الدخان وثبات بضم التاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة
كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها
لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء اذ جبر المانه من حذف لامه كما اعرب نحو سنين بالحركة جبرا لما فاته من حذف لامه واما نحو
من ذلك المفرد ما رد فيه اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد رد لامه واصلها لغية او لغوة تحرك حرف العلة وانفتح
ما قبله فقلبت الفا فصار لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات او سنهات على اللغتين نصب بالكسرة
اتفاقا نحو عكفت سنوات او سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء مزيدتين فان كانت التاء اصلية والالف زائدة كابيات جمع بيت
واموات جمع ميت او كانت الالف اصلية والتاء زائدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الواو
والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن اصل والتاء زائدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل
وليت قضاة وجهزت غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا او صفة له مقرونة بالتاء او دالة على
او علما لمذكر غير عاقل كجبال راسيات او مصغره كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئان احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد
من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة واصلها اولى بضم الهمزة وفتح اللام فقلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين
وعلته نحو وان كن اولات حمل فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كون
بضم الواو وبعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء
الساكنين والثاني ما سمي به من ذا الجمع وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم
هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه

سكنت اذرعات بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهو
جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قال ابو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان واذرعات هي قرية من قرى الشام وقال الجوهري
موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية
مراعاة للجمع وعدم تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول
راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتانيث
فترك تنوينه فهذا المثال يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فتحصل في المسئلة ثلثة اوجه
وقد روي بالاوجه الثلثة قوله وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عال الرواية بجر اذرعات
بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبي من اذرعات وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة الرسول صلى
سميت باسم الذي نزل بها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب واما قوله تعالى يا اهل
يثرب فحكاية عن قول المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقول النظم وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا كذا اولات والذي اسما
قد جعل كاذرعات فيه ذا ايضا قبل **الباب** الخامس من ابواب النيابة ما لا ينصرف اي ما لا يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه علتان من تسع
من علل تسع جمعها ابن النحاس في قوله اجمع فزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسيأتي شرح ذلك في باب معقود له والتكتة
خصت هنا انه متى اجتمع في اسم علتان منها كاحسن فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كمساجد وصحراء فان
صيغة منتهى الجموع والف التانيث قائم مقام علتين فان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو فحيوا باحسن منها ونحو اعتكف في مساجد الا ان اضيف
لفظا نحو في احسن تقويم وفي مساجد عائشة او تقديرا نحو ابدا من قال في رواية من جره بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اوقد خلفه
المعرفة كانت نحو وانتم عاكفون في المساجد او موصولة نحو وهن الشافيات الحوائم بالكسر لدخول ال الموصولة عليه وهو جمع حائمة وامّا
ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان فانها حرف تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة او زائدة كقول ابن ميادة
رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل انه قدر
فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال التعريف كما قاله الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح
الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني امية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي اخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وفتح
القاف واراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى ابصرته شديدا كاهله يحمل اثقال الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم
بقوله وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف او يك بعد ال ردف واذا دخل ال او اضيف وجر بالكسرة فهل يعود منصرفا ام لا اقوال ثالثها ان
كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف وهو المختار **الباب** السادس من ابواب النيابة الامثلة الخمسة سميت بذلك
لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبين
تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضح في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين بالتاء للمخاطبين نحو تفعلان
نائبا نا والمخاطبين نحو تفعلان او للغائبين نحو الهندان تفعلان وبالياء للغائبين نحو الزيدان يفعلان او واو بالتاء للمخاطبين
نحو انتم تفعلون وبالياء للغائبين نحو هم يفعلون او ياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون الالف والواو ضميرين كما تقدم
او علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طي فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده
لان الجزم نظير الجر في الاختصاص كما ان يفعلان ويفعلون كالزيدان والزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات
فقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو
من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورته المرفوع ثم حملوا الجزم عليه كما فعلوا ذلك في
نظيره من الاسماء فحملوا يفعلان ويفعلون وتفعلين على يفعلون ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة
ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله واما الا ان يعفون فالواو
لام الكلمة لا ضمير الجماعة وهي في واو عفا يعفو والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات لا نون الرفع والفعل معها مبني على السكون لاتصاله
بنون النسوة مثل يتربصن لا معرب ووزنه يفعلن فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه
ضمير الجماعة المذكرين كالواو في قولك يقومون وواو الفعل محذوفة والنون علامة الرفع ووزنه يفعون فتحذف النون للناصب والجازم
نحو لم يعفوا وفي التنزيل وان تعفوا اقرب للتقوى ووزنه تفعوا واصل تعفوا تعفووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت
الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار

الناظم

الناظم بقوله واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسئلونا وحذفها للجزم والنصب سمة **الباب** السابع من ابواب النيابة
هو خاتمتها الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره حرف علة اما الف كيخشى او ياء كيرمي او واو كيدعو فانه يجزم بحذف الاخر نيابة عن
السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع
الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يمشي على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الاحرف
لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة بالالف في حالة النصب معللا ذلك بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف
الاسم فيجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه
لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحذف حرف العلة
عنده لا بالجازم وعلى قول ابن السراج حذف حرف العلة نفسه وقول النظم واحذف جازما ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان حرف العلة
قد ثبت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من
هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله وهو قيس بن زهير الم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد فضرورة فهذه ابيات اثبت حرف العلة
الثلثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والاحرف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف اصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف
الحركة المقدرة ويبقى حرف العلة على حاله والانباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغته
على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الشابة بدل لبون
وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته ومن ياتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمي او يجوز ان يكون ما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة في الفاعل
مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر باثبات الياء في يتقي وتسكين يصبر في قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف في تخريجه فقيل
من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على المرفوع اما لتوالي حركات الباء الموحدة والراء من يصبر والفاء
والهمزة من فان كما في يامركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة واما على تنزيل بر في يصبر فان منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا
فما بالك بالمهمل ويجري في المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل رب غ من اشرب غير منزلة
عضد فسكن الباء كما يسكن عضد واما على انه اجرى الوصل مجرى الوقف كقراءة الحسن البصري ولا تمن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع
باجماع السبعة وكقراءة نافع محياي وممات بسكون ياء محياي وصلا واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها
وابهامها ولكون مدخولها مستقبلا مسببا للمتابعة ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب فلما تقاربا في ذلك صح العطف بالجزم
على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقي انما اشباع ولام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم
بحذف الحركة المقدرة ولم يستطع حذفها حذف حرف العلة **تنبيه** ما ذكر من حذف حرف العلة للجازم فهو وان كان اصليا فاما اذا كان
حرف العلة عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرأ مضارع قرأ او مكسور ما قبلها كيقرئ مضارع اقرأ او مضموم ما قبلها نحو
يوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال من الهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة
ساكنة فحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي ويمتنع حينئذ اي حين اذ ابدل بعد دخول الجازم الحذف للحرف
المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيء اخر وان كان الابدال قبله اي قبل
دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة بالحركة فهي متعاصية عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبله شاذ و
يجوز مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف له بناء على قول الاعتداد بالعارض فهو الابدال شاذ وبناء على عدم الاعتداد بعروض
الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض
يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وتعليله الاكثر فيه لف ونشر
لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة الحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكر من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وقد
غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها **فصل** يقدر الوا ونيابة
جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو جاءني مسلمي والنون رفعا في المضارع المتصل اذا اسند الى واو الجماعة او الالف الاثنين او ياء
المخاطبة واكد بالنون نحو لتبلون نحو لتبلوان لتبلين وتقدر الحركات الثلث تعذرا في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة مهموزة نحو الهدى
مما الف منقلبة عن ياء والمصطفى مما الف منقلبة عن واو وانما صوّرت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة في
الثاني ويسمى الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة معتلا لكون اخره حرف علة ومقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع
لكونه منع عن المد والمقصور يقابله الممدود ضد هذا الاسم نحو يسعى مقصورا وان كان بمعنى مانع من ظهور الحركات فيه لانه ليس في الاسماء

بمعد

ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال الثلثة والتقدير مختلف فيقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف فقلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب الذي اخره ياء لازمة في الاحوال الثلثة مكسور ما قبلها نحو المرتقي من مرتقيا الثلاثي والقاضي من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور معتلا لكون اخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مررت بقاض فالحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يخشى ويدعو نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو في حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المنقوص الفعل نحو يخشى والحرف نحو على مما في اخره الف لانه وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف نحو في مما في اخره ياء لازمة وخرج بذكر المعرب في حديهما المبني نحو ذا ونا والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رأيت اخاك وفي الياء نحو مررت باخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب وخرج باشتراط الكسرة قبل الياء في حد المنقوص نحو ظبي مما في اخره ياء قبلها ساكن صحيح وكرسي مما اخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا ايضا يجر وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو يخشى ولن يخشى فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلهما متصلين بهاء الضمير ليوافق اللفظ بالالف خطا وتقدر الضمة في الفعل المضارع المعتل بالياء او الواو نحو هو يرمي وهو يدعو نحو زيد يدعو ويغزو وتقديرهما لثقلها على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات في الفعل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال واي فعل اخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرف فالالف انو فيه غير الجزم وابد نصب ما كيدعو يرمي ثم قال والرفع فيهما انو وتظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله وابد نصب ما كيدعو يرمي وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرمي ولن يغزو وليس في العربية اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة

هذا باب النكرة والمعرفة

فهما في الاصل اسما مصدر لنكرت وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف والاسم ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وهي عبارة عما شاع في جنس موجود او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحدا منه فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجل كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر وما قوله تكانه لمعان برق او شعاع شموس وقوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب لهما التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر من شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول الشهر والخاصة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل وذات لمؤنث غير حيوان وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب والنوع الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة في التعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب ومن بفتح الميم بمعنى انسان وما بمعنى شيء في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك فذو ومن وما نكرات لان ذي نعت النكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال اما ذو فانها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست ال فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه معناه الاصلي بحسب الاستعمال فصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل واما الاتقول مررت برجل صاحب عمرو وافي له الشاطبي في باب المبتدا واما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان واما ما فانها نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شيء وشيء يقبل ال فتقول الشيء في العاقل وغير العاقل وغيره وكذا اذا استعملتا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قال وكذا اين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وحال يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان وكذلك نحو صه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف في اسم الفعل راجع الى المعنى المصدري بواسطة او بلا واسطة وذهب الجمهور الى ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال انفسها وكل وحي احد وديار وعريب وكثير من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال فهو مثل رجل وحي وساكن ونحو ذلك قال الشاطبي وانكر النكرات شيء موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كل منها ما هي في مرتبته والضرب الثاني معرفة والى تقسيم الضربين اشار الناظم بقوله نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي

الفرع لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال البتة بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو فاما قوله باعدام العمرو من اسرها حراس ابواب على قصورها فضرورة والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها للمح الاصل بها وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لان هذه قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها كدخولها على القائم والقاعد وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون ال مشعرة باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال فيها اثرت معنى التعريف تقديرا او لمح الصفة صار الشيء مشكلا واجاب عنه بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظير نظيره بالنداء واقسام المعارف سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غائب كانا وهم والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث الاشارة كذا للمذكر وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كمن او بالاضافة كاي كالذي للمذكر والتي للمؤنث والخامس ذو الاداة للمذكر والمؤنث كالمرأة والغلام والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اي من هذه الخمسة معنى كان او صيغة كابني وغلامي والسابع المزيد على قول الناظم كهم وذي وهند وابني والغلام والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام بان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير في رتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه ان المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في مرتبة العلم وذهب المبرد الى ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا فحصل ثلثة اقوال

فصل في المضمر

بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته وتسميته اطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفيون يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل التصريح قال ابن هاني فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر فالضمير والكناية باصطلاحين اسمان لما وضع لتعيين مسماه وهو اما المتكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين او لمخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند بعض الكوفيين او لغائب كهو بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وغيره وارادها بغيره المخاطب كهو بالمخاطبين وقاما للغائبين وقوموا وقاموا وقمن باهندات والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ به كتاء قمت وكاف اكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته والى مستتر وهو خلافه اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالضمير المقدر في اقوم وقم فيقدر في اقوم انا وفي قم انت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير بلفظ الضمير المنفصل تعليما للمبتدئين وليس هما اياهما على الحقيقة وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كياء ابني وكاف اكرمك وهاء سليه ويانه وهذا معنى قول الناظم وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والهاء من سليه ما ملك وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدا بشيء منها ولا يقع بعد الا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فضرورة والقياس الا اياك فلكنه اضطر فجعل ياء ما في الكاف واوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارة خبر كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى احد وان وصلتها معمول نبالي فهو مفرد لا جملة والا حرف ايجاب والكاف في موضع النصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة احد غيرك ولجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا والشاهد مكان الا ك سواك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر اعوذ برب العرش من فئة بغت علي فما لي عوض الاه ناصر فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه لانه منفصل من عامله وهو اي المنفصل ما يبتدا به في النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا تقول في ابتداء النطق انا مؤمن وفي وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه ههنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المذهبين فانه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل محتجا بان الضمائر مبني على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب

رفع ونصب وجر الى ثلثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة احدها التاء مضمومة كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلث وثانيها الالف الدالة على الاثنين او الاثنتين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا ورابعها النون الدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها ياء المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر ويقع في الامر كقومي وفي المضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع اصلا والقسم الثاني من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين محلي النصب والجر فقط وهو ثلثة احدها ياء المتكلم نحو ربي اكرمني فالياء من ربي في محل جر باضافة رب اليها وفي اكرمني في محل نصب على المفعولية وثانيها كاف المخاطب بفتح الطاء نحو ما ودعك ربك وما قلى فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها وثالثها هاء الغائب نحو قوله تعالى قال له صاحبه وهو يحاوره فالهاء من له وصاحبه في محل جر فالاول باللام وفي الثاني بالاضافة وفي يحاوره في محل نصب بيحاور وذلك داخل تحت قول الناظم ولفظ ما جر كلفظ ما نصب والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين المحال الثلثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بشرطين اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم كاعرف بنا فاننا نلنا المنح قال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على الناظم في قوله للرفع والنصب وجر نا صلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك فانهما يقعان في المحال الثلثة لانك تقول في الياء في الرفع قومي وفي النصب اكرمني وفي الجر غلامي وتقول في هم في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم وفي الجر لهم قال بعده المتاخرون فقالوا هذا الاعتراض غير سديد بالسين المهملة لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم بدليلين احدهما ان ياء المخاطبة تختلف في ابنيتها وياء المتكلم لم يختلف فيهما والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وهنا للمذكر غيرها للمؤنث ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد والفاظ الضماير كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم وكل مضمر له البنا يجب واختلف في سبب بنائها فقيل شبهها الحرف في المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحرف وقيل شبهها الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف في الافتقار لان المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة او غيرها وقيل شبه الحرف في الجمود وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقتصر عليه في النظم بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر وجوبا تمثيله بقوله كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر وضابط واجب الاستتار ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى والجمع فانه بارز في الجميع نحو قومي وقوما وقوموا وقمن او المرفوع بمضارع مبدو بتاء خطاب الواحد كتقوم وتستخرج بخلاف المبدو بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدو بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه بارز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المرفوع بمضارع مبدو بالهمزة كاقوم واستخرج او مرفوع بمضارع مبدو بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل الاستثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون في نحو قولك القوم قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمروا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او المرفوع بافعل التعجب او بافعل في التفضيل فالاول كما احسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثاني نحو هم احسن اثاثا ففي احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا واثاثا تمييز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل او المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا يرفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا افعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم تعرب انت مبتدا وعلى هذا فعد افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا مشكل على الضابط المذكور وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب او بفعل الغائبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شائبة الاسمية او باسم الفعل الماضي فالمرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام وبفعل الغائبة نحو هند قامت او تقوم ومثال الصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو زيد قائم او اسم مفعول نحو زيد مضروب او صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب او مضراب او ضروب او ضرب ومثال اسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا اذ يجوز انفصاله بقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر في الفعل الاول انه يجوز في الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه الظاهر وهو ابوه او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل عندك او في الدار وجاء الذي عندك او في الدار وزيد خلفك او في المسجد وجاء زيد فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى [illegible] على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو **تنبيه** هذا التقسيم للضمير المستتر الى مستتر وجوبا

وجواز التقسيم ابن مالك في التسهيل وغيره وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين وتبعهم الموضح في شرح القطر وخالفهم فيها فقال وهذا التقسيم فيه نظر اذ الاستتار للضمير في قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه متصلا فانه لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو ولا يقال قام هو على الفاعلية بل هو على التوكيد لذلك المستتر واما خلفه الظاهر او الضمير المنفصل ففي غير تركيبه فزيد قام تركيب استند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب آخر استند فيه القيام الى سببي زيد او الى ضميره المحصور بالا فهذا تركيب آخر وفيه امران احدهما ان في قوله تركيب يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا ان يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى ان يكون قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله تعالى ان يمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وابراز الضمير ان يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر يجد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريدوا بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه والتحقيق في التقسيم ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم وقم والى ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام وهيهات وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب الثلثة الى قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التاء للمخاطب وهو للغايب وفرعهن ففرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فرع المفرد وفرع انت بفتح التاء انتما وانتم وانت بكسر التاء انتما وانتن لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد وفرع هو اربعة ايضا وهي وهما وهم وهن وفي هما تغليب لما تقدم **تنبيه** المختار في انا ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلثة واختاره ابن مالك وفي انت وفروعه ان الضمير نفس ان عند البصريين والتاء اللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وهي التي في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم الضمير الهاء وحدها وحكي عن الفارسي ان المجموع وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو والقسم الثاني ما يختص بمحل النصب لا يتجاوزه الى غيره وهو ايا بتشديد الياء المثناة من تحت حال كونه مردفا بما يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغائب المذكر وهذه الثلثة هي الاصول وتفرع عنها تسعة ففرع اياي ايانا لا غير وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من التغليب وفي بعض النسخ باسقاط الالف **تنبيه** المختار من الخلاف ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غائب وايا على حدتها لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلثة فعند الاحتياج الى التمييز اردفت بحرف تدل على المعنى المراد كما اردف الفعل المسند الى المؤنث بتاء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضماير وكلمة ايا عماد اي زائدة تعتمد عليها اللواحق لتمييز الضمير المتصل من المنفصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق لها ضماير اضيف ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة وهذه الضماير الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم وذو ارتفاع وانفصال الى آخره اي بالتفريع لتبين مشكلا فجملة الضماير البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب احدها للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لتثنيتهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك فاذا ضربنا خمسة في اثنى عشر خرج منها ستون فامثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن وامثلة المنصوب المتصل اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن وامثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي غلامنا غلامك غلامك غلامكما غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم نحتج الى اعادتها ثانيا فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في ضماير الرفع المتصلة ياء المخاطبة في تقومين وقومي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم وتقدم ذلك

فصل القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف جميع احكامها منه وهي هنا انه متى تاتى اي امكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فنحو قمت بضم التاء واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجي المنفصل اذا تاتى ان يجي المتصل [illegible]

من يوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الى هم فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق بالباعث الوارث
قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل لضرورة فيهما ومعنى البيت الاول على ما
قال ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا ازدادوا في الثناء عليهم حتى يزيدوا قومي حبا الى فيدل عليه انه وجد في اصل قصيدته
لم الق بعدهم حيا فاخبرهم الا ازاد وهم الاولى مفعول اول ليزيد وحبا مفعوله الثاني وهم الثانية اخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل
عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدون انفسهم فحذف المضاف فانفصل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين
لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون له ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا يزيدهم هؤلاء القوم قومه حبا
لما يسمعه من ثنائه عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والباء في قول
الفرزدق متعلق بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي يرجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك و
الاموات فاجر صفة باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل
الثاني وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس ضمنتهم
ولكن فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف اليه واذا اتحد الرتبتان لا اتصال وجب الانفصال مثال ما الرتبتان فيه تتصل
ان يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم ظافرين او ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك
فان قالوا يجوز من ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرنا اياكم فما كان جوابهم فهو جوابنا او ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند
البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك يهديك
القرون الاوائل اي فان ضللت لم ينفعك علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليت لا انفك
احذو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدي او ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما
انا واما انت او ان يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت او ان
عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدت رتبته نحو ظننتني اياي وسياتي او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتاخر عن عامله ويلي
الا لفظا نحو امر الا تعبدوا الا اياه او معنى نحو انما قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا
او مثلي لان انا ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي في احراز الكمالات ولما كان غرضه ان يحصر المدافع لا المدافع عنه
فصل الضمير واخره ولو وصله فقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا
يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا وليست ما موصولة وانا خبرا له اذ لا ضرورة في
العدول عن لفظه من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخولف في ذلك والذائد
بذال معجمة اوله ومهملة اخره من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد اي حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير للذائد وهو
اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح
السين ماخوذ من الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخر قاله في تحفة الغريب ويستثنى من هذه القاعدة المذكورة وهي
انه اذا تاتى اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال وهو المشار اليهما في النظم بقوله وصل
او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه فالاولى في النظم ان يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال
والانفصال عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا
او مجرورا فيجوز في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال هربا من توالي اتصالين في فضلتين
ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه
كالهاء من قولك لشخص في عبد سلنيه او ملكنيه والكاف من قولك لعبد زيد سالنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه سلني اياك
ولكون الاصل ارجح لم يات التنزيل الا به قال الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسئلكموها كل ذلك من الوصل ومن الفصل قوله صلعم ان
الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم فلكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما
بان كان الضميران مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف محلي الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف
الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله فهذا من الفصل ومن الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبيك حبا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم
وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره زائدة مقوية لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول
بالكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثاني بالياء وفيه الشاهد حيث اتى به مع الضمير الثاني وهو الكاف متصلا و
لو فصل لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المولى اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان اذى واقيكه الله

يفعل

يفعل ما مونا قتيا بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه
فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيرجح بعده وهو مراد بقول النظم غيري اختار الانفصالا
كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن اخي مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك او مبتدأ وما بعده خبره على
الوجهين في الاشتغال او منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء النواحي جمع رجا كعصى والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة
وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة مستدا وهي الحقد والاحن بكسرها ايضا فهو من عطف
المترادفين على الاخر والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم وابن الطراوة الوصل وقد صرح بذلك في النظم
فقال واتصالا اختار ورجح ان الاصل الاتصال لعدم امكن وجاء به التنزيل كقوله اذ يريكهم الله وعدد بالشعر كقوله بلغت صنع امرء برا خالكه
اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها
سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى نحو الصديق كنته او كانه زيد فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال وفي الارجح
من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح في نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما
سبق فكلاهما وارد ومن ورود الوصل الحديث وهو قوله صلعم لعمر لما طلب ان يقتل ابن صياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا
يكنه فلا خير لك في قتله ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز
ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم
غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول النظم وقدمن ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك واعطاه اياي فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم
اخص من ضمير الغائب واعطاك اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب واما قول عثمان اراهمني الباطل شيطانا فشاذ والاصل اراهم الباطل اياي
شيطانا والمعنى ارى الباطل القوم اني شيطان وقد اجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيهوك ولكن الانفصال عندهم
ارجح ومن ثم بفتح التاء المثلثة اي من هنا اي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة بان يكونا لمتكلم او لمخاطب او
غائبين لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد لسيده ملكتني اياي وقول
السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم الاخص وقد يباح
الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا او تانيثا او افرادا او تثنية وجمعا وهو مراد النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه
وصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انا لهما قفو اكرم والد فبسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدا
تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وانالهما فعل ماض متعد لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى البسط
والبهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه واتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز
بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال اعلمتني ولا علمتنا
ولا ظننتماك وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية زيدا اعطيتهاه او اعطيتهوها احترز باختلاف لفظي الضميرين
من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو فاو زيدا اعطيته اياه **فصل** في تنويع تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب ان ياء المتكلم من الضمائر
المشتركة بين محلي النصب والخفض فينتصب بواحد من ثلثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على
قسمين ما يمنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على اربعة احوال وجوب وجواز بلا استواء ورجحان الثبوت ورجحان الحذف
فان نصبها فعل او اسم فعل او ليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل وشبهه من نظيرها الا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على
الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعاني في الماضي ويكرمني في المضارع واعطني في الامر وهذه الثلثة
ملازمة للفعلية ونقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني بنون الوقاية ان قدرتهن افعالا وان
قدرتهن احرف جر فانك تسقط النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع
الذي يهوى صفتي مولع والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل تمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى
خبران والمعنى تمل الندامى ملل المجاوز الى غيري واما انا فلا امل فانني مغري بكل ما يهواه نديمي ونقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية
والاصح الفعلية ما افقرني الى عفو الله وما احسنني ان اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني
مقيس ونقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم فقد بلغنا ان انسانا يهدده عليه رجلا
ليسني حكاه سيبويه عن بعض العرب وعليه اسم فعل بمعنى الزم ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم
خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه ليس امره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كان

المهى

النهي بفعل مقرون بلا لكان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان
الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني هو قول البصريين وهو مبني على
ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفيين في ما احسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قولهم ان احسن ونحوه
في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس
لجموده فلا يعول عليه واما قوله وهو رؤبة عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي بغير نون فضرورة اشار اليها الناظم بقوله
وليسي قد نظم والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى اي عدد الثرى والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي اخره سين
مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون
الوقاية في الفعل مط هو ما اشار اليه الناظم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية واما نحو تامروني وتحاجوني بتخفيف النون في
قراءة نافع فالصحيح عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والنا
ولتوالي الامثال في نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة
ابي عمرو وينصركم ويأمركم فحذف النون ليؤمن تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره واسقط من قطره
وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتأخرين واستدلوا له بامرين احدهما ان نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال
فكانت اولى بالحذف وثانيهما ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود المؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المزيد على النظم نحو دراكي وتراكي
بكسر الكاف فيهما وعليكني بفتحها فالاول بمعنى ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار
اليها بقول النظم وليتني فشا فنحو يا ليتني قدمت لحياتي وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها
بما قبلها واما قوله وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما راى من رسول الله صلعم في سفره وما قال بحيرا الراهب
في شانه فيا ليتي اذا ما كان ذاكم ولجت وكنت اولهم ولوجا باسقاط نون الوقاية من ليتي فضرورة عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية
وقال الفراء يجوز اختيار ليتي باثبات النون وليتي بحذفها واليه اشار الناظم بقوله وليتي ندرا وان نصبها لعل المشار اليه في النظم بقوله و
مع لعل اعكس فالحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو عدي بن حاتم الطائي وقيل حطائط بن يعفر اخو الاسود
النهشلي يخاطب امراة عذلته عن انفاقه ماله اريني جوادا مات هزلا لعلني ارى ما ترين او بخيلا مخلدا والمعنى اريني جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا
خلدا لعلي اري ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون في لعل هو اكثر
من حذفها في ليت وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل ليتني نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلني ضرورة مع انه نادر وليس
كثيرا كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا ومخالف في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها شبيهة
بالفعل في تغييره معنى الابتداء وعدم تعلق ما قبلها بما بعدها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغييره
الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل واليها اشار في النظم بقوله وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة
وان المفتوحة ولكن وكان فالوجهان على السواء فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل الرفع والنصب والحذف فكراهية اجتماع الامثال
فلما تعارض الوجهان تساقطا واستوى الامران كقوله وهو قيس بن الملوح واني على ليلى لزار وانني على ذاك فيما بيننا مستديمها فاتى مع
ان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها اولا وزار خبران وهو بزاي ثم راء منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى اني لعاتب على ليلى
واني مستديمها على ذلك العتب فكقول امرئ القيس كاني لم اركب جوادا للذة ويجوز كانني وكقوله تع ولكني اريكم قوما وكقول الشاعر ولكنني من
حبها لعميد وان خفضها حرف فتحرك فان كان ذلك الحرف من وعن وجب النون قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء الا
في الضرورة فلا تلحقهما والى ذلك اشار الناظم بقوله واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا كقوله ايها السائل عنهم وعني لست من قيس و
لا قيس مني بتخفيف نون من وعن وقيس وهو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار
واسم اخيه الياس بالياء المثناة تحت وان كان الخافض لياء المتكلم غيرهما اي غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي مما هو على حرف واحد
وفي بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلي مما هو على ثلثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء وانما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان
على الكسر واما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء في الياء واما خلاي و
عداي وحاشاي فلان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية وان جعلت افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى
واحدا وحملوا الفعل على الصحيح بخلاف الحرف فتفتح لما لاحظ لها في ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الالف قال الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود ولقب
بالاقيشر لانه كان احمر الوجه اقشر في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاي اني مسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة اي مقطوع وهي القلفة الذكر
ويقال لها معذور من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضها مضاف فان كان المضاف لدن او قط او قد مما في اخره ساكن فالغالب الاثبات

لنون الوقاية محافظة على السكون كما مر في من وعن ويجوز الحذف قليلا لان لدن بمعنى عند وقد وقط بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما
النون فكمل ما كان بمعناهما عند التحقيق ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه لما سياتي وغلط ابن الناظم في
شرح النظم فجعل الحذف في قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما مر ومثالهما اي الحذف والاثبات في لدن وقد وقط وقد بلغت
من لدني عذرا قرئ مشددا على الاثبات ومخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقراءة من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية ابي بكر عنه
والتخفيف هو القليل وقراءة نافع وابو بكر وروي في حديث النار بالاضافة قطني قطني بنون الوقاية وقطي قطي بحذفها والنون اشهر حفظا للبنا
على السكون وقال حميد بن مالك الارقط قدني من نصر الخبيبين قدي باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني فلك ان تقول الشاهد فيه
على ترك النون ويكون اصل الثاني قد باسكان الدال ثم الحق ياء القافية لا ياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قال الموضح
في شرح الشواهد والخبيبين تثنية بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء اخر الحروف وهو من باب التغليب كالعمرين واراد بهما عبد الله
بن زبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي خبيب فيقال هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع
اراد بالثلثة عبد الله واخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي وعلم منه ان قد
وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ونحو
قد حسبنا وقط ظرف لم يتصل بها ياء المتكلم اصلا وان كان المضاف غيرهن اي غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو ابي واخي لعدم السكون
اصلا

هذا باب العلم

بفتح العين المهملة واللام وهو نوعان جنسي وسياتي في اخر الباب وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا
من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع والعلمية واليه اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مط فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين
مسمياتها كشمس وقمر فان لفظهما لا يتعين مدلولهما من حيث الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الاطلاق ما
عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مط بل هو تعيين مقيد اما بقرينة لفظية او معنوية الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما
يعين مسماه ما دامت فيه ال فاذا فارقته فارقه التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب
والغيبة فانت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قال الشاطبي ونحو هذا
انما يعين مسماه ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والحال معرفة
وباعتبار صلاحيته لكل من اتصف بتلك الحال ودخل ذلك المحل غير معرفة انتهى وكذا الباقي من المعارف نحو يا رجل لتعين انما يعين مسماه بالقصد
والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا زال فارقه التعيين

فصل للعلم الشخصي مسماه نوعان احدهما اولو العلم من المذكرين كجعفر وهو علم منقول من اسم النهر الصغير لرجل وهو ايضا ابو قبيلة من عامر وهم جعفر بن
كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة ومن المؤنثات كخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول من ولد الارنب لامراة شاعرة وهي اخت طرفة بن
العبد لامه قال ابو عبيدة وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى والثاني ما يولف كالقبائل جمع قبيلة والاماكن جمع
مكان كقرن بفتح القاف والراء اسم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرني ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل
بسكون الراء كالجوهري فقد سهى والبلاد جمع بلد كعدن بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن والخيل اسم لا واحد له من لفظه وانما
له واحد من معناه وهو فرس كلاحق علم فرس كان لمعوية بن ابي سفيان والبغال كدلدل والحمير كيعفور وكلاهما كانا للنبي صلعم والابل اسم جمع كشذقم
بشين وذال معجمتين علم فحل من فحول الابل كان للنعمان بن المنذر واليه ينسب الابل الشذقمية والبقر اسم جمع كعرار بفتح العين والراء المهملتين وكسر
الراء الاخيرة علم بقرة وفي المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة ايضا واصل هذا المثل ان عرار وكحل اصطلحتا فتناطحتا
كل واحدة منهما بالاخرى مثلا يضرب لكل مستويين والغنم اسم جمع كهيلة علم لغنم لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب وفي ذكر
النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال كجعفر وخرنقا وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق وفي ذلك موازاة لقوله تع ويقولون سبعة
وثامنهم كلبهم

فصل وينقسم العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار وقيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله
قائما على رجليه من غير ان يتقدمه شيء وهو ما استعمل من اول الامر علما قال الشاطبي والمرتجل في كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم يقع له
مادة مستعملة في كلام العرب قال او لم يات من ذلك الا فقعس وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان
بن اسد ولم يستعملوا مادته فقع س في غير هذا الموضع والثاني ما استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير الاعلام بل العلمية
من اول الامر علما وهذا الثاني هو الكثير انتهى ولذلك اقتصر عليه كادد علما لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن هلال بن سبا
حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته الواو فاستعملت هذه المادة في الود والوداد وغيرهما وسعاد علما لامراة لم يستعمل
هذه البنية في النكرات واستعمل مادة سعد في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ما له نظير في
ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فان نظيرها سرحان وسرحان وحمدان وجعفر وعنبر

والثانى نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة ومنقول وهو الغالب فى الاعلام وهو ما استعمل قبل العلمية فى غيرها ونقله اما ان يكون من اسم جامد
والاسم الجامد اما ان يكون لحدث اى مصدر كزيد فانه فى الاصل اسم جنس للحيوان المفترس وثور بالمثلثة مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة و
فضل وهو فى الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اى ذات كاسد فانه فى الاصل اسم جنس للحيوان المفترس وثور بالمثلثة فانه فى
الاصل للفحل من البقر واما ان يكون من وصف وذلك الوصف اما لفاعل كحارث فانه فى الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين
فانه فى الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او لمفعول كمنصور فانه فى الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثى المجرد ومحمد فانه فى الاصل اسم مفعول
من حمد بتشديد الميم من الثلاثى المزيد فيه واما ان يكون من فعل مجرد من الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم لفرس ونضاع
كيشكر لرجل وهو نوح ع وامر كاصمت لبرية قال الرضى رح وكسر الميم منه والمنوع فى الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير بعض لفظها عند النقل
انتهى واما ان يكون نقله من حرف كانو سميت رجلا بواحد من صيغ الحرف فحققه الفخر الرازى من شرح المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة
اما فعلية فاعلها ظاهر كتاب قرناها اى قرنا شعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرق او مستتر كيزيد من قول بعضهم بضم الدال اذا سمية كزيد
منطلق وليس النقل من الجملة الاسمية بممنوع من العرب كما قال فى شرح التسهيل ولكنه اى النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية
وجعلوه فيها لا على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول كفضل واسد هو المشهور وهو فى ذلك تابع للناظم فى
قوله ومنه منقول كفضل واسد هو المشهور وذو ارتجال كسعاد وادد وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل فى الاسماء التنكير وعن
الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما ذكرنا وصفا او غيره فهو اتفاق لا مقصود **فصل** ويقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب كزيد
وادد وهند وسعاد والى مركب وهو ثلثة انواع وذلك لانه اما مركب اسنادى وهو كل كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى كبرق نحره وشاب قرناها
وهذا النوع مبنى بحكم الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب قال ومعنى حكاية
الفعل المسند الى الضمير المسند نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد والقوافى مرفوعة فلولا ان فى يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما
رفع على الحكاية والجر بالفتحة نيابة على الكسرة لانه مفرد غير منصرف ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلاثة
اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح فى
موضع المفعول الثالث اى فاديد اى صياح فى الحديث ان الجفاء والقسوة فى الفدادين يعنى الحراث وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره
يصيحون وعلينا متعلق به ذلك المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا يتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره فى افادة الضمير نقول
انا نزيد فعلنا ولا نقول فعلا والجاردى على الالسنة بنى يزيد بالياء اخر الحروف فى اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل
اليه تنسب الثياب التزيدية انتهى وقيل لا يتعين ذلك فى البيت الا ان يزيد تزيد بن الخزرج او تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة فان كلا من هذين
ابو قبيلة لكن قيدهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجى وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها فى ان ما قبلها مفتوح الاخر ابدا ولم يكن
ولكل من جزئيه حكم بحصته فحكم الجزء الاول ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثانى لصيرورته كالجزء مما قبله
كما نقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها لما صار كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت لبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت
فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما ان يفتح اولهما الا ان كان ياء فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعديكرب اسم رجل وقالى قلا لمكان و
كسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى وحكم الجزء الثانى منهما ان يعرب بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا اعرابا لا ينصرف للتركيب
والعلمية الا ان كان الجزء الثانى كلمة ويه فيبنى على الكسر فى الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين
وذلك كسيبويه وعمرويه واختار الجرمى ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع
والا فلم يقل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول النظم وان يفيد فيه
ثم اعرب واما مركب اضافى وهو الغالب فى الاعلام المركبة لان الاكثر فيه الكنى وهى مضافة وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله فى
ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثانى ملازم لحالة واحدة لان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف
بوجوه الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابى قحافة مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب
بالحروف وحكمه ان يجرى الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء الثانى وهو المضاف
اليه بالاضافة دائما والى هذه الاقسام الثلثة اشار الناظم بقوله وجملة وما بمزج ركبا وشاع فى الاعلام ذو الاضافة **فصل** وينقسم العلم ايضا
الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه فى النظم بقوله واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافى فى صدره اب او ام كابى بكر بن ابى قحافة وام
كلثوم بنت النبى صلعم وزاد الامام الفخر الرازى فى العلم او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى
او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع وقالوا ... من الواو والوضيع الدنى من الناس فالرفعة كزين العابدين
لقب على بن الحسين بن على بن ابى طالب رضه والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر بن قريع بضم القاف وفتح الراء وسكون الياء وبالعين المهملة لقب هو

ابو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب تسميته بهذا اللقب على ما قيل ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه
ولم يبق الا راس الناقة فقال له ابوه شانك به فادخل يده فى انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا
اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يساوى بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا لهم
اليه انتهى فمرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو
وفرق الامير فى حواشى العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع
الوصف فلذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب عن الاسم لان الغالب
فى اللقب ان يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلى وذلك مأمون بتاخيره
ولان اللقب يشبه النعت فى اشعاره بالمدح او الذم والنعت لا يتقدم فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين وانف الناقة
وهذا مراد الناظم بقوله واخرن ذا ان سواه صحبا وربما يقدم اللقب على الاسم كقوله وهو اوس بن الصامت اخو عبادة
بن الصامت انا ابن مزيقيا عمرو وجدى ابوه منذر ماء السماء فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا
بضم الميم وفتح الزاى وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء اخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالرفع عطف
عليه وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا او بدل منه وسبب تسميته بهذا اللقب على عمرو وانه كان من ملوك اليمن وكان
يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا او ان يلبسهما غيره ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر
بن امرء القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف فى سبب تسميته به فقيل لحسنه وجماله وقيل
لانه كان يقوم مقام المطر فى ... لقب امه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج ومراد اوس بذلك
انه كريم الطرفين بسبب الجهتين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتاخيرها
عنهما قال اعرابى اخبارا عن عمر بن الخطاب اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان
فجر فقدم الكنية وهى ابو حفص على الاسم وهو عمر ... قائلها ان اعرابيا ... فحملنى
... وفيهما فى
المضارع ... قال حسان بن ثابت يرثى سعد بن
معاذ وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابى عمرو فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهى ابو عمرو واصل
هذا البيت ان سعد بن معاذ اصيب يوم الخندق ... فقال رسول الله صلعم اهتز العرش
لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان ... ابو عبد الله ... مما اتى به وهو
قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وذلك يقتضى ان اللقب يجب تاخيره عن الكنية كابى عبد الله انف الناقة لان سوى اللقب يشمل
الاسم والكنية ... واما اللقب ان يصحب الاسم والكنية فالامر وجوب تاخيره عن الاسم صحيح وليس الحكم مع الكنية كذلك
بل يجوز فى تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وفى نسخة اخرى من الخلاصة وذا اجعل آخرا اذا اسما صحبا فالاشارة
منه الى اللقب فهو اصرح فى المراد ولكن قال المرادى هذا اسبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى
ان الذى قال اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المفهوم واما كونها اولى فممنوع لانها تفهم ... السوا
ثم ان كان اللقب وما قبله من الاسم مضافين كعبد الله زين العابدين وانف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة والثانى
مضافا كزيد زين العابدين او انف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثانى مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف
وسكون الراء المهملة وفى اخره زاى وهو فى الاصل خرج الراعى فالاصل اقسام ثلثة فان شئت اتبعت الثانى للاول
فى اعرابه اما بدلا من الاول بدل كل من كل او عطف بيان على الاول وقطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدأ محذوف
او نصبه مفعولا به بفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءنى عبد الله زين العابدين برفعهما ورأيت عبد الله زين
العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع
ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعنى ولو اظهرته لجاز وهكذا حكم الكنية وما بعدها من الاسم واللقب تابعا
مقطعا الا ان الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم قد يكونان مضافين ومفردين فان كانا مفردين او احدهما مضافا و
الاخر مفردا فحكمهما ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع وجاز ... وهو اضافة الاول الى الثانى

من نعتها اذا كان الاسم مقرونا بال كالحارث نفسه او كان اللقب في صفاته الاصل مقرونا بال كهارون الرشيد ويحيى المهدي فالاضافة الاول الى الثاني
ذات بجر وفي وجواز الاضافة مع المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع اشهر والاضافة اكثر وجمهور البصريين يوجبون بهذا الوجه وهو
الاضافة ووجوب الاضافة رده النظر من جهة الصنعة والسماع اما الصنعة فلانا لو اضفنا الاول الى الثاني لزم اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم
واللقب لمسماهما واحد فاضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله فوجوب منتف بل يمتنع المتضايفين واما السماع
العرب في قولهم كرز خير العينين سعيد وقيس عيسى هذا يحيى عيسى بغير اضافة ولا الفا لو اعتبر بالياء واجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى
الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم واتما قال الاول بالمعنى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند
انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والوجوب الاضافة في
المفردين وجواز الاتباع في غيرهما اشار الناظم وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف وما ذكر من النظر يأتي لقول بوجوب الاضافة
باتي مثله في حال الاضافة على القول بالجواز وهو مشترك الالزام فما كان جوابا عن الجمهور فهو جواب لمن اوجب **فصل** في العلم الجنسي لما فرغ من ذكر اول البابين
يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية اسامة
اجرأ من ثعالة وثعالة اجرأ من ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب وال في الاسد والثعلب فيهما للجنس لا للعهد اذ كل منهما
اسم جنس وتقول في تعيين تعيين ذي الاداة الحضورية هذا اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد
مقبلا وال في الاسد هذا لتعريف الحضور المستفاد من الاشارة الى الحاضر فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب ان
اصل الاسم الوضع على جملة الجنس فاذا اشرت لشيء مما يقع عليه بذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم لا شيئا الا الاسد بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا
اسامة تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه وعرفت شبهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كريتك لكنك تريد هذا الذي كل واحد من امته
له هذا الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه العلم الشخصي من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد ويمنع
من الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد بهما الشياع في المستثنين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد
وذلك مامون بالشياع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون اذا كان ذا سبب اخر مع العلمية كالتانيث اللفظي في اسامة وثعالة وكزيادة
الالف والنون في خارقان وكوزن الفعل في بنات اوبر علما على ضرب من الكماة وابن اوى بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب
وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخاليب لاظفاره وصبا بشبه صباح الصبيان قاله الكمال الدميري فان قلت وزن الفعل في المضاف
اليه فقط والعلم هو مجموع المتضايف والمضاف قلت اجيب عنه بان الاعلام الجنسية لا تثنى فيجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله ابن الياسيمي
ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس ويبتدأ به ويأتي الحال عنه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين السابقين وهما اسامة اجرأ من ثعالة
وهذا اسامة مقبلا ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون اخر كما ان النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه
اولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية واخرا انه لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من جهة المعنى وانما الفرق بينهما من جهة
التعريف وعدمه ويقال لما عاملوا اسدا معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم فيا لاي شيء يستدل على
المؤنث والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث انها مشخصة في الذهن ليطابق بها شخصا وعموم من حيث انها كلية مجردة عن اللواحق
فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق
على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها
الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب ذلك مستفاد من قول الناظم ووضعوا لبعض الاجناس علم
كعلم الاشخاص لفظا وهو عم **فصل** وسمي علم الجنس ثلاثة انواع احدها وهو الغالب الاعيان التي لا تولف للواضع كالسباع جمع سبع وهو ما له ناب
والحشرات جمع حشرة وهي صغار دواب الارض فللسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنيته ابو الحصين وابي جعدة كنية للذئب واسمه ذوالة
والحشرات نحو ام عريط كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب النوع الثاني اعيان
تولف كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد ثانيهما المثناة تحت للمجهول العين وهي لذات النسب من بني ادم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي المحكم
لابن سيده ما ادري اي هي بن بي هو معناه اي الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهولات متسعة خفية لا هيئة بينة وقيل هيان بن بيان اسم
لولد بن لادم عليه السلم وبيان البين لانه يعرف صلفقة بن تلمعة وصلمعة بن قلمعة وابي المضا بفتح الميم والضاد المعجمة والمد للفرس وابو الدغفاء بفتح الدال
المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدود للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفاء ولذا قيل فقال داري شيئا لا راس له ولا ذنب
والمعنى كلهما ما لا نظير ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعل هيان بن بيان اسما لعالم الشعور حقيقيا وابا الدغفاء لنفرتهم عنه
محقق بمنزلة ما لا يولف النوع الثالث امور معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح فصار بدلا
من اللفظ بالفعل والمعنى برائة منه من السوء قاله ابن اياز وورد جعله علما الملازمته للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير وكيسان بفتح الكاف في

وسكون الياء اخر الحروف والسين المهملة علما للغدر بفتح العين وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم المرد وقال ابن
جني في التنبيه والدليل على انهم سموا التسبيح سبحان الله والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول
العلمية وبهار بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للمبرة بمعنى البر كقوله فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت اعاما وقابله وفجار
بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرة بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة
انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علما للفجرة هذا

باب اسماء الاشارة

وهو كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلثة اقسام وكل واحد
منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة تحصل من ضرب اثنين في ثلثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه اثنى عشر تحصل من ضرب
اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر قاصر من ضرب ثلثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين مذكرين
او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة
وثمانية فللمفرد المذكر في القرب اربعة ذا بالالف الساكنة وذا بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بياء المكسورة بعد الهمزة المكسوره وذاؤه بهاء
مضمومة قال هذا ؤه الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصور يروى بكسر وضمها في كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما الضرورة
والاصل فيها ذا والف اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على
الاصح وللمفرد المؤنث في القرب عشرة خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة بالتاء وهي ذي وتي بكسر اولهما وسكون ثانيهما وذهي وتهي باشباع
الكسرة ودهي وتهي بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا ترك الاشباع وذه وته بالاسكان للهاء وذات وتاه بضم التاء من ذات قال
الموضح في الحواشي التسهيلية الاشارة ذا والتاء للتانيث هي التاء في امرة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس صفة وتا بالالف وللمثنى القريب ذان في
التذكير وتان في التانيث بالالف فيهما رفعا وذين وتين بالياء فيهما جرا ونصبا ونحو ان هذان بالالف وتشديد النون ان لساحران مؤول وتاويله اما
على حذف اسم ان ضمير الشان على حد ان بك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدأ والاصل انه هذان لهما ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا
تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي النصب والجر وعلى ان
الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والالف المفرد لا تغلب او على انه جئ به على اول احواله وهو الرفع كما في الثنا
قبل التركيب وعلى ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقول به الكوفيون او على انه مبني لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب
والجمع مطلقا في التذكير والتانيث اولاء حال كونه ممدودا عند الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي ومقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة
واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القران ولم يخصه بتميم كما قال الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء ويقل مجيئه لغير العقلاء
كقوله وهو جرير بن عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولئك للايام وهو مما لا يعقل وذم امر من ذم يذم ويجوز
في ميمه الكسر على التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين
الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللوى ممدود وقصره للضرورة وبالعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف
بيان على اولئك او نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول الناظم بذا لمفرد مذكر اشر بذي وذه تي تا على الانثى
اقتصر وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى **فصل** ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا
واذا كان المشار اليه بعيدا لحقه كاف حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا لتبين بها احوال المخاطب من
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول
ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا تلحقها لا تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا
تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وذلك خير لكم في المجادلة ولك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما الا في لغة من تعده
هذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك اشار الناظم بقوله
ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه الا في التثنية مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث والا
في الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون والا فيما سبقته هاء التنبيه بالف غير ممدودة والى الاستثناء الاخير اشار
الناظم بقوله واللام ان قدمت ها ممتنعة وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة
من مده احترازا من لغة من قصره غير التميميين كقيس وربيعة واسد فانهم ياتون باللام قال شاعرهم اولالك قومي لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل
الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة وبالباء الموحدة واحدة الاشابات وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام
الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم الاشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالف في شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب فله ذا
او متوسطها او بعيدها فللمفرد المذكر للقريب ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد ذلك وللمثناة ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك

بتشديدها للبعيد وتجمعه اولى بمد وقصر للقريب ولاك بالقصر للمتوسط واولالك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذي للقريب وتلك للمتوسط

وتالك للبعيد ولمثناه تان للقريب وتانك للمتوسط بالتخفيف وتانك بالتشديد للبعيد وجمعه اولى للقريب واولاك للمتوسط واولالك للبعيد انتهى

وقد يجوز في اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المشار اليه فالاول نحو ذلك الكتاب والثاني نحو [illegible] للواحد عما للاثنين او عما

للجمع فالاول نحو عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد والاتيان باولاء للاثنين

للجماعة عما للواحد **فصل** ويشار الى المكان القريب بلفظين بهنا مجردة عن هاء التنبيه او بهنا مقرونة بهاء التنبيه نحو انا ههنا قاعدون [illegible]

للبعيد بالفاظ بهناك مجردة عن هاء التنبيه وههناك مقرونة بهاء التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة او هنا بفتح

الهاء وتشديد النون [illegible] بثلاث لغات [illegible] لكثرة الاستعمال وهنا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيهما [illegible]

[illegible] وهنا وهنا [illegible] وهنت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء

[illegible] التاء الساكنة [illegible] الساكنين وقد تكسر [illegible] بفتح التاء المثلثة وتشديد الميم مبنية

على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا ثم الآخرين وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج

عنها الا الى ذا التشبيه بها نحو [illegible] من ثم لان التصرف [illegible] وانت [illegible] المراتب [illegible]

[illegible] ان المراتب ثلث [illegible] الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك [illegible]

[illegible] بقوله وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا في البعد او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا

هذا باب الموصول

[illegible] في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح [illegible] موصول اسمي وموصول حرفي

[illegible] المفتوحة الهمزة المشددة النون [illegible] بخبرها [illegible]

حرفيا مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم

قال في المغني وحكم المخففة من المثقلة حكم المشددة في ذلك وان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او

مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي وكي المصدرية

وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر [illegible] حكاه القارئ في البرهان [illegible]

[illegible] قال الموضح في الحواشي [illegible] ذلك قول ابي ذهيل الجمحي [illegible] المعروف بمنعه [illegible]

[illegible] كالذي [illegible] لا خلاف في اسمية الذي المصدرية

او صح بابه مثال ان بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا ومثال ان بالتخفيف وان تصوموا خير لكم [illegible] ومثال ما بما نسوا يوم

الحساب اي بنسيانهم اياه ومثال كي لكيلا يكون على المؤمنين حرج [illegible] ومثال لو يود احدهم لو يعمر الف سنة [illegible]

ومثال الذي المصدرية [illegible] كالذي خاضوا [illegible] الاصل كالذين حذفت النون [illegible] الاصل

خاضوه فحذف الموصوف والعائد [illegible] الاصل كالجمع [illegible] فقال الذي خاضوا [illegible]

[illegible] قال الموضح في شرح اللمحة والموصول الاسمي

كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى عائد او خلفه قاله الموضح في شذوره [illegible]

[illegible] مختلفة بلفظ واحد [illegible] منها الذي للمفرد المذكر للعاقل بكسر اللام وهو من يقوم به العلم وغيره [illegible]

فالعاقل المفرد [illegible] والانوثة نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده [illegible] المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العاقل نحو [illegible] الذي كنتم

توعدون وللمفرد المؤنث التي عاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها والثاني نحو ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها

[illegible] وفي غير عاقله [illegible] في ياء الذي والتي وجهان الاثبات والحذف [illegible] الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما

شديدة فتكون اما مكسورة [illegible] بوجوه الاعراب [illegible] الحذف [illegible] قبلها [illegible]

[illegible] في الذي والتي ولمثناهما اللذان واللتان بالالف رفعا واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها [illegible]

اللذان [illegible] واللتان [illegible] ومررت باللذين [illegible]

[illegible] في تثنية الذي اللذان باثبات الياء مخففة

وفي تثنية التي اللتيان باثبات الياء مخففة [illegible] بقلب الالف [illegible] في تثنية

[illegible] المعرب [illegible] المقصور [illegible]

[illegible] المعرب [illegible] الحرف الاخير [illegible] الذي والتي [illegible]

[illegible] المعرب والمبني [illegible] في تصغير الذي والتي [illegible] اللذيا واللتيا [illegible]

الاول وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والثالث منهما [illegible] كان قبل التصغير وزادوا الفا في الآخر [illegible] عوضا عن ضمة

التصغير التي تكون في اول المصغر [illegible] يقول اللذيا واللتيا بضم اللام [illegible] في التصغير بين الضمة والالف [illegible] ذكره الموضح هنا تبعا للناظم ان

اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم [illegible] في شرح التسهيل ان العرب استغنت عن تثنية الذي بدون الياء [illegible]

العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الآخر [illegible] بتثنية المبني بل قد يحذف الآخر في تثنية المعرب نحو [illegible]

[illegible] حكاه الفراء عن العرب حيث ثنى الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما وتميم وقيس يشددون النون فيهما تعويضا من الحذف

عنهما وهو الياء في الذي والتي والالف في ذا وتا او تاكيدا للفرق بين تثنية المبني والمعرب [illegible] الياء والالف الى التشديد والتعويض [illegible] الناظم

بقوله والنون ان تشدد فلا ملامة والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون

فيها وفي حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع لانه قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين احلانا [illegible] بالتشديد

في حالة النصب في اللذين و[illegible] في حالة الرفع واللذان يأتيانها منكم [illegible] بالتشديد فيهما فيجوز احدهما ومنع الآخر تحكم

[illegible] وبعض بني ربيعة يحذفون نونا اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق ابني كليب

[illegible] الملوك [illegible] الاغلالا اراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية [illegible] وكليب بالتصغير [illegible] وهو كليب بن

يربوع [illegible] بالتثنية وهما هذيل بن هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران الاصغر [illegible] الاغلال جمع غل [illegible] من الاسارى [illegible]

الفرزدق بذلك الافتخار على جرير [illegible] بني كليب [illegible] الملوك [illegible] الاخطل [illegible]

[illegible] اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ [illegible] المعنى [illegible] اللتان [illegible]

[illegible] هذا الشاعر بالاخطل [illegible] غياث بن غوث التغلبي [illegible] النون في اللذان واللتان لعدم الالباس ولا يجوز ذلك

الحذف في نون ذان وتان للالباس بالمفرد وعدم الطول [illegible] نون الموصول ثلث لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان

الاثبات والتشديد ويجمع المذكر العاقل كثيرا وغيره [illegible] الاولى على وزن العلى [illegible] قاله الموضح في شرح اللمحة مقصورا على

الاشهر كقوله [illegible] الالى [illegible] كقوله [illegible]

[illegible] للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله [illegible] للوصل [illegible] مطلقا في الاحوال الثلثة

وهي [illegible] وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن

المثناة المتمكنة لفظا ومعنى وقد [illegible] الذون بالواو رفعا ورايت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لان شبه الحرف قد

[illegible] الجمع وهو من خصائص الاسماء وهو لغة هذيل او عقيل بالتصغير [illegible] شاعرهم نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

[illegible] واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام [illegible] مفعول لاجله [illegible] اغارة والملحاح

[illegible] وجمع المؤنث اللاتي واللائي باثبات الياء فيهما وقد تحذف [illegible] بالكسرة [illegible] اللات واللاء [illegible]

[illegible] اشار الناظم بقوله موصول الاسماء الذي الانثى التي واليا اذا ما ثنيا لا تثبت [illegible] جمع الذي الالى الذين مطلقا وبعضهم

بالواو رفعا نطقا باللات واللاء [illegible] جمعا وقد [illegible] الالى واللاء فيقع كل منهما مكان الآخر قال مجنون ليلى قيس بن الملوح محا حبها حب الالى

[illegible] مكانا لم يكن حل من قبل [illegible] الاولى مكان اللاء [illegible] بدليل عود ضمير المؤنث عليها وقال رجل من بني سليم [illegible]

[illegible] اللاء [illegible] فوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها [illegible]

وقال الذين اذ لا فرق بينهما [illegible] اصلحوا [illegible] من قبلنا الممدوح [illegible]

[illegible] اشار الناظم بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما [illegible] بفتح الهمزة وتشديد الياء وال [illegible]

وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب [illegible] من وما وال [illegible] ذكره [illegible] كلام [illegible]

فانها تكون [illegible] اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب تكون لغيره [illegible] في ثلاث مسائل احدها ان

[illegible] منزلة العالم نحو قوله [illegible] ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن الاحنف

اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير [illegible] وقع من على سرب القطا وهو غير عاقل وقوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي الاصم

[illegible] ايها الطلل البالي [illegible] في العصر الخالي [illegible] الطلل وهو غير عاقل [illegible] الدعاء [illegible] حذفت [illegible]

والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية [illegible] الصباح [illegible]

[illegible] النون الاولى والنون الساكنة [illegible] للتوكيد [illegible] العصر [illegible]

سكون الصاد الزمان [illegible] على عصور [illegible] الاصنام في قوله [illegible] من دون الله من لا يستجيب له

[illegible] سرب القطا هل من يعير جناحا [illegible] الطلل البالي [illegible] على الاصنام لما كانت عندهم [illegible]

وعلى الشرب والطلل لما كانا متباينين ولا بد على تباديا لا العالم المسئلة الثانية وقوع من على غير العالم ان يجمع غير العاقل مع العاقل في وقوعه تحت الموصولة نحو كمن لا يخلق فانه عام للعاقل وغيره لشموله الآدميين والملائكة والاصنام والجميع لا يخلقون شيئا ونحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات فانه عام يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها ومن في الارض فانه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها ثم ذكر الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر والاول في هذه المسئلة بين ان يكون اكثر غير كالمثال الاول او اقل منه كالمثال الثاني او مساويا كالمثال الثالث لذلك نادوا ونحو في الامثلة الثلاثة المسئلة الثالثة من وقوع من على غير العالم ان تقترن بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم والاختلاط ومنهم من يمشي على اربع فوقع من على ما لا يعقل لما اختلط به ولكن فيها على ضربين اختلاط فيا وبعث غلب من هو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم والاختلاط في عموم فصل من وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة ما يدب على الارض فلا كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا ولا دابة في الارض يتشا ويحتمل ان يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على اربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من ان يكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله على حرف انتهى واما ما الموصولة فانها في اصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق وقد يكون له لما لا يعقل مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن الحاجب بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب والطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح في الحواشي وتكون ما للمبهم امره من لا اشخاص كقولك وقد رأيت شبحا بفتح الباء الموحدة والحاء المهملة لا تدري ابشر هو ام مدر انظر الى ما ظهر ذكره لو علمت ... ولم يذكر هو ام انثى قاله ابن مالك في شرح التسهيل اخذا من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا والبحث فيه مجال واي ما بعد الباء من السبعة تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فانها تبنى بفتح الهمزة وتشديد الياء فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جائني بتقدير الذي هو فاضل جائني ويرده قوله وهو غسان اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وجه الرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى والاتصال واذا اثبت غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعي وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والمعنى وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور ان اي هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم علقه عن العمل فيما بعد لاجل الاستفهام والتقدير وسيعلم الذين ظلموا اي انقلاب ينقلبون واي الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له لم فلم يلج لوجه المنع فقال لاي كذا خلقت انتهى كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم والمستقبل لعموم كذلك وانما اشترط كون العامل فيها متقدما لانه كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الا متاخر والمشهور عند النحويين افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم مقول ايه وايان وايتان وايون وايات وعلى الحالين فهي معربة مطلقا سواء اضيفت ام لم تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين والتاشا الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا وقال سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعرب ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم فيهما لشبههما بالغايات اذا كان بناؤهما بسبب حذف شئ وخولف سيبويه في ذلك قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف تقول ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم هؤلاء المانعون ان اي في الآية استفهامية وانها مبتدأ واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك في المغني بما يطول ذكره وبالبيت السابق فقد تعرب حينئذ اي حين اذ اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كما روي ايهم في الآية والبيت بالنصب وهي قراءة هرون ومعاذ ويعقوب والبيت وروي على ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا واما ال فتوافق المتصدقين والمصدقات مما صلته اسم فاعل نحو والسقف المرفوع والبحر المسجور مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن الاثار لا الا حسن له

عليها حرف تعريف على ما صححه في المغني وكتب ال الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول موصولا حرفيا خلافا للمازني في اسد قوله ومن وافقه ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قد افلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء واجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف وردة بان حذف الموصوف مطلقا لا يعتد به غيرها الا ضرورة وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش وهو ثالث قول المازني ويجاب ان العوامل تتخطاها نحو جاء الضارب كما تتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فمقولة المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل بتقدير لان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير بخلاف المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكان مبعدا من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاخفش بالزاهر فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال وما دونها منصوب وذلك مستعمل من قول انظر فهكذا وعند طي فالشهر والمشهور منهم بناؤها على سكون الواو وقد تعرب بالحروف الثلاثة اعرابا ذو بمعنى صاحب حكاه ابن الضائع ذلك بجاله الجر فيه المسموع كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا فيمن رواه بالياء وهو ابو الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل ان يثبت البناء فانه لم يثبت في وقف معانيها والمشهور منهم ابقاؤها مفردة وان وقعت على مثنى او جمع مذكر فانها وان وقعت على مؤنث كقوله وهو سنان بن الفحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت فانها مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهي مؤنثة وجمل ذو الاولى على الحفر وهو مذكر والطي من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعض طي فيقول في المذكر ذو وفي المؤنث ذات وفي مثنى المذكر ذوا وفي مثنى المؤنث ذواتا وفي جمع المذكر ذوو وفي جمع المؤنث ذوات فيما حكاه ابن السراج في الاصول عن بعض الطائيين على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب ونازع في ثبوت ذلك المحكي على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طي واما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طي فهو ثابت انتهى قال الفراء في لغات القرآن ومنهم من يقول هذا ذو تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان الذوات ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذوا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذوات تعرف انتهى وابن السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكى عن بعض طي ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قاله في التسهيل وقد يراد بذات اللاتي وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي اتى ذوات كقوله وهو رجل من طي بما كان لا القراء في لغات القرآن بعضهم اعرابها من طي يسأل ويقول بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به فبنى ذات على الضم وهل حركة التاء الاخيرة الى ما قبلها وحذف الالف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف اي اسألكم بالفضل او نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكانه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قال الموضح في الحواشي وقوله وهو وجمعها من ابن موازن ذوات يقتضي ان يبنى ذوات على الضم والقياس في جمعها الكوفي المذكورة في باب قبله والاثنين بتشديد الياء المثناة الساكنة على النون المضموم جمع ناقة واصل نوق تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا في الفعل فيقال نوق قدمت الواو على النون فصار اونق ثم قلبت الواو ياء فصار اينق وجمعت على ايانق والوازن جمع فارقة من قولهم ناقة شديدة ... في سرعة مشيها وسابق من السوق بفتح السين وحكي في ذات وذوات اعرابهما بالحركات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات حكى الاول ابو حيان في الارتشاف وحكى الثاني ابو جعفر بن النحاس كيلي واعربوا العدة الاضافة فقول جاءتني ذات قامت ورأيت ذات قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين ونقول جاءتني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي واما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة امور احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التوانى والمرء لا يصلح ان تكون صلة للغزال والامر الثاني ان لا تكون ملغاة والالغاء على وجهين احدهما حكوه والاخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الالغاء بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية المقدمة بصنعت والتقدير اي شئ صنعت كما تقدر ما كذلك مركبة معها الا انها في محل جر من قول السائل عن شئ عما ذا تسئل والتقدير عن اي شئ تسئل فثبت الالف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذف الفها لفظا نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية وما الموصولة نحو عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف في صيغة الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد الا الالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديرها زائدة بين ما ومدخولها فكانك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شئ من الاسماء وتمسك من الغاها ذا مع من كاي البقاء وثعلب وغيرهما ان يكون من وذا مركبين وخصوا جواز ذلك بما ولان ما اكثر ابهاما فحسن ان يجعل مع غيرها كشئ واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولا يجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت كلام جماعة انه يجوز ان تكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر قول الناظم ومثل ما ذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام والامر الثالث ان يتقدمها استفهام بما باتفاق من البصريين او من على الاصح عندهم لان كلا منهما للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما يجانس ذا لما فيهما من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام

كان لا يهام ولا خصوصية لا تخاف منه ونهارا واما انت ابن فلان فما يختص بما لا يعقل كان مختصا بمن يعقل لان ما لا يعقل اوسع دائرة ممن
يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما ممنوع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل انشده
سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة اصله المدة والوقت
يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا تسألان المرء ما الذي يطلب ويحاوله باجتهاده في الدنيا انذرا اوجبه على نفسه فهو يسعى
في وفائه ام هو في ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن عائذ الهذلي كما قال ابن مالك وابنه بن ابي الصلت كما قال العيني الا ان قلبي لدى الظاعنينا
حزين فمن ذا يعزي الحزينا انشده ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سافر والكوفي لا
يشترط في موصولية ذا من ولا ما الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق
فزعم ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدمه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ اي الذي تحملينه طليق وعند
معشر البصريين ان هذا اسم اشارة باق على اصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات فهو مبتدأ وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال من فاعل
طليق المستتر فيه مقدمة عليه او بالعكس وتقديره وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال المهملتين اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن
زياد بن ابي سفيان وكان يزيد يكثر هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية فامر باخراجه فلما
خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة اي امرة ولا تختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين
بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصولة وبيمينك صلته اي وما التي بيمينك وعندنا
ان بيمينك حال من اسم الاشارة ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصائل كانه
انت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله بالدار منه بالعلياء فالسند فالعلياء صلة الدار منه ومنها النكرة الموصوفة بعد
جملة نحو هذا رجل ضربته تضربه عندهم صلة الرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان في النكت الحسان على ... الاحسان والله اعلم

فصل

وتفتقر كل الموصولات الاسمية نصية كانت او مشتركة الى صلة تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة متأخرة عنها لزوما لان الصلة من كمال
الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر وكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لا تجزئها وما اتى يوهم ذلك فيه من لم يهد بنفسه متعلق
بمحذوف دل عليه صلة ال والتقدير كانوا زاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير
مطابق لها في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها تلزم بعده صلة على ضمير لائق
ومعنى مشتملة يعم الموصولات الاسمية والحرفية ويسمى ذلك الضمير العائد لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد
لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفردا للفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو من وما جاز في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم
من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو من سألتك ولا تقل من سألك او قبح نحو من هي حمراء
امك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعتضد المعنى بسابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد يخالف الضمير
في الربط الاسم الظاهر نحو وانت الذي في رحمة الله اطمع الاصل في رحمته ونحو سعاد التي اضناك حب سعادا والصلة اما جملة تامة اسمية
او فعلية وشرطها ان تكون خبرية في المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو
جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل
ذكر الموصول من انتسابه بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجاء الذي قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك
عهد في شخص قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته
معهودة نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد به التعظيم فصلته مبهمة نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ولا يجوز
في الصلة ان تكون جملة انشائية وهي ما قارن لفظها معناها كبعتكه فلا يقال جاء العبد الذي بعتكه قصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية وهي ما تأخر
وجود معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا تقول جاء الذي اضربه ولا تضربه لان كلا من الانشائية والطلبية لا خارج لها فلا
عن ان تكون معهودا فلا يصلح للبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما احسنه لما في التعجب
الابهام المنافي للبيان فلا تكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء
فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبرية وجملة القسم انما جيء بها
لمجرد التأكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلام قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم اذا تقدم ابوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم
مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني بالدعاء بلفظ الخبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصححه الاقفهسي
بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما شبهها في حصول الفائدة فهو ثلاثة الاول والثاني منها الظرف المكاني والجار والمجرور التامان
والمراد بالتام هنا ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جاء الذي عندك وجاء الذي في الدار فتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبدلا لشبهها الجملة

بخلاف

بخلاف الناقصين نحو جاء الذي مكانا والذي اليوم فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جاز الذكر نحو ان تقول جاء الذي سكن مكانا او الذي مر بك والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجملة او شبهها الذي وصل به والثالث الصفة الصريحة اي الخالصة للوصفية وهي التي لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل
ولذلك تعمل عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا وقوله يا ليت ... صبحي فغد او دارج وتبدل الاسمية
الجملة وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك يشير قول الناظم وصفة صريحة صلة ال كالضارب والمضروب وافاده وحسن على قول ابن مالك وتصغير
وعنيت بالصفة المحضة اسماء الفاعلين كاسماء المفعولين والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح في المغنى ان ال الداخلة على الصفة المشبهة
حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليها الاسمية من الصفات كالابطح مذكر بطحاء فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الارض المتسع
والاجرع مذكر جرعاء فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا وصاحب
في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل قاله الشاطبي والدليل
على ان هذه الاسماء التي منها مغنى الوصفية انها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا يوصل بها ال لعدم شبهها
بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق في خطابه الرجل من بني عذرة لهجاء بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فدخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل مرفوع به ولا يختص ذلك عند ابن مالك
بالضرورة بل اشار الى ذلك بقوله في النظم وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار ثالث في المسألة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه
ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا
ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضي والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر ام لا ...
والحكم بفتحتين الحاكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة **فصل** يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل
او قصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا
والتي اي بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف العائد
المرفوع بشرطين اذا كان مبتدأ غير منسوخ وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما او ضربا بالبناء للمفعول او كانا قائمين لانه غير مبتدأ
فانه في الاول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا او الفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم
او هو في الدار لان الخبر غير مفرد لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور وقد اخرج المضمر المنفصل المفيد للاختصاص لم يرد له دليل على حذفه
اذ الباقي بعد الحذف للضمير جملة او شبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك
اشار الناظم بقوله وابوا ان يختزل ان صلح الباقي للوصل بكمل بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيرها
فاي نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اشد وغيرها نحو وهو الذي في السماء
اله فاله خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفي السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود اي هو اله في السماء
اي معبود فيها ولا يجوز تقديره مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية عن العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة
واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقديره في الارض اله معطوفة كذلك لتضمنه الابدال من الضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل يمتنع فالحذف
المعنى ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو
وهو الذي في السماء اله او تأخر نحو قولهم ما انا بالذي قائل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لاسيما زيد فانهم جوزوا في زيد
الرفع ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لاسيما الذي هو زيد فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس شاذا وذلك
لانهم نزلوا لاسيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لاسيما زيد زيد لا تصلح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت في قوله
ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن نعت يوم تقديره ولا سيما الذي هو يوم وحسن حذف العائد لطول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني والى
اشتراط الطول اشار الناظم بقوله وفي ذا الحذف اياً غير اي يقتفي ان يستطل وصل وشذ قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن ابي اسحق تماما على
الذي احسن بالرفع وشذ قراءة ابي حنبل والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اي الذي هو احسن والذي هو بعوضة وشذ قوله
من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه ويعن بالبناء للمجهول من قولهم عنيت بحاجتك بمعنى بضم اوله وبما
ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء بمعنى يعدل والمعنى من يعنى بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي
هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من
الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا اذا لم تستطل فحذف نزر ويجوز حذف العائد المنصوب اذا كان متصلا منصوبا
بفعل تام او وصف غير صلة ال فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه ان تكون موصولا اسميا
لجواز ان يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل الله يعلم سركم وجهركم في مكان اخر نحو قوله ... وشرط جواز

حذف العائد المنصوب ان يكون متعينا للربط فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جاء الذي اكرمته في داره فان العائد احدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره
قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه ينبغي كان العائد احدهما لا بعينه لا ينبغي منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء الذي
كانه زيد على الاصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه فما لدى غيره نفع ولا ضرر فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره
والله موليك صلة ما والعائد المحذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف جاء الذي اياه اكرمت لانه منفصل وحذفه يوقع في
الالتباس بالمتصل ويفوت لما فصله من التخصيص عند البيانيين او الاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله هم ومما رزقناهم ينفقون والاصل
رزقناهم اياه لان ضميره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جاء الذي انه فاضل وكانه اسد لان شرط
كان المشددتين لا يحذف الا شذوذا وفي بما لدى حذفهما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثاني ما بعدها وهو كان او الذي انا الضاربه لان الوصف صلة
الالف واللام واسمية ال خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف الضمير فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها
نصا قاله في الموضح حاشية هذا الكتاب في توضيح ولان العائد منصوب لاسم فاعل … هذا التعليل يدل على اسميتها وانما هو عائد على الذي …
العطف او العائد الى الذي انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف … ان كان عائدا على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان
كان عائدا على ال نحو جاء الضاربه امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر فحذف العائد الى ال المنصوب
بالوصف … والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاي بمعنى المستخف اسم ما والهوى خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبناء للمفعول …
مثناة تحتانية مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خال من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل الفعل فكثر
تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج جائز على قبح وقال المبرد جيد وعلى هذا يشكل
قول الناظم والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العائد المجرور بالاضافة
ان كان المضاف الجار للعائد وصفا ناصبا للعائد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال نحو فاقض ما انت قاض والاصل
الذي انت قاضيه فحذف العائد على ان ما موصول اسمي قال الموضح في الحواشي ما هذه يحتمل ان تكون مصدرية … فاقض قضاءك بدليل انما تقضي هذه الحياة
الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول الناظم كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى بخلاف جاء الذي قام ابوه لان المضاف الجار للعائد
ليس بوصف وجاء الذي انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز حذفه
فيهن لانه ليس منصوبا بالفعل تقديرا ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف ان كان في موضع نصب ان كان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف
لفظا ومعنى او معنى فقط واتفقا فيهما متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن
الموصول او الموصوف به فلا بد ان يكون الجار له متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول
الناظم كذا الذي جر بما الموصول جر نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور
بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب بن زهير
تركن الى الامر الذي ركنت ابناء عصر حين اضطرهم القدر فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركن والعائد المحذوف
مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واقيم الموصوف بالموصول
مقام الموصول لانه نفسه في المعنى وعصر بالمهملات بوزن نصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول
كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت الذي حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى في كذا
قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع بمعنى امر على ما
في تفسير البيضاوي ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي انت بائح اي به انشده
ابو الفتح … وشذ قوله وهو حاتم بن عدي الطائي ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني فاي مستفهما به مبتدأ وذو خبره
وهي موصولة عند الطائيين واضيف على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف … والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول
زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول اعجبني اليوم الذي جئت زيد فيه وجعله بعضهم منه شاذا بخلاف … الزمان فانه لا يتعين فيه الجار
وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ابتدائي على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف
الجار ولا نصب الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قيل الدهر ذو لم يحسدوه ثم حذف الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل
كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله نعم ذلك الذي يبشر الله عباده اي به فحذف الجار اولا والضمير ثانيا من نصب الامر جرى وذهب يونس وابن الزكي في
البديع الى ان الذي في الاية موصول حرفي فلا حذف وشذ ايضا قوله وهو رجل من همدان وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله
علقم الشهدة … بفتح الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره و
على من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعائد … على من صبه الله عليه … المجرور بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة

بنصب التقدير وهو علقم على من صبه الله عليه فالمعنى وان لساني مثل العسل الشهد يشتفى به الناس والله مثل الحنظل في المرارة على من صبه الله
عليه فحذف حاتم الطائي العائد المجرور بفي مع انتفاء خفض الموصول … في البيت الاول وهو قوله ومن حسد … وحذف الهمداني العائد المجرور
بعلى مع اختلاف المتعلق في البيت الثاني وهو قوله وان لساني شهدة … والمتعلقان بفتح اللام هما صبه وعلقم ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور
محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به او نائبا به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او
كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا مختلفين لم يجز الحذف
لانه مشروط باتفاق الحرفين وهذا اوفق والله اعلم **هذا باب المعرف بالاداة** قال في التسهيل وهي ال لا اللام وحدها وفاقا
للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام وحدها عند
سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل
ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في ان الهمزة زائدة ام اصلية واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه وتلخص ان في المسألة
ثلاثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصل والثاني ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط مذهبا رابعا
وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تخصه حجة الاول فتح الهمزة وانهم
يقولون الحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الي كما يقولون قدي ويثبتونها
مهملة في نحو الذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج واما فتحها فلانها لما كثر دخولها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة فان الحركة عارضة فلا يعتد
بها واما ثبوتها في القسم والنداء نحو آلله لافعلن ويا الله فلان الهمزات عوضا من همزة اله واما ثبوتها في التذكر الي فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا
منزلة قد واما الذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبه مثالها
ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين في دخلت ولا لان الاحرف يدخله الحذف كثيرا فخصت من الحذف وانما كانت لاما لان اللام تدغم في ثلاثة عشر
حرفا واذا ظهرت جاز وحجة الرابع انها جاءت لمعنى واولى الحرف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة
المتكلم والاستفهام وان اللام تعبر عن صورتها في لغة حمير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث
المروي الا ان المحدثين ابدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انتهى واراد بالحديث
المروي قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر والناظم اقتصر على قولين فقال ال حرف تعريف او اللام فقط وهي على كل قول قسمان
اما جنسية وانواعها ثلاثة ووجه الحصر فيها ان يقال لا يخلو اما ان يخلفها كل حقيقة او مجازا او لا يخلفها اصلا فان لم يخلفها كل لا حقيقة
ولا مجازا فهي لبيان الحقيقة والماهية من حيث هي هي نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي اي من حقيقة الماء المعروفة قيل المعنى كل شيء حي والفرق بين المعرف
بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس
النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغني وان خلفها كل حقيقة فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا فانه لو قيل
وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفها كل مجازا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل
رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال
وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن هانئ وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على ال في الاستغراق
العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض الافراد … اللفظ وهو
بلد الامير او صاغة مملكته دون من عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصول على الاصح واما عهدية وهي ثلاثة انواع ايضا ووجه الحصر ان
يقال العهد اما ذكري بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفائدتها التنبيه على ان
الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز تعدد المذكور بالنكرة الا باضافة وذاله مكسورة وبالقاف …
اللسان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة او علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالواد المقدس
تحت الشجرة اذ هما في الغار لان ذلك معلوم عندهم او حضوري وهو ان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة
وفي بعض النسخ اسقاط حضوري واثبات جلي مكانه ومثله باليوم اكملت

فصل

وقد تزاد ال زائدة في خبر معرفة وغير موصولة وهي اما زائدة لازمة
كالتي في علم قارنت وضعه سواء قارنت ارتجاله او نقله فالاول كالسموأل بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي اخره لام علم لرجل من اليهود
شاعر وفي القاموس السموأل بالهمزة طريكنى ابا ثابت واليسع بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم نبي وهو عجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع
قاله الفارسي والثاني نحو اللات والعزى علمين مؤنثين لصنمين واللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجل يلت السويق بالطائف و
كانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي سمرة واصلها تأنيث الاعز وبعث اليها رسول
الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على راسها وجعل يضربها

بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك اني رأيت الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن
تعبد ابدا او كانت تجانسه للاشارة وهو الآن فانه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الاشارة لانه لا يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال
الشارح بني لتضمنه حرف التعريف وال فيه زائدة وفاقا للزجاج والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللاتي وكالتي في موصول
هو الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع فال في جميع هذه الامثلة زائدة لا معرفة لانه لا يجتمع تعريفان وتعريفها بالصلة وغيرها من الغلبة او الاشارة
او العلمية على معرف واحد وقد تقدم الامثلة معرفة بالعلمية كما في الامثلة الاول واعترض ابن مالك بقوله بزيادة ال فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ
ال وما بعده فال فيه جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى والاشارة كما في الآن خاصة في الصلة كما في الموصول فال زائدة
عارضة وهي نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنيتك اكموء وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر انشده ابن جني واصل
جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة اجتنيتها فحذف الجار توسعا واكموء بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفلس وهو نبت
كماة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين وهما الكماء الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض واصله عساقيل الا انه حذف
المدة ضرورة وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو اوبر ولا بنو عرس لانها لا تعقل وبنات اوبر كماة صغار مزغبة
رديئة الطعم وهي من الكماة وقيل مثل الكماة وليست كماة وقوله وهو من شعر [illegible] يخاطب فيه [illegible] مسعود بن خالد اليشكري ولبيات
لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو واراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى ابصرناك حين عرفت اعياننا صددت عنا وطابت
نفسك عن قتلنا صديقك عمرو والشاهد في زيادة ال على بنات اوبر في البيت الاول وهي لا تدخل عليها لان بنات اوبر علم لضرب من الكماة والنفس
تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبلان التعريف فال الداخلة عليهما زائدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله ولاضطرار كبنات الاوبر كذا
وطبت النفس يا قيس السري ويلحق بذلك ما زيد في [illegible] ولم ادخلوا الاول فالاول فالاول [illegible] خالد والاحق معطوف وال
فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا اولا فاولا للعطف بالفاء الدالة على الترتيب بالتعقيب والمعنى ادخلوا مترتبين
الاسبق فالاسبق واصل اول على الاصح أوأل على وزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان
احدهما ان يكون اسما بمعنى قبل فيكون منصرفا منونا ومنه قولهم اولا وآخرا والثاني ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير
منصرف لوزن الفعل والوصف واما مجوزة للمح الاصل المنقول عنه وذلك ان العلم المنقول مما يقبل ال قد يلمح اصله فيه والتنكير فتدخل
عليه ال للمح الاصل واكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من اسماء الفاعلين وحسن وحسين من الصفات المشبهة مكبرة او
مصغرة وعباس وضحاك من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا
اذا صار ذا فضل وعن اسم عين كنعمان بضم النون فانه في الاصل اسم للدم بتخفيف الميم وبه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم
فان قلت في كلام الموضح مخالفة لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة و
جعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله واكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من
اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه للمح الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان
فذكر ذا وحذفه سيان فيكون ال فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى
بانهما من اختيارات ابن مالك بل قيل انهما من صنائعه فلا يتابع عليهما وعن الثانية ان يكون سمي بنعمان مجردا من ال كقوله ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا
يخلص الي نسيمها ومقرونا بها فلا مخالفة والباب كله سماعي فيقتصر على الوارد فلا يجيز في نحو محمد وصالح ومعروف ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف
حال العلمية لانه لم يسمع واللمح لاثبات الفائدة ولم يمتنع دخول ال في نحو يزيد ويشكر علمين لان اصلهما الفعل وهو لا يقبل ال غير الموصولة فاما قوله رأيت
الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فضرورة دخول ال على يزيد سهلها تقدم ذكر الوليد [illegible] للمح الصفة وقيل ال في اليزيد
للتعريف وانه نكر ثم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني ولم يتعقبه وعندي فيه نظر لانه
وان نكر لا يقبل ال نظرا الى اصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف ما اذا نكر **فصل** من المعرف بالاضافة او الاداة ما غلب على بعض
من يستحقه حتى التحق بالاعلام لتخصيصه في احكامها او صار علما بالغلبة فالاول وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص
وابن مسعود قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود ليس له اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا رد لما قيل من اغلب
عليهم العبادلة دون من عداهم من اخوتهم فلا يتناول الثاني وهو المقرون بالاداة كالنجم فانه في الاصل يقال لكل نجم ثم صار علما
للثريا فقط واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة لكثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار
ثريا قاله الفخر الرازي والعقبة فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبي
وقيل عقبة ايلة والبيت فانه في الاصل يقال لكل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة الطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم والاعشى فانه في الاصل لكل
من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة [illegible]

في المبتدأ والخبر

الا في نداء او اضافة فيجب حذفها لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان الاداة كما اشار اليه الناظم بقوله وحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب
يا اعشى باهلة بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة ويا اعشى تغلب بفتح التاء المثناة الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء
موحدة قبيلة سميت باسم ابيها تغلب بن وائل وقد تحذف ال هذه في غير ذلك المذكور من النداء والاضافة وهذا معنى قول الناظم وفي غيرهما قد تنحذف
سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب من المجرة ويجوز ان يكونوا سموه بذلك
لانهم يقولون الدبران يحلب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه وفي الحال
[illegible] الفصيح يوضح فساد قول المبرد بجعل ال في ذي الاثنين من اسماء الايام للتعريف فاذا [illegible] نكرات والصحيح عند الجمهور ان اسماء الايام اعلام [illegible]
فيها الصفة فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران **هذا باب المبتدأ والخبر** ولو بحث الناظم المبتدأ
الكلم وقبل المثال فقال مبتدأ زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدأ اسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته مخبر عنه او وصف
رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو قول من يعتقد السامع قدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بهذا الاسناد التعظيم والاول
لا الاخبار وبهذا الوجهان نطقا ابو البقاء والذي بمنزلته اي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم فان
تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل صومكم وخير خبره والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم فانذرتهم
مبتدأ وهو في تاويل المصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين
لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون انذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء
خبرا لان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل
المصدر معا نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتدأ وهو في تاويل سماعك وقيل ان مقدرة والذي حسن حذفها من تسمع ثبوتها في ان تراه
قال الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله ان السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدري مطرد في
باب التسوية شاذ في غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والمؤول به والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زائد
او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كانا مجرورين بمن والباء
الزائدتين لان وجود الحرف الزائد كلا وجود ومنه اي من المبتدأ المجرور بحرف زائد عند سيبويه قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدأ والباء زائدة فيه
والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر وبايكم خبر مقدم والباء
بمعنى في لا زائدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اي المجنون وعلى الثاني الفتنة بايكم اي الجنون في ايكم ومنه عند بعضهم وهو ابن عصفور قوله تعالى
ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله فيه مستتر والصوم
مفعول به والباء زائدة في المفعول ووجه الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن الزم والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين
مختلفي الجنس وهما لام الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالضمير غائبا على لفظ من والا فهو للمخاطب
في المعنى قاله ابو اسحق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه المزيد نحو لعل ابي المغوار منك قريب ونحو رب رجل صالح لقيته
فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب شبيهان بالحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء والوصف يشمل اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وما احسن في عينيه الكحل منه في عين زيد
وما قرشي ابواك والذي بمنزلة الوصف لا تولك ان تفعل فهو مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل وهو يفي وان تفعل فاعل به سد
مسد الخبر وسيأتي في باب لا وخرج بقوله مخبر عنه او وصف نحو نزال من اسماء الافعال فانه لا يخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل لا محل
له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو اقائم ابواه زيد فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد
فزيد مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليهما وهل ذلك شرط
في العمل او في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وجهان الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو قوله خليلي ما
واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فما نافية وواف مبتدأ وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون
المرفوع ظاهرا قاله الموضح في شرح الشذور وجوابه ان المراد بالظهور ضد الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان
فاعل بقائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل والنفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير
لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل ايضا والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه في قوة قولك ما قائم
الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله أقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب
عيش من قطنا فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان اذا اقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والاستفهام بالاسم نحو كيف
جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع خبرا فيهما لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذلك ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم

بقوله فاول مبتدا والثاني فاعل اغنى في اسارذان وقس وكاستفهام النفي واذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدا خلافا للاخفش والكوفيين في
اجازتهم وقوعه مبتدا من غير ان يتقدمه نفي او استفهام ولا حجة لهم في قول بعض الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت خلافا لما
للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف هو خبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتداء مؤخرا وانما صح الاخبار به اي بخبير مع كونه مفردا
عن الجمع وهو بنو لهب لانه اي خبير على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو على زنته فهو
على حد والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت اذا اجوز الاخفش كون الوصف مبتدا من غير ان يعتمد على نفي او استفهام
فما سوغ الابتدا به وهو نكرة قلت عمله في المرفوع بعده وسياتي ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وتخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط
في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيلي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف
ما بعده فله ثلثة احوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو اقائم اخواك فقائم
مبتداء واخواك فاعل سد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدا مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقه اي طابق الوصف
ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقائمان اخواك واقائمون اخوتك بالتاء الفوقانية فاقائم الزيدين فالوصف فيهما
خبر مقدم والمرفوع بعده مبتداء مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهما مبتدا والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه
حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك بغيرها ومسئلة جمع التكسير نص عليها الشاطبي وان طابقه اي الوصف ما بعده في الافراد
تذكيرا وتانيثا احتملهما اي الابتدائية والخبرية على السواء نحو اقائم اخوك واقائمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد
الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدا مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتدا عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما
تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثان مبتدا وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع المبتدا بالابتداء
وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدا بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتداء
فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتداء واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدا طالب للخبر من
حيث كونه محكوما له فطلبه لازم كما كان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدا
قد يرفع فاعلا نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه
للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كونه محكوما به له لا ارتفاعه بالابتدا وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء وحجة من قال بان
الابتدا رفع المبتدا فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول ولا ارتفاعه بهما اي بالابتداء والمبتدا وحجة من قال بان الابتدا
عامل ضعيف فقوي بالمبتدا كما قوي حرف الشرط بفعله حتى عملا جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلثة عند البصريين وعن الكوفيين انهما اي
المبتدا والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان اي الشرطية عاملة في الفعل بعدها
وهو عامل فيها في نحو اياما تدعوا فهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد لكان
رافعا لنفسه بنفسه اما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف فلا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع العاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا يعهد
واما الرابع فلان العمل تاثير والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم   ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا فيما اثر فيه من الاخر
وهو واخرته الوضع بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدات واثبات
الالف في اثنان من استعمال الشيء في اول احواله **فصل** والخبر هو الجزء الذي حصلت به او بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدا غير الوصف
المذكور في قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدا فاعل الفعل نحو زيد من نحو قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدا
بل مع الفعل ومثله فاعل اسم المفعول نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك اقائم
الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتداء غير الوصف المذكور بل مع المبتدا هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا
سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد و
هو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها
مناسبه حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا ياتي ويأتي جملة والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق
له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكاسد اذا اريد الشجاع على راي فانه وان كان في الاستعمال
مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل
بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى ذا بحسب الاستعمال الخلق من زيد واسد وصاحب عنده من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدا نحو هذا زيد
وهذا اسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ الا ان اول الجامد بالمشتق
فيتحمل ضمير المبتدا نحو زيد اسد اذا اريد به الشجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف او انه نفس الاسد مبالغة

فلا

فلا يتحمل ضمير المبتدا عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سوا اول بمشتق
ام لا واما مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقائم فيتحمل الضمير فهو اذا اخبر عن مبتدا فيتحمل ضميره
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات
قائمات فالخبر في ذلك كله يتحمل الضمير مستترا عائدا على المبتداء والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون
الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قائم ابوه او نحو رفع الضمير البارز نحو زيد هند ضاربها هو فلا يتحمل ضمير المبتدا لانه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير المتحمل
بفتح الميم وينفصل اذا جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدا غير من هو له في المعنى سوا البس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في المعنى لزيد
لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الهاء المفعولة للغلام لانه المضروب فقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز
الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب الظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل قطعا لهذا اللبس
فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي فتاء التانيث في ضاربته
يدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضمير هنا الا ان البصريين الزموا الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال و
ابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا والكوفيون انما يلزم الابراز عند اللبس خاصة تمسكا بنحو قوله قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه
ذلك عدنان وقحطان وجه التمسك به ان قومي مبتداء اول وذرى المجد مبتداء ثان وبانوها خبر ذرى المجد وذرى المجد وخبره خبر قومي والهاء
عائدة على ذرى المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى لقومي لانهم هم
البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مامون فان الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير
الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال
ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانون ذرى بانوها والذرى جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانو
جمع بان اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيون اعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية بانه
يبونه ويبينه قاله الجوهري انتهى فان اراد انه جملة فعلية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بان يبون او يبين
فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون والجملة اما نفس المبتدا في المعنى فلا يحتاج لرابط تربطها بالمبتدا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان تكن اياه معنى اكتفى بها نحو قل هو الله احد اذا قدر هو ضمير شان فهو مبتدا والله احد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها مفسرة
له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدا وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة شاخصة ابصار الذين كفروا في موضع رفع
خبر هي وهي عينها في المعنى اي فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضمير الابصار كما قال الفراء وغيره فقد
مع الخبر على المبتدا والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول الناظم نطقي الله حسبي فنطقي مبتداء والله حسبي
مبتداء وخبر والجملة خبر نطقي وهو نفسه في المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو حسبي الله فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا الخبر
من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في قولك نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي واما غيرها اي غير المبتدا
في المعنى فلابد من احتوائها على معنى المبتدا التي هي مسوقة له والى ذلك الاشارة بقول الناظم والا فجملة حاوية معنى الذي سيقت له وذلك بان تشتمل على اسم
بمعناه اي بمعنى المبتداء وقولي لاسم لتشمله ما به الجملة اما ضميره اي ضمير المبتدا اما لكون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه خبر عن
زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فالاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا اول ومنوان مبتدا ثان وسوغ الابتدا به الوصف
المحذوف اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة والثاني نحو قراءة ابن عامر
وكل وعد الله الحسنى برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر
المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول اي وعده الله او اشارة الى المبتدا نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس
فلباس مبتداء والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا وخص ابن الحاجب المسئلة
بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله ان السمع والبصر والفواد الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف
بيان عليه او نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي والخبر خير مفرد قال الاخفش وغيره والمراد بغير الضمير والاشارة
وهو اعادة المبتدا بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب الاية وتمامها واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب
صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين
هم الذين يمسكون بالكتاب في المغني وقد يمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون وان سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين
او ضمير محذوف والجملة دليل والتقدير ماجورون قاله في المغني او تشتمل الجملة على اسم بلفظه اي بلفظ المبتدا ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة

الذي [illegible] مبتدأ ثان الخافة الاخرى خبرها الاستفهام وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه
[illegible] او لتشمل المجرور على [illegible] من النحويين نعم الرجل زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل
[illegible] فاما الصبر عنها فلا صبر [illegible] عنها منعلق [illegible]
بينه معها على الفتح والخبر محذوف [illegible] خبر المبتدأ والرابط بينهما العموم الذي في نعم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه
الروابط [illegible]
ومعناه [illegible] سيبويه قال ضعفه وهو مخصوص بموضعين [illegible]
[illegible] الشاطبي واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس ونحو [illegible] الرجال [illegible] فاما الصبر [illegible] العبيد
من كان [illegible] **فصل** [illegible] نحو
منكم [illegible]
والمجرور [illegible] والصحيح لذلك لتضمنهما معنى ناسبا بقاطع المبتدأ وقيل هما [illegible] والمتعلق جزء من الخبر واختاره [illegible] والسيد عبد الله والصحيح
عند او ضح [illegible] ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري تقديره
كان [illegible]
كائن او مستقر [illegible] ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الاخبار ان يكون مفردا [illegible] اسناد الا مثل صحيح
[illegible] الظرف والمجرور في موضع لا يصلح [illegible]
ولان اذا الفجائية لا يليها الا [illegible] الاصح وقال الموضح في المغني [illegible]
قول الناظم واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر وقد ذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن
وخروف الناصب لهما المبتدأ وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون لهما معنوي
وهو كونهما مخالفين للمبتدأ قاله في المغني ولا معول على هذين القولين على القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذي كان فيه انتقل منه الى
الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله وهو جميل بن عبد الله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع وجه الدلالة انه ان اجمع مرفوع
لا يصلح ان يكون توكيدا للفؤاد ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا الاسم [illegible]
الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب
ولا يشكل الفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا [illegible] حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان
[illegible]
اذا تقدم [illegible] ان يعطف عليه [illegible] ذلك مع المتاخر [illegible] الاتباع له فصل بالاجنبي ولا يلزم
منه عدم وجود المتبوع [illegible]
اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به [illegible] طلوع الشمس [illegible]
الفائدة ولا يخبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال وحركات [illegible] فلا بد لكل حدث من زمان يختص به
بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فائدة جاز الاخبار بالزمان عن اسماء الذوات
[illegible] كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو نحن في شهر كذا [illegible] وعام [illegible]
من زمان يختص به بخلاف متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر ونحن في شهر كذا خبره فهو خاص بالاضافة واما بالوصف نحو في زمان طيب [illegible]
[illegible] الهمزة [illegible] الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي [illegible] واليوم خمر [illegible] بنصب اليوم والليلة [illegible]
فيهما واجب بتقدير مضاف [illegible] والاصل خروج [illegible] اليوم شرب خمر والليلة [illegible] فالاخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى
لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها [illegible]
والصحيح [illegible] **فصل** ولا يبتدأ بنكرة لانها مجهول [illegible] الحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان [illegible]
[illegible] يصلح للاخبار عنه [illegible] نعت [illegible] ظرف او مجرور [illegible]
ان المسوغ للابتداء بالنكرة هو ان يخبر عنها بظرف مختص او التقديم [illegible] صرح بذلك في المغني فالظرف نحو قوله
والمجرور نحو وعلى ابصارهم غشاوة [illegible] وغشاوة مبتدآن [illegible] نكرتان [illegible] بظرف ومجرور مختصين بالاضافة [illegible]
الى ما يصلح للاخبار عنه [illegible] الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة وهو مثال لما يجوز
[illegible] دار [illegible] الاختصاص والتقديم معا ولا يجوز عند رجل [illegible] الاخبار عنه [illegible]

النظم بقوله فما خل لنا وهل فتى فيكم [illegible] وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة في سياق النفي تعم [illegible]
النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية [illegible] نحو اله مع الله ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم [illegible]
وسوغ الابتداء بها وقوعها في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين [illegible]
وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرأة او تكون موصوفة
[illegible] الموصوف والصفة نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة
ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم وخبر المبتدأ ومثله الناظم بقوله ورجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة وذكر [illegible]
نحو التمر منوان بدرهم ونحو وطائفة قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة [illegible]
[illegible] طائفة منكم [illegible] ابن مالك حيث مثل الابتداء [illegible]
كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء بالمد مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف اي امرأة سوداء [illegible]
وافيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدأ او كانت النكرة عاملة [illegible] امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة [illegible]
ونهي مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله ورغبة في الخير خير
[illegible] ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدأ
به كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله وعمل بر يزين ولا بد في هذا الموضع من ان يفيد معنى صحيح مقصود والا ورد على الظرف والمجرور
[illegible] الاستفهام [illegible] امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل [illegible] وعلى العامل [illegible]
موجود فيها كلها لا تصلح لان تكون امثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة وقياس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح
[illegible] فيقاس على [illegible]
اولا الاعتبار لادى [illegible]
بالرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد [illegible] لشبه الجملة [illegible] بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص بالمعمول
[illegible] الاستفهام [illegible] وهو رجل في الدار [illegible] المصغر وهو رجيل
[illegible] الموصوف وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف في المعنى [illegible]
[illegible] ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التنويع بالنعت [illegible]
فصل [illegible] ثلاثة احوال احدها التاخير وهو الاصل [illegible] الناظم [illegible] والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان [illegible]
[illegible]
اذا كانا معرفتين او نكرتين [illegible] في التخصيص ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا منهما صالح لان يخبر عنه بالاخر
ويختلف المعنى باختلاف الغرض فان عرفت زيدا [illegible] ولا تعرف انه اخوك [illegible] فقلت زيد اخوك
ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا عرفت اخاه ولا تعرفه على التعيين [illegible] فقلت اخوك زيد ولا يصح لك ان تقول زيد اخوك
هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل [illegible] القائم زيد وقيل ان كان احدهما
[illegible] فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني والنكرتان المتساويتان نحو
افضل منك افضل مني فان كل واحد من [illegible] صالح لان يخبر عنه بالاخر [illegible] فاذا جعلت افضل منك مبتدأ وافضل
مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته [illegible] لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا
عادمي بيان بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاولى نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة
الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تاخرت والثانية نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان ابو يوسف مبتدأ
لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم او تاخر وقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية
بان بني الابناء مشبهون بالابناء فبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه
ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة [illegible]
[illegible] وبناتنا مبتدأ اول وبنوهن مبتدأ ثان وابناء الرجال خبر الثاني [illegible]
[illegible] المبتدأ بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام او يقوم [illegible]
قام او يقوم زيد [illegible]
والثالث نحو [illegible] للغة الفصحى [illegible]

شوهاء

في قول الناظم كذا اذا ما الفعل كان الخبر المسئلة الثالثة التي يقترن الخبر بالا معنى نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر والى ذلك اشار الناظم بقوله او قصد استعماله منحصرا فاما قوله وهو الكميت بن زيد فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة فلانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك ولا يجوز ان يكون المعول معطوفا على الفاعل في الجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك كما لا يقال هل الا قام زيد كما لا يقال هل الا في الدار ... المسئلة الرابعة مما يجب فيه تقديم المبتدأ ان يكون المبتدأ مستحقا للتصدير اما بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ما احسن زيدا فما مبتدأ وسوغ الابتداء بها انها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره ومن في الدار من اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره ومن يقم اقم معه فمن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور لان المبتدأ فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله او لازم الصدر او مشبها به اي بما يستحق التصدير نحو الذي يأتيني فله درهم فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتيني صلة وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير فان المبتدأ ههنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقبال الفعل الذي بعده وهو يأتيني وكون الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب للجواب ولهذا الشبه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم يذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار او يكون مستحقا للتصدير بغيره وذلك الغير الذي له الصدر اما ان يكون متقدما عليه على المبتدأ نحو لزيد قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التاخير لان المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهي تمنعه من تاخيره فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بملازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار الناظم بقوله او كان مسندا لذي لام ابتداء واما قوله وهو رؤبة ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة فاللام داخلة على مبتدأ محذوف والتقدير لهي عجوز والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد او لان هذه اللام زائدة لا لام الابتداء ... ويكرم الاخوال ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ويضعف التقدير الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني واذا دار الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد و ... وهو ممتنع عند ... ويكون ذلك الغير الذي له الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدأ بان يكون ما له الصدر مضافا اليه المبتدأ نحو غلام من في الدار فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدأ وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدأ واقم جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدأ وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييز مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدأ وحاصل ما اتى به من امثلة ما يستحق التصدير بنفسه اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى ما له الصدر ويبقى عليه ضمير الشان فانه يلازم صدر الكلام والاخبار بالجمل واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان يتقدم عليه الحالة الثانية التقديم ويجب في اربع مسائل وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقديم واثبات ويمتنع يعني تاخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فقصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال ابو حيان ولا اعلم الا ابن مالك ... الاخيرة وعندي انك فاضل فعندك خبر مقدم وانك فاضل في تأويل مبتدأ مؤخر ولا يجوز تاخير الخبر في شيء من ذلك فان تأخير الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندي انك فاضل يوقع في الباس ان المفتوحة بان المكسورة لفظا وفي الباس ان المؤكدة بان المفتوحة التي بمعنى لعل معنى اذ لو قدم المبتدأ واخر الخبر بصار انك فاضل عندي يحتمل ان تكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل ان تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها استعملت كذلك والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا الالباس لا يأتي مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما ولهذا يجوز تاخير اي الخبر عن المبتدأ بعد اما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني فانني جزع بكسر الزاي صفة ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر فلوجد جار ومجرور خبر انني جزع على حد اما زيد ففي الدار ويبريني من بريت القلم اذا نحتته واصل البري القطع والمعنى واما جزعي يوم الفراق فلاجل وجد كاد ان يتخلى وانما جاز تاخير الخبر عن المبتدأ ههنا لان ان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان ههنا لان كلا منهما مع معمولها جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان والثاني ان تأخير الخبر عن المبتدأ في الامثلة الثلاثة الاول بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك غلامه رجل ... يوقع في التباس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتخصيصها طلبا حثيثا فلو تأخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر وانما لم يجب تقدم الخبر في نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وهي اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان الظاهر في الظرف نحو عنده ... ثانية له وفي الكشاف تقديم المبتدأ هنا واجب لان المعنى اي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى

وجب التقدير المسئلة الثانية مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدأ بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد فلنا خبر مقدم والا اتباع احمد مبتدأ مؤخر او يقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم وخبر المحصور قدم ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما متقدما عليه نحو لقائم زيد او متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازمها اي الصدرية نحو صبيحة اي يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدأ مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا يستوجب التصديرا الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر كقوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم لا يجوز تاخيره لئلا تعود الهاء المتصلة باقفالها على قلوب وهي متاخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب الاصغر ابن رباح الاكبر وهو عبد اسود لبني مروان لا نصيب الاصغر مولى المهدي يخاطب امرأة اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها فملء عين خبر مقدم وحبيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها الخبر وهو متاخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير وذلك فيما فقد موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تاخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزوا التقديم اذ لا ضررا **فصل** وما علم من مبتدأ وخبر جاز حذفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جائز وقد يجب حذف المعلوم منهما واما حذف المبتدأ جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول في الجواب دنف بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدآت محذوفة جوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف اي مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمله واساءته مصدران ماخوذان من فعلهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح ان يكون قرينة دالة على حذفه وان الضمير عنه بعث معلوم من العائد عليه في السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه اذ عرف واما حذفه اي المبتدأ وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع من متبوعه لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين برفع الحميد وعدو والمسكين على انها اخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزموا اضمار الناصب اشعارا بقطعها انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا الناصب لاوهم الاخبار واجري الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب احترز بقوله لمجرد مدح الخ من ان يكون النعت للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كالناصب الناصب له اضماره او اخبر عنه بمصدر جيء به اي بالمصدر بدلا اي عوضا من اللفظ بفعله اي بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا والتقدير امري حنان وامري سمع وطاعة واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب فاعل قالت مستتر عائد على المرأة المفهومة والمعنى اي حين التلبس اي شيء جاء بك ههنا ... ام معرفة بالحي وانما قالت له ذلك خوفا من انكار الحي عليه فيقتلوه او اخبر عنه بمخصوص نعم في افادة المدح او بئس في افادة الذم مؤخر المخصوص عنهما اي عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدر اي زيد وعمرو خبرين لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل او بئس الرجل فسأل عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل هو زيد او هو عمرو واما اذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما او محذوف على رأي ابن عصفور فليسا مما نحن فيه فان كان المخصوص مقدما على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمتعين انه فهو مبتدأ لا غير والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل ومن ذلك اي من حذف المبتدأ وجوبا قولهم من انت زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا اي مذكورك زيد وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لان المعاني لا يخبر عنها بالذوات لان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقدير ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا للذكر فقيل له من انت زيد يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك زيد ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب التزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد اجلالا له وتحقير المخاطب واذلالا له ومن حذف المبتدأ وجوبا قولهم في ذمتي لافعلن نحو ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اي في ذمتي ميثاق او عهد ذكره ابو علي واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها دائم وظلها فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازا للدلالة ما قبله عليه اي كذلك اي دائم ويقال من عندك فتقول زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة خبر من عليه اي عندي والى ذلك اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندكما ويقال ما عندك فتقول درهم اي درهم عندي فيقدر الخبر متاخرا قال ابن مالك لا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ فكان هو المقدم في الجواب لان الاصل تاخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل

بلا سببه انتهى فان قلت اذا قدر الخبر متاخرا فما مسوغ الابتداء بدرهم قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفه اى الخبر وجوبا ففى اربع مسائل احدها
ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدأ واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك
ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف
وجوبا هو كون مطلق اى لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول
لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا
لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك
ثبت ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من الشر زيد
مبتدأ وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره وفى الحديث خطابا
لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابرهيم وحكاه فى المغنى بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ
وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموا
خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمى من ينصره ومنه قول ابى العلاء احمد بن عبد الله سليمان التنوخى المعرى فى وصف
السيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب
نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب كل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة
وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة الجاد السيلان والهاء فى يمسكه عائدة على كل عضب قال الموضح فى شرح الشواهد و
المعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى
والشلوبين وابن مالك واليه اشار فى النظم بقوله غالبا والجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا
جعل الكون الخاص اى المقيد مبتدأ فيقال فى لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا موجودة ويقال فى لولا انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية
انصار زيد اياه اى موجودة ولحنوا المعرى فى قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح فى المغنى وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على
ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة انتهى وفى احتمال الاول نظر فقال الموضح نفسه فى شرح شواهد ابن الناظم
فى من لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من لد ان كانت واعترض عليه فى تقديره انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه من خطه نقلت وهذا يعترض
به على الدمامينى فى قوله ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا
يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر فى المعنى قاله الحفيد واقره وقال الحديث المتقدم مروى بالمعنى لا
باللفظ قال ابن ابى الربيع لم ار هذه الرواية يعنى بهذا اللفظ من طريق صحيح والرواية المشهورة فى ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك
حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقل عنه المرادى فى شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب
الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وستاتى المسئلة الثانية ان يكون المبتدأ صريحا فى القسم بمعنى انه لا يستعمل الا فى القسم و
يفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة اى حياتك وتلك لا تعلق
وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اى بركة الله لافعلن فعمرك وايمن الله مبتدآن حذف خبراهما وجوبا اى لعمرك قسمى وايمن الله يمينى وانما
وجب حذفه لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة فى القسم به لان عهد الله غير لازم للقسم اذ يستعمل فى غيره
نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز فى نحو لعمرك لافعلن ان يقدر قسمى عمرك فيكون من حذف المبتدأ
والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدر والاوائل او من الاعجاز والاواخر فحمله على الاواخر اولى لانها محل التغيير غالبا ولان دخول اللام
على شىء واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة فى اللفظ على شىء وفى التقدير على شىء اخر والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وفى نص يمين ذا استقر
المسئلة الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هى نص فى المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهى الحرفة سميت بذلك لانه اذا اهملها تضيع
والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدأ
والخبر محذوف وجوبا اى مقترنان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جىء بمع
مكان الواو كان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما لم يحذف الخبر اى لم يجب حذفه لعدم ان السامع يفهم من اقترانهما عند ذكر المتعاطفين
معنى الاقتران والاصطحاب فجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية قال الفرزدق تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان فاذ ذكر
الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن
عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وان الكلام تام لا يحتاج الى شىء اخر والتزم بعضهم ... المسئلة الرابعة ان يكون المبتدأ اما مصدرا عاملا

فى اسم مفسر بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر ذى حال تعذر كونها اى الحال خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربى زيدا قائما فضربى مبتدأ
وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير مستتر عائد الى زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربى لان الخبر وصف فى المعنى والضرب
لا يوصف بالقيام فلا يقال الضرب قائم واما مصدر مؤول نحو ان ضربت او ان تضرب زيدا قائما على راى بعض الكوفيين او يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا الى
المصدر المذكور نحو اكثر شربى السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال لا يصح كونها خبرا عنه او مضاف
الى شىء مؤول بالمصدر المؤكد نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اى اخطب كون الامير قائما
وخبر ذلك كله فى الامثلة السابقة مقدر باذ كان ان اريد الماضى او اذا كان ان اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرفا زمانيا
متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل خبر واذ واذا ظرف للخبر مضافان الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على معمول المصدر
وقائما وملتوتا حالان من الضمير المستتر فى كان وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربى زيدا
القائم والثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم او مقدر بمصدر مضاف
الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم فى التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى فيقدر الخبر فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما وفى اكثر شربى السويق
ملتوتا شربه ملتوتا وفى اخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثانى هو الخبر وفاعله محذوف والهاء مضاف اليه مفعول وهى صاحبة الحال وهذا و
ان كان اقل حذفا من الاول غير مرضى عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب
الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان يسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف فى المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربى زيدا وقت قيامه وبين ضربى زيدا قائما فى المعنى
فكل منهما اسد مسد الخبر وكل منهما على معنى فى والظرف يسد مسد الخبر وكذا الحال التى بمعنى الظرف وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به فى الظرف وقيل الحال اغنت عنه
كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذى خبره قد اضمرا
واحترز الموضح بقوله عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال من ان يكون المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربى زيدا قائما شديد
فقائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل فى زيد وهو ضربى فلا يغنى عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا فى اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل
وكونه فاعلا فى المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادى فى شرح التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما اذا صح به فانه لا يجوز ضربى
زيدا شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى ضمير وهو مشكل
غايته ان يكون راجحا كما فى زيد ضربته وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفى
اخره طاء مهملة اى مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف اى حكمك لك مسمطا اى نافذا و
شذوذه من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الخبرية والثانى ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال الضمير المستتر
فى الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها فى حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة على كرم الله وجهه ونحن عصبة
بالنصب مع انتفاء المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة **فصل** الاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لان
الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا باثنين او باكثر عن واحد سواء اتفقا افرادا وجملة او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر
كاتب اى ناظم ناثر يعنى انه ينظم الكلام وينثره والثانى نحو زيد قام ضحك والثالث نحو قائم ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعى
تقدير هو للثانى من الخبرين او يدعى ان المراد الاخبار بالجامع للصفتين الشعر والكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده ولو تعدد الخبر لفظا ومعنى نص على
ذلك ابن عصفور فى المقرب وشرح الجمل وليس من تعدد الخبر لو لحاله ما ذكره ابن الناظم فى شرح النظم من قوله وهو على ما انبا بذلك يخبر بها يحيى ولزمه
لاحد انها غائطة بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد فى نفس حقيقته لان يداك فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر على حدة ولا من تعقبون العطف لتباين النعل
وكقول ابن فى التسهيل بعطف خبر على خبر عطف متفق عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قولهم الرمان حلو حامض بل من تعدد
الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اى مز وضابطه ان يكون الخبر مشتملا على طعمين كل من الخبرين لا على احدهما معا الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا
تام الحموضة ولكنه بينهما ولهذا اى ولاجل كونهما فى معنى خبر واحد يمتنع العطف للثانى على الاول على الاصح لان العطف يقتضى المغايرة فلا يقال الرمان
حلو وحامض خلافا للفارسى فى احد قوليه ويمتنع ايضا ان يتوسط المبتدأ بينهما وان يتقدما على المبتدأ على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله فى البديع فلا
يقال الحلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثانى بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشىء بمناقضه وقطع الاخفش
بجواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل فلا توصف
ولو صح هذا لم يصح التصغير وهو محال بالاخلاف قاله الموضح فى شرح بانت سعاد والاخر مبتدأ محذوف لان المراد جمع الطعمين وهل فى كل منهما ضمير ولا
ضمير فيهما او فى الثانى فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسى ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف فى عملهما او عمل احدهما فى نحو هذا البستان
حلو رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثانى وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع فى السببى المرفوع على القول به وليس من
تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا باياتنا صم وبكم فى الظلمات لان الثانى تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ

بابنا بعضهم صتم وبعضهم بكم لحذف المبتدأ أن يبقى خبرهما فعطف أحدهما على الآخر
إذا لم يلزم المبتدأ ولا الحذف ولا أحد النصب ولا الابتداء به بنفسه أو بغيره فالأول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى
للمؤمن والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك إلا زيد والخامس كمصحوب إذا الفجائية والخبر إذا لم يكن طلبا ولا إنشاء فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها
حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا
هو مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئا وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب إلى
أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لأنها شبيهة بقام وقال بقية
الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال نحو ... بقوله
جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك وتجيء أن الجملة تقع موضع المفعول كالمحكية بالقول نحو قال إني عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار
وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه وهذه الأفعال ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل
هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لما الظرفية أو لا وهي ثمانية كان وهي أم الباب لاختصاصها
بأمور لا تكون لأخواتها كما سيأتي وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا وأمسيت حزينا فأصبحتم بنعمته إخوانا وأضحى يمزق أثوابي
وظل وجهه مسودا وأبيت ... وبات الجون ... الشعر مختصا وليس معروفا والقسم الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نفي بحرف أو اسم أو فعل
موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام أو نهي أو دعاء بلا خاصة كما في الارتشاف وهو أربعة زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك وإنما اشترطوا فيها
ذلك لأنها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي أثبتت فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على نقلها أنه لا يجوز ما زال زيد إلا قائما كما يجوز ما
كان زيد إلا قائما هذا قول البصريين وصححه أبو البقاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وهذي الأربعة لشبه نفي أو لنفي متبعة مثالها بعد النفي بالحرف ولا
يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو
اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على أن ذلك يتنوع مع ذكر لا وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس
فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي إذ الأصل لا تفتؤ ولا أبرح ولا يقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا
وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين يروى بالرفع على أنه مبتدأ وحذف خبره أي يمين الله قسمي وبالنصب على
أن أصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر وأوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب دالا عليه ولا أبرح جواب القسم وجواب
لو محذوف ... ما قبله عليه والتقدير لو قطعوا رأسي لا أبرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله غير منفك أسير هوى كل وإن ليس يعتبر ومثالها بالفعل
الموضوع للنفي قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله قل ما يبرح اللبيب إلى ما يورث الحمد داعيا أو مجيبا فإن
قل ما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي أبيت أزال أستغفر الله أي لا أزال قاله الفراء ووجهه أن من أبى شيئا لم يفعله
والإباء يستلزم النفي ولهذا شاع بعد أبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي ومثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين
صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا نهي واسم تزل مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وذاكرا خبرها ومثالها بعد الدعاء قوله وهو ذو الرمة
ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والأصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك وألا حرف
استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي يا هذه أو حرف تنبيه مؤكد لألا الاستفتاحية لأنهما حرفا تنبيه اسلمي فعل أمر من السلامة وهي البراءة
من العيوب ومعناه الدعاء لدار مي بالسلامة ومي اسم امرأة وليس بترخيم مية كما ظنه بعضهم وعلى البلى حال أي اسلمي مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء تأنيث
الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع
وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي وقيدت زال بماضي يزال احترازا عن زال ماضي يزيل بفتح الياء فإنه
فعل تام متعد إلى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضأنك من معزك أي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل بفتح
الزاي لأنه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من زال ماضي يزول فإنه فعل تام قاصر ووزنه فعل بفتح العين أيضا لأنه من باب نصر ينصر ومعناه
الانتقال تقول زال عن مكانه أي انتقل عنه ومنه إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا أي تنتقلا ولئن زالتا أي انتقلتا ومصدره الزوال
الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فإنه ووزنه فعل بكسر العين لأنه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائي والفراء
لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء ضربت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها إلى فعل بكسر
العين بعد أن كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا أصلهما ياء
وزال يزول عينه واو والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة نحو وأوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا
فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان أي مدة دوامي
حيا وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فأصل ما دمت حيا مدة

مادمت

مادمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف إليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان في
جئتك صلاة العصر أي وقت صلاة العصر قاله في المغني وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا بما كأعط ما دمت مصيبا درهما
فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فإن وليها مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا أي يعجبني دوامك صحيحا فلو لم تذكر ما
أصلا فأحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل
المذكور بدليل ما دامت السموات والأرض إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية **فصل** وهذه الأفعال الثلاثة
عشر في التصرف وعدمه ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لأنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها ودام
عند الفراء وكثير من المتأخرين لأنها صلة لما الظرفية وكل ما وقع صلة لما التزم مضيه قاله أبو حيان في النكت الحسان وما يدوم ودم ودائم ودوام
فمن تصرفات التامة وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها الثلاث برح وفتئ وانفك فإنها لا يستعمل منها أمر لأن من شرط عملها النفي وهو لا يدخل
الأمر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند الأقدمين وقليل من المتأخرين فإنهم أثبتوا لها مضارعا وهو يدوم وما يتصرف
تاما وهو الباقي بناء على أن لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الإضحاء والإمساء والإصباح ومصدر صار الصير والصيرورة
ومصدر بات البيت والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان وللتصاريف في هذين القسمين وهما المتصرف التصرف التام والناقص ما للماضي من العمل
بشرط وغيره وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماضي منه استعملا فالمضارع نحو ولم أك بغيا فإنه مضارع كان
وأصله أكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره وأصله بغويا اجتمع فيه الواو
والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والأمر نحو كونوا حجارة وأصله قبل اتصال الواو كن حذفت الواو لالتقاء
الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو ورجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره
ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير فكونك مبتدأ وهو مصدر مضاف
إلى اسمه وهو كاف المخاطب وإياه خبره من جهة نقصانه والأصل وكونك هو فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على أبي البقاء في زعمه أن المنصوب بعد
كان حال لأن الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائه والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير ومثال اسم
الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو وأخاك خبره والبشاشة
بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين وفي التنزيل ألفوا آباءهم ضالين ومنجدا بالميم مفعوله الثاني لا
حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله أبو حيان وقوله وهو حسين بن مطير الأسدي قضى الله يا أسماء أن لست زائلا
أحبك حتى يغمض العين مغمض فزائل اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره أنا وجملة أحبك خبره **فصل** في توسط أخبارهن بينهن
وبين أسمائهن جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام نص عليه في الفتية قيل ولم يعرف لغيره والتحقيق الجواز من غير استثناء وعليه
الناظم وفي جميعها توسط الخبر أجز قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها
توسطه بينها وبين اسمها إذا لم يتقدم عليها وقرأ حمزة وحفص ليس البر أن تولوا وجوهكم بنصب البر على أنه خبر مقدم وأن تولوا اسمها مؤخر فقد
توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغني أن رفع البر مستضعف لضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في
التعريف فإنه قال واعلم أنهم حكموا لأن وأن المقدرتين بمصدرين بحكم الضمير ولهذا قرأ السبعة ما كان حجتهم إلا أن قالوا بالنصب ...
لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم فمنغصة خبر دام توسط بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معط وله أن يقول لذاته
مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي فوقع الاحتمال لا يكون لاستدلال وأولى منه قول الآخر ما دام حافظ
سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا أبدا فقدم الخبر على الاسم إلا أن يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند
البيت إلا مكاء أو خفاء الإعراب فيهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم
يمتنع وقسم يجب **فصل** في تقديم أخبارهن عليهن جائز عند البصريين إذا عريت مما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير بدليل أهؤلاء إياكم
كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون فإياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك
في شرح التسهيل وسبقه إلى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو ضعيف لأن البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر
إذا كان فعلا فقد جاز تقديم المعمول حيث لم يجز تقديم العامل وفي التنزيل فأما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه لأن أما لا
يليها فعل قاله الموضح في الحواشي إلا خبر دام فلا يجوز تقديمه على دام اتفاقا لأن معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب
قلنا إن الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فإن قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن يجري فيه الخلاف
الذي في ليس وإن قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل سبقه دام حظر وإلا خبر ليس فلا يجوز أن
يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متأخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار وإليه أشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم أنها ...

على عسى في خبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واحتج المجيز منهما البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور والجزولي بنحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة او بان يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى الجملة يعني ياتيهم وليس مصروفا خبره واذا نفي الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما والفعل المنفي مطلقا سواء كان النفي شرطا في العمل ام لا نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما زال زيد ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لانها من ذوات الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك سبق خبر ما النافية فجي بها متلوة لا تالية واجاز بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدر قياسا على اخواتها وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما تستحقه من التصدر اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي ورده قوله وهو المعروط القريعي ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد فقدم معمول الخبر على لا النافية لان لا يزال يزيد خبرا ان وزال اي امر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتى فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رايت الشاب يزداد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير ويحتمل ان تكون ظرفية مصدرية وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل ان تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف

فصل ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول احد هذه ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر فان لم يكن المعمول احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منهما والكوفيون يجيزون مطلقا لان معموله في معنى معمولها وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتاخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك اكلا زيد لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد اكلا اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي وتحصل في هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا بنحو قوله وهو الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا وجه الحجة منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر مبتدا محذوف اي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وفي اخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته او على اضمار الاسم في كان حال كونه مرادا به الشان وهذا اقتصر الناظم فقال ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع وراجعا الى ما الموصولة وعليهن فعطية مبتدا وعود خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدا وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا جائز عند البصريين وقيل التقدير ضرورة وهذا التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة متعين في قوله باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش ان حم لي عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان لظهور نصب الخبر وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحمل بالنباء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادي منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف وجوبا اي سالبة لك

فصل قد تستعمل هذه الافعال تامة مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو تمام ما برفع يكتفي وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر اما رسول الله صلى الله عليه وآله فقد بات بمنى اي عرس بها وقوله وهو امرؤ القيس بن عابس بالنون وقال ابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد اي عرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد صفة لمخصصة على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم البلاء وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم بالرفع اي دام ظله واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا اي دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل وتكون هذه الافعال التامة مطلقا ان اخرتها ما ذكر وجميع افعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة الا ثلاثة افعال فانها الزمت النقص ولم تستعمل تامة اصلا وهي فتئ وزال وليس وما وهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك اشار الناظم بقوله والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي وذهب ابو حيان في نكته الى ان فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو علي في الحلبيات

الى ان زال تكون تامة نحو ما زال الزيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل

فصل تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي لتعين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام عقيل ابن ابي طالب وهي ترقصه انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل انشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدا وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدا والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد والافهي دالة على المضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونها سلب الدلالة على المضي نحو ما كان احسن زيدا فكان زائدة بين المبتدا والخبر وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل توكيدا للمضي وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب انشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التاءين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السومة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى واطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما وليس من زيادتها قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام لرفعها الضمير وهو الواو والزائدة لا تعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب ابي العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقهما الزيادة فيها فالذي فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلنا تكون الواو والضمير الذي فيها توكيدا لما في لنا لانه مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدا ولنا الخبر ولكنه لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل المسئلة وجيران لنا هم قلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله ان لا يجاورنا الاك ديار والاصل الا اياك فاذا كان يتصل بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل فهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون وانما ارادا بالزيادة انه لو لم يدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانهم قد دام جيرة كانت في الزمن الماضي فجيء بقوله كانوا للتاكيد انهم من المضي قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل عليه انه يصف حالا كما صنعه قوله قبل هذا اهل انتم عائجون بنا لعلنا نرى العرصات او اثر الخيام ولا يمتنع ايضا ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجيران لنا هم حال الصفا وقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على زيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل الضمير بكان ذكره على الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل كما تعمل في العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم وهذا اقل في المعنى مرتبا ومنها اي من الامور المختصة بها كان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر دالا عليها وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر مثال ان والغالب فيها ان تكون تنويعية قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكون من اضمار كان بل انتصابا على الحال وان بقية اما وهذا البيت قاله ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر ونقد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معتد من مفرداته ويجوز ان خير فخير وان شر فشر برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان مع خبرها واسمها بعد ان وخبر المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الاخران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان

يعني على حد سواء قال الشيخ ابن الصايغ لانه في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني
وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال النوعية قوله انطق بحق وان مستخرجا احنا وان كنت مستخرجا ومثال
لو قوله لبعض اصحابه التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
اي لو كان صاحب البغي ملكا جنوده كثيرة وقولهم الا حشفا ولو تمرا فيه تدخل الى حيث شرط ان لا يكون ما بعدها اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك
اعلى مما قبله والتمر اعم من الحشفة تقول فيما اذا كان ما بعدها ليس فيما قبلها الا اعم ولا اعلى مثل به سيبويه من قولهم الا طعام ولو تمرا فان
الطعام اعم من التمر وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو [illegible] تمر ولكن بكونه خبرها وبقي اسمها وهل الحذف المذكور مختص بكان واسمها بدون
ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر التنوين جمع شائلة على
غير قياس وهي النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما الشائل بلا هاء فهي الناقة تشول بذنبها للقاح
لبن لها اصلا وجمعها شول كراكع وركع والاتلاء مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها اي من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوا باولادها وانما قدر
سيبويه من لد ان كانت شولا ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان يلزم حذف بعض
الاسم وابقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم ما فر منه ووقع فيه
الوجه الثالث ان تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعفت لو تمر واحر برفعهما الوجه الرابع ان تحذف هي ويبقى اسمها وخبرها وكثر
ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد به تعليل فعل بفعل في مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت معلولا لما
[illegible] عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها على انطلقت للاختصاص عند البيانيين او
للاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار
فانفصل الضمير الذي هو اسمها فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون من ان في الميم من ما للتقارب في
المخرج فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب فيتعلق الجار اذا ظهر من المقام ومثله قوله وهو عباس بن مرداس
ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت وهو متعلق الجار لان وما بعدها وابا خراشة منادى سقط منه حرف الندا
وهو بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما الف والنفر
النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تأكلهم وهو كناية
عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مسبب عن الاول فهو مسبب عنه والاول
سبب فاشبه الشرط وجزاءه هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور
عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابي علي ان ما الكافة عن كان عاملة في الجزئين عمل المخلوفة وحينئذ انما
في اللفظ ناسخ العمل وذهب مذهب سيبويه وقد حذف كان وحدها بدون ان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي ازمان قومي
والجماعة كالذي لزم الرحالة ان يميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان التامة وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول
معه والناصب كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد يميل بفتح التاء منصوب بان وهي
منصوبة في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاول بمعنى ميل مفعول مطلق والوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في
قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها لتقارب مخرجيهما ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وجواب
الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردي تقول اخرج فاذا امتنع تقول اما لا كذا ذكره في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة
من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا اهون ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اي لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار
الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة
الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا والحق في هذا الوجه والذي قبله [illegible] الحضراوي وحكى الكوفيون انه يقال ان لا
فانه خيار فتقول انا ابنه وان اي وان كان جابرا فحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي
وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اي من [illegible] المختصة بكان ان لام مضارعها وهو النون تحذف
وصلا لا وقفا [illegible] ذلك ابن خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما
بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلهما اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجزم
والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء
الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف نحو تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون بالعطف على محل الجزم من نحو الامر
ونحو لم يكن [illegible] لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلافها اذا كانت ساكنة فانها شبيهة

بالحرف

بالحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذف من نحو يقوم مع انها تكون اعرابا مثلهن فتحذف للجازم كما يحذفن وبخلاف نحو ان يكنه فلن تسلط
عليه فلا تحذف ايضا لاتصاله بالضمير المنصوب لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا تحذف معها بعض الاصول وبخلاف لم يكن الله ليغفر لهم فلا تحذف
ايضا لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف لان النون مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وخالف في هذا الاخير
يونس بن حبيب فاجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين تمسكا بنحو قوله وهو الخنجر بن صخر الاسدي فان لم تك المرآة ابدت وسامة
فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم فحذف النون مع ملاقاتها لساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية يقول ان نظر وجهه فلم ير حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو
الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتدون في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاشي فلست باتيه ولا استطيعه
ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن
للساكنين قاله في المغني وقبل هذه ابيات تتضمن ان النجاشي عرض له ذئب في سفر فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك في اخ يغني نفسه
يواسيك بطعام من غير من ولا بخل فقال له الذي دعوتني الى شيء لم يفعله السباع قبلي من يواكله بنو ادم قلت ما ابه ولا استطيعه ولكن ان كان في
مائك الذي معك فضل عما تحتاج اليه فاسقني منه **فصل في ما ولا ولات وان** المحمولات على ليس تشبيها بها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون و
بلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزئين وقال الكوفيون عملت في الاول فقط واما
نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قال الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ونصب باسقاط الخافض و
اهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس لانها لا تختص [illegible] حملا على ليس [illegible] بالرفع قال في المغني ولا لا يعملها الحجازيون مطلقا بل لاعمالها
عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب
ولا صريف ولكن انتم الخزف برفع ذهب على الاهمال [illegible] لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا
بالنصب فمخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا زائدة لان نفي النفي ايجاب فلا تعمل ما وهذا التخريج انما يمشي على قول الكوفيين على ان ان المقرونة
بما هي النافية جيء بها بعدها توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية تشبيها في اللفظ بما النافية
فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصول [illegible] قاله المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة وبالنون قبل
هاء التانيث حي من بني يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الجر زاد في القاموس وكلما
عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس فلذلك [illegible] في
من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة وفي نسخ من قوله تعالى وما محمد الا رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب
المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد ما زيد الا سيرا اي ما زيد الا يسير سيرا او التقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر
مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذف واقيم المضاف اليه مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير
امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للالة
التي يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس واسماء الذوات لا تنتصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة نحو ضربته سوطا وكذا القول
وما صاحب الحاجات الا معذبا اي الا يعذب معذبا اي تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما
تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما سيبويه فلا لانه يرى ان صيغة المفعول
تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب بهذا البيت لشهادته والاصل عدم التاويل وانشده ابن مالك ارى الدهر الا منجنونا وحكم بزيادة الا
واضح اصلا في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب
بشرط كون الخبر وصفا وهذا قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض نفي
الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعد على انه خبر لمبتدأ محذوف اي بل هو قاعد ولكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قائما لانه واقع
بعد بل او لكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل واجاز
المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا
الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور وان تقدم بطل العمل كقولهم
ما مسيء من اعتب فمسيء خبر مقدم ومن اعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما ساءك
وقوله وما خذل قومي فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدأ مؤخر فاما قوله وهو الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق تميمي
لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قال سيبويه
وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدأ ولكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير والمبهم المضاف للمبني يجوز بناؤه واعرابه ونظيره في البناء

على الفتح انه حق مثل ما انكم تنطقون ولقد تقطع بينكم في قراءة من فتحهما مع انهما مستحقان الرفع على التبعية لحق في الاولى والفاعلية في الثانية اي
بنظير بن لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لان اضافته لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها
على الحال وبشر مبتداء والخبر محذوف مقدم على المبتداء لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو ممتنع او نادر اي ما في الوجود بشر مثلهم اي مماثلا
لهم قاله المبرد ورد بان محل ضعف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذا هم في زمان ما في مثل حالهم بشر
ملك في مثل قاله ابو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر اي في مثل حالهم واسم الفرزدق قطع العجين همام بن غالب قال ابن قتيبة
همام بن غالب يكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب لقبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب لانه
كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدري في وجهه ثم برئ
منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقاء النفي وترتيب زكن الشرط الرابع ان لا يتقدم
معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحرث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف والاصل ما انا
عارفا كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال تعرف ما عند فلان بتشديد الراء اي تطلب حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك ان
ان من احالها اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسئل عنها فقالوا تعرفها في منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اسئله عنها الا ان كان المعمول
ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله باهبة حزم لذوان كنت امنا فما كل حين من توالى مواليا والاصل فما من توالى مواليا كل حين فما نافية
ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلماء
الاصل ما انت معنيا بي وفهم منه ان المعمول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع واما الا فحملها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين
واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط له الشروط السابقة في عمل ما عدا الشرط الاول فهو ان
لا يقترن اسمها بان الزائدة ويشترط ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله في النكرات اعملت كليس لا واما قول
النابغة ولا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل شيئ مازيد
قائما ولا اخوه قاعدا قلت لا عمل للا اذ هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما والغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعد بن مالك
جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها محذوف اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله تعز فلا شيء على الارض
باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل امر من العزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس ورد بما ذكر ان لا العاملة عمل ليس
لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبرها والاول اولى
وكذلك القول فيما بعده والوزر الملجأ والواقي الحافظ وانما لم يشترط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان لان ان لا تزاد بعدها اصلا فلا حاجة
لاشتراط ذلك فيها واما لات فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظة او للمبالغة في معناها ولهما اختصت بنفي الاحيان وزيادة التاء هنا احسن
منها في ثمة وربة لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ما فهي
في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التأنيث حركت لالتقاء الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية
والتاء الزائدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضي ليت بمعنى نقص استعملت للنفي او هي ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت
السين تاء كما قاله ابن ابي الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها الجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع
فمبتدا محذوف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس
فترفع الاسم وتنصب الخبر ولكن عندهم شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين
على انه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص
برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز
البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض حين
فزعم الفراء ان لات تستعمل حرف جر لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك فتحصل في الحين ثلث قراءات الرفع والنصب والخفض ففي الرفع والنصب
اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لما ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض
وجه واحد على كل حال لا تعمل الا في اسماء الزمان كما وجد من قول الناظم وما للات في سوى حين عمل واما قوله وهو شمردل الليثي طلبوا صلحنا ولات اوان
من خالف بعض جواز حين لات مجرورا وتفاع مجرور على الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره في الجر ورده بتقديره او على الفاعلية بفعل محذوف
والتقدير حين لات له مجرور على الابتداء او يحصل مجيء على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ومجيء الجمع اسم فاعل من اجاره
مثله في اهمال لات قوله وهو الاعشى ميمون لات هنا ذكرى جبيرة او من جاء منها بطائف الاهوال اذ المبتداء ههنا ذكرى بفتح الراء مصدر
ذكر ولبس هو زمان وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد النون وهي هنا محتملة للمكان والزمان اي ليس في هذا المكان او الزمان ذكر جبيرة بضم الجيم

وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبر وهي بنت حمزة بن جرم بن بكر بن وائل وقيل هي امراة قائل هذا البيت او من عطف على مقدر اي جبيرة
تذكر او من جاء منها بطائف الاهوال والطائف الذي يطوف بالليل واراد به هنا الخيال الذي يراه في النوم وكانت داره هي غضبى فشرع
من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان النافية فعملها نادر وعند ابن مالك قال غيره انه اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية العالية
المهملة والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح
واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع
واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك
من اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما الى انا قائما وكقراءة سعيد بن جبير ان الذين
تدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها المخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزئين مثل ان حراسنا
اسدا وجعله احسن لتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين انشده الكسائي
شاهدا على اعمال ان عمل ليس **فصل** وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبر ما نحو اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند
البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي فلو قلت ليس زيد بقائم ورد لان زيدا لقائم فالباء بمنزلة
اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان معمول ليس الاستثنائية كمعمول الا فكما لا تقول ما زيد الا بقائم
لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله
وليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه وهذا غريب كما قاله في المغني وتزاد الباء بقلة في خبر لا وفي الجزء الثاني من معمولي كل ناسخ منفي
كقوله وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فدخل الباء في مغن وهو خبر لا
وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق اي مغن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا يظلمون فتيلا والمعنى عن لا صاحب
شفاعة مغنيا شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذا لم تجعل الباء بمعنى في قاله
ابن مالك وقوله وهو عمرو بن براق الازدي وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد الباء في اعجلهم وهو خبر اكن ولجشع
بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دريد بن الصمة دعاني اخي والخيل
بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني ليجد والقعدد بضم القاف وسكون العين وضم الدال الاولى وفتحها
الضعيف وتزاد الباء بندور في خبر ذلك كخبر ان المكسورة ولكن وليت في قوله وهو امرؤ القيس الكندي فان تناء عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت
بالمجرب فزاد الباء في المجرب وهو خبر ان وتناء من النأي وهو البعد والهاء في عنها عائدة على ام جندب المذكورة في قوله او اخليلي مرا بي على ام
جندب لنقضي حاجات الفؤاد المعذب وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم ولا نافية لا ناهية قاله الموضح في شرح
الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وهي الاختبار وفي قوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر فزاد الباء في هين وهو خبر
لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن اجرا هين لو فعلته صنيعة وفي قوله وهو الفرزدق
يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمشاة اناث الحمير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل يقول اذا اقلولى عليها واقردت الا ليت ذا العيش اللذيذ
بدائم فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت فذا اسمها والعيش عطف بيان لذا او نعته واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف ارتفع واقردت بالقاف والراء
سكنت وذلت ومعنى البيت يقول الكلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له الاتان ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى الابل اخو صيش لبيت بدائم وعليه تكون الباء زائدة
في خبر المبتدا الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائي اي هل استفهاما ما وجد او شرطا او امرا او توبيخا او تقريرا او بمعنى قد قصر
الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس جر الباء الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر وانما دخلت في خبر ان المفتوحة في اولم يروا ان الله
الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لما كان اولم يروا ان الله في معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جاء مصرحا به في موضع اخر كقوله تعالى
اوليس الله الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي منسحب عليها مع ما في خبرها فليست من النوادر وهو نظير ما اجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان احدا
بقائم لما كان في معنى ليس في ظني احد بقائم **هذا باب افعال المقاربة** وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء
كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر في ذلك ان افعال هذا الباب ثلثة انواع احدها ما وضع للدلالة على قرب الخبر
على قرب الخبر للمسمى باسمها وهو ثلثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك الثاني ما وضع للدلالة على رجائه اي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو
من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلثة ايضا عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وذكرها ابو زيد
مع انه ذكرها في لحنه والخلولق بخاء معجمة وقافين والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اي على شروع المسمى باسمها في خبرها وهو كثير وانهاه
بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ومنه انشا وانشأ وطفق بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة وجعل وهب وعلق وقام وهلهل واخذ وقام وجميع افعال
هذا الباب تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرهن يجب كونه جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا مع الجملة بعد كاد

وعسى واوشك كقوله وهو تابط شرا واسمه ثابت بن جابر فابت الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فايبا خبر كاد مفردا وهو ايبا اسم فاعل من اب اذا رجع وتروى وما كنت ايبا وآيب بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء ابو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والهاء في المضاف اليها راجع الى القبيلة وتصفر من صفر الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر تحزنا لفوتي وقوله في المثل عسى الغوير ابؤسا فابؤسا جمع بؤس بمعنى العذاب والشدة خبر عسى وهو مفرد لانه لم يجئ هذا قول سيبويه وابي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفا تقديره ان يكون ابؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفا وقيل مفعول به تقديره عسى الغوير بان يأتي بابؤس فحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان ابؤسا خبر لعسى او لكان او لصار او مفعول به لكان قال الموضح في شرح الشواهد و الاحسن من ذلك كله ان يقدر يبأس ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا اي يمسح مسحا وقال في المغني الصواب انه مما حذف فيه كان اي يكون ابؤسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت يقدر وما كدت لكون ايبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند قصة من الغزو اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء الكلب على طريقه عسى الغوير ابؤسا تريد لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان من خمر بيسان تخيرتها ترياقة توشك فتر العظام انشده ابو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال انه حذف كان اي يوشك يكون فتر العظام واما فطفق مسحا فالخبر فعل محذوف لدلالة مصدره عليه وهو مسحا مفعول مطلق لا خبر اي فطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع كما سيأتي في بابه وفي قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تعبير لقول الناظم ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الافعال ان تكون فعلية لتدل على الحدث وشذ مجئ الجملة الاسمية خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل واصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى ابو سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب هي الاكوار بضم الكاف وهو الرحل باداته او جمع كور بفتحها وهي الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعيا وتعب كلا العلم تبعد من الاكوار بل تقرب منها قال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم تخلف فقيل الغيث حمل حد اجازة الاخفش ظننت زيد قائم وقيل الاصل جعلته اي جعلت القلوص لامر والشان كما قالوا ان بك زيد ماخوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بان افعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلثة امور احدها ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو كادوا يفعلون وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل او شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك واما قوله وهو ابو حية النميري وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وقوله وهو ذو الرمة واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه فثوبي في البيت الاول واحجاره في البيت الثاني بدلا لان من اسمي جعل في الاول وكاد في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان ليثقلني وتكلمني بل فاعلهما مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل عنه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا واغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود على اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويل اخر ان ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تاويل اخر ذكره الخضراوي تركت الجميع خوف الاطالة ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد فيه رد على ابن الحاجب منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد بن ابي سفيان اخو معاوية كان اميرا بالعراق بنيابة عن معوية والامر الثاني ان يكون الفعل مضارعا لتدل على الحال والاستقبال وشذ في جعل قول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد لعل هذا الوارد من تصرف الرواة ووجهه ان اذا منصوب بجوابها على الصحيح قال الموضح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فارسل الجملة في الحقيقة ارسل فافهموا انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال الموضح في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما تصدرها باذا فلا وجه لكونه مرجحا للشذوذ و لهذا لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعل شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى والامر الثالث ان يكون المضارع مقرونا بان المصدرية وجوبا ان كان الفعل الدال على الترجي حرى واخلولق لان الفعل المرجي وقوعه مستقبل حصوله فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال نحو حرى زيد ان ياتي واخلولقت السماء ان تمطر واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز واجيب بانه من باب زيد عدل او على تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حرى امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار او حرى زيد صاحب الاتيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا الاولى في وان يكون الفعل مجردا منها اي من ان وجوبا ان كان دالا على الشروع نحو وطفقا يخصفان لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر اوشك الاقتران بها اي بان لان عسى من افعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد منها خاص بالشعر واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث كانت للترجي اخذا من قول الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين من ان مذهب

وابن الضايع والابدي وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم عسى الذي هو للترجي قال ابن الضايع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم واتباعه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال لم يستعمل ماض لاوشك والمعنى ان طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه والتجرد من ان قليل كقوله وهو هدبة بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا للخمي الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفي نتيجة الفوائد لابن اياز يكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون فرج في الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب على الاشتغال بحذف وفيه ضمير ولبعض المغاربة ان يكون فيه ضمير الامر وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود على اسمها ونقل ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير او السببي وقوله وهو امية بن ابي الصلت الثقفي يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالقاف والفاء المكرر خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا ويقل اقترانه بان نظرا الى اصلهما فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث ومعنى كاد القلب يذوب يضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك ومن القليل قوله ربي مبتا كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبرود فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومثناة على لغة طي واله ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قاله ابو الفرج بن سهل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود على ما عاد عليه ضمير عليه وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت قطعة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب المراد بهما الكفن ويروى مدثوي بالمثلثة بمعنى اقام وقوله وهو ابو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد و اصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت احدهما وسقى يتعدى الى اثنين اولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبله مدحت عروقا سجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المملوء بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمثلثة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان وتبعه وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها اربعة اقسام ما فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلولق ان مثل حرى وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول الناظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى واوشك وهو المشار اليه بقول الناظم اولا وكونه بدون ان بعد عسى نزر وثانيا بقوله وبعد اوشك انتفا ان نزرا وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول الناظم اولا وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاصح كربا **فصل** وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاه سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن افلح في منية الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا وسيلة الى مجي الياء للتخفيف اهون واوشك لقوله يوشك من فر من منيته انشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجي ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل اكثر النحويين لها الا بالمضارع وطفق حكى ابو الحسن الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شاهد ووقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن ظافر في منية الالباب وعسى يعسو حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم قوم انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله الموضح في حاشيته على هذا الكتاب امضه للناظم على اثنين منها فقال استعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل لثلثة وهي كاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بن عبد الرحمن بالياء المرحلة والتكبير اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد كائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن

والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ذنوبا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبران ذكره في الرجاعة وانشد واطلبه قول عبد قيس بن
خفاف ابني ان اباك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف او شك فعلنا فقصر لنا
فقال ردوا وموشكا كقوله وهو كثير بن عبد الرحمن فانك موشك ان لا تراها وتغدو دون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل من اوشك
عدا اذا جاوز وغاضرة بغين ثم ضاد معجمتين جارية ام البنين بنت عبد العزيز بن مروان امرأة عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر
والصواب ان الذي في البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم للفاعل غير جار على الفعل لان فعله كابد فقياس اسم الفاعل الجاري عليه
مكابد لا كابد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كثير فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم اخرا فقال في شرح
الشواهد الكبرى والظاهر ما انشده الناظم فقد كنت اعتمدت على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى والصواب ان
كارب في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري واصله كارب بيوم اي اقرب يوم وفاته وفي كرب
استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم وكل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا ضيقته
على المقيد واستعمل مصدر الاخيرين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا كقعود ومن طفق بالفتح فقياسه الفعول وطفقا بفتحتين كفرحا من قال
طفق بالكسر فقياسه الفعل بفتحتين وقالوا كاد كودا كقال قولا ومكادا كمقال ومكادة كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء وفي حواشي سنن ابي داود للسندي
حكاية اثبات مصدر اوشك قاله الموضح في الحواشي **فصل** تختص عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز اسنادهن الى ان يفعل
الكون ان يفعل مستغنى به عن الخبر فتكون تامة وهذا معنى قول النظم بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم ويبنى على هذا الاصل فرعان احدهما اذا تقدم على احديهن اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى نحو
منها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها مسندة الى الضمير العائد الى الاسم المقدم عليها فيكون الضمير هو مسند الى ان والفعل مستغنى
بهما عن الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العائد الى الاسم المقدم عليها فيكون الضمير اسمها ويكون ان والفعل
في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين
التقديرين في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تفلح فهند مبتدأ وعسى فعل ماض
واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح في موضع نصب خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدأ والزيدان عسيا ان يقوما
فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدأ والزيدون عسوا ان يقوموا
على تقدير الخلو من الضمير في عسى هند عسى ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فقد عسى الضمير
امثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها والخلو من الضمير هو الاصل
وبه جاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن والفرع الثاني انه اذا ولي احدهن
ان الفعل وتاخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون
مبتدأ مؤخرا لا غير وجاز ايضا وجهان اخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان ان يتحمل الضمير العائد الى الاسم المتاخر
الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتاخر وتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر ذلك الفعل خاليا من
الضمير والاسم المتاخر فيكون الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة
الشلوبين هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي ويظهر اثر الاحتمال
في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما
في موضع نصب خبر عسى مقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى
ان يقمن خبرها وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث لا غير فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا اسند الى ضمير
متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل وتقول على الوجه الاخر وهو عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى
ان يقوم اخوتك وعسى ان يقمن نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر في هذه الامثلة فاعل تقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى
بهما عن الخبر ففي الامثلة الثلاثة الاول توحد تقوم لانه مسند الى ظاهر وحسبنا ان الافصح توحيده وفي المثال الاخير تؤنث تطلع او تذكره لانه اسند
الى ظاهر مجازي التانيث وحسبنا انه يجوز تانيثه وتذكيره لا يقال اذا تاخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يتاتى فيه ما تقدم
لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وشرط التنازع ان لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره **مسئلة** يجوز كسر سين عسى
في لغة من يقول هو حسن بكذا مثل شج من شجي خلافا لابي عبيدة في منعه الكسر وليس ذلك الجواز مطلقا سواء اسند الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اشتراطه
مطلقا نحو عسى زيد بكسر السين كرضي بل يقيد بان يسند الى ضمير يسكن معه اخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى التاء او النون او نا نحو عسيت بالحركات الثلاث
بالتاء وعسينا وعسيتم وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى فهل عسيتم ان كتب عليكم القتال ان عسيتم

ان توليتم

ان توليتم قرأهما نافع بالكسر لمناسبة الياء وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس وهو حذف اخذ الاسم مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر لانه اللغة النادرة
والى ذلك اشار الناظم بقوله والفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن **هذا باب الاحرف الثمانية** عبر بالاحرف
نظرا الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده الداخلة
على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا لا غير ولا يجب الابتداء والتصدر ويسمى اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرط ان
لا يكون طلبيا ويسمى خبرها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر مبتدأ محذوف او واجبا لابتداء كاين او واجب التصدر غير ضمير الشأن
نحو كاين وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه واين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا حكي من كلامهم ان اين
الماء والعشب قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدأ ولكل
من الفريقين حجة فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون
المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يسمع ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز ان يليها ويبنى
على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسياتي فالحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين الجزئين ونفي
الشك عنها ونفي الانكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان مترددا
فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا والحرف الثالث
لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط فالاول
وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيوهم ذلك انه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس بكريم
فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد ان يتقدمها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن
او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب ومثلا له نحو ما قام زيد لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان
بالاتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله ابو حيان في نكت الحسان والثاني وهو التاكيد نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته فهذا
يدل على امتناع المجيء لان لو اذا دخلت على مثبت نفته واذا اردت توكيد قلت لكنه لم يجئ فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح
وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد النون وهو للتشبيه المؤكد
بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كان زيدا اسد او حمار ما الجر فيه او رفع من الاسم او خفض منه نفيه تشبيه مؤكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه
وان المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان
وصارا كلمة واحدة فهذا لا تعلق للكاف بشيء وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكانت لازمة للتشبيه لا تكون للتحقيق
خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل
هو فيها مدفون ولا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفة اسمها نحو كان زيدا قعد او يقعد او في الدار او عندك او قاعد خلافا لا
بن السيد ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسن الانصاري ولا للنفي نحو كانك وال علينا اي ما انت وال علينا خلافا للفارسي
والحرف الخامس ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو قول الطاعن في السن ليت الشباب عائد فان عود الشباب لا طمع فيه
لاستحالته عادة والثاني نحو قول منقطع الرجاء من الحج ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن لكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجيء لان غدا واجب
المجيء والحاصل ان التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء المحبوب نحو لعل
الحبيب قادم ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في الشيء المكروه نحو فلعلك باخع نفسك اي قاتل نفسك في المعنى اشفق
على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا
في الممكن واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى حنوت
عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش والكسائي وتاتي لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا
نتغدى واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اي لنتغدى ولتاخذ انتهى ومنه امر التعليل لعله يتذكر اي ليتذكر قاله في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على
الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما انتهى قال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا علق بها الفعل نحو لا تدري لعل
الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري االله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك ايزكى والمعنى لا تدري
جواب الله يحدث وما يدريك جواب ايزكى قاله قريبا الموضح في حاشيته وهذا المعنى لا يثبته البصريون وعقيل بالتصغير تجر اسمها وكسر لامها الاخير
وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب وظاهر كلامهما انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب
وخالف ذلك في المغني فقال لما نصبه واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما
من عدم التعلق بعامل وهو وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ انتهى والحرف السابع عسى في لغة بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق عملت عمل

عليه كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرط اسمها ان يكون ضميرا الغائب او متكلم او مخاطب
كقوله فهو حرٍ بنا العول لحسرة وكان يرجى محبوبته يصيبها مرض يكون وسيلة الى عيادته لها فقلت عساها نار كاس وعلها تشتكي فاني نحوها فاعودها
المتصلة بعسى اسمها ونار كاس خبره وقوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سنيا فتزوج امرأة من الخوارج فتبعها فقال اردها عن مذهبها
هي عليه واسلمت عن مذهب اهل السنة ولي نفس تنازعني اذا ما اقول لها لعلي او عساني فياء المتكلم اسم عسى وخبر محذوف تقديره قول الحزايا ابت ... وحكا
فالكاف اسم وخبره محذوف وما ذكره الموضع من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب بعد خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي
الى ان الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين احدهما اداؤه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة او شاذ والثاني انه لم
عساها فقط اقتصر على فعل منصوب دون مرفوعه ولا نظير له للتة لا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى التي تنصب الاسم حرف فهو نظير انما الا ان ولذا
ذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كاس برفع نار
فهو اي عسى حينئذ اذا نصب الاسم ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي بكسر السين نسبة الى سيراف بلد في البحر ونقله
عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق القول بحرفيته والحاصل في عسى
ثلاثة اقوال فعل مطلقا وحرف مطلقا والتفصيل ان حمل عمل لعل فحرف والا ففعل محل الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق وهو
معناها اشتد قال عدي لولا الحياء وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم اي قد اشتد ... الحرف الثامن لا النافية للجنس وسياتي في باب معقود
لها بعد هذا الباب هذه الاحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا والعلة تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين
اسمائهن لان التوسط به صورة ما ارادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال اذا انصرفت نفسي عن الشيء
لم تكد عليه بوجه آخر الدهر تقبل الا ان كان الحرف العامل غير عسى ولا لان شرط عملها اتصال اسمائها والا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه الظرف
نحو ان لدينا انكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو ان في ذلك لعبرة فلمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو
ان عند هند عبدها وان في الدار ربها لكنهما واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقديم على هذه
الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والجواز التوسط بالظرف وعدمه اشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او
هنا غير البذي ولا يلي هذه الاحرف معمول لخبرها الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا **فصل** تتعين ان المكسورة وهي الاصل عند
الجمهور حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها مسد معمولها وتتعين ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك واليها اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر
مسدها وفي سوى ذاك اكسر ويجوزان بالتثنية اي يجوز ان المفتوحة والمكسورة ان صح الاعتباران وهما سد المصدر مسدها ومسد معمولها وعدم ذلك فالاول
وهو تعين ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معمولها وهي ان تقع في الابتداء حقيقة نحو انا انزلناه اذ لو فتحت لصارت
مبتدأ بلا خبر لان المفتوحة في تأويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق بانزلنا لا بالاستقرار او حكما ومنه اي من الابتداء الحكمي الا ان اولياء
الله لان ان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكما او تقع تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس ولا نحو جلست اذ ان زيدا امير لان
حيث واذ لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي الى اضافتهما الى المفرد او تالية للموصول اسمي او حرفي نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما موصول
اسمي ووجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير ال يجب ان تكون جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي
انه فاضل فانه يجب فتحها لانها مع معموليها مبتدأ او فاعل خبره في الظرف قبل والمبتدأ وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو جاءني الذي ابوه
منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين فاطلاقه هذا محمول على تقييده بعده وبخلاف قولهم لا افعله ما ان حراء مكانه بفتح
ان لوقوعها في حشو الصلة تقديرا اذ التقدير ما ثبت ذلك اي ما ثبت ان حراء مكانه فليست في التقدير تالية للموصول لانها فاعل بفعل محذوف
الجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حراء مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلثة اميال من مكة على يسار الذاهب
الى منى قال القاموس ممدود ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع
جوابا للقسم لم يذكر فعله او ذكر وجملة تالية فالاول نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه والثاني نحو اقسمت ان زيدا قائم لان جواب القسم يجب ان تكون جملة او
تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة اما ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول
انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا فاضل فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن او تقع حالا مقرونة بالواو او لا كما
نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد انه فاضل ولم تفتح
ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة ما ولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم
لياكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما جئتك الا انه يقرأ القرآن انتهى
او تقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي لا توصف بها الا بتأويل وذلك مفقود مع ان
ان الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندك انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل معلق عن عملها باللام الابتدائية

نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانها لو فتحت لزم تسلط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام فلها الصدر الكلام فيمنع
ما قبلها ان يعمل فيما بعدها وهذه اللام وان كانت متاخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما اخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولو لم توجد اللام لفتحت ان لقوتها بالعمل
وانما فتحت في نحو علمت ان زيدا لفي الفقر لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي مع انها لا يدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة او تقع خبر
عن اسم ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه وهي اسماء ذوات قبل دخول ان
عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض
زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فانها في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان في ذلك كله ابتدائية
فهي داخلة في قوله اولا ان تقع في الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال فاكسر في الابتداء وفي بدء صلة وحيث ان ليمين مكملة او حكيت بالقول
او حلت محل حال وكسروا من بعد فعل علقا باللام والثاني وهو تعين ان المفتوحة في ثمانية مواضع يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها
وهي ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا او تقع مفعولة غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم بخلاف المحكية بالقول
فانها واجبة الكسر كما تقدم او تقع نائبة عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر اي استماع نفر او تقع مبتدأ في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن اياته انك
ترى الارض اي ومن اياته هذا هو مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه
ومن اياته انك ترى الارض والثاني نحو كان عندك انك فاضل والفرق بين قوله اولا ان تقع في الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدأ انها اذا وقعت في
الابتداء تكون داخلة في اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى الخبر ومنه عند سيبويه لولا
انه كان من المسبحين ثم قيل لا احتياج الى الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل الخبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج
والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف في لو انهم صبروا وانا لنفي المعنى او تقع خبرا عن اسم معنى
غير قول ولا صادق عليه اي على اسم المعنى خبرها اي خبر ان نحو اعتقادي انه فاضل فيجب فتحها لانه خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على
اعتقادي خبرها الا ان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدي ذلك
ولم يجز كسرها على ان تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لان خبرها غير
صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابطة بخلاف قولي انه فاضل فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا
قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ لا غيره اما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدأ
فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل وبخلاف اعتقاد زيد انه حق فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق على
الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدأ لان اسم رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد
ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو ان يقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور انها اذا
كانت تكسر مع احدهما فمعهما اولى او تقع مجرورة نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير الظرف
نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اي مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف لا يكون الا مفردا اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضي
الجملة فان كان ذلك كسرت كما تقدم في حيث واذ ان لم يكن المضاف او تقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو واذكروا
نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي او مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ
يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها
لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك في مواضع تسعة احدها ان تقع
بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم والفتح على تقدير من قوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء
جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعموليها مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان
او فحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدأ اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر فيؤوس
اي فهو يؤوس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فجأني كذا اذا هجم علي بغتة
والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد
القفا واللهازم انشده سيبويه ولم يعزه الى احد وارى بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان
وفتحها فالكسر على معنى الجملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد اي فاذا العبودية اي حاصلة على جعلها مبتدأ حذف
خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد اي حاضر وذهب قوم الى ان اذا هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاي وهي طرف الحلقوم
وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا فاذا هو ذليل عند اللطم

ويحتمل ان يكون بالذكر لان المقام موضع التضرع واللهادم موضع الكسر الموضع الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا
كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير كلام العلة اي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقديرا يجب فتحها وهو
تعليل افرادي وقرأ الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل مستانف بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل
ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسر ان على انه تعليل مستانف ومثله في
جواز الوجهين لبيك ان الحمد والنعمة لك بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير كلام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ارجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة
واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشاف الموضع الرابع ان تقع
بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله وهو روبة او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي يروى بكسر ان وفتحها فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه وتبعهم الزجاج
والفتح عند الكسائي والبغداديين ووجهه ابو عبد الله الطوال بتقدير على وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفي باسقاط الخافض وعلى هذا
ليست جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل في
الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر الفعل اي فعل القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب نحو
والله ان زيدا لقائم او قائم وحلفت ان زيدا لقائم وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يحيزون
الفتح في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم توجيه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال
لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل القول شخص واحد نحو قولي اني احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا فتحت
فالقول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المفعول اي مقولي اني احمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت
فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدأ في المعنى على حد قوله تعالى دعويهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام قاله
الموضح في شرح الشذور ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو عملي اني احمد الله لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله وهذا مبني على الحمل
العمل في الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعي تخصيصه بنحو صديقي زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم
منه كالانسان حيوان او مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارقت اعتقادي زيد انه حق والجامع بينهما ان خبر ان
فيهما صادق على المبتدأ والخبر الا ان يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق ولو انتفى القول الثاني ووجد القولان ولكن
اختلف القائل لهما كسرت وجوبا فالاول نحو قولي اني مؤمن فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة اني مؤمن خبره وهي نفسه في المعنى فلا يحتاج لرابط
ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر عنه بالقول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني قولي ان زيدا يحمد الله فكسر
على ما تقدم قبله ولا يصح الفتح ايضا للمعنى اذ لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع السادس ان
يقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤا فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر في وانك
لا تظمؤا اما على الاستئناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على جملة ان الاولى وهي ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب وقرأ
الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظمأ واحترز بقوله صالح للعطف عليه من
نحو قولك ان لي مالا وان عمرا لبخيل فانها لا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وبخل عمرو فيجب كسر ان الموضع السابع ان تقع بعد حتى
حيث هي تارة فيجب كسرها وتارة فيجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبل بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه لان
حتى الابتدائية منزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل لان حتى في هذا المثال تصلح لان
تكون جارة ولان تكون عاطفة وان بعدها مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرتها عاطفة فان في موضع نصب بها والتقدير على الجر عرفت
امورك الى فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك لكن الفتح في الجر لدخول الجار عليها اما في النصب فلعطفها على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد
اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها اي اما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها والفتح
انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصارا بعد التركيب بمعنى احقا بتقديم الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح في الحواشي
وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا في قوله احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق تقديره افي حق وقد
جاء مصرحا بفي كقوله افي حق مواساتي اخاكم وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلتها في قوله ومن اياته انك ترى الارض خاشعة
وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهي بمنزلتها في اولم يكفهم انا انزلنا واصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف مصدر بدل اللفظ بفعله عند
المبرد وابن مالك وعده ابو حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على معنى ان جرم فعل ماض معناه
وجب وان وصلتها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وقال في المغني لان زيادة الشيء تفيد اطراحه
وكونه اول الكلام يفيد الاعتناء به واجاب بانه يجاب به الاثبات كتقول زيادة لا في لا اقسم لان القران كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل
جرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان وما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه كالمغني مخالف لما

والفتح عند الفراء على ان لا جرم مركبة من حرفين فصارا اسما بمنزلة لا رجل في التركيب ومعناها بعد التركيب لا بد ولا محالة ومن او في بعدهما مقدرة اي لا بد من
ان الله يعلم او لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لا جرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفراء عن العرب
ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت وكلا جرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله بعد اذا فجاءة او
قسم لا لام بعده بوجهين نمي مع تلو فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد **فصل** وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم و
تسمى اللام المزحلقة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف واهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا
قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها وانما لم تدع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ماله
صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها
تدخل على المبتدأ ولا تدخل على غيره بعد ان المكسورة على اربعة اشياء احدها الخبر وذلك بثلثة شروط كونه مؤخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه غير ماض
فيشمل المفرد نحو ان ربي لسميع الدعاء والجملة المبدوءة بالمضارع نحو وان ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما ماضيا نحو وانك
لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك واما اذا قدرا متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا للاخفش
كما سيأتي والجملة الاسمية على ظاهره نحو وانا لنحن نحيي ونميت ليس نحو ضمير فصل خلافا للجرجاني بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف نحو ان الله لا
يظلم الناس شيئا لنفي الخبر وشذ قوله وهو ابو حزام بن غالب بن الحارث العكلي واعلم ان تسلما وتركا للا متشابهان ولا سواء من وجهين لدخول
اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا تعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فدخل عليها
اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متشابهين ولا قريبين من التشابه وكان حقه ان يقول لا سواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم واخر وسواء
في الاصل بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدأ
وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر ولم يدخل الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى
حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لن ولم ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجاز الاخفش والفراء
ومن تبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل لما سلب الدلالة على الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم لما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء لان الفعل
الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق لايح واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه
من الحال والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح بالراء فهو خطاب
المرادي حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على
ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة ونون مكسورة واما نحو ان زيدا لقام بدون قد فظاهر في الغرة بضم الغين المعجمة لا
الدهان ان البصري والكوفي يتفقان على منعها ان قدرت اللام للابتداء لا للقسم والذي يحفظه نحن وهو المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين
وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا
لقائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون
جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لانه من تتمة الخبر وذلك
بثلثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله
نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك قليل اجازه المبرد ومنعه
الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتأخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار لتأخر المعمول ولام
الابتداء تطلب الصدر ما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس
دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف وانتفى
والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو ان زيدا الطعام ما كول
بخلاف ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء من الكوفيين في هذه المسئلة الاخيرة ووجههما ان
المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فسالم ووجه المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع لمن لم يصل
قال الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري خلاف في ان زيدا الطعام لآكل فان خطابا يمنع دخول اللام على نفس بعض لقول عنك فقول الاخفش والفراء يدل
اجازة البصريين زيدا عمر ضرب في زيدا اجله فيمنع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا جاز وان تقدم المعمول وان لم يجز ان تقدم العامل لان المانع
من تقديم العامل الالتباس وذلك مفقود خاص به دون المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما تدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرط واحد وهو
ان يتأخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معمول الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا
جالس ومما انفرد به هنا من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عقيل في اول بابان فقال لا يجوز ان نحو

ان ليت زيداً او اتى وان عندك زيداً لجالس ثم قال ولجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عماداً لانه يعتمد عليه
في ادية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخلت اللام لانه مقوٍّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعاً فنزل منزلة الجزء
الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى وذلك بالاشتراط لا النفات لحوهم تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على ان الاصل زيد هو القائم فلذا
ابن عقيل وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدأ والخبر او ما اصله المبتدأ والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا المراد بقوله داخلة عليه اللام مبتدأ
فان لم يعرب مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر ان والا يكون ضمير فصل لان الضمير لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد المكسورة
على اربعة اشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين والمتاخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفياً ولا ماضياً متصرفاً مجرداً من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله
بعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو اني لوزر ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدى مستحوذا والثاني
الاسم اذا تاخر [illegible] والمتوسطان احدهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل
[illegible] ما الاتصل بها ان ولكن وكان وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه
[illegible] في المغني وتسمى ما الكافة لعمل النصب والمتلوة بفعل مهيئة فمثال ان وان نحو قل انما
[illegible] الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو كانما يساقون
الى [illegible] الكمال المعتد فمثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل بخلاف نحو قوله فوالله ما فارقتكم قالياً لكم ولكنما
يقضي [illegible] في موضع نصب [illegible] انها اسم لكن ويقتضي صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة
شبيهة باسم الشرط [illegible] دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ومن وجد في خط الشيخ اسقاط الفاء خلافاً
[illegible] المعنى [illegible] الا ليت فيبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافاً لابن ابي الربيع وطاهر
القزويني فانهما [illegible] اعمالها حملاً على اخواتها وتروى بهما قوله وهو النابغة الذبياني
قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائلين
[illegible] هذا خبر مبتدأ محذوف والحمام نعت هذا وقلنا خبر ليت والفعل ليت
[illegible] البيت ولنعم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد
[illegible] حسبته فالفت حسبته في ذلك العدد ومعنى كحكم فتاة الحي وهي
زرقاء اليمامة [illegible] قطا مر بها [illegible] كانت لها قطاة ثم [illegible] ثم الحمام [illegible]
ونصفه [illegible] وقعت في شبكة صياد فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلث وثلثون قطاة فاذا ضم لذلك
الى قطاتها كان مائة [illegible] الحمام بصيغة الجمع وهو سراع وشراع يحتمل ايضاً الاعجام والاهمال وبصيغة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم
الماء القليل وحسبه من الحساب وهو العد وقد [illegible] الى اعمالها حملاً على اخواتها [illegible] الاخفش والكسائي عن العرب [illegible]
ذلك [illegible] مطلقاً [illegible] الاربعة [illegible] المفتوحة وكان ولعل ولكن وقدمنا مع السماع ذهب الى ذلك بعض
او بسوغ القياس على المسموع [illegible] الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك او يسوغ القياس في
لعل فقط لانها اقرب الى ليت [illegible] قراءة [illegible] ذهب الى ذلك الفراء او يسوغ فيها وفي لعل وفي كان لقربهما
[illegible] الكلام معها ما ضمر ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها
وقد يبقى العمل **فصل** يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا
الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو والدال
المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد بابي العباس السفاح اول الخلفاء
من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان يقول ان يدي
ابي العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف بالرفع على محل اسماء الاحرف بشرط استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن مما لا يغير معنى الجملة
نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء وقوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام
النجيبة والاب فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال فعطف
الخال على محل الاسم وهو عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم وجائز رفعك معطوفاً على منصوب ان بعد ان تستكملا والحق بان لكن
وان وكون الرفع بالعطف على محل الاسم وهو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين
الذين يشترطون ذلك مجمعون على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على
جملة والمعطوف رسوله وقولنا الاب الخبيث والخال الطيب في الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف مفرد

على مفرد

على مفرد من قوله معطوف على الضمير المستتر في بريء [illegible] هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا
لوجود الفصل بالتقديم والاصل والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه لان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل
عطف [illegible] في قولك ملساني من رجل [illegible] بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق فلا يمنعه من العمل [illegible]
لان [illegible] وجوده [illegible] الرافع لمحل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن والعامل اللفظي [illegible]
المعنوي [illegible] اذا كان هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فاوجه اشتراطه استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن [illegible]
اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم تقديم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم [illegible] المعطوف على
المعطوف عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء واذا كان من العطف على الضمير فلا يحتاج نحو ان [illegible]
الكسائي ولمبيد الفراء الشرط الاول وهو استكمال الخبر تمسكاً بنحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين
امنوا قبل استكمال الخبر وهو يحصلون بقوله [illegible] المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم [illegible]
[illegible] بها الغريب فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة [illegible]
[illegible] عند ابي زيد وضمير بها للمدينة وقوله [illegible] ابن حازم بالحاء والزاي المعجمتين والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق فعطف
وضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعطوف نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء الاول [illegible]
[illegible] بقوله ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفاء اعراب الاسم برفع الخبر ونصبت [illegible]
الاشتراط والظرف متقدم والخبر والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب احذره من التسهيل [illegible]
حواشيه فقال المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء وبخلاف في نقل المؤلف [illegible] كان الاسم
مبنياً كما في بعض هذه الادلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا الاية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معرباً كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من
التعاطف في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم تقديري ومنعه البصريون
[illegible] المنافية من اجتماع عاملين على معمول واحد عملاً واحداً لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو ايضاً عامل في الخبر فيجتمع على الخبر [illegible]
[illegible] ذلك ممتنع ولا ينافي ذلك ما ذهب الكسائي والفراء لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو الرافع في باب المبتدأ [illegible]
[illegible] الرافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدأ فلا يزال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان [illegible]
ان يكون الخبر في مسئلتنا تواردها عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ [illegible] ما تمسكا به من الادلة المتقدمة [illegible]
[illegible] والتاخير فيكون من اعتراض خبر ان ونحو الصابئون محذوف اي والصابئون والنصارى كذلك في الاصل والله اعلم ان الذين امنوا
والذين هادوا من امن بالله واليوم الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر على تقدير الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه [illegible]
من خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه [illegible] وانما [illegible] ونحن بما عندنا وانت بما عندك راض [illegible] لدلالة خبر المبتدأ
عليه والتقدير [illegible] والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قال الموضح في شرح [illegible]
[illegible] يتعين التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب والاصل فاني لغريب وقيار بها كذلك ولا يأتي فيه التوجيه الثاني
وهو الحذف من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدأ الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربة [illegible]
المتقدمين فيصح [illegible] والتاخير وهو التقدير فلغريب قيار لغريب ويتعين التوجيه الثالث وهو الحذف من الاول في قوله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبي والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يأتي فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في
يصلون لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها في قال رب ارجعون فانها للتعظيم [illegible]
المخاطب على احد الوجهين فيأتي التوجيه الاول ايضاً ويصير التقدير ان الله يصلون وملائكته يصلون [illegible] كلا الوجهين [illegible]
فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلوة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار
فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا [illegible]
اجاب عنه في المغني فقال الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة [illegible]
الى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسم [illegible]
[illegible] ذاهبان وانا [illegible] بالاتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما قاله [illegible]
الشرط الثاني وهو كون العامل ان وان ولكن تمسكاً بنحو قوله وهو العجاج يا ليتني وانت يا لميس في بلدة ليس بها انيس [illegible]
على محل اسم ليت وهي ياء المتكلم [illegible] اسم امرأة وانيس بمعنى مؤنس وخرج بتشديد الراء والبناء للمفعول [illegible] ان انت مبتدأ [illegible]
[illegible] والجملة من المبتدأ والخبر حال [illegible] متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم والخبر قوله في بلدة [illegible] ابن مالك [illegible]

کما نحو بنی علی امتناع تقدیم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص علی ذلک فقال فی باب الحال وقد نحو سعید مستقرا فی هجر وشرحه الموضح بقوله یجوز نقله وتوسط الحال بین المخبر عنه والمخبر به انتهی والنادر والقلیل لا یقاس علیهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتداء وانت معطوف علیه وخبر المبتداء وما عطف علیه قوله فی بلد فحذف انا انتهی **فصل** تخفف ان المکسورة لثقلها بالتضعیف فیکثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو ان کل لما جمیع لدینا محضرون فی قراءة من خفف لما فکل مبتداء واللام لام الابتداء وما زائدة وجمیع خبر المبتداء ومحضرون نعته وجمع باعتبار المعنی ویجوز اعمالها علی قلة استصحابا للاصل والیه یشیر قول الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان کلا لما لیوفینهم ربک اعمالهم فی قراءة نافع وابن کثیر فی تخفیف ان ولما فان مخففة من المثقلة وکلا اسمها واللام فی لما لام الابتداء وما موصولة خبر ان ولیوفینهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدیر وان کلا للذین والله لیوفینهم وقیل ما نکرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سد مسد الصفة والتقدیر وان کلا لخلق موفی عمله وتلزم لام الابتداء بعد ان المکسورة المخففة المهملة والی ذلک اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل وانما لزمت اللام لکون اللام فارقة بین الاثبات والنفی فی نحو ان زید لقائم بتخفیف ان ورفع زید [illegible] لتوهم ان ان نافیة وان المعنی ما زید قائم فلما جیء باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغنی عنها قرینة لفظیة بان یکون الخبر منفیا نحو ان زید لن یقوم [illegible] اللام [illegible] لان الخبر المنفی لا یدخل علیه لام الابتداء کما تقدم او قرینة معنویة کان یکون الکلام سیق للاثبات والمدح کقوله وهو الطرماح واسمه الحکم بن حکیم انا ابن اباة الضیم من آل مالک وان مالک کانت کرام المعادن ولو قال لکانت باللام لجاز ولکن استغنی عنها لکونه فی مقام المدح فتوهم النفی هنا ممتنع واباة جمع آب کقضاة جمع قاض من ابی اذا امتنع والضیم الظلم ومالک اسم قبیلة ولذلک قال کانت وهو فیها الغاء لمی والی ذلک اشار الناظم بقوله وربما استغنی عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا وان ولی ان المکسورة المخففة من الثقیلة فعل فشرطه ان یکون ناسخا [illegible] وشرط الناسخ کونه غیر ناف فخرج بذلک [illegible] وغیر منفی فخرج بذلک زال واخواتها ونحو ما کان وغیر صلة فخرج بذلک ما دام ولا فرق فی الناسخ بین الماضی والمضارع الا انه کثر کونه مضارعا ناسخا نحو وان یکاد الذین کفروا لیزلقونک بابصارهم وان نظنک لمن الکاذبین واکثر منه ای من المضارع کونه ماضیا ناسخا نحو وان کانت لکبیرة وان کنت لمن [illegible] وان وجدنا اکثرهم لفاسقین وتدخل اللام حینئذ علی الجزء الثانی من معمولی الناسخ اما دخول ان علی الناسخ فانها کانت مختصة بالدخول علی المبتداء والخبر فی الاصل فلما خففت ضعف شبهها بالفعل فجاز دخولها علی الفعل کان من النواسخ لئلا تفارق [illegible] بالکلیة [illegible] اذا دخلت علی الناسخ کان مقتضاه [illegible] واما دخول اللام فی الجزء الثانی من معمولی الناسخ فکما تدخل علی خبرها الا انک اذا قلت ان کان زید لقائما فمعناه ان زید القائم واما کون الماضی اکثر من المضارع فلان ان المشددة شبیهة به لفظا ومعنی فقصد بعد تخفیفها ان لا تخلو عن مشابهتها ولا یقاس علی النوع [illegible] جمهور البصریین دخولها علی غیر الناسخ وندر عندهم کونه ماضیا غیر ناسخ [illegible] بن الخطاب [illegible] عمرو بن جرموز قاتل الزبیر بن العوام شلت یمینک ان قتلت لمسلما حلت علیک عقوبة المتعمد فادخل ان المخففة علی قتلت وهو فعل ماض غیر ناسخ وشلت بضم الشین وهو افصح من فتحها الخبر معناه الدعاء وحلت وجبت ولا یقاس علیه [illegible] خلافا للاخفش فانه اجاز [illegible] معنی وزاد هنا [illegible] تخفیف ان المکسورة ویجعلون ما ورد من ذلک علی ان ان نافیة بمنزلة ما واللام ایجابیة بمنزلة الا قال فی المغنی فی بحث اللام وزعم الکوفیون ان اللام فی ذلک بمعنی الا وان ان قبلها نافیة انتهی ومما ورد من ذلک قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم لقلیلا [illegible] حکاها الاخفش فی مجالسه وقول امراة من العرب والذی یحلف به ان جاء لخاطبا فدخلت علی الماضی غیر الناسخ واندر منه کونه لا ماضیا ولا ناسخا بان یکون مضارعا غیر ناسخ اذ لا مشابهة بینهما کقولهم ان تزینک لنفسک وان تشینک لهیه ولا یقاس علیه اتفاقا والحاصل ان للام بعد ان المخففة ثلاث حالات وجوب ذکرها ووجوب ترکها وجواز الامرین فالاول نحو ان زید لقائم بالاهمال حیث لا قرینة والثانی نحو ان زید لن یقوم والثالث نحو ان زیدا قائم بالاعمال وما ذکره من انها لام الابتداء قال به سیبویه والاخفش واکثر البغدادیین وذهب الفارسی وابن جنی وابن ابی العافیة وابن ابی الربیع الی انها غیرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت علی ما لیس مبتداء ولا خبرا فی الاصل ولا راجعا الی الخبر کالمفعول فی نحو ان قتلت لمسلما واجیب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشیء الواحد فهی لم تحل الجزء الاول والذی الی ان والمفعول کالجزء الثانی فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قاتلک لمسلم ثم ان کان الفعل ناسخا دخلت علی الجزء الذی کان خبرا فی الاصل کما مر وان کان غیر ناسخ دخلت علی معموله فاعلا کان او مفعولا ظاهرا کان او ضمیرا منفصلا کما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلی السابق منهما ما لم یکن ضمیرا متصلا فان تقدم فعل من افعال القلوب نحو قد علمنا ان کنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتداء کسرت ان وان قلنا لام اخری اجتلبت للفرق فتحت والی دخولها علی الفعل مطلقا اشار بقوله والفعل ان لم یک ناسخا فلا تلفیه غالبا بان ذی موصلا **فصل** تخفف ان المفتوحة فیبقی العمل وجوبا لتحقق مقتضاه وهو افادة معناها فی الجملة الاسمیة لانها اکثر مشابهة للفعل من المکسورة ولکن یجب فی اسمها کونه مضمرا عند ابن مالک محذوفا لا ظاهرا سواء کان للشان ام لا لان المکسورة ثبت لها الاهمال فی الظاهر دون المفتوحة فقد [illegible] اهملت فی المضمر لئلا یبطل الاقوی عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الی انه لا یکون الا للشان واما قوله وهو الشخص المسمی جنوب اخت عمرو ذی الکلب بانک ربیع وغیث مریع وانک تکون هناک الثمالا ضرورة من جهة عدم الحذف وکونه غیر ضمیر الشان وکونه مذکورا وعند ابن مالک من جهة واحدة هو کونه مذکورا والربیع ربیعان ربیع الشهور وربیع الازمنة فربیع الشهور شهران

بعد صفر وربیع الازمنة ربیعان اولهما ما یاتی فیه النور والکماة والثانی ما تدرک فیه الثمار والمراد هنا ربیع الازمنة والغیث الکلاء او المطر والمریع اما نفع الیه ان جعلنا الغیث اسما للکلاء ای خصیب واما بفتحها ان جعل اسما للمطر بمعنی المریع الوادی [illegible] المطر والثمال بکسر المثلثة الغیاث ویکون یجب فی خبرها ان یکون جملة لاشتمالها علی المسند والمسند الیه محافظة علی الاصل حیث لا یذکر الاسم فان کانت الجملة اسمیة او فعلیة فعلها جامد او دعاء لم یحتج لفاصل من ان واصل الاسمیة اما مع الاسمیة فلانه جیء بعد ان باسم وخبر کما جیء بهما بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو کالاسم والاسم غیر محتاج الی فصل فکذلک ما اشبهه واما الدعاء فشبیه بالجامد فی عدم التصرف قاله الشاطبی فالاسمیة نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمین والفعلیة التی فعلها جامد نحو وان لیس للانسان الا ما سعی والفعلیة التی فعلها دعاء اما بخیر نحو ان بورک من فی النار ومن حولها او بشر نحو والخامسة ان غضب الله علیها فی قراءة من خفف ان وکسر الضاد فی غیر السبع وهذا مبنی علی جواز تفسیر ضمیر الشان بالجملة الانشائیة وهو الصحیح ویجوز الفصل فیهن ویجب الفصل فی غیرهن لیکون عوضا عن احد نونی ان وهو الحذف [illegible] النونین والاسم [illegible] بان المصدریة ولما کان التخبیر عن الفعل اکثر مما هو بغیر الاسم وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم یعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضی من الحال نحو ونعلم ان قد صدقتنا او تنفیس نحو علم ان سیکون او نفی بلا او لن او لم فمثال لا نحو وحسبوا ان لا تکون فتنة فی قراءة من ضم نون تکون وحسبت ان لا قام زید ومثال لن نحو ایحسب ان لن یقدر علیه احد ومثال لم ایحسب ان لم یره احد او لو نحو وان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم وهو کثیر والحاصل ان الفعل اما مثبت واما منفی وکل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان کان ماضیا ففاصله قد وان کان مضارعا ففاصله حرف التنفیس والمنفی ان کان ماضیا ففاصله لا فقط وان کان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فنها فی الامتناع شبیهة بالنافی فتدخل علی الماضی والمضارع کما مثلنا وقد یترک ای الفصل بواحد منها کقوله علموا ان یؤملون فجادوا قبل ان یسئلوا باعظم سول والقیاس علموا ان سیؤملون وسول بمعنی مسئول کقوله نعم ولقد اوتیت سولک [illegible] لم یذکر [illegible] الاقلیل من النحویین هذا شرح قول الناظم وان تخفف ان فاسمها استکن والخبر اجعل جملة من بعد ان وان یکن فعلا ولم یکن دعاء ولم یکن تصریفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفی او تنفیس او لو وقلیل ذکر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها ای بلو قلیل وهم [illegible] علی انه مکان المرضع [illegible] النسخة التی بها قد بما فصلت بلو فاعترض علیها [illegible] قاله ابن الناظم فی شرح النظم [illegible] اکثر النحویین لم یذکر الفصل بین ان المخففة والفعل بلو والی ذلک اشار الناظم بقوله وقلیل ذکر لو وهو مثل النص [illegible] فلینظر **فصل** وتخفف کان فیبقی اعمالها استصحابا للاصل لکن یجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها والی ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله وخففت کان ایضا فنوی منصوبها وثابتا ایضا روی کقوله وهو رؤبة کان وریدیه رشاء خلب فوریدیه [illegible] من الرقبة اسم کان ورشاء بکسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنی وصحح الصغانی انه مثنی الفیر والرشا الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة اللیف قاله ابو اسحق وقال غیره الخلب البئر البعیدة القعر وقوله وهو باغث بالباء الموحدة والمعجمة فالمثلثة ابن صریم بالتصغیر الیشکری قال النحاس وقال السیرافی هو ارقم بن علباء وقال صاحب المنتقد هو علباء بن ارقم الیشکری یذکر امراته ویمدحها ویوما توافینا بوجه مقسم کان ظبیة تعطو الی وارق السلم یروی بالرفع لظبیة علی انها خبر کان علی حذف الاسم ای کانها ظبیة ویروی بالنصب لظبیة علی انها اسم کان والجملة الخبر ای کان مکانها ظبیة ویروی بالجر لظبیة علی ان الاصل کظبیة وزیدت ان بینهما ای بین الکاف ومجرورها وجملة تعطو صفة لظبیة والموافاة الاتیان والمقسم بضم المیم وفتح القاف والسین المهملة مع التشدید المحسن من القسام وهو الحسن یقال فلان قسیم الوجه ومقسم الوجه ای حسنه وتعطو ای تتناول وعداه بالی لتضمنه معنی یمیل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر بمعنی اورق ای صار ذا ورق ویروی ناظر السلم والنظرة الخضرة والبهجة والسلم بفتحتین شجر العضاه قاله [illegible] واذا حذف الاسم وکان الخبر جملة اسمیة لم یحتج لفاصل کما تقدم تعلیله فی ان المخففة کقوله ووجه مشرق اللون کان ثدیاه حقان فثدیاه حقان مبتداء وخبر فی موضع رفع خبر کان واسمها ضمیر شان محذوف ای کانه وهذا البیت رواه سیبویه وهکذا عدوا وصف بمشرق النحر والمعنی علی الاول [illegible] بلوح لونه وقد یا صاحبه کحقین فی الاستدارة وان کانت الجملة فعلیة فصلت بلم فی المضارع المنفی وقد فی الماضی المثبت فالاول نحو کان لم تغن بالامس والثانی نحو قوله لا یهولنک اصطلاء لظی الحرب فمحذورها کان قد الما فصل کان بقد الهول الفزع یقال هاله الامر یهوله اذا افزعه ولظی الحرب نارها واصطلاء [illegible] النار [illegible] بها والمحذور من الحذر وهو ما یخاف منه والم ماض من الالمام وهو النزول یقال الم به اذا نزل به وتخفف لکن فیهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمیة ولتباین لفظها لفظ الفعل نحو ولکن الله قتلهم وعن یونس والاخفش جواز الاعمال قیاسا علی ان ولم یسمع عن العرب ما قام زید لکن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن یونس انه حکی فیها العمل فهو [illegible] الفرق بینها وبین [illegible] قال الاخفش

هذا باب لا التی لنفی الجنس [illegible] المشابهة وتسمی لا التبرئة دون غیرها من حروف النفی [illegible] لا التبرئة ان تسمی لا النافیة [illegible] خصوصا بالعاملة عمل ان فان التبرئة فیها امکن من غیرها لعمومها بالتنصیص [illegible] النافیة للجنس [illegible] قال ابو البقاء انما اعملت عمل ان لانها نقیضتها [illegible] لتوکید النفی وان لتوکید الاثبات [illegible] ان [illegible] ان اسمها لا [illegible]

خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان
متفق في اعرابه انتهى ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط وشرطها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا
وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقدر فيه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار واردت نفي الجنس كله لم يصح
الا بتقدير من ولو لم ترد من كنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار
فهو سائل عن كل الجنس قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم وان لا تقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة
لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان تكون النكرة متصلة بها خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه
لا ملغى وقد جاء في السعة لا فيها ابدا بالبناء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل [illegible] الشرط
[illegible]
[illegible] حاضر فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فمذهب سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في
موضع رفع بالابتداء والخبر المسند اليه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش والمازني و
المبرد [illegible]
اذ اللام ذووا احسابها عمرو فاعمل لا الزائدة وذو نوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزائدة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ
دون المعنى والدليل على زيادتها [illegible] فدل على اثبات الذنوب
لعطفان لا نفيها عنها واذا ثبت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما اشترط عمل الزائدة لانها غير مختص
[illegible] النفي العام اختصت بالاسم فلم يبق [illegible]
على الفعل ولو كانت لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس [illegible] نفي الجنس [illegible]
عقبه بل رجلان فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل فيها
[illegible] لنكرة في سياق النفي [illegible] فاذا اريد نفي الوحدة
ميز بقولك [illegible] نفي الجنس [illegible] هذا حاصل كلام ابن هشام [illegible] لا ابن
عامل ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل شيئا وخفض الخافض النكرة المنونة ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت
من لا شيء بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا
[illegible] زائدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها [illegible] على الاعمال والتركيب
[illegible] ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر [illegible] قاله ابن جني في كتاب القد
[illegible] الخاطريات [illegible] وان كان الاسم معرفة [illegible]
المبرد وابن كيسان تكرارها [illegible] في جواب من سأل بالهمزة وام و
[illegible] لا زيد في الدار ولا عمرو [illegible]
[illegible]
وانما لم يكرر في لا انت [illegible] واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصولة في موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء صلة ما ولعا
تخفيف وحتى بمعنى الى وازال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم ازال المستتر فيه وجوبا وخبره شانيا اخر البيت [illegible]
من البعض [illegible] وانت مبتدا وشانية [illegible] خبره ومن شاننا [illegible]
به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى اشاء الذي شئت حتى لا ازال شانيا للذي لا انت شانية من شاننا اي امرنا ولنا [illegible] معطوف على الضرورة
لا ابالي بل ينبغي لك [illegible] ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة [illegible] وتسكين الواو من التنويل والنوال [illegible]
[illegible]
قال الموضح لا ادري كيف يلتئم ان يقول هنا مع قوله ان قولك [illegible] بل لا ينبغي لك [illegible] بان المرفوع السادّ مسد الخبر لا يرفع الا بالوصف
انتهى وقد قلنا بالاول [illegible] ان المرفوع هنا نائب عن الفاعل [illegible] والتوله مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل
اي لا ينبغي الشان تتناوله انتهى فتحصل بالتاويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على معرفة
فصل [illegible]
[illegible]
[illegible] واما الفتح [illegible] كقوله وهو

سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا مقبل خلا قال ابن عصفور ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب بكسر التاء وفتحها ذكر
بهما في اذا جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها في الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا اربعة اقوال احدها انه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما انه
ينصب في الاعراب بكسرة فكذلك في البناء قاله ابن عذرة وهو قول الاكثرين فقال ابو الفتح بن جني في الخصائص ما حاصله انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان المازني
وعبارة الخصائص لم يجز اصحابنا الفتح الا شيئا قاله ابو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انتهى الثاني كالاول الا انه لا ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد
فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب وهو لا
والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا
فقال بعض المغاربة جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن قال
هي بناء كجمهور البصريين فتح ويبنى على الياء ان كان مثنى او مجموعا على حده اي حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحرف وسلامة واحده واختتامه بنون تلك
تحذف للاضافة كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع والفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبني على الياء ومتعا بالتاء المفعول
خبره تعز امر من التعزية وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد وكقوله يحشر الناس لا بنين ولا اباء الا وقد
عنتهم شؤون فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم مبني على الياء ولا اباء جمع اب عطف على ما قبله والا حرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون
التاء المثناة فوق بمعنى اهمتهم وشؤون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع نصب خبر لا ولا يضر اقترانها بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو
كقول الحماسي فامسى وهو عريان وقولهم ما احد الا وله نفس امارة وليست حالا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا قاله الموضح
في باب الحال وذهب المبرد الى ان المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على التثنية والجمع عارضا التضمن والتركيب في علة البناء ولو صح ذلك لكن
الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعلى القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته فقيل وعلة البناء فيه تضمن معنى من الاستغراقية بدليل
ظهورها في قوله فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل فاما
التضمن فكثير واعترضه ابن الضائع بان المقتضي لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة
عشر وهو قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجلا ولا امراة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله اثوى وما اقيم
ام ثوى بن ودليل التركيب في البناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد واما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثوى ام ثوى بن واما المضاف و
شبهه فيعربان اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالعا جبلا حاضر وما لا ابا لك فاللام زائدة لتاكيد معنى الاضافة وهي بين ما وجه الاعتداد فلان اسم لا ايضا
معرفة واللام مزيلة لصورة الاضافة واما وجه عدم الاعتداد فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب بها اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور
ويشكل عليهم لا ابالي بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله
محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة
مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب
البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبل بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا
معطي لما منعت قاله في المغني **فصل** وللشيء نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه احدها فتحهما اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية وهو
الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة بفتحهما في قراءة ابن كثير وابي عمرو بن العلاء والثاني رفعهما اما بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس كالاية المتقدمة في قراءة الباقين
من السبعة وقوله وهو عبيد الراعي ابن حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرات منك
قلت صريحا لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضرب للتبري من الشيء والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب
اختلف في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه ابن رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي
الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة كقوله وهو جرير يهجو نمير بن عامر بن صعصعة
بن معوية بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس باي بلاء يا نمير بن عامر وانتم ذنابى لا يدين ولا صدر باي متعلق بمحذوف والتقدير باي بلاء تفخرون
وذنابى بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة اي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم برؤس بل انتم اتباع
لا ايدي لكم ولا صدر الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني كقوله وهو امية بن ابي الصلت في احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاهوا به ابدا
مقيم واللغو الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت له اثمت وما فاهوا به تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة
حاصل فيهم على التابيد الخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انيس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس لا نسب اليوم
ولا خلة اتسع الخرق على الراقع وهذه الاوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول النظم وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة و
الثاني اجعل مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت ولا انتصاب ولكل منها توجيه يخصه فاما فتحهما فوجهه ان تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت
دخل في مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل

ان الخبر فيهما في موضع رفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع انه خبر عنهما فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غيره يبنيان الا ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما لا يجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل منهما خبر على ما مر واما وجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها على الوجهين فلما امتنع الاسمين ارتفع لا الثانية تكرارها للاولى فما بعدها معطوف فان قدرت لا الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فالخبر عن احدهما محذوف والآخر نحو زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور ان احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد لا رجل ولا امرأة برفعهما واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهان ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها عند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدأ وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة اي غير عاملة عمل ليس واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها فانتصب ومنون وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف في القياس فخصه بالتنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم بعدها منتصب بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة وحدى وثلثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا فابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا كما قالوا لا بيضاء شحمة على نية كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى **فصل** واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل بها ففيه نعت فجاز في الوصف المفرد فتحه على انه ركب معها الصفة مع النكرة قبل مجيء لا وصار اللفظ الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا مثل لا خمسة عشر عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا واجب البناء لتضمنه معنى من فصار كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انما جرى على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب فبني فتحة تحته اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لانها في محل نصب بلا فقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا اشبهت حركة الاعراب بل الاعراب سلمها وجاز رفعه مراعاة لمحلها مع لا لانها في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت المجموع كما عكسوا في النعت المفرد بل النحو من يجعل لا ظريف لا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون تبين فيهما لفظ المفتوح والمنصوب لان هذا شطر بقاك لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المؤول بمشتق نحو لا ماء ماء باردا عندها فيجوز في ماء الثاني الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف كمال الانصاري في شرح التسهيل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي او البدل انتهى وجوابه انه لا يبعد في جعله صفة لانه لما وصف بارد صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت برجل رجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطأ لان الماء الثاني لما وصف تقيد بقيد يخرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه تأكيدا له ولا بدلا منه لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا للماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال ابو حيان تكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في اعرابه بانه انما جيء بالجامد توطئة للحال لتجري على منعوت اذ كان ذلك نحو المشتقات هنا لو لم تذكر التابع مجريا وذلك بارد نعتا على ماء الاول فما

فائدة هذه التوطئة انتهى فان فقد الافراد في النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد الافراد عنه في المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا او فقد الاتصال فان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف ولا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح فيهن لانه ليستدعي التركيب فهم لا يركبون ما زاد على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على اللفظ في هذا الباب حسن في المعرب والمبني لان الموضع للابتداء اشتهى والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومفردا نعتا لمبني يلي فافتح او انصبن او ارفع تعدل وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد كما تقدم في المعطوف بعد تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول حيث قال والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى وصنيع الموضح احمد من جهة التفهيم وانسب بقوله وكالنعت البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر والعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامرأة فيها بنصب امرأة ورفعها والبدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجلا وامرأة فيها بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف مجردا وفي البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل لان يعمل لا بان كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع مع تكرار لا في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال ابو حيان ومن ذلك قول العرب لا رب شاة ودرهما قال لا اغلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا اخاه قال صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وسكت عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا يليجان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما **فصل** واذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو الا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو الا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو الا رجوع والاحياء بالاوبة ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس بن الملوح على ما قيل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي والمعنى ليت شعري اذا القيت ما لاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام لها جلد وتجلد كني عن الموت بذكر ليلة لها وادخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وتارة بقاء الحرفين على معنيهما قليل حتى توهم ابو علي الشلوبين انه غير واقع في كلام العرب وقد عرف الجزولي جانبه والحق ثبوته في كلامهم على قلة كقولهم في المثل ولا العاص بالعين والعصاص بكسر القاف بالصاد المهملة والعين بفتح العين المهملة الحاء والشلوبين لفظ اعجمي ينطق بالحرف للذي بعده واو بين الياء الموحدة والهاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني يراد بهما اي بالهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم فالاخر للتوبيخ والارعواء مصدر ارعوى اي كف عن الشيء ينتهي كثيرا ... بالارعواء الرجوع عن القبيح اي انكفاف عنه وقلت اذنت وذهبت الشبيبة الشباب قال في الطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من كلام الاطباء واذنت اعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي الشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما التوبيخ هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم ان المستفاد للانكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفي المستفاد بلا باق على حاله ففي البيت علم الارعواء اثبات التوبيخ تسلط على ذلك فكل منهما يفيد ما اختص به واجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد النفي ومجموع الا تفيد الانكار التوبيخي على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر واثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى اي افسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار الغفلات شيئا من يكسب اشياء بيده وهو اي كون الحرفين يراد بهما التمني كثير واختلف في الا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها والمعتمد عند سيبويه والخليل ان الا هذه يلاحظ فيها معنى الحرف والفعل فهي بمنزلة اتمنى فلا خبر لها كما ان اتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركيب مع اسمها ولا تكرر فتلغى ولا تعمل الا عندها الا في الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا او يعرب نصبا ان كان مضافا او شبهه وخالفهما المازني والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما خبر ثابت او مقدر ويجوز فيه من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة انه من مستطاع اما خبر لا واما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل لا زائد ... المدعي ورد بانه لا دليل لهما في البيت لان استدلالهما به لا يتعين كون مستطاع خبر الا او صفة لاسمها ورجوعه نائب فاعل مستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لعمر وصفته الاولى ولى واذا طرقه الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على الا المركبة انفا وهي المشار اليها في النظم بقوله واعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام شرع في الا البسيطة على الاصح تكملة للاقسام فقال وترد الا للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا فالاول نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم والداخلة على ليس مقدر الا ان يوم منصوب ومعمول

والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم ياتيهم وترد الاعرضية بسكون الراء وتحضيضية بحاء مهملة وضادين معجمتين فيختصان بالجملة الفعلية الخبرية
لا يعلمون شيئا والعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض
طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية مرحادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال
ابن الحاجب في شرح المفصل حرفا التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي **مسئلة** واذا جهل الخبر سواء قلنا
انه خبر لا ام لا خبر المبتداء وجب ذكره للجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو لا فوت اي لهم قالوا لا ضير اي علينا او
لو ذكر لجاز عند الحجازيين والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه ظهر وحذف الخبر المعلوم يلزمه التميميون
والطائيون فما نقله ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم انه لا يظهر في خبر ام قوعا ويظهر في المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو حيان
واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اي لنا او في الوجود او نحو ذلك قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه
كلام لا حذف فيه وان الاصل الله المبتداء وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتداء معها في لا رجل
في الدار ويكون الله مبتداء مؤخرا والخبر مقدما وعلى هذا يخرج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي ونقله الموضح عنه وقال بعده فلت وقد
يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى الابدال مالا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام

بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى كلامه **هذا باب الافعال الداخلة** بعد استيفاء فاعلها على المبتداء والخبر فتنصبهما
مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتداء والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمروا فانه
لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه واشار برد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا واقبح خلافه وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب
على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال هذا الباب
نوعان احدهما افعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر
في كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف زيدا الحق وفهم المسئلة وما يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار الناظم بقوله انصب بفعل القلب
جزئي ابتدا اعني رأى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم وينقسم هذا القسم المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها
ما يفيد في الخبر يقينا وهو اربعة وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله
الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما شاع مجيء وجد للعلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين
فاباءهم مفعول اول وضالين مفعول ثان وقال الشاعر وهو زياد بن سيار تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم امر بمعنى اعلم
وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم هذا على ان وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها
على المسند والمسند اليه كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول
وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان لا تضيعها الى اخره جملة شرطية
والهاء في تضيعها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد يكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تعلمت ان زيدا خارج بمعنى
علمت وقال الاخر دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد دريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة
عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى
مرخم محذوف التاء فاغتبط جواب الشرط مقدر اي ان دريته فاغتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان تمنى
زوالها عنه كان حسدا والاكثر في درى هذا ان يتعدى بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادريكم به وقضية الحاطبين
مفعوله الثاني والقسم الثالث ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجى وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملئكة مفعوله
الاول واناثا مفعوله الثاني ونحو قوله وهو تميم بن ابي مقبل وقيل ابو سنبل الاعرابي وكنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابا عمرو مفعوله
الاول واخا ثقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل الم بمعنى نزل ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصاري فلا تعدد المولى شريكك
في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثاني والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله و
هو ابن همام السلولي فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا فياء المتكلم مفعوله الاول وامرءا مفعوله الثاني وهالكا نعت امرءا والاكثر في هب هذا
وقوعه على ان وصلتها كما قاله ابن الحاجب في القرائض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية الحنفي واسمه اوس زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ
من يدب دبيبا فياء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب بدبيبا يدرج في المشي درجا رويدا والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان المخففة
النون وان بتشديدها وصلتهما وان المضمرة هنا هذا افصح من تثنيته وهو راي البصريين والتشبيه راي الكوفيين فالاول نحو زعم
الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني نحو قوله وهو كثير عزة وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير وزعم منادى مرخم والقسم الثالث
ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان وهما راى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني

لليقين وكقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا هو الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات الاولى لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما اي
بالوجهين والغالب كونه للرجحان وهو ثلثة ظن وحسب وخال فالرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله
الاول وصاليا مفعوله الثاني وان شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الاحرام والجبن يقال
عرد في الحرب اذا جبن وقال الخليل عرد وعرج في الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا وقدت نارها فاحجمت فيمن كان محجما واليقين نحو قوله
تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم اي يتيقنون ذلك والرجحان في حسب كقول الشاعر وهو زفر بن الحرث الكلابي وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذاما
وحميرا فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها نحو قوله
وهو لبيد العامري حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا فالتقى مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لانه
اسم تفضيل واسم التفضيل اذا اضيف لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف
يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيل الخبر اصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت وتصف الميت بالثقل لان
الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات والرجحان في خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع
من الوجد اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك
بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن
الوجد بيان لما واليقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم انشده خلف الاحمر من الكوفيين فياء المتكلم مفعوله الاول وضمنا
مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلي وفي نسخة ظنا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى المشتاق قال في الصحاح وظئت الى
لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين الثاني وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها
وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو الشدة والقصد بخلتني ضمنا
بعدكم ما زلت اشكو شدة الفراق **تنبيهات** الاول يرد علم بمعنى عرف ويرد ظن بمعنى اتهم والبهما اشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمة
تعدية لواحد ملتزمة ويرد راى بمعنى ذهب من الراي اي المذهب ويرد حجى بمعنى قصد فيتعدين هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد فقط فالاول
نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اي لا تعلمون شيئا والثاني نحو وما هو على الغيب بظنين بالظاء المشالة اي بمتهم والثالث نحو قولك راى ابو
حنيفة حل كذا وراى الشافعي حرمته اي ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمته والرابع نحو حجوت بيت الله اي نويته وقصدته ويرد
بمعنى حزن وحقد فلا يتعدى بان تقول وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة و
تلك هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين فتاتي علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة
العليا وتاتي راى بمعنى ابصر نحو رايت زيدا اي ابصرته وبمعنى اصاب نحو رايت الصيد اي ضربت زيدا اي اصابته وبمعنى ضرب نحو رايت الصيد اي
ضربت ريته وتاتي حجى بمعنى غلب في المحاجاة نحو حجى زيد عمروا اي غلبه في المحاجاة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل
سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث اي كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكة اي اقام بها وبمعنى بخل نحو حجا بالراي بخل به وبمعنى وقف
كقوله فهن يعكفن به اذا حجا اي وقف وتاتي وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اي اصابها وبمعنى استغنى نحو وجد فلان اي استغنى وتاتي عد بمعنى
حسب بفتح السين نحو عددت المال اي حسبته حسبة بضم السين في المضارع وتاتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا اي كفلته وضمنته وفي التنزيل
وانا به زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى راس بالهمزة وتركه نحو زعم زيد اذا راس ومنه زعيم القوم فلان اي رئيسهم وبمعنى قال كقول ابي زبيد الطائي
يا لهف نفسي ان كان الذي زعموا حقا وماذا يرد القوم بالتلهف اي ان كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى
سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم اي طمع في غير مطمع وتاتي ذرى بمعنى خدع نحو درى
الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى منه ليفترسه وتاتي حسب بمعنى احمر لونه وابيض نحو حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتي خال الرجل للعجب
نحو خال الرجل تكبر واعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المشالة نحو خال الفرس ظلع اي غمز في مشيه وغير ذلك قاله الموضح وانما لم نخرج عنها لانها لم تستعملها
في افعال القلوب الثاني من التنبيهات العرب الحقوا راى الحلمية براى العلمية في التعدي لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى اني
اراني اعصر خمرا فاني عملت في ضميرين متصلين لمسمى واحد احدهما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثاني وكقوله وهو عمرو بن
احمر يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فراهم في منامه اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل الانخزال فالهاء والميم مفعول اول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول
ثان والرفقة الجماعة ترافقهم في سفر تنزلون جملة ويرتحلون جملة وسموا رفقة لانه يرفق بعضهم ببعض والرؤيا حلمية بدليل قوله اذا ما تجافى الليل وانخزل الانخزال اي
انطوى وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ولراى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية لا تنصب مفعولين
وان ثاني المنصوبين حال العدد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم المخالطون ولا يتعولون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير
محضة قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا وراى الحلمية لا يدخلها الفاء ولا ينافيه قول الشاطبي ومصدرها الرؤيا نحو قوله تعالى هذا

تاويل رؤياي من قبل ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا
فتنة للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين ولكن الاكثر استعمالها في الحلمية النوع الثاني من انواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين افعال
التصيير وانما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى اخرى كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب واليهما الاشارة بقوله والتي كصيرا
ايضا بها انصب مبتدا وخبرا قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثاني ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى لو
يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا فالكاف والميم مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض
فبعضهم مفعول اول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول
ثان وقال الشاعر وهو ابو جندب بن مرة الهذلي تخذت غراز اثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني غراز بضم العين المعجمة وتخفيف الراء وفي اخره زاي
اسم واد قاله العيني وانشد للموضح نحو ما بون وقال اثر اسم جبل فهو مفعول اول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب
على الظرفية والضمير المضاف اليه وفاعل فروا ويعجزوني يرجع الى بني لحيان في البيت قبله وفي بمعنى الى واللام في ليعجزوني للتعليل وقال رؤبة بن العجاج
ولعبت طير بهم ابابيل فصيروا مثل كعصف ماكول وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو في صيروا نائب الفاعل وهو المفعول
الاول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني ينبغي ان تكون الكاف اسما اضيف اليه
مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها اذ اذا جعلت حرفا زايدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف [illegible] اللهم الا ان
نزل منزلة الجزء من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله في المغني في حرف الكاف وفي العصف قال الحسن زرع اكل حبه وبقي تبنه
وقال الفراء ورق الزرع وقالوا في الدعاء وهبني الله فداك اي صيرني حكاه ابن الاعرابي عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الاول وفداك مفعوله الثاني
فداك وقد يهب هذا ملازم للمضي لانه تماسع في مثل والامثال لا يتصرف فيها **فصل** لهذه الافعال الثلاث احكام احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع
في افعال هذا الباب جميعها الجامد منها والمتصرف القلبي والتصييري ويختص حكمان الباقيان بالقلبي المتصرف الحكم الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا
ومحلا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر او تاخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت قائم والتاخر نحو زيد قائم ظننت قال مبارك بن ربيعة المنقري ابالاراجيز
ابن اللؤم توعدني وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور فتوسط خلت بين المبتدأ المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الاراجيز جمع ارجوزة بمعنى الرجز واراد
بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء فهو من ادم ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر في
هجو رؤبة او العجاج على ما قيل حيث جعله ابا اللؤم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي اخره راء مهملة الضعف والمعنى
اتوعدني يا ابن اللؤم بالاراجيز وفيها اللؤم والخور وقال ابو اسيدة الدبيري وان لنا شيخين لا ينفعاننا غنيين لا يجري علينا غناهما هما سيدانا
يزعمان وانما يسودان ان يسرت غنماهما فاخبر بزعم عن المبتدأ والخبر وان من شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان انهما سيدان فانما
يكونان كذلك اذا يسرت غنماهما بان كثرت البانها ونسلها وتجري علينا من ذلك والغاء العامل المتاخر عن المبتدأ والخبر اقوى من اعماله بلا خلاف
لضعفه بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوى من اهماله لان العامل اللفظي اقوى من الابتداء وقيل هما اي الالغاء والاعمال في
المتوسط بين مفعولين سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان **تنبيه** هذا الالغاء بالنسبة
الى المفعولين واما بالنسبة الى الفعل فمرفوعه نعم نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب ظننت ما
كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي وابو حيان وقد انشد الجواز قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا يروى برفع ربع
على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله في المغني واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل
مفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الظاعنينا خبر عنه على رفع ربع وعلى نصبه مفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان واظن عامل على
تقدير نصبه الحكم الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ما له صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل
بالمحل وتقدير اعماله والمانع من اعماله في اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام وهو لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه الاية فعلموا فاعله في الاخرة من
خلاق فمن مبتدأ وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار وخبر خلاق ومن
زائدة وجملة ماله في الاخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان له
الصدر فعلقها فانها عامل وانما تخطاها في باب ان فرفع الخبر لانها موخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها التقديم على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد
بن ربيعة العامري على ما قيل ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فاللام في لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل
نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيا
ولهذا قال ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات نحو العرب ولام القسم لا تعلق كقوله لقد علمت اسد انا لهم يوم نصر لنعم النصير فتح
فهذه لام القسم لم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقوم [illegible] في المغني ان افعال القلوب لا تدخلها التعليق بجواب القسم كقوله ولقد علمت
لتاتين منيتي انتهى فاخرج لام لتاتين عن كونها للقسم وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة الا

في محل نصب بعلمت وهي معلقة عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا وان النافيتان لو اقعتان في جواب قسم ملفوظ به اي بالقسم او قسم مقدر
فالقسم الملفوظ به نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيدا قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد
قائم فهذه اربعة امثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت و
الاستفهام له صورتان احديهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدأ وام بعيد
معطوف عليه وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع
نصب بادري المعلق بالهمزة والصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدأ واحصى خبره وهو
فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين ان
كان مبتدأ او خبرا نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدأ نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة بالنصب عطفا عليه على عمدة نحو
وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اي انقلاب وليس مفعولا به ليعلم
كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والزم التعليق
قبل نفي ما وان ولا لام ابتداء او قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم ثم لا يدخل الالغاء ولا التعليق في شيء من افعال التصيير لقوتها ولا في قلبي جامد [illegible]
بصرف فيه اثنان هب وتعلم فانهما يلزمان الامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب والامر هب قد الزما كذا تعلم
اعترض بان تعلم قد تكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب متصرف الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في اخر النوع الثاني
ولتصاريفهن ما لهن من الاعمال والالغاء والتعليق تقول في الاعمال في المضارع اظن زيدا قائما وللاسم الفاعل انا ظان زيدا عمرا قائما وتقول في الالغاء
للمضارع مع التوسط زيد اظن قائم ومع التاخر زيد قائم اظن ومع التوسط للوصف زيد انا ظان قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وجملة انا ظان متوسطة بينهما
ومع التاخر زيد قائم انا ظان والحق الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ وتقول في التعليق بما اظن ما زيد قائم وقس على ذلك بقية التصاريف في المصدر
وان كان اسم [illegible] ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قاله ابو موسى الجزولي وذلك ماخوذ من قول النظم ولغير الماضي من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كلما
له زكن [illegible] في حكمي الالغاء والتعليق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا في
اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قائم وغير ذلك من امور منصوبة بالنصب عطفا على المحل اي محل
جملة لزيد قائم فانها في محل نصب على المفعولية بعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب في هذا المثال فائدة ثانية انه من محل الخلاف في [illegible]
[illegible] المفرد فيه معلق بغير الاستفهام ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها لانه
اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها ايضا الا ان الافعال انفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى
فصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل انتهى الفائدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت
لزيد قائم وغير ذلك من امور ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل
فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يعطف عليه والا فلا كقوله وما كنت ادري قبل عزة ما البكاء ولا موجعات القلب حتى تولت فعطف
بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكاء الذي علق عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح التسهيل وقال في المغني كذا استدل به ابن [illegible]
ولك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل
عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شيء البكاء صح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة اذ
معنى ولا موجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات والوجه الثاني من وجهي الفرق بين الالغاء والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز [illegible]
ظننت ما زيدا قائما بنصبهما وسبب الالغاء مجوز للاعمال والاهمال فيجوز زيد ظننت قائم بنصبهما مع التوسط وزيدا قائما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز [illegible]
العامل المتقدم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الالغاء لا في الابتداء خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائم [illegible]
واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزارة كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب برفع ملاك على الابتدائية والادب
الخبر مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما على الاعمال وبقوله وهو كعب بن زهير ارجو وامل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك
تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني اسد خاصة [illegible]
البيتين ان العامل الغي فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر واجيب عنهما بان ذلك محتمل لثلاثة اوجه ان يكون من [illegible] الابتداء [illegible]
الملاك ولدينا ثم حذفت اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق [illegible]
في الاول والحال في الاخر [illegible] الثاني ان يكون من الالغاء لا لان التوسط [illegible] ليس هو التوسط بين المعمولين
فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض ايضا للالغاء نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين اقوى من الالغاء مع التقدم عليهما [illegible]
في البيت الاول والحال في البيت الثاني قد سبق [illegible] تقدم عليه اما وجدت فسبقه اني [illegible] واما اخال فقد سبقها [illegible] فكان الالغاء فيهما

احدها

لكونهما لم يقصدا ونظيره في المسبوقية بالغير فهي ظننت زيدا قائما يجوز فيه الالغاء لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل ظننته وجدته وفي الخالد فحذف ضمير الشان منهما كما حذف في قولهم ان من العرب بك زيد مأخوذ والاصل انه والى الوجه الاول والثالث اشار الناظم بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغاء ما تقدما والوجه الاول اولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقولهم قد افلح من زكيها والاصل لقد افلح والوجهان الاخيران ضعيفان اما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو الياء منزلة تقديم المبتداء المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا فقدا داخلين على العامل بطل الالغاء واما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون الاخر وسيأتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك **فصل** ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اختصارا اي لدليل يدل عليهما نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فحذف في الاية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدلالة ما قبلهما عليهما اي تزعمونهم شركاء وتحسب حبهم عارا علي وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير بالنسبة الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معا لانه حذف ما يستمسك فهما واما حذفهما اقتصارا اي لغير دليل ففي سيبويه فيما نقل ابن مالك وعن الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك العلم والظن واختاره الناظم ووجههم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتلقيها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص ولقد علمت لتأتين منيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة مطلقا لمجيء ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله اعلم يعلم الاشياء كائنة ويرى ما يعتقده حقا ونحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة الموضع قاله صاحب التقريب المعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال المعناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاختصاري وليس الكلام فيه وعن الاعلم يوسف الشنتمري التفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة السماع فيها دون افعال العلم وعن ابي العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لما سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا اي لغير دليل لان المفعولين هنا اصلهما المبتداء والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتداء دون خبر ولا بخبر دون مبتداء قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين او احدهما اقتصارا اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول واما حذف احدهما اختصارا اي بدليل فمنعه ابو اسحق ابن ملكون من المغاربة وطائفة ووجههم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا ويرد بانه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل دليل عليه واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه وكقوله وهو عنترة العبسي ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء في المحب المكرم مفتوحتان **فرع** اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما وعند ابن ملكون [illegible] انه زيدا ظننته قائما او لا قال الموضح في حواشيه فائدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح للنحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين لان غرض المتكلم مختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن او علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فتقول فلان يظن او يعلم فنزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وح فلا ينوى له منه شيء واما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض يتعلق بافادتهما **فصل** تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فجزآها معه كالمفعولين في باب اعطيت فصح ان ينصبهما اما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلا يصح ان ينصب جزئيها مفعولين لانه لم يقتضهما من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قال ابن الناظم وسليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان وسليم ايضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن ويعملونه فيها اي في الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الاتية وعليه يروى قوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا اذا ما جرى شأوين وابتل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب بالنصب فهزيز على انه مفعول اول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشأوين تثنية شأو بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزة والمثلثة وفي آخره باء موحدة جمع اثابة وهو نوع من الشجر وقوله وهو الحطيئة يصف جملا اذا قلت اني آيب اهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر بالفتح لا على انها مع معموليها سدت مسد مفعولي قلت وآيب اي راجع واهل بلدة مفعول آيب والضمير في عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضد [illegible] والاصل بفتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى لغة سليم اشار الناظم بقوله واجري القول كظن مطلقا عند سليم وغيرهم يشترط في اعمال لفظ القول عمل ظن شروطا ثلاثة وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب وسوى ابن السراج في ذلك بين الخطاب وسوى [illegible] الكوفي فهل يجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى تاء الخطاب نحو ا

نحو اتقول زيدا منطلقا او قلت زيد منطلقا فالمجامع الاسناد الى ضمير المخاطب ويشترط في المضارع اسناده الى المخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل الحال اذا استفهمت عن نسبته فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيدا عمرا منطلقا [illegible] ولو قال واسناده للمخاطب سوى به السيرافي الى آخره كان ابين للمقصود ويشترط في زمن المضارع كونه حالا قاله الناظم في شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمرو بن ابي ربيعة اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا انشده سيبويه اي ان الدار مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من شرط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه وانما يستفهمه عن وقوع ظنه لا ظنه في الحال انتهى وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول والاحسن ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على الاستفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفريع عليه ويشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي من العرب تقول للعميان عقلا فعقلا مفعول اول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتأخير وقال عمرو بن معدي كرب المذحجي علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين من طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد قوله تعالى اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت انت تقول زيد منطلق تعين الحكاية ووجبت ونحو انا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب لم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في شرح التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا يرتكز قوله هنا فان قدرت الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف فجائز اتفاقا فليتامل واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زماني او مكاني او مجرور ومعمول القول مفعولا كان اولا او ثانيا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وكتظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول اول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول جامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الاخر فاعمل تقول مرتين فالاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك افي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني لؤي جهالا وبني لؤي مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع الجاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لؤي جهالا ام متظاهرين بالجهل حين استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والعمل [illegible] كقولك اانت [illegible] تقول زيدا منطلقا لان المفعول المتقدم في [illegible] قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لمن [illegible] [illegible] لان ذا [illegible] باللام بعد [illegible] الظن ولم يكن [illegible] لان الظن من افعال القلب [illegible] يدل عليه [illegible] كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل واقره وجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو ام تقولون ان ابراهيم الاية بالتاء [illegible] كسر ان في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص وروي علام تقول الرمح على الحكاية واذا اعمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة او في العمل والمعنى [illegible] انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معناه [illegible] وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله [illegible] هذا اسرائين [illegible] لان هذه المرأة [illegible] هذا الشكل ضبا فقال هذا اسرائين [illegible] انه من مسخ بني اسرائيل واليه ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدا وخبره على تقدير مضاف اي مسخ اسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل واذا اجرينا القول مجرى الظن فهل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول متحدين واحد قال في النهاية نعم وتعقب الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع [illegible]

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلثة بالنصب لانه مفاعيل ولم يقل ثلثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة اسم العدد [illegible] او فرده قال ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يقال ثلثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم [illegible] وهو غير عاقل قال الموضح في حواشيه رأى وادرى اللذان كان اصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم ورأى المتعديان لاثنين وانما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع ولما بقيتهما من اخواتها [illegible] واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب قال في الزيادة [illegible] ابتداء لغة واجازه قوم منهم [illegible] قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وما ضمنا معناهما من نبأ بتشديد الباء الموحدة وانبأ وخبر بتشديد الموحدة

واسم محذوف تقديره انك لتجوكد لك يريهم الله اعمالهم حسرات فيري بضم الياء مضارع ارى والهاء والميم مفعول اول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان
وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجسم فلذلك بحاشية البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة
فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيري على بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون عليه وحسرات مفعول ثالث الذي جاز فيه ممكن عندنا فانهم اذا
ابصروها حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله نحن ممتنع عندهم انتهى فانحو بذلك رأى الحلبية سماعا نحو اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اريكهم كثيرا لفشلتم
فالكاف فيهما مفعول اول وكم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث في هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم اظفر بفعل
متعد لثلاثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي الى غرائب الاشعار فالتاء نائب الفاعل وهي المفعول الاول
وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس وابنئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن فالتاء
مفعول الاول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى لم ابله لم اخبره وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر
اعودها فالتاء المفعول الاول وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب وما عليك اذا اخبرتني دنفا وغاب بعلك
يوما ان تعوديني فالتاء المكسورة مفعول اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري او منعتم ما تسئلون فمن
حدثتموه له علينا الولاء فالضمير المرفوع مفعول اول والمنصوب بعده مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه
الافعال مفاعيل ثلاثة اشار الناظم بقوله الى ثلاثة رأى وعلما عدوا اذا صارا ارى واعلما ثم قال وكارى السابق نبا اخبرا حدث انبا كذاك خبرا وقال
في شرح التسهيل ان اولى من ذلك ينبغي ان نصب نبا واخواته ثلاثة ان يحمل الثاني منهما على نزع الخافض كما في اية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقيما
عليه وكما قال سيبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل
ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول والاستغناء عنه كاعلمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كاعلمت زيدا ولا تذكر من اعلمته
لان الفائدة لا تعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول ابي العباس وابي
بكر وابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار
عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لا بدعوا به مشبه وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة جميعا فقال
ابن مالك الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل ضميره فذلك لان قولك علمت ظننت لا فائدة له لان الانسان لا
يخلو من علم او ظن واما الاعلام فانه يخلو منه انتهى وللثاني والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف احدهما اختصارا اى لدليل ومنعه اقتصارا
اى لغير دليل ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول الناظم وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث ايضا حققا الا من
الالغاء والتعليق فقط سواء كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابو على الشلوبين ونسبه الى المحققين خلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسى
الجزولي فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول بحذف نائب الفاعل
كصورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذا معملا ملغى لصدره في حالة واحدة وذلك تناقض وقال الخطاب في التوشيح لا ملغى
الملم ولحواتها لان منصوبيها لا ينعقد منها مبتدا وخبر لان الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول وتوسطها او الحرتها جاز ذلك ذلك لتعلق الاخر الا منصوبان
ينعقد منهما مبتدا وخبر ولم تؤثر فيهما شيئا ولنا من الادلة على الالغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدا
ومع الاكابر خبره واعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل وخبره ومن النظم قوله واما انى الله امرء عاصم داره ذي مستكفين واسع ولمبتحاسن مبتدا وواسع
خبر وارى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ولنا على التعليق من النثر الفصيح قوله تعم بينئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فالكم مفعول
وجملة انكم لفي خلق جديد في محل النصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها
محذوف يدل عليه جديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح ان يكون جملة
ان وما بعدها جواب الشرط لان الحروف الناسخة لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا فان الله به عليم ومن النظم قوله حذار فقد
نبئت انك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد او تشقى فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل والمفعول
الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان قال ابن مالك في النظم وغيره واذا كانت ارى
واعلم منقولتين من رأى البصرية وعلم العرفانية المتعديين كل منهما لواحد تعدتا بالهمزة لاثنين نحو ارى زيد الهلال اى ابصره اياه واعلمت زيدا الخبر
اى عرفته اياه قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم ما تحبون فكم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذ يريكموهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا حال لا
مفعول ثالث فهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف لهما او لاحدهما لدليل وغيره وفي غير كون الثاني منهما لا يكون جملة والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثاني اثني كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا فعلم ان الثاني منهما غير الاول لا ان الحكم غير
يتعلق كقولك اعلمت بذا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذفهما ... اعلمت الخبر وارى زيد الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي
حذفهما ... اعلمت زيدا وارأيت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا اعلمت وارأيت كما تقول كسوت وفي منع الالغاء والتعليق في المفعولين

معًا لانهما ليس اصلهما المبتدا والخبر وقيل وفيه نظر في موضعين احدهما ان علم بمعنى عرف مما حفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم
ادم الاسماء والموضع الثاني ان رأى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو رب ارني كيف تحيى الموتى فارني فعل دعاء وياء المتكلم
مفعوله الاول وكيف تحيى الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف هذا النظر لابي حيان وقد
يجاب عن الاول بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياسا على المتعدى لاثنين كما قيس نحو البست زيدا جبة على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبي انه
سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدى فكثير وذكر امثلة منها علم الشيء واعلمته اياه اى عرفته اياه هذا نصه فسقط القول
بانه انما يحفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فلا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعاء
ان الرؤية في ارني كيف تحيى الموتى علمية لا بصرية كما قال الحوفي في المرتقى الى ربك كيف مد الظل والحرضا الرؤية رؤية القلب فهذا اخرجها مخرج رؤية العين
ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم انتهى ذكره في سورة النساء وللنا ان نقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحيى الموتى في تاويل مصدر
منصوب على المفعولية والتقدير ارني كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في نبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير نبين لكم كيفية فعلنا بهم على
انا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز ان نقول اكسني كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لان السؤال عن ... اليه فعل يحتاد
اليه مسطورا فان صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم والثان منهما كثاني اثني كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا **هذا باب الفاعل** الفاعل
لغة من اوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر او ما في تاويله اى الاسم اسند اليه فعل تام متصرف او جامد او ما في تاويله اى
الفعل مقدم اى الفعل وما في تاويله على المسند اليه اصلي المحل في التقديم واصلي الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر البارز نحو
تباركت يا الله والمستتر نحو اقوم ثم والمؤول به اى بالاسم ما اقترن بسابك لفظا او تقديرا والسابك هنا ان وان وما وكي ولو نحو اولم يكفهم انا انزلنا
اى انزالنا القرءان الم يأن للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اى خشوع قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي اى ذهابها ولا يفقد من هذه الاحرف الا ان يكون النون خاصة
نحو وما راعني الا يسير اى ان يسير ولا نقدر ان المشددة ولا ما العدم ثبوته ولا يفقد فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند
البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه بالسجن بفتح السين حتى حين خيث ولو السجنه بفتح السين على انه
فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء مصرحا به في قول الشاعر بدا لك من تلك
القلوص بدء واليه ذهب المبرد ومن وافقه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله او لم يكفهم انا انزلنا ومنه اسم من الفعل نحو انى نيد ونعم الفتى لا فرق في
ذلك بين المتصرف كما في الجامد كنعم والمؤول بالفعل ايشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانه مختلف في تاويل يختلف والوانه فاعل وشرط اعماله الاعتماد
على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثله وغير السالم نحو منير وجهه في قولك الى زيد منير وجهه
وهو المشار اليه في النظم بقوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى فاتى فعل ماض وزيد فاعل ...
وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو اضراب او مضراب او ضروب او ضريب بزيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن
وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رايت امرءا احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه المرء بين واسم المصدر نحو عجبت من
عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمد ين نحو ومن عنده علم الكتاب او في الله شك قال ابو حيان او اسم موضوع
موضع الفعل نحو اياك الاسد زيدا ان تخرجا في اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع
موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم رافع لتوهم دخول
زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدا وقام متحمل لضميره والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك
عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا في قلما وصال على الطول الصدود يدوم ان وصال فاعل بيدوم المذكور لا محذوف وان الذي سوغ ذلك الضرورة
انتهى وقوله اصلي المحل مخرج لنحو قائم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو قائم مقدم في اللفظ واصله التاخير لانه خبر وزيد مبتدا هذا
قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدا وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم
يجب دخاله في الحد ولا يحتاج الى قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة فيه مخرج لنحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر ثانيه فانها صيغة غير
اصل لانها مفرعة عن ضرب بفتحها على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة اصلية يحتاج
الى قيد لاخراج نائب الفاعل وخرج ايضا نحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب مخرج لنحو اعجبني قراءة في الجامع القران فالمصدر هنا نائب عن المفعول
لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول وصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل بتقدير او القران نائب الفاعل به والتقدير يعجبني ان يقرء في الجامع
القران وسلم الحد بعد ذلك للفاعل **وله احكام** سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني الكلام عنه ورافعه المسند وفاقا لسيبويه
لا الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع اولهما ونصب ثانيهما
وجعل ابن الطراوة قياسا مطردا واستانس له بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على
الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وقد يجر باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعوله والتقدير ولولا ان

اوركذا
والذى ذات فاطول الصد
و

يدفع الله الناس او بحرف زائد فاسمه اى المصدر نحو قول عايشة من قبلة الرجل امرأته الوضوء فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله وسيأتى ان اسم المصدر غير العلم والميمى انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين او يجر بمن او الباء الزائدتين او اللام الزائدة فالاول نحو ان يقولوا ما جاءنا من بشير اى ما جاءنا بشير والثانى نحو كفى بالله شهيدا اى كفى الله شهيدا والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون اى هيهات ما توعدون الحكم الثانى وقوعه بعد المسند هذا مستفاد من قوله فى الحد مقدم اى على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله فان وجد فى اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا فى المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدأ فى نحو زيد قام فقام فعل وفاعله ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر زيد واما فاعلا حال كونه محذوف الفعل فى نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف لان اداة الشرط وضوعة للتعلق فعل بفعل فهى مختصة بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فى تجويزهم عنده ان يكون احد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه فنفعه الجر بعده واستجارك خبره وجاز الامران الابتدائية والفاعلية فى نحو ابشر يهدوننا مفسرة نحو ان يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ابهدينا بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب فى الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران فى انتم تخلقونه ام نحن فانتم يجوز ان يكون مبتدأ فتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اتخلقون تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ظاهر القانون عند حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وتعورض بان فى الفعلية تخالفا فى عطفه ام نحن الخالقون عليه وفى الابتدائية تناسبا التناسب اولى من التخالف ومن ثم قال الموضح فى المغنى وتقديم الاسمية فى انتم تخلقونه ارجح منه فى ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهى ام نحن الخالقون انتهى وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شىء مما صح طاوية فى الجملة لاجل التعادل وراذا تعارض المرجحان تساقطا ورجع الرجحان انه على السواء وما ذكره من وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جواز تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بفتح الزاى والباء الموحدة المشددة بنت ملك الجزيرة وهى من ملوك الطوائف ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن ام حديدا فجندلا بالنصب مفعول به يحملن والرفع تقدير الحال مؤخرا ومشيها مبتدأ او فاعلا لوئيدا فمنصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقدم الفاعل على المسند وهو وئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحتية فدال مهملة التؤدة قال الجوهرى وفى القاموس التؤدة الرزانة والتأنى وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند او مشيها مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده اى يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده اى حكمك لك مثبتا او مشيها بدل من ضمير الظرف المستقر المنتقل اليه بعد الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية فى محل رفع على الابتداء وللجمال خبره فهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعى اليها لتمكنه من النصب على المصدرية والجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر فى باب المبتدأ واما الابدال من الضمير فى الظرف فلان المبدل منه لفظا او تقديرا فى نية الطرح وكل منهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه وتقدير وجوده على تكلفه فيه ضعف من وجه اخر وهو ان الضمير المستتر فى الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل منه وجب ان يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به فى المغنى وان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر فى التثنية فتقول على راى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راى البصريين بل لا بد من ضمير المطابق فى قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل فى اللفظ بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر فى اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما الى مذكور متقدم على المسند نحو زيد قام كما مر فى الحكم الثانى فهى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففى يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الذى دل عليه يشرب بالالتزام اى لا يشرب هو اى الشارب لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزنى الزانى وليس راجعا الى الزانى لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقى ففى بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح لما دل عليها سياق الكلام اى اذا بلغت هى اى الروح والتراقى اعالى الصدر والثانى نحو قولهم اى العرب اذا كان غدا فائتنى بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه فان كان لا يرضيك حتى تردنى الى قطرى لا اخالك راضيا ففى كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان يدل عليه الحال المشاهدة فيهما اى اذا كان هو اى ما نحن الان عليه من سلامة فى غد هذا فى المثال وفى البيت فان كان هو اى ما تشاهده موقعه لف ونشر على الترتيب ويجوز فى كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا فى المثال ولا يرضيك فى البيت فى موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك فى موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه اذا كان غدا على انه فاعل كان وقيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطرى بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء اخر الحروف فهو قطرى بن الفجاءة الخارجى والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر وفهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل وجوز الكسائى حذفه فرارا من التنازع تمسكا بنحو ما اولناه من الاية والحديث

والمثال والبيت يظهر وقد يطرد حذف الفاعل فى اربعة مواضع فى باب النائب عن الفاعل نحو ضرب زيد وفى الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفى التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفى المصدر نحو او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفى كقولك بلى زيد لمن قال ما قام احد فزيد فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول النفى والجملة الفعلية اى بلى قام زيد ليطابق الجواب مدخول النفى فى الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شىء قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول النفى والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعر وشىء فاعله وبل للاضراب والمعظم الوجد شدة الشوق او اجيب به استفهام محقق اى ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد فزيد فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعل مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل لفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق الغرض من الشرط والجزاء يكون جوابا للشرط محقق قاله التفتازانى وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعى الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله نعم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها فيقال انه قدم لافادة الاختصاص ورد بان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية فى هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال فى الاسمية او اجيب به استفهام مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل المبنى للمفعول قال السيد عبد الله كقراءة الشامى وابى بكر يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيسبح مضارع مبنى للمفعول وله نائب الفاعل واوجب حذفه لخفاء الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح فى الحواشى لا يجب بل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل ويجمع اصال على اصايل ورجال فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والآصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبنى للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبنى للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسرها فان لو وقف على ذلك ومنه قوله وهو ضرار بن نهشل يرثى اخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازانى والشلى وقال ابن يعيش هو مهلهل وقال العينى هو نهشل وقال بعضهم هو الحارث بن نهيك النهشلى ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فضارع فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل بفعل محذوف اى يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذى يختبطك اى يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع طيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد رجل ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى ليبك يزيد بالبناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفى كل من الروايتين وجه حسن اما الاولى فمن جهة الفاعل يزيد الذى هو ملاذ الضعفاء فى صورة العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحفظ وهو اى حذف فعل الفاعل كما فى الاية والبيت قياس وفاقا للجرمى بفتح الجيم نسبة الى جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته ابو عمر وابن جنى بكسر الجيم واسكان الياء الذى هو معرب كنى واسمه ابو الفتح وهما من البصريين اجاز اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع فى الاية والبيت خبر مبتدأ محذوف او المسبح له رجال والباكى ضارع وصرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثانى صاحب البسيط وعلى القياس لا يجوز فى نحو يوعظ بالبناء للمفعول فى المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتمال المفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب ان يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ فى المسجد رجال زيد فانه يجوز ان يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبنى للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل فنائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل زيد اى يعظهم زيد الى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد فى جواب من قرا اى يستلزم الفعل الرافع للفاعل اذا ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت لابن اصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه حلت به وحلت له الخمر لان احلت المزيد يستلزم حلت المجرد وحكى ان الكسائى سئل بحضرة يونس بن حبيب عن رفع الخمر فى هذا البيت فقال بانتصابها تعالى وحلت الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهت غير انى سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على ان الفاعل مفعول لا لسائمة محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بدل من ابن اصرم وعطف بيان عليه وعبيطات مفعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطرى من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفاء اخره سديفة السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر واكل اللحم الطرى حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه ومن اسلمه الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطرى افتخرها اى فى ذكر الفعل الرافع للفاعل هنا بعد من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك احد والحذف فى هذه الصورة الاخيرة واجب لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيها الحكم الخامس من احكام الفاعل ان فعله يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فكما تقول قام اخوك وقام اخواك وقام اخوتك وقائم اخواك وقائم اخوتك وقام نسوتك وقائم نسوتك بتوحيد المسند فى الجميع لانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا فى نية المسند

وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعاً لهذا الإيهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث ألحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية و
الجمع لأن علامة التأنيث ليست علامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون
وقال نسوة وإليها أشار الناظم بقوله وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهداء وحكى البصريون عن طي وبعضهم عن أزد شنوءة بفتح الهمزة
وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح أزد أبو حي من اليمن وهو بالسين أفصح يقال أزد شنوءة وأزد السراة واختلف في تسميته أزداً وأسداً فقيل لأنه كان
كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول أسدى إلي كذا وقيل لأنه كان كثير النكاح والأزد والأسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون و
فتح الهمزة نحو ضربوني قومك وضربنني نسوتك وضرباني أخواك وفي الحديث أوَمخرجيّ هم قاله صلى الله عليه وآله لما قال له ورقة بن نوفل وددت
أن أكون معك إذ يخرجك قومك والأصل أومخرجوني هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقال عمرو بن ملقط الجاهلي ألفيتا عيناك عند
القفا أولى فأولى لك ذا واقية فألفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل ألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر ونائب الفاعل
كالفاعل وعند ظرف بمعنى جنب متعلق بألفيتا وذا واقية حال من المضاف إليه وهو الكاف وواقية مصدر معناه الوقاية كالكاذبة بمعنى الكذب
وأولى فأولى لك أي قاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلاً منهزماً إذا اشتد الوطيس فهو يلتفت إلى ورائه مخافة أن يتبع فيلحق فيهان فقفاه من شدة
الالتفات وقال أمية يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألوم فلا تلوموني فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر واشتراء
مصدر مضاف إلى مفعوله وحذف فاعله ويروى في اشتراء النخيل بإضافة المصدر إلى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ والوم بفتح الواو وتخفيف
مهموز خبره وهو اسم تفضيل من لام بالبناء للمفعول كفضيل أي وكلهم أعذل ويعذلني وأهلي النخيل بالجونة أكثر لوماً واللوم العذل ويروى و
كلهم أعذل ويعذله وأهلي الذي باع بالجونة كالحي البائع الأول وقال الخرنق الربيع محاسنها الغيث إلى السحاب فعرجع عراء مؤنث أغر بمعنى أبيض
فاعل القمر والخضرة علامة المؤنث وهي النون والسحاب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسن كسا وجمع مستوعلى غير القياس والوصف في
ذلك كالفعل إلا أن الوصف إذا أسند إلى جماعة الإناث تحذف الألف والتاء دون النون نحو أقائمات الهندات في الصحيح عند سيبويه ومتابعيه أن
الألف والواو والنون في ذلك المسموع أحرف أن طيئاً وأزد شنوءة دلوا بها على التثنية والجمع مذكراً أو مؤنثاً كما دل الجميع من العرب بالتاء في نحو قامت
على التأنيث بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الإفراد كما أن المؤنث فرع المذكر قال سيبويه وأعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا
هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ثم قال وهي لغة قليلة وإلى ذلك يشير قول الناظم وقد يقال سعدا وسعدوا
والفعل للظاهر بعد مسند لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها من الظواهر مبتدأ وهي وما قبلها خبره على التقديم للخبر والتأخير للمبتدأ أو ما بعد
تابع لها على الإبدال من الضمير بدل كل من كل وقال الصحيح أيضاً أن هذه اللغة وهي إلحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفة بغير فخلافاً
لأبي ذلك بكسر الميم الجمحي خلافاً لمن زعم أن الظواهر مبتدآت ولمن زعم أنها أبدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وإنما كان الصحيح أنها أحرف
خلافاً للقول الآتية من أهل اللغة مع المتعاطفات إنما كان أن ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر كما يقوله الأول والإبدال من الضمير كما يقوله
... يجريهما جميع العرب ولا يختصان بلغة قوم بأعيانهم قال ابن مالك في شرح التسهيل إنما كان الصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجيء قوله
وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم فألحق علامة التثنية وهي الألف في أسلماه
المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين من مرق السهم من الرمية مروقاً إذا خرج من الجانب الآخر وأسلماه خذلاه يقال أسلمت فلاناً إذا لم تعنه ولم تنصره
على عدوه والمبعد اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبي من النسب والحميم القريب وقوله فهو عروة بن الورد يمدح الغني ويذم الفقير دعيني للغنى أسعى فإني
رأيت الناس شرهم الفقير وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسب وخير فألحق علامة التثنية وهي الألف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء
المعجمة أي الكرم والمعنى وإن كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لأجل فقره وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضراوي حيث قال لا نعلم أحداً
يجيزها مع قام زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني وليس الرد بشيء لأنه يمنع التخريج لا التركيب انتهى والحكم السادس من أحكام الفاعل
أنه إن كان مؤنثاً أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي جامداً كان أو متصرفاً تاماً كان أو ناقصاً وذلك مستفاد من قول النظم وتاء تأنيث تلي الماضي إذا
كان لأنثى وبتاء المضارعة في أول المضارع ولم يتعرض له في النظم ويجب ذلك التأنيث في مسئلتين إحداهما أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً بغائبة حقيقية
التأنيث أو مجازيته ونعني بحقيقي التأنيث ما له فرج والمجازي خلافه فالحقيقية كهند قامت وتقوم والمجازية نحو الشمس طلعت وتطلع وإنما وجب تأنيث
الفعل لئلا يتوهم أن ثم فاعلاً مذكراً منتظراً إذ يجوز أن يقال هند قام أبوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام إلا هي وما يقوم
إلا هي والشمس ما طلع إلا هي وما يطلع إلا هي فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لأن الفعل لا يكون له فاعلان ونحو قول المرأة الحاضرة
أنا قوم فإنه لا يمكن تأنيثه وإن كان ضميراً متصلاً لمؤنث وترك تاء التأنيث يجوز كما في الشعر مع اتصال الضمير إن كان التأنيث مجازياً وهو ما ليس له
فرج وإليه أشار الناظم بقوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع كقوله وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضاً فلا مزنة ودقت ودقها و
لا أرض أبقل إبقالها وكان القياس أبقلت لأن الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثر نحو الشمس
طلع كما في طلع الشمس لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين الضمير والظاهر واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت ابقالها بالنقل فإعداله

باب الفاعل

غير ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر وأجيب بأنه إنما ترك ما ذكر بعد ثبوت أن الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فإن من العرب من لا
يجيز في الهمزة إلا التحقيق هذا وقد يعارض بالمثل فيقال إنما يثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان
أن الأعلم حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روي أبقلت إبقالها بتحقيق الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا وهذا دليل على أنه قائله بمجيز النقل
قال وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التأويل نظر لأن الهاء في إبقالها يأباه وقوله وهو الأعشى ميمون
بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معدي كرب ويزيد بن عبد المدان الحارثي فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها وكان القياس أودت لأن
الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة
مؤنث مجازي وقيل المراد الحدثان الليل والنهار وأودى بمعنى أهلك يتعدى بالباء والمسئلة الثانية من وجوب التأنيث أن يكون الفاعل ظاهراً
متصلاً بالفعل حقيقي التأنيث نحو إذ قالت امرأة عمران وإلى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله وإنما تلزم فعل مضمر متصل أو مفهم ذات حر وشذ
قول بعضهم قال فلانة حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو ردي لا يقاس عليه فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد يأتي بلا فصل أنه
يقاس على قلة وإنما جاز في الكلام الفصيح نحو نعم المرأة هند وبئس المرأة دعد في النعم بترك التاء فيهما لأن المراد بالمرأة فيهما الجنس وهو مؤنث مجازي وسيأتي
أن الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك وإليه أشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد
الجنس فيه بين ويجوز الوجهان التأنيث والتذكير في مسئلتين إحديهما المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير يهجو الأخطل لقد
ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام فترك التاء من ولدت لوجود الفصل بالمفعول وهو الأخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد جمع صليب
النصارى والشام جمع شامة وقولهم أي العرب حضر القاضي اليوم امرأة فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف تتمة للحكاية
الشاهد بتمامه وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث ضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث وإلى ذلك
أشار الناظم وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الواقف والتأنيث أكثر من التذكير لقوة جانبه إلا أن كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث
إلا الاستثنائية الإيجابية فالتأنيث خاص بالشعر نص عليه الأخفش وأوجب التذكير في الكلام نحو ما قام إلا هند لأن ما بعد إلا ليس هو الفاعل
في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام أحد إلا هند وأنشد
الأخفش على التأنيث في الشعر ما برئت من ريبة وذم في حربنا إلا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وأنثه مع وجود الفصل بإلا وجوزه ابن مالك
في النثر على قلة فقال والحذف مع فصل بإلا فضلا كما زكت إلا فتاة ابن العلا وقرئ إن كانت إلا صيحة بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجا
وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني
إنها ضعيفة في العربية المسئلة الثانية من جواز الوجهين المجازي التأنيث نحو وجمع الشمس والقمر ولو قدرت وجمعت بالتاء لم يمتنع ومثل من
مجازي التأنيث اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة والجمع المكسر كأعراب وهنود لأنهن في معنى جماعة وهي مؤنث مجازي ولذلك جاز التأنيث
في الفعل مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر نحو قالت الأعراب ومع اسم الجنس نحو أورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع
الجنس نحو أورق الشجر ومع اسم الجنس المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجنس المؤنث نحو وقال نسوة ومع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع
التكسير المؤنث نحو جاء الهنود فالتذكير في جانب المذكر باعتبار تغليب اللفظ وفي جانب التأنيث مختلط كقولهم هو شمس وأسد يجر جوده
بها وشجاعته ويدل على أن اسم الجمع المعرب احترازاً من اسم الجمع المبني نحو الذين فإنه لا يؤنث فلا يقال اللذين آمنوا بالتأنيث إلا من قبل أنه جمع الذي وإنما لم
يجب التأنيث مع المؤنث المجازي لأمرين أحدهما أن التأنيث غير حقيقي فضعفت العناية به والثاني أن المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على
المؤنث في جاءته كتاب يريد أي صحيفة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن إلا أن السالم نظم أو
في جمعي التصحيح المذكر والمؤنث فأوجب التذكير في الفعل في نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد أفلح المؤمنون وأوجب التأنيث في الفعل في نحو قامت الهندات
هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافاً للكوفيين فيهما فإنهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتأنيث خلافاً للفارسي من
البصريين في جمع تصحيح المؤنث فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين ووافق أصحابه بجواز الأمرين في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم
بنسخة واحتجوا بنحو إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل فأنث الفعل مع جمع تصحيح المذكر وبنحو إذا جاءك المؤمنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث وبنحو قوله
فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون إلي ثم تصدعوا فذكر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لأجله وتصدعوا أي تفرقوا
وأجيب بأن البنين في قوله بنو إسرائيل والبنات في قوله بناتي لم يسلم فيهما لفظ الواحد إذ الأصل بنو بحذف لامه وبنية عليه واو ونون في التذكير وألف
وتاء في التأنيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي محل الخلاف في تصحيح الجمعين إذا لم يحصل تغيير فيهما أما
إن تغير كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقاً انتهى وبأن التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امرأة أو لأن
الأصل النساء المؤمنات فالنساء اسم جمع فحذف الموصوف فخلفته صفته فعوملت معاملته أو لأن أل في المؤمنات اسم موصول مقدر بالذي وهي
اسم جمع ونقدم أنه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث وفي هذه الأجوبة الثلاثة الأخيرة نظر أما الأول فلأن الفصل بغير إلا أرجح فيه التأنيث وذكر

مرجوح وقد اجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول
به فلا يحسن تمثيل الناظم به وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان الذي نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام
لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح هنا عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان المذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان المؤنث
وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان والحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه ينزل منه منزلة جزئه ثم يجيء المفعول بعدهما وقد يعكس
ذلك فيتصل بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما وقد يتاخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه
وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهذه ستة مسائل داخلة تحت قول الناظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان
ينفصلا وقد يجاء بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل الفعل فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فنحو وورث سليمان داود فسليمان فاعل و
داود مفعول واما وجوبه اي الاصل ففي مسئلتين احديهما ان تخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل و
عيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر وصور ذلك ست عشرة صورة فامثلة ضرب اربع وفي مثلها وذلك بان
يكونا مقصورين او اشارتين او موصولين او مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول الناظم واخر المفعول ان لبس حذر وتعين في هذه الصور ان
يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر بن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج
في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود
اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقول زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر ولا يبعد
ان يقصد المتكلم ضرب احدهما من غير تعيين فياتي باللفظ المحتمل وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وعند الاصوليين ولغة عند اللغويين
فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة او المفتوحة
الفا وجاز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحاب الظاهر وابي اسحق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول
تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعين الامتثال فاما ما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في
انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها اي اسم زال ودعواهم الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج
الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقول في
الثاني فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى او معنوية كاكل الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة الثانية من مسئلتي
وجوب تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى و
ذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز
ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر وكذا الحصر بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا
تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا
على الفاعل كقوله وهو دعبل بن علي الخزاعي ولما ابى الا جماحا فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل
وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بن عامر تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد
الا ضعف ما بي كلامها فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطي الا وشيجه
وتغرس الا في منابتها النخل فقدم الجار والمجرور وهو بمنزلة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمنزلة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع
انبت الخطي بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء اي الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيجه بالشين
المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر وتغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور بالا على الفاعل
يدعي تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المغني ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو
ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل وما ظن من غير هذه الامثلة معمولا لما قبلها فمقدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه
الابيات العامل فيه في مركزه الاصلي لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الا في النية لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء
اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره ولذا لا يجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق
ان قصد ظهر واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا فنحو ولقد جاء ال فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وال فرعون مفعول به متوسط
بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف ربه عمر فعمر فاعل وربه مفعول وقال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى
ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل والفاعل ولا يضر ايضا لبس ضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة والى ذلك اشار
الناظم بقوله وشاع نحو خاف ربه عمر والمراد به عمر بن الخطاب واما وجوبا اي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين احديهما
ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم

فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو مؤخر لفظا ورتبة ولذا
ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله
الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير احتجاجا في الشعر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني
سيبويه ولاجازة البصريين وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه عود الضمير على مفسر
مؤخر الرتبة وفي الشعر بنحو قوله وهو النابغة او ابو الاسود او عبد الله بن همارق على اختلاف فيه جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد الى عدي وهو مفعول ورتبته التاخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل الرمي
بالحجارة وقال الاعلم ليس بشيء وانما هو دعاء عليه بالابنة فالكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال هذا من الطف النحو والصحيح جوازه في الشعر
للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر ولا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان بنصهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم
مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فورود ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرا الى الجذاذ مما
هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار الناظم وشذ نحو زان نوره الشجر المسئلة الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر
الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلو توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده
الا العلماء وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي فانه يجب تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور
بالا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبا بطلا فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين الاصل ما عاب فعل ذي كرم الا لئيم ولا جفا بطلا
الا جبا وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي اخره همزة غير ممدود الجبان مقابل البطل
وهو الشجاع وقوله نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول فهل بمعنى
ما والاصل فما يعذب بالنار احدا الا الله ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة
عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية اناء الديار وشامها
فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية واناء بكسر الهمزة وسكون النون
وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشم ككلام السر في العداوة والوشام ايضا من الوشم وتشييده ... اذا غرزت
بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية واحتج غير الكسائي على المنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الابيات ونحوها بانها معمولة لفعل
محذوف فقبل فعل ذي كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت يدري بناء على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى او مستثنى منه او تابع له كما
تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالفه هنا فقال وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل
جوازا فنحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول مقدم على الفعل الذي بعده ويجوز في غير القران تاخيره واما وجوبا اي وجوب تقديم المفعول
على الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين احديهما ان يكون للمفعول ما له الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاي ايات الله تنكرون فاي مفعول مقدم لتنكرون
او اسم شرط نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين
المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس لها اي لعامل المفعول منصوب
فكبر غيره اي غير المفعول مقدم بعضها منصوب غيره اي عليها اي على الفاء مثال اما المقدرة نحو وربك فكبر تقديره واما ربك ومثال اما الظاهرة نحو فاما
اليتيم فلا تقهر وانما وجب تقديم المفعول فيهما حينئذ لان تلي الفاء اما الملفوظة او المقدرة فتفصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل
فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول فالجواب انها انما يمنع ما بعدها ان يعمل قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي وهي هنا ليست فيه لانها مؤخرة من تقديم
وكان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من ايلائها اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول
به مقدم على الفاء فانه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول نحو اما اليوم فاضرب زيدا فاليوم معمول لعاملها ومثل الامر له منصوبان هما الظرف والمفعول
به فتقدم الظرف حصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول **تنبيه** يؤخذ بالتامل فيما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين و
لا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو الاصل فيهما كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل فيما تعذر الاتصال
في الفاعل واذا كان الضمير المتصل احدهما فان كان الضمير مفعولا والظاهر فاعلا وجب في الضمير وصله بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني
زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب ان يؤتى بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله وان كان الضمير فاعلا والظاهر مفعولا وجب في الضمير وصله بالفعل
ووجب اما تاخير المفعول الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا او زيدا ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال
كلام الناظم في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة ضرب
موسى عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا
يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب ما ذكر من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان

جملة تقع مبتدأ وان الفعل متحمل الضمير وان نوى به مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من ذلك الحكم السابع الى هنا من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل
على المفعول في ثلث مسائل ان يخشى اللبس وان يكون الفعل محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في
ان يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون
معمولا لما بعد الفاء بشرطه وانه يجب تأخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا وانه يجب اتصال الفعل بالفا
ويجوز المفعول بين تقدمه على الفعل وتأخره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك

هذا باب النائب عن الفاعل

قال ابو حيان لم ارسل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل
للجهل به كسرق المتاع اذ لم يعلم السارق او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته
فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلف السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قينة كانت لرجل من آل
... علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل فبني علق في المواطن الثلثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ
لو قال علقتها اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء المهملة
مفعول مطلق اي تعليقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقوله علقتها عرضا اذا هوى امرأة اي اعترضت فعلقها من غير قصد انتهى والمعنى هذه
مرئية كما صرح به في ... في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي
عشقته هريرة عشق امرأة غيرها او لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فان احصرتم واذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض
من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمديته ... والتأخير عن فعله واستحقاقه
للاتصال به ... تأخر عنه وتقدم ... نائب الفاعل ... ان كان ... واحد ... ينوب من اربعة ابواب لا واحد الاول منها المفعول
... كالفاعل في كون الفعل ... وفي جواز اضافة ... لا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين واللام نحو وغيض
الماء وقضي الامر والاصل واغيض الماء وقضى الله الامر ... فالمفعول ... نائب ... فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان
فضلة ... واجب التأخير عن ... ان كان ... في ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الثاني المجرور ... بحرف
سواء كان الفعل لازما ... الاول نحو ولما سقط في ايديهم والثاني نحو ... زيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى ...
عن الفاعل هذا مذهب ... وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالزاي والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه
التقدير ... السقوط ... المجرور بالحرف المتعدي لانه لا يتبع على المحل ... فاذا ناب عن الفاعل فلا ... زيد الا ... الرفع
ولا ... زيد وعمرو ... ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل ... بالجر ...
حقه المطلوب ... على ... المعنى ... النائب ... على عامله نحو كان ... فلو كان فيه
هو النائب لما تقدم على عامله ... والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل ... واذا تقدم لم يكن
مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ نحو الزيدان ... كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد
قام ولجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه ... لان الفعل لا يؤنث لاجل المجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل في نحو مر بهند كل مؤنث يؤنث
عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند ... هذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور وفي لسان
العرب قولهم سير بزيد سيرا بالنصب ... المجرور ... ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع
لكونه اشد ابهاما منه واما كونه يرجع الى معهود فلا ... اصل عدمه ... لاجوبة ... اتباع ... يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زائد وغيره
زائد ومفعول لظرفية الاول نحو ... والثاني ... بالنصب اتباعا على المحل ... فانه يظهر اعرابه محله في فصيح الكلام قيل السبق ... والثاني نحو قوله فان
... الثانية اتباعا على المحل دون الاولى فان اعرابها النصب يجوز ظهوره في الفصيح نفسه فوق
... من طريق الحجر ... نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا على المحل المجرور المنصوب على المفعولية او مررت بزيد الفاضل بالرفع
... خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه ...
اتباعا للمحل المجرور والمرفوع على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ... وان ... ضعيفا ... فلا يجوز ... وما قوله
وكذا ... بالنصب على المفعولية ولا مر بزيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا ... فلا يجوز ... اغانه ... قوله
في ... النصب ... منصوب بفعل محذوف ... لكن ... انه لا يتبع على المحل بالرفع واما قوله
ولانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا ... النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ... المصدر كما قالوا ... النائب في هذه الاية ضمير راجع
الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف ... الكل ... مسئولا عن ضمير مكو
مسند الى غيره ... ولانه ... امتناع الابتداء في المجرور ... الحجر عن العوامل اللفظية
غير الزائدة فشبهها هكذا اجاب ابن عصفور ... بانه قد ... في بعض الفاصلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدأ فالنائب عنه احق واجدر وذلك نحو

نعم امرأة هند اذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لان المبتدأ ح يصير عائدا على شيء من الخبر مؤخر انتهى وقد يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان
يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك نحو لم يضرب من احد فانه لو قيل من احد لم يضرب لما جاز ... لان الجر بالحرف الزائد ... مع امتناع من احد لم يضرب لان
من لا تزاد في الايجاب ولا تقع احدى الاثبات ... ضمير ومسوغ لذلك كقوله ... تعلم ... نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد
حيث امتنع التقديم امتنع الابتداء واما قولهم ولان الفعل لا يؤنث في نحو مر بهند فلانه لما لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة
فلم يؤنث الفعل له فاما ان نقل عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمول على معنى تسامح طائفة بدليل لعذب طائفة وانما
اسناده للطائفة ... وجوب التأنيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند ...
الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فما بالك اذا كان مجرورا بحرف اصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بحرف ... الا بعلمها وما
تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتأنيث الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف في سبب ... كفى بهند فقال الزجاج لان كفى مضمن معنى اكتف فعل
الامر لا يؤنث لتأنيث فاعل وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر اي كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر
لا يعمل عند البصريين ... خلافا للكوفيين الثالث مما ينوب عن الفاعل المصدر المتصرف المختص بصفة وغيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة
نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله ومعاذ الله وغير
المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على ان يكون نائب فاعل لفعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير لعدم الفائدة
اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما ... اذا كان مختصا فان الفعل ... لا المختص مفيد فيتغايران
لحصول الفائدة واذا امتنع سير مع اظهار المصدر فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير السير احق بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره
خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب ... ضمير المصدر ... ابو حيان
في النكت الحسان ... ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز ... كانك قلت قيم القيام ... المعهود ... والصحيح المنع
ولما قوله ... الفيل لكندي ... فالتقدير ... عليك ... ان يكشف ... النائب عن الفاعل يعقل ضمير مصدر مختص بلام العهد
او بصفة محذوفة والمعنى ... الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه بعليل ... في موضع الحال من الضمير ... الا ان
لانه انما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليل المذكور قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المخصصة الموصوف
للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم ... بدليل فمن خفت موازينه الاية قال في المغني فاضمر المصدر النوعي لا
سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساءة جواب الشرط الاول ... بالدال المهملة من الذنب ... جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار ... عليه بعلة ... ذلك التوجيه ... وحيل بينهم بالنصب
المعنى وحيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك يوجه قوله وهو طرفة بن العبد ... فيا لك من ذي حاجة حيل
دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله فيكون المعنى حيل هو اي الحول المعهود او حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين
وعن الاخفش انه اجاز في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحة اعراب ... اشكل
وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم او دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي ... حتى
الموت ... بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي
يغضي حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود او اغضاء من مهابته ولا يكون النائب المجرور فيهما
لكونه مفعولا له قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال اجمع الجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه
علة المنع ان المفعول له مبني على سؤال مقدر ... انتهى ... يعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي
وهشام ولا المفعول معه ... خلافا للفراء الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زماني او مكاني متصرف مختص فالزماني نحو صيم
رمضان والمكاني نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها
بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك ... لامتناع تصرفهن ... بالذكر
لا يتصرف ... كامل ... عليهن ... لا يتصرف ... ويمتنع نيابة نحو مكانا ... لا يفيد ... فلا يقال جلس
مكان ... زمان ... لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان ... الاول ... في الثاني ... بالوصف ... نيابة
جلس مكان ... زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف
اشار الناظم بقوله وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حرى ... حيث ... المفعول به ... او حرف جر ... لا ينوب غير المفعول به
مع وجوده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به لان ... المفعول به انما ينوب ... مفعولا به مجازا
المفعول ... لان ... الفرع على الاصل ... اجاز الكوفيون ان ينوب غير المفعول مع وجود

من غير شرط اي سواء تأخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فبني يجزى للمفعول وناب الجار والمجرور
بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا واجازه الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال
الثاني وكقوله لما رضي المنيب به ما دام معتنيا بذكر قلبه فعنيا اسم مفعول من عني بحاجتك اصله معنوي كمضروب اعل بقلب الواو ياء وادغمت في الياء وقلبت
الضمة كسرة وناب فاعل المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه ونحو قوله وهو رؤبة لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا
ذو الهدى فيعن فعل مضارع مبني للمفعول من عني بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر اختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد
يرد يشمل مذهب الكوفيين والاخفش واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب
عن الفاعل في الاية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله ليغفروا اي ليجزى الغفران قوما وانما اقيم المفعول به مقامه وغايته اقامة المفعول
الثاني في ذلك [illegible] انه يوجد المفعول به فقال الجزولي [illegible] واختار ابن عصفور [illegible] ابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور **مسئلة**
غير النائب مما معناه متعلق بالرافع للنائب عن الفاعل وجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا شديدا فرفع زيد على النيابة عن
الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ثم اي من اجل انه يجب نصب ما عدا النائب نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثاني نحو اعطي
زيد دينارا واعطي دينار زيدا ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله واوجب نصبه محلا ان كان غير النائب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في
الصور نفخة فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلة ذلك النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النائب ان الفاعل لا
[illegible] لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا وهل النصب
[illegible] فيكون [illegible] **فصل** واذا تعدى الفعل لاكثر من
مفعول واحد فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا قاله ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب ان
بعضهم اجازه ان لم يلبس بغيره نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قاله ابو حيان في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتأخرين
اقامة الثالث لكن مع حذف الاول واجرى فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال
الشاطبي وهو الزام صحيح انتهى انما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل تحت حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الذي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس
هو قضية كلام التسهيل واما الثاني ففي باب كسا وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول ان البس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابة الثاني اتفاقا للالباس
الاخر ان كان منهما يصلح ان يكون [illegible]
والغرض العكس وقال بعض المتأخرين ينبغي ان يشترط على اللبس حفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو
[illegible] جاز نيابته مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا [illegible] وقيل يمتنع مطلقا
النائب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل تمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد
القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب جائز [illegible] كما ان نصب الاول جائز [illegible] المرفوع
المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر [illegible] وقيل تمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة
[illegible] اعطي درهم زيدا [illegible] لان المعرفة احق بالاسناد [illegible] وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى
لانه فاعل معنى [illegible] الكوفيين في شرح التسهيل انهم قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن [illegible]
[illegible] وقال ابو حيان [illegible]
[illegible]
نيابته [illegible] سواء [illegible] ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للالباس في النكرتين نحو ظن افضل منك افضل من زيد اذا كان
افضل من زيد هو الاول وفي المعرفتين نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول ولعود الضمير على المؤخر من المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان
[illegible] الثاني كونه مشتقا [illegible] اي حين ادنا به عن الفاعل شبيه بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول فرتبته التقديم نحو ظن قائم زيدا ففي
قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير
[illegible] الا في الشعر وهذا القول اختاره ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قائما زيد ويمتنع ان لبس نحو
[illegible] زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية وفعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابو طلحة والسيرافي في الافصاح
وابن الانباري [illegible] ابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتأخرين وقيل يشترط في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا بل يجب قائما
لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكلام وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص سيبويه على هذا المعنى في كان رجل
[illegible] والمفعول الثالث في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج في الرد على المقرب
[illegible] يمتنع [illegible] لابدي بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى ابدة بلدة في الاندلس وابن عصفور

لان المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان اصله الفاعلية فهو احق بما كان مشابها به واما
المفعولان الاخران فاصلهما مبتدأ وخبر شبها في نصبهما بمفعولي اعطى فاطلاق المفعولية عليهما مجاز ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال الفرزدق
ونبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لئيما صميمها فالتاء هي المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول
الثالث واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثه باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما
الجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد اعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى اخبرت
ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام وقد تبين مما ذكر جريان الخلاف في باب كسا واشتراط كون الثاني في باب
ظن ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث في باب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس فانه ذلك
بالاتفاق قد يوهم ان الثاني من باب كسا فيما [illegible] من عدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة حيث قال في باب ظن وارى المنع اشهر ولا ارى منعا اذا القصد
ظهر وايهام ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا الايهام
الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الاجماع على الامتناع فهذه ثلاثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من جهتين احدهما ان
الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك
تصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثاني ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح اول الفصل عن الخضراوي فلا
ينسب حاكيها الى غلط غايتها في الباب ان حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف **فصل** يضم اول الفعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ماضيا ام
مضارعا والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضممن ويشركه في الضم ثاني الماضي المبتدأ بتاء زائدة معتادة سواء كان للمطاوعة ام لا فالثاني كتضارب
والاول نحو تعلم وتدحرج وقيدنا التاء الزائدة بالمعتادة احترازا عن التاء في نحو ترمس الشيء بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكونها
غير معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة اشار الناظم بقوله والثاني التالي تا المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعة ويشركه ثالث المبدوء بهمزة الوصل سواء
كان متعديا اولا فالثاني كانطلق والاول نحو استخرج واستحلي والى ذلك اشار الناظم بقوله وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي وفي جمل
الزجاج لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين انتهى وخصه ابو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر فمثله بقام وطلس وقال بانه لو بني للمفعول
بقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال ويكسر ما قبل الاخر من الماضي واليه اشار الناظم بقوله والمتصل بالاخر اكسر في مضي كوصل ومن العرب من يسكن
كقوله لو عصر منها البان والمسك انعصر واجازه قطرب والخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يبدل الكسرة فتحة في المعتل اللام
فتقلب الياء الفا فيقول في رمي زيد رمى زيد بفتح الميم وهي لغة طي فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل الاخر وتسكينه وفتحه ويفتح ما قبل
الاخر من المضارع واليه اشار الناظم بقوله واجعله من مضارع منفتحا هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف فاما اذا اعتل عين الماضي وهو
ثلاثي كقام من الواوي وباع من اليائي او كان على وزن افتعل او انفعل كاختار من اليائي وانقاد من الواوي فلك في العين كسر ما قبلها باخلاص او
اشمام الضم فتنقلب الالف ياء فيهما واخلاص الكسرة لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر لغة الضم كثير من قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي وفي كيفية
الاشمام ثلاثة مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور والمقروء به والثاني ضم الشفتين
مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لاخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون
الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة
من حركتين افرادا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء انتهى ولك اخلاص الضم فتنقلب الالف واوا والى
فاء الثلاثي المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل واشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله وما لفا
باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي قال رؤبة في الضم الخالص ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى
وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول مطلق اي نفعا وقال الموضح لا مفعول به خلافا للعيني
والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل انه روي وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض وقال اخر حوكت على نيرين اذ تحاك
تختبط الشوك ولا تشاك فحوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون
الياء المثناة تحت في اخره واعلم الثوب ولحمته [illegible] فاذا نسج على نيرين كان اصفق واصفاقها تخبط الشوك ولا يؤثر فيها وهذه اللغة وهي الضم الخالص قليلة
موجودة في كلام هذيل وبني فقعس ودبير [illegible] وبعض فصحاء بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال
الموضح حكيت عن بعضهم وادعى ابن عذره وطائفة من متأخري المغاربة امتناعها في افتعل كاختار وانفعل كانقاد فما زاد على الثلاثة [illegible]
والمثال الاول وهو قول ابن عصفور والابدي وابن مالك [illegible] الهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قال ابن مالك وادعى ابن [illegible]
امتناع ما التبس من كسر حتى بعنا وضم كعفت مبنيات للمفعول والى ذلك اشار في النظم بقوله وان بشكل خيف لبس يجتنب اصل المسئلة قبل
بنائهن للمفعول [illegible] بعت يا عبد لعمرو وعافني عمرو كنا فحذف الفاعل ثم بنيهن للمفعول واسندت الى تاء المتكلم [illegible]

[illegible] المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخاء والباء وعفت بالضم في الاول لتوهم انهن فعل وفعل وانعكس المعنى المراد فتعين ان لا
يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في خفت وبعت الاولين والكسر في عفت الثالث فتعين ان يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث
[illegible] لفاعله [illegible] الوافى العربية يختار الكسر في الباء اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة ويختار الضم في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله
مكسورة [illegible] ولهذا لم يلتفت سيبويه في ذلك للالباس بل اجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديري لان الالتباس غير [illegible]
[illegible] الاسم الفعلي الا انه نحو مختار وان يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب الياء الفا واكتفوا فيه بالفرق التقديري
[illegible] وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة والفعل نحو تضار اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان
يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة [illegible]
[illegible] الثلاثي المضعف نحو ما كان [illegible] واحد [illegible] بضم الفاء والشبيه الدال فيهما والحق [illegible] الكوفيين
ان الكسر في الفاء جائز ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجرى فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل
[illegible] الموضح [illegible] في الحواشي [illegible] ضاد معجمة مفتوحة [illegible] مشددة [illegible]
تانيث [illegible] وقال ابو محمد السيد البطليوسي [illegible] الضاد المعجمة والنون الا بالباء وهو بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة
كما في مختصر الانساب [illegible] ضبط كل واحد منهما [illegible] لغة بعض [illegible] ردت الينا ولو ردد
بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل [illegible] الاشمام [illegible] التسهيل [illegible]
[illegible]
نحو حب [illegible] ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجواب لو اصلا ان زيد الماء في الحوض اذا اصبح بحذف الفاعل ونيابة
عن المفعول وكسر الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء واستفيد من تعبير الفعل اذ ابنى للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل وهو قول
البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مفرعة عن شيء وسياتي في التصريف توجيه كل من القولين

هذا باب الاشتغال

[illegible] ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره [illegible] بواسطة او غيرها ويكون ذلك
[illegible] لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه [illegible] فتقول اذا اشتغل فعل متأخر [illegible] بضمير اسم متقدم عنه
[illegible]
عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مع غير ان العامل اذا وصل الى
الضمير بنفسه نصب لفظه واذا وصل اليه بحرف جر نصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] بالعامل وهو لو فرغ بالابتداء وما
بعده [illegible] الفعلية [illegible] الخبر [illegible] الابتداء والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتدا والخبر حينئذ اسمية
اذا جعل الاسم المتقدم مبتدا [illegible] الوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير [illegible] وهو النصب فانه يشغل
موافق للفعل المذكور [illegible] محذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله [illegible]
[illegible] خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعد اي بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة
لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير شيء وجملة الكلام من
الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اي حين ان جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف فجملة فعلية لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه الراجح
[illegible] في نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت [illegible]
[illegible] ابي حيان في التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم
بالفعل المتأخر والغى الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما [illegible]
ذاته [illegible] هذا الاسم المتقدم [illegible] بين الرفع والنصب لم يذكر [illegible] من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكرنا
في [illegible] ان تلا السابق ما بالابتداء يختص [illegible] لان حد الاشتغال السابق
اول الباب لا يصدق [illegible] يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه بهذه الحيثية
[illegible] وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض [illegible]
نحو هلا زيدا [illegible] وفي الارتشاف وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته فيجب نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور [illegible]
[illegible] اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيدا رأيت الا في الشعر هذا مذهب سيبويه [illegible]
الكسائي [illegible] بعد فعل ولم يجز ذلك بالشعر [illegible] الاشتغال في النثر [illegible]

وصدر الكتاب من ان هل مشترك بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل زيد اخوك فان كان
في حيزها فعل [illegible] بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الا عليه [illegible] قاله التفتازاني وغيره ومتى عمرو
لقيته فيجب النصب لما ذكر وسياتي الكلام على الهمزة في المسألة الثالثة وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه فيجب النصب الا ان هذين النوعين
وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل فلا
يجوز في الكلام متى عمرو لقيته فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا وان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى
فيقع الاشتغال بعدهما في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه واذا زيدا تلقاه فاكرمه لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا وتقول في ان مع الفعل
ماض لفظا ان زيدا لقيته فاكرمه ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل المستقبل لفظا نحو ان زيدا
تلقه بحذف الالف فاكرمه لان ان الجازمة للفعل قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما للمضي واما لجزمه بغيرها كما تقدم وضعف
طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر بعد ان الجازمة لفعل المستقبل نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسوية الناظم في النظم بين ان وحيثما
مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام
والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع
الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة الناظم ناطقة بذلك [illegible] ان تلا السابق [illegible]
بالفعل كان ذو حيثما ويترجح النصب في ست مسائل احداها ان يكون الفعل المشتغل طلبا وهو الامر والدعاء خيرا او شرا ولو كان الدعاء بصيغة الخبر [illegible]
للانشاء فالامر نحو زيدا اضربه والدعاء بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعاء بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب [illegible]
من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لصورة والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما يترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب
انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب عن الخبر ان يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه
وقال ابو علي كنا نستبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتي الامر والنهي حتى مر بي قوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وانما رجح الرفع
في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير
في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة عليه اي على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة لان الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فحذف المضاف الذي هو
حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استؤنف حكم وهو فاجلدوا [illegible] الطلب
مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهو فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزاني [illegible] من جملة مستانفة في المبتدا [illegible]
الفعل من جملة اخرى في هذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدا
فالم يكن المبتدا موصولا بفعل او ظرف او صلة الى غير ذلك ولذا اي ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل او ظرف قال
في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا ان التقدير هذه خولان فهذا مقول قول سيبويه يجعل خولان خبر مبتدا محذوف وجملة
فانكح فتاتهم مستانفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتدا غير الموصول واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن اياز في نتيجة المطارحة عن
الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج
والفتاة الشابة واكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدا والحيين تثنية حي والمراد حي ابيها وحي امها يعني ان كرمها ثابت من جهتي نسبها
الخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدا محذوف
الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه وقال المبرد الفاء في فاجلدوا بمعنى الشرط لان الموصول فيه معنى الشرط فدخلت
الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى زنيا فاجلدوهما ولا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما اشبههما مما هو بمنزلة الشرط فكما لا يعمل الجواب في الشرط
لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الاية من الاشتغال والرفع على الابتداء عندهما
والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا ولو قال ابو علي الفارسي من جعل الفاء زائدة لجاز النصب في زيد فاضربه انشد ثعلب
بن يحيى ايا بن موسى الظلي واظلمه فاصبب عليه ملكا الايحرر [illegible] والسارق والسارقة بالنصب وقال ابو محمد عبد الله بن محمد
بن السيد بكسر السين وسكون الياء اخر الحروف وهو البطليوسي [illegible] كلمة اعجمية [illegible] ان الرفع [illegible]
المنطوق يميل الى العموم بالامر كالاية ونحوها كالسارق والسارقة فاطلق الشبه بالشرط في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنطوق المميل الى الخصوص بالامر كزيدا
اضربه لعدم شبهه للشرط المسألة الثانية مما يرجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او لا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه فان
قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قلنا اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها
واجروا النهي مجرى النفي بها وليشمل الطلب بلفظ الخبر ومنه زيدا لا يعذبه الله برفع يعذبه لانه نفي بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل مضمر [illegible]

زيد الا ان عدم التغيير رجحه ويجمع المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم واختير نصب قبل فعل ذي طلب فان ذلك الفعل المصاحب للطلب صادق
على شيئين على الفعل الذي هو طلب كالامر والدعاء وعلى الفعل المقرون باداة الطلب كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم
المشتغل عنه واقعا بعد شيء الغالب في ذلك الشيء ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب فلذلك امثلة منها همزة الاستفهام
نحو أبشرا منا واحدا نتبعه فيرجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كاخواتها
لانها ام الباب فهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو أانت زيد تضربه لان الاستفهام
حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدأ كما هو راي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو راي الاخفش فالمختار
النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل الا في نحو أكل يوم زيدا تضربه فيرجح النصب لان الفصل بالظرف فهو كلا فصل وحرف الاستفهام
داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو أزيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول
فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة بشذوذ النصب في قوله وهو جرير يمدح ثعلبة ويذم طهية والخشاب أثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت
بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالباء قاله الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة
وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء
وتشديد الياء اخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين كلها قبايل قال الموضح في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سئل مروان الاخفش
عن أزيدا ضربته ام عمرا فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هذا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا
هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو الاصل للفعل ظهر بهذا
ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أزيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة في ذلك نحو أيهم
زيدا ضربه فايهم مبتدأ وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ضربه ومن امة الله ضربها فمن بفتح الميم مبتدأ
وامة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة الله ضربها ومنها اي من الامثلة النفي بما ولا وان نحو ما زيدا رايته ولا زيدا رايته وان زيدا
رايته فيرجح النصب لانهم شبهوا احرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب قيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها
وقال ابو عبد الله بن الباذش بباء موحدة فالف فذال معجمة وشين معجمة والذال مكسورة وابن خروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع
والنصب عند سيبويه سيان معها لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية
في وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم في شرح الكافية وعده من
مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت
اداة شرط واختصت بالفعل انتهى وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء واذا اوقعت الفعل على شيء من
سببه نصب في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع
في حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال وفيه نظر والعجب منه انه وافق الناظم في المغني فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم
يرجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر في قوله فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند
البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا المسئلة الرابعة مما يرجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه
بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف من الاسم باما المفتوحة الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله
والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر اولا
فرق في الفعل بين ان يكون رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها لكم بعد قوله
خلق الانسان من نطفة وانما يرجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين
المعطوف احداهما على الاخرى احسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاكرمته
فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها
لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي وقرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب وثمود منونا وغير منون قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في
تفسيره فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بالتنوين قراءة الحسن لصرفه وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما
بعده على حد زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا
يجوز فلا يقال واما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل واما ثمود فهديناهم هدينا فلما حذف الفعل المفسر
بالفتح دخلت الفاء على مفسره فصار واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا التي في تركها
الاصل فلا تكون مانعة من العمل ويشمل قوله العاطف الواو والفاء قاله الشاطبي وثم واو وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا

ضربته

باب الاشتغال

ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايت اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلثة يشترط كونه مفردا او
هو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه المسئلة الخامسة مما يرجح فيه النصب ان يتوهم في الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة
لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت او شرا
كما هو مذهب اهل السنة والجماعة ويحتمل ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر
والصفة كانت هي المخلوقية المفهومة له فالمخلوقية التي لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وانما لم يوهم ذلك مع النصب
على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه يمتنع جعله صفة لكل شيء لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم بفتح المثلثة
ومن اجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل ان كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر اي الكتب لا نصب كل شيء
لان نصبه بتسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى على
وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتاخر صفة له او لشيء وفي الزبر خبر كل وان كان الفعل
صلة لموصول نحو زيد الذي تضربه او كان الفعل مضافا اليه نحو زيد يوم تلقاه تفرح فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره
في الاول ودل [illegible] في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما الاول فلان تضربه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلان تلقاه مضاف اليه يوم وهو شبيه
في تقديم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا وان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح متعلق
بيختص وفي المسئلة ثلثة اقوال اصحها هذا مطلقا والثاني يجوز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها
وان لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى الاصح فيجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقدان قد واليه
اشار الناظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتداء يختص فالرفع التزمه ابدا او ان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده واليه اشار الناظم بقوله
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما احسنه وزيد ان زرته فاكرمه او زيد هل رايته او زيد هلا رايته او ما زيد الا يضربه عمرو
فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبلها وما لا
يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك ما بعد ادوات الصدر **تنبيهان** الاول لم يعد من اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة اذا
الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك
ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعله من جملة اقسام الباب بحيث ذكره في تتميم الاقسام الخمسة والى
ذلك التنبيه وهذا التنبيه لهدم التنبيه عليه فلا حاجة لذكره الثاني لم يعتبر سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل
حيث قال ومن المرجحات النصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ثم علله بالحصر مما قدمناه
بل جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة مرجوحا مثله زيدا ضربته فانه قال في اثناء الكلام فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على حد
قوله زيدا ضربته وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع احسن من النصب قال ابن الشجري اجمع البصريون في هذه الاية على ان الرفع ارجح لعدم
مقتضى النصب وقال الكوفيون النصب فيها اجود لانه تقدم على كل عامل يقتضي الفعل وهو ان فاقتضى ذلك اضماره وخلقنا انتهى المسئلة السادسة مما يرجح
نصبه ان يكون الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت فزيدا يترجح نصبه
لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته
برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد ليطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الاخفش من اخوات الاخفش الصغير والكبير بعد
ايهم ضربته كالخبر الوجهين في زيد ضربته وعمرو اكرمته اجرى الجواب مجرى العطف وانما يجري سيبويه في ذلك النصب على حده في زيدا ضربته ويقول هل
ضربت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته نزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفت فقلت لا بل عمرا لقيته او عمرو
لقيته قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب لسيبويه في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما مسبوق
بفعل اذا بني الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدا ضميره او كانت
الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية لحصول المشاكلة متعلق بتساويا على انه علة لرفع ونصب الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملتين
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرا اكرمته لاجله او فعمرا اكرمته فيجوز في عمرو الرفع
والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدأ ومعنى قولنا ذات وجهين انها
اسمية الصدر بالنظر الى المبتدأ فعلية العجز بالنظر الى الخبر فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكان لها الاعراب
وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من الجملة العائد
على صدر الجملة الاولى او الفاء فالمناسبة حاصلة على كل التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان ابا علي رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري ان اتفاق
النحويين في [illegible] العطف على [illegible] الفعل وقال ابو حيان [illegible] والصحيح [illegible] سيبويه انهما على حد سواء وانما ذلك قول الجرمي [illegible] والاظهر ترجيح النصب لان

الجمل

ممل على الصغرى اقرب وفهم يلعنون الجوار فما اشكل نحو هذا جحر ضب خرب في عوض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا
بدى الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا اكرمه فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو في هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب
مدبري مجرى الاسماء بجوده ولذلك صغر ولعقد الكوفيون اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في
الجملة الثانية ضمير الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه
من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب ان فقد النصب فهو على حده في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا
خلاف قاله المرادي في التلخيص والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين يجيزون فيه النصب فهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك عمرو
لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الآخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بانك ان حملته على الآخر نصبت
وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا على ذلك باجماع القراء
على نصب السماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين
الواو كالفاء في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما يكون للجمع في المفرد
ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف يتبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت نشد بغلب ضرني حول
في البلاد لعلي اسر صديقا او ابيئا حسودي وخرج على ان التقدير او ابيئا به حسودي وهذه امور تتميما لما تقدم وفي بعض النسخ **تنبيهات** احدها
ان العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني ان يكون
الوصف عاملا عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة
ولا اسم تفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسوى في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل
اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة فالاول نحو زيد انا ضاربه والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعم انت ضروبه
او ضرابه والقدر انت حلده الآن او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا
انت معطي الدرهم وانت شراب العسل وانت ضروب مضرار النعم وانت ضرّاب العبد وانت حلد القدر بخلاف زيد عليكه وزيد ضرابا اياه فيما
المثال الاول فلا يجوز نصب زيد فيهما لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما
لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل الثانية عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز النصب فيه عند من
جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري نحو اضربا الثانية عن فعله الطلبي وهو المبرد
والسيرافي وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين وبخلاف زيدا انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي وهو الكسائي
نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي وزيد انا الضاربه ووجه الاب في وجه حسنه فزيد في المثال الاول ووجه الاب في
المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما لان الصلة وهي الضارب والصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان
فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا فلا يفسر ولا تأخيرا الامر الثاني لا بد في
صحة الاشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك المبتدأ والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه وكما تحصل العلقة
الرابطة بضميره اي بضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت وبين الاسم السابق وهو زيدا الهاء المتصلة
بضربت كذلك تحصل العلقة بضميره المنفصل من العامل بحرف جر متعلق بمتصل نحو زيدا مررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم
السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الاخ والى ذلك اشار الناظم بقوله وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري في المنفصل
من العامل باسم اجنبي اتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي نعتا له لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد
قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجل وجملة يحبه نعت
له او هو اجنبي من زيد لانه ليس سببا او يكون التابع عطفا على الاجنبي بالواو خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها او الجمع بمنزلة اسم مثنى او
مجموع فيه ضمير قال الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا واخاه او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح
كزيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم وعلقة
حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل فان قدرت الاخ فيهما بدلا من عمرو بطلت هذه المسئلة بنصب الاسم
السابق او رفعت لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدأ ان رفعت او على المشتغل عنه
ان نصبت قاله ابن عصفور لكنهم الآن قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب والرفع لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح
الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل غير
كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا لغيره وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل

بالانساق وبقي من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي
الامر الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور لفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بقية الصور من معناه او لازمه دون لفظه
فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوزت مررت زيدا به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله
لان خالفت هو معنى لست مثله قاله ابو البقاء ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه
ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب اخا شخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر وغيره فيقدر متأخرا
الامر الرابع ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا انتصب فعل ضمير اسم سابق او ملابس الضمير يجري في ذا رفع فعل او وصف ضمير اسم سابق لفظا نحو زيد قام
او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرور بعلى في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب او رفع ملابس الضمير نحو زيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم
السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة لليت
عن العمل وعمرو مبتدأ وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا لمحذوف لانه لا يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل
جائز لما تقدم من ليتما اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجملة الاسمية وان قدرت ما مصدرية وجب ان يليها
فعل ظاهر وقد لا او واجب الرفع بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض مختصة بالافعال خلافا
للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح وقد يكون الاسم السابق راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا
رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على المقرب لابن عصفور وقد قيل انه لا يعلم
من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية وغيرهم من البصريين اوجب الابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل
من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في بابه وقد يكون الاسم السابق راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على
الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فرجحت هذا
تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كما فسره وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب ان
اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو قعد فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره ما بعده
للتناسب لعطف على الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا وانتم تخلقونه فيترجح رفع بشر وانتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها
على الافعال وتقدم في باب المفاعيل ما يغني عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا ارجح من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه وتقدير
الاسمية في انتم تخلقونه وتقدير الاسمية في ارجح منه في ابشر يهدوننا المعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون صرح بذلك في المغني والابتدائية
والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية والابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف
اسمية على اسمية فالتناسب حاصل على كلا التقديرين والله اعلم

هذا باب التعدي واللزوم في الافعال

الفعل ثلاثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها في حال نقصها فانه منصوب باخبارها على قول البصريين وحال او شبيهه
على قول الكوفيين وقد تقدم ذلك في باب المبتدأ والثاني المتعدي وله علامتان احداهما ان يصح ان يتصل به ضمير غير المصدر على وجه لا
يكون خبرا او على هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل والعلامة الثانية ان يبنى منه اسم مفعول تام بان
يستغني عن خبر او على هذه العلامة اقتصر في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد وذلك كضرب بفتح الراء الا تقول زيد ضربه عمرو فتصل به
بضرب ها ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون خبرا وهو زيد وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا الصديق كنته فانه يتصل بكان ان اتصل بها ها
ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا بل كامر ولا ترى انك تقول هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمرون
الديار فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول به كضربت
زيدا وتدبرت الكتب اي تاملتها الا ان ناب المفعول به عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب برفعهما وبناء الفعلين
للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف فيه
الكوفيون فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام
ان نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد لا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة خلف
ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غيره ثم بدوا اسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول
ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به ان بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع الثالث
اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان عدميتان وعشر وجودية وهو مطرده فالاولى والثانية ان لا يتصل به ها ضمير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك
كخرج لان لا تقول زيد خرجه عمرو فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد ولا تقول مخروج فيبنى منه اسم مفعول تام وانما تقول الخروج خرجه عمرو فيتصل به ها ضمير المصدر
وهو الخروج او مخروج به او اليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه لحرف الجر والثالثة ان يدل على سجية بالسين المهملة وهي الطبيعة التي هي

فالبين حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين
الفعل المناسبة لانضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله الشارح التفتازاني واليها الاشارة بقوله وحتم لزوم افعال السجايا
العلامة الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملتين وهو في العرف ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دائما كمرض وكسل و نهم
اذا شبع بكسر الباء العين فيهن بخلاف نهم اذا صار اكولا فليس لازما واليها الاشارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة في قوله او ان يدل على نظافة كنظف
وطهر ووضؤ بضم العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما واليهما
الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة او دنسا السابعة المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد
واليها الاشارة بقوله او مطاوع المعدى لواحد كمده فامتدا والمطاوعة قبول الاثر ففاعل فعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي فلو طاوع ما يتعدى
فعله لاثنين تعدى المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته الحساب فتعلمه ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعلل
بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز بمعجمتين وهو بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم واصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين والهمزة
فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الاخر قاله ابو البقاء واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم
لئلا يفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في اقعنسس والاسناد الى تاء المصدر ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لما الحق به اي بافعلل
وهو افوعل بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد العاشرة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعنلل بسكون
الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت النون فيه زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها اصليين كاحرنجم الحادي عشر و
الثاني عشر المذكوران في قوله او يكون موازنا لما الحق به اي بافعنلل باصالة اللامين وهو ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان احدهما زائد
بالتضعيف او من حروف سألتمونيها فالاول افعنلل بزيادة احد اللامين وهل هي الاولى او الثانية قولان كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد والثاني نحو
افعنلى بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في اخره وهي من حروف سألتمونيها كاحرنبى الديك بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح
الموحدة اذا انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افعنلل يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز قد جعل النعاس يغرنديني ادفعه عني
ويسرنديني قال ابو عبيدة المغرنديني والمسرنديني الذي يغلبك ويعلوك قلنا اجيب عنه بانه شاذ والمعهود اطلاق سيبويه بانه غير متعد والمصنف تابع له
على افعلل وافعنلل بقوله كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا وحكم الفعل اللازم ان يتعدى بالجار وذلك مستفاد من قول الناظم وعد لازما بحرف جر و
يختلف الجار باختلاف المعنى كتعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد ينصب بلا جار وينجر بحاله شذوذا لان حرف الجر لا يعمل محذوفا كقوله وهو
الفرزدق اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع حذف حرف الجر من كليب وابقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع ابو
قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اي اشارت الاصابع فاعل اشارت وفيها لكونها مصاحبة للاكف في الاشارة
ودفعت بالجموع وقيل هذا مقلوب في الاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه وينصب المجرور ان كان في موضع نصب وهو
ثلاثة اقسام احدها سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وكلته ووزنته والاكثر ذكر اللام الجار نحو ونصحت لكم ان اشكر لي وكلته وقد
قال التفتازاني ان اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفي التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بغير ذكر اللام والثاني سماعي خاص
بالشعر كقوله وهو ساعدة بن جؤية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدا محذوف اي
هو لدن اي لين فيهتز متنه بعسل بالعين والسين المهملتين اي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصلب وضمير فيه يعود الى الهز وفي
بمعنى مع والجملة حال اي يضطرب متنه مع هزه واضطرابه كاضطراب الثعلب في الطريق والمراد به ذلك يدل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح البيت آليت حب العراق
الدهر اطعمه والحب ياكله في القرية السوس البيت حلف فيحتمل ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة
وذلك ان المتلمس هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح واطعمه على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان
يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين مثل الفتح و
عثة والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل في الطريق لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اي في الطريق وقول ابن الطراوة
ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق
في المغني والشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب اي على حب العراق والى هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمنجر نقلا
والثالث قياسي وذلك في ان وان بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وكي اطرادا مع امن اللبس نحو شهد الله انه لا اله الا
هو وعجبوا ان جاءهم منذر وجئتك كي تكرمني لانه كيلا يكون ونحو لكيلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا و
اهمل النحويون هنا ذكر كي مع ان نحو جئتك كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني واشترط ابن مالك في النظم
وغيره في حذف الجار من ان وان امن اللبس فقال في النظم في ان وان يطرد مع امن اللبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد
الحذف وهل هو على معنى في او على معنى عن لان رغبت يتعدى بكل منهما وفيه ما فيه لقد يشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فان في الجامع للبس

بدليل ان المفسرين اختلفوا في المراد فبعضهم قدر في وان وبعضهم قدر عن واستدل كل على ما ذهب اليه واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح
النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وعلى هذا اشار الى هذا في منهج السالك والاخر ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع
بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يحتمل في ان تنكحوهن
لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول موافق لقول الموضح في المغني وانما حذف الجار في ان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف
العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو
مذهب الخليل واما مذهب سيبويه فقال بعدما اورد امثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب
عن الخليل فظهر بهذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر سهو والاخفش على ان وان غيرها فلا يقول بريب السكين القلم والاصل بالسكين
خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد نشأ بعد الاخفش الاكبر غير فيما هو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر
والسيبويهون اربعة فصل لبعض المفاعيل الاصالة في التقديم على بعض اخر واصالة المفعول اما لكونه مبتدأ في الاصل والاخر خبرا كما في باب ظن او
لكونه فاعلا في المعنى والاخر مفعول معنى كما في باب اعطى او لكونه مسرحا اي مطلقا لم يقيد بجار لفظا او تقديرا والاخر مقيدا بحرف جر لفظا او تقديرا كما في باب
اختار فيقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره وذلك كزيدا في ظننت زيدا قائما فيقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدأ في الاصل
وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الاخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز اعطيت
درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واخترت زيدا القوم او من القوم فيقدم لانه
مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا او من القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه
اقوى من علقة ما يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على لغة من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في
شرح التسهيل واخترت زيدا القوم او من القوم فيقدم لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا او من القوم مقيد لفظا والمسرح
مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا
على لغة من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم في ذلك كله جائز واليه يشير قول النظم والاصل سبق فاعل معنى وقد يجب
الاصل اي التقديم كما اشار اليه الناظم ويلزم الاصل لموجب عرى كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا وكاعطيت زيدا عمرا وكاخترت الشجعان الجند
وقيل يحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الا قائما وكما اعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم وقيل في
فيه خلاف المتقدم في باب الفاعل او كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم ظننته مجتهدا او انا اعطيناك الكوثر والفرسان
اخترتهم القوم ويأتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في اخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل والاتيان الخيار في الظن ان تستعمله على الفعل
والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع الاصل فيجب التأخير واليه اشار الناظم بقوله وترك ذاك الاصل حتما قد يرى كما اذا اتصل المفعول الاول بضمير
المفعول الثاني كظننت زيدا ابيه وكاعطيت المال مالكه واخترت قومه عمرا او كان الاول محصورا كما ظننت قائما الا عمرا وكما اعطيت الدرهم الا زيدا
وما اخترت القوم الا بكرا او كان الثاني مضمرا والاول ظاهرا كالفاضل ظننته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا اما الامتناع في الاول
فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة واما في الثاني فلان المحصور فيه واجب التأخير واما في الثالث فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل الى الانفصال الا فيما
ثبت فيه وليس هذا منه فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤوس الاي في ذلك في نحو ما ودعك
ربك وما قلى والاصل وما قلاك فحذف المفعول ليناسب سجى والاولى وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اي القران ويحتمل ان لا يكون حذف
مفعول يخشى هو قوله تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى وللايجاز والاختصار وذلك في نحو فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله واما الغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين فحذف المفعول
لاحتقاره او لاستهجانه اي لاستقباح التصريح بذكره كقول عائشة ما رأى مني ولا رأيت منه تعني رسول الله فحذف المفعول لاستقباح ذكره اي
العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا فيه نحو انما ضربت زيدا لان الحذف ينافي الحصر او يكون جوابا لسؤال كضربت زيدا جوابا لمن قال
من ضربت لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر فصل
وقد يحذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف الناصبها ان علم كقولك لمن سدد بالمهملة سهما القرطاس وللمن تأهب للسفر مكة و
لمن قال من اضرب بالمعنى شر الناس فالقرطاس منصوب باضمار تصيب دل عليه المشاهدة ومكة منصوب باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر
الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملتزما وذلك كما تقدم في
باب الاشتغال كزيدا اضربته لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وفي باب النداء فيما سيأتي كيا عبد الله لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض
وفي الامثال العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز
ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبهت مضربها بموردها لزم ان يلزم فيها اصلها كقولهم في الصيف ضيعت اللبن فيقال بكسر التاء لكل

الشيخ ابي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش ٢

نحو لمه

عنهم

مخاطب والمراد بالبقرة في المثل المتقدم بقر الوحش وفيما جرى مجرى الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فجرت شهرته مجرى المثل فاعطي حكمه في انه لا يغير نحو انتهوا خيرا لكم فخيرا مفعول لفعل محذوف وجوبا اي وائتوا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها وتبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين وفي التحذير باياك واخواتها من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو اياك والاسد فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متأخرا عن اياك اي اياك باعد على التقدير بين الاثنين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر مقدما على الاسد اي واحذر الاسد والقرينة ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف ما اذا وفي التحذير بغيرها اي بغير اياك واخواتها بشرط عطف او تكرار فالعطف نحو راسك والسيف فراسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا اي باعد راسك واحذر السيف والتكرار نحو الاسد الاسد بتقدير احذر وفي الاغراء بشرط احدهما وهو العطف او التكرار فالعطف نحو المروة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح بتقدير الزم في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فلا يجمع بينهما

هذا باب التنازع في العمل

ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين وحقيقته ان يتقدم فعلان مذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتأخر عنهما اي عن العاملين معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الا على الاصح فيهما وهو اي المعمول المتأخر عن العاملين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية والمفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثال الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما في طلب احدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقائم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب ضارب ومضارب عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قائم وضارب ابويه وعكسه زيد ضارب وقائم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع اقائم وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقائم ويضرب عمرا وعكسه ضربت واقائم زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا والموضح اقتصر في الانواع الثلثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين آتوني افرغ عليه قطرا فآتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلبه على انه مفعوله واعمل الثاني فهو افرغ في قطرا واعمل الاول في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل آتونيه ولو اعمل الاول لقيل افرغه ومثال الاسمين قوله عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا فناءك موئلا فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه واعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبنيا للمفعول مسندا الى تاء الخطاب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ ومثال الاسم والفعل هاؤم اقرؤا كتابيه فهاؤم اسم فعل بمعنى خذوا والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل امر تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه واصل هاؤم هاكم ابدلت من الكاف الواو ثم ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح السنة للبغوي عن صفوان بن عسال ان النبي صلعم ناداه رجل فقال يا محمد فقال له هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب حديث حسن رواه الشافعي في مسنده عن مالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحماد ومعنى هاؤم تعالوا قال الموضح في الحواشي فان صح انه يرد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الاية ويخرج على الا البصريين وهذا المعنى غير ظاهر في الاية ولكن لا يتحتم لان احدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قال الحوفي في الاية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى وسيأتي الكلام في الواقع بعد الا واستفيد من امثلة الموضح انه لا يشترط في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للابرني واصل التنازع ان يكون بين عاملين في معمول واحد وقد يتنازع ثلثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا ففي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ونائب مصدر وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرونه فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقريت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلثة كقول ابي الاسود كساك ولم تستكسه فاشكرن اخ لك يعطيك الجزيل وناصر لك الراجي فدل على ان استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى وقد علم مما ذكرته في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا بد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفين في الاسمية والفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحرف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقول الشاعر فانك ان لم تفعلوا او تعدوا بان تطلب شيئا او لم تطلب منفيا ولا يشترط في التنازع الاتحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن ومنع التوكيد للعطف بالواو انتهى وسيأتي الكلام عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين الحرف وغيره كما نقله ابن عصفور عن بعضهم انه يجوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ولا بد بان [illegible] وعلم من تقييد العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين او مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل

بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وغضبك عمرو او اوجبت بغضك عمرو اما الثالث لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل او اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته في فعلي التعجب نحو ما سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر والاول نحو ما احسن واجمل زيدا فيعمل الثاني في الاسم الظاهر ويعمل الاول في ضميره ويحذف لانه فضلة والثاني نحو احسن واجمل بعمرو فيعمل الثاني في الظاهر المجرور ويعمل الاول في ضميره المجرور ولا يحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما وعلم من تقييد المعمول بالتاخير انه لا يقع التنازع في معمول مقدم نحو ايهم ضربت واهنت اكرمت وشتمته لان الثاني لم يات الا بعد ما اخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله او شتمته عطف على مدخول الاستفهام خلافا لبعضهم في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعم بالمؤ رؤف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قال الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وتعقبه البدر الدماميني بانه يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول قد استوفى معموله قبل مجيء الثاني خلافا للفارسي فانه اجاز في قوله متى تصب فقدان بان يكون من زائدة وما في موضع نصب بتصب ومفعول تصب محذوف هو ضمير عائد على ما بان فقال المرادي في شرح التسهيل لجواز التنازع في المتوسط والمتقدم فقال والاقوال التي يظهر ان تاخر المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم اشتراط كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو قول جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله خلافا لابي علي الفارسي والجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس الاول واما الثاني فلمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك او اتوك اتاك على اعمال الاول او الثاني وليس بمعنيين بجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما ويشترك كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل العاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد وفي هذه ثلثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح وعلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها خلافا لجماعة لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قال المرادي تبعا لابن مالك في شرح التسهيل فان قال بعضهم وفيه نظر لان هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيدا ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد بن السيد البطليوسي من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول نكرة على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا انتهى والاولى ما ذكره ابو محمد في تمثيله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب ومهين اخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل تقرير هذا في قول غيره مبتدا وليس ممطول ومعنى خبرين لها بل عزة مبتدا ثان مؤخر عن خبره وممطول ومعنى خبران لعزة اخبر بهما بعد خبر او ممطول خبر ومعنى صفة له لان الوصف يجوز وصفه على الاصح ووجه المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف وحال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل لما الى غريمها وغريمها خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غريم وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان السببي وهو اخاه منصوب باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر في المضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بانك ان اعملت الاول والثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين فسادا فعنا اليه وهذا لا سبيل اليه انتهى فلو نبه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما صاب قلبي واضناه الا كواعب من نحل بن شيبان او المانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملغي العامل من الايجاب فلزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قال المرادي في شرح التسهيل انتهى وحمله في التسهيل على الحذف قال في شرحه على تاويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور

فصل

اذا تنازع العاملان جاز اعمال ايهما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب وانما الخلاف بينهم في المختار هل هو الاول لتقدمه او الثاني لقربه او هما على حد سواء والمختار الكوفيون منهما الاول لسبقه واختار البصريون الثاني لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا اسرة وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة للاول او لا وينبغي فيه الامران لان ذلك التعلقان تنازع اثنان واهملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الاخر فيه

ثالثا اللاحقون احبس فاعل اتاك ٢

من نحو ما كان ان فقيل اذ مجردا ٢

نحو قام وقعد اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام ومررت بهما اخواك وبعضهم كالسيرافي يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة و
هو الذي يفهم من كلام التسهيل كقوله هو التحصي المتمني بها نكته بنت عبد المطلب بعكاظ يعني الناظرين اذا هم لحوا شعاعه فاعملت الاول وهو يعشي ومن
شعاعه واعملت الثاني في ضميره وحذفته والتقدير لحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية و
يعشي مضارع اعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع
ان في حذفه تهيئة العامل وهو لحوا للعمل في شعاعه وقطعه عنه بغير شيء بغير معارض لبعض المعارضة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور وان اعملنا الثاني
على اختيار البصريين فان احتاج الاول المرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود
الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مغتفرا به في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا فرجلا فيهما مميز للضمير المجرور برب والمرفوع
على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة وجاء الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع
نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد اعمل الثاني واضمر في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائد على المتنازع فيه وهو
قومك بالنصب المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التاخير فعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني بغير جميل من
خليلي مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلاء واعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية
والاخلاء جمع خليل والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم فعل فاعل من الاهمال وهو الترك والكسائي وهشام الضرير والسهيلي من الكوفيين يوجبون الحذف
للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر تمسكا بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالارطى لها
واراد ها رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا على تقدير اعمال الثاني ولا ارادوا على تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بان اعمل الثاني
ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله
وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف اي استتر والارطى شجر فبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة اي غلبت نبلهم بسكون الكاف
سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره سواء تقدم
مطلوبهما ام اختلف والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو وكان في المعنى فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل
الواحد نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا الفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون
العوامل كالمؤثرات الحقيقية ولمتناع المؤثرين على اثر واحد تم عند اهل الاصول في الرضي ثم قال وجاز عند الفراء وجه اخر وهو ان ياتي بفاعل الاول ضميرا
منفصلا بعد المتنازع فيه المتقدم المتصل بارتفاع الاضمار قبل الذكر فهذا هو النقل الصحيح عن الفراء انتهى وان اختلفا اي العاملان في طلب المعمول فان كان الاول
يطلب مرفوعا اضمرته مؤخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا هو انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربني وانما احترز الظاهر من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا
من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول المرفوع مع اعمال الثاني وان اعملنا الثاني واحتاج الاول المنصوب لفظا وهو ما يصل اليه الفاعل بنفسه او محلا
وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف الجر فان اوقع حذفه اي المنصوب في لبس ظاهر او لم يوقع في لبس ولكن كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار
المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلاثة فالاولى نحو استعنت واستعان علي زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لانه
استوى في معنى المجرور بعلى فاعملنا الثاني واضمرنا ضميره مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك انا لو اضمرناه مقدما قبل استعان لزم
الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه اوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به او عليه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا صديقا على
الخبرية لهما فاعملنا الثاني فاعملنا الاول في ضميره مؤخرا والثالثة نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما
مفعولين فاعملنا الثانية ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا
اياه ولم يحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر مبتدا وقيل في باب ظن وكان يضمر مقدما كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل
فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل ابو حيان في النكت الحسان المنفصل لتقدمه اذ لا يتصل بل يجوز ايضا النحو ظننته على ما تقدم من اختلاف
الترجيح وقول الشارح تبعا لابيه في شرح الكافية لا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك وقيل لا يضمر ولا
يحذف بل يظهر كما في المسئلة الاتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقول ظنني قائما وظننت زيدا قائما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل
فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن
قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون الحذف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفرعيهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا
لم يقول اياه مقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قال ابو حيان في النكت الحسان ان كان العامل من غير باب كان وظن ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا لانه فضلة
مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ
للود فاعمل الثاني واضمر في الاول ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى والى ما تقدم اشار الناظم واعمل
المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجيء مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر **مسئلة**

اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد
او التذكير او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول من الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله و
اظهر ان يكن ضمير خبر الغير ما يطابق المفسر نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فان
اظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه اخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول
هو اظن ونصبنا الاسمين هما وهو الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله
الاول وبقي علينا المفعول الثاني ليظناني يحتاج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول يظن والياء
مخالفة لاخوين الذي هو مفسر للضمير الذي ياتي به فان الياء مفرد والاخوين مثنى فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء وبين اضماره
مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل منهما محذور فلا محيص عنه فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا ليوافق المخبر عنه وهو الياء في الافراد ولم يضر مخالفته
لاخوين لانه اي اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقريرها قالوا في هذه المسئلة قال الموضح تبعا للجماعة على سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع
في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قاله صاحب المتوسط
بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن و
يظناني الزيدين اخوين ويحذفون لحالة لاخوين عليه ويقولون على الاضمار اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما لان
العلة المقتضية لتاخيره وهو تاخير المفسر مفقودة هنا وان اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين
لكن بضمير مؤخر قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث السابق والله اعلم **هذا باب المفعول المطلق** اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول
بغير صلة صدقا منصوبا بصدق غير مقيد بصفة صدقا بالجار حرفا واسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار
كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه
بالمفعول قاله الموضح في الحواشي والمفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله فيفيد بها افادة العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه اي نوع العامل
فيفيده زيادة على التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد وليس هو خبرا عن مبتدا ولا حالا عن غيره نحو ضربت
ضربا او ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك ضرب شديد وضربك ضربتان
فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه بالبم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا للعامل
فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين او عدد
واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا كما تقدم من الامثلة والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على
الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوءا وعطاء
من قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوءا واعطى عطاء فان هذه الثلاثة اسماء مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل قياس مصدره
الجاري عليه التوضؤ واعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وقولنا الميم مبدوا بميم زائدة لغير
المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من اسماء المصادر والفرق بين المصدر واسم المصدر ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة
المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اي اخذ منه كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم
تصدر عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم
وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو اعجبني ايمانك تصديقا وقول الجرمي لا يعمل في المصدر مردود بالاية ونحوها او ما اشتق لفظه منه من فعل غير تعجبي ولا
ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم موسى تكليما او خرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا احسانا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال
الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا او من وصف اسم الفاعل او المفعول او المبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم
المفعول نحو الخبز ماكول اكلا وامثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز نحو زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم
الامهم لوما وابيضهم سربال طباخ فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم بمثله او فعل او وصف نصب وما ذكره من
ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يشير قول الناظم وكونه اصلا لهذين انتخب وزعم بعض البصريين كالفارسي
واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر
اصلان وليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث
والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان المعين **فصل** ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة له كسرت احسن السير وصد
سرت السير احسن فحذف الموصوف لدلالة الصفة عليه وقامت مقامه او ضميره او مرادفه وناب صفة منابه وحذف ضربه الامير اللص في الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف

اليه وعلى في الابهام وقيده ابو البقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا اضيف اليه نحو سرت اشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمته
لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح
الظرف فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب
انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا
فيقولون فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر الا لجاز ان يقام مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام
الفاعل انتهى باتفاق او من ضميره اي ضمير المصدر نحو عبد الله بالنصب اظنه جالسا فعبد الله مفعول اول لاظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء في اظنه
ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوعي فيكون التقدير اظن
ظني كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله من كل ما نال الفتى
قد نلته الا التحية وقوله هذا سراقة القران يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس ونلت النيل ولو صرح بالظ لم يفد الا التوكيد
فكذلك ضميره واما نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان
انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان يكون ال في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا او من اشارة اليه اي الى المصدر سواء
كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر و
ذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المنصوبة المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام
العرب ظننت ذاك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص او من مرادف له في معنى نحو شنئته بغضا فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنئا فان الشنئة مصدر
شنئ بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول
مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف الفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل
المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنئته فبغضته بغضا واحببته و
ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من مشارك له اي للمصدر المحذوف في مادته وحروفه وهو اقسام ثلثة اسم مصدر غير علم كما تقدم من نحو اغتسل غسلا
وتوضأ وضوءا واعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لفعل آخر فاسم العين نحو والله انبتكم من الارض
نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه زكوة النبات في عرف سيبويه ان نباتا في الاية مصدر جار على غير الفعل فكانه نائب عن انباتا
قاله الشاطبي وعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدر الفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فتبتيلا نائب عن تبتلا والاصل في مصدر انبت وتبتل
انباتا وتبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا فقياس مصدر تبتل التبتل لا التبتيل لان
التبتيل مصدر بتل بالتشديد او من لفظ دال على نوع منه اي من المصدر كقعد القرفصاء بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط فان القرفصاء
نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وانيب عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصاء
والقهقرى مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت اجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب
النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي او من لفظ دال على عدده اي المصدر كضربته عشر ضربات فعشر نائب عن المصدر اذ الا
ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وانيب عنه عدده ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف المصدر وانيب عنه
ثمانين وجلدة تمييز او من لفظ دال على الآلة اي آلة المصدر كضربته سوطا او عصى والاصل ضربته ضربا بسوط او عصى ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وا
الالة مقامه واعطيت الة من اعرابه افرادا وتثنية وجمعا تقول ضربته سوطين او اسواطا والاصل ضربته ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال
المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل الة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة
لم يجز لانه لم يعهد كون ذلك الة لهذا الفعل انتهى او من كل وبعض مضافين الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر
محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله وهو قيس بن الملوح وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظنان
ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب وعامة الضرب او من بعض وما في معناه مضافا الى المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب
عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب في التنزيل او تقول تمليا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب في التنزيل ولا تضرون شيئا
وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف المشارك له في المادة باقسامه الثلث
والنائب عن المبين هو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والالة وكل وبعض وذلك يدخل في قول النظم وقد ينوب عنه ما عليه دل

مسئلة المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربته ضربين بالتثنية ولا ضربته ضروبا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل و
الكثير كما ء وعسل ويتنزل لانه بمنزلة تكرير الفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته والمصدر العددي وهو المختوم بتاء الوحدة بعكسه يثنى ويجمع
باتفاق فتقول ضربته ضربتين وضربات لانه افراد الجنس كتمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف في تثنيته وجمعه الجواز قياسا نحو ضربته ضربين

ضربا عنيفا وضربا رقيقا وضربته ضروبا مختلفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع واختاره اي المنع الشلوبين والخنع الجمع بجمعه
في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز في غيره اشار الناظم بقوله فما لتوكيد فوحد
ابدا وثن واجمع غيره وافردا **فصل** الثاني اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي او حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع او العدد
والدليل المقالي ما مرجعه الى القول كان يقال ما جلست فيقول بلى جلوسا طويلا او بلى جلستين فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله لجواز الدليل مقالي
وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا او جلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين والدليل الحالي ما
مرجعه الى الحال من مشاهدة او غيرها كقولك لمن قدم من سفره قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين مصدر عددي
حذف عاملهما لجواز الدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية انه
لا يحذف لانه انما جي به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المبين نوعا او عددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول
به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع ورده
ابنه في شرحه بانه ان اراد غيره ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ثم ولا دليل عليه وان اراد
ان المصدر المؤكد قد يقصد التقوية والتقرير وقد يقصد مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور
بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه احق واولى فبانه حذف جوازا اذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو انت
سيرا او وجوبا مع التكرار او الحصر في نحو انت سيرا سيرا او ما انت الا سيرا او في غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا اما لسهو عن وروده واما
للبناء على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها المحوج الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه واجاب الشاطبي بان ما
قال ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض
واما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تأت للتاكيد اصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها فقيدتها النيابة عن افعالها واعطاها
معانيها لا تأكيدها فلو كانت مؤكدة لكانت مؤكدة لنفسها او لشيء لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان تسمية التاكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا
مكرر ونقول في المؤكد انت سير سيرا فيظهر ايضا بمعنى العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه لكن اوراده على نحو سقيا ورعيا مشكل
قال ابن عقيل انما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء وانما هي من المصادر النائبة عن افعالها انتهى ونحو
ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد هو في معنى الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة وقد
يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل والمهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه فهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل
زيد وويحه وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا بناء على قول المازني ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر في نحو ويل
زيد وويحه احزن الله زيدا ويله واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقاء وقيل يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر في ويل
وويح رحم لانها كلمة رحم وفي ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من لفظها وانشدنا واله
ولا واح ولا واس ابو هند قال المرادي في شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر في بله الاكف اترك لان بله الشيء بمعنى تركه والاكف جمع كف ومما له فعل
مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو الوارد دعاء بخير او بشر فالاول كسقيا ورعيا والثاني كتبا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف او الشفة او الاذن او غير ذلك او الوارد امرا او نهيا نحو قياما لا قعودا اي قم قياما
لا تقعد قعودا او كل النوعي نحو فضرب الرقاب اي فاضربوا ضرب الرقاب ونحو قوله وهو الاحوص على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل
الثعالب اي اندل يا زريق المال ندل الثعالب اي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاي فراء مصغرا علم رجل والمال مفعول به والى ذلك اشار
الناظم بقوله والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا كذا اطلق ابن مالك القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقيد
بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب بالحذف بالتكرار كقوله وهو قطري بن الفجاءة الخارجي فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع اي
اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم انه يجري مجرى هذا في التزام الاضمار المصادر في الامر المثنى
كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشيته التسهيل ما اشار بقولهم هذا الى التحذير بغيرها ويمثل قوله قال ابن عصفور وكلا
مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي اقيم مقام عامله في الطلب يلزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخي وهو ثلثة انواع
توبيخ المتكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير وموتا في بيت امرأة سلولية وتوبيخ للمخاطب نحو اتوانيا وقد جد قرناؤك اي اتتوانى توانيا
وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي اعبدا حل في شعبي غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا اي اتلوم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى
بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ لغائب في حكم حاضر كقولك لشيخ غائب وقد بلغك انه يلعب العابا وقد علاك الشيب اللعب لعبا
ونوع واقع في الخبر وذلك في خمس مسائل احديها مصادر مسموع كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمه وشدة حمدا
وشكرا لا كفرا وهي من امثلة سيبويه وقدره احمد الله حمدا واشكره شكرا لا اكفر كفرا كذا تكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمد

وشكرا ولا او حمدا وحمده اوشكرا الا ان يظهر على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع كثرة فهذه الامور جرت مجرى المثل فينبغي ان يلتزم فيهما ما التزمته العرب انتهى نصبرا لاجزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا اي اعجب عجبا وعند خطاب شخص مرضي عنه فغضب عليه فعل ذلك وكرامة ومسرة اي افعل ذلك بك واكرمك كرامة واسرك مسرة الا ان بعد كرامة وكرامة اسم مصدر اكرم ولا افعله ولا كيدا ولا هما اي لا اكاد كيدا ولا اهم هما هذا التقدير سيبويه واختلف في تقدير كاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هذا النوع ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضي عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة الثانية ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة جملة قبله من طلب او خبر فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء والثاني كقوله لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والامل فالدرء والبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد اي فاما ادرء واما ابلغ والى هذه الامثلة اشار الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا المسئلة الثالثة ان يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع الثلاثة وشرطها اربعة امور احدها التكرير او الحصر او العطف عليه او الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا عنه ولا مستقبلا منه نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه والمحصور نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير البريد والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو انت اكلا وشربا والتقدير انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نصوا عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير ولكن قيد هنا بما اذا كان يخالف ذلك الباب بالفرق ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد فالعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح في الحواشي والمستفهم عنه نحو اانت سيرا والتقدير اانت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى الاستفهام للفعل قائم مقام التكرير ويجوز في المعنى ان يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين اسند فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم تحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو امرك سير سير البريد لعدم كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يوهم معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار قاله في شرح الكافية المسئلة الرابعة ان يكون المصدر مؤكدا لغيره او لنفسه فالاول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له علي الف عرفا اي اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكان الذي قبله نفسه والثاني وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره فيقع منكرا ومعرفا فالاول نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز فلما صارت نصا بالمصدر قولك حقا ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متاثر والمؤثر غير المتاثر والثاني قسمان ما هو جائز التعريف فما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكانك قلت احق ذلك الحق احقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت جاز ان تضمر قبل ما بعد لا الباطل بالنصب عطفا على الحق والثاني لا افعل كذا البتة فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبتة القطع تقول لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قال في الصحاح وال في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة اي بتة بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالمبتدا نحو له علي الف عرفا والثان كابني انت حقا صرفا المسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا بعد جملة مشتملة عليه اي على اسم بمعناه مشتملة على صاحبه اي المصدر فهذه اربعة شروط وزاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل كمررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكاء بكاء ذات داهية فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل مع حرف مصدري لا يقال مررت فاذا له ان صوت صوت حمار لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويته وبكائه لا انه احدث التصويت والبكاء عند مرورك به فاذا لا يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى له صوت هو يصوت فانتصب ما بعده لتقوم مقام تقديره مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت ولم ترد ان تجعل الاخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه قد كان ثم عمل فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية او الصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف ويمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الشعر قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة فيهما على تقدير مثل وهل الرفع والنصب سيان او لا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافئان لان في النصب تقدير [illegible] ويجب الرفع في نحو له ذكاء ذكاء الحكماء لانه اي الذكاء فعل معنوي لا علاجي والمراد بالعلاجي ما يحتاج في ايصاله الى علاج بجزء من الاعضاء

كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه فعل شيئا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا ينصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع ايضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدا وصوت حمار خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المتصل الى الجار والمجرور للمصدر لا للصاحب واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للمنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق وجود الفعل المصدر الذي ينصب المصدر بما نصب نحو هذين المثالين ذكر على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه **تنبيه** مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله وهو ابو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى لان ما قبله وهو ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة له طي فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه فانه بمعناه وصفه صار ما ان يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في الضمر الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وان له تجافيا كتجافي المحمل بكسر الميم الاولى وفتح الميم الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة واحال البقية الشروط على المثال فقال كلي ذو التشبيه بعد جملة كلي بكا بكاء ذات عضلة

هذا باب المفعول له

ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما فعل لاجله فعل مثاله جئت رغبة فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب بشروط وجميع ما اشترطوه خمسة امور الاول كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قاله الجمهور لان النصب يشعر بالعلية والذوات لا تكون علة للافعال غالبا واجاز يونس بن حبيب اما العبيد فذو عبيد بالنصب اي مهما تذكر يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد فتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير والعبيد علة للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيد باعيانهم واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر والشرط الثاني كونه قلبيا اي من افعال النفس الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالرندي وجوز سيبويه ارادة قراءة العلم ونية قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب زيد اي لضرب زيد ويؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سياتي والشرط الثالث كونه علة لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلة شرطا لانها محل الشرط ومحل الشروط لا يجعل شرطا واجيب بان هذه الشروط لنصبه لا لتحقق ماهيته عرضا كان بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس بجسم من صفة ثابتة كما تقدم في باب التعدي واللزوم فسقط ما قيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متاخر فلا يصلح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة او غير عرض وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبنا فان الجبن وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوف فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاح حالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب فلا يجوز تاهبت اليوم السفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم يوسف الشنتمري والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضايع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروفك غدا والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعل امتنع النصب فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط قاله المتاخرون وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل بان معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل البقية الى المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع او مبتدا كقولك الطمع حملني على زيارتك الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان تجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى ومتى فقد المعلل بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجره بحرف التعليل وهو اربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر في النظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام ففاقد الشرط الاول وهو المصدرية نحو والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام وفاقد الشرط الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق

هذا باب المفعول له

فالاول هو القنوع [illegible] للنسخ ليس ملبسا فلذلك [illegible] بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوبا
وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فانه يتعين جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والفرض عدمها فلذلك اسقطه وفاقد الشرط الرابع
وهو الاتحاد في الوقت نحو قول امرئ القيس الكندي فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت
الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل
الذي يبقى في ثوب واحد المعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد توشحت به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل
قول ابي صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة عرو الهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى
هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفى الاتحادان معا وفقد الاتحاد في الوقت والاتحاد في الفاعل في اقم
الصلوة لدلوك الشمس ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل و
قال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد بظاهره المخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء ويجوز جر المستوفي للشروط
والى ذلك يشير قول النظم وليس يمتنع مع الشروط بكثرة ان كان مقرونا بال وبقلة ان كان مجردا منها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس
في مصحوب ال وانشد [illegible] التعليل فيهما اي في المقرون بال والمجرد منها قوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو مقرون بال و
جاء منصوبا على الحال والاكثر فيه ان يكون مجرورا وقوله من امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجاء مجرورا
رد على الجزولي في منعه الجر والاكثر فيه ان يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة
وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا والنصب والجر سيان في المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله فابتغاء مفعول له وهو
مضاف منصوب والجر نحو وان منها لما يهبط من خشية الله اي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور ومثله في جر المفعول له المضاف لايلاف قريش
فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهو متعلق بيعبدوا الآتي فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم الرحلتين رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام
ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين
كانوا يتجرون فيهما لانهم كانوا اهل حرم ببيت الله بلا زرع [illegible] في هذه الاية واجب [illegible] من الشروط في نصب
المفعول له اتحاد الزمان [illegible] الاعلم والمتأخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في ايام
وقال الكسائي والاخفش اللام في لايلاف متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول فيكون السورتان سورة واحدة [illegible] عبيد سورة واحدة و
فيكون المعنى فجعلهم كعصف ماكول لانما كان كفرهم وجرأتهم على البيت والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير اللام
[illegible] والزجاج والكوفيون [illegible] ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه [illegible] كرها
الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لاشتماله على المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا **هذا باب المفعول فيه** وهو المسمى
عند البصريين ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو مستقر في الافعال كالجراب [illegible] ويسميه
الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمونه الظرف [illegible] ولا مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او من اسم مكان او
اسم عرضت دلالته على احدهما او من اسم جار مجراه اي مجرى احدهما في المكان والزمان كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسماء المكان وازمنا جمع
من اسماء الزمان والاسم الذي عرضت دلالته على احدهما اي الزمان والمكان اربعة احدها اسماء العدد المميزة باحدهما اي بالزمان والمكان كسرت عشرين
يوما ثلاث [illegible] عشرين فرسخا مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه [illegible] يوما وهو من اسماء الزمان [illegible] مفعول فيه منصوب
نصب ظرف المكان لانه [illegible] من اسماء المكان [illegible] احدهما اي الزمان والمكان او جزئيته كثرت
جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل مفعول فيهما [illegible] الزمان والمكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت
اسمية الزمان والمكان [illegible] الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض
ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان [illegible] اسمية الزمان والمكان
[illegible] الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار
الثالث ما كان صفة لاحدهما اي الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما
لما [illegible] الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان [illegible] والاصل [illegible]
مكانا شرقيا الرابع ما كان مخصوصا باضافة احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه [illegible] والغالب في هذا المضاف
النائب عن المضاف المحذوف ان يكون مصدرا [illegible] ان يكون زمانا [illegible] لتعيين وقت [illegible] نحو جئتك
صلوة العصر او قدوم الحاج فصلوة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والا
والاصل وقت صلوة العصر [illegible] وقت قدوم الحاج [illegible]

اونحو

هذا باب المفعول فيه

او نحو [illegible] مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور فيفعل فيهما ما تقدم وقد يكون النائب عن الزمان اسم عين نحو قولهم في المثل
لا اكلمه القارظين بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة واقيم عنها غيبة ثم غيبة واقيم عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء
المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا آتيك او يؤوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب
القرظ فلم يرجعا [illegible] وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اي مكان قربه فحذف المضاف وهو مكان واقيم عنه المصدر وهو قرب والى
ذلك اشار الناظم بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر وانما كان ذلك كثيرا في ظرف الزمان وقليلا في ظرف المكان لقرب ظرف
الزمان من المصدر وبعد ظرف المكان منه لان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على الحدث بحروفه وعلى الزمان بصيغته
بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت
اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة والجاري مجرى احدهما اي الزمان والمكان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في
كقولهم احقا انك ذاهب فحقا منصوب على الظرفية متعلقة بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه و
الجمهور على حد [illegible] انك ترى الارض والاصل افي حق ذهابك فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية وقد نطق بذلك الحرف الجاني في قوله في حق [illegible]
اخاكم وقال قايد بالفاء ابن منذر التغلبي افي الحق اني مغرم بك هائم وانك لا خل هواك ولا خمر فنسخ بفي [illegible] هو مغرم بها في كونه غير ثابت
ولا مستقر على حال [illegible] بين الخلية والحرية فلا هو خل صرف ولا خمر [illegible] كان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون غرامه [illegible] احقا
ولما كان قول الموضح والجاري مجرى احدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن [illegible]
كما تقدم في احقا انك ذاهب وذهب المبرد [illegible] الى ان حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعمولها
في تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حذف [illegible] ابو حيان [illegible] مثل احقا انك ذاهب [illegible] الانتصاب على الظرفية المجازية غير شك
انك قائم او جهد رأيي انك قائم وظنا مني انك قائم فغير شك وجهد رأي وظنا منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير
شك وفي جهد رأيي وفي ظن مني [illegible] خرج عن الحد المذكور في النظم بقوله الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد وزاد الموضح ثلاثة امور احدها و
ترغبون ان تنكحوهن اذا قدر في فانه يصدق عليه انه اسم ضمن معنى في اذ التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف فان النكاح ليس بواحد مما ذكر اذ
ليس باسم زمان ولا مكان اما اذا قدر عن فليس مما نحن فيه والامر الثاني نحو يخافون يوما من اسماء الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته من اسماء المكان فانهما
يوما وحيث وان كانا من اسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين فانهما ليسا على معنى في اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم وان العلم واقع في ذلك المكان وانما المراد
انهم يخافون نفس اليوم وان الله يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون
وناصب محل حيث فعل مضارع من لفظ اعلم تقديره يعلم حال كونه مدلولا عليه باعلم لا باعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا ينصب
المفعول به اجماعا هذا [illegible] في الحواشي [illegible] نقلت قال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان افعل التفضيل لا يعمل في المفعول
به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اهدى سبيلا [illegible] في المعنى كما هو في زيد احسن جهادا وقول العباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف
القوانسا انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود المغربي افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك اعلم من يضل عن سبيله [illegible]
وفي جعله مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف [illegible] ان نصب حيث [illegible] بقوله لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدا
انتهى ولهذا قال الدماميني لو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد فيه ابقاء حيث على ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى
يؤتيكم [illegible] من الايات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال [illegible] الامر الثالث نحو دخلت الدار
وسكنت البيت [illegible] اي الدار والبيت انما هو على التوسع باسقاط الخافض وهو في الاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا
على المفعول به كما يحذف الجار وينصب ما بعده كقوله تمرون الديار [illegible] لا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد تعدي سائر الافعال الى البيت والدار على معنى في
لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت لان الدار والبيت من اسماء المكان الخاصة المختصة لانها صورة وحدود محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من اسماء
المكان الا المبهم [illegible] **فصل** والظرف الزماني والمكاني حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع
سواء كان اللفظ الدال فعلا او اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا اشمل من قول النظم فانصبه بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاثة احوال احدها ان يكون مذكورا
واليه اشار الناظم بقوله مظهرا كامكث هنا ازمنا وهذا الاصل لان الاصل في العامل ان يكون مذكورا الحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا لدليل مقالي
وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة منصب فرسخين من ظرف المكان ويوم الجمعة من ظرف الزمان جوابا لمن قال لكم سرتم [illegible] اي سرنا فرسخين وصمنا
يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين العدد [illegible] زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان [illegible] والحالة
الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل وهي ان يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن فوق غصن صفة الطائر او صلة كرايت الذي عندك فعندك
صلة الذي او حالا كرايت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر ومستقر الا في الصلة فيتعين استقر
[illegible] الامثلة الا [illegible] من الظرف قاطع عن الاضافة [illegible] على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا [illegible] رجل امام ولا جا

الذي

الذی امام ولا رایت الهلال امام لئلا یجتمع علیه ثلثة اشیاء القطع والبناء ووقوعها موقع شئ اخر ومثل للزمان بمثالین احدهما قیاسی و
الاخر سماعی فقال او مشتغلا عنه العامل بنصبه لمحله ضمیره کیوم الخمیس صمت فیه فیوم الخمیس منصوب بفعل محذوف وجوبا یفسره صمت المذکور والتقدیر صمت
یوم الخمیس صمت فیه ولم ینصب بصمت لان ضمیر الظرف لا ینصب علی الظرفیة بل یجب جره بفی کما مثل به او سماعیا حذفه لا غیر کقولهم فی المثل لمن ذکر امرا قد
تقادم عهده حینئذ الان فحین منصوبة لفظا بفعل محذوف واضیفت الی اذ اضافة بیان واضافة اعم الی اخص والان منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبنی
لتضمنه معنی ال الموجودة فیه زائدة لانه علم علی الزمان الحاضر کما تقدم وناصبه فعل محذوف ای کان ذلك حینئذ واسمع الان فهما جملتان واصلهما ان یقول
المتکلم لمن یقول کذا وکذا حینئذ الان ای کان ما تقول واقعا حین اذ کان کذا واسمع الان ما اقول لك فحینئذ مقتطع من جملة اخری فکان ینبغی للموضح ان یقول
لیفرق غیره لانه یری ان قولهم لا غیر لحن کما صرح فی المغنی وبالغ فی انکاره فی شرح الحوشونة لو فقد السماع به کما اوضحته فی باب الاضافة ویستثنی من حذف
الناصب ما لا یعمل محذوفا کالمصدر واسم الفاعل وما جری مجراهما وشمل مسئلة الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فاندرج فی ذلك الجائز والواجب **فصل**
اسماء الزمان کلها صالحة للانتصاب علی الظرفیة سواء فی ذلك مبهمها کحین ومدة ومختصها کیوم الخمیس ومعدودها کیومین واسبوع والی ذلك اشار
الناظم بقوله وکل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما یقع جوابا لمتی کیوم الخمیس کما مثلنا وبالمعدود ما یقع جوابا لکم کیومین واسبوع کما مثل بقوله صمت مدة
ویوم الخمیس او یومین ویبنی علیه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زید یرید الزمان کما تفعل ذلك اذا اردت المکان ولا فرق بینهما فی صحة تقدیر
فی ونصبه علی الظرفیة فی الشاملة والتساع لذلك النصب علی الظرفیة من اسماء المکان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الی غیره فی بیان صورة مسماه
کاسماء الجهات الست فانها مفتقرة فی بیان صورة مسماها الی غیرها وهو المضاف الیه وهذه العبارة اخذها من الشارح والاضافة فیها بیانیة ای صورة
هی مسماه والمراد ما افتقر الی غیره فی بیان حقیقته ویحل الافولنا ما لا یعرف حقیقته بنفسه بل بما یضاف الیه کمکان فانه لا یعرف حقیقته الا بذکر المضاف
الیه قال ابو البقاء فی شرح لمع ابن جنی الابهام یحصل فی المکان من وجهین احدهما ان لا یلزم مسماه الاثری ان خلفك قد یکون امام لغیرك وقد تتحول عن تلك الجهة
فیصیر ما کان خلفك من جهة اخری لك لان الجهات تختلف باختلاف الکائن فی المکان فهو مبهم لیس لکل واحدة منها حقیقة منفردة بنفسها والوجه الثانی ان
هذه الجهات لا اخر لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الی اخر الدنیا انتهی والجهات الست نحو امام ووراء ویمین وشمال وفوق وتحت تقول جلست
امامك ووراءك ویمینك وشمالك وفوقك وتحتك وسمیت الجهات الست باعتبار الکائن فی المکان فان لم یستعمل ذکر ما اشبهها فی الشیاع کناحیة وجانب
ومکان تقول جلست ناحیة عمرو وجانب زید ومکان بکر واعترض فی جانب بانه مما یتعین التصریح معه بفی وکاسماء المقادیر کمیل وفرسخ وبرید تقول
سرت میلا وفرسخا وبریدا النوع الثانی ما اشتق من اسم الحدث الذی اشتق منه العامل واتحدت مادته ومادة عامله کذهبت مذهب زید ورمیت
مرمی عمرو ولا فرق فی ذلك بین الصحیح والمعتل ولا بین المفرد کما مثل والجمع نحو قوله بقعد وانا کنا نقعد منها مقاعد للسمع مذهب ومرمی ومقاعد منتصب
علی الظرفیة ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل ذهبت ذهب وعامل مرمی رمی وعامل مقاعد مقعد نقعد وقس علی ذلك فعل الامر نحو قم مقام زید
والوصف نحو انا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من قیام زید مقامك والی هذین النوعین اشار الناظم بقوله وما یقبله المکان الا مبهما واشار الی
مثاله بقوله نحو الجهات والمقادیر وما صیغ من الفعل واشار الی شرطه بقوله وشرط کون ذا مقیسا ان یقع ظرفا لما فی اصله معه اجتمع فلو اختلفت
مادته ومادة عامله نحو رمیت مذهب زید وذهبت مرمی عمرو لم یجز فی القیاس ان یجعل ظرفا بل یجب التصریح معه بفی واما قولهم هو منی مقعد القابلة
ومزجر الکلب ومناط الثریا فشاذ نصبه لمخالفة مادته لمادة عامله اذ التقدیر هو منی مستقر فی مقعد القابلة وفی مزجر الکلب وفی مناط الثریا
فعامله الاستقرار المتعلق به منی الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنی هو منی فی القرب مقعد القابلة من
وفی البعد مناط الثریا بل الدبران وفی التوسط مزجر الکلب من الزاجر ومن الاولی متعلقة بالاستقرار کما مر ومن الثانیة الداخلة علی النفساء والدبران والکلاب
متعلقة باسم المکان نفسه لانه مشتق ولو اعمل فی المقعد قعد وفی المزجر زجر وفی المناط ناط لم یکن شاذا لاتحاد المادة ویصیر المعنی هو منی مستقر مقعد
مقعد القابلة وزجر مزجر الکلب وناط مناط الثریا وانما استأثرت اسماء الزمان بصلاحیة المبهم منها والمختص للظرفیة عن اسماء المکان لان اصل
العوامل الفعل ودلالته علی الزمان اقوی من دلالته علی المکان لانه یدل علی الزمان تضمنا وعلی المکان تضمنا وعلی المکان التزاما **فصل** الظرف
الزمانی والمکانی نوعان متصرف وهو ما یفارق الظرفیة الی حالة لا تشبهها کان یستعمل مبتدأ او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا الیه کالیوم فانه یستعمل
مبتدأ او خبرا تقول الیوم یوم مبارك برفعهما وفاعلا تقول اعجبنی الیوم ومفعولا به تقول احببت یوم قدومك ومضافا الیه تقول سرت نصف الیوم والی
ذلك اشار الناظم بقوله وما یری ظرفا وغیر ظرف فذاك ذو تصرف فی العرف وغیر متصرف وهو نوعان ما لا یفارق الظرفیة اصلا کقط فی استغراق الماضی
وعوض فی استغراق المستقبل لا یستعملان الا بعد نفی تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنی ما فعلته فی الزمن الماضی ولا افعله فی الزمن المستقبل وقط
مشتق من قططت الشئ ای قطعته فمعنی ما فعلته قط ما فعلته فیما انقطع من عمری لان الماضی منقطع عن الحال والاستقبال وهی مبنیة وعلة بنائها تضمنها
معنی حرف ابتداء الغایة وانتهائها اذ المعنی ما فعلته مذ خلقنی الله تعالی الی الان وبنیت علی الحرکة فرارا من التقاء الساکنین وکانت ضمة فی بعض لغاتها حملا علی قبل وبعد
وعوض مشتق من العوض وسمی الزمان عوضا لان الدهر کلما مضی منه جزء خلفه اخر فکان عوضا عنه وبنی علی الحرکات الثلث اذا لم یکن مضافا والنوع الثانی ما لا
یخرج عنها الا الی شبهها بدخول الجار علیه وهو من خاصة والی درة الغواص واختص من بذلك لکونها ام الباب وکل باب له مما یختص به دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان

ولدن وعند من اسماء المکان فیحکم علیهن بعدم التصرف مع ان من تدخل علیهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد اتیناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا
علما اذ لم تخرجن عن الظرفیة الا الی حالة تشبهها ای بالظرفیة لان الظرف والجار والمجرور اخوان فی التوسع فیهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صلة او
صفة او خبرا او حالا فان جر شئ من الظروف بغیر من کان مثمرا نحو عن الیمین وعن الشمال عزین والفرق ان من لکونها ام الباب کثرت زیادتها فلم یعتد بها
بل قال ابن مالك ان من الداخلة علی قبل وبعد واخواتهما زائدة والی هذین النوعین اشار الناظم بقوله وغیر ذی التصرف الذی لزم ظرفیة او شبهها من الکلم

باب المفعول معه

وهو اسم مع فضلة تال لواو بمعنی مع تالیة لجملة ذات فعل او ذات اسم فیه معنی الفعل وحروفه بالرفع فذات الفعل کسرت و
النیل وذات الاسم الذی فیه معنی الفعل وحروفه نحو انا سائر والنیل فیصدق علی النیل فی المثالین بانه اسم لدخول الحلیة وانه فضلة لانه منصوب وانه
تال الواو وتلك الواو بمعنی مع والواو تالیة لجملة ذات فعل وهو سرت فی المثال الاول وذات اسم فیه معنی الفعل وحروفه وهو سائر فی المثال الثانی فان فیه
معنی الفعل وهو اسیر وحروفه وهی السین والیاء والراء ویسمی النیل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السیر الصادر من الفاعل وخرج باللفظ الاول
وهو قوله اسم نحو لا تاکل السمك وتشرب اللبن کما افاده الموضح فی شرح اللمحة ونحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان کانت بمعنی مع فیهما کما صرح
به فی شرح القطر الا انها داخلة فی المثال الاول فی اللفظ علی فعل وهو تشرب وداخلة فی المثال الثانی علی جملة وهی الشمس طالعة فلیسا مفعولا معه علی
ان الاول من ان والفعل لا یسمی مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلی ان وجملة والشمس طالعة لیست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلمیذ الزمخشری کما نقله
عنه فی المغنی وخرج باللفظ الثانی وهو قوله فضلة نحو اشترك زید وعمرو فانه عمدة وخرج باللفظ الثالث وهو قوله تال الواو نحو جئت مع زید فا
تال لنفس مع لا الواو التی بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنی مع نحو جاء زید وعمرو قبله او بعده فان التقیید بالقبلیة او البعدیة ینافی المعیة و
لو قال بدل الجاء رایت نحو ان یکون عمرو امنصوبا لکان اولی لان المرفوع یخرج بقوله فضلة ونحو انی وبقیلین وخرج باللفظ الخامس وهو قوله تال لجملة
نحو کل رجل وضیعته بالرفع عطفا علی کل فلا یجوز فیه النصب علی المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصیمری فی تجویزه نصبها فانه یجیز نصب المفعول
معه غیر تمام الاسم کالتمییز وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل واسم فیه معنی الفعل وحروفه نحو هذا لك واباك بالموحدة فلا یتکلم به فال
سیبویه واما هذا لك واباك فقبیح لانك لم تذکر فعلا ولا اسما فیه معنی فعل قال ابن مالك اراد بالقبح عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف
الجر المتضمن معنی الاستقرار لا یعملان فی المفعول معه خلافا لابی علی الفارسی فانه اجاز فی هذا لك واباك ان یکون مفعولا معه بالاشارة واجاز بعضهم اعمال
الظرف وحرف الجر انتهی کلام ابن مالك ولم یستوف جمیع الشروط فی النظم اعتمادا علی المثال فقال ینصب تالی الواو مفعولا معه فی نحو سیری والطریق
مسرعة فان قلت قالوا ما انت وزید وکیف انت وزید بنصب زید فیهما ولم یتقدم فعل ولا اسم فیه معنی الفعل وحروفه قلنا اکثرهم یرفع بالعطف علی انت
ولا اشکال فیه والذین نصبوا قدروا الضمیر فیه واسمی فاعلا مستترا لمبتدأ واسم الاستفهام قبله خبره ویتعین ذلك فی الثانی دون الاول والاصل ما تکون
وکیف تصنع فی تکون وتصنع ضمیر مستتر وجوبا مرفوع علی الفاعلیة فلما حذف الفعل وحده وهو تکون وتصنع برز ضمیره وانفصل لتعذر اتصاله فقدر
سیبویه من لفظ الکون فی المثالین وقدره بالمضارع مع کیف وبالماضی مع ما فقال والاصل کیف تکون وزیدا وما کنت وزیدا واختلف فی تشکل
ذلك الفعل هو مقصود او غیر مقصود فزعم السیرافی انه غیر مقصود ولو نکر لجاز وزعم ابن مالك ولا دانه لا یجوز الا ماقدره سیبویه قال وذلك ان ما ذا
معنی التحقیر والانکار ولیست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو کانت لمجرد الاستفهام لجاز فیها الماضی والمضارع واختلف فی کان المقدرة فنص الفارسی
وغیره علی انها التامة وعلی هذا فتکون کیف فی موضع نصب علی الحال واما ما فلا یکون حالا بل مبتدأ وزعم بعضهم انها مخرجة عن اصلها للسؤال عن
الحال والصحیح ان کان ناقصة وکیف وما فی موضع النصب نصب خبرها والتقدیر علی ای حال الکون وکنت مع زید وهو مذهب ابن خروف والی هذه
المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد ما استفهام او کیف نصب بفعل کون مضمر بعض العرب الناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه عند الجمهور
البصریین وطائفة من الکوفیین ثم اختلفوا فقال سیبویه والفارسی وجماعة انه کالمفعول به فی المعنی فمعنی سرت والنیل وزعم الاخفش وجماعة من الکوفیین
انه نصب علی الظرفیة والواو مهیئة للظرفیة ونظروه بمسئلة النصب بالا فانه نصب الاسم بعد الواو کما انتصب بعد الا لا الناصب الواو وقال الجرجانی
عبد القاهر ورد بان الواو لو کانت عاملة لاتصل بها اذا کان ضمیرا کما فی سائر الحروف الناصبة والی هذین المذهبین اشار الناظم بقوله بما من الفعل
وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو فی القول الاحق ولا الناصب له الخلاف ای المخالفة خلافا للکوفیین ای اکثرهم کما صرح به الموضح فی شرح اللمحة فانهم ذهبوا
الی ان الناصب للمفعول معنوی وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها کما ذهبوا الیه فی نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زید عندك لان ما بعد الواو
لم یصلح ان یجری علی ما قبله کما جری زید علی عمرو فی قام زید وعمرو فلما خالفه فی المعنی انتصب علی الخلاف ورد بان الخلاف لو کان یقتضی النصب لجاز ما قام زید بل عمرو بنصب عمرو
بنصب عمرو وذلك لا یجوز ولا الناصب فعل محذوف بعد الواو والتقدیر فی سرت والنیل سرت ولابست النیل فیکون مفعولا به خلافا للزجاج ورد
السیرافی بما یطول ذکره وانما قدر فعل الملابسة لانها اعم الافعال اذ لا یتحقق فعل بدونها ویؤخذ من قوله والناصب للمفعول ما سبقه من فعل او شبهه
ان المفعول معه لا یتقدم علی عامله لا یقال والنیل سرت ولا یتوسط نحو سار والنیل زید لان الواو عندهم اصلها ان تکون عاطفة فکما لا یجوز تقدیم
المعطوف ولا توسطه بین العامل والمعطوف علیه فکذلك هذا والاولی متفق علیها والثانیة طرقها اختلاف لابی الفتح ذهب فی الخصائص الی جواز
التوسط مستدلا بقوله جمعت وفحشا وغیبة ونمیمة خصالا ثلثا لست عنها بمرعوی وهذا تخرج علی ان فحشا معطوف علی غیبة قدم

ناصر دينه كقوله ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والاصل السلام عليك ورحمة الله **فصل** للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات
احدها وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقدم جملة في الاول
ومن عدم الفضلة في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث وثانيها رجحانه اي العطف
على المفعول معه كجاء زيد وعمرو فيترجح العطف وهذا ممكن بلا ضعف اليه اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ويجوز النصب على المفعول معه
وثالثها وجوب المفعول معه وذلك نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو مالك وزيدا من جهة الصناعة لانه
لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في مالك الا بعد اعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك تحملون واجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي
وبه اقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف فهذا عمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع مالك
وزيدا كما امتنع هذا لك وزيدا على الاصح لعدم تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيدا على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما
الاستفهامية الانكارية قدر فعلا مالا بعدها لشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيدا وهو احد الوجهين في التسهيل والى ذلك اشار الناظم
بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب ولامتناع العطف في الثاني وهو مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع
الشمس لا يقوم به الموت وخامسها رجحانه اي المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال والكليتان بضم الكاف لحمتان
حمراوان لازقتان بلحم الصلب عند الخاصرتين عليهما الشحم المحيطة بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء نحو قمت وزيدا العطف ضعيف في الاول وهو
فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيدا كالاخ وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم ان يكون زيدا مامورا وانت لا تريد ان تامره
وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون
بذلك واذا عطف كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود انتهى وقال ابو الفضل كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه امر بني ابيهم
لشيء بل امرهم بموافقة بني ابيهم ويدل على ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا لجاء هنا انتهى وبقوله اولى
لضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل او باي
فاصل كان والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق وخامسها امتناعهما اي العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا
حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن
في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في الترجيج لان ترجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل ازج وامراة زجاء اذا كان حاجباهما دقيقين طويلين
واما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن في العلف ولانتفاء الفائدة بها اي بمصاحبة العيون للحواجب في
البيت الثاني اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك يجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو فيقدر في
البيت الاول وللعيون في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل المحذوف معطوف على الفعل العامل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن
الحواجب وكحلن العيون هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما واليه اشار الناظم بقوله واعتقد اضمار عامل نصب وذهب الجرمي بفتح الجيم نسبة الى
جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قال ابن رشيق والمازني بكسر الزاي نسبة الى مازن والمبرد بفتح الراء قال ابن جني وسبب تسميته بذلك
ان المازني سئل عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال له المبرد بكسر الراء اي المثبت للحق فقال المبرد فغيره الكوفيون اسمي وجعلوه بفتح الراء وابو عبيدة بضم
العين والاصمعي بفتح الميم نسبة الى جده اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي الى انه لا حذف وان ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما
قبله وذلك على تاويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح انصبابه عليهما معا انصبابة واحدة فيؤول زججن بحسن بتشديد السين لانه يصح تسليطه على
العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب ويؤول علفتها بانلتها لانه يصح تسليطها على التبن والماء فيقال انلتها تبنا وماء وهو من باب التضمين
واحتج الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سائغ واجيب بان ما منعوه
مسموع … كثل المرقة لها اشتمه يريد الماء والشجر واختلف في التضمين اهو قياسي ام سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون
الاول والثاني يجتمعان في معنى عام … المرادي في الفية **هذا باب المستثنى** وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما في معناها
بشرط الفائدة فالمخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي
ان حارب وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله
من مذكور او متروك اشارة الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج فهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل
جميع ادوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس الا زيدا وجاء في القوم الا رجلا فانه لا يفيد قاله الشاطبي ومعنى اخراجه انه
ذكره بعد الا مبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مرادا للمتكلم ثم اخرجه فهذا حقيقة الاخراج عند ائمة اللسان
سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره انتهى وبه يتضح الحال ويزول الاشكال وللاستثناء ادوات ثمانية وهي اربعة اقسام الاول حرف اتفاقا وهو الا عند الجميع من
النحويين وما تشتمل عند سيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا او فعلا

باب المستثنى

فعلا

فعل

فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها وانما اصل ويقال فيها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشى بحذف الالف الاولى
والى ذلك اشار الناظم بقوله وقيل حاش وحشى فاحفظهما واعترض بان حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشا التنزيهية
نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل لقول التصرف فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا
في المعنى والثاني فعلان وهما ليس عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه ابو بكر بن الشقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثناء تكون
حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا ولا يكون واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بانهما لما ركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع
فعلا والثالث مترددان بين الحرفية والفعلية فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين وهما خلا وعدا عند الجميع من النحويين وعدا عند غير سيبويه فانه لم يحفظ
فيها الا الفعلية والرابع اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال فيها سوى بكسر السين والقصر كرضى وسوى بضم السين والقصر كهدى وسواء بفتح
السين والمد كسماء وسواء بكسر السين والمد كبناء وهذه الاخيرة هي اغربها فمن ذكرها ومن نص عليها الفارسي في الحجة وشعلة ابن الخباز في النهاية
ونقلها ابن اياز والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم وتجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني فاذا استثني بالا وكان الكلام غير تام وهو الذي لم يذكر
معه المستثنى منه فلا عمل لالا بل يكون الحكم عند وجودها بالنسبة الى العمل مثله عند فقدها فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب
منصوبا نصب وان كان يطلب مخفوضا بحرف جار تعلق به نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى استثناء مفرغا لان ما قبل الا
تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف فما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد الا
زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا انهم حذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا وشرطه عنده
كون الكلام غير ايجاب وهو ان يتقدم عليه ما يخرجه عن الايجاب وهو النفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر فرفع
ما بعد الا وهو رسول على الخبرية والنهي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية
وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجرها اما
بعد الا وهي التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا اهل الكتاب بشيء الا بالتي هي احسن والاستفهام الانكاري لما فيه من معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم
الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل
يهلك احد الا القوم الفاسقون والمعنى لا يهلك الا القوم الفاسقون ولا يأتي التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رايت الا زيدا لانه يلزم
منه انك رايت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة فاما قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره فمحمول يابى في افادة النفي على لا يريد لانهما اي لا يريد ويابى ولا
يريد معناهما النفي فهما بمعنى واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره ولا فرق في النفي بين ان يكون في اللفظ او في المعنى والى مسئلة التفريغ اشار الناظم
بقوله وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما وان كان الكلام تاما وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا بفتح الجيم
هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا والى ذلك اشار الناظم بقوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب نحو فشربوا منه الا قليلا فما قبل الا
وهو شربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء
ولا يجوز رفعه على الابدال كما سيجيء واما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير في صفة لالهة ولكن نقل
الاعراب منها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو الاخطل وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير الا النؤي والوتد على الابدال من الضمير المستتر
في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب فحمل تغير في افادة النفي على لم يبق حالا له لانهما اي لان تغير ولم يبق معناهما النفي فهما بمعنى واحد والصريمة
بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته الريح درسته يتعدى
ولا يتعدى والنؤي بنون مضمومة فهمزة ساكنة نون ثقيل حفيرة حول الخباء يصنع لئلا يدخله المطر والوتد بكسر التاء الخاذوق يدق في الارض واختلف في
ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما
بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف
والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثني زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع ان بفتح الهمزة وتشديد النون
محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في اللام حكاه السيرافي
عن الفراء وابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم الا الاسمية على العاطفة وان كان الكلام التام غير موجب ففيه تفصيل فان كان الاستثناء متصلا
وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه فالارجح
الاتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء
خاصة قال ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها … وقد اعترض كلا من المذهبين فورد على البصريين
كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى واجاب الابدي بانه بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا
للاول في المعنى الا ترى انك تقول اذا قلت رايت القوم بعضهم فيكون قولهم ولا رايت القوم مجازا ثم تبين بعد ذلك من رايت منهم وكما جاز في النعت المخالف

مثال

مثال النهي ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من احد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق
المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل من الضمير المستتر
في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت بضمير لما قلناه والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل من قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم وفي امرأتك من قوله
تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ولا يأتي الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على ان شربوا في معنى لم يكونوا منه
بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي وبغير المفرغ نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم
الا زيدا لقصد التطابق بين الكلامين ولم يجز ابدال نقله المرادي عن ابن السراج وتبعه ابن عصفور وخرج بغير التراخي ما جاء في احد حين كسنجاله ما هنا
الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان يختار لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بفقد
التعذر ما جاء في لا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجيء واذا تعذر البدل على اللفظ لمانع ابدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من احد الا
زيد برفعهما وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به بالنصب قال ابن مالك في شرح التسهيل رفع البدل بعد نحو الجلالة من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء ولم يحمله
على اللفظ فينصبه لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا موجب تبعه على ذلك ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا من
انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب ان اعتبار محل لا مع اسمها على انهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه نقد لم يخرج
لا على الجلالة عند ابي حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احد
لانه في موضع رفع بالابتداء وشيئا في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجر خفضهما حملا على اللفظ لان
موجبان يمتنع دخول لا عليهما فلا من والباء الزائدتين بعد نفي او شبهه لا تعملان في موجب فان قلت فمقتضى قوله فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثناء
في هذه الامثلة مرجوح قلت انما الاخير فلا نحو ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي ابني لبيني لستما بيد الا يدا ليست لها عضد بالخفض و
اما الاول فقد قال ابو القاسم السهيلي في اماليه لا يجوز في نحو لا اله الا الله النصب المستثنى من ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليل كما لم يجز في ولم يكن لهم شهداء
الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل وهو ان النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام قائم بنفسه جاز لك
من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تغير اعتبار حكم النفي وامتنع حكم الايجاب انتهى فان قلت لا اله الا الله واحد
فالرفع ايضا في الواحد على البدل من الحال ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان البدل نكرة موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا
في موجب لا يرجح النصب على الاتباع لتاخر صفة المستثنى منه على المستثنى نحو ما فيها احد الا اخوك صالح خلافا للمازني فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى
منه عن المستثنى فانه يختار النصب فيقول ما فيها احد الا اخاك صالح فرجل مبتدأ تقدم خبره في المجرور وصالح نعت لرجل المستثنى منه وما خالف منصوب
الى الاستثناء تقدم على نعت المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا اخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه نزل التقديم
على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب فقد اعطاه الصواب ما نقل الموضح عنه فقد قال ابو حيان
ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما ان لا يكترث بالصفة بل
يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكرها وهذا راي سيبويه والثاني ان لا يكترث بتقديم الموصوف
بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندي ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما
مرجحا فتكافئا انتهى ... المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابيك ... فالظاهر ان الخلاف قائم فليتامل قاله الموضح
في الحواشي وان كان الاستثناء منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل الا لا على ما بعدها ... نحو قام القوم الا حمارا او ما
قام القوم الا حمارا ففي ذلك تفصيل فانه ان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى
اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من فاعل
لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي ... في حواشيه ان المصدر
... هنا في موضع ابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه وما نفع زيد لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان المصدر
هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ... وقد رد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان الا
... بمعنى الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو وان امكن تسليطه اي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار فالحجازيون
يوجبون النصب لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه وقد اتفق عليه قراءة السبعة الا اتباع الظن ... وبنو تميم يتبعون
... الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لان من
انه معرفة في موجب ... لا تعمل فيهما والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فابدل اليعافير من الانيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير والعيس من الاجمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية
... والعيس جمع اعيس وهو الابل البيض ... وذكر سيبويه في ترجيح الرفع فيهما على حدهما انهم لو ... ذلك على المعنى لان الفصو

المستثنى فلقائل ان يقول ما في الدار احد الا حمار المعنى فيه ما في الدار احد الا حمار فصار ذكر احد تأكيدا ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم ابدل من احد ما كان مقصوده
من ذكر الحمار او وجه ثالث ان يجعل الحمار انسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام
التحية عندهم وحمل عليه اي على اتباع المنقطع الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب
مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان ويجوز ان يكون
متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل او عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص
من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الاية وجه آخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله
فاعل والاستثناء مفرغ انتهى **فصل** واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه
لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب والاصل وما لي شيعة الا آل احمد وما لي
مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه واراد باحمد النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى اذا تقدم
على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك
ناصر بالرفع وقال حسان لانهم لا يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع ووجهه ان العامل فرغ لما بعد الا وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت
لما بعد الا وهو ابوك في المثال والنبيون في البيت وان المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت عام اريد به خاص فصح ابداله من
المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض ونظيره في ان المتبوع اخر من تقديم وصار تابعا ما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت
باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد
الله في قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام اريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضايع الوجه ان يقال هو بدل
من الاسم مع الا مجموعين فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر ان ورد **فصل**
واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت الا عاطفا او تلاها اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضرب عنه الغيت جواب
الشرط الثاني فهو وجوابه جواب الشرط الاول وذلك ما قال الناظم والغ الا ذات توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية
عمرو وهو معطوف بالواو على ما قبلها عطف نسق والا الثانية زائدة للتوكيد والاصل ما جاءني الا زيد وعمرو والثاني وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل الكل
وهو بدل الكل من الكل كقوله اي الناظم لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء والميم فالارجح في الفتى كونه تابعا
جره وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح كونه منصوبا على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى بدل
كل من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية زائدة مؤكدة للا الاولى وبدل البعض من الكل نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالارجح
فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شيء الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شيء ففيه
الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو
وقد اجتمع العطف والبدل في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فرسيمه بفتح الراء وكسر السين المهملتين بدل كل من عمله او بدل بعض من كل
ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل والا المقترنة بكل منهما زائدة مؤكدة
والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم في السير السعي الركض والرمل في الطواف الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التاسيس وذلك في غير بابي العطف
والبدل فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا فانه لا يشتغل المعمول قبل الا ولكنه يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصب ما سواه وجوبا
على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا ابعث الاول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له ونصبت
الباقي من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل فيه بل يرجح وتقول ما رايت الا زيدا الا عمرا
الا بكرا فنصبت واحدا منها بالفعل على انه مفعول به ونصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يرجح عما
كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء يطرقه الخلاف وتقول ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا اخفض
ذلك احدها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول للجر بل يرجح وذلك مستفاد من قول الناظم وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التاثير في
العامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني وان كان العامل غير مفرغ بل اشتغل بما يقتضيه قبل الا فان تقدمت المستثنيات كلها
على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات
ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم
وان تأخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر من ان جواز الاتباع
مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحد منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفرد من نصب او اتباع ونصب ما عداه وجوبا
نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا الذي واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من المستثنيات

النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتاخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد لجاءنا الا بكر نفع
الجميع على الابدال هذا حكم المستثنيات بالا المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن استثناء
بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد
نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه
من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيد الا عمرو الا
بكر فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم
وذلك اذا كان المستثنى من موجب فما بعده خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام نفي عنه
لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه
من بعض فالنحاة اختلفوا على ثلاثة اقوال تفصيل الحكم كذلك وهو ان كان الاول داخلا وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع من المستثنيات مستثنى من العدد وهو قول
وسعد القاضي ابو يوسف ويمكن ادراجه تحت قول الناظم وحكمها في القصد حكم الاول وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه
من الذي قبله والذي قبله مستثنى من الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان
محتملان اي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من العدد اصلا ويحتمل عود كل منهما الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال الا ان
الاظهر فيما يكون استثناء من استثناء وعلى هذا الخلاف فالمقر به في المثال المذكور وهو قوله عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلاثة على القول الاول
وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فيكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد فيكون الاربعة وهي عشرة بقي ثلاثة وسبعة على
القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثني واحد من اثنين بقي واحد واذا استثني الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت
الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة ويحتمل لهما اي الثلاثة والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعرف مما تقدم ولك في معرفة المتحصل على القول الثاني للتقرير
والكشف طريقان احدهما ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث ان كان بعده مستثنى رابع فانك
تجبر بالثالث وهكذا الفعل الى ان ينتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة يبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو
اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث يصير واحدا يبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخير مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل
حتى تنتهي الى الاول فما حصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق
ثالث وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم اخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضاحه عندك
بانا لو قلنا الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما من الوتر وادخل الثاني والرابع وما اشبههما من الشفع فالباقي
بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهو اذا وتر وادخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات
فهي اذا شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذا وتر فصار الباقي ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهي اذا شفع فصار الباقي اذا
خمسة وستين وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قاله ابن مالك في شرح التسهيل **فصل** واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل
الا ترى انك تقول زيد غير عمرو ومعناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل فغير وصف صالح ولا اثر لاضافتها الى المعرفة
لانها لا تتعرف بالاضافة او يوصف بها معرفة لفظا كالنكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت
عليهم فان موصوفها الذين وهم جنس منهم لا قوم باعيانهم وذهب السيرافي الى ان غير يتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير
السكون فعلى قوله غير في الايتين بدل لا صفة وقد تخرج غير عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن الاستثناء
وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما الهة الا الله اي غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل
اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه وتعرب هي اي غير نفسها بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام
نصبها في اربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد والثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى
كما في نحو ما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع في المسئلتين والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما فيها
احد غير حمار عند الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها في مسئلتين احديهما عند
من الكوفيين والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عندهم في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل
على المستثنى نحو ما فيها احد غير حمار ويضعف نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد وحيث نصبتها فالناصب لها
ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا
كان العامل فيها مفرغا نحو ما قام غير زيد وفي الصحاح قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كانت بمعنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما
جاءني غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح في الحواشي واقول لا شاهد في تمثيله لجواز ان تكون الفتحة في غير لاجل بنائها

لاضافتها الى المبني والى المسئلة غير اشار الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا ولسوى وغير الا في خمس مسائل احديها ان الا
يقع بعدها الجمل بدون غير الثانية انه يجوز عندي درهم غير جيد على الصفة الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز
ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك
ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك **فصل** والمستثنى بسوى بلغاتها كالمستثنى بغير في وجوب
الخفض ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان قال ابو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا واليه اشار في النظم بقوله ولسوى
سوى سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا ويؤيده ما حكاه الفراء اتاني سواك وقوله فسواك بائعها وانت المشتري وقال سيبويه والجمهور هي ظرف للمكان
بمعنى بدل غير متصرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك فليست هنا بمعنى غير لان غير لا تدخل هنا الا بالضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك
فلما وصلوا بسوى بغير ضمير دل على انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك ولو لا يخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو سهل بن شيبان
لم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا ومنه كما تدين
تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا كما يجرها في السعة انا في سواك قاله المطرزي وقال الرماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا
قال الموضح والى هذا المذهب اذهب لا تخلص **فصل** والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا
اي كلوا مما ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر فنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل انهر المستتر فيه وقابلهما الفراض والانهار الاسالة وشبه خروج الدم بجري
الماء في النهر وتقول اتوني لا يكون زيدا بالنصب فليس في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي او عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين او عائد على المصدر المدلول
عليه بالفعل ضمنا عند الكوفيين فتقديره قاموا ليس زيدا ليس هو اي القائم زيدا على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا
اذ ليس هو اي ليس بعضهم زيدا على القول الثاني وفيه بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع الا واحدا قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا
وليس هو اي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورد بانه يلزم منه تقدير محذوف لم يلفظ به قط ورجح
القول الثاني وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل فهو نظير وان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو
عائد على الاناث اللائي هن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا
فائدة في قول القائل وان كن الاناث نساء قلت الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء
قلت فائدته التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال وجملتا الاستثناء من ليس زيدا ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال
من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت
الحسان اخذا من ابن عصفور او مستانفتان فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى الاستئناف مخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقهما بما قبلهما في المعنى
بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا
بليس ثم قال وبيكون بعد لا **فصل** وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما الجر على انهما حرفا جر واليهما الاشارة بقول النظم واجرر بسابقي يكون ان ترد
وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده قوله وتركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى النسور ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا
الشمطاء والطفل الصغير والهوا في مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهي انثى الاشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول
ابحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الاخر خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا بجر الجلالة بخلا وعدا وموضعهما جارين نصب
ثم اختلف فقيل هو نصب عن تمام الكلام فيكون الناصب لموضعهما هو الجملة المتقدمة عليهما التي استغنت عن تمامها كما قيل به في التمييز الواقع لابهام النسبة ان
العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي في باب التمييز عن قوم وقيل لانهما متعلقان بالفعل او شبهه لتكون قبلهما على قاعدة احرف الجر فيكونا
في موضع المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديتهما على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح في المغني والصواب عندي الاول لقلته بامرين جمود او لا وجه لجعلها
النصب على انهما فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف فيصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف فيصير مبنيا قال
الموضح في معرفة شرح اللمحة هذا يعني النصب انما صح في عدا لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره اي تجاوزه ولم يصح في خلا لكونها
قاصرة فكيف ينصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك ان كلا من خلا من شيء فقد جاوزه انتهى وفاعلهما ضمير مستتر فيهما
وفي مقدر وفي موضع الجملة فيهما البحث السابق في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما الضمير اما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا
زيدا فالتقدير عدا هو اي القائم زيدا واما على مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا واما على بعض المدلول عليه بكل السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا وفيه نظر
لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم فلا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل اياه وقولك
قاموا ليس زيدا اي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملتا الاستثناء في موضع
نصب على الحال او مستانفتان فلا موضع لهما وقيل هل تعمل فيما بعدها اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا فعلان جامدان وما المصدرية

لا يؤتى بها بغير جامد كما نص عليه في التسهيل من الشرط لجواز دخول ما عليها فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية والى الاشارة بقوله وبعد
ما انصب وهو كقول لبيد الا كل شئ ما خلا الله باطل اي ذهب فان انتقض قوله نعم كل شئ هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان تكون
صفة للمستثنى او للمستثنى اليه وما زائدة والتقدير كل شئ غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر وقوله لتمل الندامى ما عدانى فانني بكل الذي
يهوى نديمي مولع فعدا فعل ماض ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وعدا صلته وموضع الموصول مع صلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية
الزمانية على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا اي الا
او مجاوزين زيدا على الثاني وبه قال السيرافي او على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف الذي يختار نعيمه عليه هو الاول فان
كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجر ان على تقدير ما زائدة وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني واليه اشار الناظم
بقوله وانجرار قد يرد وقال في المغني فان قالوا بالزيادة فقياسا فقاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ
بحيث لا يقاس عليه انتهى وهو مخالف لما هنا **فصل** المستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير بالبناء على الضم لا وفي المغني ان ذلك لحن ولا ضوابه
الذين غير وا خالد ابن مالك عدم اطرفه ونقل عن العرب انشد عليه لا غير اجمل وسمع غيره اي غير سيبويه النصب رواه الاخفش وغيره كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع
حاشا الشيطان وابا الاصبع بنصب الشيطان وابا الاصبع بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام العين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة امر حسن لا يليق
احد عنه فلم استثنى بحاشا فلت نبه بها على ان الشيطان لشدة خساسته اوافرطه في قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه لعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا
الاصبع قرينا للشيطان تنبيها على الخاسة بخساسة الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني ومذهب النصب نقل ابي زيد والفراء والاخفش والشيباني
ان حروف الجار ما الجرمي والمبرد والمازني والزجاج والناظم حيث قال لا تصحب ما حاشا والكلام في وضعها حالا لكونها جارة وناصبة في ما قطعها كالكلام في اختيها عدا
وخلا وتقدم مشروحا لا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا
فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث فليس بمدرج وقد رد في المغني انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة من كلام الراوي ويؤيده ان في
معجم الطبراني ما حاشا ولا غيرها واما قول الاخطل رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر قال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان يكون حاشا
فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كان المراد تلك خرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا على حاشا خلافا
للكسائي في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه ايضا ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك
على الشذوذ قاله المرادي في شرح التسهيل وضعفه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير
عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل **هذا باب الحال** الفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة و
اشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب
بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم مجيئها ثم توكيدها بالغير ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها الحال نوعان مؤكدة وهي التي يستفاد
معناها بدون ذكرها وستاتي ومؤسسة ويقال لها المبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل
او المفعول او لهما معا فالاول نحو جاء زيد راكبا فراكبا حال مبينة لهيئة الفاعل وهو التاء والثاني نحو زيدا ضربته مكتوفا فمكتوفا حال مبينة لهيئة المفعول وهو
الهاء والثالث نحو لقيت زيدا راكبين فراكبين مبينين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما
ذلك يؤول بهما في نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي و
هو مفعول معنى منبه واستعمل بعلي واشير الى بعلي قاله في الموسط وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى فانه وان كان مبينا للهيئة لفاعل
فهو تاء المتكلم الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به ليدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل
الوصف وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحكا وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما
يستغني عنه لان الحال قد يجب ذكرها كما في قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين ولا مستغني عنه كقوله ... اذا لم يستقم الكلام بدونه وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز نحو
لله دره فارسا والنعت في نحو جاء في رجل راكب فانهما وان كانا وصفين فضلتين مذكورين لذلك لان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو
الفروسية وذكر النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا وقد يتعلق بعض نعوت خاص واخص منه معنى اخر وقال الناظم
في النظم الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا فزيادة كذا لبيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة فصل اول مخرج للخبر في نحو زيد ضاحك
فانه عمدة ومنتصب فصل ثان مخرج لنعتي المرفوع والمجرور في نحو جاءني رجل راكب ومررت برجل راكب فانهما وان افادا تقييد المنعوت فليسا منصوبين ومفهم في حال كذا فصل ثالث
مخرج لنعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه اي النعت انما سيق لتقييد المنعوت فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد
وانما افهمه بطريق اللزوم لان المقصود بالذات تقييد بالنعت ان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر لان المقصود من
الحد بيان ماهية المحدود وذلك لا يتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور لانه لا يحكم على شئ
الا بعد تصوره والتصور لماهية المحدود متوقف على جميع اجزاء الحد ومن جملتها النصب وهو حكم على المحدود وهو يتوقف الشئ على ما يتوقف عليه فلزم الدور

اصلي بت وبعض على اوبرابت كنوهت انلي بت بعلي وجه على آو الدور مبطل للحد واجيب باختلاف الجهة فان الحكم بعين موقوف على التصور بكنه الحقيقة المتوقف
على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه
الحقيقة ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك **فصل** للحال من حيث هي اربعة اوصاف احدها ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها مأخوذة من
التحول وهو التنقل قاله ابو البقاء لا ثابتة دائما والمراد انها تنقسم باعتبار معناها ولزومها الى قسمين منتقلة وذلك لا انتقال لها الغالب فيها لا لازم كجاء زيد
ضاحكا الا ترى ان الضحك يزول عن زيد ويفارقه وثابتة وذلك قليل فلذلك قال وقد تقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل احدها ان تكون مؤكدة لمضمون جملة
قبلها نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم ابعث حيا او لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحياة وعموم
من في الارض من مقتضيات الجمعية المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله الزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها يديها
اطول من رجليها فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال ملازمة من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل
على تجدد المخلوق قاله ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع مبتدأ وخبر والجملة حالية انتهى ولا يتعين الحالية لجواز الوصفية لان
الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو احد ما فسر به المحدث في قوله تعالى ما ياتيهم
من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمحة فجعله مما انضابطه وسياتي ما يخالفه المسئلة الثالثة ان يكون مرجعها الى السماع نحو قائما بالقسط من
قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط اذا اعرب قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشري عن افراده بالحال
دون المعطوفين عليه وان كان مثل زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالتباس وسكت عن بيان جهة تاخيره عن المعطوفين قال التفتازاني
كانها الدلالة على علو مرتبتها وتقرب من نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي التخليط والالتباس ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على
السماع فلا يقاس عليه ووهم ابن الناظم في شرح النظم فمثل بمفصلا في الاية المذكورة للحال التي تجدد صاحبها قال في المغني وهذا سهو منه فان القران قديم
انتهى وقال الدماميني في شرحه السهو انما هو منا اي من الموضح فان الانزال يقتضي الانفصال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب عن هذا ان انزال الذي
هو عامل الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة
عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته لا العبارة الدالة عليه المتصف بالنزول وهو الثاني لا الاول انتهى الوصف الثاني
ان يكون مشتقا من المصدر لا جامدة وذلك ايضا غالب لا لازم كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى ذلك اشار الناظم بقوله ويكون منتقلا
مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا ويقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلث مسائل احدها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا فاسدا حال من
زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة ومؤولة بمشتق فاسد مؤول بشجاع كقمر مؤول بمضيئة وغصنا مؤول
بمعتدلة اي متمايلة ومضيئة ومعتدلة والمعنى مبين على التشبيه وقالوا في المثل وقع المصطرعان عدلي عير فعدلي بالتثنية حال عاملة من المصطرعان
وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضاف اليه وعدلي مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف اي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار عير تقول
وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يشير قوله في النظم وكر زيد اسدا اي
كاسد اي مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او تقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة
على التشبيه المسئلة الثانية من الثلاث ان تدل على مفاعلة من الجانبين نحو البر بعته زيدا يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قاله سيبويه
كما كان لك في سقيا لك بيانا ايضا فيتعلق بمحذوف استونف للتبيين قاله في المغني وفيه معنى المفاعلة اي متقابضين وبعته زيدا كلمة فاه الى فيه
ففاه حال من الفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى المفاعلة اي متشافهين وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها
ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائب مناب حال ثم حذف وصار العامل كانه تذهب السيرافي
الى انه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش
الى ان الاصل من في الى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه وقدره المبرد بانه بتقدير يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي بانه انما يريد ذلك في
كلمني وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به وقدره السيرافي بانما شرع كلمته وجهه الى وجهه وعينه الى عيني وهذا
المثال لا يقاس عليه لان فيه تقابلا جامدا موضع مشتق ومعرفة موضع نكرة ومركبا موضع مفرد والوارد منه قليل المسئلة الثالثة من الثلاث ان تدل
على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا او رجلين رجلين وعلما الابحالا ضابطه ان يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئية مكررا قاله الرضي وفي نصب الجزء الثاني
خلاف فذهب ابن جلح الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موضع الحال جاز ان يعمل قال الدماميني
والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ان ذهب قبيل الى انه نصب بالعطف على تقدير الفاء والمعنى
فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شئ من المكررات الا الفاء خاصة قال الرضي ثم نحو فصولا كتبه باء كتبه
اي مبينا وتقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمشتق او شبهه فالاول نحو قرانا عربيا فقرانا حال من القران في قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وكذلك
في هذا القران والاعتماد فيها على الصفة وهي عربيا فتمثل لها فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني فيها ايضا وكذ

امر حكيم امرًا من عندنا قاله ابو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة حالا موطئة بكسر الطاء لانها ذكرت موطئة للنعت المشتق وتمهيدا له هذا مقتضى كلامه
وقد صرح في المغني فقال انما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ وغيره وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا حال لانه نعت للسان عربي والوصف و
الموصوف كالشيء الواحد فسمى الحال الشبيهة بالمشتق فصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة للسان ان يكون حالا وانما الولاد ذكر من الصفة انتهى
فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة الممهدة او دالة على سعر بكسر السين المهملة نحو هذا البر قفيزه بدرهم مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا
بيان له … نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز او دالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال تقال الراي
… او فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا … بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل اطيب المستتر فيه
ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا … او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا
فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او فرعا له اي لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد
وتنحتون الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع للجبال في غالب الامر … على هذا مفعول به لا حال او اصلا لها نحو هذا
خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك وهو اصل له فان الحديد اصل الخاتم … ءاسجد لمن خلقت طينا فطينا حال من الضمير المحذوف العائد على الموصول
بناء على جواز حذفه … الحال او من الموصول المجرور باللام وعلى كلا التقديرين فالطين اصل المخلوق وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف
على السماع … وهذه المسائل العشر … مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل … او دالة على مفاعلة
او سعر او ترتيب او اصالة او تفريع او تنويع او طور وافعل فيه تفضيل **تنبيه** اكثر هذه الانواع العشر وهي ما سوى مسئلة التسعير والمسائل الثلث الاول يقع و
وهو ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب … ويكثر الجود في سعر وفي … فقد قلبا بلا تكلف ويفهم منه انها تقع جامدة بقلة في مواضع اخر
وانها لا تؤول بالمشتق … وهي تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلث مسائل بقوله ثانيا تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق
في تسع مسائل … والى ذلك يشير … ابن الناظم في شرح النظم ان المسائل العشر الجميع مؤول بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا
حتى … لان اللفظ فيها مراد به … والتاويل فيها واجب … كميته
واما … معنى …
طورا … الوصف … الحال ان تكون نكرة لا معرفة
وذلك لازم لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه فان وردت بلفظ المعرفة
اولت بنكرة … من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجيء معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانها ليست معرفة عند الجمهور وانما هي على
صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد وذلك ان العرب قالوا … جاء وحده فوحده حال من فاعل
جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فتؤول بنكرة من لفظه او من معناه اي متوحدا او منفردا وقالوا رجع عوده على بدئه فعوده بفتح العين
حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فتؤول بنكرة من لفظه او معناه … على بدئه …
… قال ابو البقاء معناه رجع عائدا في الحال … قالوا ادخلوا الاول فالاول …
الاول … معطوف … بالفاء وهما بلفظ المعرفة … وقالوا جاءوا الجماء الغفير فالجماء حال من الواو في جاءوا
بلفظ المعرفة بال فيؤول بنكرة اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية والغفير … نعت الجماء بالجيم والمد
الجم وهو الكثير … الحال … القياس ان يقولوا الجم الغفير … الجماء الغفيرة … على معنى الجماعة وذكروا الو
… بمعنى الفاعل … الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض … وقالوا … ارسلها العراك فالعراك بكسر العين المهملة
حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرفة بال فيؤول بنكرة اي معتركة قال لبيد فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال والنغص بفتح النون و
الغين المعجمة والصاد المهملة … والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة و
عراكا اي … شرح الشذور … التاويل في الجميع على تقدير
واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال ان تكون نفس صاحبها في المعنى لانها وصف له … والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك جاز
جاء زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان يقال جاء زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات وقد جاءت
مصادر احوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وارسلها العراك وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول وال في الثاني وزعم سيبويه
ان … وتعريفها … المصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله … بحيث كانت مصادر مثلها وكانت … الاول وغيرها … لمصدر
انتهى وقال ابن الشجري الاصل العراك … المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فهذه واقعة موقع الاحوال
الاحوال …
… والبغداديون ان تاتي الحال معرفة … الكوفيون … على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى

الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا احسن افضل منه اذا
اساء فان لم تنفذ بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال … جاء عبد الله المحسن … جاءت مصادر احوالا بكثرة في النكرات سماعا
شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا او اتساعا نحو زيد عدل
فعلوا مثل ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول النظم ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كطلع زيد بغتة فبغتة حال من فاعل طلع وجاء زيد ركضا
فركضا حال من فاعل جاء وقتلته صبرا … حال من مفعول قتلته وذلك كله مع كثرته على التاويل بالوصف فاول
بوصف من باغت اي مباغتا … فال الشاعر ولكنهم ماتوا ولم ادر بغتة واعظم شيء حين يفجأك البغت
ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل
ويؤول صبرا بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر المنكر حالا كثير او مع كثرته فقال سيبويه والجمهور لا يقاس مطلقا سواء كان نوعا
من العامل ام لا … لا يقاس المصدر الواقع نعتا او خبرا بجامع الوصف المعنوي وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه يدل على الهيئة بنفسه فاجاز نحو
زيدهم جاء زيد سرعة لان السرعة نوع من المجيء ومنع جاء ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه
يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو منقاس كما
يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا ان عند المبرد حال
وهو لا يقول بذلك وقاسه الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا وصف
عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر ما وصفه به من غير العلم وصاحب الحال
هذا التقدير نائب الفاعل يذكر وناصب الحال الناظم وابنه ان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان
صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما واما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل فيما قبله
فلو كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون
الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحق
ما اعتمد عليه في الجواب وقاسا ايضا بعد خبر شبه به مبتدأه كزيد زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدأه وهو زيد والتقدير زيد مثل
زهير وانما حذف مثل ليزول التشبيه ويكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد
وصاحب الحال الضمير مستتر في زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا … في مثل الحذف وهي العامل فيه
فال للحصر في الايضاح استظهره ابو حيان في الارتشاف والموضح في المغني … وقاسا بعد خبر بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل
فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك انت الرجل معنى
الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون على معنى تفهم فهما وتادب ادبا انتهى وقال في الارتشاف ويحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت
الكامل ادبا اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى فحصل فيه ثلثة اراء حال مفعول مطلق تمييز ويحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال فمذهب سيبويه
ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب
الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف والتقدير جاء زيد ذا ركض
وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلث مسائل بعد
اما وبعد خبر شبه به مبتدأه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال **فصل** واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق
المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ لقربه من المعرفة كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا
رجل ونحو قوله وهو كثير عزة لمية موحشا طلل وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروي هكذا لمية موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم فجالسا في المثال
حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل ومسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها … النكرة …
منها بالنعت … الحال بالصفة … صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو او الوصف وما ذكر من
انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان
يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاضمرهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى
بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر فلا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه
وتعقب بمنع العطف بقول ابن جني في عليك ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف فالطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من اثار الدار
والموحش هو القفر الذي لا انيس فيه والخلل بكسر الخاء جمع خلة وهي بطانة تغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب … ابو يوسف … نعصمه

ابراهيم بن حبلة ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق فمصدق حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز كون مصدق
حالا من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صحح في باب المبتدأ وقول الشاعر نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في
اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر ويحتمل ان يكون هو والماخر بالخاء المعجمة الذي يشق الماء شقا واليم بفتح الياء
المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء وثانيها ان يتخصص بالوصف بالاضافة نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا فامرا حال في
للسائلين في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مخصوصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا يأتي الحال من المضاف اليه
الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود فخالفا الناظم في ذلك في شرح الكافية فجعله من التخصيص بالاضافة وفي
امرا اعاريب ستة احدها انه على الاختصاص ثانيها انه على المفعول له ثالثها على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل في انزلنا اي امرين او من ضمير
المفعول وهو الهاء في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين او مخصوصا بالاضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لتخصيصها
بالاضافة الى ايام او مخصوصا بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا
بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوقا بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة لها كتاب معلوم حال
من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي
ورده ابن مالك من خمسة اوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقرونة بالواو قلنا انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو
قول النظم لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا فمستسهلا حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والنهي شبيه النفي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يبغ على امرئ
امرؤ مستخفا به وقوله وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قال ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة والجيم النكوص والتأخير والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت
او استفهام كقوله وهو رجل من بني طي كما قال ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بهل
وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر وابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والامل مفعوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكر غالبا
ذو الحال ان لم يتأخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة في
لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا ... والدليل على انه حال انه لو وقع كان صفة للمائة والمائة مبهمة الوصف وفي الحديث
يقول الله ... وصلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ ... لو كان كل
لما احتيج الى مسوغ اصلا وقد ذهب بعضهم الى عدم الاشتراط ... الحال من النكرة بلا مسوغ فهل يقاس عليه لا
ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع **فصل** وللحال الموسسة مع صاحبها ثلاث حالات احديها وهي الاصل ان تجوز فيها ان تتأخر وان تتقدم عليه
... جاء زيد ... ضربت اللص ... ضاحكا ... وان تقدمها على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص
... ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه
ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم يكن فعلا الحالة الثانية ان يتأخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين
الا مبشرين ومنذرين فمبشرين حال من المرسلين ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تأخيره ويمكن ان يجرى فيه خلاف الكسائي السابق فيما
اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها لا تقول مررت جالسة بهند
هذا هو مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقه اذا تعدى لصاحبها بواسطة ان يتعدى اليها بتلك الواسطة لكن منع من
ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير واليه الاشارة بقول النظم وسبق حال
ما بحرف جر قد ابوا ... وخالف في هذه المسألة الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع
قال الناظم في النظم ولا امنعه فقد ورد وقال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور
وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام ونحو قول الشاعر ... تذكر ... كانكم ... حال من الكاف والميم وقد تقدم
على صاحبه المجرور بعن والحق ان هذا البيت ... حال من ... المذكور وان كافة في الاية حال من الكاف في ارسلناك
وان التاء للمبالغة لا للتأنيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يأتي في غالب الا في ابنية المبالغة كعلامة وكافة
ذلك فان حمل على ... وهو حمل شاذ نقل الموضح ... ولم يتعقبه وقول الزمخشري في الاية ان كافة صفة ... نقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا
الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها معه وقول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس ... تقديم الحال المحصورة على صاحبها ويلزمه
ان تتوسل باللام والاكثر تعديه بالى ... وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع كما تقدم والثاني وهو تعدية ارسل باللام خلاف الاكثر وقد دفع الاول بان
تقديم المحصور بالا غير ممتنع عند الجميع كيف وقد نقل الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه
على الفاعل ... الحال لانا لا نقرأ بالاية على المقصود ودفع الثاني ... الاكثر لا ... ارسل باللام كثير صحيح واقع في التنزيل

كقوله

كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ... وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك
او اسمين احدهما مجرور ويجرى نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واخر ... ولا يجرى
غير زائد ... فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور ايضا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاءني راكبا من احد وما رأيت راكبا
من احد واما مجرورا بالاضافة بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول كاعجبني وجهها مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال
على صاحبها ... بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول
فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل ... في شرح التسهيل فقال ان كانت
الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت
محضة لم يجز بالاجماع ونازعه ابو حيان ورده عليه الموضح ذلك في الحواشي والاشتغال بذلك خروج من المقصود وانما يجيء الحال من المضاف اليه
اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال المتقدم وهو اعجبني وجهها مسفرة وكقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو
الهاء والميم والصدور بعضه او كبعضه كقوله تعالى ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو فاتبعوا ملة ابراهيم
حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى
انه لو قيل ونزعنا ما فيهم ويأكل اخاه واتبعوا ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا في الحال بان يكون مصدرا او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم جميعا
فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب نحو اعجبني انطلاقك منفردا فمنفردا حال من الكاف المضاف
اليها انطلاق وانطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب والثاني هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب
وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول الناظم ولا تجز حالا من المضاف
له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه ... وانما اشترطوا احد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في
الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال الا اذا اشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا
او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله
او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال
اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة او نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف وقد نقل غيره عن بعض الكوفيين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي
نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءه او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لا بد
من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة
وذكر لان الملة والدين بمعنى او من الضمير في اتبعوا بمعناها انتهى الحالة الثالثة من حالات الحال الثلاث ان يتقدم الحال عليه اي على صاحبها وجوبا
كما اذا كان صاحبها محصورا فيه نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث السابق **فصل** وللحال مع عاملها ثلاث حالات ايضا احديها وهي الاصل ان يجوز
فيها ان تتأخر عنه كجاء زيد راكبا وان يتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا وتصرفه ان يكون ... في الازمنة
الثلاثة ان يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابو البقاء فالماضي كجاء زيد راكبا والمستقبل كلم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الان او صفة تشبه
الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلك في راكبا في جاء زيد راكبا في المثال الاول وفي مسرعا في زيد منطلق
في المثال الثاني ان تقدمهما على جاء وعلى منطلق فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق او زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي
فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل في راكبا جاء لبعدها عن العامل وقد حج البصريون الجرمي و
الاخفش بالسماع في الفصيح كما قال الله تعالى خاشعا ابصارهم يخرجون فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عاملها الفعل واجيب بانه يحتمل
لجواز ان يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ورد
بان الاصل عدم الحذف قالت العرب شتى تؤوب الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وقد تقدم على عاملها والحلبة جمع حالب و
تؤوب بمعنى ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عاملها وحكى ان ثعلبا ناظر في هذه المسألة
وانه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحلبة اي متفرقة ترجع الحلبة ... ترجع الحرب قال الشاعر وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته
عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فجملة تحملين في موضع نصب حال من فاعل طليق المستتر فيه وعاملها طليق وهو صفة مشبهة وقد
تقدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملت فيه بحق
الشبه واما عملها في الحال فبما فيها من معنى الفعل كما صرح الموضح في بابها واستفيد من تمثيله انه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا او جملة ومنع الفراء و
المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو ... والجمهور على الجواز والحق ان هذا البيت لا ينهض على ... الكوفيين بان هذا اسم موصول الاانهم قائلون

وتحملين

وتحليلن سلسلة وتنايدة محذوف والتقدير الذي تحليته حليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة
اشبهت المصرف فجائز تقديمه الحالة الثانية ان تقدم الحال عليه اي على عاملها وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد و
هل هي ظرف او اسم قولان احدهما انه ظرف شبهته باسم المكان كما ان تسوال كان وتعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم وتعزى الى الاخفش وعلى
القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الى الاستقرار بخلاف
وسمى قاله احمد بن الخباز في النهاية الحالة الثالثة ان يتأخر الحال عن عاملها وجوبا وذلك في ست مسائل وهي ان يكون العامل فعلا جامدا نحو احسنه
مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او يكون العامل
صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات الفرعية وهو اسم التفضيل فانه لا يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة سمى
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقا للجامد نحو هذا افصح الناس خطيبا فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان يتقدم عليه
لما تقدم او يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف اخيك صائما فصائما حال من اخيك والعامل فيه المصدر المقدر
بان والفعل ومعمول المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية
فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك فيها معنى الفعل وهو اشير دون حروفه فان تلك العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند
الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدأ فان العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم
الاشارة والعامل بتقديره اشير اليها خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وقد ذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا
يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية وحروف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب
والحشف البالي فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى اشبه دون حروفه فان قلت كيف صح ان يكون رطبا ويابسا حالا من
قلوب قلت على معنى منها رطبا ومنها يابسا وليس المراد بالرطب ولا اليابس الفؤاد قال الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها
لا تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو ردئ التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما او
حروف التمني نحو ليت هندا مقيمة عندنا فمقيمة حال من هندا والعامل فيها ليت لما فيها من معنى اتمنى دون حروفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل
ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخر لن يعملا كتلك ليت وكان او يكون العامل عاملا آخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله نحو لاصبرن
محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه ولاعتكفن صائما فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما
لانهما في خبر لام الابتداء وهو محتسبا وما في خبر لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما اي على لام الابتداء ولام القسم لانهما من ذوات الصدر ولو
فصلت اللام جاز التقديم نحو لعمرو زيد محتسبا اصبر ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما
مفضل على الآخر فانه يجب تقديم الحال الفاضلة نحو قولك للتمر هذا بسرا اطيب منه رطبا قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال اي
من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما اطيب بما فيه من معنى المفاضلة بين الشيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا
تريد ان تفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى
والمعنى بسره اطيب من رطبه ونص في ذلك صريح بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في اظهر قوليه والفارسي في تذكرته وابن كيسان
وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في الحلبيات ان الناصب كان محذوفة تامة صلة لاذ ان قلت ذلك فهو بلح فالمقدر اذا
او فيمن يوم والمقدر اذ وان صاحبها المضمر في كان لا المضمر في اطيب لجوزوا تقديم الظرف على اطيب لاتساعهم في الظرف وقد لهذا جاز كل يوم لك ثوب
بالاتفاق ولم يجز زيد عبدا لسان الدار عند الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن افضل منه المسيء
لمجيء معرفتين وانما يعد الحال مع افعل اذا كانا فاضلين فان كان الفاضل واحدا امتنعا نحو هذا بسرا اطيب منه عنبا قاله الموضح في الحواشي ونقل
المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه قال الثاني نحو قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير
المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين انفع او كان المحذوفة على القولين السابقين في هذا المثال ورد على من زعم ان العامل
في المثال الاول اما ها التنبيه واسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تاخير الحالين في المثالين عن افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقديم
الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل عليه ولو اخر لالتبس فان قيل اجعل احدهما تاليا لافعل والآخر مؤخرا لما يؤدي الى فصل افعل من من ومجرورها
وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بين الظرف وعديله والتمييز قلنا اذا لم يفصل جاز في هذا الفصل واجب في نوع خاص والى ذلك اشار الناظم بقوله
ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز لن يهن ويستثنى من المتضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا مخبرا بهما مؤخرين عن المخبر عنه وتجوز
بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والخبر كقوله بنا عاذ عوف وهو باد ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا فتوسط الحال وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل
والخبر وهو لديكم والاصل وهو لديكم باديا ذلة فنصب الحال الضمير المستقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة ومعناه الظرف والمجرور بالتاخر ليا خلا الحال
اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار او عند زيد جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المتضمن معنى الفعل دون حروفه فلذلك الخلاف

المتقدم جاز في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفرد بين الاضافة كما تقدم في البيت وغير الاضافة
كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا فنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل
والله اعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المستقل الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن
البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات
وصاحب الحال الضمير المستقل الى الجار والمجرور ففي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف او الجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك
الفراء وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه واشار اليه في النظم بقوله ندر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم ضرورة
وان خالصة في الآية الاولى ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور وقبلها على انها حال من الضمير الذي في
الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيها
للمبالغة كما في رواية او مصدر كالعافية وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الدال على وزن فاعله موقوف على السماع
فلا يقاس عليها والحق ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لتاويلها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير او السموات
مبتداء وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل وبيمينه معمول الحال المتعلقة بها لا عامل الحال **فصل** وتشبه الحال بالخبر في المعنى والنعت في التقييد جاز
ان تتعدد لمفرد وغيره كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان تتعدد لمفرد كقوله
علي اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان وحافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير علي ان ازور بيت الله حال كوني رجلان حافيا
اي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلي ورجلان بسكون الجيم وفي آخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين برجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم
ولزم فوات الزيادة وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة
رجلان برجلاي وليس منه اي من تعدد الحال للمفرد ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف
عند الموضح والثاني وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعددة ان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع فالتثنية نحو وسخر الشمس والقمر دائبين فدائبين
حال من الشمس والقمر والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا تغليبا لاسلامهما من التذكير والتانيث واصل الدأب مرور الشيء في العمل
على عادة جارية فيه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك
في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت وان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف
[illegible] مصعدا ويسند الحال الاول من الحالين للثاني من الاسمين وبالعكس فيسند الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه
لا يعدل عنه الا لقرينة فان قلت ان علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوضاع النشر للاول من الامور الملفوفة والثاني
للثاني وهو عندهم احسن من عدم الترتيب قلت اجيب بانهم انما جوزوا النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه واذا
اتصل احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب قال [illegible] سعاد ذات هوى معنى [illegible]
سلوا ناهواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء [illegible] من التذكير والتانيث [illegible]
انا فصرت الى ازدياد المحبة واما هو فعاد هواها سلوانا [illegible] الحال المتعددة على الترتيب فيسند الاول للاول والثاني للثاني ان امن اللبس كقوله وهو امرؤ
القيس خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى اخرجتها من خدرها
حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثرنا [illegible] ذيل مرطها لتعفي الاثر عن القافة فتضل [illegible] والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف
والمرحل بالحاء المهملة ما فيه نقوش ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا
واحدة وقدروا في نحو قوله حافيا في البيت صفة لرجلان او حالا من ضمير رجلان فتكون حالا متداخلة لا مترادفة وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم تفضيل
ولحديها الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه **تنبيه** الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي
شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا **فصل** الحال ضربان مؤسسة وتسمى
مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد معناها بدونها اي بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا
كما مضى اول الباب ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي الى انكار المؤكدة وقد رد ذلك بوروده الى
المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة اقسام اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من الكاف
هي مؤكدة لعاملها وهو ارسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقوله اصخ مصيخا لمن ابدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب فمصيخا حال من
فاعل اصخ المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصاخة وهو الاصغاء والاستماع والمعنى اصغ
حال كونك مصغيا لمن اظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل او مؤكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا حال من فاعل
تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ونحو ولى مدبرا فان الادبار نوع من التولي ويجمعهما [illegible]

انه لا نظر وعامل الحال بها فذا اكدوا اما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصول مؤكدة لها ومنه القسم ... كان الموضح قال في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها واما مؤكدة لمضمون جملة قبلها معقودة من اسمين معرفتين جامدين فالتوكيد بها اما البيان يقين كهو زيد معلوما او فخر كانا فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا او تحقير كهو فلان مأخوذا مقهورا او تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك او وعيد كانا فلان متمكنا ... كزيد ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح النظم وزاد ابوه في التسهيل جمودا خبرنا احترازا من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد ابوك عطوفا من المؤكدة لعاملها لانه يمكن تأويل الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح وهذه الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التأخير عن الجملة المذكورة لانها المؤكدة لها وحق المؤكد ان يتأخر عن المؤكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا مقدر بعد الخبر تقديره احقه ونحوه كاعرفه ان كان المبتدأ غير انا وان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها مؤخر **فصل** تقع الحال اسما مفردا كما مر وشبه الجملة وشبهها كما مثل نحو جئت اليك وضربت اللص مكتوفا وتقع ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد الى قارون واذا وقع الظرف وعديله حالا فهما يتعلقان بمستقر ان قدرا في موضع المفرد او استقر ان قدرا في موضع الجملة وعليه الاكثرون فالحال الكون مستقرا او استقر محذوفين وجوبا لكونه كونا مطلقا واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التنزل في الاستقرار لانه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا بك قاله ابو حيان وتقع الحال جملة اسمية وفعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول النظم وموضع الحال يجيء جملة ولكن بثلاثة شروط احدها كونها خبرية وهي الجملة المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط بالاجماع لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال قيد كالخبر المبتدأ في المعنى لانها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيدته والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لا يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي وغلط من قال وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح من خطه نقلت في قوله وهو بعض المولدين اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا ان لا ناهية وان الواو للحال كما في المغني وهذا خطأ والصواب ان الواو فيها عاطفة اما مصدر انسبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة يضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المغني في قبيل الجملة المفسرة ثم اعاد المسألة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم ان الاصح يعني فتحة يضجر اعراب مثلها في لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط الثاني ان تكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض بان الحال المعنوي التي نحن بصددها تجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبالها وحاليتها ومضيها بالنظر الى ذلك القيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وح يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجرد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفي سيهدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا من المفعول لغرابة وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر واما من جهة المعنى فانه يصير معنى الآية ساذهب الى ربي مستهديا فاصرف التنفيس الى الذهاب وهو في الآية للهداية واجيب بان مستهديا واقع بعد الذي فيه تنفيس فيلزم ايضا ان يكون فيه تنفيس كالمبدل له الدماميني واما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فمتأول بان وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل الاستقبال لتهوان لان المعنى لاضربنه في كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود النقيضين معا لشيء واحد قاله في المغني وقال المطرزي طريق جعل الجملة الشرطية حالا ان تجعلها خبرا عن ذي الحال له تقول في جاء زيد ان تسأله يعطك فتكون الحال حينئذ جاء زيد فهو ان تسأله يعطك نحو الحال هي الجملة الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف فجملة وهم الوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا اي متعادين يقتل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لآدم وحواء وابليس اهبطوا جميعا وجمع ضميرهما لانهما اصل البشر فكانهما جميع البشر وقيل الضمير لهما ولابليس وصحح الزمخشري الاول او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها وتجب الواو في موضعين احدهما ان تفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت

الشمس والثاني قبل قد حال كونها داخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي حال مقدرة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور احداها الواقعة بعد عاطف نحو فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فجملة او هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها بأسنا حال كونهم بائتين او قائلين نصف النهار اي وقت القيلولة وانما امتنعت الواو كراهة اجتماع حرفي عطف صورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه فجملة لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها كما لا تدخل الواو في التوكيد جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان نحو عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي الا نحو وما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن فجملة كانوا به يستهزؤن حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا يقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح التسهيل بجواز تركها فيما اذا كان الماضي تاليا الا كقوله نعم امرؤ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا الصورة الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط اي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو ما لنا لا نؤمن بالله فجملة لا نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المقرون بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير واجري مجراه في الاستغناء عن الواو الا ترى ان معناها غير مؤمنين فكما لا تقول ما لنا وغير مؤمنين لا تقول ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا اكثريا وانشد على مجيء الواو قول مالك بن رفيع وكنت ولا ينهنهني الوعيد وقول مسكين الدارمي اكسبته الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب الصورة السادسة المضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما انشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة ما تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا وصبا حال من الكاف في لك اي صرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل على اسم الفاعل فكذلك ما اشبهه واليه اشار الناظم بقوله وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت واما نحو قول عنترة العبسي علقتها عرضا واقتل قومها زعما لعمر ابيك ليس بمزعم فاقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت فاختلف في تخريجها فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل من لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد حكاية الحال الماضية ومعناها ان تفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب الى التلخيص لبياني الشيخ عبد القاهر وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال وذات واو بعدها انو مبتدأ له المضارع اجعلن مسندا وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا **فصل** وقد يحذف عامل الحال اذا كان فعلا جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا وقولك للقادم مرجع ماجورا او لدليل مقالي كان يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال كيف جئت او في نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو فان خفتم فرجالا او ركبانا فهذه احوال منصوبة بعامل محذوف جوازا والتقدير امض مسافرا ورجعت ماجورا باضمار رجعت وقادرين منصوب باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار صلوا ولو قيل امض راشدا او رجعت ماجورا او نجمعها قادرين او صلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة ووجوبا قياسا في اربع صور احداها الحال السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ وهاتان الصورتان تقدمتا فالاولى في باب المبتدأ والثانية قريبا والصورة الثالثة هي التي بين بها ازدياد في المقدار او نقص فتدريج فيهما فالاول كتصدق بدينار فصاعدا والثاني نحو اشتره بدينار فسافلا فصاعدا او سافلا حالان ذكر الفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا لا محذوفا وهي معمولة من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتره بدينار فانحط المشترى به سافلا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء وثم الصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل الموبخ نحو اقائما وقد قعد الناس وقيل لا يثبت مثال نحو اتميميا مرة وقيسيا اخرى فقائما حال منصوبة بفعل محذوف اي اتوجد قائما وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف اي اتتحول وسماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيئا حال محتملة للتأسيس والتوكيد منصوب بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على التأسيس وهنأك ذلك هنيئا على التوكيد وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيئا لانه ذكر خيرا اصابه انسان فقلت هنيئا كانك قلت ثبت لك هنيئا او هنأك ذلك هنيئا انتهى فحذف الفعل واقيمت الحال مقامه قال ابن الشجري وهنا بتخفيف النون بدل الهمزة يهنى هنيا كعلم يعلم وهنا يهنو كظرف يظرف والى حذف عامل الحال اشار الناظم بقوله والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل اي منع **هذا باب التمييز** وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء والتمييز في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة فخرج بالفصل الاول ونكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فانه [illegible]

قوله وهو رشيد اليشكري هدايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو محمول على زيادة ال عند البصريين كما زيدت في باعدام العمر عن اسيرها وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما اولناه وخرج بالفصل الثاني وهو بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي استغفر نحو استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل فانهما اي رجل وذنبا وان كان على معنى من بدليل صحة اظهارها بها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب لكنها اي من ليست فيهما للبيان ولا يكونان مبينين بل هي في الاول وهو لا رجل للاستغراق للجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتداء كانه لما اراد الاستغفار ابتدأ من الجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود وكانه قال استغفر الله مبتديا من اول الذنوب الى ما لا يتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان يكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا انه من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب كما مر واختلف في الناصب له فالناصب لمميز الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف في صحة اعماله مع انه جامد فقيل لشبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه يشبه ضاربين زيدا او رطل زيتا فانه يشبه ضارب عمرا ولان الاسم المتمم اشبه الطالب المعنوي بوجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبيه بافعل من وذلك نحو خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للتمييز لانه يتحمل الضمير وهي لا تحمله وعلى هذا القول لا تعمل التي على ما هو به اشبه والى ذلك الناصب لتمييز النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم المسند من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا وشبهه ما يشبه الفعل نحو زيد طيب ابوه فابوه منسوب بطيب وهو صفة وعلم بهذا الفرق والتفصيل بطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره فانه يقتضي ان التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان تفسيرا لابهام اسم او نسبة وليس كذلك واجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار في قوله بما قد فسره وذهب بعضهم الى ان العامل في التمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا الموضع في اخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور

فصل والاسم المبهم اربعة انواع احدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت قدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد عشر رطلا او قفيزا ولا ينعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره نحو ما لي واجب النصب ذكرهما لا يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك لا تقول شبكة مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر النوع الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء وهذا النوع ينقسم ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا وذراع ثوبا او كيل كقفيز برا ووقع في شرح اللمحة البغدادي [illegible] تمييزان شعيرا لان القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات وعرف الحساب وهو عشر الجريب [illegible] تنوين عسلا وتمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا والمنا آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب وتثنيته منان بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبهها اي المقادير الكيل والوزن والمساحة فالاول نحو مثقال ذرة خيرا فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اياه لان الشيء يوزن به والثاني نحو نحي سمنا والنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة لانه يكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو لو جئنا بمثله مددا فمثل شبيه بما يوزن به وليس مساحة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط بمقدار وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا غيرها ابلا ووجه حمله عليه انه غيره وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل والنوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتمييز مزيد معنى لا يقوم بنفسه بل يحتاج الى ما يبينه ذلك الاسم كما نبه على ذلك في شرح الكافية كقولك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزا فان الجبة فرع من الخز والخز نوع من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة انه حال وبنوا عليها الخلاف في الاتباع ومن رجح النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جمود محضا فالجنس كونه حالا او نعتا والنسبة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا فان نسبة اشتعل الى الرأس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام فهذا المميز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا او نسبة للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المفعول واقيم المضاف اليه وجيء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر المتأخرين وانكره الشلوبين وجعله سيبويه تمثيل المفعول وتبعه الابدي وابن ابي الربيع وقال الشلوبين عيونا في الاية بدل من الارض لانها حال النصب لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما انه بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونا منها الا كلها والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون قدره الموضح في شرح

اللمحة وللك في مميز الاسم المفرد ان تجره باضافة الاسم اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون التثنية او جمع كشبر ارض من المساحة وقفيز بر من المكيلات ومنوي عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي وشبهها اجرره اذا اضفتها الا اذا كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما سيأتي بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة اثوابا وما يتبع ما ما فلا يدخل الجواز شيئا من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه يضاف الى غير المميز نحو عشري رجل فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو مميز ام لا ولم تعكس في هذا الاضافة الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى قال في التوضيح وقد زعم انه الصواب ومضافا نحو ولو جئنا بمثله مددا وملء الارض ذهبا فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز جرها بالاضافة لان مثلا وملء مضافان فامتنع اضافتهما مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا

فصل من مميز النسبة المميز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته الموضوعة او لا فالاول نحو ابو بكر اكرم به ابا وفارسا ورجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا تمييز لبيان الجنس المتعجب منه في المبهم النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا اي كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل منه هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من مميز النسبة انما يأتي اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهولا كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى تمييزه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز ومن مميز النسبة المميز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا واشترط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ويرفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثال التمييز زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما اذا كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال ابن عصفور وعلامة ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال ان يكون فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى ان المال له مال فانما وجب نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان يجعل لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجله فتمييز هو بقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس ولو اضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته الى غيره

فصل ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت لانه على معناها فجاز اظهارها واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم يدخل في طاب نفسا لان نفسا ليس بعضا من المبهم الذي انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين انها عند سيبويه بمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة طافت امامة بالركبان اونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا وبحث الموضح في الحواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد الا في غير الايجاب ويمتنع جر المميز بمن الا في ثلاث مسائل احدها مميز العدد دون ما تقدم والثانية المميز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ونحو ذلك من المحول عن المفعول وما احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول والاصل ما احسن ادب زيد بخلاف ما احسن رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة نحو طاب زيد نفسا اذ اصله طاب نفس زيد او محولا عن مضاف غيره كان يكون مبتدأ نحو زيد اكثر مالا فانه محول عن مبتدأ اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل تمييزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء فكانه بخلاف ما كان فاعلا معنى ولم يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التاء خطابا للمؤنثة اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا فانهما اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما فتقول لله دره من فارس ومن جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يدخل من عليه فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي بفتح التاء كيمان واقتصر في النظم على استثناء مسئلتين فقال واجرر بمن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاث المذكورة لان قوله من المبينة ان تفسر بها وبمجرورها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد لا على متعدد والمميز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان المميز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان المميز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا اشكالات وامور منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا عن صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول عن الفاعل انه انما انتصب على تمام الكلام وانه منقول عن فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى ضمير ثم نصب بفعل وقد صرح به والحاصل انه انتصب على تمام الاسم والقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فان ما ذكره نعم من رجل ومنع من ذلك في شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او مشبها بالمنقول وبعد هذا بقليل قبل ذلك ان الشبيه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم

الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن التمييز الى الضمير وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير لئلا يجعل محولا ومنع من تحويل من عليه مثل ان قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت خيارا ليس فيه بيان ان فارسا وخيارا فاعلان معنى كان حقه ان يرفعهما او يقول اذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم خيار فليسند الفعل الى اصل التمييز والى التمييز فيقول عظم فارس وعظم خيار **فصل** لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من بني طي انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا فقدم نفسا تمييزا مقدما على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي قال الناظم في شرح العمدة وبقولهم اقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا اقول وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قال الشارح وقد استثني ابن خروف والبيت في نحو ضرورة كما قال في المغني ويحتمل ان يكون نفسا منصوبا بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير اتطيب نفسا تطيب واما اذا كان العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف لا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز اذا كان العامل مقدما نحو طاب نفسا زيد خلافا لابن الصائغ وقد يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور

هذا باب حروف الجر

ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية او غيرها وهي عشرون حرفا كما في النظم ثلاثة منها تقدمت في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا الجارات فلا حاجة لاعادتها وثلاثة شاذة في عمل الجر احدها متى في لغة هذيل بالتصغير وهي عندهم بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب عن بعضهم اخرجها متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء اخر الحروف وبالجيم المر السريع مع الصوت يعني ان السحاب في بعض المواضع يدنو من البحر الملح فيمد منه خراطيم فيشرب من مائه فيكون لها صوت شديد مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث شاء الله تعالى والثاني لعل في لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بشيء ان امكم شريم بجر الجلالة وشريم بفتح الشين المعجمة المرأة المفضاة ولهم في لامها الاولى الاثبات كما مر والحذف كقوله علّ صروف الدهر او دولاتها البيت قاله الفراء بجر صروف ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر وانشد عليهما لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد فهذه اربع لغات في لعل ولا يجوز الجر بغير اللغات الثلاث وتقدم عدم اعادة الاستثناء منها وانما جر ثلثه لا رابع لها الثالث كي وهي الاستفهامية يقولون اذا سألوا عن علة الشيء كيمه والاصل كيما فحذفت الفها ثم ادخلوا هاء السكت وقفا محافظة على الفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شيء كان كذا الثاني ما المصدرية وصلتها فانها في تأويل الاسم كقوله وهو النابغة اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فكي جارة لما المصدرية وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام اي انما يراد الفتى للضر والنفع اي لضرر من يستحق النفع وبرجي ان الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما نافية كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقول ابن الموضح في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها منها والثالث ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فغر وتخدع مبنيان للفاعل والمخ الاعطاء متعد لاثنين والمعنى كل الناس وثانيهما السائل على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور والخداع فهو عطف تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر ان بعد كي ان يقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء عن ذكرها بنيتها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا فهذه ستة احرف والاربعة عشر الباقية العشر منها تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو شيئان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان وهو الى وعلى فبدأ منها بمن لانها ام حروف الجر قاله صاحب رد العواص وغيره مثال جرهما الضمير والظاهر ومنك ومن نوح ومثال الى الى الله مرجعكم واليه مرجعكم ومثال عن لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ومثال على وعليها وعلى الفلك تحملون ومثال في وفي الارض آيات وفيها ما تشتهيه الانفس ومثال الباء آمنوا بالله وآمنوا به ومثال اللام لله ما في السموات له ما في السموات والسبعة تختص بالظاهر وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتا وهي بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهو حتى خاصة وتنقسم بالنسبة الى عملها في الظاهر اربعة اقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر كشكاة والطور وقد تدخل حتى والكاف في الضرورة على الضمير فالاول لاستغنائهم بقصد كل نحو حتى منك لها لا تختص الكوفيون والفراء ولا يختص ذلك بالضرورة لدى الاخفش ولاحتمال في المعنى والثاني كقول العجاج يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات بفتح الذال المعجمة والنون بعدها الالف باء موحدة جمع ذنابة وهي في الاصل

شبه الخيط يقع من انوف الابل وهي اسم موضع بعينه وام اوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفة ومعناه قريبا او حرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك ام اوعال كالذنابات او اقرب منها وقول الاخر وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا واتانا وحشيا فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاتان الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امرأته والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا فاما قولهم ما رأيته مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تأويل مصدر مجرور بمذ في الصورة الظاهرة وتقدير مذ زمن ان الله خلقه فمذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر اي مذ زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال ولما على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب بضم الراء واليه الاشارة بقول النظم ورب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفروعهما كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد دائبا فاجابوا فاتى بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربهما امرأتين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثير وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا لها ونحوه اتى وما يختص بالله ورب بفتح الراء حال كونه مضافا للكعبة او لياء المتكلم وهو التاء في القسم واليه اشار الناظم بقوله والتاء لله ورب نحو تالله لاكيدن اصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن وحكاه الاخفش وندر تالرحمن وتحياتك حكاه سيبويه **فصل** في ذكر معاني الحروف المجرورة والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب حروف الجزم واحرف النصب بعضها عن بعض وما اوهم ذلك عندهم اما مأول تأويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قاله في المغني **من** سبعة معان احدها التبعيض عند الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اي بعض ما تحبون ولهذا قرئ بعض ما تحبون قرأه ذلك ابن مسعود والمعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان فان بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع نصب على الحال نحو يحلون فيها من اساور من ذهب فمن ذهب بيان لاساور اي هي ذهب ومن الاولى للابتداء عند الجمهور او زائدة على رأي الاخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا اساور والمعنى الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الآية وابتداء الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه خلافا لاكثر البصريين في منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب العزيز وهو قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث فهو قول انس فمطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله بن ابي نمر عن انس وقول بعض العرب من الان الى الغد حكاه الاخفش في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني يصف السيوف تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب فمن ازمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة الى السيوف الحدث عنها في بيت قبل وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب هو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هي بنت الحارث بن ابي شمر والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الآية من تأسيس اول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار ازمان ونحو ذلك مما اشبهها واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون لابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او لتوكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاولى الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم لانه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقول بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقول بل رجلان والثانية الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احد فهي لتأكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من لمجرد التوكيد لان ما جاء احد وما جاء من احد سيان في افهام العموم من غير احتمال لغيره واذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها فتضيفه من طالب مطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها مخل بالمعنى وعمل الزائدة لها ثلاثة شروط عند جمهور احدها ان يسبقها نفي باي اداة كانت او نهي بلا او استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر في الارتشاف فلو قلت كيف تضرب من رجل او متى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل للتصديق والثاني ان يكون مجرورها نكرة لما مر والثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر ونحو ذكر فاعل يأتيهم او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او مفعولا مطلقا نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدأ وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وقيل يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وشرحه وبقول السماع نثرا ونظما والتأمل معنا البدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة

بالآخرة اى بدل الآخرة وانكر قوم مجيء من للبدل فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف
ثم هل مبتداء نقل فى المغنى المعنى السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية وزمانية فالاول نحو ماذا خلقوا من الارض اى فى الارض والظاهر انها
لبيان الجنس مثلها فيما ننسخ من آية قاله فى المغنى الثانى نحو اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة اى فى يوم الجمعة المعنى السابع التعليل عند جماعة كقوله تعالى
مما خطيئاتهم اغرقوا اى اغرقوا لاجل خطاياهم صدقت العلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق فى مدح زين العابدين على بن الحسين بن على بن ابى طالب
يغضى حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم الا حين يبتسم اى يغضى منه لاجل مهابته والاغضاء بالغين والضاد المعجمتين ادناء الجفون واقتصر فى النظم على
قوله ... نحو فويل للقاسية قلوبهم
من ذكر الله اى عن ذكر الله وتاسعها وهو الانتهاء كقولك تقربت منه فانه مساو لقولك تقربت اليه قاله ابن مالك وعاشرها الاستعلاء عند الاخفش و
الكوفيين نحو ونصرناه من القوم اى عليهم وخرجها المانعون على التضمين اى منعناه بالنصر من القوم وحادى عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهى الداخلة
على ثانى المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا يعرف زيدا من عمرو وثانى عشر موافقة الباء عند بعض البصريين
وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفى اى بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله
شيئا اى عند الله قاله ابو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والاعلم والخامس عشر
الغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعله غاية لرؤيتك ... اسقطها الناظم لبعضها من الرد له **واللام** اثنا عشر معنى احدها الملك نحو لله
ما فى السموات المعنى الثانى شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثانى نحو الجنة للدابة ... والدار لا
يتصور منهما الملك والفرق بينهما ان التى للاستحقاق هى الواقعة بين معنى وذات والتى للاختصاص بخلاف ذلك المعنى الثالث التعدية الى المفعول
نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد فى الاصل ولكن لما بنى منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدى بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو
هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هى مقوية للعامل لما ضعف باستعماله فى التعجب
وهذا الخلاف مبنى على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته اولا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثانى ومثل الناظم
للتعدية فى شرح الكافية بقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا قال الموضح فى المغنى والاولى عندى ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو انتهى
هنا وجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليك فى شرح التسهيل فصار المثال محتملا فقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى
... المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلى وانى لتعرونى
لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر اى لاجل ذكراك المعنى الخامس التوكيد وهى الزائدة وهى انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدى ومفعوله
نحو قوله وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اى اجار
مسلما وهو بالجيم قال الدمامينى لا يتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له انتهى واما ردف لكم فالظاهر انه
ضمن معنى اقترب فاللام صلة له لا زائدة وبه جزم فى المغنى فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن معنى اقترب مثل اقترب للناس
حسابهم ثم ... ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب فالمقحمة اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها باللام او
بالمضاف قولان قال فى المغنى ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل لان من شأن المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة
ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المعنى السادس تقوية العامل الذى ضعف اما بكونه فرعا فى العمل
كالمصدر واسمى الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معط للدراهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك
زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين وقد رد بقوله ولا الله يعطى للعصاة مناها واما بتأخره عن المعمول مع اصالته فى العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل
ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وتقدم معموله ضعف عمله فقوى باللام وليست اللام المقوية زائدة محضة لما تخيل فى العامل من الضعف الذى
نزل منزلة اللازم ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها بل هى بينهما فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشئ وغير الزائدة تتعلق
بالعامل الذى قوته عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة فى ان واحد وهو ممتنع لادائه الى الجمع بين المتنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجرى لاجل
مسمى اى الى اجل المعنى الثامن القسم ويختص باسم الجلالة لانها خلف عن التاء المثناة نحو لله لا يؤخر الاجل اى تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله درك اى ما اكثر دره
المعنى العاشر الصيرورة ويسمى لام العاقبة ولام المآل نحو لدوا للموت وابنوا للخراب ... الى الذهاب فان الموت ليس علة للولادة والخراب ليس علة
للبناء ولكن صار عاقبتهما ... الى التعليل مجازا لانه المسبب فالمعنى الحادى عشر التعدية بالباء
الموحدة فتكون مرادفة لبعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس اى بعده وجعلها فى باب المفعول له لام التعليل وتقدم معنى الدلوك فيه المعنى الثانى عشر الاستعلاء
حقيقة نحو ويخرون للاذقان ومجازا نحو وان اسأتم فلها اى فعليها قاله فى المغنى ... وللتبليغ نحو قال العباد
قال ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك ... وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة اى فيه ... نحو كذبوا بالحق لما
جاءهم ... ونحو ... لكم يوم القيمة افضل منكم يوم القيمة ...

كفروا للذين امنوا اى عن الذين امنوا قاله ابن الحاجب والتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك فى التسهيل
وتبعه الموضح فى المغنى واقتصر فى النظم على قوله واللام للملك وشبهه وفى تعدية ايضا وتعليل قفى وزيد **والباء** الموحدة اثنا عشر معنى ايضا احدها الاستعانة
وهى الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها حكاه فى المغنى و
هو احد قولى الزمخشرى فى البسملة والقول الثانى انها للمصاحبة وهو الاظهر عنده المعنى الثانى التعدية بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهى المعاقبة
للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اى اذهبه وقرئ اذهب الله نورهم وبهذه الآية ترد على المبرد والسهيلى
حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب قاله فى المغنى المعنى الثالث التعويض وتسمى باء المقابلة وهى الداخلة
على الاعواض والاثمان حسا كبعتك هذا الثوب بهذا العبد فمدخول الباء هو الثمن او معنى نحو كافأت احسانه بضعف فمدخول الباء هو العوض قال فى
المغنى ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع يعنى من اهل السنة فى لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان
المعطى بعوض قد يعطى مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب هذا ... انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلى البائين جمعا بين الادلة انتهى المعنى
الرابع الالصاق وهو اصل معانيها قال سيبويه وانما هى للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من هذا فى الكلام فهذا اصله قال فى المغنى ثم الالصاق حقيقى
نحو امسكت بزيد اى قبضت على شئ من جسمه او على ما يحبسه من ثوب ونحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازى نحو مررت بزيد اى
الصقت مرورى بمكان يقرب من زيد انتهى فجعل الالصاق بما يقرب منه كالالصاق به ثم الحقيقى نوعان ما لا يصل الى الفعل الا بحرف كخطوت بزيد وما يصل
الفعل بدونه نحو امسكت بزيد فان الباء افادت ان امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف بوجه ما المعنى الخامس
التبعيض اثبته الاصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله اى منها وامسحوا برؤسكم وقيل هى فى
مذهبه فى مسح بعض الرأس فى الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهى التى يصلح فى موضعها مع او يغنى عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد
دخلوا بالكفر اى معه وكافرين المعنى السابع المجاوزة وهى التى يحسن فى مكانها عن وقيل ويختص بالسؤال نحو فاسئل به خبيرا اى عنه بدليل يسئلون عن انبائكم
وقيل لا يختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اى عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن اصلا وما ذكروا امثلة من ذلك المعنى الثامن الظرفية
وهى التى يحسن فى مكانها فى ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربى اى فيه والزمانية نحو نجيناهم بسحر اى فيه المعنى التاسع البدل
وهى التى يحسن مكانها بدل كقول بعضهم ... ما يسرنى انى شهدت بدرا بالعقبة اى بدلها المعنى العاشر الاستعلاء وهى التى تصلح فى
موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار اى على قنطار قاله الاخفش ويدل له هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون
اى مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادى عشر السببية وهى الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم اى لعناهم بسبب نقضهم
ميثاقهم كما ان باء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج احدهما فى الآخر خلافا لابن مالك فانه ادرج باء الاستعانة فى باء السببية
مفردا لها المعنى الثانى عشر التوكيد وهى الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتداء نحو بحسبك
درهم ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتأتى الباء للقسم وهى اصل احرفه وتستعمل فى القسم الاستعطافى وهو المؤكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اى
اسئلك بالله مستحلفا وفى غير الاستعطافى وهو المؤكد بجملة خبرية نحو بالله لافعلن وللغاية نحو وقد احسن بى اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف وللتفدية نحو بابى
انت وامى ... واقتصر الناظم على قوله والظرفية استبن بباء وفى وقد يبينان السببا بالباء استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق
وفى تستعمل احدها للظرفية حقيقة مكانية او زمانية فالاولى نحو فى ادنى الارض والثانية فى بضع سنين فادنى وبضع ... الظرفية مثل
اليه فان ادنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلث الى التسع او مجازية اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم فى القصاص حيوة او الظرف
معنويا والمظروف ذاتا نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة ونحو لقد كان فى يوسف ... الثانى
للسببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اى لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اى خضتم فيه والثالث المصاحبة عند الكوفيين والقتبى وهى التى يحسن
فى موضعها مع نحو قال ادخلوا فى امم اى مع امم والرابع للاستعلاء عند الكوفيين والقتبى وهى التى يحسن موضعها على نحو ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى عليها وقيل
ان فى هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشئ كالقبر للمقبور والخامس للمقايسة وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل
لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا فى الآخرة الا قليل اى بالقياس الى الآخرة والسادس بمعنى الباء عند الكوفيين والقتبى كقوله ويوم الروع ... يبصرون فى
طعن الاباهر والكلى اى يبصرون بطعن وهو بالباء الموحدة ... والاباهر جمع ابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلى
جمع كلوة وتأتى فى بمعنى من نحو فى تسع آيات اى منها قاله الجوهرى وللتعويض وهى الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من
رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده قال فى المغنى وفيه نظر وللتوكيد وهى الزائدة لغير تعويض اجازها الفارسى فى الضرورة واجازه بعضهم فى الكلام وجعل
منه وقال اركبوا فيها اى اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استبن بباء وفى وقد يبينان السببا **وعلى** اربعة معان
احدها الاستعلاء على محله وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى الثانى الظرفية كفى قاله
الكوفيون نحو ودخل المدينة على حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو قحيف العامرى اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبنى رضاها

اى فى حين غفلة

اى ذا رضيت عنى بنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل ان يكون رضى ضمن معنى عطف قاله فى
المغنى وقال الكسائى حمل على نقيضه وهو سخط وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت الرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين نحو وان ربك لذو
مغفرة للناس على ظلمهم اى مع ظلمهم وتاتى بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اى لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم على ذنب اى عندى ومرادفة من
نحو اذا اكتالوا على الناس اى منهم وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اى بان لا اقول وقد قرئ بى وزائدة للتعويض وغيره فالاول ان
الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اى عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثانى كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة
مالك على كل افنان العضاه تروق زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقنى حسن الجارية ونص سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة فى البيت لاحتمال تضمين
تروق معنى تشرف وتاتى للاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اى لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلاء ومعنى فى وعن

ولعن اربعة معان ايضا احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه و
الثانى مختلف فيه فقال ابن مالك هى فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريرى فى انكاره
ان يقال ذلك الا اذا كان القوس هى المرمية وحكى ايضا رميت على القوس والثانى البعدية نحو لتركبن طبقا عن طبق اى حالا بعد حال ويحتمل
ان يكون عن على بابها او التقدير طبقا متباعدا فى الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم فى الشدة مما قبله قاله الدمامينى الثالث الاستعلاء كقوله تعالى
ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اى عليها او يحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدمامينى وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدوانى واسمه الحرثان
بن الحارث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب عنى ولا انت ديانى فتخزونى اى على لان المعروف ان يقال افضلت عليه ولاه اصله لله حذفت اللامان الجارة
والاخرى شذوذا والحسب بفتح السين الدين مايعده الانسان من مفاخر ابائه والديان المالك وتخزونى تسوسنى والمعنى لله در ابن عمك لا افضلت فى حسب على
ولا انت الذى تسوسنى الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركى الهتنا عن قولك اى لاجله قال فى المغنى ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركى اى ما نتركها صادرين عن
قولك فهذا رأى الزمخشرى انتهى ولكون عن مرادفة من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده اى منهم ومرادفة البدل نحو وما ينطق عن الهوى اى به وللاستعانة نحو
رميت عن القوس اى بها كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزى نفس عن نفس شيئا اى بدل نفس وفى الحديث صومى عن امك اى بدل امك والظرفية كقوله ولا
تك عن حمل الرباعة وانيا اى فى حمل بقليل ولا تنيا فى ذكرى وزائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التى عن بين جنبيك تدفع
قال ابن جنى اراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده واقتصر الناظم على قوله بعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد تجئ موضع
بعد على

والكاف ولكاف خمسة معان ايضا احدها التشبيه نحو قوله تعالى فكانت وردة كالدهان والثانى التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون
نحو واذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية وما مصدرية اى لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان فى امر وهو
الاحسان وهذا فى الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المشبه الثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون
قيل لبعضهم كيف اصبحت قال كخير اى على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجى الكاف بمعنى الباء وقيل هى للتشبيه على حذف مضاف اى كصاحب خير
وجعل منه اى من الاستعلاء الاخفش قولهم كن كما انت اى على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدأ حذف خبره هذا احد الاعاريب
الثانى ان ما موصولة وانت خبر حذف مبتدأه اى كالذى هو انت الثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى كن فيما
يستقبل مماثل لنفسك فيما مضى الرابع ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره اى عليه او كائن الخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف
كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زائدة وتشبيه الشئ بنفسه فى حالين المعنى الرابع من معانى الكاف التوكيد وهى الزائدة نحو ليس كمثله شئ اى ليس
شئ مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شئ مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفى المثل لان زيادة
الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جنى وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت فى فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما
زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال فى المغنى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما
ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شئ وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شئ وقيل الكاف اسم
مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول وزادوا فى معانى الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل البيت وصل كما يدخل
الوقت ذكره ابن الخباز فى النهاية وابو سعيد السيرافى وغيرهما وهو مستبعد انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائدا لتوكيد
ورد ومعنى

الى وحتى انتهاء الغاية مكانية او زمانية مثال الى فى المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها فى الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
ومثال حتى فى المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها فى الزمان نحو سلام هى حتى مطلع الفجر وقد تقدم انهما من معانى اللام الانتهائية ولذلك جمعها الناظم
بقوله للانتها حتى ولام والى وانما تجر حتى فى الغالب اخرا نحو حتى راسها او متصلا باخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او متصلا به فلا
يقال سهرت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قاله المغاربة قال فى المغنى وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشرى واعترض
عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت فى تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه
لم يصرح به انتهى قال الدمامينى بل هو فى حكم الملفوظ به ولا اثر لخصوصية النطق به فى ذلك وتجئ كى للتعليل نحو جئت كى تكرمنى اى للاكرام ومعنى الواو

والتاء المثناة فوق للقسم نحو والله وتالله ومعنى **مذ ومنذ** ابتداء الغاية فى الزمان ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير بن ابى سلمى
لمن الديار بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر اى من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها ايضا وهى السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ
خبره فى الجار والمجرور قبله والقنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادى
القرى واقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وكقوله وهو امرؤ القيس الكندى قفانبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت اثاره منذ ازمان
اى من ازمان وقضى امرا واحدا بلفظ الاثنين على حد الفيا فى جهنم وبلفظ الواحد الا ان الالف بدل من نون التاكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله قفن
وعرفان بكسر العين مصدر عرفه معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست وامحت واثاره جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى فى ان كان الزمان حاضرا
نحو ما رايته مذ يومنا او منذ يومنا اى فى يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يجرا فى مضى فكمن هما وفى الحضور معنى فى استبن ويكونان بمعنى من والى معا فيدلان
على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين اى من ابتداء
هذه المدة الى انتهائها **ورب** ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله
فى المغنى فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند
انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه باضافة صائم وقائم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائى على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى وقول
الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال ووجه الدليل ان الاية والحديث مسوقان للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحد منها
التقليل قاله فى المغنى والثانى وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الا رب مولود وليس له اب وذى ولد لم يلده ابوان وذى شامة سوداء فى حر وجهه
مجللة لا تنجلى لزمان ويكمل فى خمس وتسع شبابه ويهرم فى سبع معا وثمان وعن الفارسى ان عمر الحيبونى سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى
وادم عليهما السلام والقمر ويلده بسكون اللام وسكون الدال وفتح اللام تشبيها لها بناء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء او بالضم اتباعا لضمة
الهاء والشامة الخال وهى النكتة السوداء فى الجسم المخالف لونها لونه وفى رواية شامة غراء وهو غير مناسب لان الشامة الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من
الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما انحدر من المحاجر قاله الدمامينى ومجللة اى ذات عموم حلال وروى محلاة بتقديم الجيم على الحاء المهملة اى منكسة ويهرم اى يشيب قاله
الحلبى

اللام وفتح الدال ضمها واصله لم يلده بكسرة

فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها فى النثر والشعر معا او فى
الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها مخصوصة بالشعر فقط كقوله وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف
هذا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهى هنا البقرة الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم
بضم الجيم جمع جماء وهى التى لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن يكشرن والبرد بفتحتين مطر متعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون
النون الذائب يعنى ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم و
استعمل اسما والثانى والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما من فيكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو قطرى
الخارجى فلقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى مرة وامامى فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء و
فتح الهمزة وهى الحلقة التى يتعلم فيها الطعن والرمى مرة مصدر مر والثانى كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلى يصف قطاة غدت من عليه بعدما تم ظمؤها
تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعى وقال ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها
يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطاة وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اى تصوت
من جوفها من شدة العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعى كيف قال غدت القطاة انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل اى
تقول بكرت الى العشية ولا يكون هناك قال ابن السيد تم بفتح التاء المثناة فوق اى كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها
قال الدمامينى ما بين الوردين يستعمل فى الابل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشربتين لا ما فى بطنها
والقيض بفتح القاف وسكون الياء اخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدمامينى القشر الاعلى من البيض وقال العينى اراد به الفرخ ههنا وزيزاء بزاءين معجمتين
مكسور اولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى ببيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذى ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة
قيض اليه ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد فى شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى
من اجل ذا عليهما من دخلا وقد يكون على فعلا ماضيا نحو علا يعلو وعلى يعلى علاء قاله ابن خالويه فى الطارفية وقد يكون الى اسما وهى واحد الالاء
نعم تقول الى فلانا قاله ابو البقاء فى شرح لمع ابن جنى والرابع والخامس مما يستعمل اسما مذ ومنذ للسبق فى موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ
اسمان حيث رفعا او وليا الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة معدود او لا نحو ما رايته مذ يومان او منذ يومان منكرا معدودا او مذ يوم الجمعة
فيوم الجمعة معرفة غير معدود وهما حينئذ مبتدان اذ يرفع ما بعدهما خبر عنهما واجيب بان التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد
وابن السراج والفارسى من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا
قاله فى المغنى وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدا وهو مذهب الاخفش وابى اسحاق الزجاج وابى القاسم الزجاجى ومعناهما

بين وبين مضافين بمعنى ما البينه مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة
محذوفة والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ
محذوف وجعل من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على انه منتزع مركبة من من الجارة وذ الطائية او منها ومن اذ وذكر ابن الخباز
في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته مذ يومان اربعة اقوال فللبصريين قولان قال الفارسي التقدير امد ذلك يومان فمذ مبتدأ
ويومان خبره وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمذ خبر ويومان مبتدأ وللكوفيين قولان احدهما انه حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبر
الجملة صلة فحذفت الواو والمبتدأ وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بمحذوف فتنبه والموضع الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية
كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسمى فادرك خمسة الاشبار فدخل مذ على الجملة الفعلية وهي عقدت و
خبر زال يدني في البيت بعده وسمى ارتفع وادرك الحق والمراد بخمسة الاشبار ان طول قامته او موضع قبره قال الدماميني او اسمية كقوله وهو ميمون
الاعشى وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا فدخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي قد ناهز العشر
سنين يقال يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بين الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين او الستين والامرد
الذي لم يبن على وجهه شيء من الشعر فلم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم يبت فهو الشط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي فهما حينئذ
دخلا على الجملتين ظرفان بالاتفاق مضافان على الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدأ فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو
الخبر قاله في المغني وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة وأصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى ضم الذال عند
ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في اسم اصله ابن فريدت الميم وقال ابن ملكون
هما اصلان لانه لا تصرف في الحروف لانه لا اشبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قاله في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانت حرفا فهي اصل
نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه ورده الرد السابق وقد تكسر ميمهما عند عكل وتسكون ذالهما قبل متحرك او فتحها وضمها قبل ساكن او فتح كسرها
لان الغريب ولي من الغريب المالوف وغير من المنكور وتميم ذال منذ لغة بني غني وهو حي من غطفان قاله في الصحاح وفتحه الضم انهم قد روا ان النون
محذوفة لفظا لا بنية على حذفها وكذا منذ وقيل هادى بالكسر بلا تنوين **فصل** وتزاد كلمة ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد الكاف قليلا فلا تكفهن عن
عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما فمن نحو مما خطاياهم وفي خطيئاتهم وهو اظهر في الاستشهاد
لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو عما قليل والباء نحو فبما نقضهم ومع اللام كقول الاعشى الى ملك خير اربابه فان لما كل شيء قرارا يريد فان لكل شيء
فاذا دخل شيء من هذه الاحرف فالمفرد بها على فعل او جملة اسمية فلك ما بانها موصول حرفي والجملة بعدها او تزاد ما بعد رب والكاف فيبقي العمل قليلا و
تكفهما كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد رب والكاف فكف قد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء الغساني ربما ضربة
بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء فجر ضربة مع اقترانه بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم واللام الواسعة البينة الاتساع صفة
طعنة واضيف بين الى بصرى لاشتمالها على اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران وقوله وهو عمرو بن برثة
النهمي بالنون المكسورة وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقرونة بما الزائدة والمجروم بالجيم ويروى من الجرم و
يروى مظلوم عليه وظالم والغالب فيما اذا زيدت بعد رب والكاف ان تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة
واحدة كقوله وهو جذل بن جحي يرثي اخاه اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما
الزائدة واراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل ما لبسها مع علي واراد بعمرو عمرو بن معدي كرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع
مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب يفعلون ذلك تسمية الجزء باسم الكل
فيوقعون الجمع موضع الواحد وقوله وهو جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فكفت رب عن الجر فادخلها على الجملة الفعلية وهي اوفيت اي
نزلت علم اي جبل وشمالات جمع شمال الريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل ماض كهذا البيت
لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع نزل منزلة الماضي لتحققه نحو ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين قال الزجاج انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود
وكان شاذا ورده في المغني وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله وهو ابو دواد الايادي بدال ين مهملتين اولهما
مضموم بعدها واو ثم الف ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فدخلت رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ والمؤبل نعته
وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع رعاتها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد
للقنية والعناجيج بعينين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتانية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق و
المهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وقد دخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان يقدر
ما اسما نكرة مجرورة برب بمعنى شيء ويقدر الجامل خبر الضمير محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال محذوفة اي رب شيء هو الجامل كائنا فيهم

وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف **فصل** وتحذف رب ويبقى عملها
بعد الفاء كثيرا كقوله وهو امرؤ القيس الكندي فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول فجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت
اتيتها ليلا والهيتها شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين او السحر ومحول من احول الصبي فهو محول
اذا تم له حول اي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهن وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب او وتبدل
من الواو والفاء لاشتراكهما في العطف كقوله وهو امرؤ القيس الكندي ايضا وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي فجر ليل برب المحذوفة
بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة امره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وادراك
المبصرات وعلى متعلق بارخى والباء في بانواع للمصاحبة ويبتلي يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة ارخى علي ستور ظلامه مع انواع الاحزان ليختبر في اصبر
ام اجزع منها وتحذف بكثرة بعد بل الواو كقوله وهو رؤبة والعجاج بل بلد ملء الفجاج قتمه فجر بلد برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة
البعيدة الاطراف والى حذف رب وابقاء جرها بعد هذه الاحرف الثلاثة اشار الناظم بقوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو وشاع ذا العمل
وتحذف في غير ذلك كقوله وهو جميل بن معمر رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من اثارها
بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من اثار الدار واقضي اموت والحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم اي من
اجله وقيل من عظمه في عيني والجليل ويحذف حرف الجر غير رب ويبقى عمله والى ذلك الاشارة بقول الناظم وقد يجر بسوى رب لدى حذف وهو
سماعي كقول رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف اصبحت والاصل بخير او على خير فحذف الجار وابقى عمله و
ثوبه هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من اصنع العرب بالشعر والمتصورين بذلك حتى انه يدعى لا حقيقة له ... الا قليلا
... وقراءته ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة ... اليه اشار الناظم بقوله ... كقوله ...
اشتريت ثوبك بكم درهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية لا
تصلح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول
حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة ولكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانها لم يشترط دخوله
عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بفي محذوفة اي وفي الحجرة عمرا ...
عطفت على المجرور بفي لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين ...
للاختصاص ... العطف على معمولي عاملين فتجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين والعامل في الدار
من حرف الجر والعامل في زيد ان وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف تقديره ان لا امر بصالح فقد مررت
بطالح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح فطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال الطليوسي في شرح كتاب سيبويه انا قلت ان لا امر فسد
المعنى لانك قد قلت مررت بصالح ثم تقول ان لا امر بصالح فيما يستقبل وانما المراد ولا بد من اضمار الكون فتقول ان لا اكن فيما يستقبل ولم ترد ما يكون في زمن
مضى فانا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل بمعنى ما يكون نادرة **هذا باب الاضافة** وهي لغة مطلق الاسناد قال ... فلما دخلناه
ظهورنا الى كل حاري جديد مشطب ... ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة ... واصطلاحا اسناد اسم الى غيره على
تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح في شرح الشذور وتحذف ان من الاسم الذي تريد اضافته ما فيه من تنوين ظاهر كثوب
او تنوين مقدر كدراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا انصرافه في نحو
هو احسن ... ادا لا منصب نحو هذا الاعز تام الاسم بالتنوين كقولك في ثوب وكذا لم يزل ثوب زيد ودراهم فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه
المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة الاعراب وهي اربعة الاول والثاني نون
التثنية وشبهها فالاول نحو تبت يدا ابي لهب فيدا تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الالف والثاني نحو
هذان اثنا زيد فاثنا شبيه بالتثنية في الاعراب بالحروف وليست بتثنية حقيقية اذ لا يؤتى في مفردها اثن والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة لما ذكر
والثالث والرابع نون جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلوة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذف نون الجمع للاضافة
لانها تلي علامة الاعراب وهي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت
نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب في هذه الاحرف والنون التي تليها علامة الاعراب
نحو بساتين زيد وشياطين الانس لا تحذف لانها لا تشبه التنوين فيما ذكرنا لان النون في هذين المثالين يليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع
بعد اخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا احد القولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده والى حذف
النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف ... المضاف اليه بالمضاف قال سيبويه وهو الاصح لاتصال
الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وابي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر

نائب عنه المضاف خلافا لابن الباذش **فصل** وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبي في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه و ان يكون المضاف اليه يصلح للاخبار به عنه نحو هذا المضاف كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فتقول هذا الخاتم فضة فتخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرط القسم الاول والشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب زيد وغلامه مما الاضافة فيه تفيد الملك وحصير المسجد وقنديله مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف وانتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فتقول هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس واضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا تقول هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من او في فالاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلامه او لام الاختصاص كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول الناظم والثاني اجرر وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك فعلم ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بان تاتي في مكان المضاف بما يرادفه ويقاربه نحو صاحب مال ومكان وصاحب [illegible] وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قال الشارح وذهب ابو الحسن بن الضايع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وذكر انه في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو اصله وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته **فصل** و الاضافة على ثلثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها وتخصيصه اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امرأة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله في المغني والى ذلك يشير قول الناظم واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا وهذا النوع هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر في الاخر فالاول يؤثر في الثاني الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف لكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقولنا ابا الموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاويلها بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا اي شديد الدخول في الابهام يقال توغل في الشيء اذا دخل فيه نحو غير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرف بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون واذا اريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه فهي تجعل المنفي للتعريف [illegible] وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وقبله قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيهما انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا غيره وكل ما صدق عليه وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا او اشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لشبههما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان في التكميل الحسان وهذا النوع مرجعه لسماع ومثلك وشبهك وضربك [illegible] وحسبك ونحوك وندك [illegible] فاذا اريد بهما مطلق المماثلة و المغايرة لا يتعرفان بالاضافة ولذا صح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك وغيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين و هما ما يفيد تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا محضة اي خالصة من تقدير الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد مثلا في تقدير غلام لزيد مثلا ونوع لا يفيد شيئا من ذلك التعريف او التخصيص وضابطه ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل يخرج الصفة المشبهة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله وجدي بك الشديد اراني عاذرا من عهدت فيك عذولا فوصف وجدي وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشي ويخرج بشبه المضارع ايضا اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان الحمل فيه على البدل يكون من بدل المعرفة من النكرة قليل وذلك باطل

لان البدل بالمشتق يقل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك قول سيبويه ويخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي ويخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فان اضافته محضة وهذه الصفة المشبهة للمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلثة انواع كما يؤخذ من امثلة النظم اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر والمضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني نحو راجينا الان او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح الواو المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت ام لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى مفعوله معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضاف الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيد تعريفا والدليل على ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به اي بالوصف المضاف في نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة منصوب على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجبة التنكير والاصل عدم التأويل وقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان تزوج امه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تابط شرا ومثله مبطنا الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور وسهدا بضم السين المهملة والهاء قليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد والدليل على انها اي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول قبل الاضافة موجود فتخصيصا فيه رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب ليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع ايضا فيه ابن الضايع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة ان تعمل النصب لكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المغني او تفيد رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد وضاربات عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله فضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في الحواشي او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او نون الجمع السالم كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية قبحا لخلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود الى الموصوف لفظا كما قال في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح لاجراء وصف الفعل القاصر مجرى وصف الفعل المتعدي في نصب المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف الى مرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيضمر في الصفة ضمير يعود الى الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية لوجود ضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف و امتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وبقي ان الصفة المفردة المقرونة بال لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو اضافة الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعها الى اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله فذي الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا **فصل** تختص الاضافة اللفظية لكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احداها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال واليها اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وقوله وهو الفرزدق ابانا بها اسلي وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم بجر الحوائم باضافة الشافيات اليها ابانا بفتح الهمزة الاولى الموحدة وسكون الهمزة الثانية لمثلنا والضمير في بها ومن للسيوف وفي دمائها للقتلى والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى تلينا بالسيوف وليس في دماء القتلى التي تهرقها السيوف شفاء وانما السيوف هي الشافيات لانها الة الشفاء لولاها ما حصل الشفاء المسئلة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال والى ذلك اشار الناظم بقوله او بالذي له اضيف الثاني كالضارب راس الجاني فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الامال ملاسر والقتل فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضافة الى العدى المقرونة بال والامال جمع امل وهو الرجاء وملا اصله من الاسر تحذف نونه على لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن المسئلة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج منك نوالا فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفوه وصفو مضاف الى هاء الود والود بضم الواو والنوال العطاء

ومنع

ومنع المبرد هذه الاخيرة لما سيجيء ولم يتعرض لها في النظم المسئلة الرابعة ان يكون الوصف المضاف مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني
لست يوما عنهما بغني فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع
والالف فيه علامة التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فانني لست غنيا عنهما والمعنى ان يستغن عني المستوطنا
عدن فانني لست غنيا عنهما يوما من الايام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب
بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد من تغيير الحركات ويختم بنون زائدة بعد الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم
الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع
واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة والى مسئلة المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه
المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف بها بحذف الضمير
حذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او شعر منه فلما اضيف حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك ولا
تنوين مع وجود ال ولم يؤت بالمضاف اليه بال عوضا عما فاته من الضمير ومن التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم وفي المضاف ال كما يليه التنوين وحمل على
الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف في الموضعين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان
ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه شيء كشيء واحد لذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد
فلا يجوز الضارب ابن اخي القوم كما جاز نعم ابن اخي القوم واما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون
بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله
الحافظوا عورة العشيرة في رواية من نصب العورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شيء مما تقدم قال الشاطبي بمعناه وحكم التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد
وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلمية او الاشارة ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا او الضاربك
والضاربك والضارب غلامك اجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد
والرماني في الضاربك وضاربك مما الوصف فيه مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان
الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه وقال الاخفش وهشام موضع الضمير نصب لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهي غير
محققة ولا دليل عليها لان حذف التنوين لكنه سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا فقطعه عن ذلك وقال سيبويه الضمير
كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك لان الوصف المقرون بال لا يضاف الا الى ما فيه ال او الى مضاف لما فيه ال او الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس
واحدا منهما مخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها وجوز في الضاربك والضاربوك
الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل الخفض وان يكون للتخفيف لتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي
والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل الخفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا يصار اليه مع الضمير لان
الظاهر فانه فيه ظهر النصب وخرج الى ذلك قال المرادي في التلخيص اسم الفاعل وفيه تفصيل ابن مالك حيث قال واما الضمير في نحو جاء الزائرك المكرم
فيجوز فيه الوجهان بالاجماع لانهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه شرعا **مسئلة** قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس فيكتسب
المضاف المؤنث تانيثه من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف اليه مع صحة المعنى
في الجملة فمن الصورة الاولى قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الاصابع
لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه تعبيرا عن البعض بالكل مجازا وقراءة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة بتانيث
تلتقطه بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي فانث اسرعت مع انه خبر عن
مذكر وهو طول الا انه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الليالي [illegible] وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع
الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان المضاف بعضا وهو مذكر والثالث ما كان [illegible] للمؤنث [illegible] عليه فما كان كلا كقوله [illegible]
كل نفس [illegible] شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الاخير [illegible] المضاف اليه فلا يكتسب كقوله فالى ابن ام اناس ارحل ناقتي [illegible]
اناس لكونه [illegible] اليه معنى التانيث من الام ولا [illegible] على الضرورة قاله في الحواشي ومن الصورة الثانية وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه
المذكر تذكيره قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة الا انها اكتسب التذكير
من اضافتها الى العقل ويحتمل ان رحمة الله قريب من المحسنين ويبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفراء انهم التزموا تذكير قريب
اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق بين [illegible] الاضافة هذا نقله في المغني ونقل غيره عن الفراء اذا كان القرب في النسب كان التانيث واجبا بلا خلاف فتقول هذه
قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان [illegible] اذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الاية على المعنى لان الرحمة بمعنى العفو
والغفران واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش [illegible] ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك [illegible] لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة

وانما تقرر في حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا الضميرين قاله في المغني وقال الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث الفعل ولا قام امراة زيد بتذكيره
لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امراته ومن ثم رد ابن مالك
في التوضيح على الجامع الصحيح قول [illegible] الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط
هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه المستتر المرفوع العائد عن الايمان في الفعلية الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره
نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على الصورة الاولى فقال وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا **مسئلة** ذهب
البصريون الى انه لا يضاف اسم لما به اتحد كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل وشمل ذلك قول النظم
لا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا
معنى قول الناظم واول موهما اذا ورد فمن ورود الاول وهو الاضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز وسعيد كرز مترادفان لكونهما المسمى واحد اضيف
احدهما للاخر وتاويله ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي جاءني مسمى هذا الاسم وتوجيهه ان الاسم
اللقب في الوضع تقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه لما لا يليق بمجرد اللفظ من [illegible] فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك
مغايرة ما حتى كان قائل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى كرز فهذا اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذوات فاذا نسب اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تاويل
الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله في شرح الموضح ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف
الى الصفة قولهم حبة الحمقاء بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل فيقطعها فتطاها الاقدام قاله الزهري وقولهم صلوة الاولى
وقولهم مسجد الجامع وتاويله ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور ويقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة
الحمقاء وصلوة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقدير الزهري مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها
قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين وتاويله ان يقدر موصوف ايضا ويقدر
اضافة الصفة الى جنسها اي جرد جنسها من لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس المضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف اي شيء جرد من جنس القطيفة
وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف وجرد وسحق صفته والصفة فيهما مضاف الى جنسها معنى وصرح [illegible] البيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون
الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الاخرة وجانب الغربي وغير ذلك **فصل** الغالب في
الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد عنها كغلام من العقلاء وثوب من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة ايضا
يفردان فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انهما ضميران اضيف احدهما الى الاخر وسبعة لنا كم
والاشارات الا ذلك واخوانه فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغير اي من الموصولات المختصة والمشتركة وكغير اي من اسماء الشرط وكغير اي من اسماء
الاستفهام وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف
اليه ومنها ما هو لازم للاضافة الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض ذا قد يات لفظا
مفردا نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي قال الله تعالى وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان او نكرتان فذهب
سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك ياتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي الى
انهما نكرتان والزمه قائل بتعريفهما ان يقول ان نصفا وسدسا وثلثا ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرات بالاجماع ورد بان العرب تحذف المضاف
اليه وتريده وقد لا تريده وتدل لمجيء الحال بعد كل وبعض على ارادته اياما تدعوا فايا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة والنوع الثاني ما يلزم الاضافة لفظا وهو
المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسماء يضاف ابدا وهو ثلاثة انواع الاول ما يضاف للظاهر وللضمير نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المراتين وكلتاهما
وعند زيد وعندك ولدى الباب ولديك وقصارى الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواك والثاني ما يختص بالظاهر دون المضمر كاولي بمعنى
اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولوا قوة اي اصحاب قوة واولات الاحمال اي صاحبات
الاحمال وذا النون اي صاحب الحوت وذات بهجة اي صاحبة بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله وبعض ما يضاف حتما امتنع
ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب مفرد كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحده وهو
ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة واذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير الخطاب نحو قوله وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي
وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا والهي الاول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو
الربيع بن ضبع الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا وذلك لكبر سنه وقد بلغ
ثلثمائة واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار لا انهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا
التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا
لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد لها قال المرادي ان سيبويه يقول لبيك وسعديك اجابة

بعد اجابة نهى حنانيك بفتح الحاء المهملة والنون بمعنى تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة بن العبد حنانيك بعض الشر اهون من بعض الشديد
ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهذا انسب من قول ابن الناظم ازالة بعد ازالة لان ازالة الفعلية يقال اللهم ادلني على من
وانصرني عليه وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا بعد اسراع قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا حتى يقضي الاجل المقضى والمعنى اضرب
ضربا يهذهم هذا بعد هذ على التكرير والطعن طعنا جائفا والهذ الاسراع في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو
وسكون الخاء نعت للطعن وعامله اي هذاذيك وعامل لبيك من معناهما على حد قعدت جلوسا والتقدير اسرع وانجح وعامل البواقي من الامثلة من
لفظها والتقدير اسرع واتحنن واتداول ولذا ولي بجوز سيبويه [illegible] هذاذيك في البيت السابق للعجاج وفي دواليك من قوله وهو سحيم بن
الحسحاس اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس [illegible] الحالية مفعول يجوز تقديره تفعله متداولين وهذين مصدرين ضعيف [illegible]
ان التعبير بالحال التي [illegible] جوابه انه مؤول بنكرة كما في جاء زيد وحده ولان المصدر موضوع للتكثير [illegible] مفعولا مطلقا لا حالا
وجوابان ذلك [illegible] وفيه [illegible] بالتصغير [illegible] والحسحاس بمهملات قال ابو عبيدة كان الرجل اذا اراد تأكيد المودة بينه وبين
من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك ابقى للمودة بينهما وجوز الاعلم وهو يوسف الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا في هذاذيك
في البيت السابق للعجاج ان يكون وصفية لضربا مردود بخبر يجوز لذلك فقد التعريف لان ضربا نكرة فلا توصف بمعرفة ولان المصدر للتكثير لم يثبت فيه غير كونه
مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم وقوله
اي الاعلم مبتدأ ومضاف اليه فيأتي في هذاذيك حتى اخواته وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف المتصلة بها حرف لمجرد الخطاب مثلها
الكاف في ذلك مردود خبر [illegible] لقولهم بلام التعليل متعلق بمردود حنانيه باضافته الى ضمير الغيبة ولبي زيد باضافته الى الظاهر فتعين ان يكون الكاف
في لبيك واخواتها اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وتلك ففي ذلك دليل على انها اسم
مضاف اليه وبانها اي الكاف الحرفية لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف وكل ما يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواتها
لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم [illegible] فاستعمل مع الوجود اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع الفعل
الباء للتغاير بينهما وتفننا في التعبير والجواب عن الاول ان حنانيه ولبي زيد شاذان وعن الثاني [illegible] للمردود [illegible]
الاول [illegible] فدعوى الشذوذ فيهما باطلة ضعيف [illegible] ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في اثنى عشر
[illegible] بالمفرد وشذ اضافة لبي الى ضمير الغائب في نحو قوله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون لقلت لبيه لمن يدعوني
[illegible] بالزاي ثم الراء جملة حالية من المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات مترع من قولهم حوض مترع بفتح التاء المثناة فوق والراء
اي ممتلئ وبيون بفتح الموحدة وضم الياء المثناة تحت [illegible] الاطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة مثل
اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذ اضافة لبي الى الظاهر في قوله وهو لاعرابي من بني اسد دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور واليه اشار الناظم بقوله
وشذ ايلاء يدي للبي [illegible] يدي ومسورا علم منصوب على المفعولية بدعوت لما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وما
بمعنى الذي صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فقال لبيك فحذف المفعول والمعنى دعوت مسورا للامر الذي نابني من نوائب
الدنيا فلباني واصل هذا ان [illegible] بالذكر لانهما اللتان اعطينا المال [illegible] تخلص من
نايبته وقيل كان من عادة العرب في الدعا [illegible] اذا دعا احدكم اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل اجابك
الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت [illegible] يونس [illegible] ان لبي مفرد واصله [illegible] بسكون العين فقلبت
الالف ياء لاجل الضمير كما قلبت في لدى وعلى لاتصال الضمير بها [illegible] البيت [illegible] فقد وجدت مع الظاهر ولو كان مثله
كالف لدى وعلى لم تقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد ببقاء الالف على حالها وقول ابن الناظم في شرح [illegible] جار في لبيك واخواته
وهم بفتح الهاء اي غلط وانما هو خاص بلبيك [illegible] ويجب الاضافة الى الجمل اسمية كانت او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء
المكان واليهما اشار الناظم بقوله والزموا اضافة الى الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ الى الجملة الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا
باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في هذين المثالين مفعول به لا ذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذ
كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل او معنى لا لفظا
نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها الى الاسمية والفعلية بنفيهما في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار
اذ يقول لصاحبه لا تحزن [illegible] ما اضيف اذ اليه من الجملة [illegible] للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه من المضاف اليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون
اي يوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وعوض عنها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح
واليه اشار الناظم بقوله وان ينون يحتمل افرادا اذ واما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وحيث زيد جالس باضافة حيث الى
الجملة الاسمية لما كان اضافتها الى الجملة الاسمية اكثر قدم مثال الفعلية [illegible] وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه

وربما اضيف حيث الى المفرد كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم باضافة حيث الى لي وهو مصدر مفرد ولا يقاس
عليه خلافا للكسائي فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء
المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء وضمها والمراد اوساطهم وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمائم شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية
وهو لما الوجودية عند من قال باسميتها كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقالوا انها اسم وهي ظرف بمعنى
حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه في المغني لانها مختصة بالماضي نحو لما جاءني اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له
الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب والذي
العامل اما قضينا او دلهم اذ ليس معنى سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل
في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب
وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ثم فان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وصرح في المغني
بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فلا [illegible] اذا عندهم غير مضافة كما يقول الجميع في اذا جزمت انتهى واذا عند غير الاخفش و
الكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية واليها اشار الناظم بقوله والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على
الانسان اعرض ومضارعين نحو واذا تتلى عليهم [illegible] ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وماضيا وامرا نحو
اذا طلقتم النساء فطلقوهن واما نحو اذا السماء انشقت مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجملة الاسمية فمثل وان احد من
المشركين استجارك فالتأويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك اي وان استجارك احد
لان السماء مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش
والكوفيين لم يوافقوا على ان احد في الاية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجوزون ابتدائيته لان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قال الموضح
غيره بلا فرق عندهم بين اذا وان فحينئذ الاختصاص بالجمل الفعلية واما قوله وهو الفرزدق اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع مما ليس بعد
المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان وباهلي مرفوع بها والجمل بعد خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوف
وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية وقد رد بان فيه حذف المفسر والمفسر جميعا [illegible] ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلي منسوب
الى باهلة قبيلة من قيس بن عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة من تميم والمذرع [illegible] بالذال المهملة يعني
انه اذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية ولد فذاك الولد العجيب الشجاع [illegible] لشرف ابويه قال الدماميني والظاهر انه المذرع بالذال
المعجمة وهو الذي امه اشرف من ابيه وقد اشتهر ان حنظلة اشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود كما اضمر ثم هي ضمير الشان في قوله وهو قيس
بن الملوح والصمة القشيري وابن الدمينة ونسب لليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حذف [illegible] ولكن لو
عين جعلها والجزء هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة واسمها ضمير الشان والتقدير
فهلا كان هو اي الشان والتقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اولى وشفيعها على هذا خبر لمبتدأ محذوف اي هي شفيعها قلنا
ويرجح من جهة [illegible] ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر **فصل** وما كان
من اسماء الزمان بمنزلة اذ واذا في كونه اسم زمان مبهم لما مضى كما ان اذ كذلك او لما يأتي كما ان اذا كذلك فانه بمنزلتهما فيما يضافان اليه فما كان بمنزلة اذ جاز
ان يضاف للجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم بقوله وما كاذ معنى كاذ اضف جوازا فلذلك تقول جئتك زمن الحجاج امير بالرفع على الابتداء والخبر
او زمن كان الحجاج اميرا لانه اي لان زمن بمنزلة اذ في افادة معنى المضي والناصب له [illegible] لانه بمعنى المضي والناصب له فعل يعمل فيه الماضي وما كان بمنزلة
اذا جاز ان يضاف الى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول اتيتك زمن يقدم الحاج فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له اتيتك لانه مستقبل
ولا يعمل في المستقبل الا مستقبل ويمتنع اتيتك زمن الحاج قادم على الابتداء والخبر لانه اي لان زمن بمنزلة اذا واذا لا تضاف الى الجملة الاسمية فكذلك
ما كان بمعناها هذا قول سيبويه في مشبه اذ واذا ووافقه الناظم في مشبه اذ واعترض عليه في النظم دون مشبه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار
يفتنون فاضيف يوم وهو مشبه اذا في الاستقبال الى الجملة واذا لا تضاف اليها وقوله وهو سواد بن قارب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا
عن سواد بن قارب فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وهذا المذكور من الاية والبيت نحو عند سيبويه مما نزل فيه
المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه مشبه لاذ لا مشبه اذا فلذلك اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع ويوم
وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة **فصل** ويجوز في الزمان المحمول على اذ واذا اذا اضيف الى الجملة الاعراب على الاصل في الاسماء والبناء
على الفتح حملا عليهما اي على اذ واذا لانهما بنيا لشبههما بالحرف في الافتقار المتأصل للجملة واقتصر في النظم على مشبه اذ فقال وابن او اعرب ما كاذ قد
اجريا فان كان ما وليه فعلا مبنيا بناء اصليا او عارضا فالبناء ارجح واليه اشار الناظم بقوله واختر بنا متلو فعل بنيا للتناسب [illegible] فقال البصريون
للتناسب وقال ابن مالك بل لشبه الظرف بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك ان [illegible] من قول الشيخين [illegible] كان كلامه

فاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له افتقار تسيحين دامثاله بان فالبناء الاصلى كقوله وهو نابغة الذبيانى على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت الما اصح والشيب وازع يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبنى اصالة وهو عاتبت والبناء العارض نحو قوله لاجتذبن منهن قلبى تحلما على حين يستصبين كل حليم يروى بخفض حين على الاعراب وفتحها على البناء لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصبين فانه مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبيته اذا اعددته صبيا اى جاهلا فى عداد الصبيان وان كان ما ولى فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البناء عند الكوفيين والاخفش وواجب عند جمهور البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم فى دعوى الوجوب بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما فى قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين اليق واجاب جمهور البصريين بان الفتح فيه اعراب مثلها فى صمت يوم الخميس والزموا لاجل ذلك ان تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان يروى بفتح حين على البناء والكسر ارجح على الاعراب عند الكوفيين ومال الى هذا ابو على الفارسى من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله فى النظم وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنى فلن يفندا اى لن يغلط **فصل** فى ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا لانهما يضافان للظاهر والمضمر كانفسه ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يضافان لنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اى تاركة الغزل فالذى فى المغنى وهو مقيد لما اطلقه هنا والشرط الثانى الدلالة على اثنين اما بالنص مضمرا كان او مظهرا فالاول نحو كلاهما وكلتاهما والثانى نحو كلا الفتيين فكلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو قوله كلانا غنى عن اخيه حيوته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها وانما صح قولهم ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا وان كان حقيقة فى الواحد لانها مثناة فى المعنى لانه اشار بها الى شيئين وهما الخير والشر مثلها فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اى بين الفارض والبكر فالاشارة بذلك فى الموضعين يعود الى ما ذكر اى وكلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل اسلامه والمدا بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على امور منها الجهة الواضحة ذكر ذلك بعض شراح القاموس يقول ان للخير وللشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما امر يستقبله الانسان ويعرفه وضبطه بعضهم القبل فى البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان كلا منهما بمثابة القبلة التى يتوجه اليها المصلى والشرط الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين مفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة اشار الناظم بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فاما قوله كلا اخى وخليلى واجدى عضدا فى النائبات والمام الملمات باضافة كلا الى متفرق وهما اخى وخليلى فمن نوادر الضرورة والخليل من الخلة وهى كما قال ابو بكر بن فورك صفا المودة التى توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد الناصر والمعين وهو من المرفق الى الكتف وكنى به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والالمام النزول والملمات جمع ملمة وهى نوازل الدهر وكلا مبتدا وواجدى بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثانى واجاز ابن الانبارى اضافتهما الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاى وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا فى قول الفرزدق كلاهما حين جد الجرى بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابى فلحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد رابى مراعاة للفظ **ومنها** اى بفتح الهمزة وتشديد الياء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة ام مثناة او مجموعة نحو اى رجل واى رجلين واى رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو فاى الفريقين احق او كانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا ولا تضاف اى الى المعرفة المفردة الا وهنا مفردة عن التثنية والجمع الا ان كان بينهما اى بين اى والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو اى زيد احسن المعنى اى اجزاء زيد احسن فبين اى وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو اجزاء او عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن اى واينك فارس الاحزاب اذ المعنى اينا فارس الاحزاب والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف او تنو الاجزا والشرح لذلك الكلام ان ايا الاستفهامية اسم عام لجميع الا [illegible] فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم مضاف لبعض الاجناس او تعميم افراد بعض ما هو متشخص باحد طرفى التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت الى منكر مطابق فى المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اى رجل واى رجلين واى رجال على معنى اى واحد من الرجال واى اثنين منهم واى جماعة منهم وان كان المراد بها الثانى اضيفت الى معرفة وامتنع ان تطابق معنى المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى او مجموعا واما مكررا مع اى بالواو لان المفردين مع الواو فى حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف اى الموصولة الا الى المعرفة نحو ايهم اشد لان معناها معنى الذى وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف الى نكرة لا يقال اضرب ايا رجل هو افضل خلافا لابن عصفور فى اجازته ذلك ولا تضاف اى المنعوت بها والواقعة حالا الا الى النكرة فالاول كمررت بفارس اى فارس بجر اى نعتا لفارس والثانية كمررت بزيد اى فارس بنصب اى على الحالية من زيد وانما وجب اضافتهما الى النكرة فيهما لان نعت النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اى فارس كامل فى الفروسية والى هذا اشار الناظم بقوله واخصص بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس الصفة واما اى الاستفهامية والشرطية

فيضافان اليهما اى الى المعرفة والنكرة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولهما اربعة امثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة نحو ايكم ياتينى بعرشها ومثال الشرطية المضافة الى معرفة ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على ومثال الاستفهامية المضافة الى النكرة فباى حديث ومثال الشرطية المضافة الى النكرة قولك اى رجل جاءك فاكرمه والحاصل ان اقسام اى خمسة وهى ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة فى اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاول نحو قلتم اى والثانية اضرب ايا افضل والثالثة نحو ايا ما تدعوا **ومنها** لدن وهى بمعنى عند فيكون اسما لمكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليهما اشار الناظم بقوله والزموا اضافة لدن فجر الا انها اى لدن تختص عن عند بستة امور احدها انها ملازمة لمبدا الغايات الزمانية والمكانية جمع غاية وهى المسافة وعند غير ملازم للغايات فمن ثم اى من اجل ان لدن وعند يكونان لمبدا الغايات وان اختلفا فى اللزوم وعدمه يتعاقبان اى يتداولان على شيء واحد فى نحو جئت من عنده ومن لدنه وفى التنزيل اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بعند فيهما او بلدن لصح ذلك ولكن ترك ذلك دفعا للتكرار بخلاف نحو جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا لان حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا والامر الثانى ان الغالب فى لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى انها لم تات فى التنزيل منصوبة وجر عند بمن جر لدن فى الكثرة والامر الثالث انها مبنية على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وابتداء الغاية الا فى لغة قيس فانها معربة عندهم تشبيها بعند وبلغتهم قرئ لينذر باسا شديدا من لدنه باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء فى الوصل وهى قراءة ابى بكر عن عاصم فى قال ابن الشجرى قال ابو على فاما ما روى عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون فان ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال اسكان الباء من سبع ليستكسر [illegible] فيظهر بهذا ان لدن مبنية دائما بخلاف عند فانها معربة دائما والامر الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله وهو القطامى صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب فاضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الارض غلبة والغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهى الجارية التى غنيت اى استغنت بحسنها عن الحلى وراقهن ورقنه اى اعجبهن واعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة فى المفرد وكان حقها ان تثبت فى الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان يكون على اضمار ان بدليل انها ظهرت معها احيانا قال ابن الشجرى ويؤيد تقدير سيبويه فى لد شولا ان كانت شولا وقد بان فيه حذف الموصول الحرفى وبقاء صلته والامر الخامس جواز افرادها عن الاضافة قبل غدوة كقوله وقال العبرى مزجر الكلب فيهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة فنصبها اما على التمييز لان لدن فى اخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف فى لغاتها العشرة وقد تحذف نونها فاشبهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها واشبهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة فى اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز كنصب خلا بعد راقود او على التشبيه بالمفعول به فى نحو ضارب زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف اخرى كما فى اسم الفاعل فعملت عمله قال ابو على النون فى لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن الشجرى وفيه تصحيح لتشبيه لدن بضارب حتى نصب بعدها غدوة واليها يشير قول النظم ونصب غدوة بها عنهم ندر او نصبها اما على اضمار كان واسمها او بقاء جرها فالاصل لدن كان الوقت غدوة والذى [illegible] على الوقت كله لدن قاله ابن مالك وقال [illegible] لا [illegible] ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده من لدن شولا فالنصب على هذا [illegible] وانما هو المخففة فلا يصح عطفه على ما قبله بغير تقدير وحكى الكوفيون فى غدوة رفعها بعدها اى بعد لدن على اضمار كان تامة اى لدن كانت غدوة وقال جر تشبيها بالفاعل فيرفع قال المرادى فظاهره انها مرفوعة بلدن والجر القياس كما يجر سائر الظروف فهو الغالب فى الاستعمال ولا تكون غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون فى لدن دون حذفها وعند لا ينصب شيء من المفردات بعدها والامر السادس انها اى لدن لا تقع الا فضلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة تقول السفر من عند البصرة فيجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا يخالف تصحيحه فى باب المبتدا ان الخبر المحذوف الا انه لما سد مسد الخبر اعطى ماله من العمدية ولا تقول السفر من لدن البصرة لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية **ومنها** مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهى حينئذ اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد معك او زمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومرادفة لعند بدليل كقراءة بعضهم هذا ذكر من معى بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من معه بالجر وهى اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جاءا معا معربة لانها ثلاثية الاصل الا فى لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان وبنى غنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل ابو حى فتبنى على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع ام لم يوضع قاله الشاطبى كقوله وهو الراعى كما قاله الشاطبى او جرير كما قال العينى فريشى منكم وهواى معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بان ذلك ورد فى الكلام نقل عن الكسائى ان ربيعة تقول ذهبت مع اخيك وجئت مع ابيك بالسكون [illegible] والريش اللباس الفاخر والمال ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم [illegible] فاذا التقى مع الساكنة العين ساكن اخر جاز كسرها على اصل التقاء الساكنين وفتحها استعمالا للاصل فاتباعا نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فافادنا ما لم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل وتفرد مع عن الاضافة فتنون وتصير بمعنى جميعا فتنصب على الحال من الاثنين نحو جاءا معا قال فلما تفرقنا كانى ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا او من الجماعة المذكرين

والمؤنثات فالاول كقول الخنساء وانمى بحالي فباد وامعا فاصبح فالمين بهم مستنفز بفتح الفاء وبالزاى اسم مفعول من استنفزه الخوف اذا ازعجه والثاني كقول
[illegible] اذا اختلفا ولم يشغل لهما معا اذا اصوات الحمامة الاولى فهذان جميعا لاجل بسوتيهما واختلف في حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة
تركيب الكلمة ثنائية في حال الافراد كما كانت في حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كالفتحة في فتى لانها لما افردت ردت اليها لامها
المحذوفة فصارت ثلاثية مقصورا منقوصا في الاضافة تاما في الافراد ولكن حذفت الفها في الوصل للساكنين الالف والتنوين كما حذفت الف فتى
لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيوقعون معا في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحو هم عدى ولو كان باقيا
على النقص لقيل الزيدون مع كما يقال هم يد واحدة [illegible] واعترض بان معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قال ق منها غير وهو اسم دال على مخالفة
ما قبله لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات كقولك الشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا
استغنى بغير زيد غير عمرو وان ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها
برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا وبنصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها وجاز حذفه
لفظا فيقال ليس غير بلا تنوين ثم اختلف في ضمته فقال المبرد والجرمي واكثر المتأخرين ضمة بناء لانها اي غير كقبل وبعد في الابهام والقطع عن الاضافة فتبنيها
اليه ونسب الى سيبويه فهي اسم لليس وخبرها والجزء الاخر محذوف على تقدير الاسمية فهي في محل رفع وعلى الخبرية نصب [illegible] في محلها لاجل الضمة الموجودة
لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم
والى [illegible] وقال الاخفش فهي ضمة غير ضمة اعراب بحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده لانه
اسم كلي [illegible] في جواز القطع من الاضافة لفظا [illegible] كقبل وبعد [illegible] اسم لليس [illegible] الظاهر ولا
خبر لان خبر ليس لا يرفع وقد اذا القولان في الضمة جوزهما ابن خروف فعلى البناء هي اسم او خبر وعلى الاعراب هي اسم لا خبر ويجوز بقلة الفتح مع التنوين لقطعها
عن الاضافة لفظا ومعنى ودونه لنية لفظ المضاف اليه فهي خبر لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها والحركة على هذا اعراب لانها
واعترض [illegible] غير يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان يكون
اسما وان يكون خبرا نعم الفتح مع التنوين كالضم مع التنوين والحركة اعراب باتفاق لان التنوين اما للتمكن فهو خاص بالمعرب او للتعويض وكان المضاف
اليه مذكور وقيل حذف ما يضاف اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه لحن وبالغ في الانكار [illegible]
في شرح الشذور ورد بان ابا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وانشد عليه في باب
القسم من شرح التسهيل [illegible] ق منها قبل وبعد [illegible]
[illegible] ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان
كقولك داري قبل دارك او بعدها ولذلك سهل دخول من عليهما عند البصريين قاله الدماميني الصورة الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت
لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف بخفض قبل بلا تنوين
على نية لفظ المضاف اليه اي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا وقرئ في الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اي من
قبل الغلب ومن بعده وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة الثالثة ان لا يكون يحذف المضاف اليه ولا ينوى شيء لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب
المذكور بحاله من النصب على الظرفية او الخفض بمن ولكن يرجع التنوين الذي كان يحذف للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة في اللفظ والتقدير
كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وكقوله وهو عبد الله بن يعرب فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبلا على
الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح وهو [illegible] العذب الحميم الحار [illegible] الحميم
البارد فهو من الاضداد وقوله ونحن قتلنا الاسد اسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون [illegible]
لا غير [illegible] المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذا نونت الغايات [illegible] سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله فما شربوا بعد على لذة
خمرا واختار الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا انتهى ومما ذكر ان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك
نونا كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكن وقال بعضهم معربان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول
عندي حسن وهما معرفتان في الوجهين قبل [illegible] فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما الى المضاف
اليه معنى كافتقار الحرف لغيره وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين وعلى الضم لتخالف حركة البناء حركتي الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد في
قراءة الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده قال
الحوفي وانما بنيتا على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما معربان سواء نويت معناه اولا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم تسمى
غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة فغايتها الكلمة المضافة نهايتها اخر المضاف اليه لانه [illegible] فاذا حذف المضاف اليه وتضمنته
صار اخر المضاف غاية قاله الدماميني ق منها اول مقابل اخر [illegible] واسماء الجهات الست كيمين وشمال [illegible] ودون [illegible]

[illegible] قبل ومن بعد من انها اذا اضيف لفظا [illegible] نصبا على الظرفية وخفضا بمن واذا لم يضف لا لفظا ولا تقديرا لزمت الاعراب المذكور ونونت
اذا حذف المضاف اليه ولم ينو لفظه او نوى لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم تقول جاء القوم واخوك [illegible] بالضم فيهما
[illegible] خلفهم وامامهم ولكنك حذفت المضاف اليه ونويت معناه وبنيتهما على الضم قال رجل من بني تميم لعن الاله تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام
بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق [illegible]
[illegible] بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب وقال معن بن اوس لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول بالضم والاول
[illegible] وذلك لان لكل منهما [illegible] لا يعرف [illegible] المنية في اول الوقتين [illegible] الرجلين [illegible]
وحكى ابو علي الفارسي ابدا بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف
للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من حكاية ابي علي ان لاول استعمالين احدهما ان يكون ظرفا كقبل وبعد والثاني ان يكون صفة
كالاسبق قال [illegible] اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء بالضم وانشد سيبويه لا يحمل الفارس الا الملبون المحض من امامه ومن دونه بالسكون
والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة قاله الشاطبي وتقول جلست يمينا وشمالا وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل
[illegible] ق منها حسب [illegible] ولها في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى فتستعمل مضافة استعمال الصفة
المشتقة فتكون نعتا لنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة حملا على ما هي بمعناه كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا لمعرفة كهذا عبد الله
حسبك من رجل بنصب حسبك على الحال من عبد الله اي كافيا لك عن غيره وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم فحسبهم
مبتدأ مسوغ الابتداء به اختصاصه بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسبهم نكرة وتنصب [illegible] نحو فان
حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يويد الاعراب الاول وتجر بالباء نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسب
نكرة محضة ودرهم غير مختصة وبهذا الاستعمال الثاني يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل اللفظية [illegible] والباء في المثالين لا
تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح والاستعمال الثالث من اصل التقسيم ان تكون حسب بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة
عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حسب المتقدمة في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها
اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية والحالية او الابتداء وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل فتقول
رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب [illegible] المضاف اليه منهما ونوى معناه مبنيا على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمر
ذلك ولم ينون انتهى يعني بالاضمار الحذف فكانه قال فحذف المضاف اليه منهما واضمرته في نفسك ولم ينون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتها
على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب فحسب مبتدأ محذوف خبره اي فحسبي ذلك والمعنى رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير و[illegible]
[illegible] الفاء تزيينا للفظ كما تدخل على قط في قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات
ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها اي حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا نعرف نصبها لانها غير ظرف
فقد ذكرها مع الظروف الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة [illegible] ان كونها نكرة مقطوعة عن الاضافة لفظا [illegible]
حينئذ اي خبرا اذا قطعت عن الاضافة منصوبة سائغ في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذان الاقتضاءان كلاهما ممنوع
اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها نكرة دائما وان اضيفت [illegible] وان اراد ابو حيان تنكيرها مع
الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ اي حين اذا كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة [illegible] لان اضافتها لا تفيد التعريف انما هي بمعنى
الانفصال كما صرح ابن مالك في شرح العمدة وايضا [illegible] ابي حيان في تجويز نصبها على الحال حينئذ [illegible] كانت مضافة
[illegible] نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب [illegible] مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداوله [illegible] قال صاحب الصحاح فيه تقول
هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل على الحال انتهى [illegible] على انها نعت لها في
الثاني [illegible] بعد معرفة ونصبه على انها حال منها وفي الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف
[illegible] ابن مالك [illegible] نصبها على الحال [illegible] حال التعريف وحالة التنكير لانه اراد بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا
التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان تقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وتنتصب على الظرفية [illegible] رايت زيدا حسبا او حسبا ولم يسمع ذلك
لا مطلق التنكير كما توهمه ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب ان يحمل [illegible] من بعده قد ذكرا على المجموع
لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعلى الابنية ق واما عل فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة
اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء العلاني من اسفل الدار [illegible] من عل اي من فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق [illegible]
[illegible] كليب من عل اي من فوقهم والثنية الطريق في العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة وفيما اذا اريد بها علو
مجهول كقوله وهو امرؤ القيس [illegible] كجلمود صخر حطه السيل من عل [illegible]

على نوعين فى امرين احدهما انهما اى علٍ لا تستعمل الا مجرورة بمن دائما والثانى انها لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قال جماعة منهم ابن الحاجب
وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها فى عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهرى بذلك فى الصحاح فقال يقال اتيته من علِ الدار بكسر
اللام اى من عالٍ وهو سهو قال فى شرح التسهيل وقد مقصود قولى فى النظم واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعد قد ذكرا انهما يجوز انتصابهما على الظرفية
او غيرها كالحالية وما اظن شيئا من هذين الامرين وهما جواز اضافتهما وجواز نصبهما على الظرفية او غيرها موجودا فى كلامهم وانما بسطت القول قليلا فى
شرح هاتين اللفظتين وهما حسب وعلُ لانى لم ار احدا استوفى الكلام فيهما حسبما استوفيت فى الشرح وفيما ذكرته كفاية **فصل** ويجوز ان يحذف ما علم من مضاف و
مضاف اليه فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه فى اعرابه المضاف اليه وهو فى ذلك على قسمين سماعى وقياسى فالسماعى ما لا يصح استبداد القائم مقام
المضاف بالاعراب فى ذلك المحل كقول عمر بن ابى ربيعة لاتلبسن عتيق حسبى الذى بى ابن ابى عتيق فانه كما ترى اراد يا ابن ابى عتيق والقياس ما لا يصح فيه ذلك وهو اما
فاعل نحو وجاء ربك اى امر ربك او نائب عن الفاعل نحو ونزل الملئكة تنزيلا اى نزول الملئكة قال ابن جنى وفيه نظر او مبتدأ نحو ولكن البر من آمن بالله اى بر من آمن
بالله قال الشاطبى وفيه نظر او خبر عن مبتدأ نحو شر المنيات ميت بين اهله اى منية ميت او مفعول به نحو واشربوا فى قلوبهم العجل اى حب العجل او مفعول مطلق
كقول الاعشى ميمون الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا او مفعول فيه نحو قولهم اتيتك طلوع الشمس اى وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله اى ابتغاء
فضله قاله ابن الحاجب او مفعول معه نحو جاء زيد الشمس اى وطلوع الشمس او حال نحو تفرقوا ايادى سبا اى مثل ايادى سبا او مجرور بالحرف نحو كالذى
يغشى عليه من الموت اى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا يحول عليه الموت ومن غداه دون عطاء عندهم فانه يكون المحذوف
مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو واسأل القرية التى كنا فيها اى اهل القرية فاهل مطرح ولو التفت
اليه لقيل التى كانوا فيها والثانى نحو او كظلمات فى بحر لجى يغشيه موج اى كذى ظلمات بالافراد فحذف المضاف اليه فذكر الضمير فى يغشيه ولو كان مطرحا
لقيل يغشيها وشمل ذلك قول النظم وما يلى المضاف يأتى خلفا عنه فى الاعراب اذا ما حذفا ومن غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف فى اعرابه
بل يبقى على جره وشرط ذلك فى الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك فاخيه
اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور اى ولا مثل اخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور
والمحذوف ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولوا يقول ذلك بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد وقول
وهو ابو دواد حارثة بن الحجاج اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل المحذوفة معطوفة على كل الاولى
اى وكل نار وانما قدرناه كذا ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين
لان امرئ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان ومفعوله الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نارا المجرورة على امرئ المضاف
اليه كل وعطفنا نارا المنصوبة على امرأ المنصوب لزم ان يعطف بحرف واحد شيئين على معمولى عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل
واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يصح ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائى والفراء والزجاج الى جواز
والتقدير اتحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره والخبر الحذف دون العطف لان حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه
والعطف على معمولى عاملين مختلفين كما قدمنا والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما جروا الذى ابقوا كما
قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف وهذا الشرط اغلبى كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن جماز بالجر والله
تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة على تقدير مضاف اى عمل الاخرة فان المضاف المحذوف هو عمل ليس معطوفا على مثله بل المعطوف
جملة من مبتدأ وخبر فيها المضاف وهو عمل على جملة تقدم فيها مضاف غير مماثل للمحذوف وهو الاصل والله اعلم تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد
عمل الاخرة ومن قدر عرض الاخرة فقد تجوز وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثانى فهو على ثلثة اقسام لانه تارة يزال من المضاف وهو الجزء الاول
ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو قبضت عشرة ليس غير مما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات كما مر فى الفصل قبله
وتارة يبقى على اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاحاطة ونحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط وتارة يبقى اعرابه
ويترك تنوينه كما كان فى الاضافة وشرط ذلك فى الغالب ان يعطف عليه اى على المضاف اسم عامل فى مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اما مضاف
كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذف ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثانى المضاف اليه نصف فابقى المضاف
الاول وهو ربع على حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوى لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فى ما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور
مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لما اشبهت باب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثانى لقربه وحذف معمول
الاول لانه فضلة وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف و
المضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذف الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا فى الشعر
واختار الناظم انه من الحذف من الاول لدلالة الثانى فالفصل فهو عنده جائز قياسا وسماعا واليها اشار الناظم بقوله ويحذف الثانى فيبقى الاول
كحاله اذا به يتصل بشرط عطف واضافة الى مثل الذى له اضفت الاولا او غيره بالرفع اى غير مضاف وهو عامل فى مثل المحذوف كقوله علقت آمالى فعمت النعم

بمثل او انقع من وبل الديم فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انقع من وبل الديم فحذف من الاول لدلالة الثانى عليه والعامل
انقع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع
ديمة وهى المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق ومن غير الغالب قولهم ابدا بذا من اول بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف اليه اى من اول الامر وقراءة
بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من غير تنوين على الاهمال اى فلا خوف شئ عليهم واما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال
فصل زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين الا فى الشعر خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه لانه واقع موقع تنوينه
فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين والحق عند الكوفيين ان مسائل الفصل سبع منها ثلث جائزة
فى السعة بفتح السين وهى النثر وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وان الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون منصوبا او اسما لا يشبه
الفعل والفاصل القسم احديها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم
برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف الى فاعله واولادهم مفعوله فصل
به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلثة امور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبى لتعلقه بالمضاف وكونه
مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشرى فى الكشاف لما قراءة ابن عامر فشئ لو
كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به فى الكلام المنثور فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته وقول الشاعر عموا ابن
الى السلم انه فيه فنقسام سوق البغاث الاجادل فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله فصل به بين المضاف
والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبالمثلثة آخره فان له مثلث الضبط وآخره
مثلث النقط وبينهما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر واما ظرفه عطف على قوله اما مفعوله اى والفاصل
اما مفعول المصدر كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر
الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف له فصل بينهما لانه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شأنها يوما
مع هواها سعى فى رداها ويحتمل ان يكون الاصل تركك نفسك فيكون من اضافة المصدر الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة الثانية من الثلث ان يكون المضاف
وصفا بمعنى الحال او الاستقبال والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده
وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثانى فصل به بين
المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج فسواك مبتدأ و
مانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله مفعوله الثانى فصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك مانع المحتاج فضله
او ظرفه عطف على مفعوله الاول اى والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلوة والسلام هل انتم تاركوا لى
صاحبى فتاركوا جمع تارك اسم فاعل بمعنى مضاف الى مفعوله وهو صاحبى بدليل حذف النون ولى جار ومجرور وظرف لتاركوا فصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل
هل انتم تاركوا صاحبى لى وقول الشاعر فرشنى بخير لا اكونن ومدحتى كناحت يوما صخرة بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف
الى مفعوله ويوما ظرف لناحت لانه متعلق به وفصل بين المضاف والمضاف اليه ورشنى امر من ريش السهم اذا الزق عليه الريش والمعنى اصلح حالى بخير ومدحتى
مفعول معه بعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التى يجمع بها العطر وهى كناية عن كون مدحته مما لا فائدة فيه مع حصول التعب
والكد المسئلة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما
بالقسم حكاه الكسائى وحكى ابن الانبارى هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء وزاد ابن مالك الفصل باما
كقول تأبط شرا هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر فى رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربع الباقية من السبع تختص بالشعر
لفقد الضابط المذكور احدها الفصل بالاجنبى ونعنى به معمول غير المضاف ان كان عاملهما واحدا فاعلا كان الاجنبى كقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس
انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض والداه فاعله وبه متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو
مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبى من المضاف لانه معمول لغيره اى انجب والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل
اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه او مفعولا معطوفا على فاعلا كان كما مر او مفعولا كقوله وهو جرير تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن
ماء المزنة الرصف فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو فى البيت قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه و
المسواك مفعوله الثانى فصل به بين المضاف والمضاف اليه اى تسقى ندى ريقتها المسواك والمسواك اجنبى من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا
وهو تسقى والامتياح بمثناة فوقانية فتحتانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة السحاب والرصف بفتحتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها الى بعض و
ماء الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميرى كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودى وفصل بينهما بالظرف
وهو اجنبى من المضاف لانه ليس معمولا له وانما هو معمول لخط المبنى للمفعول كما ان متعلق به يقارب او يزيل نعتان ليهودى المسئلة الثانية من السبع الفصل بفاعل

مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه

المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد [illegible]
فاصبنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجدا او الصب لعاشق ويحتمل ان يكون من الفصل بالفاعل او من الفصل بالمفعول كقوله وهو الاحوص [illegible]
كان النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام في قوله الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء فهي محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل انه يروى بنصب
مطر ورفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر هي فهو من الفصل بالفاعل
والفاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان يكون مفعولا فتكون في تقدير اياها او فاعلا فتكون في تقدير هي فعلى الاول [illegible] النكاح مطر وعلى الثاني
[illegible]

فصل في احكام المضاف للياء [illegible]

[illegible]

باب اعمال المصدر

[illegible]

هذا باب اعمال المصدر [illegible]

[illegible]

تعمل عند البصريين لانه اصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث وتعمل عند الكوفيين و
البغداديين لانه الان دال على الحدث فعليه قوله وهو القطامي اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا بتقديم التاء على العين فعطائك
اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول اى عطائك اياي المائة على حد حتى يعطوا الجزية اى يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الرا
جمع الرتعة وهي الابل التي ترتعي يعني نعمتاه والخطاب لزفر بن الحرث الكلابي وكان من خبر ان القطامي اسر فخلصه زفر ورد عليه ماله واعطاه مائة بعير من
غنائم القوم الذين اسروه فما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول النظم ولاسم مصدر عمل لان ذلك صادق عليه وكثر ان يضا
المصدر الى فاعله ثم يأتي بمفعوله منصوبا نحو ولولا دفع الله الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا
ان يدفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح ويقل عكسه وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعا كقوله وهو
الاقيشر الاسدي افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو مصدر مضاف
الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي معجمة الاقداح يشرب بها الخمر واحدها قاقوزة وقاقزة بزايين معجمتين جمعها قوازير كقوارير بمهملتين جمع
قارورة وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك رد في الجمع والاباريق جمع ابريق وروى بنصب الافواه فيكون من القسم الاول فلا دليل
بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة يقع على الضياع والعقود والاموال التي
لا يقدر الانسان ان يرحل بها وقيل يخص اضافة المصدر الى مفعوله بالشعر كهذا البيت ورد بالحديث وهو قوله صلعم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا
فحج مصدر يحل محله ان والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله اى وان يحج البيت المستطيع للمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل ان يكون
مرويا بالمعنى فلا دليل فيه واما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ وبالعكس وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ فكثير فمنهما
فالاول نحو ربنا وتقبل دعائي والثاني نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير فدعاء مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى
المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل ولو ذكر لقيل دعائي اياك ومن دعائه الخير وهو احد المواطن الاربعة التي يراد فيها حذف الفاعل
والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع
ان كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد العامري يصف حمارا وحشيا حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب منصوب مصدر مفعول
نوعي مطلق مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على
محله اى كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المجرور مفعولا كقوله وهو زياد العنبري قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا
فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف اى مخافتي الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاثر المطل بالدين معطوف
بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله وجر ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب
سيبويه الى منع الاتباع على المحل فما جاء من ذلك ما اول فالمراعى والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر هذا باب

اعمال اسم الفاعل

عمل فعله في التعدي واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف و
الافعال فخرج بذكر الحدوث اسم التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث وانما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله
اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والمفعول والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على
الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ بتقديم الحدث على الحدوث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح اهل النظر
فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره معتمدا او غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا امس او الآن او غدا وذلك لان ال هذه موصولة
وضارب حال محل ضرب ان اريد المضي او يضرب ان اريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال
ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرطين عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان احدهما ان لا يوصف
والثاني ان لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان احدهما كونه للحال او الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي
لا للماضي لانه لم يشبه الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وحجة الاول انه ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب وقال المانعون لا حجة لهم في باسط ذراعيه لانه على
ارادة حكاية الحال الماضية والمعنى يبسط ذراعيه بدليل وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو في وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك
ولا يحسن ابوه ضحك ولذا قال سبحانه ونقلبهم بالمضارع ولم يقل وقلبناهم بالماضي ومحل الخلاف في نصبه الظاهر ونصب المفعول به اما رفع الوصف الماضي
الضمير المستتر فجائز اتفاقا والشرط الثاني اعتماده على استفهام او نفي او مخبر عنه او موصوف او ذي حال فالاستفهام والنفي نحو اضارب زيد عمرا وما ضارب
زيد عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا والموصوف نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا ابوه فرسا والاعتماد على المقدر
من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ به فمن الاستفهام مهين زيد عمرا ام مكرمه فمهين رفع زيدا ونصب عمرا واعتمد
على الاستفهام المقدر اى امهين ومن غيره قوله انه مخلف وعد الوانه اعتمد على الموصوف المقدر اى صنف مختلف الوانه فقوله فهو الاعتماد ميم وكما في

باب اعمال اسم الفاعل

صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه الوعل فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر اى كوعل ناطح والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة او
كسرها كفرس او كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو تيس الجبل والمراد من طيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويوهنها اى يفتح الهمزة وتشديد
الياء المثناة من الحروف المكسورة ويوهنها يضعفها وسناه من الاعتماد على الموصوف المقدر يا طالعا جبلا اى يا طالع الجبل العاص جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر
اى يا رجلا طالعا وقول ابن مالك في النظم او حرف ندا يعني به انه اعتمد على حرف النداء وذلك سهو لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف
النداء لا يصلح لذلك لانه مختص بالاسم لكونه من علاماته فكيف يكون مقربا من الفعل قاله ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كفعل
اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولي استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا صفة او مسندا واشار الى الاعتماد المقدر بقوله وقد يكون نعت
محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف والمعنى ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليل
احدهما انه يصح زيد قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان
لم يعتمد على شيء ومن ذلك استدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت تقدم في باب المبتدا انه محمول على التقديم والتاخير **فصل** ويحول لصيغة فاعل للمبا
في الفعل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعال بفتح الفاء وتشديد العين كضراب وفعول بفتح الفاء كضروب ومفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة واليها
اشار الناظم بقوله فعال او مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل والى فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كسميع وفعل بفتح الفاء وكسر العين من
غير ياء كحذر بقلة واليهما اشار الناظم بقوله وفي فعيل قل ذا وفعل وتسمى هذه الخمسة امثلة المبالغة فيعمل عمله بشروطه المتقدمة والى ذلك يشير قول
النظم فيستحق ما له من عمل قال القلاخ بالقاف المضمومة والخاء المعجمة اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباس اسما
على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب ولباسا حالان من ضمير صاحبهما في البيت قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج
مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد وارادها البيت نفسه واعقلا بالعين المهملة والقاف من
عقل الرجل اذا اضطرب رجلاه من الفزع ونصب على الحال او على الخبرية لليس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب وبينه وبينها
مواخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب قال ابو طالب عم النبي صلعم في مرثية ختنه امية بن المغيرة المخزومي ضروب بنصل السيف
سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف اى هو ضروب فانت ضروب بنصل السيف شفرته و
لذلك اضاف الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه بمعناه اما انه لمنحار بوائكها
فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبد الله بن قيس الرقيات
فيا ابا امامها فشبيهه هلالا واخرى منهما تشبه البدرا فنصب هلالا بشبيه مبالغة في مشبهة لاعتماده على ذي خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما
فشبيهة هلالا وقال زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلعم الخير بالراء المهملة اتاني انهم مزقون عرضي
جحاش الكرملين لها فديد مصدر مضاف الى مفعوله بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لاتاني وعرض الرجل جانبه
الذي يصونه من نفسه وحسبه ان ينتقص والجحاش بجيم ثم حاء مهملة واخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدا محذوف اى هم جحاش والكرملين
بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طي والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا المرضع الذي تصوت عنده و
اعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال
شيء منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ويمنع تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم
يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم ومنه **فصل** تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا
وتكسيرا وتذكيرا او تانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشرط والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط
حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوب به ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بال وقال الله تعالى هل هن كاشفات
ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال الله تعالى خشعا ابصارهم فخشعا جمع خاشع
تكسيرا في قراءة غير ابي عمرو وحمزة والكسائي وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسي الشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم
القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابني ضمضم حصين ومرة واراد بدمي قتلي والمعنى انهما ينذران على انفسهما
الخلا انهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه استكانا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر فغفر نعت لعنه
والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله ولاعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير اللام وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الاد
ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم لا يفخرون بكثرتهم ولا يعجبون بنفوسهم فلكثرتهم يتواضعون للناس وروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير
ويقع على القليل والكثير ويقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل **فصل** ويجوز في الاسم الفاضل
التخفيف والوصف العامل ان ينصب بالوصف وان يخفض باضافته اليه للتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره
الله بالغ امره وقرئ هل هن كاشفات ضره بالوجهين النصب والخفض بالاضافة فالاية الاولى قرا حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قرا ابو عمرو

بالخفض بوعمرو وحده بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض واما ما عدا التالى للوصف فيجب نصبه لتعذر
اضافته بالفصل بالتالى والى ذلك يشير قول الناظم وهو لنصب ما سواه مقتضى نحو خليفة من قوله تعالى انى جاعل فى الارض خليفة وفى بعض النسخ وتكا
من جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا لان الوصف فيهما غير عامل كما يانى على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه ان التابع على
اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا فالتقدير وضارب عمرا ويجوز نصبه
بالعطف على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر او انصب تابع
الذى انخفض كمبتغى جاه ومالا من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان يكون بمعنى الماضى فنصب الشمس فى وجاعل الليل سكنا والشمس
باضمار وجعل اى باضمار فعل مناسب للوصف لا غيره لان غير الفعل لا يجوز اضماره فليس الا ان تجعلها منصوبتين باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان
الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضى الا ان تقدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل
على هذا عامل لكن يرد عليه ان حكاية الحال انما تكون فى الماضى ولا تستمر وفى الانسة فى اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضى فيه
بهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما
الى قال الطيبى فى شرح الكشاف وعلى هذا يجوز ان يكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار ما فيه من معنى الحال او الاستقبال وان تكو
منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار ما عمل فيه من معنى الماضى وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشرى كون الشمس معطوفة على محل الليل **تنبيه** اذا قصد
باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة فى رفع السببى ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره
بالاضافة وهو فى ذلك على ثلثة انواع احدها ما يجوز فيه ذلك اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب الثانى ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو
ما يتعدى لاكثر من واحد الثالث ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابى الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا
جاز والا امتنع وهو الصحيح الذى يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اى ان عبيده ظالمون وقد
اذا الملبس مثلا بعد قول الشاعر ليس عبيده فلان ظالم بمحسنة يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما فى حسن الوجه
برفع الوجه ونصبه وخفضه شاهد من الرحم قول عبد الله بن رواحة تباركنا اثنا من بلد بلدنا تبالى اليك ناب النفس اجمع وشاهد من المتعدى

هذا باب اعمال اسم المفعول

لواحد قول الاخر ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما وهو ما دل على حدث
ومفعوله ويخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثى المجرد كمضروب ومن المزيد
فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعى المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اى الفعل المبنى للمفعول وهو كاسم الفاعل فى انه ان كان
مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة لال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام او النفى او
المخبر عنه او الموصوف وبشرط كونه للحال او الاستقبال لا للماضى كما مر فى اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى
اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول فى معناه تقول فى المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدأ و
خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثانى كما تقول فى الفعل المبنى للمفعول زيد يعطى ابوه
درهما بلا فرق وتقول فى المقرون بال المعطى كفافا يكتفى كما مثل الناظم وهو مثال لاقسام الثلثة كما تقول الذى يعطى الان او غدا الحال او الاستقبال
او اعطى ان اريد المضى فالمعطى مبتدأ وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عائد الى ال الموصولة به وكفافا
مفعوله الثانى وجملة يكتفى من الفعل والفاعل خبر المبتدأ ويسير اسم المفعول المتعدى الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت لا اسم المفعول المراد به الحدوث
كما انه اسم الفاعل المراد به الثبوت من اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة قال فى التسهيل فى اخر باب الصفة المشبهة
وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدى الى واحد من هذا الباب انتهى يعنى باب الصفة
المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى ويدخل هذا الباب واما اسم المفعول اذا جرى مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببى على الفاعلية على
ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويشكل هنا
فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول تمام انه اذا اريد به معنى
الحدوث فاذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببى على الفاعلية وينصب السببى على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة و
يجر بالاضافة وعلى ذلك الخلاف لشواهد فمن شواهد الرفع قوله بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما هيهنا راس ومن شواهد النصب قوله
او صفت طرفه لم يرع بصفاتها المابدت مجلوة وجنانها ومرتها ومن شواهد الجر بمن لقاء الجون معرف ونفسه فلما ذا اذا نلع تمنعه ثم تعود اخوا
اضافته الى ما هو مرفوع به فى المعنى مستوفى بالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونسب الاسم المرفوع به على
التشبيه بالمفعول انه لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه فى المعنى فيلزم اضافة الشىء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق
طريق الى الاضافة لمرفوعه الا بان تحول الاسناد الى ضمير يعود الى صاحبه فيتعين نصب المرفوع المحول عنه الاسناد عنه لانه بعد تحويل الا

عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فنصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى
لاثنين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد
عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر فى محمود ويعوض منه ال عند راى الكوفيين فتنصبه وتقول الورع محمود المقاصد بالنصب بعد ان
المقاصد تجرها فتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع فهو دونها لا عن ما يتفرع عنه النصب والجر
والله اعلم بالصواب **هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثى** المجرد اعلم ان للفعل الثلاثى المجرد ثلثة اوزان لانه اما ان يكون
بالفتح فى عينه ويكون متعديا الى الواحد كضربه فانه متعد الى الهاء المتصلة به وقاصرا كقعد وفعل بالكسر فى عينه ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام ومتعديا
كعلمه فانه متعد الى الهاء ولو مثل به كان اولى للمناسبة وقدم الغالب فى المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما وفعل بالضم فى عينه ولا يكون الا قاصرا
والتضمين او تحويل كفرهم بضم الراء فاما فعل المفتوح العين وفعل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفعل بفتح الفاء وسكون
والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى لواحد من ذى ثلثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شىء ولم نعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه
على هذا الا انك تقيس مع وجود السماع قال فى ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فعل المفتوح العين المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفاء او العين
او اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد
مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمى مصدر رمى والثانى وهو فعل المكسور العين المتعدى كذلك والصحيح كالفهم مصدر
فهم والملثوم مصدر لثم ومهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الفنى
يوتى منها بناء فيما ارى واطلق ذلك سيبويه والاخفش وقيده ابن مالك فى التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما واما فعل المكسور
العين القاصر فقياس مصدره الفعل بفتح الفاء والعين والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل ويكون فى الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه
والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاعف
نحو الشلل مصدر شل الا ان دل فعل القاصر على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء كولى عليهم ولاية وقضاه بعلى والتمثيل اما ان يتعدى
بنفسه نحو ولى امرهم فلا لان الكلام فى القاصر لا فى المتعدى ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية فى معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك
فى المفتوح العين بل مثل لهما كما سيجىء وبنى عليه ان يقول الا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاج ان كان فعلا
وصف على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدم والانوف والعسول والصعود مما تقدم من الشعر وانف الشىء وعسل الشىء اى لزمه وصعد
صعد فى الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وتعدى فعل عنه اكثرهم واما فعل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره الفعول بضم الفاء والعين كالقعود
والجلوس والخروج والدخول وفى انطباقه ثلث مذاهب اولها انه يقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول الناظم وفعل اللازم مثل قعد له فعول
باطراد وقال ابن الحاج يقل فى معتل العين كساد وقام وصاب وغاب وانما يقدر بذلك الى الفعل كالسوم والعود والذب والحيم وهو الجبن والحيض
والغيم انتهى الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق و
اعرض الاباء بانه متعد تقول ابيت الشىء اذا كرهته والكلام فى اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفعلان بفتح الفاء والعين كالجولان
مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على داء بالمد فقياسه الفعال بضم الفاء كمشى بطنه مشاء او دل على سير فقياسه الفعيل بفتح الفاء كالرحيل
مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او دل على صوت فقياسه الفعال بضم الفاء او الفعيل بفتح الفاء فالاول كالصراخ مصدر صرخ والعواء بالمد
مصدر عوى والثانى نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير مصدر زار الاسد والى هذه المسائل
اشار الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فعالا الابيات الثلثة او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر تجارة والتجارة بالمثناة
الفوقانية او له وليس منحر الخشب لقدومه وخاط الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام فى القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة
اذا حكم وسفر بينهم سفارة اذا اصلح وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل بالابل اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس فى الولاية
والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطرد فى مصدره فعول الا فى هذه المعانى السبعة وهى الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية
والغالب فى الامتناع فعال وفى التقلب فعلان وفى الداء فعال او فعيل وقد يجىء فعالا نحو نعق نعاقا وبغى بغيا وقد يفرد فعال نحو نعم نعاما وقد يفرد
نحو صهل صهيلا واطرد انفراد فعال فى الرغاء وفعيل فى السير والطرد فى الولايات والحرفة فعالة واما فعل بالضم فى عينه فقياس مصدره الفعولة بضم
الفاء كالسهولة مصدر صهب الشعر اذا احمر وتساميه والصعوبة مصدر صعب والسهولة مصدر سهل الامر والعذوبة مصدر عذب الماء
والملوحة مصدر ملح والفعالة بفتح الفاء كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم فعولة
فعالة لفعل وما جاء مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه النقل وهو معنى قول الناظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل والمراد بذلك انه
يقتصر فيه على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم فى فعل المفتوح العين المتعدى جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا لانهما على القياس وكقولهم
فى فعل المفتوح العين القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيهما فعول وكقولهم فى فعل

المكسور العين المتعدي كعلم علما بكسر العين وان القياس فتحها وكقولهم في فعل المكسور العين القاصر غضب غضوبا بزيادة الواو والقياس غضبا بفتحتين
ودرمي رضا بكسر الراء ونحلا نحل وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهن فتح الاول والثاني فاما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس
كالرغب بفتح الراء والغين المعجمة وكقولهم في فعل مضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة والفعالة وذكر الزجاج
وابن عصفور ان الفعل بضم الفاء وسكون العين قياس في مصدر فعل المضموم العين وهو خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد
تحصر وذكر في التسهيل منها اثنين وتسعين مصدرا منها احد عشر وتقسيم ثلاث كل ثلاثة متوازنة فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت امثلتها في شرحي على التسهيل
فلينظر ثمة والله اعلم **هذا باب مصدر غير الثلاثي** هي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد فيه من الثلاثي اعلم انه لابد لكل فعل
ما عدا الثلاثي من مصدر مقيس وقياس مصدر فعّل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلّم والتكليم مصدر كلّم
والتطهير مصدر طهّر والتوحيد والتنبيه والتحويل والتصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس ومعتلها اي معتل
اللام فقياسه التفعيل كالتي اي كقياس صحيح اللام في التقديس ولكن يحذف ياء التفعيل التي بعد العين وجوبا ويعوض منها التاء الدالة على التانيث لكونها
اقوى على قبول الحركات من حرف العلة فيصير بعد الحذف والتعويض وزن التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصّى على اولاده والتسمية مصدر
سمّى والتزكية مصدر زكّى ماله والى الاشارة بقول الناظم وزكه تزكية وقد جاء فعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون بها
عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وجزأ تجزئة ووجهوه بان مثل تخطيا يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة
محركة بعد ياء زائدة كخطيئة فلما اطرد الابدال المذكور صارت اللام كانها وضعت ياء فالتحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا حكاه عن
سيبويه وحكى سيبويه تنبيئا فزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز تفعيله الا ما سمع وبهذا اخذ الشلوبين
فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والايمان مصدر آمن والايلاء مصدر
آلى من يمينه والى اشار الناظم بقوله واجمل اجمال من تجملا اي ومعتل العين قياسه لافعال كل اي كقياس صحيح العين ولكن ينقل حركة العين
الى الفاء الساكن قبلها فتنقلب العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم
تحذف الالف الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة وقالا الحمد لله ومذهب سيبويه اولى لزيادة
وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التاء كاقام اقامة واعان اعانة واصلها اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه
الاشارة بقول الناظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد يحذف التاء للاضافة فيستغنى بها عنها نحو واقام الصلوة وفي الحديث كاستنان البدر والا
واقامة الصلوة واستنانة البدر فحذفت التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة
وصل من الفعل الماضي الخماسي والسداسي ان تكسر ثالثه وتزيد قبل آخره الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء وهما من باب
الافتعال سلمت التاء في الاول وقلبت طاء في الثاني لما سيجيء وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال
والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يلي الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا بهمز وصل ولا بد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله
تفاعل كاطاير ولا تفعل كاطير اذا ادغم التاء في الطاء واجتلب همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد الف قبل آخره بل يضم الحرف الثالث
الاخير نظرا الى الاصل نحو اطاير تطايرا واطير تطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل وما فعلا خمسة وعشرون بناء
ولا تكون الا خماسية وسداسية فان كان استفعل معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء الساكن
قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التانيث عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل استقوام
واستعواذ ففعل فيهما ما مر بنا واليه اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة وجاء تنبيها على الاصل اغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان
استحواذا بالتصحيح وعدد الحروف ان لم يكن من باب ان يضم رابعه فيصير مصدرا واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك
عشرة ابنية تفعلل وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا وتحمل تحملا وتشيطن تشيطنا و
تمسكن تمسكنا وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضم كسرة ان كان الآخر
ياء نحو التوالي والتواني والاصل التوالي والتواني بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا وليس في الاسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة
الى اسم معرب وذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف الى ياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم في آخره واو قبلها ضمة وجب قلب
الضمة كسرة والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كسلقي رفعا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل
وهو بيطر بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل سنبلة وشريف الزرع
غذيط وقابل ويرنا الحية بالرنا وهو الحنا وفعلال بالكسر للفاء ان كان مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية
من جنس واحد كزلزال ووسواس بسينين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط وهو اي فعلال في غير المضاعف سماعي كسرهف
سرهافا فلا يقال من هذا الضرب الا ما سمع ولم يسمع في دحرج دحراجا ونص على ذلك الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعلل الا حيقالا مصدر حوقل

باب ابنية المصادر

وبذلك يقيد قول الناظم فعلال او فعلال لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف والاكثر
ان تعني بالمفتوح اوله اسم الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس اي الموسوس وله وصف الجناس وتابعه وعمار ... الذات وقياس فاعل مفتوح
العين كضارب وخاصم وقاتل الفعال بكسر الفاء والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والسئال والمسائلة ولا فرق بين ان يكون فاعل
للمشاركة بالفعل او لا نحو نادى نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول النظم لفاعل الفعال والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون
الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالسته مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضاربت ضيرابا وقاتلت
قيتالا ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر ويامن فلا يقال يسار ويمان لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا
اليسار لا يسار لغة في اليسار لا اليسار الذي هو الجزي فانما يقال مياسرة ومياومة وشذ ياوم يواما حكاه ابن السيد حكما ومنه على الفيا
وما خرج عما ذكر فشاذ واليه الاشارة بقوله وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا بالتشديد والقياس تكذيبا وقوله وهي تنزي دلوها
تنزيا كما تنزى شهلة صبيا والقياس تنزية ولكنه حمله على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح الشين المعجمة العجوز شبه يديها اذا اخذت
الدلو بها لتخرجه من البئر بيدي امرأة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وكقولهم تحمل تحمالا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم و
القياس تحملا وترامى القوم رميا بكسر الراء والميم المشددة والياء المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهي الضعف نحو الجماع للكبر
واشد منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف واقشعر جلده قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام
نحو كذب تكذيبا وفي مصدر فعله انتزيه وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى تراميا وفي مصدر فوعل نحو حوقل
حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب **فصل** ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي
المتصرف التام بفعلة بالفتح في الفاء كان فعلها كجلس جلسة ولبس لبسة نبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في المصدر زيادة
على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا فان لم تكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح اوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا
بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا طرحت الزيادة فانك تأتي بفعلة من الثلاثي وتجمعها
ويفارق بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس والواحد ان يفرق بينهما بالتاء الا ان كان بناء المصدر العام
اي المطلق الصادق على القليل والكثير عليها اي على فعلة بالتاء فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف بالوحدة وشبهها
كرحمة رحمة واحدة وفترة فترة ويدل على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر في الفاء فرقا بينها وبين المرة كالجلسة
والركبة والقتلة بكسر اولها وفيها العمل المتقدم الا ان كان بناء المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفاء فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشدة
الضالة نشدة عظيمة او نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا كان او غيره بزيادة التاء على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان
كان بناء المصدر العام اي المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه
غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن التصريح والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران
قياسيان او سماعيان لحقت الاغلب منهما قال الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بناء الفعلة لا ياتي فيه الا بتغيير الكلمة
بحذف ما فضل على بنائه فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنعت المصدر الاصلي الا ما شذ من قولهم اختمرت المرأة خمرة بالمعجمة والراء غطت راسها بالخمار وتقنعت
قنعة غطت وجهها بالقناع وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص كان القياس عدم الحذف لانه يهدم ابنية المصدر
وبنوا الفعلة حرصا على البناء والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ فيه هيئة كالخمرة
والله اعلم بالصواب **هذا باب كيفية ابنية اسماء الفاعلين** تقدم ان هذا الجمع غير سائغ والصفات المشبهة بها يأتي
وصف الفاعل من مصدر الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة بكثرة في
فعل بالفتح لكونه متعديا الى المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل ولازما للفاعل كذهب فهو ذاهب وغذا بالعين والذال المعجمتين بمعنى
سال فهو غاذ يقال غذا الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيء اذا اسرع وقد يستعمل متعديا نحو غذا الطعام وغذوته
انا باللبن فيكون من قسم المتعدي وفي فعل بالكسر حال كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو آمن وشربه فهو شارب وركبه فهو راكب ذلك مستفاد من قول
النظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا وقل الفاعل في فعل بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم وفي فعل بالضم كفره بمعنى
حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى وانما قياس الوصف من فعل المكسور العين اللازم فعل
بفتح الفاء وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح الفاء والعين كفرح واشر بالتنوين فيهما والاشر الذي لا يحمد النعمة والعافية وافعل في الالوان
والخلق فاللون كاخضر واسود والحلق اي اسود العينين من غير اكتحال واملى اي اسود ... والخلقة نحو اعور واعمى واجهر وهو الذي لا يبصر
بالشمس وفعلان بفتح الفاء وسكون العين فيما دل على الامتلاء وحرارة البطن فالاول كشبعان وريان والثاني نحو عطشان وصديان بمعنى عطشان
والى ذلك يشير قول النظم بل قياسه فعل وافعل وفعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف

وذي اي وذو فعيل نحو فعل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة بمعنى الضخامة وضخم بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشيء اذا غلظ ودبهما
اي وذو فعيل نحو فعل كالخطب بالخاء والطاء المعجمتين نحو خطب للون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل بفتحتين كبطل وحسن وفعال بالفتح في الفا
كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعفت بالعين المهملة والفاء اي جماع ما كر وفي القاموس
انه الخبيث للماكر والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جل وافعل فيه قليل وفعل وقد يستغنون عن صيغة
فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيكون القياس المطرد ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شائخ ولا شايب وطايب وعاف بالشد
كما استغنوا بترك فاعله عن فذر وذاد وودع ووادع وقال بعضهم قول النظم وبسوى الفاعل قد يغنى فعل ومحل الاستغناء ما لم يستعمل له ما يماثل اما
ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل وميل قاله الشاطبي **تنبيه** جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على
الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي اسماء فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدي وقائم من اللازم فانه في الاصطلاح اسم
فاعل الا اذا اضيف عاملها الى مرفوعه في المعنى وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين اي بعيدها
فالاصل طاهر قلبه وشاحط داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه في باب اعمال الدرر فكان ينبغي ان يؤخر هذا التنبيه الى اخر الباب لئلا يوهم
ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الراي ومعتدل القامة **فصل**
في وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثي المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وشرط كسر ما قبل الاخر من
اعان فهو معين من اعان ومبين من ابان بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة ما بعدها وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وقد شذ مسهب من اسهب
ومحصن من احصن وملفج من الفج بفتح ما قبل الاخر فيهن مطلقا اي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج فكسره حالة كونه اسم فاعل غير كسره حالة كونه
مضارعا او مفتوحا في المضارع كمتعلم ومتدحرج واما نحو مختار ومنقاد ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر اذا كان اسم فاعل من غير الثلاثي
اشار الناظم بقوله وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعذر
زيادة احرف العلة لان الواو لا تزاد اولا والياء والالف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من
الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدي الى الالتباس باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي الى التباسه
باسم الالة والله اعلم بالصواب

هذا باب ابنية اسماء المفعولين

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ يأتي وصف
المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف على زنة مفعول من المتعدي كمضروب ومقصود ومعلوم ومن اللازم كمدخول عليه ومر به ومعبر زيدت
الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر فرقا من المكان ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم ومتدي من اسم
المفعول الثلاثي الآتي على زنة مفعول مبيع ومقول ومرمي ومدعو الا انها غيرت عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى
الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف واصل مقول مقوول بالواو
نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه
في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة في مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي واصل مرمي مرموي
اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة وادغمت الياء في الياء واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى
في الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثي اشار الناظم بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد وتأتي وصف
المفعول من غيره اي من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة كما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل اخره وان
شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك مستفاد من قول النظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر ويأتي من المتعدي
فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول و
جريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك مرجحا للسماع وان كان كثيرا واليه اشار الناظم بقوله وناب نقلا عنه ذو فعيل وقيل ينقاس فيما
ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل نحو قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل
نحو عقدت العسل فهو عقيد واعله المرض فهو عليل اي معقد ومعل

هذا باب اعمال الصفة المشبهة

باسم الفاعل المتعدي
الى واحد ووجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان
وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصر على واحد لانه اقل درجات المتعدي وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل
بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر لكنها لما اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة
نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها التي استحسن جر فاعلها بها ان تضاف لما هو فاعل بها في المعنى سواء كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه
كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم ام يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقاء والطهارة مما يوجد ويفقد وخرج
باستحسان الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف ضارب في هذا التركيب الى الفاعل وهو

باب ابنية اسماء المفعولين

باب اعمال الصفة المشبهة

ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب الاب لئلا يتوهم الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان
اضافة الوصف فيه وهو كاتب فيه الى الفاعل وهو ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات
لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة التي لا تدل على الثبوت لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه اي عن مرفوعها الى ضمير موصوفها بان يستتر
في الصفة بدليلين احدهما انه لولا تقدير ذلك الامر لزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل
الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه فلولا تقدير الصفة مسندا الى ضمير هند لما انثت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور فلهذا
القول حسن ابو في زيد حسن وجهه بالرفع وزيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى الجملة بعد ان كان مسندا الى
وذلك الحسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا من الاسناد الى الكل الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز
والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه فحصل عدة امور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور
كالشيء الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف لم يمكنهم ان يلقوا من اللفظ الا الضمير فعلموا
وجعلوه فاعلا بالصفة واستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له حيث رفعت ضميره فحسن ان تقول ذلك وصح ان يقال في زيد كاتب الاب ان
من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد بسبب ان المضاف وهو الاب في كاتب ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف
اليه وارادة المضاف وجه قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الاخر بخلاف الابوة والبنوة وقد تبين بما شرحنا ان
العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر بما لها في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان
يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة حتى يلزم الدور في التعريف المذكور في قول النظم
صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل كما توهمه ابن الناظم حيث قال في الشرح هذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها
لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم
بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل موقوف على العلم
بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن
استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها
الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فيحسن الاضافة الى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله و
التذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما ضمنا احدها انها تصاغ
من اللازم الفعل وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وجميل فانهما مصوغان من
حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة
الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب وهو اي اسم الفاعل المراد به الحدوث يصلح منهما اي من اللازم والمتعدي من اللازم كقائم ومن
المتعدي نحو ضارب الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كحسن الوجه دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس
ولا غدا وهو اي اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من هذه المادة انك اذا اردت ثبوت الوصف قلت حسن
ولا تقول حسن قاله الباطوسي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر الثالث انها لا تكون جارية للمضارع في تحركه و
سكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخباز هو وزن عروضي
لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي او غيره فالثلاثي كطاهر القلب وضامر البطن وغير الثلاثي نحو مستقيم الراي ومعتدل القامة فانها جارية
ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية اي للمضارع فهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم
ويملا وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قولهم ضيق واخي ثقة او صد وشاحط
دارا بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا انما ورد من ذلك اسم فاعل اجري مجرى
الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا اي للمضارع كضارب ويضرب وقائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون
القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل يدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في
العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم بفتح المثلثة اي من اجل جواز تقديم منصوب
اسم الفاعل عليه صح النصب اي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه
صح ان يفسر عاملا فيه وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل
في المتقدم عليه صح للصفة المشبهة ان يفسر عاملا في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة مشبهة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها الصفة
المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة

ولا تقول حاسن الا اذا قصدت الحدوث فتقول حاسن

خبر زيد كما امتنع ان يؤتى بوجه الاب في زيد حسن بنصب الوجه الامر الخامس انه يلزم ان يكون معمولها سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اي الوجه منه اي من زيد هذا راي البصريين وقيل لا حذف وان ال في الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راي الكوفيين ويؤيده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد وقول ابن الناظم في شرح النظم فاما تفهمنا ان جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول فهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهو فرح مبطل لعموم قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا مردود فخبر قول ابن الناظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بحو الشبه باسم الفاعل كما انه قول النظم وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا وانما عملها في الظرف وهو بك بما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قال التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طلقه وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التي يعملها القاصر والمتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متقدم ومتاخر وفي سببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها انه لا يتبع معمولها بمحل العطف وغيره ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصور ومنها دلالتها على الثبوت والاستمرار من غير تخلل كحسن الوجه او مع التخلل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يقبح حذف موصوفها واضافتها الى المضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او غيره عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف وال الداخلة على اسم الفاعل اسم موصول على الاصح فيهما **فصل** لمعمول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية للصفة وقال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض من كل ويؤيده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اي باضافة الصفة اليه والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه او على التمييز ان كان نكرة كوجها والصفة مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة بال وكل من هذه الستة الحاصل من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول معه ست حالات لانه اي المعمول اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف للمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى المجرد من ال والاضافة كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها وهي ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلاثون صورة والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول مجرد منها ومن الاضافة الى تاليها وهو اي المعمول مخفوض كالحسن وجهه والحسن وجه ابيه او الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في غلام زيد ولا تخصيصا كما في غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منهما ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه اب وجه قبحه خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا او معنى وجملتها جائزة في الاستعمال لوجود الضمير بتقدير واما الضعيفة فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف الى المعرف بها والمضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضافة الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث في قوله في وصف النبي صلعم شثن اصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال المجرد من ال والاضافة والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال المضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرفة بال وحسن وجه وحسن وجه اب الحسن الوجه والحسن وجه الاب الحسن وجهه والحسن وجه ابيه الحسن الوجه والحسن وجه الاب المضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرفة بال المضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب الحسن وجهه الحسن وجه ابيه الحسن وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول النظم فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسم وقد اوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة ومائتين وستة وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا وهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمرفوع بالنوع ...

كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف لمضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه الثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب الرابع مضاف الى المجرد نحو وجه اب الخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف نحو حلو انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر من قوله فعج بها قبل الاخيار منزلة والطيبي كل ما التاثت به الازر والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وال يشمل ثلثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه الموازر والموصوف نحو جما نوال اعده لمن امه من قوله تزور امرأ جما نوال اعده لمن امه مستكفيا ازمة الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه فهذه اثنا عشر صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مضروب في ثلثة احوال الاعراب يبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تنفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامها الثالثة ان يتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير فهذه ثمانية في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضا من جهة احوالها الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه كانت ثمانية فاذا ضربتها في الالف والثمانمائة تصير اربعة عشر الفا واربعمائة قال بعضهم فاستثني من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقي اربعة عشر الفا ومائتان وست وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع والله اعلم بالصواب **هذا باب التعجب** وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج منها المتعجب منه عن نظايره او قل نظيره قال ابن عصفور وخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفاء سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب من شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظاير والخروج عنها ما يكثر نظايره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه وللتعجب عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلعم لابي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب لله دره فارسا وانما لم يبوب لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب لها في النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احداهما ما افعله نحو ما احسن زيدا واليها اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا او جئ بهما في شيئين ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتداء لانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتداء اختلفوا في معناها فقال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب كما في قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية خبر فموضعه رفع وقال الاخفش هي اي ما معرفة ناقصة اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع لها من الاعراب او نكرة ناقصة اي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع تبعا للمحل وعليهما اي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين فالخبر اي خبر المبتدا الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين احدهما تقديم الافهام بالصلة او الصفة وتاخير الابهام بالتزام حذف الخبر فيما تضمن من الكلام ان ما وابهامها ما تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو فاصحاب اليمين ما اصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه لانه لا يكون الا مختصا تعين كون ما غير مختص وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل بفتح العين كاحسن ففيه خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله وما احسنني ان اتقيت الله ففتحته التي في اخره بناء لا اعراب كما في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب ضرب عمرا وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل اسم لقولهم اي العرب ما احيسنه وما اميلحه بالتصغير والتصغير من خصائص الاسماء ففتحته التي في اخره اعراب لا بناء كالفتحة في عندك من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتداء في المعنى يقتضي عندهم نصبه اي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتداء في المعنى كالله ربنا او مشبها به نحو وازواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان ما التعجبية لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب الناصب له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك نصب زيد عندهم مشبه بالمفعول به لان ناصبه وصف قاصر فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه

وأجيب بأن التصغير في افعل شاذ ووجه تصغيره انما اشبه الاسماء عموما بالجمود وانه لا مصدر له فلهم دعوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لم يصغ منه واحدة قال ابو البقاء واشبه افعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا يأتي ذكرها و قد تحذف همزة افعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما اخيره وما اشره وقد لحذفوا همزة اخير حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف الف ما يقول ما خيره وسمع الكسائي خبثه لصيغة ثانية من صيغتي التعجب افعل بكسر العين نحو احسن بزيد والبها الاشارة بقول الناظم وجئ بافعل قبل مجرور ثم اجمعوا على فعلية افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل واما اصيغ فنادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على ان اصله اسم قال المرادي ولا وجه له بعد اتفاقهم على فعليته ثم اختلفوا في حقيقته فقال البصريون جمهورهم لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فهذا لوله دمدلول احسن فيما احسن زيدا من حيث التعجب والمعدود في الاصل فعل ماض على صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعنى صار ذا كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير اي صار ذا غدة وابقل الارض اي صار ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى الصيغة الامرية فصار احسن بزيد فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صيغة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها صونا للفظ من الاستقباح بخلافها اي بخلاف زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو سحيم عبد بني الحسحاس عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فحذف الباء من فاعل كفى وقال الفراء والزجاج والزمخشري و ابن كيسان وابن خروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل قال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غيره اي غير ابن كيسان ممن تقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس ان يقال في التأنيث احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا واحسن ابنا الزبير ... فذكره واستثناه لانه اي افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعفه بعضهم ... البصريين بانه وجه احدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد المعهود عكسه والثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء ومن وافقه باربعة اوجه احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره ... والثاني انه لو كان امرا لكان الناطق به ... كما لا يكون الامر ... والاتفاق على كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يجز ان يليه ضمير المخاطب في نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما اي بان تكون ... وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختص بكون ان ونظيره ... قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهو فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بعدها فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة فعل تقول لحسن جلا واكرمت جلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ما افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد **مسئلة** لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف ... اذا كان ضميرا ... ان دل عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح كقوله وهو علي بن ابي طالب جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها وما اكرمها وفي افعل به ان كان افعل بكسر العين معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا واكتف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي واكتف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لانه لزم الجر كساه صورة الفضلة ... وللفارسي في جماعة ذهبوا الى انه لم يحذف لكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا وزيد كفى كاتبا ورد هذا بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار ... وقد يحذف بلا دليل ... حذفه في ما افعل فلم يره اذ ذاك عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن وما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيأ صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد الحديث به واما نحو افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل ... واما قوله ... فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فابعد ... فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فابعد به ... شاذ انتهى **مسئلة** وكل من فعلي التعجب ما افعله وافعل به ممنوع التصرف باتفاق قال ابن مالك واليه اشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس لم يسمع فلا يتمسك ... في الاجماع ... ليس بفعل امر وامر افعل لاختلاف مدلول الهمزة عند الجمهور لانها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل فالاول وهو ما افعل نظير تبارك وعسى وليس في الجمود ... لملازمة المضي والثاني وهو افعل به فهو نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة صيغة الامر وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع **مسئلة** ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور فلا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن عليه ولا تقول بزيد احسن بتقديم معمول احسن عليه وان قيل ان بزيد مفعول به كما يقول به الفراء واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله وكذلك ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل بالمنادى بين احسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم بقوله

ووصله بها اي بما في الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه وقد مر على عمار بن ياسر مقتولا اعزز علي يا ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الارض والرمل قال الشارح وهذا مصحح للفصل بالمنادى ولا تقول احسن لولا بخله بزيد بالفصل بلولا الامتناعية وصححها واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك واجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما احسن حسنا او بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا في الفصل بظرف او مجرور وحال لكونهما معمولين لفعل الدال على التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما واشار اليه الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله وهو اوس بن حجر اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا فصل بالظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عنده فلا تقول فيهما ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عنده بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله **فصل** وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح جلفا وجلافة اه فان بنيت له فعلا فبني من فعله والحمار وهو الحيوان المعروف فلا تقول ما اجلفه اي ما اجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس ولا ما احمره اي ابلده وشذ ما اذرع المرأة اي ما اخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع بفتح اوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل ... في الصيلة على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم ما اذرعها ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا فعل لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد بحرف او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وتضارب وانطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اوله الاربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاله بالدلالة واما المزيد فيه فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت فعل من ضارب وانطلق واستخرج قلت ما اضربه وما اطلقه وما اخرجه ففاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما اذهب ... واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفة للاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع ثم اطال في الرد عليه وشذ على هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع في احد شقي التفصيل ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف لما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد الى المتعدي لاثنين وقبل التعجب فاذا تعجب كان لك ثلثة اوجه احدها الاقتصار على الذي كان فاعلا فتقول ما اعطى زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام مفعولا ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقراء المعروف ... وان شئت نصبت الثلثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف في تقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم واولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد اذا اجري مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملئ وفقير وغني وذهب ابن عصفور وجماعة الى المنع لان العلة التي لاجلها امتنع بناؤها من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية فحينئذ فما اتقاه وما املاه وما افقره وما اغناه شاذ ... عن ذلك بانه شذ واشد منه نحوهما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه الله وما املى القربة لانهما من اتقى بتشديد التاء وامتلأت القربة وما افقره الى عفو الله وما اغناه عن الناس لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى ... وشذ ما اخصره ... الشرط الثالث ان يكون الفعل متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيدع ويذر حيث استغني عن ماضيهما بترك وكل ... مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما انعمه وما ابأسه ولا انعم به وابئس به وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات الاضافية التي يختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد بحالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله يوم الاربعاء وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض على بعض حتى يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول ... او نائبا فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر ثانيه فلا تقول ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذي وقع عليه لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول وبعضهم يستثني من المبني للمفعول ما كان ملازما

لانه من اختصر

تصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجوز التعجب منه لعدم اللبس فيقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا بمعنى
وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف اللبس واما من جعل علة المنع التشبيه باصل الحلو ... لانهما الاكثب للمفعول
ان لا يبنى شيء ولو نادرا ومن ذلك على ان التعجب فيه من فعل المفعول في معنى فعل فاعل لم يصرح به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما
فلا يبنيان من نحو كان ونقصان وظل وبات وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين
وذهب الكوفيون الى جواز ما اكون زيدا لاخيك وما اكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون زيدا قائما وهو مبني على اصلهم من ان
المنصوب بعد كان حال ... الامر عليهم ... بذلك سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما
عاج بالدواء اي ما انتفع به او غير ملازم للنفي ... قال ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره
انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي فلم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج اي انتفع به وما عاج يعوج بمعنى ما ... فان العرب استعملته مثبتا
ومنفيا ام غيره نحو ما قام زيد وما عاج اي ما انتفع ... الشرط الثامن ان لا يكون اسم فاعله على افعل فعلاء
فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة وخضر الزرع فهو اخضر من الالوان ولمي فهو المى من الحلي
في المنع من ذلك للتفضيل لان صيغة التعجب لا تبنى من الثلاثي المحض واكثر افعال الالوان والحلى انما يجيء على افعل بتشكيل الفاء وبزيادة مثل اللام نحو اخضر
فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان فيها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا
تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في منع التعجب منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على افعل ولم يبن منه افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر
لما امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما مجرى واحد في امور كثيرة وتشابههما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول الناظم وصغهما من ذي ثلاث
صرف قابل فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك سبيل فعلا فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه
لحذف تقديره من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكره وهو ان لا يستغنى عن المصوغ منه بغيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء
بقولهم ما اكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا يقولون ما اسكره وما اقعده واجلسه استغناء بقولهم ما اشد سكره واكثر قعوده
وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور وقام وغضب ونام وفي نحو نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد **فصل** ويتوصل
الى التعجب الزائد على ثلاثة وما وصفه على افعل فعلاء بما اشد ونحوه كما اقوى وما اضعف وما اكثر وما اصغر وما احسن وما اقبح وما اشد لك ويصب
مصدرهما اي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على افعل فعلاء بعد اشدد او باشدد ونحوه كما اضعف وما اكثر وما اقلل واعظم واكبر بانه
احسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما بعد اشدد بالباء فتقول على الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه او استخراجه ...
الثلاثة وحمرته ... مما الوصف منه على افعل فعلاء فتقول على الثاني اشدد او اعظم بدحرجته او انطلاقه وحمرته ... وذلك معنى قول
الناظم اشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالباء يجب ومن المنفي والمبني للمفعول يتوصل الى
التعجب منهما باشد ونحوه او باشدد ونحوه الا ان مصدرهما اي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول يكون مؤولا لان الفعل المنفي والفعل المبني
للمفعول لا صريح نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب ... للمفعول واشدد بهما اي بان لا يقوم وبما ضرب ... بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما في
المنفي فليمكن ... واما المبني للمفعول فلئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ...
جاز ... الصريح نحو ما اسرع نفاس هند ... قال الشارح اما الفعل الناقص فان قلنا ان له مصدرا فهو الصحيح من النوع الاول
... من النوع الثاني ... الى الاول ما اشد كونه جميلا او نقول في الثاني ما اكثر ما كان ...
واكثر ... الجامد نحو نعم وبئس ويذر ويدع والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفني فلا يتعجب منهما البتة ...
الى التعجب منهما ... اما الجامد فلانه لا مصدر له ... واما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فلا معنى للتفاضل فيه الا ان اريد
وصف ... نحو ... مع ... الشارح لا يختص ... بعض الشروط ...
... الشروط فتقول ما اشد ضرب زيد لعمرو ... التعجب ... الشروط ... وتقدمت امثلته كلام ...
... والحكم ... الناظم بقوله ... الذي فيه اشد ... **هذا باب نعم وبئس**
وما ... في الانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ... حكاية الخلاف في ... انهما فعلان عند جميع البصريين والكسائي
من الكوفيين بدليل ... التانيث ... عند جميع العرب في ... الجمعة ... ومن اغتسل فالغسل افضل
ويقول ... عند ... الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب ... والله ما هي بنعم الولد
... على ... الولد ... نعم الولد
... الطريقة الثانية
... الخلاف بين البصريين

باب نعم وبئس

الكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذا بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل و
بئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما
وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو
الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس واعلاهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عنده اسمان رافعان الزيد وعمرو
كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والفراء انهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا اظن نعم الرجل قائما والطريقة الاولى هي المشهورة
واصحهما ان نعم وبئس ... وعلى ذلك جرى قول الناظم فعلان غير متصرفين نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل
المبالغة ... الدلالة على المضي ... من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما اربع لغات فتح الاول
وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول او كسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله ... في اول
شرح الايضاح رافعان فاعلين عند البصريين والكسائي واما عند جمهور المتقدمين الكوفيين فسميهما ... ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون
المرفوع بعدهما تابعا عندهم نعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وكانك قلت الممدوح الرجل زيد ... معرفين بال الجنسية على حد قوله
او العهدية على القول الاخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين احدهما للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص ممدوح ... لانه
فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه وقد بادانه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس
الرجل عمرو الثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين اسم
احدهما انها للعهد ... مما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا ... معهودا تقدم والثاني انها للعهد في
الشخص الممدوح كانك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون ... ومثالهما نحو نعم العقبى ... مضافين بالاضافة ... اي الى ... دار
المتقين ولبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضاف لما فيه ال كقوله وهو ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم فنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حساما
مفردا من حمائل بغير حال ... هو مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف ... مفرد خبر ... محذوف اي هو حسام
مفرد ولا نعت لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني ال او مضافين لما قارنها ... الفاعلين مضمرين
مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل ال ... والى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره
مميز كنعم قوما معشره ... بئس للظالمين بدلا ... بئس هو اي البدل ... في ... نعم امرا ... او ... نعم ... على الفاعلية وامرا تمييز مفسر له والتقدير نعم هو المرء ... مخصوص بالمدح ... الغالب ... قال ابن عصفور والتقدير ... التمييز ...
الحديث ... الا وانه ... الفاعل ...
ان يعوض منه ... في الحديث قوله ... من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ... على ان التمييز كالعوض من الفاعل ... لابد ان يكون ...
الفعل ... مثل ... والمبرد وابن السراج ان يجمع بين التمييز و ...
الظاهر توكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة ... الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ... سيبويه ...
... الابهام ... مع ظهور الفاعل ... الاجماع على ...
... عشرة ... الابوطالب ولقد علمت ... ابن ... دينا و
الثاني ... في الباب كقول جرير ... يحجو الاخطل والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا ... قال سيبويه ... عليه في الوطء لا تدل لانه
من التمييز المؤكد وليس ... وما جاء في الباب ... من التمييز بل ... الحال المؤكدة ... التمييز ... على الفاعل الظاهر ... يجمع بينهما
الا اذا ... ابن عصفور ... الاول كقوله وهو ابو بكر ... الاسود المعروف بابن شعوب ... فلم يعد سواه فنعم المرء من رجل تهامي جمع بين الفاعل الظاهر
وهو المرء والتمييز وهو رجل ... زائدا على الفاعل ... تهاميا ... بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من
بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهام بفتحها ... والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة
والى ذلك اشار الناظم بقوله وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر ... كلمة ما بعد نعم وبئس
اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد ... تمييز ... فهي ... موصولة ...
والمخصوص محذوف كما في نحو ... نعم الذي يعظكم به ... ثم ... نحو فنعما هي اي فنعم
الشيء ... ابدا ... ثم حذف المضاف واقيم المضاف
اليه ... تمييز ... في الجملة الفعلية في المثال الاول ... في المثال الثاني ...
... الجملة ... الناظم بقوله وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل ... في ذلك ان ...

ان ما هذه على ثلثة اقسام مفردة اى غير متلوة بشىء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو تتقنه دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف فاى نعم الشىء الدق او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هى وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلثة اقوال تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب حبذا ولا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء ومواهبه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو فنعما يعظكم به بئسما اشتروا وفيها عشرة اقوال ترجع الى اربعة احدها انها نكرة فى موضع نصب على التمييز والثانى انها فى موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسى فى احد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين والثانى انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلتها وما الموصولة المحذوفة هو قول الفراء قال المرادى ونقل عن الكسائى واما القائلون بانها فى موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اى غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف ونقل فى التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثانى انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسى والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ونقله ابن الملك فى شرح التسهيل عن الفراء والفارسى والرابع انها مصدرية مستغنى بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص حينئذ والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هى التمييز وهو قول الكسائى ونقله المرادى عن الفراء واما القائل بانها كافة فقال انها كفت نعم عن الفاعل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية **فصل** ويذكر المخصوص فهو المقصود بالمدح او الذم بعدهما اى بعد نعم وبئس لفظا او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين فى كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققهما [illegible] طريق الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاء بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما لا يخفى [illegible] واختلف فى رفع المخصوص فقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبره ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدأ واجب الحذف اى الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمى والمبرد وابن السراج والفارسى وابن جنى وقيل يتعين الثانى وقيل مبتدأ محذوف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر فى النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم ليس يبدو ابدا وغير الغالب انه قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدأ على القول بفعليتهما والجملة بعده خبر نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل ويجوز على القول باسميتهما ان يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس وقد يتقدم من الكلام ما يشعر بالمخصوص بالمدح والذم فيحذف المخصوص جوازا للعلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اى هو اى ايوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب فى قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به كفى [illegible] حذف المخصوص قول النظم العلم نعم المقتنى والمقتفى واما ذلك من تقديم المخصوص [illegible] اذ جعلنا العلم بالابتداء اما اذا جعلناه خبر المبتدا محذوف فتقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اى هذه سورة او مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم **فصل** وكل فعل ثلاثى تام متصرف قابل للتفاضل مبنى للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف او بالتحويل بان يكون فى الاصل مفتوح العين كضرب او مكسورها كعلم فيضم العين فيصير [illegible] فاصرف كنعم وحكم المضاعف ان يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سيأتى وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوى او من باب رمى فتقلب الياء واوا نحو رمو وحكم فيهما انه يفعل فيه ما فعل فى قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوى وسرو ولا يدغم لعروض الاسكان والا يقدر تبنيه الضم نحو طال وباع والناقص المضموم العين نحو سرو ويجوز تسكينه واما المفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عصفور لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لان العرب لما استعملتها [illegible] بعد ضم العين اصالة او تحويلا قال الفارسى والاكثر ويجرى مجرى نعم وبئس فى افادة المدح والذم وفى حكم الفاعل الظاهر والمستتر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه تقول فى المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد وفى الذم خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو وفى اللغو نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذى ثلاثة كنعم مسجلا ومن امثلته ساء بالمد وهو المنبه عليه فى النظم بقوله واجعل كبئس ساء فانه فى الاصل سوأ بالفتح من السوء بالضم ضد السرور من ساءه الامر يسوؤه اذا احزنه فهو متعد متصرف فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكر لك فى بئس تقول فى الفاعل المقرون بال ساء الرجل ابو جهل وفى المضاف الى المقرون بال ساء حطب النار ابو لهب وفى الضمير المفسر بالتمييز ساء رجلا وفى التنزيل ساء مثلا القوم ففاعل ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى المثل ومثلا تمييز على حذف مضاف اى مثل القوم لان التمييز لا بد ان يكون عين المميز فى المعنى [illegible] الفاعلية والمميز ساء ما يحكمون فيجرى فى ما الخلاف

المتقدم فان جعلنا ما فاعلا فهى معرفة ناقصة اى بمعنى الذى يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهى نكرة موصوفة اى ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجرى فعل المضموم العين فى المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله ال ولا الاضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز ذلك فى فاعل فعل المذكور ان ياتى به اسما ظاهرا مجردا من ال وان يجر بالباء الزائدة تشبيها بفاعل افعل فى التعجب وان ياتى به ضميرا مطابقا لما قبله فالظاهر المجرد من ال نحو فهم زيد بمعنى ما افهم زيدا والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد بمعنى احسن بزيد ومنه سمع من العرب مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسائى بزيادة الباء فى الفاعل اولا وتجرده منها ثانيا واصل جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا من جاد الشىء يجود جودة اذا صار جيدا واصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضم العين لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء فى الفاعل فعوض من ضمير الرفع الجر فقيل بهن وابياتا تمييز وجدن ابياتا على الاصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفى كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز قال الطرماح حب بالزور الذى لا يرى منه الا صفحة او لمام ما الحب بضم الحاء وفتحها [illegible] الزور بمعنى الزائر وزاد الباء فى الفاعل حملا على حب الى وضم الحاء لان الفعل المذكور يجوز فيه ان يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فائه ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل فتقول ضرب الرجل بفتح الصاد وكسر الراء وضرب الرجل بضم الصاد وسكون الراء وصفحة كل شىء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر المجاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم [illegible] وما سوى الرفع يجب بالباء ومثال الضمير المطابق قولك الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا والهندات [illegible] ما اكرمهم رجالا **فصل** ومثل نعم فى المدح حبذا وفى الذم لا حبذا قال الشاعر الا حبذا عاذرى فى الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل فجمع بين المدح والذم ومثله قول الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا [illegible] ودخول لا النافية على حبذا لا يخلو من اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا على فعل فى معنى الدعاء ولا يكون الاسم غير مكررة اذا لم تعمل [illegible] الذى دخلت عليه الا على قول ابى الحسن ابن العبادى [illegible] على مذهب سيبويه ان حب فعل ماض وذا فاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله [illegible] الفاعل ذا وانهما باقيان على اصلهما من كونهما جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولا [illegible] على حبذا [illegible] اى حبت الدنيا [illegible] ولم يتغير المعنى ولم يفعل نحو [illegible] من المركبات التى تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك [illegible] ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال الحكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع [illegible] انك لا تقول للمؤنث حبذه انتهى والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبتا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده المخصوص وقيل [illegible] فعلية اسمية واصل الخلاف قولان التركيب وعدمه وينشا عن التركيب قولان فعلية الجميع او اسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل مدعى التركيب بافراد الاشارة ولزوم الافراد والتذكير وامتناع الفصل ثم استدل مدعى غلبة الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر [illegible] لهم بمضارع واستدل مدعى غلبة الاسمية وهو المبرد فى مقتضبه وابن السراج فى اصوله والسيرافى فى شرح الكتاب بان الاسم اشرف فلا يستقل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا [illegible] اذا قال المحتج او خلف القائلون بعدم التركيب فى علة كونه لا يتغير عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هند وحبذا الزيدان فى تثنية المذكر او الهندان فى تثنية المؤنث وحبذا الزيدون فى جمع المذكر والهندات فى جمع الاناث على الشارح قول فقال ابن مالك لان ذا الكلام جرى مجرى المثل السائر والذى لا يغير عن حالة الاستعمال الاول كما فى قولهم فى الصيف ضيعت اللبن يقال لكل احد كان او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا بكسر التاء وافرادها لانه فى الاصل خطاب لامراة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى [illegible] الاول [illegible] فقال لها هذا [illegible] والصيف منصوب على الظرفية قال الجوهرى والمثل بفتح المثلثة قول مركب [illegible] شبه مضربه بمورده وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف محذوف اى حبذا حسن هند وكذا [illegible] ابن العلج بانه [illegible] وقال الفارسى فى البغداديات لانه لا يصلح اسم شائع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر ولهذا يجامع التمييز نحو حبذا زيد رجلا ولا يقدم المخصوص على حبذا فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكر من انه كلام يجرى مجرى المثل والى ذلك اشار الناظم بقوله واولى المخصوص اى كان لا تعدل بذا فهو يضاهى المثل وقال ابن بابشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم ان فى حب ضميرا مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص وان ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغى ان يكون المنع من اجله بل لاجرائه مجرى المثل كما تقدم **تنبيه** اذا قيل حب الرجل زيد فحب هذه من باب فعل المضموم العين المتقدم ذكره فى الفصل قبله ويجوز فى حائه الفتح مع التخفيف وعدمه والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز ان تسكن عينه وان ينقل حركتها الى فائه وان لم تكن الفاء حلقية فاما التى بها اذا كانت حلقية والى هذا اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر واما فى حبذا ففتح الحاء واجب لتركيبها وجعلهما كالكلمة الواحدة [illegible] والله اعلم **هذا باب افعل التفضيل** وهو الوصف المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى اصل الفعل واما خير وشر فى التفضيل فاصلهما اخير واشر بحذف الهمزة بدليل ثبوتها فى قراءة ابى قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واختلف فى سبب حذف الهمزة

باب افعل التفضيل

منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل
لهما واما قوله وخير امرئ الى الاثنان فاسغ فاصرب ربه انما يصلح افعل التفضيل مما صيغ منه فعل التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت
قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء فيقال من باب ضرب يضرب هو اضرب ومن باب علم يعلم هو اعلم ومن باب فضل
هو افضل كما يقال في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب به واعلم به وافضل به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب
افعل للتفضيل وأب اللذ أبي وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى اكلهما اى اشدهما اكلا الذى من
وصف لا فعل له كهو اقمن به اى احق بنوه من قولهم هو قمن اى حقيق وهو الص من شظاظ بنوه من قولهم لص بكسر اللام اى سارق وشظاظ بكسر الشين
وظائين معجمتين اسم لص معروف من بنى ضبة وتقدم ابن الطلاع لهم فعلا ثلاثيا وهو لص اذا اختلف فعلى هذا لا شذوذ فيه وشذ بناؤه
مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب وفي
بنائه من الفعل الماضي المبنى على وزن افعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب منه فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كان الهمزة لغير النقل
وسمع شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في احد شقي التفصيل هو لعطائه للدراهم واولاهم للمعروف وسمع شذوذا على الثاني هذا المكان اقفر
من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول كهو ازهى من ديك بنوه من زهى بمعنى تكبر قال في الصحاح لا يتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى
الفاعل وحكى ابن دريد زهى يزهو اى تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من ذات النحيين بنوه من شغل
للمفعول والنحيين تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امراة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية
فاتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا مملوا فقال لها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الاخر وقال لها امسكيه فلما اشغل يديها
ساورها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم وشهد بدرا وسمع هو اعنى بحاجتك بنوه من عنى بالبناء للمفعول وسمع عنى بالبناء للفاعل فعلى
هذا لا شذوذ فيه وما توصل به الى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به الى تعجب وصل لمانع به الى
التفضيل صل فيجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد استخراجا وحمرة ويستفاد من ذلك ان فاقد الصوغ للفاعل او الفاقد للاثبات
كان اشتمل الى هنالك ولا يأتي هنا وذلك مستفاد من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل لان المؤول بالمصدر ... التمييز واجب التنكير كما علم
الموضح في الحواشي **فصل** ولاسم التفضيل ثلث حالات احدها ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب له حكمان احدهما في نفسه وهو ان يكون مفردا
مذكرا دائما ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى او مجموع نحو قولك زيد افضل من عمرو وهند افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل
من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول الله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو قوله تعالى قل ان كان اباؤكم الى
قوله احب اليكم فافرد في الاية الاولى مع الاثنين وفي الاية الثانية مع الجماعة ومن ثم اى من اجل ان افعل التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة لزمه الافراد
والتذكير قيل في اخر بضم الهمزة جمع اخرى انثى اخر انه معدول عن اخر الموازن لافعل التفضيل وليس من باب التفضيل حقيقة لانه لا يدل على مشاركة
وزيادة ولهذا جعله ابن مالك من باب افعل ولا مصاحبة بل الحقها بالملحق به وهو افعل لا للتفضيل لانه اشبهه في الوزن وكونه لا يدل على معنى النسبية
وكونه لا يدل على زيادة وعلى الالحاق فهو يخالف باب افعل في ثلاثة امور احدها انه يطابق ولو كان نكرة والثاني انه لا تليه من لا لفظا ولا تقديرا
والثالث انه لا يضاف ومن ثم ايضا قيل في قول ابى نواس ابن الحسن بن هانى الحكمى يصف الخمرة كان صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على ارض من
الذهب لحن لانه صغرى وكبرى فكان حقه ان يقول اصغر واكبر بالتذكير واجيب بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة
صغرى وفاصلة كبرى ومن قول الفرزدق اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اى لئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف بعدها الالف فقاف
مكسورة في اخره عين مهملة النفاخات التى تعلو وجه الخمرة وتسبب تلقيبه بابى نواس بنون مضمومة بعدها واو فالف فسين انه كان له ذؤابتان تنوسان على
عاتقيه والحكم الثاني فيما بعده افعل ان يؤتى بمن الجارة للمفضول كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في افضل منه وللابتداء
الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل
واعترضه في المغنى بانها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما يكون اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع
مانع وهو الاستعمال لا في اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد تحذف من مع مجرورها للعلم بها نحو والاخرة خير وابقى اى من
الحيوة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اى منك والى ذلك اشار الناظم بقوله وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا
او لفظا بمن ان جردا واكثر ما تحذف من مع المفضول اذا كان افعل خبرا في الحال او في الاصل فيشمل خبر المبتدأ وخبر كان وان وثاني مفعول ظن وثالث
مفاعيل اعلم نحو زيد افضل وكان زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت زيدا عمرا افضل ويقل الحذف اذا كان افعل حالا كقوله
دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا فظل فؤادي في هواك مضللا فاجمل حال من تاء المخاطبة في دنوت كالبدر مفعول ثان لخلنا الذي في دنوت اجمل
اجمل من البدر وقد خلناك مثله قال ابن مالك في شرح التسهيل اذا كان افعل صفة كقوله وهو احيحة بن الجلاح تروحي اجدر ان تقيلي غدا بجنبي
بارد ظليل فاجدر صفة لمحذوف هو والمعطوف على تروحي اى مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه غدا قال ابن مالك في شرح الكافية وفيه

اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من الرواح بمعنى الرواح وقت العشاء والجنابا لجيم اى الحق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال
العينى ان الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من روح البنا اذا طال وانه كنى بالقيلولة عن نموها ونموها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد
لذلك وجنبى تثنية جنب مضافا الى بارد وظليل فهما صفتا الموصوفين محذوفين والاصل بجنبي ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف ويجب تقديم
من ومجرورها عليه اى على افعل ان كان المجرور بمن اسم استفهام لان الاستفهام له صدر الكلام نحو ممن انت افضل والاصل انت افضل ممن يقدم ممن على افضل
وهو افضل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن بتلو من مستفهما فلهما كن ابدا مقدما وتمثيل الموضح احسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن انت
خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدأ اجنبى من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح قيل انه لا يفصل بين افعل ومن
بالمبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخير ماله صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه
فقط لا مطلقا او كان المجرور بمن مضافا الى الاستفهام نحو انت من غلام من افضل والاصل انت افضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على افضل لانها
اضيف الى ماله الصدر فيستحق التقديم والتصدير وما احسن قول الامين المحلى في المفتاح علينا ان باب الصدر ان يصدرا وقد يتقدم من مع مجرورها
على افضل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وهو جرير اذا سايرت اسماء يوم ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر
والاصل فاسماء املح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى اخبار التقديم نزرا
وذلك لان افعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن له ان يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية من الحالات
الثلث ان يكون افعل مقرونا بال فيجب له حكمان احدهما ان يكون مطابقا لموصوفه في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار
الناظم بقوله وتلو ال طبق نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والافاضل
والهندات الفضليات والفضل بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهه بافعل التعجب لاقترانه بال
ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال ابو سعيد على بن مسعود في كتابه المستوفى في النحو ولا يسوغ في الجمع والتانيث غير السماع فان الاشرف
والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفى ولا الاظارف والظرفى كما قيل ذلك في الاطول والافضل وكذا الاكرم والاجمل قيل فيهما الاكارم و
الاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والجملى انتهى والحكم الثاني ان لا يؤتى معه بمن لان من وال يتعاقبان فلا يجتمعان كال والاضافة فاما
قوله فيهم ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فخرج بعضهم على ان من فال على زيادة ال في الاكثر او على انها اى من ليست متعلقة
بالاكثر المذكور لكونه محلى فهو مبدلا من المذكور بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم او على انها بمعنى في اى فيهم او لبيان الجنس
من بينهم او متعلقة بليس النافية ... والكاثر بمعنى الكثير والحالة
الثالثة ان يكون افعل مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه امران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد من ال والاضافة لاشتراكهما في التنكير لكون
من مقدرة والى ذلك اشار الناظم وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا ويلزم المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل
والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نساء اذا قصد الثبوت للمزية لا
على جنس المضاف اليه واحدا واحدا او اثنين اثنين او جماعة جماعة والمعنى زيد افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان افضل من
جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند افضل من جميع النساء اذا فضلن
امراة امراة والهندان افضل من جميع النساء اذا فضلن امراتين امراتين والهندات افضل من جميع النساء اذا فضلن نساء نساء فان قلت النكرة
في سياق الاثبات لا تعم فمن اين جاء العموم اجيب عنه بان العموم فيه بالغلبة اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا فضلوا رجلا
رجلا وكذا الباقي ولذلك صحت الاضافة لان افعل لا يضاف الا لما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بالافراد ومقتضى القاعدة
كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب عنه ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف في التقدير اول فريق كافر به وقال الفراء انما وحد لانه في معنى الفعل
اى اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال ابن مسعود بن الزكى في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو
انتما افضل رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خصصت بالاضافة فاشبهت
مائة رجل وقد جاءت على القياس الا اسماء ما انه يثنى ويجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في
الاضافة الى النكرة وان كانت الاضافة الى معرفة فهو ثلاثة اقسام قسم يقصد به زيادة على ما اضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما
لا تفضيل فيه فان اول افعل بما لا تفضيل فيه او قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف لشبههما بالمعرف بال في الاخلاء عن لفظ من و
معناها وقد يتواردان على مثال الواحد كقولهم الناقص والاشج اعدلا بنى مروان فيحتمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه اى عادلاهم لانهما لم يشاركهما
احد من بنى مروان في العدل ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق
الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لان بجبينه شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمعرفة
تضف فاهم بوجهين ذو ان كان افعل على اصله من ارادة المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال كقوله تعالى وكذلك جعلنا في

كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولم يطابق لقيل اكبر مجرميها
وفي بعض النسخ هم اراذلنا وحادركها ولم يطابق لقيل اراذلنا وحادركها اى ترك المطابقة لشبهه بالمجرد بنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم
احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجدنهم ولو طابق لقيل احرصى بالياء وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال قال ابن السراج
يوجبه فيجعل افعل فيه كالمجرد فيلزم فيه الافراد والتذكير ويرده اكابر مجرميها فان قدر اكابر مفعولا ثانيا لجعلنا ومجرميها مفعولا اولا كما
قال ابن عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما قال ابو حيان والى جواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن
ذي معرفة هذا اذا نويت معنى من وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى اهم خير ام قوم تبع اى لا خير
في الفريقين انتهى **مسئلة** يتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما الخفض فيجوز ان كان المخفوض كلا او
بعضه ... واما النصب فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق ظ والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا الى غيره ويجوز الباقي
واما الرفع به فانه يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على زيد ويرفع
الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه واشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه ابوه او افضل
منه انت فيخفض افعل بالصفة على انه صفة لرجل ويرفع الاب او انت على الفاعلية بافضل على معنى فاقه في الفضل ابوه او انت واكثر العرب يوجب
رفع افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدأ مؤخر وفاعل افضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع
خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ... ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى لان الفعل يرفع الظاهر
مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر ... يحل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا وذلك اذا كان افعل صفة لاسم
جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه اجنبيا ... ملتبسا بضمير الموصوف مفضلا ذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قول العرب
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من
الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين محلين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره
مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلوة في
الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع افعل التفضيل الاسم الظاهر في هذا المثال ... لمعاقبة الفعل ... لا يكون بدونها ...
يجوز ان يقع ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيوقع الفعل وهو يحسن مكان افعل التفضيل وهو احسن ولا يتغير المعنى قال ابن
مالك ونازعه ابو حيان في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو
في عينه فيكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول العائد الى الموصوف الكحل للعلم به نحو ما رايت رجلا احسن الكحل منه في عين زيد
والمقدر كالملفوظ وقد يحذف الضمير الثاني العائد الى الكحل فيكون المفضول مقدرا او تدخل من الجارة للمفضول على الاسم الظاهر وهو الكحل
في مثالنا او تدخل على محله اى على محل الكحل وهو العين او تدخل على ذي المحل وهو زيد فتقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد به
من على محل الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول من على ذي المحل وهو زيد فيحذف مضافان اذا ادخلت من على المحل وهو العين
او مضافين اذا ادخلت من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل
عما بعد المرفوع فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فيحذف ضمير الكحل ومحله لحضاد وقد يا ادخلوا من على غير المفضول لفظا وقالوا ما احد
احسن الجميل من زيد والاصل ما احد احسن الجميل من حسن الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد
لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول
الناظم لن ترى في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق والاصل من ولاية الفضل بالصديق ففضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول
ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو
الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبي مسبوق بنفي بل منكسف بضميرين اولهما
ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان
مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الاخر واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف بالعكس ولما لم يمكنهم ان
يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين افعل التفضيل ومن ذلك لا يجوز رفعه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك
في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح لفظه ولم يرد به سماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب **هذا باب النعت**
ويرادفه الصفة والوصف الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل وزيد
عليه نحو ما قام قام زيد ونعم نعم ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تسمية فيها ودليل الحصر في خمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف اولا الاول
البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة اولا الاول التوكيد والثاني اما ان يكون مشتقا اولا الاول النعت والثاني عطف البيان وله ابواب

باب النعت

صح محله

واذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فعامل
الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب لسيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فعامل
عامل محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره محله حاجوازا مع الظاهر ولزوما مع المضمر نحو بزيد به وقال الاكثر منهم المبرد عامله عامل متبوع
وهو ظاهر سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه ناب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة
اما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول
نعت وتوكيد وعطف وبدل والنعت عند الناظم المشار اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع الذي
يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح
والتخصيص ومجيء البدل للايضاح في بعض الصور عرضي وخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما
ولا فيما يتعلق به اما البيان فلانه ثاني الاسمين وعين الاول واما التوكيد فلان نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه قال ابن مالك في شرح العمدة
والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كما في زيد التاجر في النعت الحقيقي او التاجر ابوه في النعت السببي والمخصص للنكرة كما في رجل تاجر في الحقيقي وتاجر
ابوه في السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان
المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف
والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات في هذا الحد ليس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت فانه قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح
كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت
برجل عربي وعجمي او للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او التوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة ونحو
ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض ... في غير ما وضع له ... ويجب
موافقة النعت المنعوت فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ومن التعريف والتنكير تقول في التعريف جاء زيد الفاضل
ورايت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاءني رجل فاضل ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل ولكن لا
يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والجمع
والتنكير يقتضي كون المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك اشار الناظم بقوله
وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلى واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف المستتر وافقه
فيها ايضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له كجاءتني امراة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام فهي الوصف في الجميع ضمير مستتر تعود
على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتانيث والجمع وكذا تقول في التعريف جاءت المراة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف
المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو
جاءتني امراة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الاباء بالاضافة او
كرام اباء بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع موافقته له في اوجه الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير ويكمل
له الموافقة في اربعة من عشرة لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا ويستثنى من ذلك شيئان احدهما الوصف باسم التفضيل
اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق في التانيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل
من زيد وبامراتين افضل من زيد وبامراة افضل من زيد وبنساء افضل من زيد وكذا مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل
شخصين وبرجال افضل شخوص الى اخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الاتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل
بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوف نحو رجل صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل فان رفع الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز
اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الافراد والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول في الوصف اذا رفع الظاهر مررت برجل قائمة
امه بتانيث قائمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا وبامراة قائم ابوها بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا كما تقول
في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وتقول مررت برجلين قائم ابواهما بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى كما تقول في
قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب اكلوني البراغيث قاموا ابواهما بالحاق علامة التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف اذا
اسند الى المثنى الظاهر قائمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجال قائم اباؤهم بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا كما تقول
في الفعل قام اباؤهم بافراد الفعل من علامة الجمع ومن قال من العرب يتعاقبون فيكم ملائكة قاموا اباؤهم بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما
في اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر قائمين اباؤهم بجمع الوصف جمع السلامة ولكنه اجرى حكم الفعل اذا كان الاسم مرفوعا
بالوصف جمعا مجاز التكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام اباؤهم وقال الابذي في الشافي

النثير

وحكاية افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل ابن خروف فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كسرت نحو الرجال قيام آباؤهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد او لمثنى كمررت برجل قائم غلمانه وبرجلين قائم غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف ذي رفع الضمير البارز بعد اعتبار غلام امرأة ضاربته هي وامرأة رجل ضاربها هو كما تقول اضربته هي وضربها هو وغلام رجلين ضاربهما كما تقول ضربهما هو ومن قال ضرباني قال الضاربانه هما وتقول جاءني غلام رجال الضاربه هم كما تقول ضربهم هم ومن قال ضربوه هم وجمع التكسير كضوربه هم افصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وهذا المصنف من قول الناظم وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل **فصل** والاشياء التي ينعت بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه مما قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعناهما فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة المشبهة نحو حسن وافضل اسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو اخشى من فعل وخرج غير ذلك مما يشتق لزمان او مكان او آلة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا الثاني مما ينعت به الجامد المشبه للمشتق في المعنى واليه اشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية وذي بمعنى صاحب ونحوهما اسماء المنتسب وهي المشار اليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت به المعارف تقول مررت بزيد هذا وذو بمعنى صاحب ينعت به النكرات تقول مررت برجل ذي مال والاسماء المنتسبة ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي فعلم وانما قلنا ان هذه الانواع افادت من المعنى ما يفيد المشتق لان لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي معناها منسوب الى دمشق فلما افادت ما يفيد المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيلحق باسم الاشارة جميع الموصولات الاسمية ما وعلى بذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنتسب بالياء نحو تمار وعقار فيمن يبيعها هو منسوب الى المصرفين واما الاسماء الاشارة المكانية نحو هنا وثم فلا ينعت بها ولا يعت بها لانها ظروف ولم يستثنها الثالث مما ينعت به الجمل واليها اشار الناظم بقوله ونعتوا بجملة منكر والنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في موضع نصب نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي او نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله وهو رجل من بني سلول ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت اللئيم فهو الذي في الاصل الصحيح لنفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه لان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قال ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن زعم ذلك انتهى ويجوز ان يكون الجملة حالا نظرا الى لفظه وبقي شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا اذ لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كما سيأتي وشرطان في الجملة احدهما ان تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله او مقدر اما مرفوع كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوب كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته او مجرور وبقي ان كان المنعوت اسم زمان كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه او مجرور بمن نائبة على ظرف او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مباركا اي منه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم اي منه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش والشرط الثاني ان تكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا الانشاء بالبيع لا الاخبار بذلك لان الطلب والانشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيختص به المنعوت والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله فان اتى فالقول اضمر تصب لان القول كثير اضماره في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل بينما ان توما اصابوا وما طال لوحي عليهم دخل الليل ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب حتى اذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب قط نعت لمذق فوجب تأويلها على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة اي جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عنده عند رؤيته هل رأيت الذئب قط وقال ابن عصفور الاصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب قط كما تقول مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا وفي الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رأيت الذئب قط او لونه يقول عنده رؤيته هذا الكلام هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة لاسم القول المذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة هو الممذوق اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاءوا بلبن يشبه لونه لون الورق التي هي لون الذئب في السمرة لان اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد والرابع مما ينعت به المصدر سماعا بشروط احدها ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدرا ثلاثيا او بزنة مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا قالوا هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاي ونظر بكسر الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر لتعلمه انظر وهو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت كيف صح ان يكون

باب النعت

اسم المعنى نعتا للذات فان ذلك صحيح عند الكوفيين على التأويل بالمشتق من اسم فاعل او مفعول اي فعدل اسم فاعل عادل ومرضي اسم مفعول رضي وزور اسم فاعل زائر ومفطر اسم فاعل افطر وقيل انهم فاجلوه من ذلك مضافا اضافة غير معنوية نحو مررت برجل همة لك ومشرعك وحسبك فدل على معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذي فكذا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزم ذلك لو صرح بذي فرفعه فيقول هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل قدرا اي عدل كما يقول هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجرى على الاصل واما قول العرب رجل ضيف ورجال ضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل **فصل** واذا تعددت النعوت فتارة يكون لواحد وتارة يكون لغيره فان كانت لواحد ففيها الكلام عليها في فصل يجيء وان كانت لغير واحد فهي على ضربين احدهما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية والجمع متباينان فيه فيقوم العطف مقامهما واما النعت لتعدد المنعوت فان كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت لفظه استغنى بالتثنية والجمع من غير تفريق بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم او لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق او معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض اي السير فيها وجب التفريق بالعطف لان الاصل التثنية والجمع بالواو وخاصة لانهما الاصل في ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف كقوله بكى بحزن على ربع مسلوب وبال فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف احدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا اثر والبالي هو الذي ذهبت عينه وبقي شيء من آثاره وبكى مقصور وقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال فالشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي يتعاطى الكتابة والفقيه ويستثنى نعت اسم الاشارة فلا يأتي فيها التفريق لا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج قال الزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادي وان تقدمه بدلا او عطف بيان جاز وقد اجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان وليس هنا مخالفة للنعت نقل الموضح في الحواشي واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت فان كان العامل فيهما واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف لاختلاف نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين والاتباع الاخير عند الفراء والاتباع الاول عند الكسائي والاتباع ايهما شئت عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا واتحدت نسبة النعت فان اتحد معنى العامل وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين او خبري مبتدأين او منصوبين او مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو العاقلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا وابصرت خالدا الشاعرين وسقت النفع الى خالد وسبقت به زيدا الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل فيه الاول فقال ان عقد الثاني عاملا فالقطع او توكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كجاء زيد واتى عمرو الظريفان او خبري مبتدأين كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاذا اقتصر قال ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم الا تفريق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك احببت زيدا وودت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا انتهى وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا وان اختلفا في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين او اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد وزيد نذل عمرا العاقلان او اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان او اختلف العمل فقط كهذا مولم زيدا الجريح موجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع بالرفع على اضمار مبتدأ او بالنصب على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى او العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى نوع واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احداها ان يختلف العاملان في المعنى والعمل كرأيت زيدا ومررت بعمرو الصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما اربعة اقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما والثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى دون الثانية لكن الكسائي يمنع الثانية فيهما دون الاولى والفراء يعكس ذلك الصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة ان يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحدا لفظا او لا فالاولى نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيهما الاتباع وقيل لابن السراج بان يقدر الثاني تأكيدا والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيهما الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا وهذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كهذا زيد وجاء عمرو الظريفا

ومرزتنه بزيد فهذا عمرو الظريف نحو مررت بزيد هذا عمر والظريف ان يلفظ بالا ان عمرو في الدار العاقلان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه **فصل** اذا تكررت النعوت وكان المنعوت معلوما بدونها تنعت لمحض مدح اوذم او ترحم جاز اتباعها كلها وقطعها كلها وان لم يكن المنعوت معلوما بدونها اكثرها في شئ منها وان تكررت النعوت لواحد هو نفسه واحد او متعدد او ذكر نحو جاء الفقير الحاضر القائم على غشاء اليه نحو هذا الرجل فلا يجوز القطع في شئ منها

فان تعين مسماه ببعضها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما اي بين القطع والاتباع بشرط تقديم المتبع على النعت المقطوع وذلك كقوله خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة بن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر قوله يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء اخرج مخرج النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب ان العرب قد جرت على عادتها من استعمال هذه اللفظة في الدعاء لهم وفي ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تنحر والمعترك موضع المعاركة للقتال والمعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة لابلهم لانهم كانوا ينحرونها للاضياف والنزول في المعترك ... في اوله وهو ان ينزلوا عن ابلهم ... والثاني في اخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان القتال في موضع ضيق ... والطيبون معاقد الازر ... كناية عن عفة الفرج ... لا يعقدون ازرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي او على القطع باضمار مبتدا تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومي او على القطع باضمار هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع ... الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية ولما فيه من الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه ... لان القطع ابلغ في المعنى ... الاتباع ... وهو الموصول ... ان بعض الجميع ... جاز القطع في البعض ... الاتباع والقطع اشار الناظم ... واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت الا بمجموعها وجب اتباعها كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشئ الواحد ... اشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت ... كان هذا الموصوف بهذه الصفات ... ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر ... الاولين الاخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح والى الاشارة بقول الناظم وبعضها اقطع معلنا ... كان المنعوت ... لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل ببعضه الاول كقوله وهو ابو امية الهذلي يصف صائدا ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين والطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثاني وهو شعثا جمع شعثاء بالمد وهي المغبرة الراس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضعة والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يعلم نعتا ... القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبر المبتدا او مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع بمدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدا ان رفعت النعت وحذف الفعل ان نصبت النعت وقد تقدم ذكر ... في المدح والذم والترحم وعلى ذلك يحمل قول الناظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا لن يظهرا فقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدا والحميد خبره وقوله تعالى في الذم وامراته حمالة الحطب بالنصب باضمار اذم وامراته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر وكقولك في الترحم مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستانف قال الشاطبي لان الصفة مع القطع تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع او الناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستانفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكر العامل وهو المبتدا او الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر على الاتباع والرفع على الخبر لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف ولك ان تظهر كلا من المبتدا والفعل فتقول هو التاجر واعني التاجر كانه على تقدير سؤال سائل يقول من هو او من تعني **فصل** يجوز نكرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما صالحا لمباشرة العامل او مختصا بالمنعوت ... راكب حاملا اي درعا سابغات ... صاحبه ... الحديد ان اعمل سابغات اي اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت ... لان ...

باب النعت

النعت لا يتخصص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وحيث حذف الموصوف اقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشرا فان لم يصلح للمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نبا المرسلين اي نبأ من نبا المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان بعض اسم تقدم مخفوض بمن او في او الى كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا اي الذي ظعن والذي اقام وتقدير البصريين اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس كقوله وهو ابو الاسود الحماني يصف امراة لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم ففيه حذف ونعته وتقديم وتاخير واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تاثم في مقالتك فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة من تاثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف وقدم جواب لو وهو لم يتثم على جملة النعت وهو يفضلها الكون الجواب فاصلا بين الخبر المقدم وهو في قومها الذي هو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف وانما اغتفر ذلك لان النكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور يختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملة ما يعد من مفاخر الاباء والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك وقولهم ما في بني تميم الا فوق ما تريد اي الا رجل فوق ما تريد وقولك ما منا الا علي اهبة ما منا الا اعلى اهبة اي الا رجل على اهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في لم يحذف الا في الضرورة كقوله ومي بكفي كان من ارمى البشر بكفي رجل كان يرمي فقد يجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا فحذف النعت وبقي المنعوت اي كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ في المعنى وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم اعط شيئا ولم امنع فحذف النعت وابقى المنعوت اي شيئا طائلا والذي احوج الى التقدير ... ان الواقع انه اعطي شيئا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرتضه ... الى الحقير ... يكسو بها الكلام جلباب الصدق ويحلي ... والمعنى برفع التناقض ... بان عدم الاعطاء لا ينافي عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة اعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعني بعيينة عيينة بن حصين والاقرع ابن حابس والتدرا بضم التاء المثناة الفوقانية واسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة وكقوله وهو المرقش الاكبر ورب اسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد فحذف النعت منهما وبقي المنعوت اي فرع فاحم وجيد طويل بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء والعين المعجمة الشعر والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق فكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل **فصل** ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصوبه الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل واذا نعت مفرد بظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن والله اعلم بالصواب

هذا باب التوكيد والتاكيد لغة فيه وهو نوعان احدهما ما يتصرف فيه بعمل الصلابة ... وكيدا واكيدا اكيدا والواو اكثر ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة والمراد به التابع وهو ضربان لفظي وسياتي اخر الباب ومعنوي وهو الفاظ محصورة ولذلك استغني عن حده وله سبعة الفاظ محصورة وغيرها كالتابع لها اللفظ الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او بالعين الاسم اكدا تقول جاء الخليفة فيحتمل انه تسامح ... ان الجائي خبره او ثقله بكسر الثاء المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وفتحهما متاع المسافر وحشمه فاذا اكدت بالنفس فقط او بهما معا بشرط تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه او عينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة وزعم ابن عصفور ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة ويجب في النفس والعين اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد بفتح الكاف ليربطهما به ويجب ان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا تقول جاء زيد نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد واما في التثنية فالافصح في النفس والعين جمعهما جمع قلة على افعل بضم العين فيقال جاء الزيدان او الهندان انفسهما اعينهما ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا واجاز ذلك ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معط ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا وانما ترك الاصل في المؤكد اهما اجتماع مثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى فيرجع افرادهما على تثنيتهما عند ...

كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المتضايفين لفظا او معنى لمفتقر الى لفظ الافراد على لفظ التثنية
ولفظ الجمع على لفظ التثنية انتهى كلام الشاطبي وغيره يعكس ذلك فيرجح التثنية على الافراد لما فيه عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد الا
في الشعر فقط والالفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى وهو الجمع
او المفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه او بعامله نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم والهندات كلهن او جميعهن او عامتهن واشتريت العبد كله او جميعه او عامته ويجب
اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا ولغير
مثنى من التوكيد نحو خلق لكم ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك
لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا فرق بعضهم انما كلا يلزمها العائد بخلاف للفراء والزمخشري في قولهما ان كلا توكيد
لا نسلم بل الصواب ان جميعا في الآية الاولى حال من ما الموصولة وكلا في الآية الثانية بدل من اسم ان لابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة
نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في الكل ان يلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز مجيئها ابدا لا حالا نحو جاءني كلهم ولا يجوز
الا في الضرورة قاله في المغني وقال ابن مالك ويجوز كون كلا حالا من ضمير الاستقرار المستقل الى الظرف يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا
ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله في المغني كلا وكلتا وكل وجميع وعامة تؤكدهن لرفع احتمال التقدير بعض مضاف الى متبوعهن فمن ثم اي من اجل
الاحتمال المذكور جاز ان يقول جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لاحتمال ان يكون الاصل جاء احد الزيدين واحدى المرأتين وانما اطلق المثنى واريد به واحد كما في
قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من احدهما وهو الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاخفش نحو اختصم الزيدان كلاهما والمرأتان
كلتاهما لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين فيدل على امتناع ذلك لصاحبه كما امتنع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا قول الاخفش وهشام
والفراء وابي علي وذهب الجمهور الى الجواز وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج الجمهور بان العرب قد تلفظ بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون واشتريت
الكعوب جاز ان يقول جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور وامتنع ان يقول جاء زيد كله لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزء المتصل
ببعض البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة من العرب ترقص ابنها فداك حي خولان جميعهم وهمدان وكل آل قحطان والاكرمون عدنان
توكيد لحي خولان هذا الرمز تقديمه بالدال المهملة ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدأ وحي خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخاء
المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وبالدال المهملة قبيلتان من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد هو عطف على الاكرمون وقد يكون
جميع بمعنى مجتمع صفة فرقت بالنفيد توكيدا كقوله فاتي بسلخ هذا وانتم جميع وكذا التوكيد بعامة غريب لذلك اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها
بمنزلة تاء اللزوم في نافلة تصلح مع المذكر والمؤنث فتقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء وفي كلامه
تعريض بالرد على الشارح حيث جعل قوله والدمي في النظم واستعملوا ايضا ككل فاعلة من عم في التوكيد مثل النافلة على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب
فان اكثرهم اغفله ثم قال وليس كذلك بل حقيقة الامر نافلة على ما ذكروه قال من اغفله سيبويه ولم يغفله اسحق وفي الايضاح ان المبرد قال فيه سيبويه تذهب فامتهم يعني
اكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد لانه تخصيص والتوكيد تعميم **فصل** واذا اريد تقوية التوكيد ان يتبع كلا باجمع وكلتاها بجمعاء
وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا وقد يؤكد بهن مستقلا اي دون ان يتقدم عليهن كل نحو قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة
جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء اجمعون
ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء والى ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا
عن وزن فعلاء ووزن افعلا كما استغنوا بتثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد الياء عن تثنية سواء بالمد تقول الزيدان سيان ولا يقولون سواءان الا شاذا
واجاز الاخفش والكوفيون ذلك اي تثنية اجمع وجمعاء فتقول على مذهبهم جاء الزيدان اجمعان بتثنية اجمع والهندان جمعاوان بتثنية جمعاء قال ابن خروف
ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما فارقهما نحو اكتع وكتعاء واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق لان الغرض من التوكيد
ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو
الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل وتحصل الفائدة بان يكون
النكر المؤكد محدودا وهو ما كان موضوعا للمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول ويكون التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله
تخضرت البكرة يوما اجمعا وكاعتكفت اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب ومن الاشكال الناظم وابنه شهر مكان حول
وهو من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر تمنى ان يكون عدة الحول من اوله الى اخره رجبا لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى
ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون فيه بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة
فان الزمان يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد من الفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا ايضا عند ابن عصفور خلافا لما
ما ذكره ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي الا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك مثل جاء زيد نفسه

فائدة تدفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء اسد نفسه فانه لا يدفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي **فصل** واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا
الرفع نحو قمت انت نفسك وقاما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن كراهة لبسها
الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث [illegible] نفسها [illegible] حملوا ما لا لبس فيه على ما فيه لبس كما في
مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين ابواب الفاعل والمفعول كما ذكره [illegible] ان الفصل بالتوكيد وانما ذلك في العطف كلا
قام [illegible] انفسهم [illegible] الضمير المنفصل [illegible] يؤكد الظاهر لكن الضمير اقوى [illegible]
ضربتهم انفسهم [illegible] التوكيد بالضمير المنفصل [illegible] ضعيف واما الثالث فلان
فلان التوكيد يدفع لبس العين [illegible] العوامل اللفظية في هذا والى ذلك اشار الناظم [illegible] اكد وما سواهما
[illegible] اما التوكيد اللفظي فهو [illegible] وفي التسهيل او تقويته بموافقه معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف وكله
ولا يزيد على الثلاث مرات فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد [illegible] والثالث كاكيد اسم مرادف نحو [illegible] سكتت سكت زيد اجل جير
جملة او فصل باسم فعل [illegible] او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما من التوكيد لفظي يجي مكررا فان كان المؤكد
اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح به الانشاف نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وما ادراك ما يوم الدين
ثم ما ادراك ما يوم الدين [illegible] اولى لك فاولى ثم اولى لك فاولى [illegible] الى ان المؤكد [illegible] تعريض الشارح حيث مثل
فاولى [illegible] ان المؤكد الجملة المؤكدة [illegible] بدون العاطف نحو قوله [illegible] والله لا اغزون قريشا والله لا اغزون قريشا [illegible]
مرات [illegible] ضرب زيد زيدا او قيل ثم ضرب زيد لتوهم ان الضرب [illegible]
عن الاخرى [illegible] وان كان المؤكد به ظاهرا [illegible] ضميرا منفصلا منصوبا [illegible] يجب [illegible] من غير شرط
نحو قوله [illegible] ايما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل [illegible]
[illegible] وان كان المؤكد ضميرا [illegible]
[illegible] والى ذلك اشار الناظم [illegible]
فيقع ضمير الرفع توكيد [illegible]
وعامل [illegible]
[illegible]
[illegible]
حالة [illegible] اذ المرفوع لا يتبع المنصوب [illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل
الا مع اللفظ الذي به وصل [illegible]
وان كان المؤكد فعلا او حرفا جوابيا [illegible] كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله
هو جميل بن عبد الله [illegible] لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا [illegible] حرف الجواب [illegible] بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء المثلثة وفي
اخرها تاء التانيث اسم محبوبته [illegible] مواثق جمع موثق بمعنى ميثاق والاصل مواثيق [illegible] وان كان المؤكد
حرفا غير جوابي [illegible] الحرفين [illegible] المؤكد [illegible] المؤكد ضمير لكونه
[illegible] والى الامر الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحرف غير ما تحصلا به جواب نحو [illegible] ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة
الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده مع ان الثانية اتصل بها الضمير المتصل بالاولى وهو الكاف
والميم [illegible] لفظ المتصل بالحرف المؤكد [illegible] غير المتصل بالحرف المؤكد [illegible] ان زيدا ان زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة لان
الاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بالاولى وهو لفظ زيد او ان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية ضمير الظاهر الذي [illegible]
بان الاولى [illegible] وهو الاولى من اعادته بلفظه [illegible] قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون في الثانية توكيد لفي الاولى واعيد مع في الثانية
ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيد الجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور بدلا [illegible]
لم يبدل ضمير من ظاهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس [illegible] وكذا اذا اعيد [illegible] اضافة التوكيد
لضمير [illegible] وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد [illegible] ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل ان الفصل قائم مقام
الاعادة فيما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فصل [illegible] فكذا
الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل [illegible] الزمخشري [illegible] مسند اليه [illegible]

ول علماء ... في هذا البيت ... اسهل مسلكا من هذا البيت في اتصال الحرفين قوله فهو خطاء الجيش المحاشي وقيل الاغلب

الفعل حتى تراه وكانه قد كان اعنا نها ... لان المؤكد حرفان ... الواو وكان لم يتصل لفظ بمثله بل بغيره لان التوكيد الاول وهو الواو

الثاني منفصول بالمؤكد الثاني ... الاولى والتوكيد الثاني مفصول التوكيد الاول والمؤكد الثاني ...

[illegible]

النساء لانه لو نوى ... الناس ... فيكون ... افضل النساء وذلك لا

يجوز لان اسم التفضيل اذا ... الزيادة على ... اليه ...

[illegible]

هذا باب عطف النسق

[illegible]

نحو تضارب زيد اصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير بقول الناظم واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي بفتح الميم في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفاء في احدى الروايتين الصواب ان يقول بين الدخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة وهي القياس لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب وحجة الجماعة السماع واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف والتقدير بين اهل الدخول فحومل وقال خطاب المارديني انه على تقدير الفعل حكما لان الدخول مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها واماكنها وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون اذا كان لكل فريق منهم خصما صاحبه قال وهذا عندي اصح من ان يجعل شاذا اذا ثبتت الرواية انتهى والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي فان قلت قد تقدم ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم قلت اجيب بان هذا الكلام منظور فيه الى الحالة الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو وقال الكو في الحواشي الثاني مما انفردت به الواو عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه وقيدا مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو والذين تبوءوا الدار والايمان السادس جواز فصلها عن معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو وقد جمعت وحشا عليك ونحيتها الا ثلاث الثامن جواز عوده قيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم وافق كذلك قاله القرافي التاسع العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت العاشر ايلاؤها لا اذا عطفت مفردا بعد نفي نحو ولا الهدي ولا القلائد او نهي نحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال او مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو واما العذاب واما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات واما عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فتشاركها فيه حتى نحو مات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام والذي في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله تعالى من امن منهم بالله واليوم الاخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الآية الحادي والعشرون نحو اني واياك واما الفاء فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد يكون للترتيب الذكري والمراد بان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لان المعنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة والتعقيب وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو اماته فاقبره وتعقيب كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما يقتضي الفاء ايضا التسبب وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول وهو الترتيب المعنوي بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا فان الاهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو مقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قاله الفراء واعترض ايضا بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه الحديث فان غسل الاعضاء الاربعة مقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين احدهما ان العطف على اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها بأسنا فمجيء البأس مرتب على الارادة واراد الوضوء فغسل وجهه الى اخره فغسل الاعضاء الاربعة مرتب على ارادة الوضوء والوجه الثاني ان الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثالث وهو التعقيب بقوله تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود والجواب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء والثاني بان الفاء نائبة عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله وهو ابو دؤاد جري في الانابيب ثم اضطرب واضطر بحسب تيامنها الى افادة الترتيب والتعقيب اشار الناظم بقوله والفاء للترتيب باتصال واخصص الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة نحو اللذان يقومان فيغضب زيد اخواك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان

القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على الموصول لانها صفة الظاهر فهو زيد لكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى السببية اغنى عن الضمير لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية وكذا لو قلت اللذان يقوم فيغضبان زيد اخواك الخبر الذي وعكسه وهو ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد فالذي مبتدأ ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهو لا يصلح ان يكون صلة لخلوها من ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما ابرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميره وجب ابرازه وزيد خبر الذي ومثل ذلك يجري في الخبر والصفة والحال فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه فالاول نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض معطوفة على جملة انزل الواقعة خبر ان وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان لان المعطوف على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك والثاني نحو قوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق فانسان عيني مبتدأ ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لوضع الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدأ التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احديهما على الاخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير واحد في احديهما كما يكتفي بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمه فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانهما تنزلتا منزلة زيد ان جاء عمرو فاكرمه فالاخبار انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت يحتمل ان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه ونقل المكودي في باب الاضافة عن بعض النحاة انه اجاز حذف ان الشرطية وانما حذفت في ارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يعود من قولهم حسر البحر اذا غار ويجم بالجيم المضمومة وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو جاء زيد يغضب فيطير الذباب والثاني نحو جاء زيد يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال في المغني فيجب ان يدعى ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى واما ثم فللترتيب والتراخي على الاصح منها والى ذلك اشار الناظم بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قول المجيبين اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك اتينا موسى الكتاب الآية قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله وهو ابو دؤاد وحارثة بن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني ولو عرضت قرينة تقوي الظاهر انه اعين كاعتبار الاضطراب بعد في من الحد فجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب واما حتى فالعطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل وللعطف بحتى شروط اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل الا على الاسماء فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما اقدر عليه حتى جعلت نفسي خادما وبخل على زيد بكل شيء حتى معقود نفار اجازه ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام القوم حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او فردا من جمع نحو قدم الحاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او بعضا بالتأويل كقوله وهو مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما اراد قتله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب نعله فان ما قبلها دل على الصحيفة والزاد في تأويل القى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله قال ابو البقاء ويكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره القاها فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير واما من رفع نعله فعلى الابتداء والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامره فيهما بقتلهما واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة ففهم ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فانه جاء بصحيفته فدفعها الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقولك اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع ان تقول اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها بالجزء بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كالجزء منها وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان تقول اعجبتني الجارية الا كلامها لانه بمنزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان معنى الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يصح استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية لما قبله في زيادة حسية مرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف

فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها الى المعنى نحو مات الناس حتى الانبياء والملوك فان الانبياء والملوك غاية الناس
في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي كذلك فالاول نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة
غاية في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان والنساء فان الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالصبوة والانوثة و
التحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل
لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمن واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤا
معا وزيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى [illegible] تحقيقا او تأويلا او تشبيها او كان كذلك لكنه لم يكن غاية له او كان غاية ولم يكن
الغاية على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كانت العرب حتى العجم لانتفاء الجنسية [illegible] بن قحطان
لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا في الاطراف العالية او السافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص [illegible] والى ذلك اشار الناظم
بقوله [illegible] في العاقل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب الا على
[illegible] المسبوقة بهمزة التسوية [illegible]
الجملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أانذرتهم ام لم
[illegible]
و[illegible] مختلفين بان يكون المعطوف عليها فعلية والمعطوف اسمية نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء عليكم دعاؤكم اياهم وصمتكم
[illegible] واما مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين لاحد الشيئين [illegible]
مثل ازيد عندك ام عمرو وقيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما
ما لا يسئل عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون [illegible] ما لا يسئل عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون
فالسؤال [illegible] والثانية بالعكس فوسط ما لا يسئل عنه في الاولى [illegible] في الثانية وهو ما توعدون وذلك لان
الهمزة المعادلة لام انما يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت
عن تعيين المبتدأ دون الخبر ازيد قائم ام عمرو وان شئت قلت ازيد ام عمرو قائم فتوسط الخبر او تأخره لانه غير مسئول عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون
المبتدأ [illegible] فتوسط المبتدأ او تأخره لانه غير مسئول عنه وتقع بين جملتين فعليتين [illegible]
فهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم [illegible] ان الارجح كونها هي الواقعة بعد الهمزة [illegible]
[illegible] الاستفهام بالفعل [illegible] الاستفهام [illegible] الاحوال [illegible] باب الاشتغال
[illegible]
[illegible] ابن الحاجب [illegible]
انتبه هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام [illegible] وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث ابن
منقر [illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible] الهمزة والتنوين [illegible]
[illegible]
[illegible]
المهملة وسكون الهاء [illegible] بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف [illegible] في هذا البيت [illegible]
[illegible] الهمزة ان كان خفاء المعنى [illegible]
والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما
قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وقيل لانها [illegible] بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا [illegible]
[illegible] خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق [illegible]
واللاحق [illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible] همزة التسوية [illegible]
الاولى [illegible] الاستفهام [illegible] همزة التسوية [illegible]
وان الكلام [illegible] التصديق والتكذيب [illegible] همزة التسوية [illegible]
[illegible] ام المنقطعة [illegible]

المذكور في المتصلة فلا يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وتسمى منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ولا يفارقها معنى الاضراب عند
الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت فهي تقتضي مع ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا نحو قول العرب انها
لابل ام شاء المعنى لابل اهي شاء فحذف المبتدأ [illegible] فقال ابو عثمان [illegible] شاء فالهمزة
داخلة على جملة [illegible] خلافا لابن جني [illegible]
ام شاء [illegible]
انكاريا كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات [illegible]
[illegible]
بل اهل [illegible] على استفهام وقول الشاعر [illegible] في المنام [illegible] ادلا معنى للاستفهام هنا لانه للتمني و
نقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الاية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى
بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا قال ابو عبيدة المعنى هل رايت فاما او فانها
بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او اختها وللاباحة نحو جالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين
المتعاطفين في التخيير [illegible] وجوازه اي جواز الجمع بين المتعاطفين في الاباحة فان
يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اي الكلام الخبري الذي من شانه ان يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم
نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبري فان للشك من القائلين ذلك او للابهام على المخاطب نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فانا او
اياكم لعلى هدى كلام خبري وافي ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني الشاهد في الاولى واما
والمعنى ان احد الفريقين منا ومنكم الثابت لاحد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله
وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين انتهى او للتفصيل بالصاد المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى
فقالوا كلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم فصل ما قاله كل فريق اي قالت اليهود
كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فاو لتفصيل الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو وللتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قاله ابن مالك في الخلاصة
واستبدلها بعد عنه في التسهيل وشرحها الى التفريق المجرد وللاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين وابي علي الفارسي وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضرب
عن الخروج ثم اثبت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم حكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم نقله في شرح الكافية وشرط ابن عصفور عن سيبويه اثبات
او للاضراب بشرطين تقدم نفي او نهي وتكرر العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا ويكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش
والجرمي وذلك عند عدم اللبس كقوله وهو جرير بن عطية الخطفي جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر
التي لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان يكون ولا احد الامرين على ابهامه والمراد بين [illegible] على غير المجلس بين العلماء او الزهاد والصريخ
صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الاخذ بالناصية [illegible] والى مثالها اشار الناظم
بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمي وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وعنم اكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر الا
نحو تزوج اما هندا واما اختها والثاني جاء في اما زيد واما عمرو بمنزلة او في العطف والمعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل
نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على الحال المقدرة والى هذا اشار الناظم بقوله ومثل او في القصد اما الثانية وقال ابو علي وابن كيسان وابن برهان
بفتح الباء والمنع من الصرف هي مثلها في المعنى فقط لا في العطف [illegible] باب العطف [illegible] قال ابن عصفور [illegible] انها جامعة للواو
العاطفة لوقوعها والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد بن قرط الاحوص خلافا للجوهري يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار وفيه
حذف الواو وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء شاذان نبه على شبيل الاجماع والافصح [illegible] تميمية وقيسية [illegible] شالت نعامتها كناية
عن موتها فان النعامة باطن القدم [illegible]
بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو واما لكن [illegible] واما عمرو واما لكن فعاطفة خلافا ليونس [illegible] في التسهيل وانما تعطف
بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان يسبق بنفي او نهي عند البصريين واليه اشار الناظم بقوله واول لكن نفيا او نهيا وان لا تقترن بالواو وعند الفارسي والاكثرين
فالنفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر بنيه عاطفة على صالح وقيل [illegible] لكن مررت بطالح [illegible]
تقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو [illegible]
[illegible]
بالنهي الحارث [illegible]

النحو نحو ما جاءنا احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان المحذوفة اي ولكن كان رسول الله وليس رسول الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على لكن خلافا لمن عطف مفردا على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو ولان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وقد نص ابو الربيع ان لكن بين الجملتين بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه المسبوقة بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو مبتدأ ولم يقم خبره ولا يجوز ولكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك ويشترط لبل في العطف بها شرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر او نفي او نهي ومعناها بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها نحو قام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالفعل في المثالين ثابت لعمرو ومسكوت عنه لزيد ومعناها بعد الاخيرين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي او نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع بل تيها فنفي الكون في مربع ... ولا يقم زيد بل عمرو فنفي عن زيد القيام واثبت لعمرو القيام واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيحتمل عندهما ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعد ... استعمال العرب على خلاف ما اجازاه ... في المعمول فقد انتقل عنه ... انها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى فالقائم عمرو دون زيد والمامور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخى لا الى اجل واما لا فيعطف بها بشرط افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا ... نحو هذا زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا ... زاد سيبويه ... لا ابن سعدان بمنع في منعه النداء ... ليس من كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر وشرط ان لا يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها نص عليه الابدي في شرح الجزولية ... ابو حيان قال الموضح وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد ويجوز جاءني رجل لا امرأة اذ لا يصدق احدهما على الاخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل نفس زيد كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا ولا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب ان كان معناهما متعاكسين وللبحث فيه مجال انتهى وقال الزجاجي في كتاب معاني الحروف ان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز قام زيد لا عمرو وقال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ويرده انه لو توقف صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه ان علة المنع عنده ترجع الى الباس الخبر بالطلب هو الدعاء وذلك لا يتأتى في مسئلة ليس والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورأيت ابن زيد وعمرو وان زيدا وعمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك ... ومنه قول امرئ القيس ... في النعير ... في ... على فعل ماض وهو حلفت ... بالمثلثة اسم راع ... بالاضافة الا بل ذات اللبن ... بفتح التاء المثناة فوق والفاء ... والقواهل ... وقال في المغني انه جبل ... بالقاف وكسر العين المهملة جبال صنعا والمعنى كان هذا الراعي ذهب بابله التي يوفيها عقالا من غضبان ... ردها ولا يطمع فيها ... ولا تدخل ... مقصد بل ولا ... لكن كما ظن المرادي ... تدخل على مفرد صفة لموصوف مذكور او خبر او حال فان ... بل ... في المعنى وان كان ... ذلك ... في المغني

فصل ويعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا وعلى الضمير المتصل المنصوب بلا شرط فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو اياك والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو جمعناكم والاولين فالاولين معطوف على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده توكيدا لفظيا مرادفا بان يكون بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم وآباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك الجنة في احد الوجهين او توكيدا معنويا كقوله ذعرت اجمعون ومن يليكم ...

وما الظاهر بينا او بعد وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح من آبائهم فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الهاء او وجود فصل بلا النافية بين العاطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكتفي بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اشركنا ولا آباؤنا فآباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم فآباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو وآباؤكم مقوله تعالى والى ذلك اشار الناظم بقوله وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما ويضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لانه يوهم العطف على الفعل لان الضمير المرفوع المتصل بمنزلة الجزء كمررت برجل سواء والعدم بالرفع على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمستو اي مستو هو والعدم وليس بينهما فصل وهو فاش في الشعر واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا كقوله وهو جرير في هجو الاخطل ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا فعطف اب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل واما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروي بالمعنى ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا سواء كان الخافض حرفا او اسما سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك او منصوبه كضربك بناء على اضافة المصدر للكاف مفعولا به او كان لا محل له من رفع او نصب كغلامك فالحرف نحو فقال لها وللارض فللارض معطوف على الهاء المخفوضة باللام واعيد الخافض مع المعطوف والاسم نحو قالوا نعبد الهك واله آبائك فآبائك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها والارض ونعبد الهك وآبائك وانما اعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الجرمي فكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه وليس عود الخافض لازما وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وغيرهما تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاول ولا مضاف في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس معطوفا على سبيل المخفوض بعن خلافا للزمخشري لانه صلة للمصدر وهو صد لانه متعلق به وقد عطف عليه اي على المصدر كفر والقاعدة انه لا يعطف على المصدر حتى يكمل معمولاته فلو عطف المسجد الحرام على سبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الهاء من به اذ ليس معنى سواهما وقد انتفى احدهما فتعين الآخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز ان يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه وقال في المغني والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به انتهى ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية كان يكونا مضارعين او ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد اخواك ام اختلفا نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار فاوردهم معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل والثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحادهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل الماضي او المضارع على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا وصافات ويقبضن فعطف اثرن في الاولى وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تأويل واللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن بقابضات واثرن بمثيرات ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا او دارج فعطف دارج على حبا لتأويل دارج بدرج او يحبو العواهج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في ام الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبر لمبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العيني ام صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهو لان بيضاء مجرورة برب لا منصوبة وفتحها ناشئ عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التأنيث الممدودة وتحمل منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فقد خرج معطوفا على يخرج لتأويل مخرج بيخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجح فيرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء مقابله ويرجح الثاني عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك

ساد الناظم بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا

فصل

خص الواو والفاء بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ويشاركهما في ذلك ام المتصلة فمثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست اي فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت اي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا فهو سهو لان انفجرت في البقرة وليس في ايتها ان ولا اوحينا وانما لفظها واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة ومثاله في الواو قوله وهو النابغة الذبياني فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل فحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء المهملة والجيم كنية النعمان بن الحرث الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر المبتدأ وما عطف عليه والتقدير راكب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والافراد ويحتمل ان يكون من الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد والطلح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام [illegible] من قولهم طلح البعير اذا اعيا [illegible] ومنه قول ابي ذؤيب فما ادري ارشد طلابها [illegible] قال ابو الفتح اي فما ادري اغير طريقكم طريقي ام غيره [illegible] ونبه الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول الناظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس [illegible] الواو بجواز [illegible] عاملا [illegible] ما كان من اسكن انت وزوجك [illegible] فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن اي وليسكن زوجك فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا اي والفوا الايمان فهو من عطف جملة على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بكل محذوفة معطوف على كل الاولى اي ولا كل بيضاء وانما احتيج الى تقدير [illegible] في الامثلة الثلاثة [illegible] في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك رفع فعل الامر وهو اسكن الاسم الظاهر وهو زوجك وبيان الملازمة انه لو جعل معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في فاعله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا [illegible] ولا يصلح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف [illegible] قال في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر شاذ كما سيأتي في باب التحذير فالحسن تخريج التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوؤا الدار والايمان كون الايمان متبوا وبيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا للتبوء لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوء وانما يتبوء المنزل اذ التبوء التهيؤ يقال تبوات له منزلا اي هيأته له وفي اعراب الحوفي في سورة الحشر انه يقال تبوء فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل اخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين وبيان الملازمة ان سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف وانفصل [illegible] كهذا المثال [illegible] حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا يقوى عن عاملين قاله في المغني [illegible] بجواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان كان غير الجر [illegible] المرفوع والمنصوب فلا يجوز دخل زيد الى عمرو وبكر خالد ولا ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز في المثال الثالث كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم [illegible] اهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك [illegible] على كلام [illegible] الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات [illegible] قاله في الحواشي مرحبا بك واهلا [illegible] معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة اي انهملكم فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم [illegible] فجملة يروا معطوفة على جملة محذوفة اي اعموا فلم يروا وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصلي قبل الفاء والاصل فانضرب فالم يروا وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تاخير تنبيها على اصالة الهمزة في التصدير ومحلها الاصلي بعد الفاء والاصل فانضرب فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم ذلك [illegible] الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح

هذا باب البدل

هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير [illegible] ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالصريح [illegible] تاكيد الحكم وتقريره [illegible] يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح [illegible]

باب البدل

العوض وانما اخرج امر التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا بلا واسطة هذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح امره لان الحكم السابق وهو اثبات المجيء لم يتناوله بل نفي عنه بلا واما الاخران وهو المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء بل المقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا او نفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاء زيد بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وانما هو يمشي على قول الكوفيين فهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة فسلم الحد لذلك للبدل واذا تاملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيره علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل اربعة اشار الناظم اليها بقوله مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل وانما لم يقل ذلك لان كلا انما يطلق على ما يقبل التجزي فعند الاطلاق يدل على كل ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى كذلك الجملة لا تحتاج لرابط والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان مدلول البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يقال اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بكله مذكورا ذلك الضمير متصلا بالبدل او بغيره كالامثلة المذكورة فقوله ثلثه [illegible] وكقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم [illegible] والواو الثانية عائدة [illegible] والاصل [illegible] ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدلا محذوف فهو موقوف على اجازة حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين احدهما انه تخريج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني فان جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير العمى والصم كثير منهم فهو تكلف [illegible] وكقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر اي منهم [illegible] قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى وقال الموضح في الحواشي والجماعة [illegible] عام مخصوص لا ضير لان الكلام [illegible] وليس بظاهر [illegible] والحق انها محتملة انتهى وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن سيدة من فاعل بحج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي [illegible] على الناس ان يحج مستطيعهم [illegible] وذلك باطل الثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الزجاج هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبني الجارية حسنها [illegible] بدل الاشتمال [illegible] وقال ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني [illegible] قيل لا اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به فيكون المعنى مشتملا على الاول ولهذا القول الاصح عند السيرافي وابي العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على سبيل الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول [illegible] وقال ابو اسحاق [illegible] الكون وقال ان النحويين [illegible] ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح فقال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي [illegible] وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن ابي العافية وابن ملكون ونحوهم وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه [illegible] ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه فان زيدا سرق مجازا والثوب والفرس سرقا حقيقة وهذا مطرد فان قلت [illegible] بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه [illegible] والسؤال متجه الى الشهر والى القتال بطريق الحقيقة [illegible] انتهى [illegible] زيد ماله كثير [illegible] بدلا من زيد الا ان

يقول لا ابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى بابه حقيقة وافاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون [illegible] واذا كان مصدرا
فانه يكون مكتسبا كالثوب في [illegible] لا يكون كذلك كالفرس في [illegible] لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير الرابط له بالمبدل منه كامر بدل البعض
ثم فانه يكون منكرا وتارة يكون معرفا امثال المذكور للمتصل بالبدل فانقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال يكون من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال الضمير المقدر قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من
الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل اي النار فيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير
وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض واصحابه ثلثة انطيانوس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد
منهم [illegible] في الارض [illegible] فيها نارا [illegible] فالقوه في الاخدود [illegible] ومن كفر [illegible] الكواشي وهذه
الابدال الثلثة مشهورة وزعم السهيلي ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب [illegible] اكلت الرغيف ثلثه و
اعجبني زيد علمه فالمعنى اكلت بعض الرغيف واعجبني صفة زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذف للدليل عليهما والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو
ثلثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا بالحكم في الحكم الاول وهو المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط
[illegible] الغلط الذي [illegible] غلط لان البدل نفسه هو الغلط كما يتوهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان
اي بدل [illegible] ذكره نسيانا وقد ظهر من هذا التقرير ان الغلط يتعلق باللسان والنسيان بالجنان والناظم في غير النظم [illegible]
بمطلب وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائز قياسا فلم يرد بهما سماع وان كان قصد كل واحد
منهما صحيحا فبدل الاضراب والى اشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب [illegible] بدل بداء بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور هذا النوع مختلف
فيه فقيل بدل بداء وقيل معطوف حذف عاطفه [illegible] وهو الواو او بل لانه لا يفتقر حذفهما وقول الناظم في النظم [illegible] يحتمل الثلثة وهي
الغلط والنسيان والبداء وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادة وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى بالقصر جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم
بقوله خذ نبلا مدى اراد الامر باخذ المدى فسبق لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ النبل ابتداء ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب
الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان لم يرد الا ان يكون الامر باخذ النبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول وهو الامر باخذ النبل في حكم المتروك
فبدل اضراب وبداء لانه اضرب عن الامر الاول حين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يؤتى ببل [illegible] ارادة الصفة اي نبلا حادة كما تقول رايت رجلا
حمارا اي بليدا جاهلا او بليدا **فصل** يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم ويبدل [illegible] في التسهيل انه لا يبدل المضمر من المضمر وقوفا مع السماع ونحو
قمت انت ورايتك اياك ومررت بك انت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذا نحو رايتك اياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين
قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل الى المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت انت
والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا اكدت التوكيد
انت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ابدلت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك
اياك ومررت به به فجعل لفظ التوكيد البدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلونه
لانهم شاهدوا العرب وفهموا مقاصدها فلا يعارض بقياس بان يقال ان نسبة المنفصل الى المتصل الخ [illegible] ما قاله ابن مالك التابعة وذهب بعض في التسهيل
الى انه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو رايت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع
كان توكيدا ونحو ذلك [illegible] ابدال الظاهر من المضمر [illegible] في جميع انواع البدل سواء كان كلا او بعضا او اشتمالا او اضرابا ان كان الضمير المبدل منه
لغائب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في اسروا بدل الكل من كل في احد الاوجه الثلثة وقيل الذين ظلموا مبتدا مؤخر واسروا النجوى
خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير المبدل منه
لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض
من كل وكاعجبني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل ونحو قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله و
اليوم الاخر فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل او يكون بدل اشتمال كاعجبتني كلامك وكلا
بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل
اشتمال من ضمير المتكلم وقد يكون بدل كل مفيد للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا
فاولنا واخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاط
جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا وفي منع ابدال الظاهر من الضمير بدل كل اذا لم يفد الاحاطة خلاف للاخفش فانه اجاز تبعا للكوفيين واستدل
على ان ينبا بدل كل من الكاف وتداعى عمرو وتلك عمرو بدل [illegible] الى ابي عبد الله فقال الشاعر [illegible] كل معضلة [illegible]
نهج الهدى من كان ضليلا **فصل** يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كل عند الشاطبي اذا

باب النداء

افادت زيادة بيان لها فالاول بدل الكل كقوله تعالى كقوله ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة
العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها
او تجيء طائعا لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه كرمك انتهى كلام الشاطبي ملخصا وذلك
داخل تحت اطلاق قول النظم ويبدل الفعل من الفعل والجملة كذلك الا في بدل الكل نحو قعدت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه لا يتميز عن التوكيد
بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني فقط ولا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب نبه له التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض
كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى لان
ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال
من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم
ولا غلط لعدم وقوعه في الفصيح وبدل الغلط كما تقدم افعلوا والفرق بين البدل والفعل وحده وبالجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا
والجملة تتبع ما قبلها حالا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط
الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لبعد عود الضمير عليهما وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو بالمدينة
حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى المفردين بتقدير في
الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فتعذر مصدر مضاف الى فاعله وبدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة
نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام ابن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية او لان ارضها شامات
بيض وحمر وسود وعلى هذا لا تهمز وقد تذكر كذا في القاموس **فصل** واذا ابدل اسم من اسم متضمن معنى حرف استفهام وهي الهمزة او حرف
شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق المبدل منه في تادية المعنى فالاول وهو الاستفهام و
يكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك كم مالك اعشرون ام ثلثون فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل
تفصيل والثاني كقولك من رايت ازيدا ام عمرا فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه
بدل من ما بدل تفصيل وقرنها بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام والثاني وهو الشرط يكون للعاقل ولغيره والزمان والمكان فالاول
نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل والثاني نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا وشرا بدل من ما بدل تفصيل
الثالث نحو متى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين الحراب وان يساره اجلس
معك فقرنها بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط فقد تحقق كل من التفصيل وافادة حرف الشرط في الكشاف ... يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى
اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال وبدل المضمن الهمز يلي همزا وقد افعل في التسهيل مع كثرة
جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو وكان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء
ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على
الفاعلية امتنعت المسئلة لمخالفة العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امراة خافت وجوابه ان ان انما جيء بها
لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور والله اعلم بالصواب **هذا باب النداء** بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء باحرف
مخصوصة وفيه فصول اربعة **الاول** في ذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى اي المدعو وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف ثمانية يا وايا وهيا واي بفتح الهمزة وسكون الياء مخففا وآي بمدها
الهمزة وخفتها واي بفتح الهمزة وسكون الياء وآ كالهمزة وآي مقصورتين وممدودتين تقول ازيد واي زيد بقصر الهمزة فيهما وآزيد وآي زيد
بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب مسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المغرب
ولا اي خلافا لجماعة من المتاخرين الا ان ينزل القريب منزلة البعيد كالساهي فله بقية الاحرف كما انها اي بقية الاحرف للبعيد حسا وحكما والى ذلك اشار
الناظم بقوله وللمنادى الناء او كالناء يا واي وآ كذا ايا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمز للقريب ويا لهما وذهب
ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا للجميع والجمهور على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس والثابت
واعمها يا لانها ام الباب فانها تدخل في كل نداء خالص من الندبة والاستغاثة او مصحوب بهما وتتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله و
تتعين ايضا في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين هي او وا في غيرهما في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمندوب ويا ووا
استعملا فيهما في ذلك الباب لانها الاصل فيه وانما تدخل يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز حملت
امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فيقرن الف الندبة دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى مفرد فهذا مفهوم من قول النظم وغير
وا لدى اللبس اجتنب ويجوز حذف الحرف للمنادى وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او جاريا مجراه او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن
هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان اي يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين

الا في ثمان مسائل فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احديها المندوب نحو يا عمراه والثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا كثر
منكثر بهما والثالثة المنادى البعيد نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلث لان المراد فيهن اطالة الصوت
بحرف النداء والحذف ينافيه والرابعة اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز فيهن بعضهم الحذف
ليس بشيء لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا ومتنبها لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة والخامسة المضمر
المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء والمضمر نداؤه شاذ وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مطرد ونص ابن عصفور على
الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البتة قال والاقوال ثلثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب يأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم
يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاخر وهو الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعت قد احسن الله وقد اسأت فابجر يكون للوحدة
وفتح الجيم منادى وانت الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع عن ضمير النصب ولانت الثاني
مجيئه بلفظ المرفوع جار مجيئه بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال الاول في البيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك في المثال من باب الاشتغال وانت
الاول في البيت مبتداء والثاني كذلك او توكيد او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا
ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعوض في اخره الميم المشددة عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف
القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون لدليل واجازه بعضهم وعليه قول امية بن ابي الصلت الثقفي رضيت بك
اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وارى من الرأي في الامور وادين مضارع دان بالشيء اذا اتخذه دينا ودينا اي طاعة و
الاصل ان ادين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي والهاء مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية او المفعولية
المطلقة على حد قولهم قم قائما اي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وفيما بينهما اعتراض وربا مفعول لرضيت والمعنى رضيت بك ربا يا الله
فلن ادعو الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس المعين لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان
لا يحذف كما لا يحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قال الشارح خلافا للكوفيين فيهما بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم
اي يا هؤلاء وبقوله وهو ذو الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا ولوعة مبتداء مقدم خبره في المجرور قبله
وقولهم اطرق كرى ان النعامة في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اي اطرق يا كروان فاسكن واخفض عنقك
للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعامة قد صيدت وحملت من البدو الى القرى وافتد مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو
يبخل بافتداء نفسه بماله واصبح ليل وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء واصله ان امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له اصبحت يا فتى
فلم يلتفت اليها فرجعت لخطاب الليل كانها تستعطفه اي صر صبحا يا ليل كقوله يقولون نور صبح يا ليل نائم والاصل فيها اطرق يا كروان
رخمه على لغة من لم ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق واصبح يا ليل فنوديا واصبح وهذا الحذف بكثرة في النظم ويشذ في النثر قال
المرادي في شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم
هؤلاء فمتأول على ان انتم مبتداء وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال والعامل في النظم على قوله وغيره مندوب في مضمر وما جاء منقنا فقد يعزى

فالمثال في اسم الجنس المثال قال من يمنعه فانتصر لما دله **الفصل الثاني** في اقسام المنادى بحسب الاعراب وذكر احكام المنادى على اربعة اقسام

احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف
سابقا على النداء سواء فيه في قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وجعل الناظم
وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي وقد يبتداء اسم الله تعالى واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكون
لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه ذهب الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة فناب
يا عنها والامر الثاني الافراد ونعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع على حده وغيره تذكيرا او تأنيثا فالمزجي
نحو يا معدي كرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى نداء الكرب اي تجاوزه حكى ذلك ابو القسم عن الفارسي والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر
السالم نحو يا زيدون وفي تثنية المنكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسر في التذكير نحو يا زيود وجمع السالم في التانيث نحو يا هندات
وجمع تكسيره نحو يا هنود فما كان مبنيا قبل النداء سواء كان علم مذكر او علم مؤنث فالاول كسيبويه في لغة من بناه والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز
او غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت وما كان معربا مجتمع الامرين غير مثنى ولا مجموع على حده اظهرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بني
على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان غير ذلك … قدرت فيه الضمة فقط نحو يا سيبويه ويا حذام
ويا هذا ويا انت ضمة مقدرة في اخره مجددة للنداء فيظهر اثر ذلك التقدير في التابع فتقول يا سيبويه العالم مراعاة للضمة المقدرة في اخره وبنصبه
مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة للمحله
والعلم المركب الاسنادي المحكي ما كان عليه قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم في اخره فتقول يا تأبط شرا المقدام بالرفع مراعاة المقدر الضم في اخره

والمقدام بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت مقصودة فان سيبويه ينادى بما سلبه العلم وتنديته
الاقدام ومعناها حامل السلاح تحت ابطه واخرج بقوله المحكي من لغة من اعربه اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم
المضاف ذكره الرضي في باب العلم اذا نقلنا الكلمة المبنية وجعلناها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب اذا هي فعل هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم
وقد نصه ظاهر وهي مقصدة للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف المنادى المفردا … القسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب نصبه وهو
ثلثة انواع احدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي
وقول الشاعر وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا الا ان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصد
واحدا بعينه وانما ذكرنا الشواهد لما نقل عن المازني انه احال وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن فان التنوين في ذلك شاذ او ضرورة
وعرضت اتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع الثاني مما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من
شائبة الانفصال نحو ربنا اغفر لنا اي يا ربنا او غير محضة وهي اضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن ثعلب هو احمد بن يحيى اجازة الضم
في غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال قلنا ان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا فانه لا سماع يقتضي
ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن فالحل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا
الى ان حسن الوجه اخص من حسن النوع في قوة يا حسنا بل الحل بل في قوة الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او بعطف قبل النداء
والعمل اما في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن والثاني نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية
بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فالعباد متعلق برفيقا والمعطوف نحو يا ثلثة وثلثين فيمن سميته بذلك اي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب
نصبهما للطول بلا خلاف اما نصب ثلثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف فلما كان
حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه فهو بمنزلة العامل فصار كانه بعض اسم عمل في اخر فاشبه ضاربا زيدا واما نصب ثلثين فبالعطف على ثلثة
ويمتنع ادخال يا على ثلثين لانه الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ويا لا تدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لتخلف المشبه في بعض
الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة منها فلا يخلو اما ان تكون معينة اولا فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه اسم نكرة غير
مقصودة واما الثاني فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال
وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وفي ال رفعه ونصبه بالعطف على المحل او اللفظ كما في قولك يا زيد والضحاك
قال الفارسي الا ان عددت معه فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس فيه
علم والحالة هذه ومنع ابن خروف مبتداء اعادة يا وتخيير في الحاق ال فرد خبر منع وجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانما اسم جنس اريد به معين
وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبهما على ضمهما حكى الفراء يا رجلا
كريما اقبل وتوجيهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية
وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف وحده فان قيل لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة
الموصوفة نحو يا زيد العاقل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا
لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف في الصفة وعند ذلك لابد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان
النعت انما يرد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف لذلك جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة
فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واخبر سيبويه بذلك واجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارية ما لا يغتفر في
الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ونعت الحال موطئة والتقدير يا زيد تعالى كريما اقبل وقالوا يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل
ويا حليما لا يعجل فقال الموضح ليس الجملة نعت لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء ومما الحال فيه
عاملها صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم اشار فهو من الشبيه بالمضاف
وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب … القسم الثالث من اقسام المنادى
ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم اخر نحو يا زيد بن سعيد بضم
زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما
شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر [illegible] او على اقحام الابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز نسبته
اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وعلى الثاني بناء
وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرء وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف
بفتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وذهب ابن كيسان

الفتح اكثر منه قوله فهو رتبة عند الجوهري لكان اولى لانه الاصل فيتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه
حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني ونحوه فيتعين الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل بن
عمرو ويا زيد بن اخينا لانتفاء علمية المنادى في نحو رجل في الصورة الاولى وانتفاء علمية المضاف اليه في الصورة الثانية فيتعين الضم ايضا اذا فصل
بين العلم والابن كما في نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل بالفاضل فيتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما في نحو يا زيد الفاضل لان
الصفة فيه الفاضل غير ابن والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد ضم وافتحن البيتين ولم يشترط ذلك الكوفيون نحوه وان يكون الوصف ابنا بناء على
ان علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا وانشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب بن
مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي منصوبة وكعب بن مامة هو كعب الايادي الذي اثر رفيقه على نفسه بالماء حتى
هلك عطشا وابن سعدى هو اوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى امه ويروى اروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان وحكى
الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في لله بنقل حركة ما قبلها للاتباع في كون ذلك من كلمتين في
تبعية الثاني للاول لكنه في المعنى كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة في جواز فتح المنادى معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة
هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند بنة عمرو ويضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التانيث في حكم الانفصال ولا
اثر للوصف بنت عند جمهور العرب نحو يا هند بنت عمرو فواجب الضم ومنع الفتح لعدم الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو حرف التاء الموحدة و
جوزه ابو عمرو بن العلاء تشبيها ببنت على ان الفتح للتركيب ومثل يا بنيتي عمر ونحو ابن لعدم الاتباع ويجوز للتركيب ومثل قوله ان يكون علما مفردا
المثنى والمجموع منتهيا بهما في الهادي اذا سمي بمسلمان وبزيد وبزيدين حاكيا اعرابه قال يا زيدين بن عمرو وبالفتح يا مسلمان بن عمرو وبالكسر
يا زيدين بن عمرو وفيمن ضم يا مسلمان بن عمرو ويا زيدان بن عمرو في اعراب زيدين بن عمرو ويقصر اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال في فتحها و
امتنع وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اتباع في مسلمان اذ كسرة النون في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل
يجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا نحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فتحه خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان
صفة لما قبله كان الحكم في بيانه بحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في النداء تقول جاء زيد بن عمرو وبحذف تنوين زيد يجوز
بنونه في الشعر وبه كقول جارية بن قيس بن ثعلبة لعدي شيخا عليظ الرقبة وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت الف الابن خطا تقول زيد
بن عمرو بتنوين زيد كما انه لم يقع الابن بين علمين تقول جاء زيد ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور يعلو بشرطين ان يقع
الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فوقال الحد الشرطين عاد الاسم الى اصله من التنوين فاله الفخر الرازي في تفسيره النوع الثاني ان يكرر
المنادى حال كونه مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب والوجهان وهما الضم والفتح جائزان في سعد الاول والى ذلك
اشار الناظم بقوله في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب فان نصبته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول او بدل منه
او منادى ثان باضمار يا او مفعول باضمار اعني او توكيد قال ابن مالك اعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف جهتي التعريف لان تعريف الاول
بالعلمية او بالنداء والثاني بالاضافة وقال الموضح في الحواشي ثم تابع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول وان نصبته اي الاول
فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم لا تاثير له بينهما وهذا مبني على جواز الاقحام الاسماء واكثرهم يابونه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين
بهما كالشيء الواحد كانه لم يعتد بالثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس
فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه فهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها فهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ
البدل او توكيد لان المضاف اليه الاول مراد ومنادى ثان وقال الفراء الاسمان الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما
فيه من توارد عاملين على معمول واحد قال بعضهم وهو الاول ان الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة
اشيا وسعد الاوس هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج بن النبيت وهو اخو الخزرج ق القسم
الرابع من اقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه هو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله سلام
الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء والنكرة المقصودة نحو قوله فهو جرى يا عديا احل في شعوب جرينا
اليوم الا با لك فاضرا بالتنوين عبدلا مع نصب على الاعراب اجراء للنكرة مجرى النكرة المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها اخر وهو ان يكون نعالا كانه
قال يا عجز عبدا في حال عبوديته ولا يليق الحر بالعبد قال ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو
بن العلاء وعيسى بن عمرو ويونس والجرمي والمبرد النصب ووافق الناظم والامام سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافقنا ابا عمرو ويليق في نصب
اسم الجنس كعبدا في البيت الثاني قال ابن مالك يمكن ان يقال الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير والنصب في تنوين المضة وتفصيل بتنوين تمكين لان هذا
المنون ينبغي في حال تنوينه ضرورة واليه ذهب ابن الحباب قال في المغني فيقوله اقول لان الاسم مبني على الضم ونحتج في الصحيح بين الضم والنصب فقال
الضم والنصب اضطرارا نونا ما لا استحقا في ضم بنيا فانظر والممثل فهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجوز

نصبه لحرفيته مسئلة ولا يجوز نداء ما فيه ال لان نداءه يفيد التعريف وال تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا تقول يا الرجل عند البصريين
الا في اربع صور احدها اسم الله تع اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالف من اللفظ وبا الله بحذفهما معا ويا الله بحذف الثانية فقط دون
الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال لا تفارقها وهي عوض همزة اله فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة انتهى وبهذا التعليل يا اثبات الف
الجلالة في النداء كما ان الفعل المبدو بهمزة وصل اذا سمي به قطعت همزته تقول جاءني اضرب بضم الهمزة في الاول وكسرها في الثانية ووجه حذفها
في الوصل النظر الى اصلها ووجه حذف الف ال ان اثباتها يؤدي الى التقاء الساكنين الى غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجرا
للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر ان يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنها الميم المشددة فتقول اللهم حرف النداء وزيادة
الميم في اخره ولم يعكس مكان العوض فيه لئلا يجتمع زيادة الميم وال في الاول وخص الميم بذلك لان الميم عهد زيادتها اخرا كابنم وزرقم قال الشيرازي وما ذكره من
ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض اسم جملة محذوفة اي يا الله ام بخير ويبطل ذلك انه حذف على غير قياس وفيه الزام ان لا
يمتنع اللهم امنا بخير والاصل عدم التكرار وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة اي بين يا والميم المشددة كقوله وهو ابو خراش الهذلي اني اذا ما حدث الما
اقول يا اللهم يا اللهما والى ذلك اشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض وقد يخرج اللهم من النداء فتستعمل على وجهين اخرين
[illegible]
المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم الا ان تدعوني الاولى ان وقوع الزيادة مقرونة بشيء الثانية فليل قاله في النهاية الصورة الثانية الجمل الحكية المبدوة
بال نحو المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه وقال لانه بمنزلة تابط شرا لانه لا يتغير عن حاله وقد عمل بعضه في بعض انتهى ومقتضى التعليل في
الصور الى هاتين الصورتين اشار الناظم بقوله لا مع الله ومحكي الجمل وقد زاد عليه ما سمي به من موصول مبدو بال نحو يا الذي قام في صورته الثالثة
في شرح التسهيل وقع تصريح [illegible] بعضه في بعض كما في الجملة
قلت الفرق بينهما ان الذي قام يحكي بحالة التي كان عليها قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود المانع اي وهو نحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه وجو
ال بل كونه جملة فذلك المانع زائل بالتسمية فان قلت المانع شبه الجملة قال فان زال الا عندنا لو كان محله الاصح هذا المنع نداء من اسمه الجواد و
[illegible]
حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذي دون صلته والاعراب يقدر فيه على الذي لان الاسم مستحق الاسم اي موصولة لم تكن مع اعراب ان
فهاي بل يعرب بحسب العوامل فتقول قام الذي قام بتسمية ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيته الاسم المعرب تنادي فيما بعده فتقول يا منطلقا زيدا في
معرب بضارب زيدا لما كانت الصلة لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول المجرد عن الصلة ولذا حمل النزاع وانما اشار بذلك الى الفرق الصورة الثالثة
اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانه في
التقدير داخل على غير ال قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقديره مثل ممن يطلق الجمع بين يا وال الا جاز يا الرجل لانه في تقدير يا الطويل الفريق فلذلك
لا تقول يا بن الاسد ابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندي ان تقدير ابن مالك صحيح جميل الفتح سبيله هم ثنية ولا ابا حسن لها فان تقدير
ولا مثل ابي حسن فلولا ان تقدير مثل مزيل القبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه للزم عمل لا في معرفة والشاطبي يقول بعمل لا في المعارف
والصورة الرابعة ضرورة والبها اشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وال كقوله عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان جمع بين يا وال
في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين والكوفيين في اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع اما القياس فقد جاز يا الله بالاجماع
فيجوز يا الرجل قياسا بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من اصل الكلمة واما السماع فهو النثر وقد قرئ يا الغلامان اللذان فرا اباكما ان تكسباني شرا هذا الامر
فيه لمتعلق بالذين يقول فيا غلامان اللذان فرا اجاب المانعون من القياس بالفرق بكثرة الاستعمال ومن السماع بالشذوذ الفصل الثالث في اقسام
تابع المنادى المبني احكاما اربعة تابع المنادى اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى فان محله نصب وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع نعتا او بيانا
او توكيدا والامر الثاني ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد ابا عبد الله والتوكيد نحو يا بني تميم كلهم كلكم بنصب
صاحب واباو كل وجوبا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء وابو عبد الله الطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري واراد
مع تابع المنادى ضمير جي به دالا على الغيبة اعتبارا بالاصل نحو يا بني تميم كلهم او على الحضور باعتبار الحال نحو يا بني تميم كلكم وقد اجتمعا في قوله فيا ايها المهدي
الخنا من كلامه كانك تضغو في ازارك خرنق يضغو يضعو بضاد معجمة بين يصوت وخرنق بكسر الخاء المعجمة النون ولد الثعلب فهو رد على الاخفش حيث منع
مراعاة الحال فقال انما قولهم يا تميم كلكم فان رفعوا فهو مبتدا وخبره محذوف او كلكم يدعو وان نصبوه فبفعل محذوف او كلكم دعونا الى نصب التابع المضاف
اشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا القسم الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى فهو نعت اي في التذكير وايه في التانيث
ونعت اسم الاشارة فيهما اذا كان اسم الاشارة وصلة لنداء اي لما فيه ال نحو يا ايها الناس ويا ايتها النفس فاي وايه مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى
مفردا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اي وايه عوضا من المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن اسم الاشارة على لغة بني مالك من بني اسد
وقرئ بها يا الناس والنفس مرفوعان على النعتية وجوبا مراعاة للفظ اي وايه وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع انه مبني لانه مشبه للمعرب في حدوثه

لسبب الداخل عليه وكذا القول في اسم الاشارة والى ذلك اشار الناظم بقوله وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع نحو قولك يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ان المراد بالنداء الرجل والمرأة واتي باي وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصود بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كاي في الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة وان كان المراد نداء اسم الاشارة نفسه جاز فيهما الرفع والنصب على ما سبق ولا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب وغيره الا بما فيه ال نحو مررت بهذا الرجل وجوز ذلك ان يكون نعت اسم الاشارة واستشكل ابن عصفور بان البيان يشترط ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر بيانا فقد دل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا فقد دل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكان اعرف منه هذا مقتضى كلام سيبويه ولا يوصف اي في هذا الباب المقصود للنداء الا بما فيه ال من معرفتها او موصول فيه نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايتها التي قامت ولا يقال يا ايها الحارث لما لصق بما هي فيه للمح الاصل او الغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك اشار الناظم بقوله وايهذا ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا يرد القسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على نسبة لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فليس الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يقال في المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير يدعى زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان احدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما فيه والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت او بيان او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب والتوكيد نحو يا تميم اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع او انصب المعطوف المقرون بال كما قال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير قرأه السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ويونس والجرمي وقرئ في غير السبعة بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقد قدروا النصب في الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد آتينا داود منا فضلا او المفعول معه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كان ال في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف او لغيره وهي الزائدة مثلها في اليسع فالمختار الرفع وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء الا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في اليسع لم تفد تعريفا فكانها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وال في نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فاشبه ما هي فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى القسم الرابع ما يعطى حكمه تابعا لما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل فتقول في البدل المفرد يا زيد بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المجرد من ال يا زيد وبشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد ابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وكذلك في المنسوق المجرد من ال يا زيد وابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وهكذا حكمهما مع البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله واخا زيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجاز المنسوق المنادى من ال المجرد المفرد بهما قال وهذا غير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد اتباع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشركا في عامل واحد انتهى

الفصل

الرابع في المنادى المضاف للياء الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل بالالف والياء فان ياءه المضاف هو اليها واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتاي ويا قاضي ولا يجوز حذفها للالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم والكسر لثقلهما على الياء والقسم الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان ياءه ثابتة لا غير لانها في حكم الانفصال لم تمازج ما اتصلت به فلذلك كياء قاض وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الست الاتية القسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين [illegible] الاولى حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو [illegible] الثانية ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء نحو يا عبادي لا خوف عليكم [illegible] ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادي الذين اسرفوا وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في اصل وضعها كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحة وقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها [illegible] الالف من الياء نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتي بفتحهما ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء الفا واجاز

الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة [illegible] ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني فالياء في قوله بلهف منقلبة [illegible] الا بالهف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة [illegible] لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو ومنهم من يحذف الياء ويكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم المضاف للياء كما يضم المفردات في غير الاضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقراءة اخرى قال رب السجن احب الي بضم رب لان الام والرب الاكثر فيهما ان لا ينادى الا مضافين الى الياء والاصل يا امي ويا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدو فلا يجوز يا عدو بحذف الياء وضم الواو قاله الشارح اللباب لان ندائه مضافا الى الياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعل حرفه بالقصد فبنوه على الضمة وهذه كهي في باب اذا اضيف جملا بعينها [illegible] ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطها واقتصاره على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا والاظهر تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه القسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست المتقدمة اربع اخر احداها وهي افصحها ان تحذف الياء وتبقى الكسرة نحو يا ابت ويا امت بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة بالفتح نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا ابت ويا امت بفتحهما واقلها الضم نحو يا ابت ويا امت بضمهما والاربع الباقية ان تعوض تاء التأنيث عن ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم والكسرة حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في النية رده الزجاج بانه لا يقال يا ابتي وتفتحها وهو الاقيس لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة اصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا ابتا فحذفت الالف وبقيت الفتحة ورده الفراء وتضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهي شاذة حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا امت بالضم واجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن في السبع فقرأ الجميع الا ابن عامر بالكسر وابن عامر بالفتح وقرئ بالضم في الشواذ وربما جمع بين التاء والالف فقيل يا ابتا ويا امتا وعليه قولها يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض عنه فهو كقول الراجز اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر وزعم ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي يوصل بها اخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جني وربما جمع بين التاء والياء فقيل يا ابتي ويا امتي وعليه قوله يا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عائشا وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاول اسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا ابت وعليه قوله كانك فينا يا ابات غريب فقيل اراد يا ابتي ثم اشبع وقيل اراد يا ابتا ثم قيل اراد يا اباه على لغة القصر قد الحاق التاء والياء وابدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله وفي الندا ابت امت عرض واكسر او افتح ومن اليا التا عوض ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم الا في النداء خاصة فلا يجوز جاءني ابت ولا رايت ابت ولا مررت بابت والدليل على ان التاء في يا ابت ويا امت عوض عن الياء انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطائفة من الكوفيين والدليل على انها للتأنيث انها يجوز ابدالها في الوقف هاء عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء الى قال ابو حيان كذا نقل اصحابنا وحجة البصريين انها تاء التأنيث ثابتة وحجة الفراء انه عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف ابو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين انتهى وقد رسمت في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء

فصل

واذا كان المنادى مضافا الى مضاف للياء نحو يا غلام غلامي فالياء ثابتة لا غير ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى وهي اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي ويا ابن خالي ويا ابنة خالي ويا ابنة خالي الا اذا كان المنادى ابن عم وابن ام وابنة عم وابنة ام او ابن عم او ابن ام والاكثر حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عن الياء كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاج لا تركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن اصحابنا انهم حكموا للاسمين بحكم واحد وانهم حذفوا الياء منهما من خمسة عشر اذا اضيف الى الياء فليس للاضافة واحدة انتهى او ان يفتحا ثم قيل للتركيب المزجي كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما واما بقلب الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وابو عبيدة وحكي عن الاخفش وقد قرئ في السبع قال يا ابن ام بالوجهين الكسر والفتح والى ذلك اشار الناظم بقوله والفتح والكسر وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر ولا تكاد العرب تثبت الالف والياء فيهما الا في الضرورة كقوله وهو ابو زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر في مرثية اخيه يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وانى كانه خطاب الاسجع ويروى لا يخرق اللوم حجاب مسمعي

فصل

في ذكر اسماء لازمة للنداء فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافة اليها وهي كثيرة منها فل بضمتين وفلة بفتح الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانس ففل بمعنى رجل وفلة بمعنى امرأة وقال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل ففل بمعنى زيد وفلة بمعنى هند ونحوهما من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لزم من قوله يا فل للرجل ويا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل وفلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي وما قاله ابن مالك هو والجماعة هو مبني على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فكلامهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة كيد

وتصغيره فلي اذا سمي به ومذهب الكوفيين ان لامه نون واصله فلان ثم رخم بحذف الالف ونادته فلن وتصغيره فلين ورد بانه لو كان اصله فلانا لقيل
في ترخيمه فلا على لغة من ينتظر [illegible] اختص بالنداء وكان فلانا كناية اما قوله وهو ابو النجم العجلي يضل منه ابلي بالهوجل في لجة امسك فلانا عن
فل فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمل في غير النداء مجرورا بعض الضرورة وصرح بذلك في النظم ايضا فقال وجر في الشعر فل والصواب
ان اصله هذا الحرف بعض فلان وانما حذفت منه الالف والنون للتخفيف امسك فلانا عن فل اي عن ذكره في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات في
لبن خانية الالف والنون منه الترخيم وانما هو لاضرورة كقوله وهو لبيد درس المنا بمتالع فابان فتقادمت بالحبس فالسوبان اي درس المنازل فحذف
الزاي واللام ضرورة [illegible] ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع [illegible] جبل وكذا ابان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان
الموحدة وفي اخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي اخره نون اسماء اشياء مواضع اشياء وفيها لومان بضم اوله
وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللوم ونومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم وفعل بعض
ما يختص [illegible] بمعنى يا غادر ويا فاسق
[illegible] واختار ابن مالك كونه سماعا والى ذلك اشار في النظم بقوله وشاع في سب الذكور فعل ولا
[illegible] فعال كفساق وخباث للمؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الحطيئة [illegible] لكاع
[illegible] ضرورة والجر [illegible] لكاع [illegible]
[illegible] الذي هو سب للمؤنث [illegible]
[illegible] وجرح نحو جرح [illegible] نحو نعم وبئس
[illegible] في البابين [illegible]

هذا باب الاستغاثة

[illegible] وهي نداء من
يخلص من شدة او يعين على مشقة اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذي ينادى به المستغيث يا لانها ام حروف النداء ووجب كونها مذكورة
[illegible]
[illegible] اللام مفتوحا كقول عمر [illegible]
[illegible]
[illegible] اشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى
ذلك بالكسر [illegible] لام المستغاث له مكسورة [illegible] الاصل كقوله وهو [illegible] للمسلمين [illegible] يبكيك ناء بعيد الدار
مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام العجب ان يكون المستغاث به ضمير نحو يا لك [illegible] في النهاية ويجوز ان
[illegible] الالف عوضا من اللام [illegible] الناظم بقوله [illegible] الف كقوله يا يزيد
[illegible] الالف فيه عوض من اللام ولا [illegible] اللام [illegible]
[illegible] القافة [illegible] المستغاث [illegible] اي من اللام والالف
[illegible] للعجب [illegible]
مضاف لياء المتكلم [illegible] بالكسر [illegible] ويجوز نداء المتعجب منه [illegible]
[illegible] فينادى جنسه كقولهم يا للماء ويا
للدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا يستعظمه فينادى من له نسبة اليه [illegible] يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف
[illegible] ويتعهد غائبا لك [illegible]

هذا باب الندبة

[illegible] بضم النون حكم المندوب
[illegible] كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز [illegible] بامر الله يا عمر [illegible] الخطاب [illegible] اصاب عمر
[illegible] لكونه محل الم [illegible] العامري [illegible]
[illegible] وكقول القائل [illegible] حصل له [illegible] المندوب بصورة المنادى
[illegible] خطاب احد المتمنين [illegible]
ولا يجمع بين الخطابين [illegible] في الندبة [illegible] قال الناظم [illegible] حكم المندوب حكم المنادى [illegible] المندوب [illegible] ان كان
مفردا [illegible] امير المؤمنين [illegible]
كقوله [illegible]

بها كاي والمضمر واسم الاشارة والموصول فلا يقال وا اياهاه ولا وا اياه ولا وا هذاه ولا وا من ذهباه لان المقصود من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذا
لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى هذا اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا وعرف بالصلة مشهورة فيندب
عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وا من حفر بئر زمزماه فانه في شهرته بمنزلة وا عبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين واتفقوا الجميع على منع ندبة الموصول
المبدوء بال فلا يقال وا الذي حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وال [illegible] بقوله النظم وندب بالموصول بالذي اشتهر
[illegible] لا الغالب [illegible]
[illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف اما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية لا خلاف في جوازه
[illegible] نحو وا زيد عمراه واما البدل [illegible] بانها تدخل اخر البدل لانها قائمة مقام [illegible]
[illegible] وتدخل التوكيد اللفظي [illegible] وتحذف لهذه الالف ما
قبلها [illegible] اشار الناظم بقوله متلوها ان كان مثلها حذف [illegible]
[illegible] منصرف باعتبار [illegible]
وفيه [illegible] باب الاضافة [illegible] نحو وا غلام زيداه [illegible]
اشار الناظم بقوله كذاك تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين [illegible] محافظة على
[illegible]
[illegible] مضمومة [illegible]
[illegible] الا لا يكون مضموما ولا مكسورا [illegible]
[illegible]
[illegible] اشار الناظم بقوله [illegible]
[illegible] اشار الناظم بقوله و
[illegible]

فصل

[illegible] في ندبة الاضافة [illegible]
[illegible] اللغات [illegible]
[illegible] بالفتح على الاول [illegible] بالفتح [illegible]
[illegible] بالاسكان [illegible] في الندبة [illegible]
[illegible] اشار الناظم بقوله [illegible]
[illegible] والحاصل انه اذا ندب [illegible]
[illegible]
[illegible] الباء [illegible]
الساكنين [illegible] غلام غلامي [illegible] لانه منادى
المضاف اليه المنادى [illegible] حكم المنادى [illegible] في الندبة

هذا باب الترخيم

وهو لغة التسهيل
والتليين [illegible] واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم المنادى [illegible] ترخيم الضرورة وهما مذكوران
في هذا الباب وترخيم التصغير وسياتي في باب التصغير يجوز ترخيم المنادى اي حذف اخره تخفيفا [illegible] بكونه معرفة [illegible]
[illegible] غير مستغاث مجرور باللام ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ
[illegible] لانه نكرة ولا نحو يا جعفر لانه مستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبهه بالمضاف اليه لانه مجرور [illegible]
[illegible] في موضع [illegible] نص على ذلك سيبويه في كتابه [illegible] وعبارة التسهيل تقتضيه فان
[illegible] المستغاث [illegible]
[illegible] ممنوع [illegible] اللام كقوله [illegible] يا ال [illegible] ولا يرخم نحو وا جعفراه لان المندوب
ليس منادى حقيقة [illegible] المنادى [illegible] امير المؤمنين [illegible] المضاف اليه [illegible] التنوين [illegible]
المنادى [illegible] ولا يرخم نحو يا تأبط شرا [illegible] الثاني ليس بمنادى [illegible] الكوفيين اجازة ترخيم [illegible] المضاف
[illegible]

الشاة نوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك ومتية بكسر الميم هيئة من الموت وانه دمر هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرو انقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تابط شرا يا تابط وتبعه على تجويز ترخيم المنسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه انتهى والاشهار المنع في المسئلة عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذي نقل عن سيبويه وقع له في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا اضفنا الى الحكاية حذفنا وتركنا الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك كقولك في تابط شرا تابطي قال ويدلك على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك تفرده في الاضافة يعني في النسب هذا نصه في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك لا تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو يا تابط شرا قال الوزير هذا الرجل سمى بجملة اسمي بارد عسيلة بالجواء تكلى اسمى واذا كان المجتهد في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وايضا فمخالف فلا يذكر في غير بابه فانه لو تعين به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ وقول النظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقلا يوهم انه انما نقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه عن وهذا المذكور في النظم هو ما نحو سيبويه لقبه وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وبويه الرائحة فالتقدير رائحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان خديه لون التفاح وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا اطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصفهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المغربي ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية ام بالقصد والاقبال وسواء كان على اربعة احرف ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها فتقول في هبة علما يا هب بحذف التاء وفي جارية معينة يا جاري بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ارجني بالجيم المضمومة وبالنون اي يا شاة اقيمي ولا تسرحي يقال شاة راجن اذا الفت البيوت واستانست قال ابن السكيت وقال العجاج جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري اراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء ونقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان مما يعتقد عليه وسيري واشفاقي بدل تفصيل من عذيري وان كان المنادى مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على ثلاثة احرف والى ذلك يشير قول النظم واحظلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا الا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امرأة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط ولا في نحو حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فلبناء الاسم على ثلاثة احرف يخل حذف احدها اجحافا هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس وزنشا كيا هذا التقسيم لان الفراء اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر لحركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف كما اجرى هند في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياس على نحو يد في عدم الترخيم باصلها يدي بسكون الدال اي دخلها الحذف وجوبا بدخاله جوازا اولى **فصل** والمحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعف ويا سعا وقرأ بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال لما الذي حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غيبة من الترخيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل الاخر من احرف اللين وهي الالف والواو والياء حال كون حرف اللين ساكنا باقيا على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة والقيد على الاول محتمل وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو اصوب لان في القيد التخصيص زائدا لا اصليا مكملا اربعة فصاعدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع الآخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا مسبوقا بحركة من جنسه على الاصح اما لفظا كمروان ومسكين ومنصور او تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف الاخير زائدا ام اصليا وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه زائدتان واسما بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زائدة فوزنه افعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصليتان وما قبلهما زائد فحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون فتقول يا مرو ومن اسما الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سياتي قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك يا مروان ان مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة والباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي او لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقي ومنتظر اراد يا اسما فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فان بعضها ملقي وبعضها منتظر بخلاف نحو شمال بفتح الشين

المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شما بحذف اللام فقط دون الهمزة لان زائده وهو الهمزة غير حرف لين قال في التسهيل واختلف في نحو مغلهل الزائد الاول والثاني فمن قال الزائد الاول حذف الاخير لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام الممتلي وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كون هبيخ وقنور علمين فتقول في ترخيمهما يا هبي ويا قنو بحذف اخرهما فقط ولا يحذف ما قبلهما لان حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور بخلاف نحو مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف اخرهما فقط ولا يحذف ما قبله لان الالف فيهما فانهما منقلبان عن اصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو وكسرها فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا الفين والمنقلب عن اصل اصل واجاز الاخفش ان يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف من كل منهما مع الاخر نظرا الى الحالة الراهنة اي الثابتة وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط لا يحذف ما قبلها من الياء والواو والالف وان كان كل منها حرف لين زائدا لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة وهذا محترز قوله مكملا اربعة واجاز الفراء حذف الالف والياء مع الاخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الاخر في نحو ثمود في لغة من يجعل اسما براسه لا ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم واما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيرخم بحذف الواو والدال كلا بل يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو دليل على عدم النظر اذ ليس في العربية اسم متمكن في اخره واو لازم قبلها ضمة ورد بانه يلزم في بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس فالواو لا يحكم لها بحكم الاخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله وبخلاف نحو فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه علما فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف اخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لهما واجاز الجرمي والفراء ولم يشترطا المجانسة فيجيزان حذف اللين ان كان قبله فتحة فيقولون يا فرع ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما فتح قفي ولا خلف في جواز حذف الواو والياء مع الاخر من نحو مصطفون ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ من وان لم تكن ملفوظة قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة او مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد او حرفان كما تقدم واما كلمة براسها وذلك في المركب المزجي واليه اشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب فتقول في ترخيم معدي كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معد ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفراء من ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع الكوفيون ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف وذلك في اثني عشر علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فصارت هي والالف في انهما زيادتين في اثنان علما ولذلك اعرب وقل بحذف المضاف اليه واخر المضاف جميعا نحو يا صاح اصله يا صاحبي قال ابن جني وقال الجوهري وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس **فصل** والاكثر في لسان العرب ان ينوي المحذوف فلا يغير ما بقي عن حاله من حركة او سكون بل يبقى على ما كان عليه فتقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره ان كان مكسورا فتقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما فتقول في منصور يا منص بابقاء الضمة الموجودة قبل الترخيم وعلى سكونه ان كان ساكنا فتقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان علما يا ثمو ويا علا ويا كر وبابقاء الواو على صورتها في الامثلة الثلث من غير ابدال لانها لم تتطرف في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليها اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف ويجوز ان لا ينوي المحذوف ويجعل الباقي بعد الحذف اسما براسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف كانه اخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا كما لو كان بالاخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين الاجري والادلي والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير لانه ليس في العربية اسم اخره واو لازمة مضموم ما قبلها وما يخالف بناؤه حكمه حكم العربية خرج بالاسم الفعل نحو يدعو وجعله علما عارض وخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسماء البلدان نحو سنبو وابنهو في الاقليم الصغير فالظاهر انها غير عربية كمهندو وخرج بذكر الضم نحو دلو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تنقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول يا علا بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علق على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى **فصل** يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق التعريف بعلمية او بالقصد ولا زيادة على ثلاثة احرف كما مر في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا فتقول في هبة علما يا هب وفي جارية لمعينة يا جاري ومنها انه اذا حذف منه التا

نون فيما هو منفصل [illegible] عند حذفها احد فتح ما قبلها لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد خا بحذفها
[illegible] بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالفتا وتانيث صفة للعقاب بنو عقاب عقنباة اي ذو مخالب
[illegible] لا يرخم الا على نية المحذوف نحو لا التباس بالمذكر تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وفتح ثالثه بالحاء المهملة
والتاء [illegible] يا مسلم ويا حارث ويا حفصر بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفصر بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف فلا
[illegible] المذكر [illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله في الزم الاول في كمسلمة فان لم يخف لبس جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة
[illegible] الهاء [illegible] وهو الغياب [illegible] المذكر والمؤنث يقع على همزة وامراة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم
[illegible] المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتهما على لغة ولا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمة [illegible] ترخيما اكثر من ندائه فاما من غير ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس الكندي افاطم مهلا بعض
هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي [illegible] الا حسان في
[illegible] هذا الحكم [illegible] ترخيمه اكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء وخص اختصاص ما فيه تاء التانيث
بذلك [illegible] الشرط الثاني
ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في الصورتين [illegible] مباشرة حرف النداء واليهما اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز
ترخيم [illegible] بفتح
[illegible] يكون محذوف
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
وحده في [illegible] ترخيم في القرونة على لغة من ينتظر الحذف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد والواو وليلنا القياس على النداء
التمام [illegible] ابن حارثة رخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر وقوله [illegible]
[illegible] فاما ارادا فاطمة بضم الهمزة علم امراة رخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر وتقفا ما جمع رقفة بفتح الراء المهملة وهي القطعة
[illegible]

هذا باب المنصوب على الاختصاص

[illegible]
والاختصاص [illegible] الباعث عليه فخر او تواضع
او زيادة بيان فالاول نحو الا ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر لفظه
بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة
ولا اسم مفعول لاخص مضارع خص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في
التانيث افرادا وتثنية وجمعا استعملا في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا وينصبان محلا ويتصلان بها ها التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما باسم
لازم الرفع مراعاة للفظهما محلى بال الجنسية نحو انا افعل كذا ايها الرجل انا افعل هنا وخبر وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص
الرجل نعت اي على اللفظ والثاني نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت لها على
اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع النصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال وا للهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب
وما ذكر من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلا منهما منادى [illegible]
[illegible] الناس [illegible] الاختصاص [illegible]
يكون خبر المبتدا والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص والثاني ان يكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور وان كان
المنصوب على الاختصاص غيرهما اي غير ايها وايتها نصب لفظا سواء كان لفظه مفردا ام مضافا فالاول نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله انا معاشر
الانبياء لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله الاختصاص
كندا الا بيتين هنا المنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلثة احكام بالمخاطب والثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث ان الاختصاص فاعل في معنى
التوكيد [illegible] ويفارق المنادى في احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور احدها
[illegible] المنادى [illegible] انا في الكلام [illegible] في المثال ونعد

اما في الحديث المتقدم وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحنا في الحديث المتقدم او
بعد تمامه اي الكلام الواقع بعد انا ولنا في المثالين قبله وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فانه مضى موايتها في المثال الاول وايتها
في المثال الثاني وقع بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا
والثالث انه يشترط ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه في التكلم والخطاب والغالب كونه اي المقدم على المخصوص ضمير تكلم بحضه وشارك فيه فالاول انا افعل كذا
ايها الرجل والثاني اللهم اغفر ايتها العصابة وقد يكون المقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فبك متعلق نرجو والله منصوب على الاختصاص
والفضل مفعول نرجو وفي هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في التسهيل ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر
العرب ختمت الكلام ولا بزيد العالم يقتدي الناس الرابع والخامس انه يقل كونه علما مع كونه مفردا معرفة كما في هذا المثال وهو بك الله يرجو الفضل ومثله
سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا السادس ان يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف والمنادى لا
يكون كذلك السابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا كما قاله في الارتشاف والمنادى يكون كل واحد منها غير
ان ايها هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر ان صفة اي هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قاله في الارتشاف وفي النداء فيها خلاف
اجاز المازني نصبها الثالث عشر ان ايها هنا اختلف في ضمتها هل هي اعراب او بناء وفي النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء
وعوض عنه في النداء حرفه الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون
تاليا لحرف النداء وانه لا يعتبر به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم التاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب واما الاحكام المعنوية
فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء الثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه الثالث انه مفيد لفخر
او تواضع او زيادة بيان بخلاف النداء فيهما

هذا باب التحذير

هو في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر مكروه
ليجتنبه ويكون بثلاثة اشياء باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد فان ذكر المحذر
باياك او اياك فالعامل في محلها النصب فعل محذوف لزوما لانه لما كثر التحذير بلفظ اياك جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا اضمار العامل سواء عطفت
عليه المحذر منه نحو اياك والشر او كررته نحو اياك اياك المراء ام لم تعطف ولم تكرر نحو اياك الاسد والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه نصب محذر
بما استتاره وجب ودون عطف في الا ياك انسب تقول اذا عطفت عليه المحذر منه اياك والاسد واياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه
ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه قد تقدم قبله لاتصل به فقيل احذر فلزم تعدي فعل الضمير المتصل الى ضميره المنفصل وذلك
خاص بافعال القلوب في ما الحق بها وقيل الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار
تلاقي نفسك والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو تلاقي وانيب عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد ثم حذف المضاف الثاني وهو نفس
وانيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد ان كان مجرورا بالاضافة وانفصل لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل هو
معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذر
منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع ان يكون احدهما خائفا والآخر مخوفا منه قاله
الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن خروف وابن طاهر الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك
قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على التقدير الثاني تلاقي نفسك والاسد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا اشك
في ان هذا اقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته ونقول اذا لم تعطف ولم تكرر اياك من الاسد اختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور
عامل فعل متعد لواحد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك من الاسد ثم حذف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير
فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد المحذوف ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد لاثنين والتقدير احذرك من الاسد قاله الزجاج
تبعا لابي البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله ونحو اياك الاسد بحذف من ونصب الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور الا ان
على حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا في ان وان وكما تقدم في باب التعدي وجائز على التقدير الثاني وهو راي ابن الناظم وابي البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين
واسقطه قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن الناظم خبري والاختلاف في جواز اياك ان تفعل على التقدير بن لجوازه على
تقدير اسقاط [illegible] من اي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا يكون
اياك في هذا الباب لمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه وشذ قول عمر ولتذكر لكم الاسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي آخره لام وهو هنا ما رق وارهف من الحديد كالنبل
والسكين ونحوهما وفي الصبا الاسل شجر الرماح بقي لكل نبت شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي وان يحذف احدكم الارنب فبقيل الكلام جملتان
ثم قال الزجاج اصله اياي وحذف الارنب واياكم وحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى وقال الجمهور اصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم
الارنب ثم حذف من الاول المحذر وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا انفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذف اربعة اشياء واصله اياي باعدوا
عن حذف الارنب فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد ثم عطف على هذا المفعول المقيد فان الراو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف

حذف نشبان حظو واصلها عدي فحذف الاربعة لا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف اما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها لما السفر
لما في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في ابا لست
الاسد انها جملة واحدة واما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم لا عن ضاغة الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي ان
لم يصرح بمفارقة ذي لحرام ابا المباعدة المطلقة بل المباعدة عن شيء خاص وكذا مباعدة حذف الارنب انما هي عنه فرجع القولين الاخيرين الى قول واحد
ظن الشارح ان هما غيران ولا يكون اياي في هذا الباب للغائب لاختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اي العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب
قال سيبويه وحدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوءات بالسين المهملة جمع سوءة
والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يولع بشابة او لا يفعل سوءا والكلام جملة واحدة والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب فحذف الفعل وفاعله ثم
المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه الثالث مع ان لام الامر لا يحذف الا في الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد
تحذف فيها مع مجرورها اشذ الشذوذ والثاني اقامة الضمير وهو اياه الثانية مقام الظاهر وهو الانفس واضافتها الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة
انما هو على الاصح انما هو لفظ ايا لا المضمر لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان ايا
ضمير انها اضيف احدهما الى الاخر والى الشذوذ اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه اشذ وان ذكر المحذر بفتح الذال المعجمة بغير لفظ ايا واقتصر على لفظ المحذر منه
فانما يجب الحذف للعامل ان كرر او عطف فالاول وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك وتفسك والثاني
وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة وجوبا لان العطف
كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الاظهار للعامل كقوله خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز ببرزة حيث
اضطرك القدر فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون علم الارض والبرز
الارض للطرفية والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار

هذا باب الاغراء

بالمد وهو في الاصل مصدر اغريته والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكمه حكم الاسم المنصوب في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في
عطف او تكرار كقولك في العطف المروءة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا
بغير سلاح بنصب اخاك بتقدير الزم ونحوها واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيه المد الحرب ولا يعطف في التحذير والاغراء الا بالواو
خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك وقيل الصلوة جامعة بنصبهما فتنصب
الصلوة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلوة وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلوة لجاز لعدم العطف والتكرار ويجوز
رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف
والى حكم الاغراء اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا

هذا باب اسماء الافعال

وهذه اسماء الالفاظ الافعال لمعانيها من الاحداث والازمنة واسماء للمصادر النائبة عن الافعال او هي افعال اقوال فالاول لجمهور البصريين والثاني لصاحب البسيط ونسبه الى
ظاهر قول سيبويه والجماعة والثالث لجماعة من البصريين والرابع للكوفيين وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من
الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء المعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض
النحويين وعلى القول بانها اسماء المعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء واغنى مرفوعها عن الخبر اسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها
النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من الاعراب واسم الفعل ما ناب عن الفعل
معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل وهو افترق وصه فانه اسم ناب عن فعل امر وهو اسكت واوه فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو
اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو ناب عنه من الحدث والزمان والمراد بالاستعمال كونه عاملا غير معمول العامل بمقتضى الفاء
والمعمولية فخرج الحروف نحو ان واخواتها فانها نابت عن الفعل في المعنى لا الاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فلا تستعمل ابدا عاملة وخرج
المصادر والصفات النائبة عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه ناب عن اضرب واقائم الزيدان فانه ناب عن يقوم فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها
فتعمل فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب واقائم مرفوع بالابتداء واسم الفعل ورد بمعنى الامر كثيرا كصه ومه فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى
انكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قال في شرح التسهيل وقد نبه الغير وقد بان ذلك غير مطرد فان امين لا يتعدى واستجب يتعدى وامين
بالمد والقصر والامالة لا بتشديد الميم بمعنى استجب ونزال بالنون والزاي البناء على الكسر بمعنى انزل وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف
لا يقاس في غيره وشذ دراك من ادرك وبدار من بادر وقال بداريها من ابل بدارها واجاز ابن طلحة بناءه من افعل قياسا على ذلك وعلى بنائهم فعال في
التعجب وشذ قرقار بمعنى قرقر اي صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش ان يقال دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب دع وهاب وداع
للجمود ولا كوان فانما للنقص ويجوز من التامة ولم يقبل المبرد شيئا من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الاسماء وتقدم بانه كثر استعماله على منهاج واحد
كان حقيقا بالاتساع وان فعالا السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل وبنو اسد يفتحونها اتباعا وتخفيفا وورد ويه بمعنى

الماضي والمضارع المبدوء بالهمزة قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وفي صحيح تغلب ان الفراء كان يكسرها بمعنى افترق كذا اطلق الجمهور وقيد
الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن
مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترق وفاعله وهيهات حكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهايهات
وايهات كل واحدة من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهاتا وايهاك
بكاف الخطاب وايها وايهاه وهيهاه فهذه احدى واربعون لغة وكلها بمعنى بعد واوه واف بمعنى اتوجع واتضجر فيها اربعون لغة ذكرها في صدر الكتاب فائدة مر
وكلها بمعنى اتضجر وذا ووي وواها الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقوله نعم ويكانه لا يفلح الكافرون فوي اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف
تعليل وان مصدرية مؤكدة اي اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن وي بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف
للتشبيه بمعنى الظن فيها كلمتان وقال الكسائي وي محذوف من ويلك قال عنترة ولقد شفى نفسي وابرا سقمها قول الفوارس ويك عنتر اقدم فيها كلمة واحدة
وقول الشاعر وا بابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب او زنجبيل وهو عندي اطيب فوا اسم فعل بمعنى اعجب وبابي جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر
التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة في الاسنان ويقال برد وعذوبة كذا قال الجوهري وه
كانما ذر بالبناء للمجهول خبر فوك وهو من ذر الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة والزنجبيل الارج وورقه كورق الطرفاء
وقيل كورق الخلاف وقول الاخر وهو ابو النجم على ما قاله الجوهري فواها لسلمى ثم واها واها هي المنى لو اننا نلناها فواها اسم فعل بمعنى اعجب قال الجوهري
اذا تعجبت من طيب شيء قلت واها له ما اطيبه والى ذلك اشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل البيتين

فصل اسم الفعل ضربان احدهما مرتجل
وهو ما وضع من اول الامر كذلك اي اسما للفعل كشتان وصه ووي فانها موضوعة من اول الامر اسماء لتلك الافعال والثاني منقول وهو ما وضع من اول الامر
لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره اليه وهو اي المنقول بالنسبة الى المنقول عنه نوعان احدهما منقول من ظرف للمكان او جار ومجرور فالمنقول من الجار والمجرور
نحو عليك زيدا فانه نقل عن موضوعه الاصلي واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم
مفعول به على حذف مضاف اي الزموا شان انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك
بمعنى تأخر ومن المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدى من الظرف والجار والمجرور على حدة واللازم
منهما على حدة وذكر اربعة ظروف احد متعد وهو دونك وثلاثة قاصرة وهي مكانك وامامك ووراءك وهي منقسمة اليه ان قيل انقلت بك لما انا خر
عنك ذكر جارا ومجرورين احدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم انكر حذف ان اليك ثاني بمعنى امسك متعد بنفسها وقيل تتعدى
عليك بالباء كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا اذا نزلت عليك امور وفيه بحث لاحتمال ان يكون الباء زائدة وشذ مجيء على اسم فعل مضارع
بمعنى الزم وعليه اسم فعل للمغرم والباب كله سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف
المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير لانهم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية
وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل بناء على ما كان قبل الاقامة مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال لا تقبل الجر بالاضافة بناء على
انها اسماء للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال على شيء لا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزمك فالكاف في موضع خفض ودفع انها كما استفيد منه
ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر
اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيدا فانهم قالوا ارود ارودا بمعنى امهل امهالا ثم صغروا الارواد الذي هو مصدر ارود تصغير الترخيم بحذف الهمزة
والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويدا وسمي تصغير ترخيم لانه من حذف الزوائد ثم الترخيم حذف ثم اقاموه مقام فعله الدال على الامر
واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا اخر فيهما بمعنى ارود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه
نائب عن فعل امر وزيد مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا ثم انهم لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه
مصدرا خلافا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اي مرودين او حالا للكون لا سير رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو
ساروا رويدا ثم انهم نقلوه عن المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا بفتح الدال من رويد ونصب زيدا والدليل على ان رويد هذا المفتوح
اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا لكان معربا والدليل على ان بناءه كونه غير منون ولو كان معربا لنون والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب
ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال النضر بن شميل متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود اي على مهل كما قال
كان قاصرا والنوع الثاني المهمل فعله قولهم بله زيدا اي دعه فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما
له مصدر معنى وهو الترك فقالوا بله زيد بالاضافة الى المفعول كما قالوا ترك زيد بالاضافة الى المفعول واما ما جاء في الحديث من ودعهم الجمعات فشاذ ثم نقل بعد ان
سموا به فعله فقالوا بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه نائب عن فعل الامر وبله هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا
والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه لا يتم بدليل الملازمة كيف يأتي وكيف تركها في البناء عدم التنوين بله زيد برفع زيد على
الابتداء وبله خبر مقدم عليه بمعنى كيف فيقال بله الاثنين بله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي الاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف

تلذذا بالجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق ففعل ماتى لغير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وما لفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين **فصل** يعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله يقتصر على الفاعل تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال جرير فهيهات هيهات العقيق واهله فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثاني وهيهات الثالث لا فاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول واذا كان مسماه لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا وان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدا بنصب المفعول كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو احسن لان دراك شاذ لانه من ادرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب آمين وايه فانهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما يتعدى نحو استجب دعائي ويتعدى علما والى ذلك اشار الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين افعال كحيهل فيستعمل على اوجه باعتبارها فيعمل عملها فيتصل الى المفعول بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قالوا حيهل الثريد بالنصب بمعنى ائت الثريد وهو خبز مغموس بمرق واللحم وقالوا حيهل على الخير فعدوه بعلى اي اقبل على الخير وهو ضد الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر فعدوه بالباء وحذفوا المضاف اي اسرعوا بذكره والمراد عمر بن الخطاب كما قال الجوهري في المادة الناسخة وهو اثر يروى عن ابن مسعود ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واخر ما لذي فيه العمل خلافا للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله وانما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقوله اي الشخص وهي جارية من بني مازن يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا وتاويل الاية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتاويل البيت ان دلوي مبتدا ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض فحينئذ يخرج عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة متمسكا بقول سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في شرح القطر واما ما استدل به من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق اي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح بميم فالف فحاء مهملة وهو الذي ينزل البئر ليملأ الدلو اذا قل ماؤها **فصل** وما نون من هذه الاسماء النائبة عن الافعال بتنوين تنكير فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير في واها وويها كما التزم تنكير نحو احد وعريب بفتح العين المهملة وكسر الراء وديار بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لاحد فلا يطلقوا احد ولا استعمال لاحدهما مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو احد عشر الثاني مرادف للواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من المشركين استجارك الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو فما منكم من احد فهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير وما البادر من تعريفه قوله وليس يطلبني في خطب نابه الا كعمرو وما عمرو من الاحد فمن الحواشي وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال بالنون والزاي وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف كما التزم التعريف في المضمرات والاشارات والموصولات المعينة اما اذا ابهمتا غير معينين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قال الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاء رجل فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقا وما استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه فعلى معنيين التنكير والتعريف وقد جاء على ذلك صه ومه وايه والفاظ اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس فمع التنوين نكرات وبدونه مع ال او الاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان قاله في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف وفي الجمع منتهى على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان فيها ظرفا ومجرورا فحركته اعرابية نقله الموضح في الحواشي فما ينبغي ان يقول لا يرنيها كان من صلة النحو وبه تنبيه

هذا باب اسماء الاصوات

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها وانما لم يجعل النوع تبعا للحبس … لما جعله علما لانها لم تستند الى شيء مفرد لان المخاطب بها ممن لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة لكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذا كذلك اذ لم يقل ان حقيقتها الدلالة لكون اللفظ يخاطب به من يعقل لانها معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا اخرجه فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء كقولهم في دعاء الابل لتشرب جيء جيء بكسر الجيم فيهما مكررتين مهموزتين كالامر من جاء قال الشمني وفي المحكم انهما امر للابل بورود الماء انتهى وتقول جاجات الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جي جي قال الجوهري عن الاموي وقره والاسم الجيء على مثل الجيع والاصل جاء بهمزتين بينهما الف تحركت ابدلت الهمزة الاولى ياء وتقول في دعاء الابل اذا دعتها للعلف هاها والاسم الهيء قال ابو عمرو والهيء الطعام والجيء الشراب قال وما كان على الجيء ولا الهيء امتداحكاه وكقولهم في دعاء الضأن حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول والعين المهملة في الثاني غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا كما بني على فعللت وليستا على فعللت لقولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما انتهى قال الزجر فلم ينطق بالفعل ولا المصدر جميعا بغير هذا … والزجر كقولهم في زجر البغل عدس بفتح العين والدال

المهملتين قال … يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن ابي سفيان عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به على التقدير بعلى التسمية به ياعدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة اي امر وحكم وقولنا ما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله وهو النابغة الذبياني يا دار مية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الامد فان قوله يا دار مية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتف به ولذلك احتاج الى قوله اقوت فخاطب الدار ثم تحول منه الى مخبر عنها وذهب الكوفيون الى ان قوله يا دار مية اسم موصول والعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء والسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه اي يصعد والفاء فيه بمعنى الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والابد الدهر وقوله وهو امرؤ القيس الكندي الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل فانه خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتف به ولهذا احتاج الى قوله انجلي النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان وغيره فالاول كغاق بالغين المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشيب لحكاية صوت شافر الابل عند الشرب الثاني نحو طاق بالطاء المهملة والقاف حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية لصوت وقع السيف على الضريبة وهي المدفعة والنوعان من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلا ونعم في الابتداء في انها لا عاملة ولا معمولة كما ان اسماء الافعال مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في اول هذا الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين حمل قول الناظم والزم بنا النوعين فهو قد وجب على نوعي اسماء الاصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجدى حكاية كقب وربما اعرب بعض اسماء الاصوات لكنه لفظا او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته او للمصوت به فيكون ح مرادفا لاسم متمكن فالاول كقوله كما رعت بالجوب الظماء الصواديا يروى الجوب بالوجهين على الحكاية وعلى الاعراب اي كما رعت بهذا اللفظ تصويتا به وهو جوب بفتح الخاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل فاما جوب بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهي لدعاء الابل لا لزجرها والثاني كقوله اذ لمتي مثل جناح غاق فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله وعف في علس كاني لم ارثك قال الموضح في حواشيه هنا ان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يجوز فيهما الا الاعراب انتهى

هذا باب نوني التوكيد

الثقيلة والخفيفة لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو وليكونا وحذفها في نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة قال سيبويه وعوض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه نفسه في ان المفتوحة انها فرع المكسورة ولها احكام تخصها وذهب الكوفيون الى ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة انتهى ويقال ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا ويؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعاء نحو فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي واما قوله فاما ادركن احد منكم الدجال فعلى … الشاعر دامن سعدك لو رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلان معنى واما المضارع المجرد من لام الامر فله حالات احدها ان يكون توكيده بهما واجبا اي لا بد منه وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه اي لام القسم بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم والثاني نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ منفي بلا محذوفة اذ التقدير لا تفتؤ وحذف لا في جواب القسم مطرد اذا كان المضارع حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل فاقسم في الاية وابغض في البيت معناها الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكدا بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال او كان المضارع مفصولا من اللام بمعموله او بحرف التنفيس فالاول مثل قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرن الى الله والثاني نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري ان اللام في لسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير ولانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل اما مع انفصالها عنه بان حصل فصل بينهما امتنعت النون وبقي الكلام قسما وجوابه كقوله فوربي لسوف يجزى الذي اسلفه المرء سيئا او جميلا انشده ابن مالك شاهدا على ذلك وقد الحالة الثانية ان يكون توكيده بهما قريبا من الواجب وذلك اذا كان المضارع شرطا لان الشرطية المؤكدة بما الزائدة نحو واما تخافن من قوم خيانة فاما ترين من البشر احدا ولم يرد تركه توكيده الا قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي … حذف المضاف اليه والجر المضاف معا قال ابن خروف والمشهور انه … لم يؤكد … في البيت … الضرورة الحالة الثالثة ان يكون توكيده بهما كثيرا وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب من نهي او دعاء او عرض او تمن او استفهام فالاول كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقوله فلا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر فاكد يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو قول الشاعر يا ابنة المالكي تمنين … غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي سلم فاكد تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض واصله تمنين حذفت الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التانيث مضاف اليها وذو سلم موضع بالشام والرابع نحو قول الاخر يخاطب امراة ابصاء فليتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي اني

اي مُرن بلبنها ثم فاكد تبنى بتشديد النون الاولى على حد فاما ترين بعد حرف التمنى والخامس نحو قولها ابعد كندة تمدحن قبيلا فاكد تمدحن بعد حرف الاستفهام
كندة بكسر الكاف وسكون النون قبيلة في كهلان وقبيلا ارجح قبيلة للضرورة الحالة الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية وبعد ما الزائدة التي
لم تسبق بان الشرطية فالاول كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية لشبهها لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن خبر
في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها لا تصيبن الظالمين خاصة فكيف يكون مع هذا خاصة
ثم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة
عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب
اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل بعين ما ارينك ومن عضة ما ينبتن شكيرها فاكد ينبتن بعد ما الزائدة
وهذا المثل يضرب لمن كان اصلا انفرع منه ما يشبهه والمعنى انها اذا كانت الام سمرة والولد يشبه والده فيصير كانه غالبا هو ما له العين وانظر الموضح في الحواشي
على عجزه نقال لهذا المثل لمن يظهر خلاف ما ابطن والعضة شجرة وشكيرها ما ينبت حولها وقيل صغارها بعد ارتفاع الورق وانما ينبت من صغار اي ما يظهر من
الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تختننه يقال لمن يفعل فعلا يتالم به ولا بد له منه وهو خطاب للمرأة في الاصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن
من جملته على فاباه اي لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما ارينك تقوله لمن يخفي عنك امرا تبصر به اي اني اراك بعين بصيرة وهو قول حاتم الطائي
قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في الاماكن الخمسة وهي على معنى النفي اي ما يحمدنك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا يحمل عليهن
الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو ابو حيان الفقعسي يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف الفا والثاني كقوله من تثقفن منهم فليس
بآيب ابدا وقتل بني قتيبة شافي فاكد تثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية وتثقفن بمعنى تجد في الاياب الرجوع وبنو قتيبة من باهلة انما انقسمت هذه الحالات
الى حسن وواجب واكثر وكثير وقليل واقل لان اخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لتحسين الحال
اليا اما في الحالة الاولى وهي المشار اليها في النظم بقوله اوجبنا في قسم مستقبلا فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو اشد احتياجا الى التوكيد واما الحالة
الثانية وهي المشار اليها في النظم بقوله وقد كثرا اما تاليا فلان الشرطية اكدتها ما الزائدة اشبهت القسم في توكيده باللام واما الحالة الثالثة وهي المشار
اليها في النظم بقوله وقل بعد ما وبعد لا فلان النافية اشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة اشبهت النافية كذلك واما الخامسة وهي المشار اليها في النظم
بقوله ولم وغير اما من طوالب الجزا فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي معنى وغير اما ان اداة الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة
كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات في الذي يسهل ذلك ان ربما للتقليل والقلة تناسب النفي للعدم والنفي شبيه بالنهي كذا قال الفارابي
وقد يؤكد بهما جواب الشرط كقوله فمهما تشا منه فزارة تمنعا اي تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه فاشبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب
فصل في حكم اخر الفعل المؤكد بالنونين اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة الاصل الاول ان اخر الفعل المؤكد يفتح لما اشار
اليه الناظم بقوله واخر الفعل المؤكد افتح تقول في المضارع ليضربن بفتح الباء وفي الامر اضربن بالفتح ايضا وفي هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي
بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافي هي حركة عارضة لالتقاء الساكنين وهما اخر الفعل والنون الاولى ويستثنى من ذلك الاصل الاول ان يكون المضارع مسندا
الى ضمير بالسوية عينا كالالف او واو او ياء فانه يحرك اخره بحركة تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة او كسرة كما في حرف يا واليه اشار الناظم بقوله
اشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما والاصل الثاني ان الضمير اللين يحذف ان كان ياء او واوا واليه اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه
الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربونن واضربينن بتشديد النون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في
الاول والياء والنون المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول والياء في الثاني لالتقاء الساكنين اما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين ان يكون
ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح لانه في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة اثقلت واستطالت
بكانت الضمة والكسرة بدلا عن على الواو والياء فالحذف بالادغام مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده انما فاذ يستثنى من ذلك الاصل
الثاني ان يكون اخر الفعل المضارع الفا كيخشى فانك تحذف اخر الفعل وهو الالف وتثبت الواو المضمومة والياء مكسورة لرفع التقاء الساكنين والى ذلك
الناظم بقوله احذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي فتقول يا قوم لتخشون بضم الواو ويا هند لتخشين بكسر الياء والاصل لتخشيون وا
حذفت الضمة والكسرة لاستثقالها على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول والياء ان في الثاني وان شئت
حركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين الياء
والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا
من التقاء الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي اخره الف الى غير الواو والياء وهو اسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون لم يحذف اخره
وهو الالف بل يقلب ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن في اخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير اليا والواو ياء فتقول اذا اسندته الى
الظاهر ليخشين زيد والى الضمير المستتر لتخشين يا زيد والى الالف لتخشيان يا زيدان والى النون لتخشينان يا هندات **فصل** تنفرد النون الخفيفة

بان بعد احكام احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على غير حده واما
نقل عن يونس والكوفيين اجازته وحجتهم ما قال الحضراوي انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو التقت حلقتا البطان وهو لا ان كسر
فالتقت حلقتا البطان ونحو لام زادكا ونحو عين مقدادتم صرح الفارسي في كتاب الحجة ان يونس يجيز النون ساكنة وذكر ابن الناظم انه يجيء
بسكون الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس انه يكسر النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا اي الى الاثر
والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وجوزه الناظم في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون المكسورة يا جعل كون الواو للحال ولا
للنفي قال الشارح وجوزنا ان تكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع واما الشديدة فتقع بعدها اي بعد الالف اتفاقا من البصريين و
الكوفيين ويجب كسرها وال الى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها اشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها
الف كقراءة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زائدة بعد الف فاشبهت نون الاثنين
في نحو غلامان وصحت في غير ذلك لانهما اخران فان الاول منهما ساكن صحت كما صحت نون ابن هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة
انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان يؤتى بعد فاعله بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون التوكيد
فصل التحقيقية قال في الى ذلك يشير النظم وقال في اولهما وكذا اصلا الى نون الاناث تسند اسقي اضربنان بانسوة وقد مضى قريبا ان الخفيفة لا تقع بعد
الالف قال في التعليل عن تعليل بصريها الفرق الفصل بين النونات بين الثلاث نون جماعة الاناث والمدغم والمدغم فيها التي يحل به قوله من اجاد به
وهو يونس والكوفيون فيما نقله اجازه هنا بشرط كسر النون فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ الفرض منه الثلاث نونات نحو اضربنان بتحريكها بالكسر
وضعها فالوجه منع الالف واشار ابن الحاجب الى جواب بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم يجتمع
النونات لئلا يلزم مخالفة منع الالف اشار ابن الحاجب بلزوم للفرع مزية على الاصل المقتضية لتفادي ان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع
لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام انتهى وللك ان تقول نصرة لابن الحاجب لو وقع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون فهم القائلون باصالة الشديدة
وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحق لهم فيما ذهبوا اليه لان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة انها تحذف
قبل الساكن والى ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه فحذف نون التاكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها واصله لا تهينن والاهانة وكسر
بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والى ذلك يشير قول النظم و
ابدلنها بعد فتح الفا وقفا كقوله نعم لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو الاعشى ميمون واياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
والاصل فيهن لنسفعن وليكونن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف الفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رايت زيدا وزيتم كتبت
بالالف كما كتبت ايضا بالالف خلافا لمن قال انها تبدل بحذف الالف على الفعل بعينها ان يقول في الوقف على اضربن اضربا بالسكون وان وقعت بعد
ضمة او كسرة حذفت ويجب حينئذ ان يرد ما حذف في الوصل من واو او ياء لاجلها والى ذلك يشير قول النظم وبعد غير فتحة اذا تقف اردد ما حذفتها في
الوقف من اجلها في الوصل كان عدما تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني والاصل اضربون واضربين
بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين الواقع بعد ضمة او كسرة في
نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع الواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح الحضراوي
وذكر سيبويه ان الخليل قال ويونس قال جاءني زيد ومررت بزيد بالاشباع على لغة ازد السراة ان تقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فتبدل من النون
في واو وياء ثم تحذف كما تحذف مع البدل منه ولا ترد نون الاعراب فتقول في المفعل على هذا للرجال اخشوا وللمراة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون ولا
تخشين ثم تستثقل الواو اذ اولهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة الساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجهل التوكيد اذا
قلت هل تخشون يا قوم وتخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا الحاصل ما ذكره الموضح في
حواشيه عن الخليل ويونس قال الحضراوي واذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدلت النون الفا فيلتقي الفان فيبدل الثانية همزة كما في حمراء
تقف على همزة ساكنة كذا حكي سيبويه ونصه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا بمد وهو قياس قولهم لانها تصير الفا فاذا اجتمعت الفان مد الحرف

هذا باب ما لا ينصرف

انتهى واختلف في اشتقاقه فقيل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف وقيل من الصريف
وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الاخر وقيل من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم رجع الى شبه الفعل فمنع ما منع منه ضرب او انصرف عنه
او من الانصراف في الجهات لحركاته او من الصرف والفضة ونحوهما وال الاسم ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى او الاستعمال بني كما مر في باب المعرب والمبني ويسمى غير
متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية وان لا يشبه الحرف فهو المعرب ثم ان اشبه الفعل في فرعيتين من تسع احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى او في واحدة
تقوم مقامهما وذلك لان الفعل فرع عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرع عنه في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد منع الصرف كما
سياتي بيانه ويسمى غير امكن لعدم امكنيته وان لا يشبه الفعل صرف ويسمى امكن لتمكنه في باب الاسمية وامكن لانه يتمكن من مكانه اذا بلغ الغاية

فى التمكن لا من تمكن حال قال ابن حيان وهم ملزم لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى المجرد شاذ وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه فى الصرف هو التنوين الدال
على معنى يكون الاسم به امكن والمشار اليه بقول الناظم الصرف تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى الذى دل عليه هذا التنوين هو عدم مشابهته
اى الاسم للحرف والفعل كزيد من المعارف ورجل من النكرات وقد علم من هذا التعريف ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور ويدخل فى جملة
ذلك نحو جوار وعيم تصغير اعمى ويستثنى من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم
وجزم ابن مالك فى شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوين الا ان يقال الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالجر
فقال ابن معط وقد اصطلح … كتاب اغلاط الزمخشرى ما عدا التنوين القوافى يسمى صرفا وتمكينا وان من جعله الفعل يفهم كلام سيبويه انه فى جنس منع التنوين منع الجر
تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرمانى الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس فى بيت واحد فقال
وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان احدهما ما يمنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان احدهما الف التانيث
اى مقصورة كانت او ممدودة واليه الاشارة بقول الناظم فالف التانيث مطلقا منع صرف الذى حواه كيفما وقع لان وجود الف التانيث فى الجملة علة فلزومها
بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذى عبر عنه الزمخشرى فى مفصله بتكرير السبب الواحد فيمنع صرف ما صحبها كيفما وقع اى سواء وقع نكرة كذكرى
بالقصر مصدر ذكر وصحراء بالمد او معرفة كرضوى بفتح الراء والقصر جبل بالمدينة وزكرياء بالمد علم نبى او مفردا كما تقدم او جمعا كجرحى بالقصر جمع
جريح واصدقاء بالمد جمع صديق او اسما كما تقدم او صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد
زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال ولو حذفت احداهما لانتقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة
على التانيث فقلبوا الاولى الى الثانية لكان المد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث
افعل ومؤنث فعلان وضعفه بان بعضه … للتانيث حشو وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث
على حرفين والشئ الثانى الجمع الموازن لفاعل او مفاعيل فى كون اوله مفتوحا وثالثه الفا غير عوض بعدها حرفان اولهما مكسور اصلى … على اقل حرف
بعد الالف كما فى الحرف الاول من الكلمة … وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب … بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلهما
دوابب ومدارى بالكسر فيهما او ثلاثة اوسطها ساكن غير منوى به … ما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير وان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ
لخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك
لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة الا اوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد والالف عوض من احدى يائى
النسب مخففا كيمانى وشامى واصلهما يمنى وشامى او مقدر كتهامى فان الالف فى تهامة موجودة قبل النسب فهى كالعوض وكانهم نسبوا الى فعل او فعل كشام بسكون
العين او فعل كيمن بفتح العين وما يلى الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهى الثقل او الفرع عبالى الذى ثقله
او مفتوح كبراكاء بفتح الباء الموحدة والراء وهو الثبات فى الحرب … مصدر … لاجل اعلال الاخر … اصلهما
بضم النون فيهما ما قبل الضمة كسرة واعلا اعلال قاض او ثانى الثلاثة محركة … عارضان للنسب فهو … بهما
الانفصال كظفارى وبارى نسبة الى ظفار … او بغير منفكين عن الالف كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو ثمانى وكراسى
فان الياء فيهما موجودتان فى المفرد وهو ثمان وكرسى فلم تكن الياء ان عارضتين فى الجمع فثمانى ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم بقوله وكن
لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا وان كان مفاعل معتلا منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجرى
مجرى الصحيح بلا تنوين حال انتفاء … اعرابه فى الالف كعذارى جمع عذراء بالمد وهى البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة
تحك به المراة راسها وهذا الاستعمال غير غالب والغالب ان تبقى كسرته وياؤه على حالهما فاذا خلا من ال والاضافة اجرى فى حالتى الرفع والجر مجرى قاض
وسار ونحوهما من المنقوص المنصرف فى حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش وقال والفجر وليال عشر فرفع غواش
على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجوارى رفعا وجرا اجره كسارى واجرى فى حالة النصب
مجرى دراهم فى سلامة اخره وظهور فتحه من غير تنوين نحو رايت جوارى قال الله تعالى سيروا فيها ليالى … للثقل فى اخر نحو جوار … لكونه فى اخر
الاسم … فاذا … من الالف واللام والاضافة نظر … الى التغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض خففوا بحذف الياء وعوض عنها التنوين
لئلا يكون فى اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة عن الياء المكسور ما قبلها ولم يخفف
فى النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام والاضافة لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام والاضافة وذهب الاخفش الى ان
الياء لما حذفت تخفيفا بقى الاسم فى اللفظ كسلم وكلام وزال الصيغة منتهى الجمع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف فى قوة الموجود والا لكان اخر
ما بقى محل الاعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب الحركة عن الياء وان الياء محذوفة لالتقاء الساكنين
وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى اولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم
كذلك وذهب المبرد الى انه لا ينصرف منونا … الرجوع اليه فى الشعر فحكموا له فى نحو جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله

الياء فى الرفع والجر لثقلها لالتقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذف لالتقاء ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير
ولا يحسن ارتكابه قال الشارح وقال المرادى المشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقله فى شرح الكافية سراويل ممنوع الصرف مع انه
مفرد واختلف فى سبب منع صرفه فقيل انه اعجمى حمل على موازنه من العربى … وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمى به المفرد الجنسى واختلف فى سماع سروالة
فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليها عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل انه مصنوع … ولا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد
ذكر الاخفش انه سمع من العرب من يقول سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول … السراويل جمع … حكاه الجرمى فى الفائدة
ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورد بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ولسراويل بهذا
الجمع شبه اقتضى عموم المنع وان سمى شخص بهذا الجمع الذى هو على زنة مفاعل او مفاعيل بما وازنه من لفظ اعجمى مثل سراويل وشراحيل بمعجمة ومهملتين او من
لفظ مرتجل للعلمية مثل كشاجم بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهره … بفتح الكاف وفى القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم
ولا خلاف ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان به سمى او بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة فى منع
صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا
ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو
نكرة وليس جمعا على الصحيح النوع الثانى ما يمنع صرفه لعلتين وهو نوعان احدهما ما يمنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد فى
اخره الف ونون او موازن للفعل وهو وزن افعل فى المكبر او افيعل فى المصغر او معدول عن لفظ اخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا
يقبل التاء الدالة على التانيث اما لان مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا
مؤنث له اصلا كلحيان لكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك لما فيه من تحقق الفرعيتين
فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى الموصوف ونسبة معناها اليه والجامد لا يحتاج الى
ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفى التانيث فى نحو حمراء فى انهما فى بناء يخص المذكر كما ان الفى التانيث فى حمراء فى بناء يخص
المؤنث وانهما لا يلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة مع ان المزيد فرع المجرد فلما اجتمع فى فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل
عن بنى اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدى ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف … وقال ابو حاتم … لا يؤخذ بها والثانى
وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من
فعلانة لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر فى حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكى ان من العرب من يصرف لحيان
حملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان بالتاء بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة للئيم … بعد اللام وسيفان … ومثله
خمصانة … للطويل الممشوق الضامر البطن واليان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة التحتانية لكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة
وهى المكالمة لا من الندم على ما فات فان مؤنثها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء
كاحمر او فعلى بضم الفاء كافضل او لكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهى الحشفة وآدر بالمد لكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من
الصرف للوصف الاصلى ووزن الفعل فان افعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا فى الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى
مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من الصفات كارمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار
الناظم بقوله ووصف اصلى ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا كاشهلا وانما صرف اربع فى نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة للنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد
فلم يلتفت الناظر لهن الى الوصفية وايضا فانه قابل للتاء فى نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية كاربع واما منع صرف باب
ابطح وهو المكان المنبطح من الوادى واجرع وهو المكان المستوى وابرق وهو المكان الذى فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السوداء وارقم للحية التى فيها نقط
سود وبيض كالرقم مع انها اسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية وفى الايضاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب يمنع صرفه واستثنائهم للقيد
اسود … وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية … وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارئة
فصرفها وصرح ابن جنى بان هذه الاسماء كلها تنصرف … بفرق باب ابطح وباب ادهم من جهة كون باب ابطح صفات خاصة بالامكنة الموجود معها ذلك المعنى
وباب ادهم صفات عامة ويفرق هذا الباب وباب اجدل فى الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا امتنعا من
الصرف واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذى خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق
وسمى اخيل لانه يتخيل فى لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف فى اشتقاقها فقال ابو على مشتقة من فاع … فاصلها يفعى وقال ابن جنى من فوعة
السم … فاصلها افوع … على الاول … على الثانى … وقال غيرهما … فمعناه اى كبير الا انا
… فى الاصل … وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك اشار بقوله النظم واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن المنعا
لمح معنى الصفة فيها وهى القوة فى اجدل والتلون فى اخيل والايذاء فى افعى لكن المنع فى افعى ابعد منه فى اخيل واجدل لانهما من المجدول وهو الكبير

الجبلان ومن الجدل وهو الشدة واما اخيل فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها بقاء تصور ابدالها فانا شبهت اشتق قال المرادي تبعا للشارح قال
القطامي كان العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فمنع صرف اجدل وهو مفعول لاقين اجدل بازيا يجوز ان يكون صفة لاجدل ويجوز ان
يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف وهو من برى اذا انطاول قال حسان بن ثابت الانصاري ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري يوما عليك باخيلا
منع صرف اخيل العرب تتشاءم بالاخيل وهو اشام من اخيل يجمع على اخايل ومن غير الغالب اخيل نحو اخيم وافعيل من الصغر فانه يتصرف للوصف فدل ذلك
فاته على فيذا انظر فالدلالة تبعا للشارح ولما الوصف والعدل نحو ثناء احدهما موازنه فعال بضم الفاء ومفعل بفتح العين والميم وهما مسموعان من
الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الاصح وقيل في العشرة الخمسة فقط سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل بقياس على
فعال خاصة لانه اكثر والمبيع كما قال الموضح هنا وفي الحواشي ان الباقين مسموعان في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ... بقول ابي عبيدة والبخاري
في صحيحه ان العرب لا تجاوز الاربعة لان غيرها سمع ولم يشتهر ونقل السخاوي انه يقال البضع على فعال وفعل بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقولك طاروا
اليه زرافات ووحدانا وهو معدول عن الفاظ العدد الاصول لما لكونها مكررة فاصل جاء القوم احاد جاؤا واحدا واحدا فعدل عن واحدا واحدا
الى احاد تخفيفا للفظ وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة او احوالا نحو
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع احوال من النساء او اخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الاولى خبر صلاة ومثنى الثانية تكرير له وانما
كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف تنبيه لا الف
لام فعلى هذا تعرب في الابنين بدلا كما قال الحوفي اذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا يجيء الحال معرفة الا نادرا وقيل ومنهم من يذهب بها الاسماء فلا يستعملها
استعمال المشتقات في النعت كقوله ... ولم ... الرجال ... النوع الثاني اخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر والى
منع العدل مع الوصف في هذا النوع اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى اخر بفتح
الخاء بمعنى مغاير واخر بالفتح من باب اسم التفضيل فان اصله اخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال تجرده
من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا والثاني نحو قل ان كان اباؤكم وابناؤكم
الى قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند اجمل من عمرو ... مررت بامرأة اخر ... برجال اخر ... بفتح الهمزة المد وتثنيته
ولذلك في الثانية قالوا اخرى ... في جمع المؤنث المكسر قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا اخرون وفي المثنى قالوا اخران وبذلك جاء التنزيل
قال الله تعالى فمن ذكر احداهما الاخرى فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا فاخران يقومان ... بالذكر ...
الف التانيث فهي اوضح من الجمل في منع الصرف اما اخرون ... اخران ... الباب لان اعرابه بالحركات واما اخر بفتح الهمزة
فلا عدل فيه وانما العدل في فرعه ... المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن ... اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يبنى على
المشاركة والزيادة في المغايرة ... قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر شابه الافضل من جهات ... الوصف ... الثانية الزيادة والثالثة انه
لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير منه كما ان افضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع
تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل مضافا بغير مع النكرة بل مع ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا لانها استحقت فيه
المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالفتح والمد ولا نقول عن الاخر لانه نكرة فيجري على نكرة نعتا ولا عن اخر من ...
التفضيل من هذه الكلمة ... عند المسئلة ... اخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى ... قالت اولاهم لاخراهم
على اخوة مضر ... ذكر ... الكسر مقابل اول ... النشأة الاخرى الآخرة ... ثم الله ينشئ النشأة
الاخرة ... التفضيل ... لا يدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها
مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل واخر واخر وعندي امرأة واخرى واخرى وانثى المكسور تدل على الانتهاء فلا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان
مذكرها كذلك واذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند الجمهور
لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني وابو العباس انه لو سمي بمثنى واحد
اخر انصرف ولانه اذا كان اسما للعين في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف فاصرفهما على ذلك قال الفارسي وابن عصفور
ورد ان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد ما ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال
... المعرفة ... العدل ... الجمهور ان شبه الاصلي من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع
موجود فالوجه منع الصرف واما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلث ورباع مصروفة فلعل مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك
العدل فانهم لا يرون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب تركيب
المزج المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معد يكرب وبعلبك وحضرموت ... سيبويه ... فان ختم هذا النوع لا
ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب فلذا ... ثانيهما تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر

الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة في رامهرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان اخر الجزء الاول ياء كمعدي كرب
فانه تقدر فيه الحركات الثلث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلا تظهر في التركيب لزيادة الثقل بما كان عليه في الافراد قال ابن مالك تقديرا وقال غيره
بفتحها في النصب وتسكن في الرفع والجر كما في القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وبجره بالكسر ومنعه بالفتح فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف
لانه مؤنث وقال القوم مبني على الفتح كعشر في خمسة عشر فقيل هو التحقيق لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه محرك الوسط ودفع بانه
قد يكون كلمة مؤنثة ... تذكرة عند غيره اجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين وقد يبنيان على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره ويفتح
اخر الجزئين الا في نحو معدي كرب فيفتح اخر الاول فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند البصريين والكوفيين على اللغات الثلث تجري اعراب
اعراب ما لا ينصرف في اضافة اول جزئيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان اخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعدي كرب ... اوجب سكونه في
الرفع والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون والى ذلك اشار
الناظم بقوله كذاك حاوي زائدي فعلانا كاصبهان ... سواء كان اوله مفتوحا ام مضموما او مكسورا كمروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها
نحو غطفان بفتح المعجمة والطاء المهملة والفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح
الموحدة علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لطي بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف لان الالف والنون فيها زائدتان معا فان كان
من الاسماء في اخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا بالاصالة والزيادة فمن ذلك رمان وحسان و
دهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انهما من الرم والحس والدهق والشيط منعتها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة
صرفتها واذا تخلصت بجهة الاصالة الصرف كما اذا سميت بطحان من الطحن او بتبان من التبن او بسمان من السمن ونحو ذلك واختلف في ابان فجعله الباء علما فمن
صرفه ... وزنه فعال فالهمزة والباء والنون اصول ومن منع الصرف قال ان وزنه افعل وانه منقول من ابان الشيء بين والجمهور على المنع كما قال ابن
يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال مصغر اصلان ... اصيلان على غير قياس و
لو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان مبني ... اصله حناء ابدلت همزته نونا الثالث العلم المؤنث فيتحتم منعه من الصرف ان كان بالتاء والى
اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا سواء كان علم مذكر ام مؤنث كفاطمة وطلحة وانما لم ينصرف لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه
وهو ما ... لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها تارة ... على اكثر من ثلاثة كزينب وسعاد تنزيلا
للحرف الرابع منزلة تاء التانيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر ولظى اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع ... وابن الانباري فيه وجهين
كهند اما محرك الوسط فلما ذكرنا دون علم امرأة فيحتم بابه هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجور ... لما انضمت الى التانيث العلمية
تحتم المنع ولذا كانت العجمة لا تمنع الثلاثي لانها لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتمه ... او ثلاثيا ... المؤنث كزيد اسم امرأة لانه
حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او كجور او سقر
او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند وجمل من الثلاثي الساكن الوسط ان لم يكن اعجميا ولا مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه نظر الى خفة
اللفظ وانها قاومت احد السببين ومن لم يصرفه وهو اولى نظر الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان
في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق والزجاج يوجب فيه المنع وعلل بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف ... قال عيسى
بن عمر الثقفي وابو عمر الجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو اسم امرأة انه كهند فيجوز الوجهين ... لو كان علم المؤنث ثلاثيا في اللفظ رباعيا
في الاصل ... سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها ان يكون زائدا على ثلاثة احرف لفظا او تقديرا ... محقق جيئل
ان لا يكون قبل التسمية ... تحقيقا كرباب علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر صرف ... الجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر
مفهوم الشرط الثالث ان لا يكون ... غالب ... ذراع فانه مؤنث ... فاذا سمي به مذكر صرف لغلبة استعماله قبل العلمية في
المذكر كقولهم ... معنى ... الشرط الرابع ان لا يكون التانيث ... تاويل غير لازم وذلك كتانيث الجموع كرجال
فان تانيثها مبني على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تاول بالجمع فهو مذكر واذا سمي به مذكر انصرف الرابع العلم الاعجمي فان فيه فرعية المعنى
وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمنع من الصرف ان كانت علميته في اللغة الاعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور انه
لا يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في
كلام العرب قبل ان يسمى به زائدا على ثلاثة كابراهيم واسمعيل فلو كان ثلاثيا صرف ... على اصل ... العربية فلا يؤثر
العجمة في الثلاثة بخلاف التانيث ... في لغة جميع العرب ... النقل خلافا لمن نقل خلافه قاله في شرح الكافية ... المراد بالاعجمية ما نقل عن لسان العرب
الى ... كانت ... الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابرهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو
خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام ... الرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام
العرب كالجيم والقاف ... كالصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة والرابع النون والكلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو

مهملة ثم الیه اشار الناظم بقوله والعجمی الوضع والتعریف مع زید على الثلاث صرفه امتنع واذا سمی بنحو لجام باللجام وهو اللجام الجمال فم الفرس ونحوه وبنكسر
بكسر الهاء والراء وسكون النون فان البرابعي فارسية معربة المنجوفرالسفصر وحدت علميته نحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر
بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال الاران بفتح الهمزة وتشديد الراء انابه باذربيجان فصرفه لكونهما ثلاثية والفهم لعلة فيهما صرح
بذلك السيرافي وابن خروف قبل الساكن الوسط كنوح ولوط نحو جهين الصرف وعدمه كهند والمتحرك اي الوسط كشتر متحتم المنع كزينب فان الحركة
الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قاله عيسى بن عمر والنقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري اخباسل العلم الموازن للفعل الماضي والمضارع
او الامر والمعتبر من اوزان الفعل ابواب ثلاثة احدهما الوزن الذي يختص بالفعل والمراد ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او اعجمي او نادر فالعلم كخضم بالخاء
وتشديد الضاد المعجمتين علما لمكان وقيل الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم ثم غلب على القبيلة قال الولا الا له ناسكنا خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين
المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والاعجمي كبقم لصبغ وبذر لماء والنادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسما لقبيلة فلا يمنع وجدان هذه
الامثلة اختصاص الوزن بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق والذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على
صيغة الماضي المبني للمفعول او ابتداء المطاوعة كانطلق واستخرج وتفوعل او تقاعل او تفعلل وكذا ما اوله همزة الوصل في الفعل المبني من القطع لا
المفتوح من فعل وعلم او من التضعيف ظاهره الاسماء ان الحروف التي فعلها لكونها باقية على اصلها وقال الناظم فيما كذلك ذو وزن يخص الفعلا
او غالب فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة احد
الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الباء في العشر اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما خوص المقل فان هذه الاوزان توجد
موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي الفعل به
اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة ومنه اخذ الافكل اذا
اصابته رعدة وأكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة لا تدل على معنى وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب متكلم واذهب واكتب مضارع
كتب دالة على المتكلم فكان الوزن باعتبارها من الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف
لطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرؤ علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة
ولم يبق على حالة بل فارق الفعل بكون حركة عينه تبعا لحركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع
مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب
في قيل وبالنقل في بيع ثم سكنت عين قيل وبيع وضم الفاء وسكون العين فصار على هذه الصيغة بكسر الدال وسكون الياء والحرف
الكاف فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء مخففا من ضرب بضم الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف اشار
على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك كما لو سميت بضم اوله وكسر ما قبل اخره ثم خففته بتسكين ما
قبل اخره فاذا فعلت ذلك انصرف عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك وخالفه المازني والمبرد فمنعاه من الصرف لانه تغيير عارض
بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو البيا بالضم في الباء الموحدة جمع الفرا وجمع لبب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة
وهو الغراء وجمع لب على لبب فان الراي يجمع على البا في ان الثاني بناء المبرد في الغلب بكونه ما الروية والبا كونه علما تصرف لانه قد
باين الفعل بالفك قال ابو الحسن الاخفش ونحو لبب يمنع سيبويه من الصرف لوجود الموازنة كاكتب ولان الفك رجوع الى الاصل من وجه فهو كتصحيح
لبيد ما نع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل كما شذ في التعجب جوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كضببت البلد
لا يوثر وزن هو وجود فيهما على السوا نحو نعل بفتح العين وفعلل نحو سحر وضرب وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه
الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يوثران فالاول كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل
ان الخلاف جار في ما هو مشترك ونقضه خالف في ذلك عيسى وكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف اذا كان
فاعله مستترا فيه وجميع على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل الرياحي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وجلا فعل ماض خال من فاعل
وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي بجلا من قولك بدا جلا اي هو فيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب الحكاية
فهو فاعل جملة محكية كقوله نبئت اخوالي بني يزيد بضم زيد بني يزيد قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية والا لو كان مجردا
[illegible] لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون ابن يعلم بل هو فاعل جملة في موضع خفض صفة لمحذوف
اي ابن رجل جلا الامور اي كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان الاصل عدم اسناد الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية
[illegible] المضارع ويحتمل ان يكون ابن يعلم بل هو فاعل جملة في موضع خفض صفة لمحذوف اي ابن رجل جلا الامور اي كشفها وفي
كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان الاصل عدم اسناد الضمير واما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدم مجرور
بمن او في كانه ثم [illegible] وقد نقل عن سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب بمعناه من تسمية الرجل بسمي باعبة وهو فعل امر

من الكعبة وهو العدد الشديد مع تقارب الخطا السادس العلم المختوم بالالف الالحاق المقصورة كعلقى بالقاف وارطى على انه بفتح الكوفة علمين فانهما
ملحقان بجعفر فالمانع لهما من الصرف العلمية وشبه الالف الالحاق بالف التانيث الزائدة الموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى وشبهت بالف التانيث
كالمختوم بالف ثم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بها في الوزن والامتناع من الالف واللام فلما اشبه الاعجمي ومن صاملة والى ذلك اشار
الناظم بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف وقيل ان ارطى اتعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل والى ذلك على الاصح اشار لم
يمنع الصرف مع الالف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس للخلف شبهه بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة الا
منقلبة عن الياء لا عن الف وهمزة التانيث منقلبة عن الف لا عن ياء فافترقا فالحكم لاجل افتراقهما في النقل بهذا علل ابن الربيع وابن جار الحرفي فانه كان منقلبا
عن زائد منع كالهمزة في صحراء فانها بدل من الف التانيث وان كان منقلبا عن غير زائد لم يمنع كعلباء وغلمي بناء الاستجر وبقي عليه الف التكثير كقبعثرى ومن
ادخلها في الف الالحاق فقد سهى اذ ليس في اصول الاسم سداسي يلحق بها السابع المعرفة المعدولة عن اصلها وهي خمسة انواع احدها افعل بضم الفاء و
فتح العين في التوكيد وهي جمع وكتع من كتع الجلد اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو
طول العنق فالمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فانها على نية معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه
معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان السعدي من اصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية
وهي اعلام على الاحاطة وبعض بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال ليس بصحيح جمع بعلمه لان العلم
اما شخصي واما جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته
انتهى فان علم الاحاطة من قبيل علم الجنسي المعنوي كسبحان للتسبيح وقد ترد بانه توفيقا بالقاعدة وهي انه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية
من اعتبار الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم في اول الكتاب واما العدل فانها معدولة عن فعلاوات فان مفردها جمعا وكتعا وبتعا وبصعا
وانما قياس فعلاء اذا كان اسما لفعلاوات وصحراوات واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعا مونثا جمع كما جمع المذكر بالواو والنون كذلك
كان حقه ونشانه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاء بدلا على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور معدول
عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلاء افعل كحمراء حمر فانهما يجمعان على حمر وقال الخوارزمي معدول عن فعالى من جهة ان مفردها
على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه العلمية او الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه
نفياها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا فاذا بطل الشرط بطل المشروط جمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف
والتاء لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مونثا لافعل كصفة كحمراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع واخواته ليس كذلك انتهى
اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة كجئت
يوم الجمعة سحر فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرف بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وصرح به في التسهيل وقيل بشبه
العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايماء اليه واما العدل فان صيغته معدولة عن السحر المعرف بالالف واللام لان
بمقتضى كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب غير منصرف واختلفا في منع
تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو مبني
على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنبت
في قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز حين في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا
ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير الاسهل فاذا
ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معنى
الاصل مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فتحصل الذكور عند الجمهور معرب عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل
زائدا على صيغة الاصلية معناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فانه منصرف اتفاقا
نحو نجيناهم بسحر اي بسحر من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة للدلالة على التعيين نحو
طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال او الاضافة فانه ينصرف اتفاقا نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره والبه
اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر الثالث من المعدول فعل بضم الفاء وفتح العين علما للمذكر اذا
سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كثعلا نحو عمر لانه ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر
مضر وزفر وثعل وجشم وقزح وعصم وجحا ودلف وهبل وبلع ونثل فانهم قدروه معدولا عن فاعل لغالب الاعلام بالعلمية وهو [illegible]
اليه في النظم بقوله او كثعلا نحو عمر لانه ليس بصفة في الاصل والمحفوظ لا يستقل بمنع الصرف وان امكن العدل فيه بغيره فلزم الغالب في الاعلام النقل
نعم نقله معدول عن عامر فان عامرا اثابت في احاد النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل بكثرتها العدل التحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان

[illegible]

[illegible]

فصل

[illegible]

هذا باب اعراب الفعل المضارع

[illegible]

البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد امر عدمي والعدم لايكون سببا لوجود غيره واجيب بان التجرد ليس عدميا بل هو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب
والجازم واعترض الذي قول البصريين بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع
بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس واجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيره اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل اخر واعترض قول
الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارع انما اقتضى اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه واجيب بان
الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه ونواصبه اربعة عند البصريين وعشرة احدها لن وهي لنفي سيفعل في
اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق
الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال لانتفاء المحال ويدوم قطعا والا لكان ممكنا لا محالا ولا يقتضي لن تأبيد النفي خلافا للزمخشري في انموذجه لانها
لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا ولم يجتمع معها ما هو
لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى لن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي وتأبيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارجي لا من مقتضيات لن ولا تقتضي تأكيده اي النفي
خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد بانك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك
لا اقوم في عدم افادة التأكيد والتأبيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور واخرين مستدلين بقوله تعالى
قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه فاجعلني لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى ان لا يظاهر
مجرما جزاء لتلك النعمة التي انعم الله بها عليه قال الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره تبعا لابن مالك ان لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلتم لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على وضعها الاصلي عند سيبويه والجمهور وليس اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا
للفراء وحجته انهما اخوان بانيان شايان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير الحكم المهمل فيجعله معملا ولان المعهود انما هو ابدال النون الفا في لنسفعا
لا العكس ولا اصلها لا ان فتكون مركبة من لا النافية نظرا الى معناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا كما في ويلمه والالف للساكنين خلافا
للخليل والكسائي في احد قوليه وحجتهم قرب لفظها منهما وان معناها مركب من النفي والتخليص للاستقبال الحاصل فيهما وقد جاءت على الاصل في الضرورة انشد ابو زيد
لجابر الانصاري فان امسك فان العيش حلو الى كانه عسل مشوب يرجي المرء ما ان لا يلاقي وتعرض دون ابعده الخطوب اي لن يلاقي ورد عليهم بان تقدم معمول
معمولها عليها يمنع التركيب انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وهلا لا يظهر احدهما كما قال الشلوبين الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب الثاني كي المصدرية
وهي الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم
تقدر اللام كانت كي تعليلية فاما المصدرية فناصبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما في
وقد تظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر وتخدعا وسيأتي فما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئت لكي
اتعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله ولا
للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي يفعل
ماذا لزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان قيل
ان حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما يعود اي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه
على ان الحافظ الشهاب بن حجر قال انه على حذفه وتتعين المصدرية ان سبقها اللام نحو لكيلا تأسوا لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين التعليلية ان تأخر
عنها اللام او ان فالاول نحو قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتأخر اللام من لتقضيني عنها والمضي
منصوب بان مضمرة واما حكاية الاخفش كيما اضربك بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة للام كما اكدتها الكاف في مثل في ليس كمثله شيء وصل بالكا
فصل كعصف مأكول والثاني نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافا للزمخشري فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فكي هنا تعليلية
لتأخر ان عنها وكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك مفعول الثاني وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة ويجوز الامران المصدرية والتعليلية ان فقد
سبق اللام وتأخر ان ووجدا فالاول كما في نحو كيلا يكون دولة بين الاغنياء فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية
فتكون على الاول منصوب بنفسها وعلى الثاني منصوب بان مضمرة بعد كي والاولى ان تكون مصدرية كما ذكر الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في قوله
اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي تحتمل ان تكون مصدرية مؤكدة بدخول اللام قبلها ويحتمل ان تكون مصدرية لتأخر ان بعدها فان كانت
مصدرية فان مؤكدة لها المعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها المعنى التعليل وكونها تعليلية اولى من كونها مصدرية لان تأكيد الجار بالجار اسهل
من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتتركها والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد
الارض القفر التي تبيد اي يهلك من يحل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها الناصب الثالث ان المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتداء
فتكون في موضع رفع على الابتداء في نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو الم يان للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردنا ان يبدلهما وفي موضع جر في نحو من قبل ان يأتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر

لي خطيئتي اصلها ان يعمر لي تخاف في نصب ما بعدها او بقي على خبر ما اكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها اي المصدرية بجامع
ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة
برفع يتم والقول بان اصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطأ والجمع اعتبارا بمعنى من تكلف وكقوله ان تقرآن على
اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم اعمل ما المصدرية
حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قال ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان هذه مصدرية مهملة قول البصريين ومذهب الكوفيين
انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الجري على القياس فصلها منها بقد او احد اخواتها وان تكون مفسرة بمنزلة اي وزائدة دخولها
وخروجها سواء ومخففة من ان المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول
دون حروفه المتأخرة عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع وانطلق الملأ منهم ان امشوا اي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق
هنا المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء فخرج نحو اخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم
الجملة وقلت له ان افعل كذا لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز
ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان باي او بترك حرف التفسير وليس من التفسير كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القو
الصغرى وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة وقال في المغني وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس
العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورد التسمية بما يطول ذكره والزائدة
هي التالية لما التوقيتية نحو فلما ان جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم
كان ظبية تعطو الى وارق السلم فيمن جر ظبية اي كظبية تعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل اورق والسلم
بفتحتين شجر له شوك او الواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو كنت
حرا وما بالحر انت ولا العتيق اي اقسم بالله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده
ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قال في المغني والواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر فهذه اربعة مواضع
واكثرها الواقعة بعد لما واقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان
تالي الاسم وجعل منه وما لنا الا نتوكل على الله واجيب بانها مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا في الا نتوكل على الله وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها
بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصتا بالاسم عملتا فيه الجر والمخففة من ان المشددة هي الواقعة بعد علم خالص سواء دل عليه
بما دل على ام لا فالاول نحو علم ان سيكون والثاني نحو افلا يرون الا يرجع وقيل ليس العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت
الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم
افلا يرون الا يرجع بالنصب او بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة الرفع ويجوز في التالية للظن قراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع
ان تكون ناصبة اجراء للظن على اصله من غير تأويل والنصب هو الارجح لان التأويل على خلاف الاصل ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اي على النصب في
الم احسب الناس ان يتركوا بحذف النون واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فقرأ غير ابي عمرو والاخوين حمزة والكسائي بالنصب وقرأه ابو عمرو وحمزة
والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرأ بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل في كون ان ناصبة او مخففة بعد افعال
الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع في بابت ان لا يقوم زيد اذا اردت اليقين مثل افلا يرون الا يرجع وتنصب اذا اردت
الظن مثل وحسبوا ان تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى الظن فتنصب الواقعة بعد الفعل ولا اجراء غيره مجراه فيرفع
الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الانباري
العلم الصريح والى النواصب الثلاثة اشار الناظم بقوله وبان انصب وكي كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان
فهو مطرد ومن غير الغالب اخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع اذن وهي في الصحيح
انها بسيطة لا مركبة من اذ وان ولا اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند
سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا
قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ
او مقدر سواء وقعت في صدره او في حشوه او في اخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر وكان القياس الغاؤها
لعدم اختصاصها ومن ثم شرط لعملها ثلاثة امور احدها ان تتصدر في اول الجواب لانها حينئذ في اشرف محالها فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها
على ما قبلها اهملت وفي ذلك ثلاث مسائل احداها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان تكون جوابا لشرط قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك
الثالثة ان تكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او مقدر كقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها برفع اقيلها

لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر حالة النقل نحو والله لئن ... وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا
لما وقع في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجبته
فقال احتكم علي اعطك فسمى ان يكون كاتبا فلم يجبه الى ذلك فاعطاه جائزة [illegible] عاد الامير لي بمثلها وامكنني منها لم ارسل مقالتي الاولى التي قلت له ان
اكون كاتبا كما فعلته ولا دعا عبد العزيز هذا هو ابو عمر بن عبد العزيز واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اذن اهلك او اطير ابن نصب اهلك باذن
مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة او لا ضرورة والجزاء خبر ان محذوف فقوله لا استطيع ذلك ولا اقدر عليه ثم استونف باذن فنصب
جملة اى على هذا معترضة بين النهي وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذن واهلك فذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشين معجمة الغريب
وقال الاصمعي البعيد وهو مفعول ثان لتتركني لا حال الى هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان السابق عليها اى على اذن واوا وفاء
جاز النصب والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة
مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها وقد قرئ في الشواذ واذا لا يلبثوا وفاذا لا ياتوا بالنصب [illegible] الرفع فيهما والاولى قراءة ابن مسعود
والثانية قراءة ابي بن كعب والغالب الرفع وبه قراءة السبعة فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا قال في المغني و
التحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم
العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان المعطوف على الاول اول الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب
اشار الناظم بقوله ونصبوا باذن المستقبلا فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احبك لانه حال لا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم انفا الامر الثالث
ان يتصلا اى يكون المضارع متصلا بها لضعفها عن العمل فيما بعدها واليه اشار الناظم بقوله في النظم والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم
وهو المشار اليه بقول النظم او قبله اليمين كقوله اذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد
فلم يمنع الفصل به من النصب كما لم يمنع من الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيدة واشترط بعضهم [illegible] فحكاه ابن كيسان عن الكسائي
بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او عديله فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل
بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه
عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثر حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة
وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك الى السماع **فصل** في نصب المضارع بان مضمرة
وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا منفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو
وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف
هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون في ذلك وقد صرح بالخبر الذي زعم الكوفيون من قال سمون لم تكن اهلا للسمو ولكن المضيع قد
يصاب فهذا بمنزلة ما كنت [illegible] من قولك ما كان [illegible] الفعل ومعلقا له واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا
اذ لو كانت هي الناصبة لامتنع لزوم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في صريح ان في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا والجواب واحد
علل امتناع ذكران بعد لام الجحود ما كان ليفعل وجعلي من قال كان سيفعل [illegible] اللام في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم
انه يجوز اظهارها بشرط حذف اللام محتجا بقوله وما كان هذا القران ان يفترى من دون الله وعقب بانه يفترى في تاويل مصدر مجرد عن القران وهو مصدر مثله في
هذا الرد نظر لان المراد القران المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه غير [illegible] ونحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان
بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في
كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه لام الجحود من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه
واراد به الثاني والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمرا الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا صلح في موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك
او تقضيني حقي اى حتى تقضيني وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا لصابر اى حتى ادرك او الا صلح في موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلنه
اى الكافر او يسلم اى الا ان يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اى الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى
لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر والغمز بالمعجمتين عصر القناة بالكف [illegible] الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة
تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم افسدوا بالقناة [illegible] المعوجة حيث يكسر [illegible]
من اطرافها [illegible] الا ان يستقيم وان الفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل
المتقدم اى ليكونن مني لزوم او قضاء منك لحقي وليكونن استسهال مني للصعب او ادراك للمنى وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها واليه اشار الناظم بقوله كذا بعد
او اذا يصلح في موضعها حتى او الا الموضع الثالث بعد حتى ان كان الفعل مستقبلا باعتبار التكلم بما قبلها نحو فلن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان [illegible]
زمن التكلم بالامر بالقتال او القائل الى الخاطب او مستقبلا باعتبار ما قبلها [illegible] وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول ان كان ماضيا بالنسبة الى

زمن الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وحتى التي ينتصب الفعل بعدها معناها تارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما
قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس واذا عرفت
ذلك فالمثال الاول من امثلة الموضح مما يصلح للمعنيين معا ويحتمل ان يكون المعنى كي نفي او الى ان نفي والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى خاصة اى الى ان يقول الرسول
والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم ويرتفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة ثم الكلام قبلها نحو مرض
زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك هو الان لا يرجى وهو مسبب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ومنه
حتى يقول الرسول برفع يقول في قراءة نافع لانه مؤول بالحال اى حتى حالة الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك والحال المؤول قد مضى [illegible] وهو ان يقدر ما كان
واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تاويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب
منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة او مجازا لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترط السببية ليحصل
الربط معنى وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا فات الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترط
الفضلة لئلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في
مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب في مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلد حتى ادخلها و
اسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان
السبب لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا عما قبلها وهو غير [illegible] وما قبلها سبب [illegible] وذلك لا يصح لان ما قبلها غير متيقن وقوع المسبب مع نفي السبب لا يثبت
فيتحقق المراد نحو قلما سرت حتى ادخلها [illegible] حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق وانما الشك في تعيين الفاعل في الاول وفي الزمان في الثاني
واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى
على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري حتى ادخلها لعدم الفضلة
فسيري مبتدا وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر وكذا يجب النصب في مثل كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها
الخبر ولم يقدر الظرف هو الخبر لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس متعلقا باستقرار
محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيها ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا به صحة جعل الفاء في موضع حتى والى ذلك اشار
الناظم بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا الموضع الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد واو المعية حالكونهما مسبوقين بنفي او طلب محضين و
اليهما اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين ان والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا
به النفي فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو انت غير اتينا فتحدثنا والرابع نحو قلما تاتينا فتحدثنا والنفي مع
الواو كله نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وشمل الباقي والطلب ستة الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام
فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي فمثال الفاء بعد التمني يا ليتني كنت معهم فافوز ومثال الواو بعده يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب في
قراءة حمزة وحفص ومثال الفاء بعد النهي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومثال الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلي لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا
فعلت عظيم وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقض النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا
لسيبويه ومثال الفاء بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلي يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع و
مثال الواو بعده قوله وهو الاعشى او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري او دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري فقلت ادعي و
ادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان [illegible] مضارع منصوب بان مضمرة [illegible] بعد الواو [illegible] الصوت [illegible] لصوت بكسر اللام
متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبران وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى [illegible] ينبغي ان يجمع دعائي ودعاؤك فان ارفع صوت وابعد
دعاء داعيين معا وقد اجتمع النصب في جواب الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين [illegible] بتمام الاية وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك
من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين لان فتطردهم جواب النفي وهو ما عليك من حسابهم من شيء فتكون جواب النهي وهو ولا
تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب [illegible] ان في هذه الاية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم [illegible] جوابا للطلب او النفي والجواب لا يجاب [illegible] الواحد
لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض قوله يا ابن الكرام الا تدنو
فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك [illegible] والعرض [illegible] بان يجمعها التنبيه على الفعل الا ان في التحضيض
توكيدا وحثا وفي العرض لينا [illegible] وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لباناتي فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح في الجسد وشرط الاستفهام ان لا يتضمن
وقوع الفعل نحو لم ضربت زيدا فيجازيك فان الضرب قد وقع فتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي [illegible] وقال في شرح الشذور وقد علم [illegible] يمنع نصب الفعل
بعد الواو الا بعد احد من اربعة وهي النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التسهيل عليها قال ابو حيان ولا احفظه بعد الدعاء والعرض
والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك بلا سماع انتهى واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا بالهمزة و

ومن النفي الملحوظ بنفي آخر ومن النفي المنتقض بالا نحو ما تاتينا الا فاحسن اليك بالرفع اذا لم يرد الاستفهام الحقيقي وانما التقرير بحمل المخاطب على الاقرار والاعتراف
بانه اذا اتيتك احسنت اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك تحمل المخاطب على الاقرار به وبه كان يقول ضربت زيدا ولا يكون
عنده انك تعلمه بانه لم تكن تعلمه ولكن اريد ان تقرره اي تحمله على ان يقر بفعل ما فعله ... فاحسن اليك على حد قوله تعالى اليس الله بكاف
عبده اي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي بما دخله النفي لا بالنفي ... ان الاستفهام
التقريري يتضمن ثبوتا الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم محض النفي وقد ورد منصوبا باعتبار صورة النفي وان كان تقريرا او لانه جواب الاستفهام
الثاني نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا والثالث نحو ما تاتينا الا وتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما اما الاول فلان زال للنفي وقد
دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا وكذلك في نحو ما تاتيني فاكرمك ... ان يقدر الفاء المجرد عطف لفظ الفعل على
لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما تاتيني فما اكرمك
فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني ان يقدر الفاء المجرد السببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستانفا ومعنى استئنافه ان يقدر خبر المبتدأ محذوف
فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تاتيني فانا اكرمك لكونك تاتيني وذلك اذا كنت ... الاثبات والفرق بين هذا الوجه والذي قبله
في النفي ان النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه ينصب النفي الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان يقدر الفاء لعطف مصدر الفعل
الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ويقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيصح النصب والمعنى ما يكون اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون
منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان يقدر الفاء ايضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف
عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه والمعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز من النصب
الطلب باسم الفعل وما الطلب بلفظ الخبر ... الكلام عليهما بعد اسطر واحترز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو بالمعية من الفاء والواو العاطفتين على
صريح الفعل ... للسببية ولا معية ... على صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف عطف لفظ
يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له في رفعه وفي النفي الداخل عليه كانه قيل لا يؤذن فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمتنع و
المعنى لو اذن لهم لاعتذروا ... لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب رؤس الآي ... وزعم ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان
بالفصل ان انتفاء الموت لازم من انتفاء القضاء عليهم ولا يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار ورد بانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا وليس الاذن سببا
للاعتذار وفي الفاء الاستئنافية نحو قوله وهو جميل صاحب بثينة الم تسأل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق فينطق مرفوع
وهو مبني على مبتدأ محذوف اي فهو ينطق ولا يصح قراءته بالفاء فانها فيه للاستئناف لا للعطف ولا للسببية اما العطف فيقتضي الجزم لما بعدها
لكونه معطوفا على مجزوم واما السببية فتقتضي النصب لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب فقد جاء الرفع مع تحقق السببية
في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضائها النصب صحيح على قول الاكثر قال في المغني والتحقيق ان الفاء للعطف وان المعتمد بالعطف
الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف ... والربع المنزل ... القواء بفتح القاف ... اكثر من قصر الخالي الذي
لا انيس به والبيداء القفر ... السملق بفتح السين ... الاملس ... الصفصف ... مع الواو ولا تاكل السمك وتشرب اللبن
بالرفع على الاستئناف اذا نهيته عن الاول فقط وابحت له الثاني كانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب اللبن فان قصدت النهي عن الجمع بينهما نصبت على ارادة
المعية وكانك قلت لا تاكل السمك مع شرب اللبن او قصدت نهيه عن كل منهما على حدته جزمت على العطف كانك قلت لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن ...
بين النصب والجزم في حالة العطف انه في النصب من عطف مصدر مؤول من الفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق واما في الجزم فمن عطف
الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل واذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت الفاء معنى الجزاء للطلب
السابق عليه جزم الفعل والمراد بقصد الجزاء ان يقدر مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في جازمه فالجمهور
يجعلونه الشرط مقدرا فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه
والسيرافي والفارسي ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسي
والسيرافي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ... ذلك
التضمين ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان ...
معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولان الارجح في ضربا زيدا ان يكون منصوبا بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وكذلك
نحو قوله تعالى قل تعالوا اتل فاتل مضارع وقع في جواب الطلب وهو تعالوا واخر المضارع المجزوم من الفاء وهو اتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تاتوني اتل عليكم
فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله ... فانه مجزوم باتفاق السبعة ... خذ من اموالهم صدقة تطهرهم
فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تاخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم
تطهرهم صفة لصدقة ولو قصد الجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس بخلاف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فانه ...

صفة لولي لا جوابا لهب كما تقدم من جزم ودل على ذلك بقية انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفاء الجزاء قد
قصد واما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تاتينا تحدثنا خلافا للزجاج والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على السببية ولا
يكون انتفاء الاتيان سببا للحديث وشرط غير الكسائي من النحويين لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان لا في موضعه وهو ان يضع موضع النهي شرطا
مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قال الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف
يقع انه تقدم ان قبل لا الناصبة بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبي فمن ثم بفتح الثاء المثلثة اي من اجل هذا الشرط جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم
لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع في نحو لا تدن من الاسد ياكلك لعدم صحة قولك ان لا تدن من
الاسد ياكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر واما قوله
من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فالجزم في يؤذنا متخرج على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب للنهي لعدم صحة
ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن يقرب لا من عدمه ولا يشترط الكسائي ذلك ... هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب
فانه لا يجوز تدن من الاسد ... بالنصب في الشرط لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول ابي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم ويروى
لا تطاول ... لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب الجمهور بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي ...
له على النصب ويصبك بدل من تشرف ... وفي رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم والحق الكسائي في جواز
النصب لا الجزم الفعل بما دل على معناه اي الامر من اسم فعل ... الاعلام لا يجوز ان ... ابن جني وابن عصفور
بعد نزال ونحوها مما فيه معنى الفعل دون حروفه ... ونحوها مما فيه معنى الفعل وحروفه ... على الامر من خبر مثبت نحو حسبك
حديث فينام الناس بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وعبر في الموضح ... لان المسموع
حسبك ينام الناس واختلف في اعرابه فقال المرادي مبتدأ او خبر ... ابن طاهر انه مبتدأ لا خبر له لانه في
معنى ما لا يخبر عنه وقد ذهب الجمهور من منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك
ونحوهما لا تدل على مصدر لانها غير مشتقة ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما اي بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا اسقطت الفاء لعدم مقتضى المنع والى
ذلك اشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو بن الاطنابة الانصاري وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي او
تستريحي فتحمدي مجزوم في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي ... وجشأت بالجيم والشين
المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان وقولهم اي العرب اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه ... وان كانا فعلين ماضيين
ظاهرهما الخبر الا ان المراد بهما الطلب اي ليتق وليفعل فلذلك جزم في جوابهما والحق الفراء الرجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا
بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني
ينتسب ومذهب البصريين ان الرجي ليس له جواب منصوب ... واولوا قراءة النصب بان لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم
للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين

فصل

وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احد
خمسة ايضا ... احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار اليه بقول الناظم وان عدم لا فان
اعمل مظهرا او مضمرا نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاضمرت في لنسلم واظهرت في ان اكون وما ذكره الموضح من ان الناصب هو ان
مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام لكن لنيابتها
عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا يتعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فيحتمل
الناصب ... اذا قلنا اللام ناصبة وقولنا اذا قلنا انها غير ناصبة ويدخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد
وهي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان كما سيذكره وان قرن الفعل بلا نافية او زائدة
مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار
ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون في لا النافية ونحو لئلا يعلم اهل الكتاب بادغام النون في لا المؤكدة والحاصل ان لان بعد
اللام ثلاثة احوال وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام
التوكيد والاحرف الاربعة الباقية من الحروف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو والفاء وثم اذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تاويل
الفعل وهو نوعان مصدر وغيره وغير المصدر كقول حصين بن حمام المري ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما فاسوءك معطوف على
رجال وهو ليس في تاويل الفعل والمصدر ... نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا
في قراءة غير نافع بالنصب باضمار ان بعد او والتقدير او ان يرسل وان يرسل في تاويل مصدر منصوب عطفا على وحيا والتقدير الا وحيا او
ارسالا ووحيا مصدر ليس في تاويل الفعل وقوله وهو لميسون الكلابية زوج معاوية بن ابي سفيان ... لبس عباءة وتقر

عيني احب الي من لبس الشفوف فقد احتشف من بني عمي عري احب الي من علج عنيف ... منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف

على لبس والنقد ... احب الي من ... في بعض النسخ للدبر باللام

وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب ... منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان ...

في تاويل مصدر معطوف على توقع والنقد ... في تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة ...

[illegible]

باب اعراب المضارع

لنا ... وقول الشاعر لنعم يا بن جرير ... والجمهور جعلوا اجزتها الفعل الخاطب ...

المتكلم وقالوا الاكثر الاستغناء عن هذا ... لان الاصل عدم الحركة

لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء ... فاذا دخل عليها الواو والفاء ثم رجعنا الى سكونها الاصلي

... في امور في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام

عليها فكل منها حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب معناه ... الى المضي ... الى المضارع ...

[illegible]

ويجانسه ولا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان
مختلفين ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال ابو بكر انما حسن لان الاعمال في المعنى على حركات وهو مضارع
فكانه قال من يرد نزد [illegible] وقال في التوضيح [illegible] فانه اذا فعل الشرط [illegible] كان [illegible] ان يكون بان عكسه مضارعا
ماضيا وهو قليل [illegible] بالشعر وقد ذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخاري وقد
ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب وردّه الناظم في
شرح التسهيل بهذين الحديث والآية ونحوهما على الاكثر ثم اذ خصوا هذا النوع بالضرورة وقالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب
ماضيا [illegible] العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز والاكثرون ان يجيبوا عن الحديث بانه يجوز روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الآية بانه
يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول الناظم [illegible] ماضيين او مضارعين او مختلفين [illegible] ولان الشرط له ثلاثة احوال فانه يكون
ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها والجزاء كذلك اضرب ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف
فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والآية ورفع الجواب المسبوق بماض او بمضارع منفي بلم قوي كقوله وهو زهير
يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن والذي
حسن ذلك ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المحتاج والخلة الحاجة [illegible]
والمسئلة مصدر سأله يسأله سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة مكان مسئلة وعلى هذا انشده الجوهري في المسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة
وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره اي لا غائب مالي ولا عندي حرم على الاحتمال الابعد نحو ان لم يقم اقوم برفع اقوم لان مجزوم
لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف واليه اشار الناظم بقوله وبعد مضارع وهن كقوله وهو ابو ذويب الهذلي [illegible]
[illegible] مطيفة من بابها لا يبصرها برفع لا يبصرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ اينما تكونوا يدرككم الموت وجه ضعفه ان الاداة قد عملت
في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب ويخرجه عند سيبويه على نية التقديم والتأخير واضمار الفاء [illegible] الى ان يتقدم على الشرط ما يطلب المرفوع
المذكور كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لان [illegible] ان يكون لا ينوى به غيره وهذان الوجهان ضعيفان لان
التقديم والتأخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وتقدير المذكور دليله على خلاف الاصل [illegible] المسئلة [illegible] الجواب واضمار الفاء مع غير القول
مخصوص بالضرورة **فصل** يشترط في الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا [illegible] ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس [illegible] ان كنت قلته فقد علمته
فالمعنى ان يثبت اني كنت قلته والثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا
بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز
ان لما يقم ولا ان لن يقوم [illegible] كل جواب يمتنع جعله شرطا بان كان [illegible]
فلا بد من اقترانه بالفاء ويجوز اقترانه بها [illegible] رفع المضارع [illegible] قال الشارح
[illegible] اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية [illegible] في كل جواب يمتنع جعله شرطا [illegible] الفاء يجب فيه لتربطه بالشرط لان الجزم لما
بالربط المفقود [illegible] وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية لمناسبتها الجزاء معنى وذلك من حيث ان معناها
التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك فالممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير فهو مبتدأ وقدير
خبره [illegible] كل شيء متعلق بقدير [illegible]
[illegible] الفعل وذلك لامتناع [illegible] انواع الطلب من النهي والدعاء ولو
بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي [illegible] فالمثال الواحد [illegible] ويكون
الجملة الواحدة اسمية طلبية [illegible]
هو من [illegible] اسم اشارة [illegible] والجملة جواب الشرط التي
فعلها ماض [illegible] في شرح الشاطبي [illegible] جامدة نحو ان
ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك [illegible] نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي [illegible]
يحببكم الله [illegible] والحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من ان
تقع شرطا [illegible] وقد تقدمت ثلاثة انواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد [illegible] انواع
[illegible] والسين وسوف وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله [illegible]
والا فاستمتع بها اخرجه البخاري [illegible] في الضرورة كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اراد فالله يشكرها [illegible]
[illegible] ان الرواية [illegible] الرحمن يشكره [illegible]

اراد فسلفي بالفاء اي يوجد من الفي بمعنى وجد الى الربط بالفاء اشار الناظم بقوله [illegible] جوابا لو جعل شرطا لا اذا غيرها لم يجعل ويجوز ان
اذا الفجائية عن الفاء في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا يقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة لانها
ام باب الجوازم الشرطية [illegible] كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها [illegible] في كونها ام باب الشرط [illegible] والجملة فيها جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة
بان التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة اذا هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم
تخرجون جواب اذا الشرطية [illegible] الفجائية [illegible] بين الفاء واذا الفجائية تاكيدا خلافا [illegible] فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قال
الزمخشري اذا هي [illegible] الفجائية [illegible] مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء [illegible] اذا هي شاخصة او فهي
شاخصة كان سديدا انتهى والى خلف اذا الفجائية للفاء اشار الناظم بقوله وتخلف الفاء اذا المفاجاة **فصل** واذا انفصل بمنان جملة الشرط
وجملة الجواب ثم جيء بعدهما بمضارع مقرون بالفاء او بالواو فللمجزوم بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما او على محله ان كان ماضيا او جملة وقرفعه على الابتداء
ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعد الاستفهام وهو قليل [illegible] عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع
على الاستيناف [illegible] بالجزم عطفا على الفاء [illegible] ابن عباس [illegible] والاعرج في غير السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء [illegible]
بالرفع والنصب والجزم ايضا في قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فالرفع على الاستيناف [illegible] ابو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم
[illegible] على محل جملة فلا هادي له [illegible] الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بان مضمرة وجوبا بعد [illegible] والى ذلك اشار الناظم
[illegible] الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث قمن واذا توسط المضارع المقرون بالفاء او الواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف
على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء او الواو والى ذلك اشار الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين
اكتنفا وامتنع الرفع اذ لا يصح الاستيناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك ان تأتني فتحدثني احدثك بالنصب فقال هذا يجوز
والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الرواية بنصب يخضع ولا يخش بالوزن الابد المضم
بالضاد المعجمة من قولهم هضم اخاه اذا لم ينصفه في توفية حقه [illegible] الظلم بالهضم مع [illegible] من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التو
امثل منه في مسئلة التاخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن
الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفاء والواو ويقولون ان تأتني ثم تحدثني اكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله
ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة [illegible] الجراح وقد قرا بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابراهيم بن يحيى والجزم قراءة الجماعة
[illegible] القراءات [illegible] **فصل** ويجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان [illegible] مقرونة بلا النافية كقوله
[illegible] الاحوص [illegible] وكان [illegible] الحلقة [illegible] فطلقها فلست لها بكفء والا يعل مفرقك الحسام [illegible] الشرط للدلالة [illegible] عليه
[illegible] جواب [illegible] الاقتران بلا [illegible] الانصاف [illegible]
عليك فسلم عليه [illegible] قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وان امرأة خافت [illegible] الشرط مع انتفاء اقترانها بلا والثالث كقوله
[illegible] ثم [illegible] مع انتفاء الامرين [illegible]
بكسر المهملة [illegible] من قبله [illegible] من جواب شرط ماض نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض
او سلما في السماء فتأتيهم بآية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه [illegible] جواب الشرط الاول [illegible] ان استطعت
منفذا تحت الارض [illegible] فتطلع لهم آية او سلما تصعد الى السماء [illegible] فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول [illegible]
[illegible] فما فصونة [illegible] وقد اجتمع حذف جواب شرطي في قوله [illegible] جاء صاحبها والا استمتع بها [illegible] الجواب
ومن الثاني الشرط [illegible] جاء صاحبها [illegible] الجواب ان كان الدال عليه [illegible] هو جواب في المعنى لا يصح
جعله جوابا [illegible] لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء نحو انت ظالم ان فعلت اي فانت ظالم ان فعلت واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفاء نحو قوله [illegible]
[illegible] واما لكونه مضارعا مرفوعا [illegible] نحو اقوم ان [illegible] الجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور
البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولا لزام [illegible] كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلزم ذلك حيث حذف الجواب [illegible]
المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما [illegible] الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقرونة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء واما رفع المضارع
فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف وان المتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها انما تدخل لانها
خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم اجازه الزمخشري [illegible] الآية ان يكون [illegible]
عن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف بان يعمل مؤخرا [illegible] ذلك ضعيف [illegible] على ان المتقدم [illegible] الخبر [illegible]
بعد التعميم بخلاف [illegible] الاعلى الشرط فان الجواب [illegible] الشرط [illegible] في [illegible] الى حذف الجواب وبقاء الشرط [illegible] اشار الناظم
بقوله والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم [illegible] الدال على جواب الشرط [illegible] على الشرط نحو لئن اجتمعت

واخرج الاسن الاية وتمامها على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون بمثله جواب قسم سابق على الشرط وهو ان يدل على تقدمه تقدم اللام
لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف استغناء عنه بجواب القسم كما يجيء استغناء الشرط عن جوابه ثم تاخر عنه بجواب نحو والله ان جئتني اكرمتك فحذف جواب القسم
استغناء عنه بجواب الشرط وهو واضح والحاصل انه اذا اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك اشار
بقول الناظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر واذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تاخره
عنه خلافا لابن مالك في التسهيل والكافية وخالف في ذلك في النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد والله ان يقم اقم وجاز
جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لا اقوم والارجح مراعاة الشرط متقدما او متاخرا كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه ابن مالك في الخلاصة وانما جاز
جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا
مبتدا او اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تاخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد اقم خلافا للفراء وابن مالك في قوله
في النظم وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وخلافا للفراء في اجازته ذلك وانما استدلا به وهو قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار
القيظ للشمس باديا واركب حمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتم صغرى شماليا وهو عند البصريين ضرورة واللام من لئن زائدة لا موطئة للقسم [illegible]
البيان فانهما اما عند [illegible] الجواب [illegible] الشرط لفظا او [illegible] خلافا لمن اجاز [illegible] الا ان تفعل
الله ان تقم لا اقم لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين [illegible] الفراء واجاز [illegible] الكوفيين [illegible] في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع [illegible]
بغيره فان كان بعطف فاطلق ابن مالك ان الجواب لهما وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع [illegible]
البلد ان كان العطف بالفاء فالجواب لاحدهما لا لهما [illegible] او ان [illegible] العطف [illegible] فالجواب للثاني
جوابه جوابا للاول وان كان بغير عطف فالجواب للاول والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا
منا معاقل عز زانها كرم فجملة تجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل
الاستفهام على الشرط نص يونس ان الجواب للاستفهام [illegible] للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد يقم عمرو

فصل

في ذكر لو وللو ثلاثة اوجه ضعفها انها تكون مصدرية [illegible] في المغني والتسهيل الا انها لا تنصب واكثر وقوعها في الماضي
والمضارع بعد ود نحو ودوا لو تدهن اي الادهان ويود احدهم لو يعمر اي التعمير ومن القليل قول قتيلة ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى
[illegible] الاسدي تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] ما كان ضرك لو مننت [illegible]
هو المغيظ المحنق [illegible] سبب [illegible] النبي صلى الله عليه وسلم اباها [illegible] وتقول انا اسكم باخبار عاد وثمود وانا اسكم باخبار الاكاسرة والقياصرة
[illegible] النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت [illegible] ابياتا انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال الا يقتل
قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب او شدته او سورة اوله والمحنق
بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه بالحاء المهملة اذا اغاظه [illegible] المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى مصدريتها الفراء وابو علي
الفارسي وابو البقاء التبريزي وابن مالك [illegible] الاكثر [illegible] ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود [illegible] التعمير لو يعمر [illegible]
[illegible] ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف [illegible] للمثبتين [illegible] بعضهم [illegible] ودوا لو تدهن [illegible] بحذف النون [illegible]
بالنصب على [illegible] لما كان معناه [illegible] ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا
[illegible] على فعل محذوف [illegible] او [illegible] او المضارع [illegible] الفعل الماضي [illegible]
[illegible] خاص بالاستقبال كما ان المصدرية كذلك [illegible] الوجه الثاني من اوجه لو ان تكون للتعليق في الاستقبال [illegible] في الاستقبال [illegible]
ان الشرطية الا انها لا تجزم على الافصح كقوله وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل
صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب فلو تلتقي شرط وظل جوابه [illegible] بالفتح [illegible] وهو [illegible]
[illegible] والصدى [illegible] البوم [illegible] الاول عن القاموس والثاني عن الصحاح [illegible]
بكسر الراء العظام البالية يهش بفتح الهاء [illegible] قال في الصحاح هششت بكسر العين [illegible] اذا ارتحت له [illegible] الطرب خفة [illegible]
لصوت بكسر اللام متعلق بيهش متعلق يطرب [illegible] التعليق في الاستقبال
[illegible] لفظا اول بالفعل المستقبل معنى كما ان كلا نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي ان شارفوا ان يتركوا
[illegible] لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قال في المغني وانكر ابن الحاج في نقده على المقرب
[illegible] الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق [illegible] قال ابن الناظم وعندي
ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية لا حجة فيه لصحة حمله على المضي وقد علمه

الموشح في المغني بابيات مثال وشاهد على ان لو في ذلك للاستقبال لكونها لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلاق الكرام ولو تكون عديما
ان الشرطية كلك لو في البيت للتعليق اي لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي وهذا القسم هو اغلب اقسام لو واليه اشار الناظم بقوله لو
حرف شرط في مضي ويقل ايلاؤه مستقبلا لكن قبل ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين
بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه ما ذكر بعده فارقت ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط
بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني
امس اكرمتك وفي الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف فقال الفخر الرازي وابو الحسن قول الزجاج ان المتقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا
انتهى الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها اياه على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه من وجهه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع
الشرط ولا على امتناع الجواب الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهو القول الجاري على السنة المعربين الثالث انها تقتضي امتناع شرطها دائما ثم ان كان مثبتا
كان منفيا خلافا للشلوبين ولا تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه لانتفاء الملازمة شرعا او عقلا
او عادة فالاول نحو قوله نعم في نعم بن باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلولا انه مستثنى لله نعم لو فرض هذا المسلخ منفيا لم يلزم من نفيها ان يكون نفع المسلخ منفيا
اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كان ثبوت السبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي و
الثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود
النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله
تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض بفسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الالهة المراد منه على وفق العادة عند
تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الاية العكس لانها انما
سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يؤول معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي وان كان لجواب لو سبب غير شرطها
لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فانه لا يلزم انتفاء طلوع الشمس
انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى ومنه الاثر المروي عن عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه
لا يلزم من انتفاء لم يخف الله انتفاء لم يعصه حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال
والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم يدل لو على انتفاء
الجواب فيهما لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانها اذا انتفت المعصية عند عدم
الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما رواه
ابو نعيم في الحلية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى ابي حذيفة انه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت
ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلوة والسلام منتف من جهتين كونها ربيبته وكونها
ابنة اخيه من الرضاعة فهما مستويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك في من عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع ما حلت للنسب فان حلها
منتف من جهتين اخوة الرضاع والنسب لان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب وان كانت لو للتعليق في الماضي وتليهما مضارع اول بالماضي والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرفا الى المضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو اطاعكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح قال الناظم
على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها قليلا اسم مرفوع معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان
محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدا ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكقوله وهو الغطمش الضبي اخلاي لو غير الحمام
اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل الفعل المحذوف يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت فعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم
والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب وقولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني قاله حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو ماسور في بعض احياء العرب بسبب اللطمة ان
المراد انها بفصكة ناقة لها الاكل دم فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل لفعل
محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتني ذات سوار وذات سوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علي ذلك
والثاني لو زيدا اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري
فحلقي لو اسم هو في الظاهر مبتدا وشرق خبره وقيل هو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل فعل محذوف وشرق
خبر مبتدا محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها ضمير الشان والجملة بعده خبر كان ويجوز
ان يلي لو كثيرا ان المشددة وصلتها على المسند والمسند اليه فقيل لا خبر محذوف فقيل يقدر مقدما على المبتدا اي ولو ثابت صبرهم على حد ابتهم انا
حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا اي ولو ثبت صبرهم و
الدال عليه ان فانها تعطي معنى الثبوت كما ان استفالها بدل على التحصيل اي في الجواب يقع عقب الشرط الا مهملة ولهذا دخلت في نشاء لجعلنا حطاما

قال النحاة الجميع فى ان الواقعة بعدها الموصولة من كونها تصلها فى موقع على الفاعلية بتسهيل ما فى كالكلمة ما ان فى السماء نجما اى ما ثبت ان فى
السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان
والمرتبا بلا بعدان قال الموضح فى شرح بانت سعاد اليها اشار الناظم بقوله لكن لو ان بها قد تقترن واختصاص من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع
بعد لو كما اختص بعد ما بالنصب بعد ليت وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اى الماضى وضعا اما مثبت فاقترانه
باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا وقال عبد اللطيف فى باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها
تدل على تاخر وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل اى ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت فى لو نشاء
لجعلناه حطاما وحذفت فى لو نشاء جعلناه اجاجا لو قفة فى المزن من غير تاخر لان الفائدة فى تاخير جعله حطاما وتقليبه جعله اجاجا اشد لئلا العقوبة
اذا استوى الزرع على سوقه وقوى به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها الاية انتهى واما منفى بما عطف على مثبت
فالامر بالعكس فالاكثر تجرده من اللام وقيل ان نشاء بها فالاول نحو ولو شاء الله ربك ما فعلوه والثانى نحو ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لاخيار مع
الليالى وادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على ما غيرها وتقدم فى باب ان توجيه ذلك وقد يقع جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم
امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك فى شرح التسهيل فقال ان اللام فى لمثوبة فى جواب لو وان بين الماضى والاسم دشابها من هذه الجهة
قال الزمخشري وانما جعل جوابها اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستانفة وصرح به ابو حيان فى البحر فقال اللام فى لمثوبة لام الابتداء
لا الواقعة فى جواب لو وهو احد احتمالى الزمخشري او جواب لقسم محذوف وصرح بذلك ابن مالك فى بعض نسخ التسهيل فقال اذا وليها جملة اسمية فهى جواب قسم
وايضا قال فى المغنى فالاولى ان يكون لام مثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية وانهما اما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان
الفعلية ففيه تعسف انتهى وان اول فى هذين او جهين الاخيرين فهما الاستيناف وجواب القسم للتمنى فلا جواب لها على الاصح للاتى الوجه الرابع من اوجه لو ان
تكون للتمنى نحو لو تاتينى فتحدثنى بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضايع وابن هشام هى قسم براسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هى لو الشرطية اشربت معنى
ليت والوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره فى التسهيل والوجه السادس ان تكون للتقليل نحو لو تصدقوا ولو بظلف محرق قاله ابن
هشام اللخمى وغيره

فصل فى اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهى حرف فيه شرط اى مضمن معنى الشرط وحرف تفصيل وتوكيد لما وما حرف تفصيل غالبا يدل على
المعنى الاول وهو الشرط مجئ الفاء بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل
على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدائه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولا يعطف الخبر على مبتدائه تعين انها فاء الجزاء وان اما للشرط ويدل على المعنى
الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت
وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات الثلث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فالاول
نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم فى رحمة منه وفضل وتقسيمه فى المغنى
واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثانى نحو هو الذى انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين فى قلوبهم زيغ الاية
اى وغيرهم ... والراسخون فى العلم يقولون الاية فالوقف فيه وهو وقف تام فيقع المضارع لهذه الاية على قوله تعالى الا الله ويبتدى بما بعده والمعنى واما الراسخون
فى العلم فيقولون امنا به وذلك مبنى على ان المراد بالمتشابه من القران ما استاثر الله بعلمه اى اختص فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق للخلوق الى معرفته الا بتوقيف
منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذى يقدره الموضح وهذه الاية هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل ونقل بدل الدليل منا انهم قالوا الوقف على
قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا لانه لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون فى العلم حتى يكون عطفا
على قوله الا الله فاذا ابتدئ بقوله يقولون امنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حالا عن الله وعن الراسخين فى
العلم حتى كان الله تعالى والراسخين فى العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك فى حق الله تعالى محال او يكون حالا عن الراسخين فى العلم قالوا اما نقطع بتخصيص
المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو ايضا غير جائز لانه مناف للقاعدة المقررة فى العربية ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فثبت ان الوقف على قوله تعالى
الا الله واجب واذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله تعالى بما لا نفهمه وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى و
وهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وهو يعقوب دون اسحق قاله العبرى وقد يتخلف التفصيل فلا
اما زيد فمنطلق هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح فى الحواشى فقال الظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد فى شخصين نسبا او احدهما الى ذلك فهو
على هذا التفصيل اى واما غيره فهو بخلاف ذلك واما المعنى الثانى وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال اما حرف يعطى الكلام فضل التوكيد اى زيادة توكيد تقول
زيد ذاهب فاذا قصد توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب انتهى وزعم ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث
فسرها بمهما يكن من شئ قال الزمخشري وهذا التفسير يدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه فى معنى الشرط انتهى وقال الطيبى ما معناه وتحريره مهما تذكر من المواقع
والحوادث فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة انتهى وهى نائبة عن اداة الشرط وجملته وموضعها صالح لهما وهى قائمة مقامهما لتضمنها معنى
الشرط والتسلط بمعنى مهما وشرطها لانها حرف والحرف لا يصلح ان يكون بمعنى اسم وفعل فالمراد ولهذا المذكور من النيابة تؤول بمهما يكن من شئ كما يؤخذ من تفسير

سيبويه السابق قال الموضح فى الحواشى فسئ فى كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تمام المعنى مهما يكن من شئ من موانع مضمون جوابها ثابتا لان المسند اليه
ينبئك انا نبقينا الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها وتحصل انها
تفيد ثلثة امور احدها التوكيد اذ لا معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثانى معنى الشرط فالمراد مهما فقد
مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهو لازم لها غالبا ولهذا يكاد لو يعتبر الا مردفة باخرى
مثلها معطوفة عليها وقد يخلو من ذلك قليلا نحو اما العسل فانا شراب اما حففا فانا ذاهب حكاهما سيبويه انتهى وكون اما تقدر بمهما هو قول الجمهور
وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فمنطلق فحذفت اداة الشرط وفعل الشرط وابقيت اما نائبة عنها على القولين لا بد
لاما من جملة ولا بد لها من فاء تاليها اما بخبرية فمنطلق والاصل ان يؤتى بالفاء اما فريد منطلق فتجعل الفاء فى صدر الجواب كما هو مع غيرها من ادوات الشرط ولكن
خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبحه لكونه فى صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة احدها المبتدأ
كما مثلنا والثانى الخبر نحو اما فى الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السائل فلا
تنهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار
الناظم بقوله اما كمهما يك من شئ وفا لتلو تلوها وجوبا الفا الا ان دخلت الفاء على قول قد طرح اى حذف استغناء عنه اى عن القول بالمقول فيجب حذفها
معه للاستغناء عنها بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول القول محذوف والقول ومقوله جواب اما اى فيقال
لهم اكفرتم ولا تحذف الفاء فى غير ذلك الا فى ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال
ابو الفرج هذا البيت مما هجى به بنو اسد بن ابى العيص بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية الاجمع عرضة
وهى الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل او فى ندور نحو قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله اخرجه
البخارى والاصل فما بال وقد استفهامية مبتدأ وبال خبرها والى حذف الفاء اشار الناظم بقوله وحذف ذى الفا قل فى نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا

فصل فى ذكر معنى لولا ولوما على ما فى النظم للولا ولوما معنيان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجملة الاسمية والى ذلك اشار
الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لى من بعد سخطك فى رضاك
رجاء وبهذا رد على المالقى حيث زعم ان لوما لا تاتى الا للتحضيض والمرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفراء
وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائى وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب فى الخبر ان يكون
كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليل
والا جاز حذفه وذكره والخبر فى هذه الاية يحتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا انتم صددتمونا عن
الهدى بعد اذ جاءنا بدليل انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على الخلاف فى المرفوع بعد لوما ولم ينبه عليه والوجه الثانى ان يدلا على التحضيض
بمهملة ومعجمتين والى ذلك اشار الناظم بقوله وبهما التحضيض مز فيختصان بالجمل الفعلية لان التحضيض طلب وحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد
فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة ويساويهما فى افادة التحضيض الاختصاص
بالافعال هلا والا والا بفتح اولها وتشديد اللام فى الاولين وتخفيفها فى الثالث نحو هلا ضربت زيدا والا اهنته والا تستغفر الله والى ذلك اشار الناظم
بقوله وهلا الا الا وا وليها الفعلا واما قوله فهلا نفس ليلى شفيعها فمقدر فيه هلا كان هو اى الشان وقد يلى حرف التحضيض اسم متعلق بفعل على جهة كون
الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل اما مضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين اخبره بانه تزوج ثيبا فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك فبكرا متعلق بفعل محذوف اى فهلا
تزوجت بكرا او مظهر مؤخر عن حرف التحضيض نحو قوله تعالى ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وفى المغنى انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل
مظهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه اى هلا قلتم اذ سمعتموه والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر

هذا باب الاخبار بالذى وفروعه التى واللذين واللتين والذين واللاتى وبالالف واللام وكثيرا ما يقصد الى الاخبار لقصد
الاختصاص او تقوية الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن او تقوية ملكة فى التصرف فى الكلام ولذلك سماه بعضهم فى الصنعة الاول باب السبك اى سبك النحو
وهى تسمية قديمة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوا على ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل
الطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف وهو باب واسع وضعه النحويون للتدريب فى الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين الاتية وهى
تبنى كذا مثل كذا فى القواعد التصريفية والكلام فيه فى فصلين احدهما فى بيان حقيقته وثانيهما فى بيان شروط ما يخبر عنه الفصل الاول فى بيان حقيقته وهى
ان تدخل الموصول على اول الكلام الذى فيه الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض عن ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه فى الاعراب والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون ذلك الموصول ايضا مطابقا للضمير فى ما تقدم ثم تصير ذلك الاسم الذى
اردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقى الجملة صلة الموصول فتبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدأ من قولنا زيد منطلق بالذى فعلى الخبر
فاعمد الى ذلك الكلام الذى فيه زيد فاعمل فيه اربعة اعمال احدها ان تبتدئه بموصول يكون فى موضع رفع بالابتداء مطابق لذلك الموصول لزيد فى افراده

ونذكر وذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتداء العمل الثاني ان تؤخر زيدا الى اخر التركيب لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول
الثالث ان تعطي زيدا على انه خبر للذي العمل الرابع ان تجعل في مكانه اي مكان زيد الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه فتقول الذي
منطلق زيد فالموصول وهو الذي مبتدأ من حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدأ وخبر
على الترتيب والجملة من المبتدأ والخبر صلة الذي والعائد منها الى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته خلفا عن زيد في اعرابه الذي هو الان
وهو زيد مكمل الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله ما قيل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة عائدها خلف معطي
التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به فلذلك خالف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن
زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به فوجب تأويل كلامهم على اوجه احدها لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم
الاخبار بالذي الاخبار عن مسمى زيد ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي فعبر عن المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد بالذي كان على معنى اخبر عن مسمى
زيد في حال تعبيرك عنه بالذي ثانيها لابن الضائع بمعجمة فمهملة الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في
اللفظ خبرا فعبر عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة ثالثها انه على القلب ان عن بمعنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح ان يطلق عليه انه
مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حده او مؤنثا جيء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر المبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله وباللذين والذين والتي اخبر
مراعيا وفاق المثبت تقول في نحو بلغت من اخويك الى العمرين بكسر الراء رسالة اذا اخبرت عن التاء من بلغت بالذي الذي بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا
فالذي مبتدأ وانا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير مستتر في بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله وان اخبرت عن اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما
الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدأ واخواك خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن وان اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من
اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدأ والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من اليهم وان كان حق ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصلا ويكون
التقدير التي بلغت من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث امكن الاتصال فيقدم الضمير متصلا بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول عنه الى الفصل
الا في الضرورة ح اي حين اذ قدمته ووصلته يجوز لك حذفه ايضا لانه عائد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا
بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت ايديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر واجاز ابو ذر الخشني المطابقة
في الخطاب فتقول في الاخبار عن تاء الخطاب المعنى ضربت انت ويلزم من اجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان يكون الخبر حاصلا في المبتدأ
وذلك خطاء والخبر في هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور ونقل ابن الفلاح عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذي او مبتدأ الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه
فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار **اعلم** ان الاخبار بالذي واحد فروعه من المؤنث والمثنى والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط احدها ان
يكون قابل التأخير لما مر انه يجب تأخيره فلا يخبر عن ايهم في الاستفهام من قولك ايهم في الدار لانك تقول ح الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن
صدريته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقديمه نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر قال ابن الضائع بل ايهم مبتدأ والذي خبره
والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على
القول بان له صدر الكلام لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا من ان لها صدر الكلام لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا من صدريته وبيان ذلك انك تقول في الاخبار
عن اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمني اكرمه الذي [illegible] وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت [illegible] وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان
من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فقد زال ما له صدر الكلام عن صدريته ثم مانع اخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام
فلان الضمير لا يستفهم به واما في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة
ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسئلة ضمير الشان فلان ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة للموصول وفي التسهيل ان الشرط
ان يقبل الاسم او خلفه التأخير وذلك لان الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع انها لا تتأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل فتقول اذا اخبرت
عن التاء من قمت الذي قام انا فقد يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط الثاني ان يكون المخبر عنه
قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم للتنكير لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد اياه ضاحك والذي ملكت
تسعين اياها نعجة لكنت نصبت الضمير في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كل منهما واجب التنكير وكذا القول في نحوه
وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في قوله في النظم قبول تأخير وتعريف لما اخبر عنه ههنا قد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكر بلفظ
غير ملازم للنصب قال شراحه ابو حيان ومتابعوه والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منوعا عنه يعني ان ذلك الاسم الذي يراد ان يخبر
عنه يخرج بذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات
المشبهة واسماء الافعال انتهى الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي في صحة وقوعه موقعه فيخبر عن زيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو
مثلا موقعه في تركيب اخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع الاجنبي موقعها لفوات العائد الى المبتدأ فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها
لا يستغنى عن الهاء بالاجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عنها وكان لانك لو اخبرت عنها لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير في ضربته هو عائد الى المنفصل وهو هو المتأخر

اخر التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار فالضمير المنفصل الان وهو الهاء خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل فتبقى الصلة ح بلا عائد
الضمير المنصوب المتصل وهو [illegible] ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول وهو الذي بلا عائد وان قدرته عائدا على الموصول بقي
الخبر بلا رابط ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة في هذا الا
لان الخبر لا زيادة فيه على المبتدأ فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها وهي الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن المجرور في نحو
[illegible] لانه لا يجر [illegible] والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم في اول الباب فلا يخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها
[illegible]
لا يجيء منه ضميرا والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط فكذا لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر
عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد
خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير لا يضاف ولا يعمل ولا يوصف به فتقول في الاخبار عن زيد الذي سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار
عن الاب وحده الذي سر اباه زيد قرب من عمرو الكريم اب ولا عن قرب الذي سر ابا زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قرب منه الكريم عمرو
ولا عن الكريم الذي سر ابا زيد قرب من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار ومجرور ولا
غيره من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان ضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال محل الكريم
لا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما ابا زيد او عن العامل ومعموله معا وهما قرب من عمرو او عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم
فاخرت ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المتضايفين وهما ابا زيد الذي سره قرب من عمرو
الكريم ابو زيد وكذا الباقي فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سر ابا زيد هو قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن
مفعول قرب كان القياس ان يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال الجاني لا نقلته لاتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا
عمرو الكريم الذي سر ابا زيد قرب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد في نحو ما جاءني احد لانه لو قيل الذي ما جاءني
احد لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع احد في الايجاب فانه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد فنص في التسهيل في باب العدد على
ان في ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله انا احد لم نبه شان طارق فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على احد قلنا احد خبر الموصول
والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ الشرط السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل الطلب كالواقع في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد
الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول لما مر في بابه الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين ليس في الاخبار عنهما ضمير ولا
بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو فلا تقول الذي قام زيد وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على
الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان تكون معطوفة على جملة صلة بخلاف ما اذا كان في احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان قام زيد
قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين
تضمنت الثانية شرطها او ضميرا او كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول الرابط بين الجملتين بالضمير او بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني
وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو فتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني كاحد المرفوعين من
نحو يطير الذباب فيغضب زيد فتقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير
واحد في الجملتين الموصول بهما لان في الفاء معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء فجوازه المجيء بقولك الذي ان طار فيغضب زيد الذباب وان كان الا
بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة اخر وهي ان يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف المشتق وان يكون
الفعل مقدما غير مسبوق بشيء ففي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد اخوك لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة ال ولا من قولك عسى زيد
ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد عالما لان الفعل غير متقدم بل النفي متقدم عليه [illegible] يفصل بينها وبين صلتها بالنفي [illegible] والى ذلك اشار
الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ صلة منه لال ويخبر عن الفاعل من نحو [illegible] فتقول المضروب زيد
ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو وقى الله البطل فتقول اذا اخبرت عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول الواقيه الله البطل
برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز للثاني ان يحذف الهاء من الواقيه خلافا للشارح لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله
ما المستقر الهوى محمود عاقبة ولو انيح له صفو بلا كدر اي المستقره **فصل** واذا رفعت صلة ال الظاهر كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه وان رفعت ضميرا فلا
يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفس ال استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي
له فتقول في الاخبار عن التاء من بلغت من اخويك الى العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية
[illegible] لانه في المعنى للالف واللام اي الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم [illegible] انا المجعول خبرا وال للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدأ في هذا الباب نفس الخبر والصفة جرت على
موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع الى ال فلذلك وجب استتاره وان رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما مر ان

ان الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل كما اذا اخبرت عن التاء
من بلغت اسماء المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة
العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير ال وذلك لان
التبليغ فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي اخرته وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني و
الرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار بال عن المتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا الضاربه انا والضاربي زيد
انما ابو زيد فاعل الاول لان ال الاولى كال الثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضارب الاول الضاربه وتقول في الاخبار بال عن غير المتنازع فيه على راي
الاخفش فانه يعتبر الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعدما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضارب زيد
انا الضاربه هو انا فقدمت زيدا وجعلته معمولا لاول المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على ال عوضا عن
التاء المخبر عنها ليصح ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لان ال نفس انا الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول
ثان لان ال لا تفصل من صلتها فلا يصح ان يعطف وصفا على وصف هو صلة لال الى ان كان تاء المتكلم فيها الغيبة لتعود الى ال وفصلت ضمير الفاعل وهو
هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان ال نفس انا والذي فعل الضرب انما هو زيد كان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم لانه اولى ... ذهب
ابن السراج في مراعاة الترتيب الاصلي بان يولي لكل من الموصولين بخبر حصته غير خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في
المثال المذكور الضاربه انا هو والضاربه زيد انا ودخولها انا اخرنا او لاعن الفاعل وهو التاء الفوقانية فصلناه واخرناه فاوقعنا ال الاولى على
المضروب كما اوقعنا ال الثانية على الضارب ثم وصلناها صلة بضمير المفعول العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا
بالمفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بها الغائب مكان تاء المتكلم لتعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم يق
من قال بموافقة المازني في شرح كلامه بما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة اوجه احدها انك مثلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة
الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى جملة اخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك
هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والغرض انها متأخرة واختار الموضح في الحواشي ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد انا فانا في
الوصف الاول مفعول يعود على زيد وهو الها ويفصل الفاعل وهو انا ويجعله خبرا ويجعل مكان التاء التي فصلتها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن يجعل
غائبا ليعود على الموصول ويجعله مستترا لان ال هي نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فجريان الصفة على صاحبها وياتي للوصف الثاني بالهاء مكان تاء
المتكلم وهي المفعول العائد ويذكر الفاعل وهو انا الجاري على **هذا باب العدد** بفتحتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين
او البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك اربعة ونصفه لا محالة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد
ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما في الجمع للفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين
يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة
الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ثمان والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث الثالث عشر والمقالة الثالثة عشرة و
الثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث اماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع
ليال وثمانية ايام قال ابن مالك انما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة و
امة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للتأخر رتبته انتهى والحكم الثاني
من حكمي الواحد والاثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد
الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فاما قوله ثنتا حنظل فقليل واما البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة احوال الاول ان يقصد
بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف
ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما اذا اريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون بالتاء للمذكر ويحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود
فتقول صمت خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد الليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود مذكر فلا
تستفاد العدة والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة يفيد العدة دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت
الافادتين وهما العدة والجنس جمعت بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وتحذفها مع المؤنث والى ذلك
اشار الناظم بقوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكره في الضد جرد **فصل** في الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع
مفرد وهو عشرة الفاظ واحد واثنان وعشرة بعد تسعون وما بينهما ومائة مضاف وهو ايضا عشرة الفاظ مائة والف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو
تسعة الفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فيميز العشرين والتسعين وما بينهما والاحد و
العشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة ومميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق

بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كتمر وتمرة او اسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه كقوم ورهط خفض بمن تقول ثلاثة من التمر غرستها وخمسة من ال...
اكلتها وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وعلم الاخفش انه يجوز الاضافة الى اسم الجنس بان قد يقع على
الواحد لا يضاف هذا الجمع الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي ولذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد فان
كان لا يطلق على الواحد والقليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد فقد يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه اذا ركب انتهى وقد يجر من اسم الجمع
والجنس باضافة العدد اليه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلاثة انفس وثلاث
ذود لقد جار الزمان على عيالي والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وقد لا الاولى مجيئه والثاني مهمل
والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما انث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها الانسان قال المرادي واسم الجنس كقول جندل بن المثنى كان خصيتيه من
التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قال الموضح وانما الجمع على الخفض بمن واما بالاضافة فهنا
احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع
فانه ان كان يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني وقال
المرتضى ان العدد لا يضاف الى ما لا يدل على الكثرة واما ثلاثة رهط فمسموع انتهى وان كان مميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال وثلاث
اماء ويعتبر التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فان كان
ضميرهما مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتاء في ثلاثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في كثير
وثلاث من البط بترك التاء من ثلاث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر بالتاء او ثلاث بتركها لان ضمير البقر يجوز فيه
التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت بالتانيث و
حاصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث
وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل
والباقر والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلاثة اصطبلات جمع اصطبل
بقطع الهمزة المكسورة وثلاثة حمامات جمع حمام بالتشديد بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقول ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا
للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب جاء على ذلك وتقول ثلاث سجلات بترك التاء اعتبارا بالسجلة فانها مؤنثة ولا يعتبر من
حال الى اهل حال لفظه في التذكير والتانيث حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا وتانيثا
حتى يقال ثلاثة اشخاص بتركها انهم نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص يريد نسوة لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار
ضميره فيعكس حكمه في العدد كما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخاص بالتاء فيهما فاما قول ... وهو عمر بن
ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النساء الذي
سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اي هن كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم قال
ان فرق في اللفظ ما يرجح جانب المعنى رجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت وسميت
بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذا كان المعدود صفة منويا موصوفها فالمعتبر في التذكير والتانيث حال الموصوف المنوي لا حالها
فان كان الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التاء لان الموصوف مؤنث اي عشر حسنات امثالها
ولولا ذلك الاعتبار لقيل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء
في الثلاثة ان قدرتها الموصوف رجالا وبتركها ان قدرت الموصوف نساء لان ربعات بفتح الباء في الاصل ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة يستوي فيها بوصف
بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار تعينه ولهذا ترى العرب يقولون ثلاثة دواب بالتاء اذا
قصدوا ذكورا لان الدابة وهي لغة كل ما يدب على الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية ولكنهم قالوا ثلاثة احمرة جمع حمار ودواب وسمع من كلامهم
ثلاث دواب ذكور بترك التاء لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا الى الحال فلا يجري فيها على موصوف قال ابن مالك اخذا من قول
ابن عصفور وانا ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسما **فصل** الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان احدهما الثلاثة والعشرة وما
بينهما وقد تقدمت الثمانية الفاظ وحق مفسرها ان يكون جمعا مكسرا لبطان العدد والمعدود لفظا من ابنية القلة لبطابقها معنى والى ذلك اشار الناظم
بقوله في المبتدا جر جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلاثة افلس من الجوامد واربعة اعبد من الصفات الجارية مجرى الجوامد وسبعة ابحر من ...
من الثمانية وثمانية اجمال وتسعة صبية وعشرة ارغفة وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة فيضاف للمفرد في
مسئلتين احداهما ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في اللفظ واحد وذلك اذا كان مائة نحو ثلثمائة وتسعمائة لان المائة
وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قال الموضح في الحواشي ويستثنى في الضرورة نحو قوله فهو الفداء ثلاثة من بين المكوك

وفي بها بعد لي وجه آخر من وجوه الاهمال ووجه شذوذه ان المائة اذا جمعت كان اقل مع هو مائتها ثلثمائة وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب تبيينا
لجمع التصحيح في مسئلتين احديهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلوة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير اصلا
فضلا عن ان يكون للقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير اضيف اليها وهي جمع تصحيح لانها تفيد القلة عند سيبويه واتباعه والثانية ان يجاور بالراء المهملة ما اهمل
تكسيره وان كان هو مسموع التكسير نحو سبع سنبلات فانه كثر على سنابل ولكنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك اختير تصحيحه وقد جاء في
السنابل تكسيرا نحو سبع سنابل وبقي مسئلتان احديهما ان يكون تكسير الكلمة غير مستعمل نحو ثلث سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال
ابن مالك وهو مبني على ان فعائل انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل
الاستعمال نحو في تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لي فان تكسيرها على آي جائز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره قال وفيه نظر ويضاف الى
بناء الكثرة في مسئلتين احديهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة وانما
ارجال جمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم والثانية ان يكون لها بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل عنه الى جمع الكثرة
فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلثة قروء جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ كما سيأتي في باب جمع التكسير نعم ان جعل قرء وجمعا القرء بالضم كان قياسا والقرء
بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلثة شسوع بمعجمة فمهملة فان اشساعا وان كان قياسا فان مفرده شسع بكسر اوله
وسكون ثانيه احد سيور النعل واعقال القياس فيه قليل واحمال بالحاء المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من النوعين المائة والالف وحقهما ان
يضافا الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ونحو فلبث فيهم الف سنة وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين
من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهي تميز بمفرد مخفوض فعوملت
الالف معاملة ما عوضت عنه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه التشبيه
المائة بالعشرة اذ كانت عشير العشرات كما ان العشرة عشير الاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد من نون فقيل هو عطف بيان او بدل من ثلثمائة ورد
بان الاول على نية طرح الاول وعلى هذه الطريقة يكون المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد واجيب بان نية الطرح غالبة لا لازمة
ولا يكون سنين تميزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسعمائة وتسع سنين قال الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومائة والالف للفرد اضف
ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء فعاما
تمييز منصوب بعد مائتين قال ابن مالك العدد المنفي فما اجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب يؤيده قول ابي حنيفة ونحو ما بين الستمائة
الى السبعمائة بالنصب فاجرينا النصب مجرى التنوين والنون وقد روي بخفض مائة على نية ال وبعد بمضاف فمثل المصحوب بال وابدال الف
من المحصور على انابة المفرد عن الجمع مثل في جنانه بعض الحوان والرواية شاذة **فصل** فان تجاوزت العشرة جئت بكلمتين الاولى
النيف بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين واصله الواو من ناف ينوف اذا زاد وقال ابو زيد هو التسعة فما دونها وقال ابو جعفر النحاس
في شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز العقد الى ثلثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد
الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات والمئات والالوف وحكمها اي الكلمة الاولى وهي النيف في التذكير والتانيث ما ثبت لها قبل ذلك
التركيب فاجرينا الثلثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس واجرينا ما دون ذلك وهو الواحد والاثنان على القياس الا انك تاتي باحد واحدى
بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد على الاصح كما شاع وكانهم انما استهجنوا على الاصل في احد عشر الواو وحده لكن بيّنه
تلته في احدى فاتوا باحد واحدى مع التركيب كان واحد وواحدة مع الافراد خوف الالتباس بالصفة ويبنى الجمع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح
لتعادل خفته ثقل التركيب اما بناء الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها معنى حرف العطف وقيل لوقوعها
موقع النون في اثنين واثنتين فنعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل مضافان
فان النية عليهما ما العقد فيه لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثني واثنتي مبنيان لتركبهما مع العقد كسائر اخواتهما ورد
بانهما لو كانا مبنيين لزم الياء لانها نظير الفتح في الواحد فلما قالوا الا ابدلوها الفا دل على انها معربة والاتماني للتثنيه الياء لانها مفتوحة في ثمانية قال ابن ... انتهى
في التوضيح ولك اسكانها كما في معدي كرب ويقل حذفها مع بقاء كسر النون لانها ياء زائدة فحذفت تخفيفا والكسرة دليلا عليها فاشبهت ياء عبادي فقد
ويقل حذفها مع فتحها اي النون لانها لما كانت تضم في الاخراد كان الاخر النون كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان جعلت فتحة الياء على
التركيب والثانية من الكلمتين العشرة ويرجع بها الى القياس في التذكير مع المذكر والتانيث مع المؤنث بتجريدها من التاء مع المذكر وتانيثها مع المؤنث عودا
الى الاصل لئلا يجمع بين علامتي تانيث ويبنيها على الفتح مطلقا الا في مع اثني واثنتي فلانها واقعة موقع النون المحذوفة فلم تقم مع غيرها اما بناؤها مع
اثني واثنتي فلانها واقعة موقع النون المحذوفة والاسم اذا وقع موقع مبني بني واما بناؤها مع غيرها فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني
على السكون وخالف في البناء حكم ما وقع موقعه وبنيها على الفتح واختير الفتح طلبا للتخفيف واذا كانت العشرة مجموعة بالياء سكنت شينها في
لغة الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكسرتها في لغة اكثر بني تميم تشبيها لها بياء كتف وبعضهم

بفتحها ابقاء لها على اصلها من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتى عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا
من توالي الحركات قاله في المفصل وقد تبين مما ذكر انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما اي النيف والعقد من المثالين وثلثة
عشر عبدا بتانيث الاول وهو ثلثة وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندي احدى عشرة امرأة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي النيف والعقد من المثالين
وانما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة لان التاء بدل من الياء وليست للتانيث ولانها زائدة لا
باصلها واما الان اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنية والنيف غير العرب كانهما اسمان مضاف ومضاف اليه الا انهما متضايفان حقيقة بل لحذف
النون قال الموضح كل ذلك تقليل الا قوله عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فانثوا
الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في البواقي ... على انهم اعتبروا حال الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندي ثلث عشرة
جارية بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله واحدا اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا جاوزت التسعة
في التذكير والتسع عشرة في التانيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون عبدا وثلثون امة والمدار في التذكير
والتانيث على التمييز وتميز ذلك كله بمفرد منصوب نحو اني رايت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلثين ليلة
واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة
ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا ليس تمييزا لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل
والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا من اثنتي عشرة لذكر بتشديد الكاف العددان فقيل اثني عشر
وبتجريدهما من علامة التانيث لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب ان يجرد التاء من عدده وذكر الناظم في شرح الكافية انه لا حذف وان اسباطا تمييز وانه
رجح حكم التانيث في اسباطا لكونه وصف بما جمع امة فالترجيح اي التانيث وشخص ذكر كاعبان ومعصر في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص
كاعبان ومعصر فكان القياس ثلثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه فسر بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان فرجح التانيث وما ذكره الناظم في الكافية مخالف لقوله في شرح
التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا الفات
فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز
ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامما نعت لاسباطا وانث العدد وهو واقع على اسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة
كقوله ثلثة انفس يعني رجالا الا انه فان نكتب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الابيات يشهد له وقد يشهد له ايضا ما روي من
قول ابن مسعود رضي الله عنه في دية الخطاء عشرين بنت مخاض ويخرج على ان بني مخاض حال من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز كل ما ذكر
اشار الناظم بقوله وميز العشرين ... **فصل** ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود ويستغني
عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد وهذه مثله واحد عشر ... وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان عشر فيهما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون
فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كلام في بقاء البناء في الجزئين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه الاعراب
في اخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في بعلبك فتقول هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح
احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والاصح في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة
اعراب قال سيبويه وهذه اللغة لغة رديئة وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء
الى اصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بانا ليس فلنيفاف نحو كم رجل ... ولم يرد الى الاعراب وبانه
عارض بسبب التركيب فيعود البناء في ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب يبقى البنا وعجز قد يعرب وحكى الكوفيون وجها ثالثا شاذا وهو
ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة كما في عبد الله نحو ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من ابي فقعس
الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة وجر عشرك واجازوا ايضا هذا الوجه وهو اعراب المتضايفين دون الاضافة الى مستحق العدد نحو
هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل ... وهو نفيع بن طارق على ما
كلف من عنائه وشقوته بنيت ثماني عشرة حجة ... فبنيت مفعول ثان ... مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثماني مضاف اليها او غير
بالتنوين مجرور باضافة ثماني اليها ولم يضف الى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقال ابن
مالك في التسهيل لا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر ورد بان الكوفيين اجازوه في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح
فصل ويجوز ان يصاغ اي يشتق من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل على وزن فاعل كما يصاغ من فعل الثلاثي كضارب من ضرب والى ذلك اشار
الناظم بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا ... ثالث ثلثة رابعا الى العشرة كما تقول من فعل المتعدي ضارب ومن اللازم قاعد ولا
ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من الاسماء وسمي اسم فاعل لانه بمعنى فاعل ... كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من
المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلث الى العشر وهي مصادر ثلث اثنين الى عشرة

التسعة انتهى وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم واسم الفاعل من العدد يجب فيه ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس
كما يجب مع ذلك ضارب ونحوه من اسماء الفاعلين تاما ما دون الاثنين فانه وضع على ذلك الحكم من اول الامر فقيل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة وهما
من قعد بجلد وذلك في اسم الفاعل المذكور وهو ثان وعاشر وما بينهما ان يستعمل بحسب العدد الذي يؤخذ منه على سبعة اوجه احدها ان يستعمل مفردا عن
الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا عن الاتصاف بغيره فتقول ثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا قال
النابغة الذبياني توهمت آيات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى دمع في وهمي اي ذهني علامات المراة فعرفت العلامات بعد ستة اعوام
وهذا العام انا فيه سابع الوجه **الثاني** ان يستعمل مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة وغيره واليه اشار
الناظم بقوله وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض من بني فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة منحصرة في خمسة اي واحد من خمسة لان الغالب في
ح اضافته الى اصله كما يجب مثل كما يجب اضافة البعض الى كله كيد زيد قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني حال من الهاء في اخرجه و
اثنين مضاف اليهما وقال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة فثالث خبر ان وثلثة مضاف اليهم وزعم الاخفش وقطرب من البصريين و
الكسائي وثعلب من الكوفيين انه يجوز اضافة الاول وهو ثم نزع الى الثاني وهو الاصل ونصبه اياه فعلى هذا يجوز ثالث ثلثة بجر ثلثة ونصبها
كما يجوز في ضارب زيد جره ونصبه وزعم الناظم في التسهيل انه لذلك جائز في ثان فقط دون غيره وعلله في شرح التسهيل بان العرب تقول ثنيت
الرجلين اذا كنت الثاني منهما بمعنى ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث
ثلثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثلثت الرجلين فيهم مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا في ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثاني
الاثنين قال الموضح وقد نقله ابن مالك عن العرب قال ابن القطاع في كتاب الافعال اذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك الا ظاهري
جامد انتهى الوجه **الثالث** ان يستعمل مع ما دون اصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير والتحويل واليه اشار الناظم بقوله وان ترد جعل
الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما فتقول هذا رابع ثلثة بتنوين رابع ونصب ثلثة اي جاعل الثلثة بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو
رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اي الا مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز جره اي حين اذ كان بمعنى مصير اضافته الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى
الحال والاستقبال واعتماده على نفي او استفهام او ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان وهما الاضافة والاعمال في جاعل ومصير ونحوهما
من افعال التحويل والانتقال ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو
الكسائي وحكاه عن العرب فقال يقول ثان واحدا وحكى الجوهري ثاني واحد وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك فقال كانوا
تسعة وعشرين فثلثتهم اي صيرتهم ثلثين اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم اي صيرتهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم الا
ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فاذا تجاوز ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فامائتهم على افعلتهم وكذا كانوا
تسعمائة وتسعا وتسعين فالفتهم فانا مئيء ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لابي الحسن بن الاهوازي كان القوم عشرة فحل عشرتهم الى تسعتهم
وهم عشرون انا محد عشر ومستعشر قال وكذا العقود فيقال معشرن ومثلث ومن الثلثة الى الالف مؤلف ومؤلف لان فعلهما امأى والف انتهى الوجه
الرابع ان يستعمل مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناها لكونه مقيدا بمصاحبة العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة فتقول حادي عشر
بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتأنيثهما على القياس ايضا وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس
عشر بتذكيرهما والمقامة السادسة عشرة بتأنيثهما وحيث استعملت الواحد والواحدة مع العشرة او مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فاءهما وهي الواو
الى موضع لامهما وهو الدال فتقول حادي وحادية ونصيرها اي الواو ياء لان الواو اذا تطرفت اثر الكسر قلبت ياء وتاء التانيث في حكم الانفصال الا
انك تقول حاديا اعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين فيهما الياء والتنوين ولا تقول حادية لعدم البلاء فتقول حاد بحذف فيقدر فيها الياء غالب
خاتمة باثبات الياء وقد ذبحها قالت لانها من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلزم القلب كل العرب الوجه **الخامس** ان
يستعمل معها اي مع العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين وهو اختصار العدد فيما ذكر ولك في هذه الحالة ثلثة اوجه احدها وهو الاصل ان تاتي باربعة
الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كونها لوصف مركبا مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حال كون
ما اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة الى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه الوصف
المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلثة عشر فالوصف هو ثالث والذي اشتق منه هو ثلثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على
الفتح وجملة التركيب الاول مضاف وجملة التركيب الثاني مضاف اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف عشر من التركيب الاول استغناء به في التركيب
الثاني وتعرب الجزء الاول لزوال التركيبين كما زال التركيب فيه وتضيف الى جملة التركيب الثاني فتقول هذا ثالث ثلثة عشر بضم ثالث بلا تنوين وبناء
ثلاثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا ودخل ايضا فاعراب اسم الفاعل لعدم التركيب وقياس من اجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيز
اعمال الوجه الثالث من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الاول والنيف وهو الثلثة في ما من التركيب الثاني وللك
في هذا الوجه المشتمل على الحذفين الاثنين وجهان احدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء وهو التركيب فيهما ويجري الاول وهو الوصف بمقتضى حكم

العوامل في الرفع والنصب والجر فيجر الثاني وهو العقد بالاضافة دائما فتقول جاءني ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال
الثلثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور وقال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الا بسماع لما فيه من الاجحاف الوجه الثاني من هذه
ان تعرب الجزء الاول وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب بن السكيت وابن كيسان وعن جمهور انه
اعرب الاول لزوال التركيب فلما حذف من الثاني بقي البناء بحاله الصدر ونظيره لا حول ولا قوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه بني مع كلمة اخرى ثم
حذفها وبقي البناء بحاله قاله ابن مالك قال ابو حيان ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم وهو ابو محمد بن السيد انه يجوز بناؤهما لحلول كل
منهما محل المحذوف من صاحبه فتقول جاء ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزئين على الفتح في الاحوال الثلثة وهذا مردود لانه لا
دليل ح اي حين اذ بنيتهما على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الجزء الاول فانه يدل على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين و
لم يذكر الناظم في التسهيل وابنه في شرح هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول والنيف من الثاني بل ذكر امكانه في الكتابين المذكورين
ان تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكر اي الناظم بعده وابنه ان بعض العرب يعربه زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح و
التحرير ما تقدم من الاستعمال الثالث يوجه ان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني لا
فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يحتمله على تركيب واحد لا يعقد قال ابو حيان انه باطل لانه يلبس بالذي اصله تركيب ورده المرادي
في الحواشي بان الذي اجازه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه لبس وانه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يفهم انه منتزع من تركيبين انتهى وعبارة الناظم تا
بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغناء بحادي عشر معناه استغني بحادي عشر عن بقية التركيب فتلخص في هذه المسئلة خمسة اوجه الاول الاتيان باربعة
الفاظ واليه اشير بقول الناظم بحالتي تركيبين وهو قليل الاستعمال الثاني ان يحذف عقد الاول واليه اشير بقول الناظم وفاعلا بحالتيه اضف الى
مركب الثالث حذف هذا ونيف الثاني وبناء ما بقي الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبقاء عشرة مع ما قبله الوجه **السادس**
من اوجه استعمال اسم الفاعل ان يستعمله معها اي مع العشرة لافادة معنى رابع ثلثة فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع فتاتي ايضا باربعة الفاظ ولكن يكون اللفظ
الثالث مما دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين
ذهبوا على السماع وعلى الجواز فتتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب لان الوصف
بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما ياتي مع تنوينه وافراده بالفعل وهما مفقودان مع التركيب ومن ثم اجاز بعض النحويين هذا ثان احد عشر وثالث عشر بتنوين
الوصف ونصب ما بعده لعدم التركيب الوصف مع العشرة ولك اذا ابتدا تركيبين ان تحذف العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلثة عشر وليس لك مع ذلك الحذف
للعشرة من الاول ان تحذف النيف من التركيب الثاني فتقول رابع عشر بفتحهما للالتباس بما اصله تركيبين ومقتضى البناء في الجزئين ان يحلول كل منهما محل
المحذوف من صاحبه ومنع الالتباس اعراب الاول كما ذكره في الوجه الخامس ولم اره مسطورا الوجه **السابع** ان يستعمل مع العشرين واخواتها الى التسعين
فتقدمه في اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو خاصة فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين
اذكر بابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين واخواتها مع النيف ثلثة احكام وجوب تاخرها عنه
لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه لربط ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع **هذا باب كنايات العدد**
وهو ثلثة كم وكاين وكذا ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة امرها اما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من
يسال عن كمية الشيء والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس و
الحقيقة والمقدار الكمية والثاني كونهما مبنيين وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي
كان يستحق الوضع او في الوضع على حرفين الثالث كون البناء فيهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع لزوم التصدير فلكل منهما الصدر في الكلام و
الخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول وتفترقان في خمسة امور ايضا احدها ان كم الاستفهامية تمييز منصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم بقوله
ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت بفتح تاء الخطاب لما اراده ولا يتم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب
جمهور البصريين فما اوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا
من الغلمان واما نصبه ففيه ايضا ثلثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا
على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره من مضمرا
ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا عن اللفظ
بمن المضمرة وذهب الزجاج الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه فكذا ما كان بمنزلته قال ابن خروف
وتمييز الخبرية مجرور باضافتها اليه حملا لكم على ما هو مشابه له من العدد وقال الفراء على اضمار من لان من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة
الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل يفرد ويجمع لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف الى تمييزه تارة
الى جمع كالعشرة فما دونها وتارة الى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجراء لها مجرى الضربين نحو كم رجال جاؤك كم عشرة رجال جاؤك كم امرأة

جاءتك كما تقول ثمانية امراة جاءتك والافراد اكثر في الاستعمال وابلغ في افادة الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال
ودخلت في المفرد فيما فيه معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او ثمانية والامر الثاني ان الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب
بجامع التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان ساملكهم كما لا يجوز رب غلمان ساملكهم لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في
الاستفهامية كم عبدا ستشتريه لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر الثالث ان الخبرية المتكلم بها لا يستدعي اي لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر
بخلاف المتكلم بالاستفهام فانه مستخبر والامر الرابع ان المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف
المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس مما تختص به الخبرية ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن
معنى الاستفهام فتقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام
ولهذا يقال كم مالك اعشرون ام ثلثون فكم في موضع رفع بالابتداء وما الخبر عند سيبويه وعند الاخفش العكس واعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها
معنى الاستفهام وتسمى معادلة للهمزة وثلثون معطوفة على عشرون فليس ... قول الفرزدق وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير كم عمة لك يا جرير
وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بجر عمة وخالة على ان كم خبرية ونصبهما على انه تمييز بنصب تمييز الخبرية مفردا اي كثيرا من عماتك وخالاتك من
جملة خدمي ويحمل على الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك الذي كن يحلبن ... عليهما اي الجر والنصب اي كم مبتداء و
قد حلبت خبر وافراد الضمير حملا على لفظ كم اذ التاء في حلبت للجماعة لانهما في المعنى عمات وخالات ويروى برفعهما على الابتداء لتخصيص المعطوف عليه بوصفه
بلك وفدعاء ... مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلك الاولى وقد
حلبت خبر للعمة والخالة وخبر الاخرى محذوف ... الا ان الحبر فيه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت ولكن التاء في
حلبت للوحدة على هذا لانها عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية او على الظرفية الزمانية والتمييز محذوف اي كم حلبة
المصدرية او كم وقتا على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفاء وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى تنقلب الكف او القدم الى
انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على راي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي
الناقة التي اتى عليها من يوم ارسل الفحل عليها عشرة اشهر ومعنى على على الجانب الايسر على راي ابي زيد ... الاصمعي ... لان على تستعمل في الضر كما ان
اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فبمنزلة كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي لزوم التصدير وفي البناء
وفي الحاجة الى التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال الله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب تمييز كاين كقوله اطرد الياس بالرجاء فكاين الما
حم يسره بعد عسر المائة الهمزة على فوزنا على من الم بالم اذا ... منصوب على التمييز بكاين ... امرء ... فقد الياس بالياء المثناة تحت القنوط و
والرجاء بالمد الامل ... بضم الحاء المهملة ... ولا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عليم قد ساقه غناه بعد فقره وكاين تخالف
كم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت
ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا
لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا بكاين تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع الا مفردا واما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير وتوافق كاين في ان بعض
امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور احدها انه يجب في تمييزها النصب
فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم اشارة لا يقبل التركيب فضلا عن الاضافة فابقوا على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف
ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل مما والثاني انها ليس لها الصدر
فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد
والى كاين وكذا اشار الناظم بقوله ككم كاين وكذا وينتصب غالبا الا معطوف عليها تمييز ذين او به صل من تصب

هذا باب الحكاية

وهي ايراد
لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص باي ومن الاستفهامية فحكاية
الجمل مطردة بعد القول وفرعه من الفعل والوصف بانواعهما نحو قوله انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله ام تقولون ان ابرهيم الاية قل ان ربي يقذف بالحق والقائل
لاخوانهم هلم الينا وتحكى الجمل على تعيينا للفظ ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة بغير المعنى
في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن ... من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جاء زيد بالجر اورد حكاية كلامه فلتقل قال ان جاء زيد بالرفع
ولكنه خفض زيدا والكنه بالاستدراك على اللحن لئلا يتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال ان جاء زيد بالجر مراعاة للفظ وحكاية المفرد
في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي
بلالا فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قال الزجاج في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية
ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط المصاحف علي ابو فلان ابو فلان القول فيه ابو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرا بالياء وان كان مكتوبا بالواو وكما يقرا
الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا تكتبان بالواو ونبهنا على ان المنطوق به منقلب عن واو انتهى وعندي انه يقرا بالواو لحمزة بن احمد هاهنا ان الغرض منه محكي

وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو ليكون من استعمال الاسم في اول احواله ... ذلك
بغيره واما حكاية حال المفرد في الاستفهام فان كان المسئول عنه نكرة مذكورة والسؤال باي او من حكي في لفظ اي ولفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها
من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع بشرط ان لا يفصل اي ومن ... لوصفهما بها ... وصالح لوصفه به تقول لمن قال رايت رجلا وامراة ورجلا
وجاريتين وبنين وبنات ايا في حكاية رجلا وايه في حكاية امراة وايين بالتثنية في حكاية غلامين وايتين في حكاية جاريتين وايين بالجمع في حكاية بنين
وايات في حكاية بنات وقولنا في التثنية او صالح لوصفها بها ليشمل مثل ايشاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا
انهما يوصفان بالتثنية والجمع فتقول الطريفين وقولنا في الجمع الشامل او صالح او وصف ... مثل رايت نسا لا او نساء فانك تقول في حكاية الاول ايين وفي
حكاية الثاني ايات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رجال صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك الحكاية للمرفوع بالفاعل
والمجرور واختلف في الحركات اللاحقة لاي فقيل حركات حكاية واي مبتدا او من في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقع سؤالا
عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل اي فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لان الاستيفاف يزيل الصدر كما تقول احدث ما قاله السائل وكانك
انما ذكرتها مقفط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخرا توكيدا قاله الكوفيون وهو منقوض بقواعد البصريين انه يتعين كونها مبتدا والخبر محذوف وتقديره اي قام
لان الفعل لا يتقدم في الاستفهام لا يتاخر والكوفيون يجيزونها فان سئلت بها عن منصوب او مجرور فقياس قول البصريين انه مبتداء والخبر محذوف والحركة
للحكاية او مقولة المحذوف متاخر ولك ان تصرح به توكيدا مع التاخر فتقول ايا رايت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو اولى للمطابقة
وكذلك تقول في من اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حد ما تقدم في اي من الامثلة الا ان بينهما فرقا من اربعة
اوجه الاول ان ايا عامة في السؤال فيسئل بها عن العاقل وغيره كما سئلنا من قولنا رايت رجلا الى اخره وعن غيره كقول القائل رايت حمارا او حمارين او اتانا او اتانين او
حمرا واتانا ومن خاصة بالسؤال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في الوقف والوصل تقول لمن قال جاءني رجلان فتقول ايان بالوقف والاسكان
او ايان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف تقول لمن قال جاءني رجلان منان بالوقف والاسكان في النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون
وبطلت الحكاية لما سياتي انك تقول في حكاية المذكر منو ومنا ومني وهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله وهو شمر بن الحارث
الضبي ... انوا نارى فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فنادر في الشعر ... وانما حمله سيبويه على اللغة من قال ضرب منو من فاد
انما يجوز ... على ان ذلك ... وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر الى هذه الزوائد في الوصل قال
ابن خروف ... سيبويه اجود وهو ان يكون معربا وجمعها في حكي الكوفيون ان منهم من يقول منو ... انتم فيكون البيت على هذا لا
يقاس عليه خلافا ليونس ووجهه انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومنو منا لمن قال ضرب رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه ان من الاستفهام عن ...
... احدهما فاعل والاخر مفعول في الاولى ... في الوصل ... سيبويه ... احدهما انه حكى القسم
في الواو وهو معرفة ... انه حكي ... والثاني انه حرك النون وحكمها السكون ... بكسر العين المهملة اي انعموا
ظلاما ... ابن السيد ... والاول اولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انسا
... الى انه لا يحسن ان يكون ظرفا ... المراد انهم نعموا في ظلام اوفي
صباح انما المراد انه ... في حكاية المرفوع اي في حكاية
المنصوب ... على اللغة ... فيقول لمن قال جاءني رجل منو ولمن قال
مررت برجل مني ومن العرب من يحكي اعراب المسئول عنه فقط ولم يرد علامة التانيث والتثنية والجمع فيقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال
او امراة او امراتان او نساء منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من ان الواو والالف والياء ... من حركات الاشباع وان الحركات حكاية
هو قول السيرافي وزعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوها لان الحركة في الوقف لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما يبين بها السكت بالالف والواو
حسبها لا خاصة وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب فالحروف فاجتلبت للحكاية فلزم تحريك ما قبلها ...
... ابن خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فاذا قيل منوا فالحكاية بالضمة والواو بدل للتنوين وكذا منا ومني ... ابو حيان
وقال بعضهم الحروف عوض عن لام التعهد لان قياس النكرة اذا اعيدت ان تعاد بلفظ المعرفة لانه لا يتوهم انها غيرها الفرق الرابع ان ما قبل تاء التانيث
في اي واجب الفتح تقول ايه وايتان ويجوز الفتح والاسكان في من اذا اتصلت بها تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب التاء هاء وتسكن
بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تنقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى وتسكن
بسكونها والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية وانما عبر بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح
في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها للتانيث والقول بانها في اية للتانيث وفي منه للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح بالمفرد لان التاء
فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك ... وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء
للوقف هذا حكم غير العطف واما العطف فاذا قال جاءني رجل وامراة ... منو ومنه فانك تقول من ومنه واذا قال

جاءني رجل وامرأة فانك تقول من ومنه بلحق العلامة آخر الكلام لانه محل الوقف فهو ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال ونساء قلت منون ومنات فاذا قال مررت بزيد ورجل قلت منى ومنى فاذا خلطت فالابتفصل بين يفعل جعلت السؤال عما لا يعقل بأي وعمن يعقل بمن فاذا قال رأيت رجلا وحمارا قلت من وايا واذا قال مررت بحمار ورجل قلت أي ومن واذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت ايا ومنا وكل ما اشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله ديما القوله او الاعلام أن المسئول عنه نكرة فاما اذا كان المسئول عنه علما لمن يعقل [illegible] من التوابع الخمس فاذا السؤال من [illegible] فانه بالحجازيون يجرون حكايته اعرابه فيقولون من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد فالفتحة والكسرة الحكاية والرفع في موضعهما مقدر لان لو امع تعدد من مبتدأ خبر من عند الجمهور وخبر مبتدأ من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاءني زيد برفع ما بعدها على اللغتين [illegible] لانه ان كان المحكي [illegible] والرفع في الفظ غير الرفع [illegible] الحكاية في [illegible] من في نحو من زيد لاجل الخالف لا داخل من في [illegible] لانتفاء العلمية خلافا لابي يونس في اجازته حكاية جميع المعارف [illegible] استفهام العطف [illegible] ومن زيد الا اصل لوجود التابع وهو النعت [illegible] التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن عمرو [illegible] بالواو خاصة كرأيت زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو [illegible] في زيد في الاول بخفضه في الثاني وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو وذهب يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا بل يوجبون رفع ما بعد من وملك الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فاجازوا فيها الحكاية لانهما من باب احد الكلامين الآخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن دون اي لوجهين احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي [illegible] بعد لا يظهر معها في الحكاية [illegible] على كل حال [illegible] الاولى فانه لو حكي بها اي زيدا اذا اي زيد برفع اي [illegible] في المثالي لظهر التبع [illegible] اعراب المبتدأ والخبر قال ابن الصائغ والاول اولى وقلنا اعتمد الى سيبويه وان خروج [illegible] الشاهد وكونه على خبر [illegible] استفهام التابع لانهم استغنوا بالطالة عن الحكاية [illegible] الاستفهام بافتران العاطف بمن [illegible] بالحكاية بيانا ان المسئول عنه هو المقام [illegible] فاذا عطفت [illegible] السؤال على الكلام المسئول [illegible] في ذلك بيان ان المسئول عنه هو الاول فلم يحتج الحكاية [illegible] الناظم بقوله [illegible] العلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطفه بها اقترن

هذا باب التأنيث

اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الجواهر [illegible] من حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وانثى ولما كان التأنيث فرع التذكير لان الاصل في جميع الاشياء قال سيبويه احتاج المؤنث لعلامة تميزه عن المذكر وهي اما تاء محركة بوجوه الاعراب تختص بالاسماء كقائمة وقاعدة وتبدل في الوقف هاء فلذلك تسمى بالهاء او تاء ساكنة وتختص بالافعال الماضية كقامت وقعدت واما الف مفردة عن الف قبلها كحبلى وسكرى واذا الف قبلها الف فاندا فتقلب هي اي الالف الثانية همزة كحمراء هذا [illegible] ومن [illegible] ذهب [illegible] الى ان [illegible] علامة التأنيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة التأنيث [illegible] من الف التأنيث والالفان المقصورة والممدودة يختصان بالاسماء الظاهرة والى التاء والالف اشار الناظم بقوله علامة التأنيث تاء والف ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما علقاة فالالف مع وجود التاء للالحاق بجعفر [illegible] علامة للتأنيث والعرب قد انثوا اسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك المقدر بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا وفي نصح الحرب [illegible] وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود الضمير عليها [illegible] في ترتيب الآيات من المناسبة [illegible] الحرب بالمصالحة من الطباق [illegible] الاشارة اليها [illegible] بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث [illegible] التاء في تصغير [illegible] وعيينة واذينة مصغر عين واذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وغير المزدوج مذكر كالراس والقلب او ثبوتها في فعله نحو فلما فصلت العير [illegible] مؤنث [illegible] كقوله [illegible] اجمع وهي للشاذ درع واصبع [illegible] الى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اسام قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير

فصل

[illegible] التاء ان تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائم وقائمة ومن غير الغالب في الاسماء غير الصفة نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة في الصفات التي تدل على مقصود وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بها الحدوث في احد الازمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات اهلية الحيض والطمث ولا تدخل هذه التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى صابر وامرأة صبور بمعنى صابرة وانما لم تدخل التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها [illegible] الشاطبي [illegible] من فعول بمعنى فاعل [illegible] اصله [illegible] اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون [illegible] ثم ادغمت الياء في الياء والاولى [illegible] بمعنى فاعل لحقته التاء [illegible] جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية [illegible] [illegible]

ادغم فشاذ لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على صديقة كما في عكسه وهو حمل صديق على عدو في قوله لم ابخل وانت صديق وقياس صديق وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وانما لحقته وان لم يجر على الفعل فرقا بينه المقصود بين فعول الوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروح فهذا العلة فيه فالقلم ونشد ملحفة جديدة بالتاء فانها بمعنى مجلدة ولحقتها التاء فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء الفاصلة نحو امرأة رحيمة وظريفة وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختص بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول فان فانه ليس بفعيل بل لان الحق التاء خشية الالتباس بالمذكر لانه لم يذكر الموصوف والمأمور فعلا الالتباس الوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمنحار يقال رجل منحار وامرأة منحار بالحاء المهملة وشئ مبقات بالقاف والنون من الميقين وهو عدم التردد يقال رجل مبقان لا يسمع شيئا الا ايقنه وامرأة مبقانة وانما لم يدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا يجري على فعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله قاله ابن الانباري الوزن الرابع مفعيل بكسر الميم كمعطير من العطر يقال امرأة سكينة [illegible] عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة وسمع امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه الوزن الخامس مفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته ومدعس بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس [illegible] علة عدم الحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم بقوله ولا تلي فارقة فعولا الابيات الثلاثة وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي لا يصنعه مخلوق ككمء وكمأة بفتح الكاف وسكون الميم ولعكسه اي لفصل الجنس من واحده في جبأة بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة احمر وكماة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة والسواد قال الموضح خاصة مخرج لسبانة ومبانة فانهما جمعا سبان ومبان لا من اسماء الاجناس لغلبة التأنيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير كونهما من اسماء الاجناس فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة للمعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وتأتي التاء عوضا من فاء كعدة واصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا عنها التاء في غير محل المعوض عنه لان تاء التأنيث لا تقع صدرا وتأتي عوضا من عين كاقامة ومن لام كسنة واصلها سنواو سنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات ثم استثقلوا الحركات الاعراب على الواو والهاء لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا عنهما التاء في محل المعوض عنه على القياس او عوضا من حرف المد لغو وهو ياء التفعيل كتزكية ولاشاعته الى تزكية [illegible] الى اشعثي [illegible] فيهن عوض من ياء النسبة [illegible] الاشعثون والاشاعثة [illegible] او عوضا من حرف المد [illegible] وهو ياء مفاعيل كزنادقة [illegible] فالتاء عوض من ياء زناديق [illegible] زنادقي فالياء [illegible] والتاء متعاقبتان [illegible] قاله في شرح الكافية والوزن الذي [illegible] ويحيى الكفر وتأتي التاء للتعريب بالعين المهملة اي لتعريب الاسماء الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف بعيد الجورب والقياس موازج فدخلت التاء في جمعه لتدل على ان اصله اعجمي معرب [illegible] غير ان العرب استعملته [illegible] الفاظه [illegible] والافلاوتاتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة وليؤكد هذه المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة [illegible] لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت اكيد المبالغة لان التاء للمبالغة وتأتي التاء لتأكيد التأنيث كنعجة لان نعاجا المؤنث باسم غير المذكر يفيد التأنيث كعجوز واتان فكان [illegible] لانه يفيد التأنيث بنفسه ودخول التاء فيه لتأكيد التأنيث

فصل

لكل واحدة من الفي التأنيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا تعرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها في الاستعمال وتقدم في باب الابنية ان المقصورة اصل للممدودة فلذلك قدمها فالمشهور من اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كأربى بالراء المهملة والباء الموحدة اسما للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادمى وشعبى بمعجمة فمهملة اسمي موضعين قال جرير اعبد حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وقد زعم ابن قتيبة انه لا رابع لها في لسان العرب ورد عليه [illegible] بالنون اسما للجمع من البقل بلا لبن وجنفا بالجيم فالنون فالفاء اسما لموضع وجعبى بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما لعظام النمل جمع عظيم لا عظم والمراد به كبار النمل اللاتي يعضضن لهن افواه واسعة قاله القالي وجحجبى بالراء والحاء المهملة والباء الموحدة لموضع حكاه بالحاء المهملة [illegible] قال ابو علي [illegible] هي مقصورة عند ابن جني في [illegible] وقد تبين من عدم اشتهارها ذكر ان عد الناظم لها في الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال [illegible] خطلب المارديني انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كبهمى بالباء الموحدة اسما لنبت قال الجوهري يقال بهمى للواحد والجمع او صفة لا مذكر لها كحبلى او ما لها مذكر كطولى انثى الاطول او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى بالموحدة لنهر بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة اسم لضرب من العدو او صفة كحيدى بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله لنشاطه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه بشرط اما ان يكون جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا كدعوى

متصلة بها دعاء او صفة كسكرى وسيفى مؤنثى سكران وسيفان للطويل فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى ففى الفه وجهان مبنيان على الصرف وعدمه
فمن صرفه فالالف للالحاق ومن منع فلانها للتانيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال اديم مارطى اى مدبوغ وقد يكون ارطى افعل لانه يقال
اديم مرطى حكاه فى الصحاح والعلقى نبت الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف الثانى كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة و
سمانى بالسين المهملة لطائر يذكر ويؤنث وفى الصحاح ان الحبارى للذكر والانثى وهو بفتح الهاء من صاحب الصحاح فانه قال [illegible]
[illegible] ممنوع الصرف ومنع الصرف دليل على ان الفه للتانيث الوزن السادس فعلى بضم اوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى بالمهملة للباطل والكذب و
للهواء بين السماء والارض الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه وسكون الثالث كسبطرى بمهملات وموحدة وذفرى بالذال والفاء والقاف لضرب من
المشى فالاول مشية فيها تبختر والثانى مشية فيها تدفق واسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما مصدرا كذكرى مصدر ذكر
ذكرا وذكرى [illegible] كلستان فيما عدا الف التانيث وجمعا وذلك ظربان وحجلى بالحاء المهملة والجيم جمعا للحجل بفتحتين اسم الطائر وظربى بالظاء
المشالة والراء والباء الموحدة جمعا للظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسم لدويبة [illegible] فى الجموع وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف
ولكن ذكرناهما [illegible] الوزن التاسع فعيلى بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بحاء مهملة وثائين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث
على الشئ اذا حض عليه وخليفى بالخاء المعجمة والفاء الخلافة وفى الاثر عن عمر لولا الخليفى لاذنت وحكى الكسائى هو من خصيصاه ممدودة بالمد وهو شاذ
[illegible] الوزن العاشر فعلى بضم اوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالكاف والفاء والراء وفى القاموس انه مثلث الكاف والفاء
[illegible] لوعاء الطلع [illegible]
[illegible] الاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته [illegible] بحاء مهملة فى الاول وباء موحدة فى الثانى وهما من الحدب
[illegible] الباطل الوزن الحادى عشر فعيلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى بالطاء المعجمة والخاء المهملة اسما للاختلاط
[illegible] وقعوا فى خليطى اذا اختلط عليهم امرهم وقبيطى بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسما للناطف الوزن الثانى عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه
نحو شقارى بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة وخبازى بالخاء المعجمة والباء الموحدة والزاى اسمين لنبتين وخضارى بالخاء المعجمة والضاد المعجمة والراء
المهملة اسما لطائر **تنبيه** نحو حبنطى مما كان على وزن فعنلى بفتح الفاء وفتح العين ونحو حلبلى مما كان على وزن فعللى بكسر الفاء وتشديد العين المفتوحة
المكسورة [illegible] ليس من الاوزان المختصة بالمقصور بدليل وجودها فى الاوزان الممدودة
فالاول كما فى عرواء بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة [illegible] الحمى [illegible] كما فى القاموس زيادة على الصحاح والثانى كما فى [illegible] بكسر الفاء
وتشديد الخاء المعجمة [illegible] والثالث كما فى دخيلاء بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة [illegible] يقال هو عالم بدخيلاء
امورك اى بباطنها ومشهور اوزان الممدودة سبعة عشر فيها احدها فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء او مصدرا كرغباء مصدر رغب
بالراء المهملة والغين المعجمة او صفة كحمراء [illegible] والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال ابو زيد هو المطر الذى ليس فيه رعد
ولا برق [illegible] ثلث النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر [illegible] بالطاء والراء المهملتين [illegible] بالموحدة [illegible]
الغابة وهو شجر [illegible] وفى القاموس انها اربعة اصناف منها الاثل الواحدة طرفاءة [illegible] فى الصحاح قال سيبويه واحد وجمع والوزن الثانى
والثالث والرابع افعلاء بفتح العين وافعلاء بكسرها وافعلاء بضمها كقولهم فى يوم الاربعاء بفتح الباء وضمها وكسرها سمع فيه الاوزان الثلاثة
وهو اليوم المعروف [illegible] والوزن الخامس
فعللاء بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقرباء اسما لمكان والوزن السادس فعالاء بكسر الفاء كقصاصاء بقافين وصادين مهملتين اسما للقصاص
والوزن السابع فعللاء بضم الاول والثالث كقرفصاء بقاف وفاء وراء [illegible] نوع من القعود [illegible] الارض البيضاء
الوزن الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء العاشر من المحرم وحكى ابو عمرو الشيبانى فيها القصر الوزن التاسع فاعلاء بكسر الثالث كقاصعاء بالقاف
والصاد والعين المهملتين اسما لاحدى حجرة اليربوع وهو حيوان فوق الفارة [illegible] ومن اسماء حجرته [illegible] ونافقاء
الوزن العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثانى نحو كبرياء بمعنى التكبر الوزن الحادى عشر مفعولاء كمشيوخاء بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه
ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثانى عشر فعالاء بفتح اوله وثانيه نحو براساء بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين بمعنى
الناس يقال ما ادرى اى البراساء هو اى الناس هو وبراكاء بالباء الموحدة والراء المهملة بمعنى البروك [illegible]
[illegible] براكاء كل شئ معظمه [illegible] براكاء الامر [illegible]
القتال او الفرار [illegible] الوزن الثالث عشر فعيلاء بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء بمثلثتين [illegible] بالقاف فى الاول والكاف فى الثانى [illegible]
من البسر [illegible] قال الكسائى [illegible] الوزن الرابع عشر فعولاء بفتح
اوله وضم ثانيه نحو دبوقاء بالدال المهملة والباء الموحدة والقاف العذرة [illegible] الوزن الخامس عشر فعلاء بفتحتين
[illegible] الشرح [illegible] بالجيم والنون والقاف [illegible]

ونصف فعلاء كجفقاء اسم مكان ولا نظير له الا اذاماء بفتح الذال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما للامة وقرماء بالقاف والراء اسما لموضع ذكره فى العين
فى مادة القاف ولم يذكره فى مادة القاف قال فى القاموس فى فصل القاف وقال الجوهرى قرماء موضع سهو وانما هو بالفاء [illegible] فى فصل الفاء
وقرماء [illegible] موضع باليمامة بنى امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة وعلى هذا النقد يعد الناظم لذلك فى المشهور من اوزان الممدودة مشكل
لانه وزن نادر جدا وفى المحكم لابن سيده ان جنفاء بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد ايضا موضع فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن
السادس عشر فعيلاء بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سيراء بالسين المهملة والياء المثناة تحت نوع مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل يرد فيه خطوط صفر
وايضا نبت وايضا الوزن السابع عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه نحو خيلاء بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب

هذا باب المقصور والممدود

المقصور هو الاسم المعرب الذى حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا بخلاف [illegible] فلا يسمى مقصورا
والممدود هو الاسم المتمكن الذى اخره همزة بعد الف زائدة [illegible] فلا يسمى ممدودا [illegible] الاسماء وهو ضربان قياسى وهو
وظيفة النحوى وسماعى وهو وظيفة اللغوى وقد عنى اللغويون بهما [illegible] وضابط الباب عند النحويين ان يرجع البناء الى الاسم المعتل
بالالف ثلاثة اقسام احدها ما له نظير من الصحيح الاخر يجب فتح ما قبل اخره قياسا وهذا النوع مقصور [illegible] واليه اشار الناظم بقوله اذا اسم استوجب من
قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر وله امثلة منها كونه مصدرا لفعل بكسر العين اللازم نحو جوى جوى بالجيم
وهوى هوى وعمى عمى فان نظيرها من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر اشرا بفتح ما قبل اخرها [illegible] لان فعل اللازم قياس مصدره فعل
بفتحتين قال ابن عصفور وغيره [illegible] سيبويه والفراء وشذ الغراء بالغين المعجمة [illegible] مصدر غرى بكسر الراء [illegible] فى الصحاح فى فصل الغين
المعجمة والراء غرى بالشئ بالكسر اى اولع به والاسم الغراء بالفتح والمد [illegible]
ابن عصفور وموافقيه [illegible] لان ابا عبيدة حكى عن خالد بن كلثوم غاريت بين الشيئين غراء [illegible]
ابى عبيدة هذا فالمد قياسى [illegible]
بالشئ [illegible] وانشد ابو عبيدة والجوهرى [illegible]
رواية حقل بضم الحاء وتشديد الفاء [illegible]
وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل [illegible] الجوهرى بان الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غرى [illegible] الغراء بالكسر
والمد مصدر غاريت الشئ واختلفوا فى الغراء فى بيت كثير فابن عصفور يرى انه بالفتح والمد [illegible] ومنها فعل
جمعا لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى بالفاء والراء الكذب [illegible] ومرية ومرى بالراء الجدال فان نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف
فيهما ومنها فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصور المنقوشة فى الحائط وتطلق على الصور
الجميلة على سبيل التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى [illegible] الحفرة [illegible] وكسوة وكسى بالكاف و
السين المهملة فان نظيرها من الصحيح حجة وحجج وقربة وقرب بضم [illegible] واليه اشار الناظم بقوله كفعل وفعل فى جمع ما كفعلة وفعلة ومنها اسم
مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعى ومقتضى من الخماسى ومستدعى من السداسى فان نظيره من الصحيح مكرم [illegible] ومستخرج بفتح ما قبل الاخر
فهو القسم الثانى من اقسام المعتل بالالف ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف فهذا النوع ممدود قياسا واليه اشار الناظم بقوله وما استحق
قبل اخر الفا فالمد فى نظيره حتما عرف وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدرا لافعل بسكون الفاء وفتح العين او لفعل بكسر الفاء وسكون العين اوله
همزة وصل فالاول كاعطى اعطاء والثانى ارتأى ارتئاء قال الجوهرى ارتأى افتعل من الرأى والتدبير [illegible] الاصل [illegible] قلبت الياء فى الفعل
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى استقصاء [illegible] واليه اشار الناظم بقوله لمصدر
الفعل الذى قد بدئا بهمزة وصل كارعوى وكارتأى فان نظير ذلك [illegible] نظير ما كان مصدرا لافعل الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدرا لفعل
اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون مفردا لافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو
ام ياء فالاول نحو كساء واكسية والثانى نحو رداء واردية فالاصل نحو كساو ورداى فان نظيره من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومن ثم اى من اجل ان افعلة
حقها ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحى من الياء واقفية جمع قفا من الواو من كلام المولدين لان رحى وقفا مقصوران
والرحى الطاحونة مؤنثة والقفا [illegible] واما قوله وهو مرة بن محكان التميمى فى ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا
والمفرد ندى بالقصر [illegible] ولكنه جمع [illegible] ندى بالقصر على نداء بالمد [illegible] ثم جمع نداء الممدود على اندية [illegible]
[illegible] انه لم يسمع نداء ممدودا ولو سمع [illegible] كل منهما ان يكون مصدرا لفعل [illegible]
دالا على صوت [illegible] والرغاء والثغاء بضم المهملة والمثلثة [illegible] الرغاء صوت [illegible] والثغاء صوت الشاة [illegible]
من [illegible] نظيره من الصحيح [illegible] بضم الدال [illegible]
هو [illegible] الرأس [illegible] الثالث ان يكون لا نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك [illegible] بالسماع [illegible]

السن احد الفتيان والسنا الضوء والثرى بالمثلثة التراب الندي [illegible] بالحاء المهملة وبالجيم العقل وهو صفة تميز بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود سماعا بنات السرو والسناء للشرف والغين المعجمة والثراء بالمثلثة لكثرة المال والحذاء بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذا

مسئلة اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه كقوله لابد من صنعا وان طال السفر وان حنى كل عود ودبر فقصر صنعا للضرورة جواب الشرط محذوف اي لابد منه ويحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرا اذا عقره القتب وقوله فهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفاء من حادث حيلتهم [illegible] الذين مثل الناس يعرفونهم فيهم يعرفونهم في كل مثلا نوع من انواع الخير وانهم مع هذا اهل الوفاء بالعهود من حادث تحدث [illegible] ماض منع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجبه نحو فعلاء افعل لان فعلاء تانيث افعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ويرد بقول الاقيشر فلو لا كثرة شموله صفر الكون الهرس الاشقر فقصر صفراء للضرورة وهي فعلاء انثى افعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء بمد غناء للضرورة مع انه مقصور وورد في الاخبار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سنا برقه بالمد ذكره ابن كاد وابن خروف ومنعه البصريون وقالوا القراءة شاذة وناقدوه العناء في هذا البيت مصدر العانية لانه [illegible] وهو تعسف والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله والعكس بخلف يقع

هذا باب كيفية التثنية

[illegible] الاسم القابل لها دليل اثنين بزيادة في اخره والاسم القابل للتثنية خمسة انواع احدها الصحيح وهو ما ليس في اخره حرف علة كرجل وامرأة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان اخره واو او ياء قبلها ساكن كدلو وظبي والثالث المنقوص وهو ما كان في اخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي والقاضية وهذه الانواع الثلثة يجب ان لا تغير عما لها في التثنية تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان والقاضيتان وشذ في تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم الخاء المعجمة اليان وخصيان بحذف التاء والقياس اليتان وخصيتان قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا اراد الروانف باللام والنون والفا اطراف الالية وقيل اليان وخصيان تثنية الي وخصي المؤنثين وانما المؤنثة تثنية الي وخصى المذكرين النوع الرابع المعتل المقصور وهو ما اخره الف لازمة من المعرب وهو نوعان ما يجب قلب الفه ياء في التثنية وذلك في ثلث مسائل احدها ان تتجاوز ثلثة احرف بان تكون الفه رابعة كحبلى وحبليان وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون اللام [illegible] او سادسة [illegible] مستشفيان وشذ قولهم في مذروين [illegible] وهو الرجوع الى الخلف نحو اذي بفتح الياء وسكون الواو وفتح الراء وهو مثنى فيها نائل وقبل شبه بحد [illegible] بالحذف للالف دون قلبها ياء المسئلة الثانية ان تكون الفه ثالثة منقلبة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف وشذ في تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان بالواو وحكاه الفراء مع ان الفه منقلبة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير منقلبة عن شيء وهو المجهولة الاصل فقد [illegible] تثنيتها متى وقف في الجمع فلان عند تثنية لابد من فتح ما قبلها وما اخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة فوجب قلبها ياء في المسئلة الاولى حملا على الفعل لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل وانه لو بنى فعل مما زاد على الثلثة لقلبت الالف الى الياء سواء كان اصلها الواو ام الياء وفي المسئلة الثانية [illegible] انما قلبت الالف الى الياء فردا لها الى اصلها في التثنية والى هذه المسائل الثلث اشار الناظم بقوله اخر مقصور تثنى اجعله يا ان كان عن ثلثة مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي امل كمتى والنوع الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه واوا وذلك في مسئلتين احدهما ان يكون منقلبة من واو ولم يتجاوز من ثلثة احرف كعصى وعصوان وقفى وقفوان وما بالتخفيف وهو لغة في الرضا بالتشديد الذي يختص به قال الشاعر وقد اعتذر عفا في ولبتها مثواحد بيد يشد عليهم في تثنية دون رضيان بالياء مع انه من الرضوان وقياس عليه الكسائي وانكره بعلية نادر لا يقاس عليه المسئلة الثانية من المسئلتين ان لا يكون الالف غير مبدلة من شيء ولم تمل ولكن اذا تقول الدا انتم [illegible] الدان والدوان وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف النوع الخامس الممدود وهو ما كان اخره همزة الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما اصلية كقراء بضم القاف وتشديد الراء وضاء بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة تقول في تثنيتها قراءان ووضاءان بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح والقراء الناسك والوضاء الوضيء الوجه ما خوذان من وراء ووضوء وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير همزته قلبها واوا وهو ما همزته بدل من الف التانيث كحمراء عند الجمهور حمراوان وانما قلبت لان ابقاءها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كثلاث الفات لاختر قلبها واوا البعد شبهها بالالف ولان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث فاللبس وهو مفقود هنا والاجود ان تقول انما قلبت واوا حملا على الفعل تثنية وحنى [illegible] الصحيح الذي يجري مجرى [illegible] الشاطبي الى هذا اشار الناظم بقوله وما كصحراء بواو ثنيا وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الف [illegible] بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا

عشواء ان بالهمزة وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين التصحيح والقلب واو وشذ عند الفريقين حمرايان بقلب الهمزة ياء وشذ ايضا في تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء قرفصان [illegible] ضرب من القعود وخنفسان في تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري بفتح الفاء وفي الضياء ضمها ومقتضى القاموس جوازهما وتثنيتهما [illegible] وعاشوراء وتثنية عاشوراء العاشر او التاسع من المحرم قال في القاموس بحذف الالف والهمزة معا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما شذ على نقل قصر النوع الثالث ما يترجح فيه التصحيح وهو ما كان الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما همزته بدل من نحو كساء وحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية اصلهما كساو وحياي فقلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما ترجح التصحيح لانه اقرب الحرف على صورة الاصلية بخلاف الاعلال ويشتغل على الوجهين كساوان بابدال الواو ياء النوع الرابع ما ترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء بكسر العين المهملة وسكون اللام والياء الموحدة عصبة صفراء في العنق [illegible] ومن الحلقوم [illegible] وسكون الواو والياء الموحدة ذاه معز [illegible] علباي وقوباي بياء زائدة فيهما للالحاق بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه وبرحالة بفتح القاف وسكون الراء تعدها نون وقيل مهملة شبه الانف [illegible] من الحجارة [illegible] فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما ترجح الاعلال على التصحيح فيهما لشبهها الهمزة [illegible] من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى ان نحو علباء وقوباء ملحق بحرناس الجزولي ان الارجح في هذا الباب ايضا التصحيح على الاعلال [illegible] انما قال ان القلب في علباء اكثر منه في كساء مع اشتراكهما في العلة فلذلك قال الناظم نحو علباء وكساء وحياء بواو او همزة من غير ترجيح

هذا باب كيفية جمع الاسم

جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجائين وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا الجمع الذي على حد المثنى اي على طريقة المثنى لانه اعرب بحرفين الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة اعلم انه يحذف في هذا الجمع المذكر السالم ياء المنقوص وكسر ما قبلها فتقول في جمع القاضي والداعي القاضون والداعون والاصل القاضيون والداعيون استثقلت الضمة على الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا تنقلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ويحذف في هذا الجمع الف المقصورة دون فتحة ما قبلها فتقول في جمع موسى علما الموسون والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة والى هذا اشار الناظم بقوله واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء فاجازوا في جمع موسى موسون وموسين بضم السين وكسرها والفتح بناء على انه معتل بالف اصلية [illegible] فلا خلاف في الموسى بالضم بناء على انه نعلى بالف زائدة من اوس [illegible] اتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيما الفه [illegible] من اصل [illegible] ذاو [illegible] الاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين والاصل فيهما الاعليون والمصطفيين تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها ويعطي الممدود في جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب التصحيح فيما همزته اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في جمع وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاؤن وقراؤن بالتصحيح بسلامة الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمراء علما لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله علما عن حمراء صفة لانها لا تجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال في نحو علباء وكساء علمين لمذكرين عاقلين فتقول علباوون وكساوون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانه في علباء للالحاق بقرطاس وفي كساء بدل من اصل وذي الارجح من الوجهين الخلاف السابق في وجهه لتقييد بالغالبية شرط لصحة الجمع

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

من التغيير يسلم في هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند علما لمؤنث هندات بزيادة الف وتاء كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة الف ونون من غير حذف شيء منها الا ختم بتاء التانيث فانه يحذف في الجمع بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تانيث ويسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة تقول في جمع مسلمة مسلمات ولا تقول مسلمتات وتقول في تثنيتها مسلمتان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذف التاء للالتباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود يعتبر فيه ما يعتبر في التثنية فتقول في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة حبليات بالياء المثناة التحتانية وبالممدودة صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف يفسد الكلمة بتغيرها [illegible] وخصت بالقلب الى الياء لان الياء توشبها [illegible] وانما قلبوا الممدودة لان ابقاءها يؤدي الى اجتماع ثلاث الفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف وقلبها ياء لا ادى الى اجتماع ثلاث الفات واذا كان ما قبل التاء الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اجري عليه اي على حرف العلة بعد حذف التاء ما يستحقه من تصحيح واعلال كما لو كان اخرا في اصل الوضع قبل مجيء تاء التانيث فتقول في جمع نحو ظبية ودعوة ظبيات ودعوات [illegible] والعلة [illegible] من القلب لسكونها بعد ما قبلها وتقول في جمع نحو مصطفاة وقناة بالقاف وقناة [illegible] الثانية نحو مصطفيات وقنوات بقلب الالف ياء رجوعا الى الاصل في قلب الزيادة على الثلاثي في مصطفاة لانها من الصفوة قال الله تعالى

ولا تنكر هو اقبيانكم على بيف وتقول في جمع نحو بناه بالفتحات النون وهي الرفع والحمرة فتوات بالواو فتردها الى اصلها لانها ثالثة وتقول في جمع
نحو بناءة بفتح النون والباء الموحدة بعدها الف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري في النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض فضبطها الشيخ
المادي المكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء نابئات الصوت الخفي اسمها وفيه نظر نباءات باقرار الهمزة ونباوات بقلبها واوا لما مر ان
ما همزته بدل من اصل يجوز فيها التصحيح والاعلال وتقول في نحو نباءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث نباء نباءات فيما بان لان الهمزة فيه بدل من
ياء لانه من [illegible] بضم [illegible] وتشديد الراء وهي الناسكة قراءات بالهمزة لا غير لما مر ان الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان جمعته بتاء والف فالالف اقلب قلبها في التثنية وتاء ذي التا الزمن تنحية **فصل** ان كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا
ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا لفتح فائه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام او احدهما مؤنث
بالتاء او العدي نحو [illegible] فتقول في جمعهما بالالف والتاء سجدات ودعدات بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم
[illegible] عبد الرحمن بن عمرو العرجي بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر بفتح الياء الموحدة جمع ظبية
[illegible] والاضافة الى ياء المتكلم مبتدأ [illegible] همزة الاستفهام بدليل معادلها بام ومنكن خبر المبتدأ وعدل ابن
الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ [illegible] اعرابي من بني عذرة وحملت زفرات الضحى فاطقتها ومالي بزفرات العشي يدان بتسكين الفاء من
زفرات في الموضعين ضرورة وحسنه [illegible] للتصريف مع الافراد والتذكير كقولهم يا عمرو بن الاكرمين نسابا بسكون السين واذا فعلوا ذلك في
الافراد ففي الجمع اولى [illegible] نفسه بابين وانما اضاف الزفرات الى الضحى والعشي لان من عادة المتيم ان يغريه الهيام في هذين
الوقتين وان كان الاسم المستوفي للشروط الخمسة [illegible] فيها الفتح والاسكان
عن الضمة الاولى والاتباع لحركة الفاء ان [illegible] مضمومة واللام ياء [illegible] بالذال المهملة والياء المثناة تحت وهي الصورة من العاج وذئبة بالزاي والنا
الوحدة والياء المثناة تحت [illegible] تفتح عينهما واسكانها [illegible] الفا [illegible] ساكنان
الاتباع [illegible] بعد الضمة واللام واو [illegible] بكسر الذال المعجمة [illegible] وتسكين الراء على السنام [illegible] بكسر الراء على احدى اللغات الثلاث
سكون الشين المعجمة وهي الحجل [illegible] بكسر عينهما اتباعا لفائهما [illegible] الواو بعد الكسرة [illegible] بالكسر في الراء اتباعا
للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغير من الحيات والى ذلك اشار الناظم بقوله السالم العين الثلاثي
الابيات الاربعة [illegible] التغيير في العين في خمسة انواع لم تستوف الشروط الخمسة احدها فاقد الثلاثي نحو [illegible] لانهما [illegible]
النوع الثاني فاقد الاسمية المقابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات بفتح العين الموحدة جمع عبلة وهي التامة
[illegible] الاسكان لانه صفة [illegible]
[illegible] النوع الثالث فاقد سكون العين نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم [illegible] لانها محركات الوسط ومفردهن شجرة وسمرة
[illegible] بالنون [illegible] الاسكان [illegible] مكسورة [illegible] الاسكان [illegible] في المفرد نحو سمرة
[illegible] بالسكان الميم [illegible] ان ذلك الاسكان [illegible] لسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو
جوزات [illegible] الواو [illegible] ولا تغيير لاعلال العين [illegible] بسكون الواو [illegible]
[illegible]
[illegible] والرواح وهو الذهاب
[illegible] وهو ما كان [illegible] العلة فيه
[illegible] حركة [illegible] في جميع الباب [illegible] في المصباح [illegible] على الفتح في عيرات جمع
بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت قبل الراء وهي [illegible] الكثرة بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام وهو شاذ في القياس لانه مؤنث بلا
[illegible] الاسكان [illegible] في عيرات اختلافا كثيرا وخلاصته هل هو بكسرة فتحة او بفتحتين على قولين فالاول
[illegible] اختلفوا في المفرد فقال اكثرهم عير بكسرة [illegible] الاسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير [illegible] وقيل عير بكسرة [illegible] جمع بكسر
[illegible] بالفتح وهو الحمار [illegible] فعل به [illegible] الواو [illegible] القافلة [illegible] على كل قافلة والقول
الثاني اختلف القائلون به ايضا على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني للمبدأ ابي اسحق وهو انه جمع عير وهو الذي في الكتف او القدم
[illegible] مؤنث [illegible] كل شيئين منفصلين في الاذن [illegible] الرجلين النوع الخامس فاقد عدم الادغام نحو حجات جمع
حجة بفتح الحاء المهملة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء للهيئة من الحج وجحات جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تغير العين عن سكونها لادغامها فلو حرك لانفك
ادغامه فكان يثقل في قولنا الادغام **هذا باب جمع التكسير** ويفارق جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة مختص
بالعقلاء [illegible] والثالث انه يعرب بالحركات وجمع التكسير بالحروف والرابع ان الفعل المسند الى

باب كيفية جمع الاسم

السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير لفظا قاله ابو البقاء وجمع التكسير لفظا هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة لتسع عوضا من شيء من غير تبديل
شكل كصنو للمفرد وصنوان لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان من او ثلاث من اصل فاحدهما صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بلا
تنوين فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص من غير تبديل شكل كتخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد وتخم لجمعه او بتبديل شكل
من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون العين لجمعه او بزيادة وتبديل شكل كرجال في رجل او بنقص وتبديل شكل
كرسل في رسول او بهن اي النقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان في غلام فان غلمانا زيد فيه حرفا الف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم [illegible]
في غلام وتبدل الشكل بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا حرج فيه لان صنوانا من باب زيادة وتبديل الشكل تحتم من باب نقص و
تبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قال المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ وانه لا يرى تقدير التغيير [illegible]
والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخواته جموع تكسير تقديرا
فالضمة في الواحد تشبه بضمة قفل وفي الجمع تشبه بضمة اسد فلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول في اخواته والباعث على ذلك انهم
قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا بهما قصد جنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب الفارق [illegible]
بين ما قصد تغييره وما لا يقصد تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا
عن تقدير التغيير والتغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء منها اربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة على القول
بدخول الغاية في المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهي افعل بضم العين كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر
العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي وخص هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال و
احيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل والى ذلك اشار الناظم بقوله افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال
جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف ولا افعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء
وثلاثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير وهو ما جاوز العشرة وسيأتي قريبا وقد يستغنى ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا او استعمالا اتكالا على
القرينة قال في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان يكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالاخر والاستعمال ان يكون قد وضعهما معا لكنها [illegible]
في بعض المواضع عن احدهما بالاخر فمن الاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا
فوق الاعناق وافئدتهم هواء فاستغنى فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام والمقام
مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه قلام [illegible] مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد يعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء القلة وضعا
او استعمالا اتكالا على القرينة فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسم لطائر يقول حسنة
رجال الجنة قلوبهم حسنة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه لبناء اي من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب لبناء قلة [illegible]
به الناظم وابنه من قولهم جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء لقولهم في جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهري وغيره
بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ففسر ثلاثة بجمع الكثرة
مع وجود جمع القلة كقوله دعي الصلوة ايام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جاء كالصفي والبناء الاول
من ابنية جمع القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين كل منهما بشروط احدهما فعل بفتح الفاء وسكون العين بشرط كونه اسما لا صفة صحيح العين
لا معتلها سواء صحت لامه ام اعتلت بالياء ام بالواو [illegible] مماثلة لعينه [illegible] كلب واكلب وظبي واظب وجرو واجر و
اصلهما اظبي واجرو بضم الباء والراء فقلبت ضمتهما كسرة والواو في اجرو ياء وحذفت الياء الاصلية في اظبي والمنقلبة في اجرو على حد الحذف في
قاض وغاز بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على افعل لانه صفة وانما قالوا اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قاله ابن مالك وبخلاف نحو سوط وبيت فلا
يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول والياء في الثاني وشذ قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى واعينهم تفيض من الدمع وشذ
قياسا وسماعا ابيت جمع بيت [illegible] جمع سيف قال معروف بن عبد الرحمن احمد بن ثور على خلف لكل دهر قد لبست اثوبا [illegible] الراس [illegible]
اشيبا والقياس اثواب او ثياب وقال اخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب مضاربها باق بها الاثر والقياس سيوف واسياف والبيض بكسر الباء جمع ابيض
ويمانية نسبة الى اليمن وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجراح يبقى بعد البرء
قاله العيني وشذ اوجه جمع وجه [illegible] فاد [illegible] اكف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه ويحفظ افعل في ثمانية اوزان فعل كشهاب وحلف
بكسر الفاء اسما [illegible] وصفة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل و
فعلة بفتحتين كاكمة وفعل بفتحة فضمة كسبع ثلاثة امثلة في مفتوح الفاء وثلاثة في مكسورها واثنان في مضمومها والجمع انما يقع في الاسماء
بكسر اوله وسكون ثانيه مؤنثة بغير تاء وهي الصفات النوع الثاني مما يجمع على افعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل اخره مدة الف او ياء سواء
فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب طائر معروف نحو يمين فتقول في جمعها اعنق و

واذرع واعقب في اسم وشذ افعل في نحو مكان وشهاب وغراب في جمع من المذكر يخرج بالرباعي نحو دار ونار فادور وانور لعين مطرد عند سيبويه وخرج
بالتانيث نحو خمار وعمود وذو غيمة بلا اعلال نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الاخر نحو زينب في اللغتين النوعين اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح عينا
افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف الباب الثاني من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم ثلاثي ليس على افعل
السابق اما لانه على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه معتل العين بالياء او بالواو نحو سيف واسياف وثوب واثواب واما لانه غير فعل بفتح الفاء وسكون
العين فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جمل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع ضمها نحو قفل وعنق فيقول في جمعها اجمال
وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب وآبال بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما افعل فيه مطرد من
الثلاثي اسما بافعال يرد ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني ان يجي جمعه على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد بالصاد والراء المهملتين و
هو طائر ضخم الراس يصطاد العصافير وقيل هو اول طائر صام لله تعالى وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفار ونغر بالنون والغين
المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير وخزز بخاء معجمة وزايين معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب فيقال في
جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان والى ذلك اشار الناظم بقوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان وشذ نحو ارطاب جمع رطب كما شذ في فعل المفتوح
الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة واخبار جمع خبر بالخاء المهملة
والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى قال الله تعالى واولات الاحمال
اجلهن ان يضعن حملهن يقال لما في البطن وبالكسر يحمل على الظهر وبالوجهين يحمل النخل قاله الفراء وقال الله تعالى اتخذوا احبارهم قال الحطيئة
بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي اخره همزة تصغير حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة والحطاة ايضا الصرعة يقال حطا الرجل اذا صرع
بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة وقيل لانه كان يحطو الرجل بالرجل
هي التي لا احصي لها واسمه جرول بن اوس يكنى ابا مليكة قال ابن السيد ماذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن
الخطاب وكان قد حبسه لهجوه اياه واراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ افرخ وفراخ وذو مرخ بفتح الميم والراء
والخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعر الذي يكون على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة
الطير واراد ما تقول للذي اولاد صغار حيث لا ماء عندهم ولا شجر اذ اشكو اليك حالهم وقال الاخر وهو الاعشى وجدنا اذا اصطلحوا خيرهم وزندك اثقب
ازنادها جمع زند على ازناد وقياسه زناد وشذ سمع ايضا فعل وافعال في شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل ورأي وزناد وهو اصل اللحيين وسطل وجفن وطين
ونحل وفرد وجلد والفتح انفع وثلج وقلبس منه افنان في قوله تعالى ذواتا افنان انهاه جمع فنن وهو الغصن واما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس
كعين وعيون الباب الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي ثالثه الف او واو او ياء قبل الحرف الاخير سواء كان مفتوح الفاء
ام مكسورها ام مضمومها فالاول نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو رغيف والواو نحو عمود فيقول في جمعها
اطعمة واحمرة واغربة وارغفة واعمدة وشذ كتاب واكتبة والقياس اكتبة لم يقولوه قال الفيروزابادي وقع في الصحاح
انك اذا جمعت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله انهر والصواب انهرة كما في المحكم لان النهار مذكر والى ذلك اشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي بمد
ثالث افعلة عنهم اطرد والزموا ابناء افعلة في فعال بالفتح وفعال بالكسر حال كونهما مضعفي اللام او معتليها فالاول وهو مضاعف اللام واراد
بتضعيفها مماثلتها للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح الباء الموحدة فتائين مثناتين فوق قال الجوهري هو الزاد
والجهاز وقال ابو عبيدة هو متاع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات وزمام بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط الذي يشد في البرة او في الخشاش ثم يشد
في طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من الخشب والبرة من صفر
فيقول في جمع بتات ابتة وفي جمع زمام ازمة والاصل ابتتة وازممة فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين في الاخر والثاني وهو معتل
اللام ما كان لامه واوا او ياء كقباء بفتح القاف والباء الموحدة واناء بكسر الهمزة الاولى فيقول في جمعهما على اصلهما اقبية وآنية بالف بعد الهمزة والاصل ائنية
بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والزمه في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال وحفظ
افعلة في نحو نجد ونجي ونجد فهو ما ارتفع من الارض وهو مصدر وهي الشقاء اذا انحدر في وسط فسد بالسين المهملة قال ولقا كل بناء يشد به موضع وجدي
وخال وباب وقفا وجائز بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت وفاد وناحية وطبين بالطاء المثلثة بمعنى المهم وتصغيره تبون وقصاد بمهملتين
المطر القليل وعتي بفتح العين المهملة وكسر التاء الاولى وتشديد الياء الثانية وجزء بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة وعتل بفتح العين المهملة وتشديد
الباء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربيع الاول فاما نجد ونجي وطبين وعتي فقالوا فيها انجدة وانجية واطبنة واعتية مع انها صفات واما
عقاب فقالوا فيه اعقبة مع انه مؤنث واما جدي وهي فساد فقالوا فيه اجرة فقالوا فيها الجدة واوهية واسد واتدية
اقبية وافونة وابوبة وافتية واجوزة مع انهما ثلاثية واما رمضان وخوان فقالوا فيها ارمضة واخونة وانتضة مع انها زائدة على اربعة
الحروف واما عتيل فقالوا فيه اعتلة مع خلوه عن المد قبل الاخر واما جائز وناحية فقالوا فيهما اجوزة وانحية مع ان المد فيهما ليس قبل الاخر الياء

الرابع

الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه ولم يطرد في شيء من الابنية انما هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين نحو ولد وفتى وفعل بفتح اوله و
سكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو ثني بكسر المثلثة وفتح النون بالقصر كعدي وحكاه الفارسي الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث
لا ثني في الصدقة اي لا تؤخذ في السنة مرتين والثني ايضا الثاني في السيادة وهي الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قال ابن
مالك وفعال بفتح اوله نحو غزال وفعال بضم اوله نحو غلام وفعيل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو صبي وخصي فيقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة و
ثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا بنقل يدري لعدم اطراده قال ابو بكر بن السراج هو اسم
جمع لا جمع **والبناء** الاول من ابنية الكثرة **فعل** بضم اوله وسكون ثانيه وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط وهو جمع لشيئين
احدهما افعل مقابل فعلاء كالمذكر احمر وابيض او ممتنعة مقابلة لها اي لفعلاء لمانع خلقي كاكمر لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي حشفة الذكر وادر بفتح
الهمزة المحققة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة بخلاف نحو آلى بمد الهمزة لكبير الالية والاصل أألى
بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا كآدم فان المانع من اليتاء بفتح الهمزة وسكون اللام وفي اخره همزة قبلها الف مسبوقة بياء مثناة تحت
تخلف الاستعمال فانهم قالوا في المذكر آلى على وزن افعل ولم يقولوا في المؤنث اليتاء على وزن فعلاء والثاني ما جمع على فعل فعلاء بفتح الفاء و
سكون العين مقابلة افعل كحمراء وبيضاء او ممتنعة مقابلتها له اي لافعل لمانع خلقي كرتقاء بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق و
هو انسداد الفرج باللحم وعفلاء بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شيء يجتمع في قبل المراة شبه الادرة للرجل بخلاف نحو عجزاء
بالجيم والزاي لكبيرة العجز فان المانع من اعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر اعجز فلا يقال الرجال الى ولا النساء عجز
الا انه سمع يحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر
في غير التسهيل ان فعلاء يطرد في هذا النوع كاطراده في احمر وحمراء وما ذكره من انهم لا يقولون امراة اليتاء ولا رجل اعجز هو على اشهر اللغات فعلى
هذا يقال رجال الي ونساء الي ورجال عجز ونساء عجز ويقول في جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول تصحيحا للعين لئلا يثقل الجمع ووزنه فعل بالضم على
الاصل لا فعل بالكسر والى فعل اشار الناظم بقوله فعل لنحو احمر وحمراء والبناء الثاني من ابنية الكثرة **فعل** بضمتين وهو مطرد حسن لانه اول فرع
من فعل بالاسكان اعقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان لا يختلفان الا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين احدهما في وصف على فعول بفتح الفاء بمعنى
فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول والثاني في اسم رباعي في العدد بمدة الف او واو او ياء قبل لام صحيحة
غير معتلة مطلقا من غير تقييد بحرف معين من احرف العلة او غير مضاعف ان كانت المدة الفا او غير مضاعفة الفتلة اوزان مفتوح الاول نحو قذال
للمذكر وهو جماع مؤخر الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية واتان بالمثناة الفوقانية للانثى من الحمير ومكسور الفاء نحو حمار للمذكر
وذراع للمؤنث ومضموم الفاء نحو قراد للمذكر وكراع للمؤنث بالهاء وما مدته ياء نحو قضيب للمذكر وقبيلة للمؤنث وما مدته واو نحو عمود للمذكر
وقلوص للمؤنث وهي الشابة من النوق فخالد فيما مدته ياء او واو مع التضعيف نحو سرير للمذكر وذلول للمؤنث فخرج بقوله غير معتلة نحو كساء ودباء فلا
يجمعان على فعل لاجل اعتلال اللام لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة في التقليب او كساء وللبسه باء قبل وتصير على وزن فعل بضم الفاء
وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من الضمة الى الكسرة واحترز بذلك عن البلا لازم هذا قال ابن يعيش مما نسمه وقالوا في المعتل
ثوي ثني والاصل ثني بضم النون تابعوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في ادل واجر وخرج بقوله غير مضاعف ان كانت المدة الفا
هلال وسنان فلا يجمعان على فعل لاجل تضعيفهما اي اللام مع الالف فلا يقول في جمعهما هلل ولا سنن لما فيهما من ثقل التضعيف مع الضمة
بكسر العين لما يقاد به الفرس ويفتحها المطر وقبة تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل وعنن وحجاج بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير
حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب وحجج وقطوط بفتح الواو وحجة مكملين الضعيفة وقطوط ويحفظ فعل بضمتين في فعل بفتح الفاء
وكسر العين نحو نمر وصفة نحو خشن وفي فعيل صفة نحو نذير ونذر وفي فعيلة مطلقا اسما نحو صحيفة وصحف وصفة نحو نجيبة ونجب وفي فعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو
سقف ورهن ونجى فاعل نحو بازل وعشار وفي فعل به صفتين وبصفة في فعال بكسر الفاء وهما صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد
وفي فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو فرخة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضمتين اشار الناظم
بقوله وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف البناء الثالث **فعل** بضم اوله وفتح ثانيه ولو قدمه على
فعل بضمتين لكان اولى لانه اخف منه وهو مطرد في شيئين احدهما في اسم على فعلة بضم اوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها
ومضاعفها فالصحيح كغرفة وغرف وقربة وقرب والمعتل اللام نحو مدية ومدى ودمية ودمى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج ومدة ومدد والثاني في
الفعلى بضم الفاء انثى افعل صفة كالكبرى انثى الاكبر والوسطى انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر بخلاف حبلى فانها ليست انثى افعل لانه صفة
لا مذكر لها فلا يجمع على حبل وشذ فعل في فعلة صفة نحو بهمة بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يهتدى من اين يؤتى
لشدة باسه والجمع بهم قاله في الصحاح وفعلى مصدرا نحو رؤيا يقال رأى في منامه رؤيا على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قال
الجوهري وفي فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو نوبة بفتح الموحدة نحو نوبة بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليها الفراء وفعلة بفتح اوله

وسكون

وسكون اللام نحو قرية وقرى وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهي عشرة الاف درهم وجمعها بدر بكسر اوله وفتح ثانيه
ولم اقف على جمعها على فعل بضم اوله وفتح ثانيه فذكره ههنا فيه نظر وفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعلة بضم اوله وفتح ثانيه نحو
تخمة بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة [illegible] الى فعل بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى البناء الرابع **فِعَل**
بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على وزن فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه غير ناقص نحو حجة وحجج وفي التنزيل ثماني حجج وكسرة وكسر وفرية بالفاء
والياء المثناة تحت وهي الكذبة وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة وبالتام نحو عدة وزنة فانهما نقصتا الفاء وعوض منها
التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله لفعلة فعل ويحفظ فعل بالقاف في فعلة واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر [illegible] في
[illegible] في المعتل [illegible] في فعلة الاجوف بفتح اوله نحو حاجة وحوج وقامة وقوم [illegible]
نحو ذكرى وذكر وفي فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو قصعة وقصع وجفنة وجفن وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة بكسر
الذال المعجمة وسكون الراء وبالباء الموحدة كما في الصحاح والضياء وصيمة بكسر الصاد المهملة [illegible] في جمعهما ذرب وصيم والذربة المرأة الحديدة اللسان
والضيمة الرجل الشجاع وفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم ذكره ابن سيده وفي
فعلة بضم اوله [illegible] البناء الخامس **فُعَلة** بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد
في وصف لعاقل مذكر على زنة فاعل معتل اللام بالياء او الواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة فقلبت
الياء والواو [illegible] انها فعلة بفتح الفاء وان الضم [illegible] للفرق بين معتل اللام وصحيحها والى ذلك اشار الناظم بقوله في
نحو رام ذو اطراد فعلة وخرج بقوله وصف نحو واد وبالمذكر نحو غازية وبالعاقل نحو ساع وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب [illegible] الجمع
[illegible] فعلة وشذ في صفة على غير فاعل [illegible] فاعل اسما نحو باز وبزاة [illegible] فاعل صحيح اللام نحو هادر وهدرة بالدال المهملة
[illegible] البناء السادس فعلة بفتحتين وهو شائع في وصف [illegible] صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وساقر وسقرة وبار
وبررة [illegible] وجاء التنزيل بايدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل [illegible] على غير القياس اشار الناظم بقوله وشاع نحو كامل وكملة وخرج
بالوصف الاسم نحو واد وبالمذكر نحو طالق وحائض وبالعاقل نحو سابق [illegible] فلا يجمع شيء من ذلك على
فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة [illegible] ساعة فعالة [illegible] شائع [illegible] النظم
وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء السابع **فَعْلى** بفتح اوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على آفة من هلاك او تفرق [illegible] فعيل
لكونه وصفا للمفعول [illegible] نحو جريح وجرحى واسير واسرى [illegible] قتيل وقتلى وصريع وصرعى [illegible] ذلك
احدها فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول [illegible] الثالث
فاعل [illegible] والرابع فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه [illegible] اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين [illegible] بكسر العين [illegible] في سبيل اشهرها اولها
والخامس افعل [illegible] السادس فعلان كسكران وسكرى [illegible] فهذه الاوصاف مما يدل على [illegible]
والى فعلى اشار الناظم بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن البناء الثامن **فِعَلة** بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل
لكونه اسما بضم الفاء وسكون العين ويكون صحيح اللام نحو قرط وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق في شحمة الاذن [illegible]
اجوف نحو كوز بالزاي وكوزة ومضاعفا نحو دب ودببة [illegible] اسم على زنة فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو غرد [illegible]
[illegible] عند القراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح انه جمع لمكسور الفاء او بكسرها نحو قرد وقردة بالقاف والراء [illegible]
ذكر [illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لاما فعلة والوضع في فعل وفعل قلله وخرج
بقوله صح اللام نحو ظبي [illegible] فلا يجمع شيء منها على فعلة البناء التاسع **فُعَّل** بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف على زنة فاعل او فاعلة
حال كونهما صحيحي اللام سواء صحت عينهما او اعلت كضارب وصائم ومؤنثهما كضاربة وصائمة فتقول في جمعهما ضرب وصوم [illegible]
وخرج بقيد الوصفية الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل واليه اشار الناظم بقوله وفعل لفاعل وفاعلة وصفين [illegible]
نحو عاذل [illegible] بالعين المهملة والفاء [illegible] الا انهما كانا [illegible] فعل نحو امرأة خريدة بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون
الياء [illegible] امرأة ذات حياء بالحاء المهملة والياء المثناة [illegible] العذراء وجمعها خرد [illegible] على القياس [illegible]
[illegible] سلاح [illegible] ان افعل لا يجمع على فعل [illegible] بالسماع كقوله [illegible] سادة [illegible]
[illegible] البناء العاشر **فُعَّال** بضم اوله وتشديد ثانيه
وهو جمع لوصف مذكر على زنة فاعل صحيح اللام سواء كانت عينه [illegible] كصائم وصوام وقائم وقوام وقارئ وقراء [illegible] في جمع فاعلة [illegible]
وهو [illegible] الى [illegible] لا اعلم احدا ذكر مجيئه في فاعلة للمؤنث الا في هذا [illegible]

باب كيفية جمع الاسم

وحكايته فمشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي والظاهر ان الضمير المؤنث للابصار لا للذئاب لانه يبصر ضادا كما في بصر حاذ فهو جمع ضاد لا جمع ضادة لان
فبلس فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة اسمي ولا يخفى ضعفه لما فيه من مخالفة الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه وقد ياتي فعال في فاعل المعتل
بالواو والياء كغزاة جمع غاز وسراة جمع سار والاصل غزاو وسراي فابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة البناء الحادي عشر **فِعَال**
بكسر اوله وهو يكون جمعا لثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فعل وفعلة بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين او وصفين غير يائي الفاء
[illegible] منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة منهما نحو صعب وصعاب [illegible] وصغار وخدلة وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة
الساقين والذراعين وندر فعال في جمع فعل يائي الفاء نحو يعر بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد يسمع
منهما الوقع [illegible] بالي العين نحو ضيف وضياف وضيعة بالضاد المعجمة وضياع والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما
وقل فيما عينه الياء منهما الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفين نحو جمل وجمال وجبل
وجبال بالجيم منهما ورقبة ورقاب وثمرة وثمار وخرج نحو فتى وعصا لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفهما ونحو بطل لانه صفة وشذ طلال وحسان [illegible]
ذلك اشار الناظم بقوله وفعل ايضا له فعال ما لم يكن في لامه اعتلال او يك مضعفا ومثل فعل ذو التاء الوزن الخامس والسادس فعل بكسر اوله
وسكون ثانيه كذئب وذئاب وقدح [illegible] وفعل بضم الفاء وسكون العين كدهن ودهان ورمح ورماح وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا
من نحو جلف وحلو وشرط ثانيهما ان لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدية قاله المرادي اخذا من التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وفعل مع فعل فاقبل الوزن السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل وفعيلة صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومؤنثها كظريفة
وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غني وغنية لاعتلال اللام وبخلاف قتيل [illegible] فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي فتحاهم جذاذا
بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى الجذاذ [illegible] قاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذا
ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذا
في انثاه ايضا اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال فعلان بفتح الفاء صفة ومؤنثاه فعلى بالالف وفعلانة بالتاء
وفعلان بضم الفاء صفة ومؤنثاه فعلانة بالتاء لا غير فمفتوح الفاء كغضبان وغضبى وغضبانة وغضاب وندمان وندام ومضموم الفاء نحو خمصان
وخمصانة وخماص وفي الحديث تغدو خماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في وصف على فعلانا او انثييه او على فعلانا ومثله فعلانة
والعرب التزموا في فعيل كما اشار اذا كان واوي العين صحيح اللام كطويل وطويلة ان لا يجمعا الا على فعال بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعال بل ياتي
عليه وعلى غيره فتقول كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف وانما لم يشاركهما نحو طويل في ذلك لقلته قال في المحكم
قال ابن جني ان فعيلا صفة عينه واو وقال صاحب [illegible] الا في ثلث كلمات طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب [illegible] قال العراقي فانه
وان كان صفة [illegible] اسما [illegible] اشار الناظم بقوله والزمه في نحو طويل وطويلة تفي ويحفظ فعال في وصف على فاعل نحو راع ورعاء
وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء وقائم وقيام وفي التنزيل والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما وآم بهمزة ممدودة وميم مشددة وام بمعنى قاصد اصله آمم كضارب فادغم الميم
في الميم للتماثل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما اي قاصدين لهم ومؤنثاتهن كراعية ورعاء وقائمة وقيام وآمة
وامام ويحفظ في وصف على افعل نحو اعجف اي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسي ابوحاتم
اجرب وجراب وجراد ابو حاتم ابطح وبطاح قاله ابن سيده في شرح اصلاح المنطق فسقط قبل ان اعجف لا ثاني له وفي وصف على فعال بفتح العين
نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة قال ابن جني الجياد ما يقدر بان سار وفي وصف على فعل
نحو خير بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار وفي وصف على فعلاء نحو بطحاء وبطاح وفي وصف على فعل بضم الفاء نحو انثى
واناث وفي اسم على فعول بفتح الفاء نحو قلوص وقلاص وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو رخل ورخال وهو بالراء والخاء المعجمة الانثى من ولد
الضأن وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفي فعالة نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف وفي
فعل بضم اوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جمل وجمال وفي فعيل نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح اوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفي فعلال
بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع البناء الثاني عشر من ابنية الكثرة فعول بضمتين ويطرد في الفاظ اربعة احدها اسم على فعل بفتح اوله
وكسر ثانيه نحو كبد وكبود ووعل ووعول وهو اي فعول قيل في فعل كالالزم واليه يشير قول الناظم وبفعول فعل نحو كبد يخص غالبا ومن غير الغالب نحو
نمر ونمور وجاء في نحو نمر نمور على القياس ونمر بضمتين على غير قال الحكيم بن معوية الربعي فيها عيابيل اسود ونمر انشده قال سيبويه فقال ابن الضائع اراد نمرا
بسكون الميم ثم نقل واشبع وقال غيره قد يكون مقصورا اي مختصرا من نمور فحذف الواو للضرورة وقالوا ايضا في جمع [illegible] على غير القياس فتحصل في جمعه
اربعة اوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهي نمار ونمر ونمر والعبابيل جمع عبيل واحد العيال قاله الصغاني والثلاثة الباقية من
الاربعة المطردة فيها فعول الاسم الثلاثي الساكن العين حال كونه مفتوح الفاء حيث كان نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج عنه حوض فلا يقال فيه حوض
فسند في فوج وفوج وهم الجماعة من الناس وكمكسورها نحو حمل بالمهملة وحمول وقصر وقصور ومضمومها نحو جند وجنود وبرد وبرود والى ذلك اشار

الناظم بقوله كذاك يطرد في فعل اسماء مطلق الفاء الا في ثلثة من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول احدها معتل العين نحو حوت فان جمعه حيتان والثاني
معتل اللام كندى فان جمعه انداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك الثالث في الحكم المدى من المكاييل معروف قال ابن الاعرابى هو مكيال ضخم لاهل الشام
واهل مصر والجمع امداء وقال الجوهرى هو القفيز الشامى وهو غير المد وشذ في جمع نؤى نوى بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة نؤى بضم النون و
الهمزة وتشديد الياء قال الشاعر خليلى لا ابصار نؤيا [illegible] كانسربة الاخنس فالاخوف استثناء وابصار منصوب على الاستثناء وهو بالياء
المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ابصر جبل صغير يشبه في اسفل الخباء الى [illegible] النوى بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نوى وهي حفيرة
تحفر حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر واصل الجمع نؤوى على فعول جمع فعل الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة
لتسلم الياء ثم ادغمت احدى الياءين في الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا [illegible] بكسرتين اتباعا للكسرة الهمزة فاذا [illegible] الهمزة ثم يقول
الياء على القلب مثل ابار وابار والاصى بكسر الهمزة جمع اصا وهو الغدير [illegible] الثالث من فعل بضم الفاء المضاعف فانه لا يجمع على فعول كمد
بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حص بالحاء المهملة المضمومة والصاد المهملة هو الورس كما قال الجوهرى وغيره الزعفران قال عمرو
كلثوم مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا حصوص فاعل شذ ويحفظ فعول في فعل بفتحتين اسما كاسد واسود ونحو [illegible]
والجيم الحاجة جمع كانت الجمع شجون [illegible] الحزن [illegible] الجمع اشجان في الندب بفتح النون والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر [illegible] الجرح اذا لم
يرتفع عن الجلد والجمع ندوب [illegible] ذكر بفتحتين مقابل الانثى والجمع ذكور وطلل وطلول البناء الثالث عشر **فِعلان** بكسر اوله [illegible]
في الفاظ اربعة اسم على فعال بضم الفاء كغلام وغلمان وغراب وغربان او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطائر وصردان وجرذ بالجيم والراء والذال
نوع من الفيران والجمع جرذان او فعل بضم اوله وسكون ثانيه حالكونه واوى العين نحو حوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاء او على فعل بفتحتين كتاج بالجيم
وتيجان وساج وسيجان وقال [illegible] وهى الالفاظ المخالفة لبقية [illegible] ونار ونيران وقاع وقيعان والالف في الجمع منقلبة عن
واو الا في خال فانها منقلبة عن ياء والخال اخو الام [illegible] فعلان في فِعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حسل وحسلان وحرص
وحرصان [illegible] وخشف وخشفان وحبط وحبطان [illegible] هذه تسعة الفاظ ذكرها
ابو حيان ونظمها ابن مالك في بيتين فقال بالحسل والحرص في التكسير فعلان وهكذا قل خشفان وحبطان [illegible] هكذا اجمع مثل ذلك
صنوان وقنوان الحسل ولد الضب والخشف ولد الغزال [illegible] النعام [illegible] فرخ الشجرة وقيل ما لان من اغصانها و
الشعلة [illegible] الحرباء [illegible] الصنو والقنو [illegible] وفي فعل بفتحتين نحو خرب بالخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى [illegible] لسكونه في الخراب و
جمعه خربان بكسر الخاء قاله في الصحاح وفي فعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة وحكى ضمها وهو القطيع
من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء المشالة ذكر
النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء [illegible] وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان [illegible] في صفة على فعل نحو
ضيف وضيفان او على فعال نحو شجاع وشجعان البناء الرابع عشر **فُعلان** بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في الفاظ ثلثة في اسم على فعل بفتح
اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان او على فعل بفتحتين حالكونه صحيح العين كذكر وذكران وجذع الشىء من المعز وجذعان
فاما [illegible] في الحواشى [illegible] خطأ لان جذعا صفة لا اسم [illegible] الا باعتبار غلبة الاسمية
او على فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وكثيب وكثبان ويقل فعلان بضم الفاء في فاعل نحو راكب وركبان [illegible] وراجل
على رجل كصحب [illegible] وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران [illegible] سودان وحمران جمع سود وحمر [illegible] جمع الجمع [illegible]
بان فعل صفة لا يجمع على فعلان وفي فعال بضم الفاء نحو حوار بالحاء المهملة وحوران [illegible] وزقاق [illegible] وهو السكة [illegible]
عنه [illegible] لولا المانع من النقل [illegible] الثلثين [illegible] بالكثير [illegible] المحفوظ بالقليل [illegible] التسهيل [illegible] المحفوظ
بناء على انه صفة البناء الخامس عشر **فُعلاء** بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل او بمعنى مفعل او مفاعل حالكونه غير
مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء والى ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل فعلاء كذا لما ضاهاهما
قد جعلا [illegible] للتصغير وصبيح وسمين [illegible] قال سيبويه ولا يقولون صغراء [illegible] والثانى كسميع
بمعنى مسمع واليم بمعنى مؤلم [illegible] والثالث نحو جليس [illegible] بمعنى مجالس [illegible] في جمعهما
جلساء وخلطاء وشذ اسير واسراء وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول [illegible] فعلاء في فاعل [illegible] بالغين المعجمة والراء والزاء
وهى التى [illegible] عقلاء [illegible] شعراء [illegible]
كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما [illegible] نحو جبان وجبناء وخليفة وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء في المعنى محمول على خليف
لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت في التكسير قال ابو على [illegible] اسم [illegible] كريمة [illegible] مهملة [illegible]
ساكنة [illegible] الكريمة وجمعه [illegible] لا بالخاء المعجمة خلافا لابى حيان [illegible] لانها [illegible] على فعيل

على فاعل البناء السادس عشر **أفعِلاء** بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء في المضاعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشداء وعزيز واعزاء
وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل كولى واولياء وغنى واغنياء وانما ناب افعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف لانهم لو قالوا في غنى غنياء
لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فيقلب الفا فيلتقى الفان فتحذف احداهما للبس فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده الف فلا
يعل لاجلها ولو قالوا اشدداء لتوالى حرفا التضعيف لعدم الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقى واتقياء
وشذ سخى وسخواء وشذ افعلاء في غير المضاعف والمعتل نحو نصيب وانصباء وصديق واصدقاء وهين واهوناء واما ظنين واظناء فشاذ
وان كان مضاعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله
فناب عنه افعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذلك قل البناء السابع عشر **فواعل** ويطرد في الفاظ سبعة ثانيها الف زائدة او فاعلة ثاني
ملحقة بجانبي وذلك في فاعلة اسما كان او صفة كناصية كاذبة خاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواص وكواذب وخواطئ
وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر او اسم على فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة بيت للنصارى قاله في
القاموس والزوبعة بالزاء والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمى الاعصار الزوبعة وهو ريح تثير الغبار وترتفع الى
السماء كانه عمود قاله في الصحاح او اسم على فاعل بالفتح في العين كخاتم على احدى اللغتين وخواتم وقالب على لغة الفتح وقوالب وطابع وطوابع
او اسم على فاعلاء بالكسر في عينه بالمد نحو قاصعاء وقواصع ونافقاء ونوافق والثلثة اسماء لجحرة اليربوع فالراهطاء
بالراء والطاء المهملتين وهى التى يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين جحر يقصع فيه اى يدخل الذى اذا
من الراهطاء [illegible] به رأس الجحر لئلا يدخل عليه [illegible] النافقاء بالنون والقاف [illegible] فاذا اتى من قبل القاصعاء
ضرب النافقاء برأسه فخرج او اسم على فاعل بكسر العين نحو جائز وجوائز وهو بالجيم والزاء المعجمة الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائز الطاق
وقيل الخشبة التى يحمل عليها اخشاب البيت وكاهل وهو مجمع الكتفين وكواهل [illegible] صفة على فاعل بكسر العين لمؤنث لانه لا تدخله تاء الفرق كحائض وحوائض
وطالق وطوالق [illegible] فاعل لغير عاقل من المذكر [illegible] صفة [illegible] وشواهق [illegible] صفة نجم وطوالع وشذ فواعل
في وصف على فاعل المذكر العاقل [illegible] فوارس في جمع فارس [illegible] نواكس قال الفرزدق [illegible] الرجال [illegible] خضع الرقاب نواكس
الابصار وفي جمع سابق وصفا لمذكر [illegible] هالك [illegible] الهوالك [illegible] بعضهم ان ذلك
كله غير شاذ فانه جمع لفاعلة وكانه قيل طائفة [illegible] وطوائف هالكة كذا قاله [illegible] الموضح في الحواشى [illegible] وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس
فالذى حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امرأة فارسة واما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك واما نواكس فلا يخرج على
القياس واما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيه الف زائدة نحو آدم فان الفه غير زائدة فيقال في جمعه اوادم [illegible] لانه افاعل لا فواعل وبقولنا او فا
غير ملحقة بجانبي نحو قوصرة فانه ملحق [illegible] فيقال في جمعه قواصر [illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء
مع نحو كاهل وحائض وصاهل وفاعله وشذ في القاموس [illegible] البناء الثامن عشر **فعائل** ويطرد في كل رباعى مؤنث ثالثه مدة سواء كانت
المدة الفا او واوا او ياء وسواء كان اسما او صفة وسواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة وسحائب وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب ورسولة ورسائل
وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف او كان تأنيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن
اليمين وعن الشمائل وحكى اللحيانى في جمع اسماء الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشذ دليل
ودلائل او كان تأنيثه بالالف المقصورة كحبارى وحبائر او بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن
وظنة وظنائن وحرة وحرائر لانهن ثلاثيات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه ذا تاء او مزالة البناء التاسع عشر **فعالى**
بفتح اوله وكسر رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهى الفلاة الواسعة التى لا نبات فيها وجمعها موام [illegible]
صاحب الصبا والثانى فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاة بالسين المهملة والعين المهملة اخبث الغيلان وجمعه سعالى قال [illegible] مثل السعالى
خمسا والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهى ما تعلق باصول
الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من زغب القطن وجمعها هبار والرابع ما حذف اول زائديه فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه و
فتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو وجمعها عراق والخامس ما حذف اول زائديه من نحو حبنطى
بفتح الباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبعدها النون والالف للالحاق بسفرجل فاذا حذف اول زائديه وهو النون بقى في جمعه حباط
وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الرأس [illegible] الواو [illegible] فاذا حذف اول زائديه
هو النون بقى في جمعه قلاس [illegible] فانه يبقى في جمعها [illegible] السادس فعلاء بفتح اوله وسكون
ثانيه اسما كانت كصحراء وصحار او صفة لا مذكر لها كعذراء وهى البكر وعذار والسابع ذو الالف المقصورة للتأنيث كحبلى وحبال او الالحاق
كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذى يعرق من قفاء البعير خلف الاذن [illegible]

والجمع ذفارى وعلقى وعلالى ثمام العشرين من ابنية الكثرة **فعالى** بفتح اوله وثالثه ويشاركه الفعالى بالكسر في اربعة في صحراء وفعلاء ذكر بعده
من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارى وصحارى وعذارى وعذارى وحبالى وحبالى وذفارى وذفارى وعلاقى وعلاقى بالفتح والكسر
في الجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالى والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا وتنفرد فعالى بالكسر عن فعالى بالفتح بما
ذكر قبل صحراء وليس لفعالى بالفتح ما تنفرد به عن الفعالى بالكسر الا وصف على فعلان او فعلى بفتح اولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى تقول
في جمعها سكارى وغضابى بالفتح ولا تقول سكارى وغضابى بالكسر ويترجح في هذين الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بالفتح بما
ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وايم وايامى فظاهر نايبى بنى عوف وظهارى ومهري ومهارى ونشاة ويشير اذا
اصاب اسمها وداسو ويحفظ فعالى بالضم في نحو قديم وقدامى واسير واسارى والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلثة اقسام احدها
ما فعالى بالضم ارجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيئان فعلان وفعلى وصفين والثانى ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم واسير والثالث ما فعالى فيه
ممتنع وهو يتيم وحبط وايم وظاهر ومهري ويشير بمعنى موضوع الحادى والعشرون **فعالى** بالفتح في الفاء والتشديد في الياء وبطرد فعالى في كل
ثلاثى ساكن العين اخره ياء مشددة زائدة على الثلثة غير متجددة للنسب نحو بختى بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبخاتى وكرسى وكراسى وقمرى
بضم القاف وقمارى بخلاف نحو عربى وعجمى لانهما محركا العين ونحو مصرى وبصرى لان ياءهما متجددة للنسب والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل
فعالى لغير ذى نسب جدد كالكرسى تتبع العرب ~~نبيه~~ وقيل سبطى وقباطى نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط اهل مصر وهم بنطها القبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع
قباطى وفي الصحاح ايضا البخت من الابل معرب وبعضهم يقولوا هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات يهب الخيل والالوف ويسقى لبن البخت في قصاع الخلنج
الواحد بختى والانثى بختية والجمع بخاتى غير مصروف لانه بوزن جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتى قال الموضح فالياء في البخاتى متجددة للنسب
لكن بختى وبخاتى كمهرى ومهارى والارانى والاثافى وبنسيانها ... ولكنها في البختى للنسب الى بخت وبختى فبعض ذكرى ذكرتها كالاتى في التركي ترك
كاف العباس ابن ... ثم كثر استعمالها فيه حتى يصير المنسب به منسيا كالمنى فتعامل الان
معاملة ما لم يرد ... المهرى بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبايل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل فالدرا
وبه سيندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالى في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسى وظرابى ولما كان اناسى يتبادر الى الفهم انه جمع انسى حتى قال به
بعضهم اشار الى جوابه بقوله واما اناسى فجمع انسان لا جمع انسى لان اليا اخرياء النسب فيلزم ان ما ختم بيا النسب لا يجمع على فعالى واناسى اصله
اناسين فابدلوا النون ياء وادغموا الياء المبدلة من الف انسان فيها كما قالوا ظرابى في جمع ظربان فاصل ظرابى ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت
بذلك على الاصل فقالوا اناسين وظرابين ويقرب هذا التبيين ان ابدال النون ياء بينهما العين واللام كما نوهم ابن عصفور ولو كان اناسى جمع انسى لقيل في جمع
تركى تراكى قاله ابن مالك في شرح الكافية وقد اثبته وهذا لا يقول به احد والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء
الموحدة قال الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا يذهب الرائحة حتى يبلى الثوب قال في المحكم
الظربان دويبة تشبه الكلب اصك الاذنين طويل الخرطوم اسود الرأس ابيض الجنبين كثير الفسو الثانى والعشرون **فعالل** ويطرد فعالل
في انواع اربعة وهي الرباعى والخماسى المجرد ومزيد فيهما فالاول الرباعى المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح
نحو جعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر والمكسور نحو زبرج بالزاى والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق الذى فيه
حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثلثة ونون وهو مخلب السبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن
والثانى الخماسى المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمراة السمجة ويجب في
جمع الخماسى حذف خامسه مطلقا لان الثقل حصل به تقول في جمع سفرجل سفارج بحذف اللام وفي جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وانت بالخيار في
حذف الرابع والخامس اذا كان الحرف الرابع من الخماسى مشبها للحروف الزائدة العشرة التى تزاد في الكلم وشبهه بها اما لكونه بلفظ احدها كخدرنق بفتح الخاء
المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها قاف وهي العنكبوت قال المتنبى مواقع لم تنسج فذ عندها ارادو فيه كنسج الخدرنق فنونه
شبه الحرف الزائد لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بشرط وانما لكونها من لفظ الحروف التى تزاد او يكون من مخرج حرف من مخرج الحرف الزائد كدال فرزدق في
جمع فرزدق وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر فان الدال هي الحرف الرابع وليست بلفظ حرف من حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء
المثناة الفوقانية وهو طرف اللسان واصول الثنيتين العليين والحاصل انك اذا جمعت الخماسى فان لم يكن رابعه شبيها بالحروف الزائدة لا يتعين حذف
خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وابقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو
الاجود والاقيس قال المبرد لا يحذف الا الخامس محل الخلاف اذا لم يكن الخامس شبيه لفظ الزائد فان اشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول
في جمعه قذاعم الثالث الرباعى المزيد فيه نحو مدحرج الرابع الخماسى المزيد فيه نحو قرطبوس قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة
الشديدة وخندريس بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر ويجب في الجمع حذف
ما زاد على الحرفين الاخيرين فهذا الرباعى المزيد فيه والخماسى المزيد فيه يجريان مجرى الرباعى المجرد في جمعه فتقول في جمع مدحرج دحارج بحذف الميم والنا

حفظ دون مزيد الخماسى بحذف زائدة وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين لان ذلك
الرباعى لبناء اليه الاخر ويثبت ويجمع ما هو فيه على فعاليل ثم ان كان الزائد ياء صحيح نحو قنديل وقناديل او كان واوا او الفا قلبا ياء ثم نحو ما بعد نحو
نحو عصفور وعصافير وسرداح بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكبيرة الحجم والقراد العظيمة
وجمعه سراديح البناء الثالث والعشرون **فعالل** هو فيما ماثله عددا او هيئة وان خالفه زنة كفاعل وفعاعل وفواعل ويطرد في مزيد الثلاثى
غير ما تقدم من نحو احمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا يجمع على فعالل ولا يحذف زيادته ان كانت واحدة سواء
كانت ولا الحاق ام لا او كانت اخر الالحاق او غيره وسوا كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل تقول مساجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقى و
علالى فالزيادة في الاولين لغير الالحاق وفي الباقى للالحاق ويحذف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة فيحذف زيادة واحدة من نحو منطلق ويبقى
اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر لتشبيها الكلمة بتعين ابقاء الزائد الفاضل على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتصدير و
الدلالة على معنى ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج عن نحو فيسلم بنيته فان لا يؤدى حذفه الى حذف الاخر الذى ساواه في جواز الحذف
ونبه عليها في التسهيل الى ثلثة امور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغنى حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مطلقا سواء
كان معها حرف مماثل للاصل ام لا او سواء كان ثانى الزائدين مختلفا ام لا ولا فرق في ذلك بين الخماسى والسداسى فتقول في جمع منطلق مطالق بحذف النون
وابقاء الميم لا نطالق وفي مستخرج مخارج بحذف السين والتاء وابقاء الميم لانها على الفاعل الاسمى ... النون بخلاف النون لانها على الفاعل لا تختص بها وجوب تحريكها وا
اختصاصها بالاسم فتقول في جمع مستدع مداع بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما بالتقدم
والاستدعاء والانداع بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء غير موجود والميم والسين من الثانى لانه وان كان بناء موجودا كشناصب لزم حذف الميم
بفوات الدلالة على اسم الفاعل خلافا للمبرد في نحو مقعنسس فانه احد زائديه للالحاق فانه يقول في جمعه قعاسس بحذف الميم والنون ويبقى السين ترجيحا
لمماثل الاصل لان السين فيه للالحاق باحرنجم وتبقى الملحق اولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك وكالهمزة والياء التصديرية المصدرتين في اول الكلمة
كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب القاموس ومنه خصم الد وفي
التنزيل الد الخصام فتقول في جمعهما الاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحركهما ولكونهما في موضع يقعان فيه فالنون
بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى اصلا والاصل الادد ويلادد فادغم احد المثلين في الاخر والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج فانك
تقول في جمعه تخارج بحذف السين وابقاء التاء لانه نظير لهو تماثل ولا تقول سخارج بحذف التاء وابقاء السين لان سفاعل مفقود والمزية من
جهة كون الحرف لا يغنى حذفه عن حذف غيره وهي ما ذكره بقوله واذا كان حذف احد الزائدين يغنى عن حذف الاخر بدون العكس تعين حذف ما يغنى حذفه
كياء حيزبون بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاى وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلث زوائد الياء والواو والنون فتقول في جمعه
حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت استغنى عن حذف الواو والنون لبقائهما
رابعة قبل الاخر فيفعل بهما ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقول حباذين بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك وهو حذف الواو
لا يغنى عن حذف الياء بل هو محوج الى ان تحذف الياء ايضا وتقول حزابين ويقرؤه على تفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير ثلثة احرف اوسطها ساكن الا
وهي حرف معتل كمصابيح وقناديل فان تكافا الزائدان في الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى نحو نون وياء نحو نوفى بفتح السين والراء
المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجرى على الامور وقال الجوهري الشديد وقيل القوى وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون النون
وفتح الدال البعير الضخم وقيل يقيد وقيل الغليظ الضخم من كل شئ قال الجوهري والفهما المقصورتين فان النون يجب بالتقدم على الالف الا الالف بحركة
الحركة لالحاقهما بسفرجل فلما تكافا الزائدان تخير الحاذف قال الشاطبى فتقول في جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون
وابقاء الالف وتقول في جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلاد بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف بقى سرندى علندى بمثل الى سرنة
وعلنة كجعفر فتقول في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون بقى سردى وعلدى فيصيران مثل ارطى فتقول في جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء
لانكسار ما قبلها ثم تعل اعلال جوار ويعوض عنها التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخير في زائدى سرندى وكل ما ضاهاه كالعلندى هذا

هذا باب التصغير

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتى بيانه وله فوائد وعلامة وشروط وابنية اما فوائده فتقليل ذات
الشئ نحو كليب وتحقير شأنه نحو رجيل وتقليل كمية نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافة نحو فويق المرحلة وتحيت البريد
وتقريب منزلته نحو صديقى وزاد الكوفيون معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم
معنى اخر وهو التحبيب نحو بنية واما علامته فثلاث ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا
الحرف وشذ تصغير فعل التعجب الثانى ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير
وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير والرابع بان يكون قابلا للصيغة فلا تصغر الاسماء المعظمة شرعا كاسماء الله تعالى وانبيائه
وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة ولا كل وبعض ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والحكم وغيرهما ... سوى الباردة والغد ولا الاسماء العاملة واما ابنيته فثلثة

له وهي ثلثة ابنية لا رابع لها فعيل وفعيعل وفعيعيل لتصغير الثلاثي كفليس والثاني لتصغير الرباعي نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه
الاوزان الثلثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت النون
الاولى من دنينير ليست في مكبره قلت اصل دينار دنار بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها
فوزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس جاريا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمد ومكيرم وسفيرج في
التصغير فعيعل وفي التصريف افيعل ومفيعل وفعيلل واصل هذه الابنية الثلثة فعيل وذلك لانه لا بد لكل مصغر من ثلثة اعمال ضم الحرف الاول ان لم
يكن مضموما وفتح الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك العمل وهي بنية
فعيل كفليس تصغير فلس ورجيل تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصرد ونغر فلا بد ان في مصغره كصريد الفتحة والضمة في المصغر
كبيطر فانه يصغر بتبدل الحركات كما صرح به السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف الف مفاعل ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله
ويختلف التقدير ثم اورد على نفسه سؤالا واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم ان التصغير لا يعمل في مصغر على لفظ مكبره الا فيما الفرق قلنا الجواب بان الفرق قد يظهر في
الجمع فانك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسي ثالثه زائد لا فرق ولم يعلم التصغير
انتهى وهذا ما تعلم الوجه به الحاصل انه لا بد من ضم اوله وفتح ثانيه لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم اي من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء
ثالثة انه لم يكن نحو مثبل بضم الراء وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة
تحت وفتح الزاي تصغيرا لان الحرف الثاني منهما وهو الميم في الاول والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان الياء غير ثالثة بل رابعة
لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الاخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى من الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز وان كان المصغر متجاوزا الثلثة حين
الى ما فوق رابع فهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم ينظر ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين الف او واو او ياء قبل الاخر في المكبر فهو بنية فعيعل كقولك
في تصغير جعفر جعيفر وان كان بعده اي بعد الحرف المكسور حرف لين قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعيل لان ذلك الحرف اللين الموجود قبل اخر المكبر ان كان ياء
سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة قبلها كقنديل وقنيديل وان كان حرف اللين واوا او الفا قلبا ياء لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير
بقلب الواو ياء ومصباح ومصيبيح بقلب الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيلا اجعل الثلاثي اذا صغرته ويتوصل في التصغير في هذا الباب
المعقود له الى مثال فعيعل فيما زاد على اربعة احرف فيما توصل به في التكسير في باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثال فعالل وفعاليل والحاذف
هنا من وجوب وتخيير ما له في التكسير فتقول في تصغير سفرجل لما يحذف خامسه الفرزدق فريزد بحذف خامسه وخديرنق بحذف رابعه او خامسه ومستخرج مما يحذف
منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم في المنفذ ويايند مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل
وهو الهمزة والياء وحبرنبى مما يحذف منه الياء وتبقى الواو وسفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذف منها قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل
بكسر الجيم انتهى وفريد بحذف خامسه وهو القاف وفريق بحذف رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفضلها عليهما والبنى في مقعد
بحذف النون وابقاء الهمزة وحيزبن بحذف الياء وقلب الواو ياء وتقول في مقعنسس تعيبر وقعيسس مما تكافأ فيه الزيادتان وتخير الحاذف في
احدهما سرندى وعلندى بحذف الالف وابقاء النون او سريد وعليد بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح ويفتح ما قبلها لانها
للالحاق بسفرجل كما مر في الف الالحاق لا تبقى في التصغير كما سيأتي ثم اعلم كما في ذلك اشار الناظم بقوله وبابه لمنتهى الجمع وصل بها الى امثلة
التصغير صل ويجوز للشيء في باب التكسير والتصغير ان يعوض مما حذف فيه ياء ساكنة قبل الاخر ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف بقاء الزائد
فانه يخل به فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله وجائز تعويض ياء قبل الطرف ان كان بعض الاسم
فيهما انحذف وتقول في تكسير احرنجام مصدر احرنجم وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف فيه لاشتغال المحل بالياء المنقلبة عن الالف
الكائنة قبل الميم وما جاء في البابين التكسير والتصغير مخالفا لما شرحناه فيهما الخارج عن القياس المطرد مثاله في جمع التكسير جمعهم اي العرب مكانا على
امكن وفيه شذوذان احدهما انه مذكر وحق مثله على ان يأتي على مثال افعلة والثاني انه شبه فيه الاصلي بالزائد فحذف الزائد بالاصلية بتثنية الواو مكن
والقياس في بناء مكان على افعل ان يقال اكون بحذف الميم الزائدة ابتداء ضمير لكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب وجمعهم رهطا ذكر اعابهم الكاف
على اراهط واكارع والقياس كراع واكرعة ورهوط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما بواطل واحاديث وحدث وما ذكر
من ان هذه جموع للمنطوق بها على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين فمذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل وزعم ابن جني ان اللفظ
يعبر الى هيئة اخرى ثم جمع مكان امكن جمع مكن كفلس وكان اراهط جمع ارهط وكان اباطيل جمع ابطيل او ابطول وكان احاديث جمع احدوثة انما يستعمل في المضاحك والذي
لا في معنى الحديث الذي يحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كتنساء جمع المرأة ومثاله في التصغير تصغيرهم اي العرب مغربا وعشاء على
مغيربان وعشيان بزيادة الف ونون في اخرهما وقياسهما مغيرب وعشي باسقاط الالف والنون وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان ولييلية بزيادة الياء فيهما و
قياسهما انيسان ولييلة باسقاط الياء فيهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انسيان من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم
رجلا على رويجل بزيادة الواو والقياس رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام وهو من جمع ابن على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة

الهمزة في اولها وقياسها صبية وغليمة وبنيون فتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وجعل هذه الالفاظ مما استغنى فيها
بمهمل عن تصغير مستعمل فيقدر ان مغربان وعشيان كانه تصغير مغربان وعشيان وليلية كانه تصغير انسيان وليلاة ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية
واغيلمة كانه تصغير اصبية واغلمة وابينون كانه تصغير ابنون واختاره في التسهيل وقال في النظم وحائد عن القياس كلما خالف في البابين حكما رسما **فصل**
واعلم انه يستثنى من قولنا بكسر ما بعد ياء التصغير فيما يجاوز الثلثة اربع مسائل احدها ما قبل علامة التأنيث وهي نوعان تاء كشجرة والف كحبلى المسئلة الثانية
ما قبل المدة الزائدة قبل الف التأنيث كحمراء المسئلة الثالثة ما قبل الف افعال كاجمال واجمال المسئلة الرابعة ما قبل الف فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة
كان او اسما مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها نحو سكران وعمران وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا اي باقيا على ما
كان عليه من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل تاء التأنيث فللخفة واما فتح ما قبل الف التأنيث فلبقائهما على حالهما واما فتح ما قبل الف افعال فللمحافظة على
الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلمشابهتهما الفي التأنيث فتقول شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها على
فعالين وتقول في تصغير سرحان بكسر السين وهو الذئب وسلطان مما هو على خمسة احرف ثالثه الف وعرف زائدتان وليس بموضوع على فعلان سريحين
وسليطين بقلب الالف فيهما ياء لانهم جمعوها على فعالين فقالوا سراحين وسلاطين والتكسير والتصغير اخوان فاما لم يقولوا سكارين وعثامين
لان الالف والنون فيهما شابها الفي التأنيث بدليل منع الصرف فكما لا يغير الف التأنيث لا يغير ما اشبههما ولما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك
حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتأنيث انها لو كانت للالحاق كارطى وعلباء انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما اريط وعليبي الالحاق والتأنيث
والدليل على ان الفيهما للالحاق لا للتأنيث تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير البيين **فصل**
ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف الى فعالل ومفاعيل في ثاني مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها
محذوفة بتقدير انفصالها عن البنية فقد رد التصغير واردا على ما قبل ذلك الشيء وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصاله الواقع بعد
اربعة احرف سواء كانت كلها اصولا ام لا من الف التأنيث بان كانت ممدودة نحو الفكر فصاء نوع من العقود وسيأتي حكم المقصورة او تاء اي التأنيث كحنظلة
واحدة الحنظل او علامة نسب كعبقري نسبة الى عبقر وهو تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شيء عجيب او الف ونون مزيدتين كزعفران وجلجلان لحبة
او علامة تثنية وهي الالف والنون او الياء والنون كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح للمذكر وهي الواو والنون او الياء والنون كجعفرين بكسر الراء او
علامة جمع تصحيح للمؤنث وهي الالف والتاء كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير لتقدير
منفصلة عما قبلها ويقدر التصغير واقعا على ما قبلها فتقول قريفصاء وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات
القيس وبعيلبك وانما لم تحذف الف التأنيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما هي مجردة
عنها واما في جمع التكسير فانك تحذف كل واحدة منها فيما امكن تكسيره اذ لا يقبل الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سيأتي فتقول قرافص بحذف الالف وحناظل
بحذف التاء وعباقر بحذف ياء النسب وزعافر وجلاجل بحذف الالف والنون فيهما ولو ساغ تكسير البواقي وهي التثنية والجمعان الصحيحان والمضاف وصدر
المركب لوجب الحذف الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير فتقول في تكسير امارئ القيس كما تقول في تصغيره امير القيس بلا فرق لانهما كلمتان كل
منهما ذات اعراب فهما كان ينبغي ان لا يستثنى في النظم والى ذلك اشار الناظم بقوله الف التأنيث حتما الابيات الاربعة **فصل** ويثبت
في التصغير الف التأنيث المقصورة ان كانت رابعة لخفة الاسم كحبلى فتقول حبيلى وحذفت ان كانت سادسة للاستثقال كلغيزى فتقول لغيز بحذف الالف
وجوبا وتعويض الهاء جوازا او كانت خامسة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع
و قرقرى قرية اي اسم موضع بنو عقيل فانه ان اطاع فتقول في تصغيره بريدري فحذف الالف التأنيث يبقى بريدراي فتقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت
في الياء الاخرى على حذف الف التأنيث في بعض النسخ بدل العبري عبري عبدل بري فيلحق لا باجعل مهملة وشاة تحتانية اسم مكان قبليا بصري
اما فتعبري فالقلب للتأنيث باتفاق صاحب الصحاح والقاموس واما حولايا فان الفه شامسة لا سابعة ولم يذكر صاحب الصحاح والقاموس كذا
بحذف الخامسة ان لم يسبقها مدة زائدة كقرقرى نفاين فذا بتيح مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان ابقاء الالف الخامسة مع عدم يخرج البناء عن
مثالي فعيعل وفعيعيل فان قبل نحو حبلى فعيلى وليس من ابنية التصغير الثلثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسر التي منع منها مانع الالف
فان تقدمها مدة زائدة حذفت احداهما لتكافؤهما وتقدم مراتبهما احداهما على الاخرى كحبارى بضم المهملة والباء الموحدة والراء قرينا بفتح القاف وكسر الراء
والياء المثناة الضابطة والثالثة فتقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة الزائدة قبل الراء وحبير بحذف الف التأنيث وقلب المدة ياء لوقوعها في موضع
يجب تحريكها فيه بالكسرة وادغامها في ياء التصغير وابو عمرو يعوض عن الف التأنيث هاء فيقول حبيرة وتقول في تصغير قريثا بحذف المدة وهي الياء
اذ قريث بحذف الف التأنيث وادغام الياء في ياء التصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله وان الف التأنيث البيتين **فصل** ومن كان ثاني المصغر لينا الفا
او واوا او ياء منقلبا عن لين رده التصغير الى اصله لزوال ما انقلب عنه فرد نحو قيمة وديمة ومنقلب عن موحدتين الى الواو لانها الاصل المنقلب
والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وموقن من اليقين بقلب الواو في الثلثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة وموزين ومييقن برد الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلب الالف في ميزان ياء لانكسار ما

قبلها او بزيادة في نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو الشى الى الياء لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من الهيمة
فقلبت الياء في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر ونييب بردّ الياء الى
اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله واردد الاصل ثانيا لينا بخلاف ثاني نحو متعد فانه غير لين لانه تاء مثناة فوق مبدلة من واو اذ اصله موتعد
ابدلنا الواو تاء وادغم التاء في التاء الاخرى لاجتماع المثلين فتقول في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله لزوال
موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد او موعد ومتيعد لا ايهام فيه
[illegible] الالباس في مواضع كثيرة وبخلاف ثاني نحو آدم فانه منقلب عن غير لين لانه منقلب عن همزة بل همزة والاصل اادم مفتوحة ثم
قلبت الساكنة الفا فتقلب الالف واوا كالالف الزائدة في نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في
تصغيرها اديم وضويرب وصويب والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني المصغر لينا
مبدلا من حرف صحيح غير همزة او همزة لا تلي همزة فانه يرد ايضا الى اصله في نحو ثاني دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط
كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط واصلهما دنّار وقرّاط والياء فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال فرددتهما نحو ذيب بالياء
المهملة [illegible] فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها
وقد زال [illegible] بالتصغير [illegible] ما ابدل للعلة زوالها بالتصغير لم يرد الى اصله وما ابدل للعلة يغلب بالتصغير يرد الى اصله وهكلم جرا فان قلت قد قالوا
في تصغير عيد عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يرد الياء الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك
شذوذا كراهية لالتباسه بتصغير عود كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في
التصغير ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الاول كموازين وابواب وانياب واعياد بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله
وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم **فصل** واذا صغرت ما حذف احد اصوله فاء او عين او لام او اثنان منها وجب ردّ محذوفه ان كان بقي بعد
الحذف [illegible] فالمحذوف الفاء نحو كل وسل وعدة علاما والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع واعلاما وسه وهو الدبر والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر
بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو فه وشه علما اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما تقول اكيل واخيذ ووعيدة
ومنيذ وقويل وبييع وستيه برد العين ويدية ودمي وحريح برد اللام ووفي ووشي برد الفاء واللام ورأي برد العين واللام والى ذلك اشار
الناظم بقوله وكمل المنقوص [illegible] ما لم يحو غير التاء ثالثا كما
بحركات الاعراب فهي لا تكون الا ساكنة واذا سمي بما وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيصير او يضعف
او يزاد عليه ياء وهو الاولى فتقول في تصغيره هل هليل بالتضعيف او هلي بزيادة ياء فتقول ان شئت الحقته بالاسماء وقلت هذا هلي او بالامثلة او
هليل سيبويه اعلم ان الاعلام لسبب لعقد زيادة حرف فيه في تغييره الاول وقد جمع بين الامرين في انتصاره كلام التسهيل وجمهان ما حذفت لامه وما اكثرها
حذفت لامه بابا في الموضح والحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين اخرهما حرف لين متحرك وهذا
لا نظير له فلا بد في ذلك كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة كدم فتقول في لو وكي فيما الحرفية اعلاما لو وكي بالتشديد فيهما وذلك لانك تزيد
على لو واوا وعلى كي ياء ثم ادغمت احد المثلين في الاخر وما بالالف لانك تزيد على الالف الفا اخرى فتلتقي الفان فابدلنا الثانية همزة لاجل اجتماعها
مع الالف الاولى فالتقا ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا صغرت بعد التضعيف اعطين حكم دوح وحي بفتح اولهما
وتشديد ثانيهما والدوح الشجرة والحي القبيلة وماء بالمد [illegible] تقول في تصغير لو بالعلم [illegible] [illegible]
مثل الانعام لويو وكيو واجتمع فيها الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتقول في تصغير كي بالتشديد كيي بثلاث ياءات
اولها اصلية وثانيها ياء التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول في تصغير حي حيي بثلاث ياءات اولها واخرها اصليتان ووسطها ياء التصغير فتقول في
تصغير ما بالمد موي بالتشديد فتقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم ترد الى علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى
واوا لكونها بعد التضعيف منقلبة [illegible] الاصل كما تقول في تصغير الماء المشروب مويه بقلب الالف واوا الى اصلها الا ان هذا الماء المشروب كلمة هاؤها ترد
اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلب الواو الفا الى الفيا [illegible] الهاء [illegible] على غير القياس **فصل** في تصغير الترخيم [illegible]
مجردا من الزوائد [illegible] فيقال ان كان ثلاثي [illegible] [illegible] الى التصغير [illegible]
وطريقها ان تعمد الى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالرتبة فتحذفها ثم توقع التصغير على اصوله ومن ثم افرد
انه عقد بالمزيد لا يثاني بتصغير الترخيم في نحو جعفر من الرباعي الاصول وسفرجل من الخماسي الاصول لتجردهما من الزوائد لا يتاتى ايضا في منطلق ومحرنجم الا
بقاء الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها بالرتبة فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما الا تصغيرا واجبا غير تصغير الترخيم [illegible]
لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب فانهما لا يصغران غير الاعلام وما لكان اسوة لغالبها على فعيل ولا تقعيل ذلك [illegible] صفات [illegible]
فقط [illegible] [illegible] في تصغير احمد وحامد ومحمود [illegible] [illegible] [illegible] بالفراش [illegible] [illegible]

صغة قولك احمد حميد وحامد حميد وحمدان حميد ومحمود حميد وتقعيل كلها في تصغير قرطاس وتمامه قريطس تصغيره وطوس [illegible] ما حذف فيه مع زائده
[illegible] في تصغير برهيم لا صغيل لانها دون زيادة وهي الياء فتعين حذفها [illegible] التصغير لشبه الزائد المحذوف به وسمع مصغرا بريهم واسماعيل فان الميم واللام
الزائد [illegible] اصليين بلا خلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها وثبت الميم واللام مع اصالتهما بان همزتهما
اصل [illegible] على الخلاف في الهمزة اختلاف في كيفية تصغيرهما للترخيم فتقول سيبويه بريهم وسميعل ويقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف الميم في اللام كالحاء
الاول هو المسموع حكى ابو زيد بريهم وسيبويه يقول يحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول يحذف الاخر لانه يشبه الزائد قال الموضح في الحواشي والى
ذلك اشار الناظم بقوله ومن بترخيم يصغر اكتفي بالاصل **فصل** في الحاق التاء التانيث تصغير الثلاثي فانه لفظا ثلاثي في الاصل من الحال الراهنة
يجمع فرقا بين التصغير والنقل نحو دار دويرة وعين عيينة واذن اذينة وسن من المضاعف وغيرهما عينا واذنا فاوه همزة وبقي في تصغيرها ودية وسنينة وخبيئة واذن
وهذا الحكم مستمر بعد التسمية بذلك كعمرو وبن اذينة وعيينة بن حصن اوثلاثي في الاصل دون الحال نحو يد يدية وكذا ان عوضت التاء بسبب التصغير
كشيأ بالمقط او صغرته تصغير الترخيم ام لا فتقول في تصغير سماء سمية والاصل سميي بثلاث ياءات اولها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة
فحذفت احدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلما عوضت التاء بسبب التصغير الحقت التاء كما لحق مع الثلاثي المجرد ولو
سميت بسماء مذكرا قلت في تصغيره سمي بغير تاء للتذكير وتقول في تصغير حبلى وحمراء خالكونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرها تصغير الترخيم حميرة وحبيلة
بالتاء عوضا عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تاتي بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم
بقوله واختم بتا التانيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن بخلاف نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس فلا تلحقهما التاء فيمن انثهما فلا تقول في تصغيرهما شجيرة ولا بقيرة
لئلا يلتبسا بالمفرد المصغر وانا من ذكرهما فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسماء العدد المؤنث فلا تقول في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد
المذكر المصغر وبخلاف نحو زينب وسعاد فلا تقول في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في ذلك
من الاستثقال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتاء يرى ذا لبس وشذ ترك التاء في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة
وعرب بفتح العين المهملة والراء المهملة وذود بكسر الذال المعجمة بفتح النون ونحوهن كذود وعرس وقوس وناب فمع ثلاثيتهن وتانيثهن وعدم اللبس جمع
المتاخرون من ذلك عشرين لفظا هي اسم الجنس كبقر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب الناقة المسنة وحرب وعرس وقوس ودرع ودرع وعرس بكسر العين وعرس
بضمها وذود وضحى وطس ونطع وشول وفلد ونصف بحتين وحرب وعرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك دون
لبس وشذ الحاقها اي التاء في تصغير وراء وامام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة
فهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم فياء مثناة مكسورة فميم مفتوحة فالياء
الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف امام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال فياء ساكنة فدال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية فميم مفتوحة فالياء الاولى
ياء التصغير والثانية بدل من الف قدام وعلة الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلولم يظهروا التاء فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها
بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم بقوله وندر الحاق تا فيما ثلاثيا كثر
فصل التصغير من خواص الاسم فيصغر المتمكن كما مر ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة احدها افعل بفتح العين في التعجب والثاني المركب المزجي
علما كان او عددا فاما افعل كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه واما من اعربهما لا يصغرهما فلا اشكال في تصغيرهما
لانهما من اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر وافعل في التعجب والمركب المزجي تصغيرهما ان يصغر المتمكن في ضم اولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير
ثالثة نحو ما احسنه وبعيلبك وسيبويه وخميسة عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما اميلح زيدا انما يعنون الذي تصفه بالملح
كانهم قالوا زيد مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث والسوين من حيث انه لا يصغر لفتحه [illegible] بمنزلة ما يلحق الاسم فلذلك
صغروا الصدر والثالث اسم الاشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا في التذكير وتا في التانيث وذان في تثنية المذكر وتان في تثنية المؤنث واولى
في جمعهما والرابع الاسم الموصول وذلك مسموع في خمس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع الذي الذين
والاولى وهذه الكلمات العشر غير المتمكن يوافق تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها اجتلاب الياء الساكنة والثاني ان يكون ما قبلها اي الياء مفتوحا
والثالث تكميل ما نقص منها من الاحرف الثلاثة ويخالف تصغير المتمكن في امور ثلاثة ايضا احدها ابقاء اوله على حركته الاصلية التي كانت قبل
التصغير من ضم او فتح تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة الف في الاخر ان امكن عوضا من ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بنون
تثنية او زيادة جمع والثالث ان الياء التي في التصغير قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا فتقول في تصغيرها ذيا وتيا فبقي الحرف الاول على فتحه وفي ياء التصغير
ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن الف ذا وتا وزيدت الالف في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا وتييا بثلاث ياءات اولها عين الكلمة وثانيها
ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف في اخره فحذفت الياء الاولى لان ياء التصغير جيء بها لمعنى فلا تحذف الحذف الثالثة
لانه يلزم منه وقوع ياء التصغير اخرا اذا كان الالف في نية حركة وهي الضمة ووقوع ياء التصغير طرفا ممتنع ولانها لو بقيت ساكنة لم يكن بقاء الالف
بل كانت تنقلب ياء وفي ذلك وقوع فيما هربوا منه ولان الالف المجهولة عوضا ووقوع ياء التصغير طرفا فان حركت ياء التصغير كالف التكسير فلا تطرق وتعيد

الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ثالثه في الوضع كان الفا عن ياء وعينه ياء محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف زائدة و
اسم موضوع على حرفين فلا ونقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقاء اولهما على فتحة وادغام ياء التصغير فيما بعدها ولم يؤت بالف بعد النون
بزيادة علامة التثنية ونقول في تصغير اولاء اليّاء بابقاء اوله على ضمة في حال التكبير بالقصر في لغة من قصر وهم التميميون وبالمد في لغة من مد وهم الحجازيون
اما لغة القصر فلا اشكال واما لغة المد فقال الفارسي الحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها ياء وبقيت الالف قبل الاخر ولم نزد بعد
الاخر لئلا يلتبس بتصغير حابس لا وقبل اخره مدة وقال المبرد الحقنا الف التصغير في اخر اولاء على القاعدة في المبهمات لا لتبس لغة المد بلغة القصر
وبيانه من وجهين احدهما ان ياء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير فتكسر كما في غربيل فتنقلب الهمزة
ياء كما في عطاء فتجتمع ثلث ياءات فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان الافعال فاذا جاءت الالف اخيرا بعد الاولاء على فعالى كحبارى
فيجب حذفها لانها خامسة واما اذا قدمت فانها تصير رابعة وما كان خامسة كالرابعة لين فانه لا يسقط فلما خافوا الحذف المذكور ادخلوا الالف بعد
الياءين فقال الزجاج همزة اولاء منقلبة عن الالف المد فانا قلبنا الف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة الى اصلها ثم ثاني الف
التصغير لم تنقلب همزة لوقوعها بعد الف فنقول في تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا بابقاء اولهما على فتحة وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير
والالف وادغام ياء التصغير في ياء المكبر لاجل الالف ونقول في تصغير اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما
ولم يؤت بالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا الذي اراه من قولهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم
يختلف سيبويه والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد التخفيف لكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدر هنا التقاء الساكنين والاخفش يجعلها
لالتقاء الساكنين فتحذف وهذا اصل الخلاف بينهما اذا ثنى المفرد المصغر فهل يقدر ان الف التصغير اجتمعت مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين
ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية المتمكن وغيره او يعتقد انها حذفت قبل مجيء الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف
في جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش يفتحهما كما في الاعلون ونقول في تصغير الذين اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا
بفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين وكسر ما قبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية مكانها
لا وجود لها في الخارج والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين والدال على القولين مفتوحة في شرح الشافية للجاربردي واما
اللذيون فلانهم زادوا في اللذين قبل الياء ياء وقبل النون الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية انتهى فاذا
اردت تصغير اللاتي لجمع المؤنث صغرنا التي المفردة فقلنا اللتيا كما تقدم ثم جمعنا بالالف والتاء فقلنا اللتيات كما تقدم واستغنوا به عن الجمع المصغر
معربة عن تصغير اللاتي واللائي على الاصح عند سيبويه فانه قال في اللاتي واللائي لا يحقران استغناء بجمع التي المحقرة بالالف والتاء كما في دراهم
دريهمات بل اوسع اولى بالا يعقل بهذا الجمع والاخفش يصغرهما بقلب الالف لانهما صارا اخير حرفا بمنزلة ضارب اذا اجرى عليهما حكمه فتحذف
الياء التي هي لامها لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هي المحذوفة لانها طرف والمازني يصغرها ولكن يحذف
الالف لانها زائدة والياء اصلية فيصير اللتي اللتيا واللائي اللتيا وهذا لا يلتبس بتصغير الواحدة ولا يصغر ذي من اسماء الاشارة اتفاقا فاستعمل
الجمع للالباس بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو على عمير مع الالباس ولا تصغر من الاشارة للاستغناء عن تصغيرهما بتصغير تا خلافا لابن مالك
في قوله في النظم فيها تا وذي قال المرادي يوهم ان ذي صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل
فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما اللاتي ذكرها وليذكر من الفاظ المؤنث الا تا خاصة انتهى والى جواز تصغير الاشارة و
الموصول اشار في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف في
المعنى ولهذا امتنعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قال ابو الحسن بن الباذش وحكى ابن الفلاح تصغير ثم على ثمية وبقي المنادى

هذا باب النسب

المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيبقى يا زييد وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان يجعل المنسوب
اليه او من اهل ذلك البلد او القبيلة وفائدتها فائدة الصفة ولما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها
وكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الاخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا
ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبته الى المجرد عنها وتحدث بالنسبة تغييرات ثلثة لفظي وهو ثلثة اشياء الحاق الياء مشددة
المنسوب اليها وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي فهو صيرورته اسما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه
المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت ان تنسب الى شيء من قبيلة او بلد او غيرهما فلا بد لك من عملين في اخره احدهما ان تزيد عليه ياء مشددة تصير لك
الياء حرف اعرابه فيبدل لها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا الضرورة انها بمنزلة الاخر والعمل الثاني ان تكسر اي الاخر لمناسبة الياء كما في المتكلم والمخاطب
فتقول في النسب الى دمشق بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله ياء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب ويحذف لهذه الياء المزيدة للنسب
امور في الاخر وامور منفصلة بالاخر اما الامور التي في الاخر فستة احدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين او كان
احديهما زائدة والاخرى اصلية فالاولى كهو ما اخره ياء ان زائدتان سواء كانتا للنسب ام لا نحو كرسي مما اخره ياء ان للنسب شافعي لما اخره ياءان

للنسب فنقول في النسب اليهما كرسي وشافعي بحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه لكن يختلف
التقدير فيه فانه امتنع الياء المجردة للنسب فرقا بين اسم ونظير هذا الاختلاف التقديري ثم اتساعه في الثمانية فانه في تحاق بريحية بريه
الموحدة بحاتم مجة فناة مثناة وقاتبه علم الرجل فانه يكون غير منصرف فاستقصيا بالماكان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواو
والجمع تحاتي غير منصرف لانه بوزن جمع الجمع اسمي تتكرر جمع فاذا نسب اليه انصرف لزوال الصيغة منتهى الجموع كان البلوا التي كانت منه للتقدير
وخلفتها ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعلي وقد تقول انه البرتي عليه فاذا نسب
اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فشطاطي الى قولة
لو قيل العلم بكونه لرجل اخرا واعلا كان لامرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع والثاني وهو ما احدى ياءيه
زائدة والاخرى اصلية نحو مرمي بالتشديد اسم مفعول من الرمي اصله مرموي كمضروب ضمة الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون ثم قلبت الواو
ياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من قبلها واوادغمت الياء المنقلبة عن الواو والزائدة في الياء الاصلية لاجتماع المثلين فاذا نسب اليه حذفت الياء
المشددة وجعلت مكانها ياء النسب فقلت مرمي هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف الياء الاولى لزيادتها ويبقي الثانية لاصالتها فيقلبها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يقلبها واوا لئلا يجتمع الكسرة والياءات فنقول مرموي واطلق في النسب قوله وتمثيله مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلثة احرف فصاعدا وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت
الاولى فقط فرارا من الاجحاف ويقتضي المحذوف سكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت واوا لكراهة اجتماع الياءات تقول
في امية اموي فحاء امتي باربع ياءات لئن قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد لم تحذف واحدة منهما بل تفتح الياء الاولى كما في
ثم ترد هنا الى الواو ان كان اصلها الواو والا تبقى على حالها وتقلب الياء الثانية واوا لئلا يجتمع الياءات فنقول في طي وحي طووي وحيوي لانهما
طويت وحييت الامر الثاني مما يحذف قبل ياء النسب تاء التانيث تقول في مكة مكي بحذف التاء لان بقاءها يوقع في اجتماع تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع
تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكية وابقاء تاء تانيث حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الذاتية في النسبة الى ذات خلاف وقول العامة
النسبة الى الخليفة خليفتي بابقاء تاء التانيث فيهما لحن اي خطأ خارج عن القاعدة بل الخليفي لاحسن لانه بعدل بالكلام عن الصواب والصواب
ذووي وخلفي بحذف التاء منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكافيجي في شرح ابياته في المنطق لا يخفى ان الذاتي
منسوب الى الذات فلا يجوز ان تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية ليست بعوية حتى يلزم ذلك وانما
هي اصطلاحية ان استعمال الذات من ابابها الحقيقة لا اصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وتجمعت
اليها ملابسه حذفتها ثم تردلاما المحذوفة وان ردت عادت العين الى الفتح فتصير على تقليبه ذوا ثم تقلب الالف واوا فنقول ذووي الامر الثالث
ما يحذف قبل ياء النسب الف ان كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها فالاولى تقع في ثلاثة في الف التانيث كحبارى بالحاء المهملة
والباء الموحدة والراء الطائر في الف الالحاق كحبركى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعدها كاف قال الجوهري القراد وقال الزبيدي الغليظ
الظهر القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل وفي الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فنقول حبارى وحبركي ومصطفي في النسب
الالف فيهن وجوبا للطول والثاني وهو ما الف رابعة وثاني كلمتها محرك لا يقع الا في الف التانيث كجمزى بفتح الجيم والميم والزاي صفة نوع حمار جمزى
اي سريع من الجمز وهو ضرب من السير فنقول في النسب اليها جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف واخرها لانها في حكم الخامسة
واما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب واوا لشبهها بالملحق والحذف لشبهها بتاء التانيث لزيادتها والارجح في التي للتانيث الحذف لان
شبهها بالف التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في التي للالحاق القلب الحذف فانه ملحق بجعفر في المنقلبة عن اصل كالتي من الملهى
فان الف منقلبة عن واو القلب خير الارجح وانما كان الارجح فيها القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق وعودها الى الاصل في الثاني والقلب في التي
في الالف المنقلبة عن اصل حرفية في نحو علقى فما الف زائدة للالحاق والحذف بالعكس التي هي فالحذف في نحو علقى جرفية في نحو ملهى لان حذف الزائد
خير من حذف الاصلي الامر الرابع مما يحذف قبل ياء النسب ياء المنقوص المتجاوزة اربعة فصاعدا نسبة كمعتد ومستعل فنقول في النسب اليهما معتدي
ومستعلي بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول فاما الياء الرابعة كقاض فكالالف المقصورة من نحو مرمى ومرعى فيما ثاني ما فيه ساكن والالف منقلبة عن
ياء او واو فيجوز فيهما القلب واوا والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغيير النسب لم يسمع الا في
قوله تكيفلنا بالثرى ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد جعل اسم الموضع حانية وتسب اليه ولبس في الثالث من الالف المقصور المنقلبة عن ياء
او واو كهدى وعصا ومن ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس وكرجل عم اي القلب جاهل وشج بالشين المعجمة والجيم
من شجي اي حزن الا القلب واوا فنقول هدوي وعصوي وعموي وشجوي فاما قلبها في نحو ذا واو ان كان اصلها الياء فلئلا يجتمع الكسرة والياءات
واما في عصوي فرجوع الى اصلها واما في عم وشج فلانا لما اردنا النسب اليهما فتحنا عينهما كما في نمر فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت
الالف واوا كما قلبت الف فتى حكما وتعليلا وحيث قلبت الياء واوا فلا بد من تقديم فتح ما قبلها على قلبها لانه ان قلبها واوا مسبوقا بقلبها الفا

... فتح العين تخلصا عند من قال القاضوي ... ونظيره من الصحاح لا تفتح عينه فالجواب انه نظير فتح لام تغلبي عند بعض العرب نقله المرادي عن بعض النحويين ويجب قلب الكسرة فتحة في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء او مضمومها او مكسورها فالمفتوح الفاء نحو نمر بالنون والمضموم الفاء نحو دئل كذلك والمكسور الفاء نحو ابل كابل فتقول في النسب اليها نمري ودؤلي وابلي بفتح العين فرارا من كراهة التوالي الياءين والكسرتين وقد ذهب بعضهم الى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كابلي بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل في جهة واحدة فلا تثقل والامر الخامس والسادس مما يحذف لياء النسب علامة التثنية وعلامة الجمع المصحح المذكر فتقول في النسب الى زيدان وزيدين زيدي لكونهما معربين بالحروف ... تحذف علامة التثنية وعلامة الجمع على الاسم الواحد ... اعراب بالحروف ... اعراب بالحركات في ياء النسب ... حذف النون تبعا لما قبلها لانهما زائدتان ... معا ... فانما ينسب الى مفردهما الا انهما ومن اجرى زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف ... الاعراب على النون ... غير منصرف للعلمية والزيادة فقال ... بن ابي مقبل ... الاحمر ... الدوح ... عليها بالبلي الملوان قال في النسب ... باثبات الالف والنون كما يقال سلماني والشعبان تثنية شبع اسم موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدين علما مجرى غسلين في لزوم الياء وجعل الاعراب على النون منونة قال في النسب زيديني باثبات الياء والنون كما تقول غسليني ومن اجراه ... مجرى هارون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب على النون منونة او الزمها الواو وفتح النون كالماطرون قال في النسب على ... واللغات الثلاث زيدوني باثبات الواو والنون كما تقول هاروني وعربوني وماطروني واما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل فنحو تمرات ... ما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع ان كان باقيا على الجمعية ولم ينقل الى العلمية ينسب الى مفرده لئلا تجتمع تاءان ... ساكن العين قبل الجمع فان كان علما فمن حكى اعراب حالة الجمع حذف الالف والتاء معا ونسب على لفظه المفتوح حالة الجمع ومن منع صرفه للتأنيث والعلمية نزل تاءه منزلة تاء مكة ونزل الالف منزلة جزء لكون ثانيه ... محركا حذفهما ... الالف كما في جمزى ... بالفتح في حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما سكنا العين حال النقل على الجمعية ... في حالة نقله الى العلمية الفرق بين النسب اليه جمعا وبين النسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين واما نحو ضخمات مما هو جمع صفة فقال الموضح ... لانها ... ان كلا منهما صفة ساكنة العين فيه على كلا الوجهين ... فتقول ضخمي ... كما تقول حبلوي وحبلي ... ونحو مسلمات من الجموع القياسية ونحو سرادقات من الجموع الشاذة الا الحذف لكونها خامسة فتقول مسلمي وسرادقي بحذف الالف والتاء والسرادق ... القاموس الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والدخان المحيط بالشيء واما الامور المتصلة بالاخر فستة ايضا احدها الياء المثناة تحتا المكسورة المدغم فيها ياء اخرى سواء كان ما هو فيه ثلاثي العين كطيب ... فتقول في النسب الى طيب ... طيبي ... بحذف الياء الثانية المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع الكسرتين والياءات ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم الثقل ولو لم يقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت بخلاف نحو هبيخ ... الوحدة ... العلام ... فتقول في النسب اليه هبيخي باثبات الياء الثانية لانفتاح الياء المدغمة فيها بخلاف نحو مهيم تصغير مهيام ... هائم على وجهه اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش او تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز راسه من النعاس ... تقول في النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء اخرى لانفصال الياء المكسورة من الاخر بالياء الساكنة التي هي عوض من الف مهيام او من الواو الثانية من مهووم او من الياء الثانية من مهيم فهذا ... كلام ابي حيان ... الشهاب ... وكان القياس ان يقال في النسب الى طي طيي بتشديد الياء وقبلها الهمزة طيئي بحذف الياء الثانية فقط ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية وهي الاولى الفا على غير القياس لانها ساكنة فقالوا طائي ولو قيل حذفت الياء الاولى الثانية وقلبت الثانية المتحركة الفا كان القلب على غير القياس الامر الثاني مما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها ... فتحذف منها اولا التاء ... ثم تحذف الياء ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم تقلب الكسرة فتحة كما في نمر فتقول ... وشذ قولهم في النسب الى السليقة وهي الطبيعة سليقي وفي النسب الى عميرة كلب ... عميري ... والقياس ... سلقي ... بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في ... فهذا شاذ ... ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته اي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب ... بلوك لسانه ... ولكن سليقي ... لا يجوز ... لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وحركة ما بعدها وانفتاح ما قبلها وكثرة التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال ... ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لان العين مضعفة ... بعدم الحذف لئلا يستثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس الامر الثالث مما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا تكون العين مضعفة كجهينة وقريظة ... تحذف تاء التأنيث اولا ثم تحذف الياء ثانيا فتقول جهني وقرظي وشذ قولهم في النسب الى ردينة رديني باثبات الياء فتقول في النسب الى عيينة ... عيني ... ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب الفا فلا يلزم المحذور السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف لان العين مضعفة فحذف الياء يؤدي الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين في الاخر وزيادة التغيير مع اللبس لو ادغم الامر الرابع مما يحذف

لياء النسب

لياء النسب واو فعولة بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حي من اليمن تحذف تاء التأنيث اولا ثم تحذف الواو ثانيا لانهم لما ... تاء التأنيث فهي حرف صحيح دال على معنى استقبحوا ان يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا لغير معنى ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنئي واما قولهم شنوي في النسب الى من قال ازد شنوة بتشديد الواو فالامر ... كما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء الاولى فيهما وقلب الكسرة فتحة في الاولى فلا ... واما فعولة فذهب سيبويه والجمهور الى وجوب حذف الواو ... الضمة وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى وجوب بقائهما معا وذهب ابن الطراوة الى جواز حذف الواو وبقاء الضمة ... ولا يجوز ذلك الحذف في نحو ... لاعتلال العين ... في نحو ... لاجل التضعيف ... العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين ... الادغام ... الامر الخامس مما يحذف لياء النسب ياء فعيل بفتح اوله وكسر ثانيه المعتل اللام ... تحذف الياء الاولى ... تقلب الكسرة فتحة ... تقلب الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا كراهة اجتماع الياءات مع الكسرة ... لياء النسب ياء فعيل بضم اوله وفتح ثانيه المعتل اللام نحو قصي تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ... [illegible] ... وكلهما انما ذكرا هنا ... هذا الموضع ... فان كان ... بضم الفاء ... قولهم في عقيل ... قولهم في ثقيف ... وهذيل ...

فصل في حكم همزة الممدود في النسب ... اما للتأنيث او اصلية او منقلبة عن حرف اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت للتأنيث تقلب واوا كصحراوي لكون الهمزة اثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعاء اليمن وبهراني في النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا من الهمزة النون ... التي للتأنيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس وان كانت اصلا سلمت من القلب غالبا لقوتها باصالتها نحو قرائي في قراء وهو الناسك ومنهم من يقلبها واوا ... والاجود التصحيح قاله في التسهيل وان كانت زائدة للالحاق نحو علباء او كانت بدلا من حرف اصلي نحو كساء اصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها اثر الف زائدة فالوجهان السلامة والقلب فاقيسهما فتقول كسائي بالتصحيح وكساوي بالقلب او رجوعا الى الاصل وعلباوي بالقلب تشبيها بالف التأنيث وعلبائي بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه قلبت عن ياء زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الامثلة من النشر المخالف للترتيب

فصل في النسب الى المركب ... يحذف الجزء ... لاستثقال النسبة الى ... معا فحذفوا الثاني كما حذفوا تاء التأنيث سواء كان التركيب اسناديا كتأبط شرا وبرق نحره او مزجيا سواء كان صدره صحيحا او معتلا كبعلبك ومعدي كرب ... في النسب الى بعلبك ... على حالها ... الجزء الاول ... الارجح ... في النسب الى المزجي خمسة اوجه احدها ما ذكره الموضح ... للناظم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان ينسب الى عجزه فتقول بكي وكربي اختاره الجرمي الثالث ان ينسب اليهما معا مزالا تركيبهما فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واختاره ابو حاتم ... وانشد ... الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكي ومعديكربي الخامس ان يبنى اسما على فعلل فينسب اليه قالوا في النسب الى حضرموت حضرمي ... في الراء تبعا لكسرة الهمزة ... الهمزة الاولى وفتح الميم والراء في النسبة الى امرئ القيس ... مرئي ... كما تكلمت به العرب ... محمد بن حبيب ... الكندي فانه ينسب اليه مرئي الا ان كان المركب اضافيا كنية كابي بكر وام كلثوم او كان معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك ... تنسب الى عجزه ... فتقول بكري وكلثومي وعمري وزبيري وربما ... اذا خيف اللبس ... في النسب الى عبد مناف منافي ... صدرهما ولم ينسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا ... الاشهل ... الى عبد شمس ... صفة لرجل ... اسم لصنم والحاصل ان المركب لا ينسب الى عجزه في ثلاثة مواضع احدها ما كان كنية الثاني ما عرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر ... عبشمي ... في النسب الى تيم اللات ...

فصل اذا نسبت الى ما حذفت عينه وصحت لامه ردت وجوبا في مسئلتين ... فاذا نسبت اليه ... العين الساكنة ... لئلا يبقى ...

واذا نسبت الى ما حذفت لامه ردت وجوبا في مسئلتين احداهما ان تكون العين معتلة كشاة اصلها شوهة بسكون الواو ... ثم حذفت لامها ... وعوض منها التاء ... في تكسيرها شياه ... وقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لامها اتفاقا ثم اختلف في عينها هل تبقى على فتحها العارض ... الالف الى الاصلي ... من القلب الفا ذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثاني فتقول شاهي على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد ردها محذوفها

الى ... [illegible]

الى سكونها بل يبقى العين فيقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن يقول ان سكون الواو ولا يقلبها الفا لانه ربما الكلمة تعد ذلك محذوفا
الى سكونها الاصلى فيمتنع القلب فى الصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى النسب الى ثنة ثنوى وحكى عن ابى الحسن انه رجع فى كتابه الاوسط
الى مذهب سيبويه المسئلة الثانية مما يجب رد لامه ان يكون اللام قد ردت فى تثنية كاب وابوان او جمع تصحيح المؤنث كسنة وسنوات فى لغة غير اهل
الحجاز او سنهات فى لغة اهل الحجاز فتقول فى النسب الى اب وسنة ابوى وسنوى او سنهى برد اللام كما ردت فى التثنية والجمع بالالف والتاء لان
النسب اقوى على الرد لانه محل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما رد فى غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده فى غيره اظهارا للمزية فى الرد وتقول فى
النسب الى ذو وذات ذووى بالاتفاق بين سيبويه وابى الحسن لان ذو عنده بما فعل بالتحريك ولامها ياء لان طويت اكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون
نظرا الى ان الاصل السكون والى ان لامها واو ولانه من باب قوة وعلى القولين تقلبها الفا وتقلب الالف واوا فى النسب وذات هى ذو بزيادة التاء وانما
قيل فى النسب اليهما ذووى لاعتلال العين وحذف اللام فى تثنية ذات نحو ذواتا افنان بالواو على الاصل فقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم
ذاتا مال لا غير والالف الاولى منقلبة عن فاء والالف الثانية علامة رفع تثنية والتاء للتانيث كما فى مسلمتان وانما صحت العين حال
التكميل واعلت حالة النقص لئلا يجتمع اعلالان فى حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص وتقول فى اخت اخوى كما تقول فى النسب الى
اخ اخوى وتقول فى النسب الى بنت بنوى كما تقول فى النسب الى ابن بنوى اذا رد محذوفه لقولهم فى الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات محذوفة التاء والرد
الى صيغة المذكر الاصلية وتعلم ان ما وجب رده فى الجمع يجب رده فى النسب فسره اى حكمه رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر اى الصيغة اى صيغة اخت
وبنت كلها للتانيث لان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهى للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائى بالثلاثى فوجب ردها اى صيغة اخت وبنت الى
صيغة المذكر فوجب حذف التاء من كل منهما كما وجب حذف التاء فى النسب الى مكة وبصرة مكى وبصرى وفى الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لئلا تقع تاء
التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل اجرى التاء فيه وان كانت للالحاق مجرى تاء التانيث لاختصاصها بالمؤنث فصح اولهما فى النسب كما صح فى الجمع بالالف
والتاء ويونس توافق على حذف التاء فى الجمع فيجريها مجرى تاء التانيث فيحذفها ويخالف فى النسب فلا يحذف التاء فيجمع بينهما ويبقى التاء فى النسب فيجريها
مجرى الملحق بنسبى اولهما على حركته ويقول فيهما اختى وبنتى محتجا بان التاء لغير التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه
نحو قصعة وضبعة ولا تسكن الا اذا كان معتلا نحو قناة وفتاة ولانها لا تبدل فى الوقف هاء وتاء التانيث تبدل فى الوقف هاء نحو رحمة ونعمة وذلك
المذكور من كونها لغير التانيث مسلم ولكنهم عاملوا صيغتها مع تاء الالحاق معاملة غيرهما مع تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتاء وذلك
لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التى فيه ثم جمعوا بالالف والتاء مزيدتين فقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا
اختات وبنتات فيلزم الخليل ان ينسب الى هنت مثبتا التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال فى ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع
بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذا حذف التاء فيه يلتبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت وهنتان انما
فيهما بسكون التاء فى اختصاص تكثر التاء فى هنت فى الوصل خاصة فيتلقى بالنسب بالتاء فى الوقف فى هنت فى الوقف خاصة وتذهب فى الوصل بخلاف
تاء اخت وبنت فانهما ثابتان وصلا ووقفا على صورتهما وفى المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على فتنه فتقول
اخوى وبنوى بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة فتقول ابنى او بنوى كما ياتى فى ابن ويجوز رد اللام وتركها
فيما عدا ذلك وهو ما صحت عينه ولم يرد لامه فى تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شىء وشفة مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها
تاء التانيث فتقول يدى بغير رد المحذوف وتحذف الياء كراهة اجتماع الكسرة والياءات او يدوى برد المحذوف ودموى بالرد والقلب او دمى بغير رد شىء وشفى
بغير رد وشفهى بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره فى شىء قوله شفهى بالرد وعلله قال الجوهرى وغيره وقال ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهى بالرد لا
يدفع ما قلناه من جواز الامرين ان سلمناه فان المسئلة التى نحن فيها وهى جواز رد اللام وتركه قياسية لا سماعية حتى يقتصر على المسموع منها ومن قال فى شفة ان لامها
واو فانه يقول اذا رد اللام شفوى بالواو والصواب ما قدمناه من انه شفهى بالهاء لان لامها تثبت هاء بدليل رجوعها فى قولك شافهته والشفاه بالهاء
لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى اصولها واصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين اما يد فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه
والاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردى واما شفة فنص صاحب الصحاح على انها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها
السكون فلا يبقى الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلى وعدمه وتقول فى ابن واسم مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل ابنى واسمى
بعدم رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة وقلت بنوى وسموى باسقاط الهمزة ولا تقول ابنوى واسموى بالهمزة ورد اللام لئلا يجمع بين العوض
وهو الهمزة والمعوض وهو الواو وياتى الخلاف فى الرد الى السكون الاصلى وعدمه فسيبويه يقول سموى بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم
ويقول ابن بنوى بالفتح لا غير وتقول فى ابنم بزيادة الميم ابنى كابنى وبنوى ولا تقول ابنموى لما ذكر على الاقل فالنون تابعة فى الكسر للميم كما تتبعها فى الاعراب
واذا نسبت الى ما حذفت فاؤه او عينه رددتهما اى الفاء او العين وجوبا فى مسئلة واحدة وهى ان يكون اللام معتلة كشية اصلها وشى على وزن فعلة نقلت
حركة الهمزة الى الواو ثم حذفت الهمزة وهى عينه وكشية وهو كل لون يخالف معظم اللون واصلها وشية بكسر الواو فنقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت
الواو وهى فاؤها وعوض منها تاء التانيث فتقول فى النسب الى يرى علما يرئى بفتحتين على الياء والراء فكسرة قبل الياء ورد العين وهى الهمزة على قول

باب النسب

سيبويه فى ابقاء الحركة بعد الرد المحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يرءى بفتح الياء والراء والهمزة بوزن جمزى بالجيم والزاى فيجب حذف الالف
لانها رابعة متحرك ثانى كلمتها قياسا على قول ابى الحسن يرئى بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف ويرئوى بقلب الالف واوا كما تقول فى النسب الى
ملهى ملهى بحذف الالف وملهوى بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى اصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلى
فيصير يرءى بوزن جحجبى المقصور اذا كانت الف رابعة ثانى ما هى فيه ساكن كحبلى يجوز فى الف جهتان حذفها وقلبها واوا وتقول فى النسب الى
شية على قول سيبويه فى ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وشوى بكسر الواو وفتح الشين لذلك لانه لما رددنا الاولى الواو المحذوفة وحذفت التاء صار
الوشى بكسر الشين فحاد ونبين كسرة الواو وكسرة الشين كابل بكسر الهمزة والباء فتقلب الكسرة الثانية فتحة كراهة توالى الكسرتين والياءين كما فعل فى
اذا نسبت اليه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الالف المقصورة الثالثة يجب قلبها وتقول على قول ابى الحسن وشيى
بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلى وحيث عاد السكون الاصلى امتنع قلب الياء الفا اذ لا مقتضى له وقد
يمتنع الرد فى غير ذلك المذكور من الوجوب فتقول فى النسب الى سه بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الدبر مما حذفت عينه وسعة بكسر العين مصدر وعد
مما حذف فاؤه واصلهما سته ووعد بكسر الواو فحذف من الاول عينه وهو التاء ومن الثانى فاؤه وهى الواو وعوض منها تاء التانيث بدليل رجوع
الى الاصل فى استاه جمع سه وفى الوعد بفتح الواو وبغير تاء سهى بلا رد لا ستهى برد العين وعدى بلا رد لا وعدى برد الفاء لان لامها صحيحة وانما لم يرد
المحذوف فيهما فرقا بين النسب الى ما حذفت منه اللام وما حذفت منه العين او الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهى اولى بالرد فجاء على فى
الى علة قلبه هذا رد الفاء المحذوفة ولا لوجب ان يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف فى الاستثناء الى الوضع فالكون ضعفه اى الثانى قبل
زدت عليه من جنسه مثله فتقول فى لو وكى علمين لوى وكيى بالتشديد فيهما وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم ادغمت فى الاخرى فتقول
لا علمان بالتحقيق لوى بتشديد الواو وكيوى لما تقرر ان حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء يرد الياء الاولى الى اصلها وتفتح كما
وتقلب الثانية واوا لئلا يجتمع الياءات فان كان واوا ابقيت لئلا يجتمع الواوين والياءين فى الاستثقال كاجتماع الياءات الاربع ولا فى اولا وى
لان تقرر ان الهمزة اذا كانت بدلا من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا وهذا الان الذى زدنا على لا الفا ثم ابدلناها همزة واما من قال زدنا همزة من اول
الامر فانه يقول لائى لا غير ولا يجوز لاوى لانها اصلية كما نقل بعضهم قرادى قال ابن الخباز كما تقول فى النسب الى ذو بفتح الذال المهملة وتشديد الواو وهو الباء
والحى بفتح الحاء المهملة وتشديد الواو وهى القبيلة والكساء ذووى بتشديد الواو وحووى بفتح الحاء وكسائى بالتصحيح وكساوى بقلب الهمزة واوا ولا
يخفى ما فى كلامه من النظر باللف والنشر على الترتيب حاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف منه ثلاثة انواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف
اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو شية والثانى ما لامه صحيحة نحو عدة وسه والثالث واجب الرد وجائزه و
الاول ثلاثة انواع ما رجع لامه فى التثنية كاب واخ وما رجع فى الجمع بالالف والتاء كاخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثانى ما عدا ذلك
نحو يد ودم وشفة والنسب الى الثنائى الوضع خارجة عن ذلك والله اعلم **فصل** وينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبه الواحد
لكونها اسم جمع له مفرد من لفظه او لا …
فلا بقوى رجلى لان اسم الجمع بمنزلة المفرد او لكونها اسم جنس كشجرى لانه يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما فى مكى لانا نقول الكلام
كلى لانا نقول ليس الامر كذلك بل هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم فى النسب الى الشعير شعيرى باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعرى
بحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس فعيلة فعلى كفرضى فى فريضة قال الخطابى المادى فى الترشيح او لكونها جمع تكسير ولكونه لا واحد له من لفظه
كابابيلى وعباديدى فى العباديد الفرق من الناس الذاهبون فى كل وجه ولا واحد له لكنه شاذ كما … حكاه ابو زيد من لوا الشاذ منزلة المعدوم او
لكونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه بطائفة باعيانهم كانصارى تنسب الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى الحق بالاعلام والاصولى نسبة
الاصول لانه غلب على علم خاص يحيى كالعلم علميته واما نحو كلاب انمار علمين لقبيلتين وضباب ومداين ومعافر اعلاما فليس مما نحن فيه لانه واحد
بالشخص فانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة ولا تردد فيقال كلابى فانما تجب ضبابى ومداينى ومعافرى فقد تقدم
الجمع المسمى به الى الواحد ان من اللبس قالوا فى النسب الى الدهيل ومثلوه بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد والى ينسب الخليل
بن احمد الفراهيدى فقالوا الفراهيدى على لفظ الجمع والفرد ونسب الى الواحد لامن اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال فى الصحاح
الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حى من تحمد وهو بطن من الازد فانتفى ما اللبس حاصل اذا قيل فرهودى فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود وان قيل انه ابو بطن
وفى غير ذلك المذكور من اسم الجمع واسم الجنس والجمع الذى لا واحد له والجارى مجرى العلم يرد الجمع المكسر الى مفرده ثم ينسب اليه فلم ينسب الى الجمع على حاله
والنسب اليه مبنى به وهذا تعليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل
بالفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جميعا ونسبه مبنى به فتقول فى النسب الى فرائض جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع احمر وحمراء فرضى
وقبلى بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما بحذف الياء المثناة تحت وتاء التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما فى حنفى
واحمرى وحمراوى وذلك لان حمرا جمع احمر او جمع حمراء فان كان جمع احمر رددته اليه وقلت احمرى وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوى لانا نعلم

المثلثة بعد همزة التأنيث فتقلبها واوا في النسب وانما قال برد المكسر الى مفرده ولم يقل برد الجمع الى مفرده لان جمع لا يرد الى مفرده وانما يحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر ذلك في نحو تمرات وتمار فان نسب الى تمرات قلت تمري بفتح الميم وان نسب الى تمار قلت تمري بالسكون **فصل** في ذكر ما يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك غالب في الحرف جمع حرفة نحو بزاز لبياع البز ونجار بالنون والجيم لمن حرفته النجارة وعواج لبياع العاج وعطار لبياع العطر ومن غير الغالب اشار اليه بقوله ومثله قوله وهو امرؤ القيس الكندي وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال اي ليس بذي نبل لان نبالا فعال انما تستعمل غالبا في غير الحرف بمعنى ذي كذا وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم والذي حملهم على ذلك ان النفي منصب على المبالغة فيقبل اصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وامثلة فعال كثيرة ومع ذلك فقال سيبويه غير مقيس ... لصاحب الدقيق ... ولا لصاحب الفاكهة فكاه ... لصاحب البر برار ولا لصاحب ... شعار انتهى والمبرد يقيسه هذا او بصوغ المنسوب اليه على فاعل او على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذي كذا فالاول كتامر اي ذي تمر ولابن اي ذي لبن وطاعم اي ذي طعم وكاس اي ذي كسوة ... والثاني كطعم اي ذي طعام ولبن اي ذي لبن ونهر اي ذي نهار قال الراجز لست بليلي ولكني نهر لا ادلج الليل ولكن ابتكر انشده سيبويه كذا ... اي لكني نهاري ... والله اعلم **فصل** وما خرج في النسب عما قررناه في هذا الباب فشاذ وذلك دفعة اقسام احدها بالتحريف فقط كقولهم اموي بالفتح في الهمزة نسبة الى امية بضم الهمزة وبصري بالكسر في الباء نسبة الى البصرة بفتح الباء ودهري للشيخ الكبير بالضم في الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال والثاني بالزيادة فقط كقولهم مروزي بزيادة الزاي نسبة الى مرو ... وعسقلاني ... نسبة الى الرب ... والثالث بالنقص فقط كقولهم بدوي بحذف الالف نسبة الى البادية وخراسي بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان وجلولي بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمد قرية بناحية فارس وحروري بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو غالية وعلوي ... وشنوي ... والخامس بالزيادة والتحريف نحو ... والسادس بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة الى الري والسابع بالقلب فقط نحو طائي ... والثامن بالقلب والتحريف نحو ... والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير نحو ... نسبة الى ... وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك اسباب ذكر في الموضح منها ... احدها الاستغناء ... ومثاله ... والثاني كانه منسوب الى المكية ... والثاني كانه منسوب الى البصرة وهي حجارة بيض توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين منسوبين الى لفظ واحد ... ومثاله ... فالاول للفرق بينه وبين الدهري بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملاحدة والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الى ... وثالثها العدول عن الثقل الى الخفة ومثاله ... واحده نحو ... وثانيها نسب الشيء ... ونحو ... بالهمزة ... **هذا باب الوقف** وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختياري ... لا الاختباري ... ولا الانكاري ولا التذكري ولا الترنمي ويقابل الابتداء والابتداء عمل ... والوقف استراحة عن ذلك ... ينفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد ... يكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو احد عشر نوعا الاسكان المجرد والروم والاشمام وابدال الالف وابدال تاء التأنيث هاء وزيادة الالف والحاق هاء السكت واثبات الواو والياء او حذفهما وابدال الهمزة والتضعيف ونقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال نقل فحذف فاسكان فتتبعها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاق هاء السكت فليبان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما اذا وقفت على منون غير مؤنث بالتاء فالعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين فقط والوقف بالسكون وهو لغة ربيعة وابدال التنوين الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره فالارجح اللغات الثلاث واكثرها ان يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين كهذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال في المثالين وان يبدل الفا بعد الفتحة اعرابا كان كرأيت زيدا او بناء ... الهمزة وسكون ... التحتانية بمعنى اكفف ... منع ... اعجب ... والى ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا وانما ابدل التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث كان للين في الالف يقاربه الغنة في التنوين فابدلوه الفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لما كان يثقل الواو والياء في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها واما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ويقول ... على احدى اللغتين واذا وقف على المقصور المنون ففي اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة اقوال احدها اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى وقفت عليه بالالف والالف الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رأيت فتى فالالف هي البدل من التنوين نظير الالف في رأيت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم وقيل معظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب ابي الحسن والفراء والمازني القول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان

التنوين فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقل ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء ابين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من الياء وهي لغة لبعض طيء الرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف فكلها وهي لغة بعض طيء ايضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق وشبهوا اذن بالمنون فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور والى ذلك بقوله واشبهت اذا منونا نصب فقلبها في الوقف نونها الفا وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور في شرح الجمل بناء على ان يكتب بالنون قال في الموضح ولبس كما ذكر واجماع القراء السبعة على خلافه فانهم اجمعوا على الوقف في نحو لن نفلحوا اذا بالالف لكن في حواشي من يكتب على الكتاب قال عيسى الناس يقفون على اذن بالالف المذكور بخلافهم ويقول هي حرف بمنزلة ان وهي لمن اشبهها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد والكسائي وهذه حجة وذهب ابو سعيد علي بن مسعود في المستوفي الى ان اصل اذن اذا الاستقبال ثم الحق التنوين عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف واذا وقف على هاء الضمير الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف فتقول كرأيتها ومررت بها باثبات الالف بعد الهاء وان كانت الهاء مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها متحركا حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في المكسورة فتقول رأيته بحذف الواو بعد الهاء ومررت به بحذف الياء بعد الهاء لثقلهما لانهما استثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي او زائدتان للاشباع رجح ابن مالك الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه والزجاج نسب الاول الى المازني ونسب الثاني فان قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتحصنهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما هو وهي بالسكون فلذلك قيل ما قبلها بقولنا وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من ان يكون قبل الهاء ساكن ثابت نحو منه وعليه وللوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها مطلقا ... ولم ... ولم ... احمد ... الشاطبي وتبع في غيره ... يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت ... الا في الضرورة ... كقوله ... ليس ... اراه ... بالشاء الواو فيهما ... الالف صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لهما في الخط كالتنوين قال الموضح في الحواشي ... والاصل ... قلوب ... لون ... لغيرها ... كعكس ... بما لعله ... هذا ... الى ... غشوا ... باثبات الياء فيهما لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار وذكر في التسهيل انه قد يحذف الضمير الغائبة منقولا فتحة الى ما قبلها اختيارا كقوله ... اخافها ... فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل واذا وقف على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلاث مسائل احدها ان يكون المنقوص محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وقى بالقاف او الفاء او بمضارع وعى بالعين المهملة فانك تقول في الرفع هذا يفي ويعي وفي الجر مررت بيفي ويعي باثبات الياء فيهما رفعا وجرا لان اصلهما يوفي ويوعي فحذفت فاؤهما فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يبق من اصولهما غير حرف واحد المسألة الثانية ان يكون المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من اراه اصله مرئي بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه ... فنقلت الكسرة ... الى الراء قبلها وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض فلم يحذف الياء فيه لانه في الوقف لما ذكرنا من الاجحاف به من حذف عينه ولامه وابقائه على اصل واحد ساكن والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي نحو مره نلزم رد الياء اقتفي المسألة الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا او غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب اثبات الياء منهما وقفا لانها تحصنت في الاول بالف التنوين وفي الثاني بالغائر كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في الاصل ولم يحدث ما يوجب حذفها وجاز الوقف والوصل ولكن الارجح من الوجهين مختلف فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي باثبات الياء ورجحه يونس وبه قرأ ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي وما لهم من دونه من والي باثبات الياء فيهن والارجح في غير المنون وهو المقرون بال الاثبات للياء كهذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليها بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وجه من اثبت الياء في الحالة الوقف ان الياء انما حذفت لاجل التنوين فحذفها رجح الاول اوجه واعلم ان المنقوص غير المنون في الوقف اربعة انواع احدها ما يسقط تنوينه بدخول ال وقد تقدم والثاني ما يسقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي فيختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار فيه الحذف لان النداء محل حذف الثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب الرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون **فصل** في ذلك في الوقف على المتحرك الذي ليس هاء التأنيث اوجه احدها ان يقف بالسكون المجرد عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر والاغلب وهو الاصل لان سلب الحركة ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال ابو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه المراد خفيف ... الموضح فقال انما هو راس حاء اشارة الى ... ؟

منهم وكلاهما مختصر من اجرم انتهى قال الطاهر ابن غانم هذه محضرة من استرح لما مر من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب انوع لان الدائرة صغر
وهو انه لا شي فيه من العلامة جعلها بعضهم ذا الاركان تهم لما راوها بغير تعريف ظنوها [illegible] ذلك السكون في الوقف على تاء التانيث لانها
فيها الا بقيا الثابتة والوجه الثاني ان يقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قال الجاربردي
ولا يعتبر بحركة بعينها بل يجوز في الحركات كلها ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة فيتناول اللسان لها بسرعة خلافا للقراء في منعه اياه اي الروم
في الفتحة واكثر القراء السبعة على اختيار قوله وذا منهم ابو حاتم على المنع لانه يشبه السوين [illegible] وعلامة الروم خط بين يدي الحرف
وهذه صورته الوجه الثالث ان يقف بالاشمام ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة [illegible] الضم
ومعنى الاشمام عند بعض القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين [illegible] الاشمام ضمة الاشارة الى الحركة بعيد الاسكان من غير
[illegible]

باب الوقف

[illegible]

جائزة لا واجبة تقول في الوقف لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه اغزه واخشه وارمه بغير هاء السكت وهي لغة من العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس
والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لاماتها وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل
[illegible]
بحذف فائه ولامه كقضاء به الجزم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك قال الناظم في النظم وغيره تبعا
لغيره وكذا يجب هاء السكت في الفعل اذا بقي بعد الحذف على حرف او حرفين احدهما زائد نحو لم يعه انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله الناظم مردود باجماع
المسلمين على وجوب الوقف ... انهم اذا ارادوا ان يقفوا على لم يك ومن يق بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير الموضح وافق الناظم في شرح القطر وقال
[illegible]

باب الامالة

هذا باب الامالة وهي مصدر امال الشيء اماله اذا عدل به الى غير
[illegible]

لباء المفتوحة متصلة كتابعت وسايرته وذكره ابن الدهان وشلة بابه ونقله اهل النافع في النظم وسيبويه والاكثرون وذكره في التسهيل فقال او مفصولة
بهاء ثانيهما السبب الخامس وقوعها اى الالف بعد الياء حالكونها متصلة بها من غير حاجز بينهما كتيار بتخفيف الياء وكيال وبياع بتشديدها
الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر السبب ومنفصلة عنها بحرف واحد كشيبان علما من الشيب جاد فيه ذاه والاول اقوى لان اختصاص العنق
بالتاء اظهر في المحرك امرنها من بين الدار منفصلة عنها بحرفين احدهما وعبارة التسهيل بابها الهاء نحو دخلت هنا بنيه بشرط ان
يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو هذا الشيخ يبنها قاله الموضح في الحواشي السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب السبب
السابع وقوعها اى الالف بعدها اى الكسرة منفصلة اما بحرف واحد نحو كتاب وسلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التاء وفي الثاني اللام
او منفصلة بحرفين كلاهما متحرك واحدهما والثاني هاء واولهما غير مضموم فيها اى نحو يريد ان يضربها وزوهو نضربها [illegible]
ساكن فيها نحو شملال بكسر الشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة وسرداح بها لانه هي الناقة العظيمة فعد ابن عصفور الاعلى وجه شاذ او منفصلة
بهذين الحرفين الساكن فالمتحرك وثانيهما نحو درهماك وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلثة احرف ساكن وهاء وغيرها وذكر ابن الحاجب بمصباح
غيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان اقل درجة الساكن [illegible] لا من الحرف فذا عده [illegible] غيرها وذلك الامالة [illegible] ابو بكر الفارسي في الا
ان امالة [illegible] درهماك شاذة مع نصيصه على الامالة للكسرة السابقة لا لكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح فصار الكاف تبعا لقول النظم وكذا هاك
من جملته لم يقصد السبب الثامن وزاده التناسب اذا لم يوجد سبب غيرها الى ذلك اشار الناظم بقوله فقد اما لو التناسب بلا داع وذلك انما وقعت الالف بعد
الميمة كلتيهما [illegible] فتحاذيهما [illegible] الى الالف بسبب من الاسباب المتقدمة الاول وهو الذي وقعت فيه الالف بعد الالف في كلتيهما
فتمامثلته الالف الاولى بسبب كراءة ابي عمرو وراوكيابا فان الالف الاولى منهما انما امليت بسببه ولوقوعها بعد كسرة وفعله بينهما حرف واحد
هو الميم في المثال الاول والباء في المثال الثاني فيمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى والثاني وهو ما امليت فيه الالف لكونها
واقعة بعد الف في كلمة اخرى وقد امليت بسبب كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان الفها منقلبة عن واو الضحوة لمناسبة يسجى وقلى وما بعدهما
فان تقابل التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من زاده التناسب ان الالف الممال لسبب امالا ان يكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها او لاسبه
بعدها فان كانت سابقة عليها فمثاله كما في عمادا باميال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت لاسبب فيها فاما
ان يقع ذلك في الفواصل او لا فان وقع في الفواصل فمثال التناسب الفواصل فالضحى يمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا يمال ولذلك اذا
اما لوا ضحى وقال مجاهد لكسرة ذاتية لا يجيزون امالة الفتح اتيهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين
او المقدرتين فثمانية ايضا كعدد الاسباب وهي الراء غير المكسورة واحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء
القاف وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما ابيناه فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلي الى الحنك فلو اميلت الالف فيصاعد لا نحدر بعد
استعلاء ولو املتها في هابط اصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجيء واما الراء وان لم يكن فيها
استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها بل هي اشد منها مانعا وشرط المنع بالراء امران احدهما كونها غير مكسورة والثاني اتصالها بالالف اما
قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد فالراء منعت السبب المتقدم في الاول والمتأخر في الثاني او بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا حمارك ورأيت
حمارك وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء ان
يتقدم على الالف متصلا بها اى بالالف نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم او منفصلا بحرف واحد نحو غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل الا ان كان
حرف الاستعلاء مكسورا نحو طلاب وغلاب من المتصل وخيام وقباب من المنفصل فحينئذ لا اثر له لان اهل الامالة يميلونه لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان
الكسرة في النفس بعد الحرف فتناسب صوت الالف الكسرة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتحة تقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة او كان
حرف الاستعلاء الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات بالقاف والتاء الفوقانية وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة ايضا لان
الكسرة لما جاورته وهو ساكن صعد بها انقلبت بعد لسلا تنزلة المكسور من العرب من لا يتنزل هذا الساكن منزلة المكسور يجعله مانعا من الامالة
[illegible] الاستعلاء الساكن بعد الكسرة المؤخرة عنها اى عن الالف فكونها متصلا بالالف كساحر بالخاء المعجمة وحاطب وحائل بالحاء المهملة فيهما وناقف
او منفصلا من الالف بحرف واحد كنافخ ونافق ونامق وبالغ او منفصلا من الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي الاستعلاء
والمنع بالمتأخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك تقيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا واطلق في المتأخر وسبب ذلك ان الصعود
بعد التسفل اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد لان التسفل بعد التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها كسرة
مقدرة كما في خاف فان الفه منقلبة عن واو مكسورة ولا ياء مقدرة كطاب فان الفه منقلبة عن ياء فسبب امالة الفه خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف
وسبب امالة الف طاب الياء المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة في الفيهما فان السبب مقدر هنا وهو الكسرة اوالياء لكونه موجودا
في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن الياء اقوى من السبب الظاهر في اللفظ هو الكسرة والياء الملفوظ بهما لان اثر السبب الظاهر انما يتعلق
عليها اى على الالف نحو كتاب وبيان وما اخر عنها نحو عالم وبايع والكائن في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها فمن ثم اميل نحو خاف ود

باب الامالة

وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وخاف وزاغ مع تأخره لان السبب فيها في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في نحو جاد ونهد
في الامر وجواد تجمع جادة اصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا يجوز الامالة على الاصح وبعضهم اجازها
اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع يكفه لان السبب المقدم متأخر عن الالف **مسئلة** ويؤثر مانع الامالة ان كان
منفصلا في كلمة اخرى مستقلة بنفسها كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو قاسم فلا يمال له قاسم
في اللفظ اذا درج فهذا مثال من يفصل وتارة بينهما بحرف واحد نحو ما فصل يمال القاسم فهذا مثال قول الشاعر وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو
بيدها سوط فهذا مثال قول المثلث قال الشاطبي ولا يؤثر سببها اى الامالة الا متصلا في كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب لا يمال بحرا لى
لوجود القاف المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة اخرى ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال السبب عن الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخرى هذا
ملخص كلام الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح النظم [illegible] اعتراض من وجهين احدهما في التمثيل وثانيهما في الحكم فبالنسبة مثلا باني قاسم مع ان الفها
بان الياء في المنقلبة عنها الالف لا يؤثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها ياء مقدرة والاستعلاء في هذا
الوضع [illegible] لم يؤثر فيها [illegible] مع انفصاله [illegible] المثال الجيد لسالم من الضعف كتاب قاسم فان سبب امالة الكسرة [illegible] فيكفه المانع وان كان منفصلا
والاعتراض الثاني ان نصوص النحويين كابن عصفور وغيره مخالفة لما ذكر من الحكم المذكور فيهما يؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا ولا يؤثر سببها
الا متصلا قال ابن عصفور في تقريبه بعد ان ذكر اسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة ام منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة اكثر
ما كانت اقوى [illegible] الصاد واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم وفيها امالة من الالفات
التي هي صلات الضمائر نحو اراد ان يضربها قبل [illegible] لا يمال الالف الا انه قد قربها من قبلها نعم من الامالة لانفصاله هذا النص يجري في الحكم
وضع في شرح الجزولية لابي عبد الله المنفري بالنون والفاء والزاي ولولا ما في شرح الكافية من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا لم يبق احد بالامالة
وبالقاسم نبرك الامالة الحملة قوله في النظم للخلاصة والكافية والكف قد يوجبه ما ينفصل على هذا بين الصورتين المذكورتين في كلام ابن عصفور
المنفري فهما اما امليل للكسرة العارضة وما امليل من الالفات التي هي صلات الضمائر لا استغاره فيفعل من قول النظم الكف قد يوجبه ما ينفصل في
حروف المستعلية والقلب فانما اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا متصلا لان الامالة خلاف الاصل [illegible] بادنى سبب لم يخرج عنه الا بسبب
محقق واما مانع المانع للامالة فهو الراء المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلي منع الراء ان تمنع الامالة لان الراء من حيث انها التكرار
تكان الحرف منها في تقدير حرفين فكان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سببا للامالة وفيها امثلة في
ابصارهم غشاوة وزادهما في الغار مع وجود الصاد في الاول والغين في الثاني فاميل الف كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة قبل الالف فاميل دار ام
مع وجودهما اى القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كله متصلة
بعضهم اى العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونها تمنع الامالة وسمع سيبويه الامالة في قوله وهو سماعه النحاس يليه قليلا من بني عمرو
قادر عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالدال **فصل** في امالة
الفتحة قبل حرف من ثلثة احدها الالف قد مضى شرطها ان لا يكون الفتح في حرف ولا في اسم يشبهه لان الامالة نوع من التصرف وقولنا في الحرف
ولا فيما اشبهه لا ما بـ... فلا يمال الا لكسر الهمزة والتشديد لاجل الكسرة التي هي من اسباب الامالة ولا يمال نحو يعلى للرجوع الى الياء وغلب
هو من اسباب الامالة ولا يمال الى الاجتماع الامرين وهما الكسرة والرجوع الى الياء فيها في نحو البلى [illegible] انما استعمل الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع
وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفا فلو سميت بشيء منها كانت الف ابعثها لا املتها لان الالف لا يقال انها لا تجتمع عليها بانها عن ياء وان كانت الثلثة كلها
والى لم يجز الا بها لان الكثرة تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو اكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتها علوان والوان والى الحارث وتستثني
من ذلك الثاني من المشبه بالحرف ها للغائبة ونا للمتكلم المعظم نفسه ومعه غيره خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما لكثرة استعمالها اذا كان قبلها كسرة او ياء او
فما لوا من بنائها نظر الياء والكونها بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او الياء مفصولة بحرف واحد بكثرة بخلافها مررت بها اما امالة انا انى ومتى من الاسماء
وبلى من الحروف الجواب لا النافية في قولهم اصل هذا امالا فشاذة من جهتين تقدم التمكن لكونها مبنية وانتفاء السبب المجوز للامالة لان الالف فيه عن اكثر
اصل غير منقلبة عن شيء فصلا عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل امالة انما ابيها عن الجمل فاشبهها الكلم الغربية على
غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلثة التي يمال الفتحة قبلها الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء نحو محاسبة وكونهما اى الفتحة والراء
متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين ان يكون الفتحة في حرف استعلاء نحو من البطر وفي راء نحو بسم الله ونحو من
او منفصلتين بساكن غير ياء مشاة محاسبة نحو من عمرو وقد دان الامالة في نكسوا بخوارشي بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير ويمن سبح المنكرون فيهما باللها
تعز على ذلك سيبويه وخلاف من غير الواو للفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة وشرطها بعضهم ان لا يكون بعد حرف استعلاء نحو والسر فانه مانع من
الامالة نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترطان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها فيما كحو من الضرر فالمال
المراد في التعريف [illegible] في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها او مفصولة [illegible] قبل الراء [illegible]

الناظم في النظم بطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالتهم فتحة الفاء من قولك خبط فاح بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في عمرو والراء في قولك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه والحرف الثالث من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها هاء التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء في الوقف خاصة نحو رحمة ونعمة وانما اميلت الفتحة قبل هاء التانيث وان لم يكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا هاء التانيث بالف التانيث المقصورة لاتفاقهما في المخرج وهو اقصى الحلق وفي المعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والتطرف في اخر الكلمة والاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة ولا فرق في ذلك بين هاء التانيث وهاء المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبلها والساكن ايضا بينهما التانيث في الوقف الخطي وكتابتها [illegible] وعن ابن الانباري انها [illegible] من الامالة فيما قبلها وبه قرا ابو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي وقال ثعلب وابن الانباري وليس بصواب كما بيناه والله اعلم

هذا باب التصريف

وهو في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية او مفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع والمفتوح وذلك بتحويل ونبدل مثلا الى نبدلان ونبدلون وتغيير المصدر الى الفعل والوصف وذلك كتحويل الضرب مثلا الى ضرب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول من الاجوف وغزو من الناقص الى قال وغزا بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال في اتسع والحذف في قل والادغام في مد وكشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة فعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكره معه ابن الحاجب وهنا نقتصر ذكرها في علم التصريف فهو اولى لهذين التغييرين للغرضين المذكورين احكام كالصحة وهي سلامة الحروف على صيغة الاصلي كالياء في بياض وابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو تغيير حرف العلة عن صيغة الاصلي كقلب الياء في باع وباع وموقن وبايع وقلب الواو في قام واقام وقيام وشبه ذلك كقلب احد الاصول من محله الى اخر كاينق جمع ناقة وحادي وتسمى معرفة تلك الاحكام علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفت الرجل في امري اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته لتحوله من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى ومن ثم صح تعلقه اذ هو يتعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل في الاسماء الاعجمية كابراهيم واسمعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف مختص بلغة العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لا تقابل بالفاء والعين واللام ليعلم معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها اي اشبه الحروف من الاسماء الموغلة في البناء كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الاصوات الموغلة والاسماء الاشارة والافعال الجامدة وهي اي ما يشابهها لا خلاف في ان نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه نحو الحذف في سوف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي ونحوهما والابدال في لام عسى والحذف في ليس نحو لستما لتاء الفاعل فلذلك اي لاجل هذا التصريف لا يدخل الحروف وما اشبهها من الاسماء والافعال لا يدخل ما كان من الاسماء والافعال لا يدخل موضوعا على حرف واحد او على حرفين لا يكون كل منهما في الوضع على حرف واحد او على حرفين الا الحرف كباء الجر ولام الجر وما موضوعا على حرف واحد كغد فيل فانهما على حرفين لما اشبه الحرف كتاء فسقانها موضوعة على حرف واحد [illegible] على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكره توطئة وتمهيدا لقوله واما ما وضع من الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى اصل وضعه نحو يد ودم

فصل

بحذف لامهما في الاسماء ونحو قل وبع بحذف عينهما في الافعال وقس على ذلك ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد كالثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا تقاربهما فاتوا بينهما بثالث فاصل وبينهما فان قيل الموسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب بانه لما تنافت الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يحصل التنافي وبقية الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين الثلاثي والخماسي الرباعي كجعفر ولم يجعلوه ثنائيا لئلا يتوهم انه كلسان والى غير بابه وما فوق السبعة كالسبعة كاستخراج وبينهما اي بين الخمسة والسبعة السداسي كاستنطاق وامثلة كثيرة بلغت في [illegible] سيبويه ثلاثمائة وثمانية زاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثالا ذكرها الجمهور [illegible] وتفصيلا للاثنتين مفعول الزيادة تكون بحالة وبين وثلاث واربع ومواضعها اربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا يخرج من الزيادة عن مفردة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المفرقتان بينهما الفاء نحو اجادل وبينهما العين نحو [illegible] وبينهما اللام نحو [illegible] وبينهما الفاء والعين نحو [illegible] واللام نحو [illegible] وبينهما الفاء والعين واللام نحو [illegible] والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو [illegible] وبين العين واللام نحو [illegible] وبعد اللام نحو [illegible] والثلاث المفرقات نحو [illegible] وبعد اللام نحو عنفوان [illegible] في المبدل الاول [illegible]

باب التصريف

الحرف الاول لا يجب تحريكه لانه فيتابع والابتداء بالساكن متعذر فاحواله ثلاثة والحركات الخالصة ثلاث الفتحة والكسرة والضمة والحرف الثاني يكون متحركا وساكنا فاحواله اربعة فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج من ذلك اثنا عشر بناء واما الحرف الاخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها واما ابنيتها في الاسم والصفة فلس بفتح اوله وسكون ثانيه فرس بطل بفتحتين كتف حذر بفتح فكسر عضد طمع بفتح فضم حبر بكسر فسكون عنب زيم اي متفرق بكسرتين ابل بلز بكسر بتين قفل حلو بضم فسكون عنق حطم بضمتين ذلك نقبة فكسرة [illegible] بل المفتوح الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر اوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسر الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها وما قرأ به الى السماء الحبك بكسر الحاء وضم الباء وهي قراءة ابي مالك الغفاري وقيل لم يثبت هذه القراءة وعلى هذا [illegible] الحاء من الحبك والباء من ذات في الكسر في الاصل حبك بضمتين فكسر الحاء اتباعا لكسرة التاء قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين كما اتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها ونحو الاتباع وانما [illegible] الكلمة اذ تبنا الحبك بضمتين وحبك بكسرتين فركب هذا القارئ منهما هذه القراءة من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض ابن الدحلان [illegible] بين لغتين في كلمة واحدة ووجهه الجاربردي بانه لما نطق بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها ونطق بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء المكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والجمل بكسر كل شيء كالرئبل والمساء اذا مرت بهما الريح وزعم قوم اهمال فعل بضم الفاء وكسر العين لتخصيصه بالفعل المبني للمفعول ورد بنقل الدئل اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة وذئم بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس للاست بانهما الدئل منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون اسماء الاجناس واجيب بان الشيخ ذهب الى ان النقل يجيء في اسماء الاجناس فلا يمنع الدئوف فيه واحتج المثبتون لفعل في اصول الاسماء بوعل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل وعلى القولين فانه انما اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول وانما على الاول وغالبا على الثاني

ف

الرباعي المجرد خمسة ابنية مفتوح الاول والثالث اسما كجعفر وصفة كسلهب للرجل الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كخرمل للمرأة الحمقاء ومضمومهما اسما كدملج بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول ومفتوح الثاني اسما كفطحل بالفاء والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح عليه السلام من السفينة وصفة كسبطر للطويل ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب انما صح التمثيل به لانه على زنة اوضع العربي [illegible] بالاعلام [illegible] كهبلع للاكول [illegible] وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد او الجمل السمين من الابل والحمار عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل انه فرع عن مضموم الثالث الاضمنين في بناء عى ليس بينهما خلاف حصين لانه لم يسمع فتح الثالث في شيء من الرباعي الا وسمع فيه الضم من غير عكس كجخدب وطحلب للاخضر الذي على الماء وبرقع من الاسماء وجرشع بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال وقيل للطويل ولم يسمع في برثن بضم الموحدة وسكون الراء وضم الثاء المثلثة احد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان وبرجد بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية الا الضم بالوقف على النهاية عن قاعل يسمع

ف

للخماسي المجرد اربعة من الابنية امثلتها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما كسفرجل وصفة كشمردل للطويل وسمحطل للذليل الذي له اربعة في وزنه مفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كجحمرش لحشفة الذكر وصفة كجحمرش بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قال الشيرازي وقيل الافعى العظيمة وقيل ان هذا الوزن لا صفة دار للهلبس المرأة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما كقرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير يقال ما عليه قرطعبة وصفة كجحنفل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما كخبعثن للاسد وصفة كقذعمل بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم فجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم الفا مكسور [illegible] متفقا عليه اما لضعف القول باهماله ولهذا قال قد زعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين اما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على اربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قال الساطبي وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها اما بزيادة في اوله اما مطلقا او في وسط كطرنبل ونحوها نحو مدحرج او في اخره كحبلى او بنقص منه كيد ودم واصلهما يدي ودمو او بنقص حرف منها كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم اصله علابط بالالف ثم نطقوا به على اصله والدليل على وجود الالف بعد اللام انهم لا يتوالون اربع متحركات في كلمة واحدة الا لعارض كزيادة في نقصان الانفصال نحو شجرة او بتغيير شكل او حركة كتغيير ضم الاول والثالث بفتح الثاني نحو جخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال وعكسه اوله نحو خرفع بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد

وكبريت بكسرهما اي الاول والثالث بضم ثالثه في خورنب بكسر الراء وسكون الهمزة بعدها فتح الموحدة واصلها الكسر وهو ما تغلو الثوب الجديد اما سرخس بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة وبخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر فاعجميان لا عربيان [illegible] في امثلة الرباعي المفتوح الاول والثاني

فصل وينقسم الفعل الى المجرد من الزيادة فامثلته ثلثة كنصر وتعلم واكثره اربعة كدحرج ودربخ اي ذل [illegible] وما قيل اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخامس كانطلق ومن المزيد الرباعي امثلة ثلثة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم ومن المزيد الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومن المزيد الرباعي اوزانه ثلثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وهو افعنلل نحو اجرنقم واوزان الثلاثي المجرد ثلثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم وظرف لان الفاء لا تكون الا مفتوحة لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتح اخف واللام مفتوح ايضا اذا تم للخفة والعين لا تكون الا متحركة لئلا يلتقي الساكنان في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم فاما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمن [illegible] على الاصل [illegible] من الخفة والاصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما انه اصل برأسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والرضي والثاني انه فرع عن فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه قال انه [illegible] اصلي مسند الى ما بعده نحو [illegible] وبطل دمه [illegible] وولع بكذا وعني بحاجتي [illegible] وزهي علينا بمعنى تكبر ونحو ذلك [illegible] وسقط في يده [illegible] وغم الهلال واغمي على زيد واخواتها لم يستعمل الا مبنيا للمفعول [illegible] وتقرير الدليل هنا ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة ان كون الفرع يستلزم وجوده وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل [illegible] وجدنا افعالا مبنية للمفعول غير معبرة عن المبني للفاعل واجيب بالنقض وهو ان [illegible] لم يجمع لها واحد كعباديد وابابيل [illegible] فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا برأسه [illegible] فما كان جوابكم [illegible] الادغام في نحو سوير [illegible] الابدال في نحو ووري [illegible] وتقرير الدليل ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين اذا اجتمعتا في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل الادغام ولا الابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير وواري [illegible] الادغام والابدال [illegible] الادغام فلئلا يلتبس [illegible] سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير واما ترك الابدال في الواو الثانية في ووري [illegible] منقلبة عن الف [illegible] دحرج [illegible] بالضم في اوله والكسر فيما قبل اخره في الاول والثاني في فعل المفعول

فصل في كيفية الوزن وهو يسمى التمثيل [illegible] مقابلة حروف الميزان بحروف الموزون في تعداد الحروف وهيئاتها وفائدة الوزن بيان احوال ابنية الكلم في ثباتها من الحركات والسكنات والاصول والزوائد والتقديم والتاخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل فتقابل الاصول بالفاء والعين واللام على الترتيب المستفاد من الفاء [illegible] لكون حروف الميزان معطاة ما للموزون فيها من حركة وسكون اصليين فيقال في وزن فلس من الاسماء فعل بسكون العين وفي وزن ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكذا يقال في وزن قام من الاجوف وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل القلب والادغام قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني فيقال في وزن علم فعل بكسر العين وكذا يقال في وزن هاب من الاجوف وكذا من المضاعف [illegible] بكسر العين فيهما [illegible] بما تقدم من القلب والادغام ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين وكذا يقال في وزن طال [illegible] فعل بضم العين فيهما [illegible] الادغام [illegible] الحركات الاصلية في السكنات فان بقي من اصول الكلمة شيء زدت في الميزان لاما ثانية [illegible] في وزن جعفر فعلل [illegible] في وزن جحمرش فعلل وما ذكره المصنف في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة [illegible] قال الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما نقل عنهم ثم اختلفوا على ثلثة مذاهب احدها انه لا يوزن [illegible] والثاني انه يوزن ويقابل بلفظ الثالثة [illegible] الذي قبل اخره بلفظه وهو مبني على ان الزائد [illegible] الفراء [illegible] الكسائي [illegible] الثاني فيقال جعفر فعلل كما يقول البصريون او فعلر بزيادة الراء او فعفل بزيادة الفاء [illegible] بلفظ المعبر عن الاصل الا فيما استثني فيقال في وزن اكرم بزيادة الهمزة [illegible] بزيادة التاء [illegible] بزيادة الواو افعل وتفعل وفعلول على طريق اللف والنشر على الترتيب فيقال في وزن [illegible] بزيادة الهمزة والتاء افتعل وكذا يقال في وزن اضطرب مما فاؤه ضاد فقلبت تاء الافتعال طاء واذكر مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال دالا مهملة الا افتعل لان الاصل فيهما اضتبر واذتكر [illegible] ويقال في وزن استخرج [illegible] الزيادة والاصول استفعل الا اذا كان الزائد تكرار الاصل سواء كان للالحاق ام لا فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول ويتبعه في اعرابه فهنا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار [illegible] كقولك في وزن جلبب [illegible] وفي وزن سحنون بضم السين المهملة

وسحنون وهو اول المطر والربيع وفي وزن اغدودن بالعين بفتح الهمزة [illegible] وبالدال المهملة يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر فعلل وفعلول وافعوعل [illegible] في جلبب للالحاق فيقابل النون في سحنون للالحاق بعصفور والدال في اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه [illegible] وان كان تكرار الاصل فيقال في وزن جلبب فعلب وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اغدودن افعودل وان كان في الموزون تحويل من مكان الى مكان [illegible] القلب المكاني او حذف لبعض الاصول [illegible] مثله في الميزان فتقول في وزن ناء بالمد [illegible] فلع لانه من النأي والاصل نأي فحولت اللام وهي الياء الى موضع العين وهي الهمزة فصار نيأ فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد وتقول في وزن الحادي وهو مشتق من الوحدة [illegible] والاصل الواحد حولت الفاء وهي الواو الى موضع اللام وهي الدال [illegible] فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة اثر كسرة فصار الحادي وتقول في وزن هب مما حذفت فاؤه [illegible] الاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل بالكسر وفتح لحرف الحلق [illegible] واخواته وتقول في وزن بع امر من باع فل [illegible] حذف عينه لالتقاء الساكنين وتقول في وزن قاض مما حذف لامه فاع والاصل قاضي حذفت لامه لالتقاء الساكنين [illegible] وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق [illegible] لانا نعتبر الحركة والسكون [illegible] اصلها السكون والسين والهاء [illegible] في الميزان [illegible] في وزنهما افعل لان اصلهما اطوع واريق والسين والهاء زائدتان

فصل فيما يعرف به الاصول والزوائد قال الناظم في النظم ان الحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد [illegible] الحرف الاصلي بانه الذي يلزم في جميع التصاريف ومثله بباء [illegible] بانها زائدة لانها تحذف في بعض التصاريف [illegible] وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول [illegible] وهو تعريف الاصل [illegible] الواو من كوكب والنون من قرنفل زائدتان [illegible] مع انهما لا يسقطان في جميع التصاريف واما التعريف الثاني وهو تعريف الزائد فلان الفاء من وعد والعين من قال واللام من غزا اصول مع سقوطهن في يعد وقل ولم يغز فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع واجاب عنه المرادي بان الاصل انما سقط لعلة مقدرة الوجود بخلاف الزائد فان الزائد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا [illegible] فيما يعرف به الزائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى [illegible] بقية احرف الكلمة [illegible] على اصلين ثم الزائد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص باحرف [illegible] بل يكون في جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف [illegible] شرط ان يماثل اللام كجلبب بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج [illegible] او يماثل العين اما مع الاتصال كقتل بالتشديد بزيادة احدى التائين على الخلاف في انها الاولى او الثانية او مع الانفصال [illegible] كعقنقل بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم [illegible] او يماثل الفاء والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفي اخره سين مهملة [illegible] وهي الداهية [illegible] او يماثل العين واللام [illegible] الغليظ القصير قال ثعلب [illegible] اصلع غليظ شديد [illegible] في تعيين الزائد خلاف فذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو صمحمح يعني الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس يعني الميم الثانية والراء [illegible] واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس [illegible] الكوفيين [illegible] ان وزنه فعلل واصله صمحح ابدلوا الوسطى ميما واما الذي يماثل الفاء وحدها [illegible] فاءين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر [illegible] الديباج او يماثل العين المفصولة باصل كحدرد بمهملات اسم رجل ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره فاصل حروفه واما اذا [illegible] الرباعي [illegible] فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع [illegible] بكسر السينين المهملتين وزنه فعلل لان اصالة الاثنين محققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول [illegible] احد [illegible] من الاخر فحكم باصالتهما وحكي عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل بتكرير فائه وهو بعيد فان صح اسقاط ثالثه كلملم فانه [illegible] اسقاط ثالثه [illegible] وهو امر من لم بمعنى [illegible] قال الكوفيون [illegible] الصالح للسقوط زائد مبدل من حرف مماثل للثاني فاصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالي ثلثة امثال فابدل [illegible] وكان مضاعفا في الاصل [illegible] على فعلل وقال الزجاج من البصريين ان [illegible] الصالح للسقوط زائد غير مبدل من شيء واختاره [illegible] قال بقية البصريين اصل واختار الشارح مذهب الكوفيين [illegible] في المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في امثاله كصفصف وكبكب [illegible] وكفكف والنوع الثاني من نوعي الزوائد وهو ما زيد بغير تكرار مختص باحرف عشرة جمعت في كلمات [illegible] سألتمونيها [illegible] هويت السمان [illegible] الناظم في بيت [illegible] امان وتسهيل [illegible] في خطاب المؤنث [illegible] مختصة بالوقف [illegible] هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان [illegible] حروف المد واللين لانها اخف الحروف [illegible] من الاحرف العشرة ترجع اليها فالهمزة مجاورة للالف في المخرج [illegible] احرف اللين عند [illegible] والهاء ايضا مجاورة للالف في المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة [illegible] في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس ابدلت من الواو في تجاه والسين حرف مهموس

فيه تعبير وتقرير حيث من مخرج التاء في اللام وان كانت حرفا مجهورا لكنها ...
والدلالة على معنى كحرف المضارعة وما كان للنطق كهمزة الوصل وهذا السكت في ... المذكور ...
... الا الف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين ولا يكون في الاول لتعذر الابتداء بالساكن ولكن ثانية كضارب
... وخامسة نحو سلامى بضم السين المهملة عظام صغار في اصابع اليدين والرجلين ... سادسة نحو
... اكثر من اصلين ... فانها فيه بدل من الاصل لا زائدة بخلاف قال
وعلى لان لا نقض فيهما البتة ... اصحبت اكثر من اصلين وتزاد الواو والياء ... بثلاث شروط احدها ما ذكر في الالف وهو ان تصحب اكثر
من اصلين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب ... من الرباعي المضاعف والثالث ان لا تصدرا الواو مطلقا ... اربعة اصول ام لا ولا
... اربعة اصول في غير مضارع وذلك نحو ... في جوهري ... زيادتهما ثانيتين وصيقل ... ثالثتين ... رابعتين
زيادتهما ... الحذرنة بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المعجمة وسكون الراء وضم
القاف الخشبة المعترضة على راس الدلو بخلاف نحو ... سقوطا فان الواو والياء فيهما ... اصحبتا اكثر من اصلين بخلاف يؤيؤ ووعوعة فانهما من باب سمسم
... اسم طائر ... ووعوعة مصدر وعوع السبع ...
... يستعور ... الواو ... قبل اربعة اصول في غير مضارع ... بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة
فوق ... قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف لانه لا نظير له ... والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري ... والمذهب
الفارسي وابن ... اصلية ... فوزنه فعلل ... ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية ... يستعور بتاء مثناة
... فوقانية ... مهملة ... فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على الزيادة في مثله ...
... قال الجوهري اسم موضع ... وكساء يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الداهية ...
في ... قاله الجاربردي ويزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهي ان تتصدر وتتاخر عنها ثلاثة اصول فقط وان لا يلزم في الاشتقاق وذلك نحو
... بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة ... قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو ... لعدم تصدر الميم ... لانه لم يتاخر
عنها ثلاثة اصول ... لانه لم يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط بل اربعة ... وهو بفتح الميم وسكون الزاي وفتح
الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة ... بالميم والراء والذال المهملة والقاف وفي اخره شين معجمة ... بكسر الميم والعين المهملة وفي
اخره زاي ... من الصوف ... في الاشتقاق ... على سيبويه في جعل الميم فيه زائدة ويشترط
لزيادة الميم ايضا ان لا يكون ... وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة
اصول فقط ولو قال الشرط الثاني لكفى لانه فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرط تصدر المصدر لغو نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما
وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اخذته الرعدة وافضل اسم تفضيل بخلاف همزة نحو كنابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة
فياء مثناة تحت فلام غير منصرف اسم موضع ... واكل لان المتاخر عنها اصلان لا ثلاثة واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها اربعة
اصول لا ثلاثة فان اصطبل خماسي ... وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين ... ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء فتح اول كلمتها
ام كسر ام ضم فالاول نحو حمراء والثاني نحو علباء والثالث نحو قرفصاء فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة اصول وفي الثالث باربعة اصول بخلاف همزة
نحو شاء وماء فان الالف قبلها مسبوقة باصل واحد وبناء وابناء فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو ... فان الهمزة لم تسبق بالف
ويزاد النون متاخرة بالشرطين المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء في ذلك الاسم والصفة
نحو عثمان وغضبان ويزاد متاخرة ايضا في المثنى والمجموع على حده وما حمل عليهما بخلاف الف نحو امان وسنان فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما
ويزاد النون متوسطة بثلاثة شروط ان يكون توسطها بين اربعة بالسوية وان تكون ساكنة وان تكون غير مدغمة كغضنفر وهو الاسد وعقنقل بعين مهملة
وقافين وهو كثيب الرمل العظيم ... وهو نوع من العطر وحبنطا وهو القصير ... بخلاف نون عنبر فان قبلها حرف وبعدها حرفان
ونون ... بضم العين المعجمة وسكون الراء وفتح النون ... فانها متحركة لا ساكنة ونون ... بفتح العين المهملة والجيم
... النون وفي اخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمة ... زيادة النون مع زيادة التضعيف لانه اكثر ... فعلل كعدبس
قال ابو حيان والذي ذهب اليه ان النون زائدة ... ويزاد النون مصدرة في المضارع نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة
نحو ... وخامسة نحو ... وسادسة نحو ... وسابعة نحو ... ويزاد التاء في التانيث كقائمة وفي المضارع كتقوم
وفي الماضي المطاوع من الثلاثي والرباعي كتعلم وتدحرج وفي الاستفعال نحو الاستخراج وفي التفعيل نحو التكسير وفي الافتعال نحو
الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب في فروع هذه من الفعل والوصف وفي التفعيل وفي التفعال نحو الترداد ... الا التاء
فيهما وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه واهملها الناظم في النظم وابنه في شرحه وزيادة اللام والهاء قليلة في الاستعمال فزيادة الهاء

كامهات في ام اي زيادة اللام نحو طيسل بفتح الطاء المهملة وسكون الياء اخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة بدليل سقوطها اي الهاء
في المصدر نحو الاموة وفي الجمع ... مذهب ... ونقل غلب الامهات في العقلاء والامات في البهائم وقيل الامهات جمع امهة قال
امهتي خندف والياس ابي فالهاء زائدة في المفرد والجمع وقد ... في الهاء للتكثير او للالحاق عند من اثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فيكون
وزن امهة فعللة كابهة وهي العظمة ويؤيده حكاية الخليل في كتاب العين تامهت اما اي اتخذت اما ثم حذف الهاء فبقي اما ... لكن كتاب العين مضطرب وكان
الفارسي يعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع امهة اصل ام انتهى وسقوطها في الام ... زائد وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء قالوا
ولا جواب له الا دعوى الغلط ممن قاله لانه انما ابدل الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها ... اللام في الطيسل وهو
العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله في القاموس واما تمثيل الناظم في النظم وابنه
في الشرح وكثير من النحويين للها بنحو لمه ولم يره وتمثيلهم للام بذلك وتلك من اسماء الاشارة في البعد تذكيرا وتانيثا فمردود ... الا ان كلا من هاء
السكت في لمه واللام في ذلك وتلك كلمة براسها وليست جزء من غيرها ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها ... تاء التانيث كلمة براسها
وليست جزء من غيرها ... من هذه الفنون حكم باصالته الا ان قامت حجة اي دليل على الزيادة وادلتها تسعة احدها سقوط
الحرف من اصل كسقوط الف ضارب من اصله وهو المصدر ولذلك حكم بزيادة همزة شمال بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو الريح
الشمال واحبنطا بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في اخره للالحاق باحرنجم والحبنطى الصغير البطن في
... بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ... ونون حنظل بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة بينهما
نون ساكنة وسنبل بضم السين المهملة وسكون النون وضم الموحدة وثاني ملكوت بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون الفاء ... قدموس
بضم القاف والميم ... وفي اخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور ... واسطاع بفتح الهمزة
لسقوطها في الشمول بضم الشين المعجمة مصدر ... وانما هو افعلل ... اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة ...
... وهو الشيء البراق ... ابو الحسن ابو عثمان ...
الثلاثة ... دليل على الزيادة في البوم راجع الى ... وفي الملك راجع الى الملكوت قال في
الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة وفي العفر بفتح العين وهو التراب راجع الى عفريت بكسر العين وفي القدم بكسر القاف وفتح الدال
راجع الى ... في كتاب ... القدموس السيد العظيم ...
ما تقدم واشرف من انف الجبل انتهى وفي الطاعة راجع الى اسطاع واصل اطوع كاكرم نقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة وهي الطاء فانقلبت
الفا بعد ان كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على ان اصله اطاع قولهم يسطيع بضم حرف
المضارعة وفي قولهم حنظلت الابل اذا اذاها اكل الحنظل راجع ... وفي قولهم اسبل الزرع راجع الى سنبل والدليل الثاني على الزيادة لزوم
عدم النظير ... بتقدير الاصالة في تلك الكلمة التي ذلك الحرف فيها ولذلك حكم بزيادة نون نرجس بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه
الكلمة اعجمية فكيف ... بالزيادة قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربي ولهذا حكمنا على
لجام بان الفه زائدة ... وهندلع بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام ...
النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة وتاء ... بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر ...
الحرباء ... وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة ... بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة
... وهو الباطل ... الكسائي لانتفاء فعلل بفتح اوله وكسر
ثالثه راجع لنرجس ... بضم اوله وفتح ثالثه وكسر رابعه لهندلع ... وضم ثالثه راجع لتنضب ... بفتح اوله وكسر ثالثه مع التشديد
راجع ... وفي ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل كتعلم ومنعوه من الصرف ... والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط الف كتاب في جمعه على كتب
والدليل الرابع سقوطه لغير علة من نظير ... والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم
زيادته مع الاشتقاق نحو ... فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في موضع لا يكون فيه مع الاشتقاق
الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهي لذي الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم
فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف نحو افكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة
والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزوائد كالنون في كنتاو العظيم اللحية وسنداوة مثله وفي حنطاو العظيم البطن
... والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالته في تلك الكلمة وفي نظير الكلمة التي ذلك الحرف فيها ...
التاء والفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها ... وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في
نظيرها على لغة الفتح فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف

باب الابدال

[illegible]

فصل

في زيادة همزة الوصل سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قال ... [illegible]

[illegible]

مسئلة [illegible]

باب الابدال [illegible]

[illegible]

ودذكر الهاء في النظم بنابة على ما في التسهيل اذ جعلها ثانية في هجاء قوله طوبت دائما وقد تقدم من ثلثة اوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرار الالف واعمام
المناسب داثما وهو شد ابكاء فالدالوضح في الحواشي ثم انه لما ذكر الهاء لم يتكلم هنا في باب الابدال عليها مع عده في ابدالها ثبت وجهه اي وجه عده
تكلم عليها هنا ان ابدال الهاء من غيرها انما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف فاستغنى به ولما ابدال الهاء من غير الياء فسموع
لا يقاس عليه كقولهم في اياك هياك وفي لأن فائم لهنك قائم وفي ارقت الماء هرقت الماء وفي اردنا الشيء هردنا الشيء وفي اذ حنا الدابة هرحنا الذا
ما بذلوا في الجمع الهاء من الهمزة لانفاقهما في المخرج لانهما من اقصى الحلق **فصل** في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا في اربع مسائل

[illegible]

الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الذي في ابيات جملة وعكسه قول الآخر وهو حكيم بن
الوسعي فيها عيابيل اسود ونمر ... فابدل الهمزة من ياء مفاعيل لان اصله مفاعل لان عيابيل جمع عيل بكسر الياء المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة
فعيل واصله عيول ... فابدلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ...

[illegible]

ثم ابدلت الياء الاولى همزة كما في صحايف فصار فضائي ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار فضاءى ثم قلبت الياء الفا فصار فضاءا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم قلبت الهمزة
المتوسطة بين الالفين ياء لرجوعها الى اصلها فصار فضايا بعد ما وقعت اعمال احدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء
الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب ومثال الامر واو قلبت في المفرد ياء مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر او من المطو
وهو المد يقال مطوت بهم في السير مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء
وذلك على جهة الابدال والادغام … بقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وجمعها مطايا واصلها مطايو بياء مكسورة قبل
الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطايي كما قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والداعي واصلهما الغازو والداعو وقلبت الواو ياء لتطرفها
بعد الكسرة ثم قلبت الياء الاولى همزة … فصار مطائي ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءي ثم ابدلت الياء الفا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم ابدلت الهمزة
المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال الحذف قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا
والخامس ابدال الالف ياء ثم رجع الى اصلها لان الواو اثقل من الياء لانها لما اعلت في المفرد اعلت في الجمع ومثال الامر واو ظاهرة في الواحد هراوة وهي
العصا وجمعها هراوى واصلها هرائو … انا قلبنا الهمزة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل فصار هرائو ثم ابدلوا الواو ياء لتطرفها
بعد الكسرة فصار هرائي ثم فتحنا الكسرة فصار هراءي فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين الفين ثم قلبت الهمزة واوا ليشاكل
الجمع واحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب
الهمزة واوا … في هذا الباب ثلاثة انواع احدها ان تصحح الهمزة بعد الالف كقوله حتى اذين المنايا والقياس المنايا ولكنه بقي على الاصل والثاني جمعها
… كقولهم اللهم اغفر لي خطائي بهمزة بين الفين والقياس خطاياي فهذا اشذ من الجملة والثالث ابدالها بعد الالف …

الباب الثاني

نحو … في الابدال الذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة
والذي يبدل منهما ابدا هو الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلاثة احوال لانه لا يخلو الهمزتان الملتقيتان
من ان يكون الاولى متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او تكونا متحركتين ويمتنع ان تكونا ساكنتين معا فان كانت الاولى
متحركة بفتحة او كسرة او ضمة والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرف علة الفا او واوا او ياء من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية
الساكنة فتلك القاعدة المتفق عليها نحو آمنت فان الاصل اءمنت بهمزتين مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها وفصاحة من
ابدال الهمزة الثانية الفا قول عائشة وكان يعني النبي صلعم يامرني اذا حضت ان اتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف فالمطرزي في ادغام المحدثين يحرفونه ويقرؤنه
بالف مهموزة فتاء مشددة وكذا وجدته في العربية لانه فعل مضارع وزنه افتعل بكسر العين مشتق من الازار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة
المفتوحة فابدلت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها واجاز البغداديون اتزر وايتمن واتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية
تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل واذا جاز في الماضي جاز في المضارع وفي حديث … كان
قصيرا … هذا اللفظ في جميع رواياته … وتبدل الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو ايمان اصله ائمان بهمزتين مكسورة فساكنة
قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها … باجماعهم بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبتدا ائ
همزتين … ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة
نحو اوتمن بالبناء للمفعول اصله اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الفارسي ان يبتدا ائتمن بهمزتين
… ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء … بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته
ان يبتدا ائتمن بهمزتين … وان كانت الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء
بالساكن … في موضع العين او في موضع اللام فان كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين وصحت نحو سآل بفتح السين وتشديد الهمزة
… للذي يكثر السؤال … على الراس … بنيا على فعال للتكثير كاللؤلؤ والرؤاس وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانية
… فتقول في بناء مثل قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة من قرأ قرأى بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل
… بهمزتين ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت اولهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث يصير مع التي بعدها كالشيء الواحد لان
… كما اغتفر في نحو سآل قال الشارح ونقول في بناء مثال سفرجل منها قرأيا بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة وهو
طرفه … الثالثة ياء لانها في موضع اللام وصحت الاولى لان الثانية فالمرادي وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في
الكلمة الثانية مكسورة ابدلت الثانية في الصورتين ياء مطلقا سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت …
كسرة او ضمة … اذا كانت ثالثة فصاعدا وكل … فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا … لابدلت بعد ذلك ياء
… وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا … مفتوحة ابدلت واوا مطلقا سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر ان كانت الثانية مفتوحة او مكسورة او مضمومة
والثاني تسعة انواع … في جميع انواعها وغير المتطرفة منها اربعة … وهي المفتوحة

بعد كسرة

بعد كسرة والمفتوحة المكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وحسنة … وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة وامثلة المتطرفة بعد
مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني مثل قرا امثل جعفر او قد برج او برثن فتقول … بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لان الواو لا تقع طرفا زائدا على
الثلاثة فيصير قرأي بفتح الاولى وقرئي بكسرها وقرؤي بضمها ثم ان كان قبل الياء فتحة كما في المثال الاول قلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف للاستثقال ويعل اعلال القاضي ويصير منقوصا وان كان ما قبلها ضمة كما في المثال الثالث
فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ويعل اعلال القاضي ويصير منقوصا ايضا وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مضمومة او مكسورة ان تبني من ام
الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والباء فيهن مكسورة فتقول في الاول وهو فتح الهمزة اءمم بهمزتين مفتوحة فساكنة
على مثال اصبع بفتح الهمزة وكسر الباء ثم تنقل حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها ليتمكن من ادغامها في الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم تبدل
الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم ياء لما تقدم من ان المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء وكذا تفعل في الثاني ايضا فتقول في بناء مثل اصبع بكسر الهمزة والباء
من ام ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين اذا اجتمعا لما وجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية
ياء وتقول في بناء مثل اصبع بضم الهمزة وكسر الباء من ام اؤمم بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام
ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك العمل واجب اما قراءة عامر من الكوفيين كعاصم وحمزة والكسائي وخلف الاحمر والاعمش ائمة بجمع امام بالتحقيق من غير ابدال …
يوقف عنده ولا يتجاوزه القياس انه يقلب الهمزة ياء فان قلت كان القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية جمع اناء قلنا لما وقع بعدها
مثلان واريد الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصار ائمة فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة ومثال المضمومة
بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة اوب بفتح الهمزة … الواو وتشديد … وهي المرعى وان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر الهمزة
وضم الباء او ان تبني من لؤم مثل ابلم بضم الهمزة واللام … فتقول في … بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة …
فاستوفي الاقسام الثلاثة … ذكره … في اصل الاول هو اوب … همزتين …
ساكنة … الاولى … الهمزة في الاول … الى الساكن قبلها وهي همزة
ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تجانس حركتها وادغموا احد المثلين في الاخر لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع ادم اصله اادم بهمزتين مفتوحة
… قلبت الثانية واوا … المفتوحة بعد … ادم اصله … بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية …
لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير ادم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع ادم وتصغيره
… على انه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه … وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل فقال
المفتوحة بعد كسرة … من ام مثال اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء … بهمزتين مكسورة فساكنة … نقلت
حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها … الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء وان كانت الهمزة الاولى …
للمتكلم … القوم وانت … جاز في الهمزة الثانية التحقيق لشبهها بالهمزة المتكلم لانها على معنى
زائدة في كلمتها بهمزة الاستفهام نحو ااندرتهم وذلك مطرد في خمسة افعال رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين **فصل** في ابدال الياء من اختيها
الالف والواو واما ابدالها من الالف ففي مسئلتين احديهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح …
كقولك في تصغير مصباح مصيبيح وفي تصغير مفتاح مفيتيح فقلبت الالف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها … كقولك
في تصغير غلام غليم لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة …
الالف فتحرك بعد ياء التصغير ولا يمتنع سكون ما قبله فقلبت الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو بقيت لزم … قلبها ياء كما في سيد
واما ابدالها اي الياء من الواو ففي عشر مسائل احديها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف سواء كان في فعل … للفاعل او للمفعول او في اسم …
مبنيين للفاعل ورضي مبنيا للمفعول والغازي والداعي في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة واصلها …
لانه من الرضوان … ولانه من القوة … ولانه من العفو والغازي والداعي لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو قبل تاء التانيث كشجية اسم فاعل من الشجو
بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن واكسية جمع كساء وغازية اسم فاعل من الغزو وعريقية … في تصغير عروة … فقلبت الواو في الجمع ياء لوقوعها طرفا
بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون التاء فيه بنيت الكلمة عليها ام لا وكان ينبغي في عريقية ان لا تقلب الواو ياء لان الكلمة
بنيت على التاء بدليل … سواسية … في جمع سواء بفتح السين المهملة والمد بمعنى
مستو يقال الناس سواسية في هذا الامر اي مستوون فيه … على الاصل في الاعلال … للجوهري … كلمة … اخرى
… كلاهما … بقلب الواو في سواسية … تكرارها …
الفا في الجمع … على هذا الوزن …
الثالثة ان … الكثرة … في حواشي الصحاح …

مر دي سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل واباطيل وكانه جمع سوساه فقلبت سوسا فعلت كسوسا لا افعال كما قيل باب سلسل ولا فوعل
افعنلاب كوكب ذلك فيما قبله لان الفاء لا تكرر في خدها انطلاح كون سواسية فعاليه وقوانا ما فعلته وتعين فيما الذي وهذا كلام حسن نقله المرادي
في الحواشي وسند مناقشة بنافة داء مشناءة وفي مفتوح نداء جمع ممنو اسم فاعل من المنوه واحد ما اصله مقنو وقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسر ثم
عن الحد الكلام اصح في تركها الحلاه مقنويا اى خدا ما وقال الى امر من بنى حنيفة لا الصرقوا المكول والحندلى خدنا الملول وكانه حق الجمع مقاتية ثم
ان السلهما قال في الحكم قال ابو على اخبرني ابو بكر عن ابي العباس قال لم يسمع مثل مقاتوة الاحرف ذلك اخبرني به ابو عبيد فهو سواسوة ومعنا سواء انتهى
الواو وقبل الف التانيث المقصورة كان تجوين له نحو شبل هذا اصقول عرقياء والممدودة كان نحو من العربي مثل ابنعاء نتقول اعرماء اوقبل الالف والنون
الزائدتين المشابهتين لالف التانيث كقولك من قطران بفتح القاف وكسر الطاء من الخرج وابين بقلبها الواو ياء لتطرفها اثر كسرة ولان الفى التانيث وما
ضاهاهما في حكم الانفصال المسئلة الثانية من ابدال الياء من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر الفعل الذي اعلت فيه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها
الف وهذه اربعة شروط كصيام وقيام من مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء
لانها لما اعلت في افعالها قبلها الفاء استثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء في المد اعلت في المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على
فعله في الاعلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سواك وسوار لكسر اولهما اسمي جنس بل تقلب الواو فيهما ياء لانتفاء المصدرية وبخلاف نحو لاوذ لوذا
وجاور جوارا بالجيم فان لواذا وجوارا وان كانا مصدرين لا يقلب الواو فيهما ياء لصحة عين ما فعليهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف نحو راح رواحا لعدم الكسرة قبلها
وبخلاف حال حولا وعاد المريض عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما الفا لا تقلب الواو فيهما ياء لعدم الالف بعدها
وقل الاعلال فيما اي فيما عدم الالف نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما واصله قواما وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس في قراءة نافع ونحو قوله تعالى دينا
قيما في الثناء ونحو قراءة ابن عامر في المائدة واصلهما قواما وقواما فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قوله نارت الظبية نوارا
بالنون والراء المهملة بمعنى نفرت والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جني في المحتسب فاقرا الشواذ قال في شرح الكافية ولم يسمع له نظير
الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد ما اعلت اي منقلبة نحو دار ودار وديار وحيلة وحيل بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية وديمة وديم
وقيمة وقيم والاصل دوار وحول وقوم ودوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معتلة بقلبها الفا في الاول والاخير وياء فيما بينهما ضعفت
فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة انه لا فرق بين كون الواو معتلة في الواحد ولا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلافا للمرادي وشذ في الحاجة
حوج والقياس حيج لان ما قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد واما شبيهه بالمعتلة وهي الساكنة فشرط القلب فيه ان يكون بعدها في الجمع الف
كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض فان جرد الاصل فيهما سواط وحواض ورواض لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت
الكسرة عليها فقوي تسلطها بوجود الالف فان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود وعودة بفتح اوله فهو العين المهملة للمسن من الابل فهو الذي جاوز في السن
البازل والبازل هو الذي له تسع سنين وعوده لانه لما عدمت الالف قل العمل على اللسان بخفة النطق بالواو بعد الكسرة فصحت ولم يعطوا الاعلال الا في القليل الى عدم
الاعلال وتحصين الواو وبعدها من الطرف بسبب هاء التانيث وشذ قولهم في جمع ثور ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثورة بسكون الواو وفتح الياء
وزعم المبرد انه مقصور من فعال لا من فعلة ثم قصر بعد ذلك ونقل ابن مالك عنه والمعروف عند ائمتنا ان الواو لكون القلب دليلا على
ان جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والقصص انهما ان قولهم جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه
عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه فليس لثورة قاله الجاربردي ويصحح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ قياسا واما
قوله تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها فابدلوا الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي في شرح واما الطيال جمع طويل فيمكن الحمل
من باب جواد وجياد كانه جمع طائل من طال اذا فاق في الطول انتهى والقماءة بالمثناة القصر قيل وهنا يرى من شذ في اعلال الواو المتحركة الصافنات
جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد او رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكون الا في العراب الخلص الجياد جمع جواد وهو الذي يسرع
في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها
واذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو متحركة في الواحد فعل الحياد في الابيات انشد ابن مالك وحمع جيد بتشديد الياء
لا جمع جواد والحاصل ان الواو تصح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال انا نملكه اي الواحد بالياء او بالواو فلا دل لجمع ريان نقيض عطشان فعلان من
الري اصله رويان اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني جمع جو بفتح الجيم وتشديد الواو وهو ما بين
السماء والارض واسم بلدة باليمامة فيقال في جمعهما رواء وجواء كرجال بتصحيح العين وهي الواو والاصل رواي جواو ابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة
ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير وكذلك ما ابدلت منها همزة الطرف فيه للام بابدالها ياء وصحت فيه لعدم
الجمع وهي ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا لاسم الجمع في احد الاصل ولا غيرها من كتب الناظم فاهمها من كلامه والمقصود ما يرد به الجمع في مثل
السماء بالكسر والمقصور الاول في ذيل الباب فان عدده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله لغالب في كلام العرب في الباب في البداءة في المفاضلة...

مقرونة بقوله عانيها على خلاف المصادر المعتلة انه لا يعتبر لا تعلق اسم وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال ابدال الياء بعد الكسرة وابدلت بين
مفتوحة مثل مثل العين او بدل مثل الفعل قال ذلك في الجمع واقره بذلك دون المصدر فاقتضى ان مثل القلب واجب ياء في القياس لانه لم ينقله
واما في مثل التساع فانه يفهم هنا ان الغالب في كلام العرب التصحيح والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل صحيح العين نحو الحول وجعل في التسهيل
التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا فاتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا اراد تقليل المنقول وقد
قال في شرح الكافية ومنه يتضح ان فعلا كالحول مثل ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف بينهما حين يكون على فعال انتهى وقد علمنا ان الاعلال المذكور
يكون في غيرها نحو انقاد انقيادا والاصل انقوادا واما فيما لا فقد علمته اذ كان مثل الاصح نحو رواء وحوا المسئلة الرابعة ان تقع الواو طرفا
او بعد رابعة فصاعدا لان ما في فعلها اذ ذاك لا يعتمد نظير الشيخ الاعلال فيعمل هو عليه قال الشيخ وسواء كانت في فعل او اسم تقول في الفعل عطوت بمعنى اخذت
وزكوت بمعنى نميت باظهار الواو وصل فوقها لانها ثالثة فاذا جئت بالهمزة او التضعيف قلت اعطيت وزكيت بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة وتقول
في اسم المفعول من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية معطيان ومزكيان بابدال الواو ياء وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم المفعول ياء وان لم تكن
بعد كسرة لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي وحملوا اسم المفعول على اسم الفاعل وهو معطيان ومزكيان بكسر الطاء والكاف فان
كلا منهما اي من المضارع واسم الفاعل قبل آخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله كما يحملون الاصل على فرعه وقد سئل سيبويه شيخه الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا و
تداعينا والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو ياء مع ان المضارع وهو يتغازى ويتداعى لا كسر قبل آخره حتى يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل عن سؤال سيبويه بان
الاعلال وهو قلب الواو ياء ثبت في تغازى وتداعى قبل مجيء التاء في اوله فهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا تغازيا وتداعيا حملا على تغازى وتداعى بكسر ما قبل
آخره قبل مجيء التاء ثم استصحب الاعلال معها اي مع التاء كاستصحابه مع تاء التانيث نحو المعطاة المسئلة الخامسة ان تلي الواو كسرة وهي اي الواو ساكنة مفردة
غير مثلها نحو ميزان اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف نحو صوان وهو وعاء
الثوب وسواد لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة ونحو اجلواذ بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع السرعة واعلواط بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق او
اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجليواذ شاذ لا يقاس عليه قال في التسهيل المسئلة السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى بالضم
حال كونها صفة نحو الدنيا السماء الدنيا وقولك المتقين الدرجة العليا والاصل الدنوى والعليوى لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو
والضمة وعلامة التانيث في الصفة تخفيفا لانها بقلبها ياء والدليل على صحة كونها صفة جريانها على موصوف كما مثل هذا هو الاصل واستعمالهم لهما استعمال
الاسماء من غير الاصل وتعامل بعاملته واما قول الحجازيين القصوى بالتصحيح فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل وهو الواو كما نبه على الاصل في الفعل نحو استحوذ
وفي الاسم نحو القود بالتصحيح فيهما لان القياس فيهما استحاذ والقاد بالاعلال ولكنه ورد تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال على القياس فان كانت
فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم تغير لانها بابدالها ياء بل تقر الواو على اصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم اخف من الصفة كقوله وحزوى والرواية
حزوى بمهملة اسم للعين عبرة فما الهوى بزفنى اذ يبرهم باقرار الواو على حالها حزوى بحاء مهملة فزاي ساكنة اسم موضع وما اسارى بالهمزة وخفة الضم لانه نكرة
مقصودة فكنه لما وصفها بالجار والجرور بعده سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت يرجح نصبها على ضمها في الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين
الدمع وفناء الهوى معه لكونه يبعث عليه اضيف اليه ويروى من سبيل العين ثم تقضى ويرويها في العين منزلها ويشهد بما ذكره الموضع من ان لام فعلى
اذا كانت واوا ابدلت ياء في الصفة فلسلة في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في الاسم دون الصفة و
حزوى شاذ قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا
والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع الضمة ولو علمت فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى المسئلة السابعة
ان تلتقي هي اي الواو والياء ويجتمعا في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متاصل ذاتا وسكونا بالنسبة الى الهيئة فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء
تقدمت الواو وتاخرت لانها اثقل من الياء عنيد للتخفيف ثم ادغم ويجب اي حين اذ قلبت الواو ياء ادغام الياء المنقلبة عن الواو في الياء الثانية لاجتماع
المثلين مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء على الواو سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من ساد يسود وماتا فات يموت على احدى اللغتين ووزنهما عند المحققين
من اهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر
وهذا ضعيف لان المعتل قد يأتي في الصحيح فانه نوع على انفراده فيجوز ان يكون هذا البناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة قد بناه ولو كان
فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح ومثاله فيما تقدمت فيه الواو على الياء طي ولي بالتشديد فيهما ليوي ولوي واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما وسكون ثانيهما
قلبت الواو فيهما ياء وادغمت في الياء ويجب التصحيح في الواو ان كانتا اي الواو والياء من كلمتين نحو يدعو ياسر بسكون الواو وعلى الياء ويرمي واقد بسكون الواو وعلى الياء
او كان السابق منهما اي من الواو والياء متحركا نحو طويل بتحريك الواو بالكسر وغيور بتحريك الياء بالضم او كان السابق عارض الذات جوازا فهو ثلاثة المبدل عن الف نحو
سويد والمبدل عن ياء كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم تبنيه للمالم ديم فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة نحو رؤيه بضم الراء وفتح الياء المثناة تحت تخفيف
رؤية بالهمز بجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول فجاز قلبها في تخفيف رؤيه وقوله مثال ما لم من الاية ابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي قبلها فصار
اويم فهذا الابدال الواجب فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصار ايم فهذا الابدال والادغام واجب لان الواو فيما فصل للذات وجوبا لان اصلهما الهمزة فان الغرض

الذي يجيء من الابدال انما هو العروض الجايز لا الواجب او كان الثاني عارضا السكون نحو قوي بسكون الواو فان اصله الكسر لانه فعل ماض ثم انه سكن للتخفيف
كما في علم بكسر اللام فلم يسكونها واجاز بعضهم في الادغام بعد القلب وشذ مما ذكرنا ثلثة انواع نوع اصل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للرؤيا
تعبرون بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم
اطراده على لغة ونوع صحيح مع استيفائها اي الشروط نحو ضيون بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم وليس على فعل الفعل الا
الجوهري وايوم بفتح الهمزة وسكون الياء على فنعل لانهم يقولون اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اي كثير الشدة وعوى بفتح الواو الكلب عوية
نبح ونحاة بالجيم والتابر حيوة بفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث ونوع ابدل فيه الياء
واوا وادغمت الواو فيها على عكس القاعدة نحو عوى الكلب عوة والقياس عية وتضم النون والهاء وتشديد الواو عن الكسائي والقياس نهي لان اصله نهوي
فعول من انتهى واطرد في تصغير ما يكسر على فواعل من تحرك الواو نحو جدول جديول واسود واسيد اسما للحية واساود الاعلال والتصحيح فاما طرد فتقول في تصغير جدول
واسود جديول واسيود بالتصحيح وجديل واسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس واما التصحيح فلانك اجريت هذا
مجرى الف جداول واساود لان كل واحد من ياء التصغير والف التكسير ثالثة [illegible] فلو كان اسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على اساود كذا الشارح
احترزنا بقولنا من تحرك الواو من نحو عجوز وعجوز فانهما ان كسرا على […] الاعلال واجب مستمر […] عجيز […] ولا يجوز التصحيح […] المتحرك
الساكن بعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها […] المسئلة الثامنة ان تكون الواو لام مفعول الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين سواء كان
المتعدي واللازم فالاول نحو رضيه فهو مرضي والثاني نحو قوي على زيد فهو مقوي عليه والاصل فيهما مرضوو ومقوو بواوين بعد العين اولهما واو مفعول وثانيهما
لام الكلمة قلبت لامه ياء حملا للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب الاعلال لتطرف الذي قبل الاخر مكسور فصار مرضويا ومقويا فاجتمعت فيهما الواو والياء
وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وقرأه بعضهم […] مرضية بالتصحيح
وجعله في التسهيل مرجوحا فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى
في الثانية لاجتماع المثلين والاعلال شاذ كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا علي وعاديا فاصل معديا معدو وادد
الرجل […] ومليكة بالتصغير اسمها وانشد الشاذ في معدو بالتصحيح وانشد غيره بالاعلال والى جوازهما اشار الناظم بقوله وصح المفعول في نحو عدا واعلل ان لم
تتحر الاجود وان التصحيح خلافا على فعل الفاعل اولى المسئلة التاسعة ان تكون الواو لام فعول بضم الفاء جمعا نحو عصي وقفي ودلي والاصل عصوو وقفوو
ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم اعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء لتصح والتصحيح شاذ قالوا ابوو واخو
جمع اب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو نحو جمع نحو وهو الجهة حكى سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونجو بالجيم جمع نجو وهو السحاب لكن
هراق ماءه وبهو بفتح الموحدة وسكون الهاء وهو الصدر جمعه بهو حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها ابوو
واخوو ونحوو ونجوو وبهوو بواوين ادغمتا ولا اعلال في الثانية فان كان فعول مفردا وجب التصحيح نحو عتو وعتوا كبيرا […] علوا في الارض وتقول نما المال
اذا زاد فهو نام نموا والاعلال وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين ادغمت اوليهما في
الثانية وقد يعل بقلب الواو الاخيرة ياء والاعلال كاعلال عصي نحو عتي الشيخ عتيا اذا كبر وقسا قلبه قسيا والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال
كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن الا ان الاعلال في الجمع اولى والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسئلة العاشرة ان تكون الواو عينا
لفعل بضم الفاء وتشديد العين حال كونه جمعا صحيح اللام كصيم جمع صائم ونيم جمع نائم […] واصلهما صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكانه جمع
ثلاث فاولت مع ثقل الجمع فعدلوا الى التخفيف بقلب الواوين ياءين لان الياءين اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل تقول صوم ونوم والكثير الشايع الا
والياء يسير قول الناظم وشاع نحو نيم في نوم ويجب التصحيح ان اعلت اللام لئلا يتوالى الاعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك كشوي وغوي باعجام اولهما وضمه و
تشديد ثانيهما جمعا شاو وغاو اسمي فاعل من شوى يشوي وغوى يغوي والافصح في الماضي فتح الواو والاكثر هاد في المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوي وغوي
فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم بحذفها لالتقاء الساكنين فلو اعلت العين بقلبها ياء لتوالى اعلالان وذلك مستكره عندهم او فصلت العين
عطف على مثله وقوله اعلت اي ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف نحو صوام وقوام ابعدها اي العين ح اي حين اذ فصلت بالعين الطرف وشذ قول ابي النجم
الكلابي […] فما ارق النيام الا كلامها والقياس نوام بالتصحيح واليه اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه نمي اي نسب

فصل

في ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما ابدالها من الالف ففي مسئلة واحدة وهي ان ينضم ما قبلها سواء كانت في فعل او اسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول
واصلهما بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت اولهما فتعذر بقاء الالف بعد ضمة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا
لمجانسة حركة ما قبلها وفي التنزيل ما ووري عنهما والثاني نحو ضويرب تصغير ضارب لم يكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب هو السن فانها ترجع الى اصلها
الياء فتقول نييب واما ابدالها اي الواو من الياء ففي اربع مسائل احديها ان تكون الياء ساكنة مفردة غير مثلها في غير جمع سواء كانت في اسم او فعل فالاول
موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمي فاعل من اليقين واليسر ابدلت الياء منهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو يوقن ويوسر ويجب سلامتها من الابدال ان تحر
لانها تعاصت بالحركة عن الابدال نحو هيام بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهري هو اشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء ياخذ الابل فيهيم في

٢٠ مفعول والاعلال على فعل المفعول للتضعيف اولى لان الحمل هنا على فعل الفاعل

الارض

الارض ولا يجب الهاء عند الياء في […] تحنيق جمع حائض فلا تبدل الياء فيه لان المدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك جوز
ان يجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان اللين الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك فاذا كان كل من الياء
الحركة على قلبها واوا وهذا المثال الخارج لانقيد بقوله في غير جمع والمثال الخارج بقوله من البيع مثل حماض فتقول بناء ولا يعل لما ذكرنا اذ كانت الياء المفردة في
جمع ويجب في هذه المسئلة قلب الضمة الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع كسرة لثقل الضمة والياء والجمع وذلك كهيم جمع اهيم وهيماء وبيض جمع ابيض وبيضاء
[…] فعلاء او غيرها كعيط جمع عايط على حد قولهم بازل وبزل والعايط […] الناقة التي لا تحمل ويجمع على عيط وعوط المسئلة الثانية ان تقع الياء
بعد ضمة وهي لام فعل كنهو الرجل وقضو بفتح اولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من فهمه وقضائه بمعنى ما انهاه اي ما افطنه والنهية العقل وما اقضاه اي ما احكمه
[…] الحكم والاصل نهي وقضي من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة او لام اسم مختوم بتاء التانيث بنيت الكلمة عليها من اول الامر
اي لم تبن الكلمة […] كان تبني من الرمي […] مثل مقدرة بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل مرمية ابدلت الياء
واوا لوقوعها بعد ضمة […] اذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة […] قلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو توالى توانية فان اصله قبل دخول التاء […] وايانا بضم
[…] لانه من باب التفاعل فان توالى توانيا كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم طرأت التاء لافادة الوحدة
الاعلال فبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة بحاله على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها وابدال الياء واوا لان ذلك يؤدي الى وقوع اسم معرب
في اخره واو قبلها ضمة لان التاء العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها او لام اسم مختوم بالالف والنون الزائدتين كان يبني من الرمي اسما على وزن سبعان
بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم الموضع الذي […] يقول فيه ابن الاحمر […] ابي مقبل على الصحيح […] يا دار الحي بالسبعان امل عليها بالبلى الملوان
هما الليل والنهار فانك تقول رموان بضم الميم والاصل […] فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة […] ان تقول اذا بنيت من الغزو مثل ضنعان فانه تقول غزوان
فيعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع اخرا محضا […] هذا انقى في مثل سبعان […] لانه لا يجوز ان يقع في مثال المضمن للرمي رمو لانه ليس
اسم متمكن اخره واو […] تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فنقول نعم وكذا يجب ان يقع رميان بابدال الحركة دون الحرف قاله الموضح في الحواشي
المسئلة الثالثة ان تكون الياء لاما لفعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين المعجمة بمعنى المثل يقال لك شرواه اي مثله حكاه ابن جني في شرح
تصريف المازني وفتوى بالفاء والثلاثة من المثناة الفوقانية والاصل تقيا وشريا وفتيا لانها من تقيت وشريت وفتيت ابدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم
والصفة وخص الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعيا اسما لمكان بعينه وريا
اسما للرايحة وطغيا اسما لولد البقر الوحشية انتهى كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر فاما الاول فهو سعيا من السعي فعلم فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا
وصديا مونث خزيان وصديان واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما قاله […] واما الثاني فهو ريا من الري فقال النحويون سيبويه وغيره ريا صفة غلبت
عليها الاسمية وليس بشاذ والاصل رائحة ريا اي مملوة طيبا واما الثالث وهو طغيا من الطغيان فالاكثر […] بضم الطاء فلعلهم انما صححوا التصحيح حين فتحوا
كذا تعقبوه فتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي فظهر لي بعد انفراده شذوذ الاستعمال فاني قرات بخط […] هنا ابدال الواو من الياء لاما للفعلى لا يقاس عليه
لانتفاء السبب استلزام مزيد الثقل انتهى وطغيا باعجام الغين رواه […] وقال الاصمعي يروى بضم الطاء على مثال حبلى وقال احمد بن يحيى ثعلب الطاء
على مثال سكرى وقال ابو عبيدة بفتح الطاء والنون قال ابن السيد المسئلة الرابعة ان تكون الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى بالضم في الفاء اسما كطوبى
بمعنى طيب مصدر طاب يطيب او اسما للجنة بالجيم ومنه شجرة طوبى او صفة جارية مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف ويليها العوامل وهي فعلى ا
كالطوبى والكوسى والخورى بالخاء المعجمة والراء المهملة مؤنثات اطيب واكيس واخير اسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة والذي يدل على انها جارية مجرى
الاسماء الجامدة ان افعل التفضيل يجمع على افاعل فيقال في جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو اسم جامد للرعدة افاكل والاصل الطيبى والكيسى
والخيرى بضم اولها ابدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة محضة اي جارية على موصوف وجب قلب ضمة كسرة لتسلم الياء من
القلب والفرق بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى بالضاد والزاي المعجمتين ومشية حيكى بالحاء والراء المهملة من قولهم ضاز حقه يضيزه اذا
بخسه حقه وجار عليه فيه ومشية بكسر الميم حيكى بالحاء المهملة اي يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيته اذا حرك منكبيه فاصلهما ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت
الضمة كسرة لتسلم الياء على حد قولهم في جمع ابيض بيض هذا كلام النحويين فقال الناظم في النظم وان يكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى وقال ابنه في شرح
[…] في فعلى صفة ان تسلم الضمة فتقلب الياء واوا وان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والطوبى والطيبى
[…] انتهى مخالف لكلام النحويين سيبويه واتباعه من وجهين احدهما ان الناظم وابنه اجازا في فعلى وصفا
[…] النحويين […] فقلبوا الياء في فعلى اسما كالطوبى والكوسى ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية
حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا انثى الافعل في باب الاسماء فحكموا لها بحكم الاسماء في ابدال الضمة […] وقلب الياء واوا وذكرها الناظم في باب الصفات واجاز فيها
الوجهين فنص على ان الوجهين مسموعان من العرب قال الشلوبين لم يجئ من هذا مقلوبا الا الفعلى انثى افعل

فصل

في ابدال الالف من اختيها الواو والياء في
الاسماء والافعال لا يختل ذلك الابدال بشروط بعشرة شروط مذكورة في النظم الاول ان يتحركا اي الواو والياء واليه الاشارة بقوله بتحريك فلذلك الشرط فهو محترز
منه القول والبيع مصدري قال وباع لسكونهما والشرط الثاني ان يكون حركتهما اصلية […] المشار اليه بقوله اصل فلذلك الشرط وهو اصالة الحركة فجا

دينا

في جئيل وتوأم بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما مثنى جئيل بفتح الجيم فسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها لام اسم للضبع وتوأم بفتح التاء المثناة
فوق فسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد الذي ولد معه آخر في بطن واحد ويقال لهما توأمان لم يعلا لعروض الحركة والثالث ان ينفتح ما قبلهما وهو المشار
اليه بقوله بعد فتح ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور لان الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف والشرط الرابع ان تكون الفتحة متصلة
وهو المشار اليه بقوله متصل اي في كلمتها ولذلك صحتا في ضرب احد وضرب ياسر لان الفتحة في كلمة والواو والياء في كلمة اخرى والشرط الخامس ان يتحرك
ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها
بساكن غير الف او ياء التشديد فيها قد الف فلذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدهما وهو الالف في بيان والياء في طويل
والراء في خورنق وصحت اللام في رميا وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في الاسماء لسكون الالف وعلوي وفتوي لسكون اول يائي النسبة لانهم لو اعلوا قبل
الالف لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد واما نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه واما نحو علوي وفتوي فلئلا يلزم
التسلسل لانه يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحرك الياء والواو وانفتاح ما قبلهما يوجب قلبهما الفا لكنا لا نزال في قلب الياء
الالف ثم قلبها الى الواو واعتلت العين في قال وقام من الافعال وباب ... من الاسماء لتحرك ما بعدهما واعتلت اللام في غزا ودعا من الواوي وفتى وبكى من اليائي
اذ ليس بعدهما الف ولا ياء مشددة وكذلك تعل اذا وليها غير الالف والياء المشددة من السواكن كما في يخشون ويمحون واصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا اي
الياء في يخشيون والواو في يمحوون لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وهما الالف والواو الجماعة وما مثل به من نحو يمحون بالواو المفتوح ما قبلها
تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت لغة الا ان يقرأها بالياء للمفعول والشرط السادس ان لا يكونا عينا اي الواو والياء عينا الفعل بكسر العين الذي
الوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو اعور من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه
وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف والشرط السابع ان لا يكون احد الواو والياء عينا للمصدر هذا الفعل الذي الوصف منه على افعل
كالحيف بفتحتين مصدر هيف وضمور البطن ودقة الخصر والعور بفتحتين مصدر عور واحد العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلاء ذا افعل
كاغيد واحول وانما لزم تصحيح الفعل المذكور ومصدره لان افعل في معناه وفي الدلالة على الاختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو اعور واحول وحمل المصدر على فعله والشرط
الثامن ان لا يكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل لمشاركة في الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا بالجيم من المجاورة واشتوروا بالشين المعجمة من
المشاورة لان حركة الياء في حكم السكون فانه في معنى تجاوروا وتشاوروا فان لم يدل على التفاعل وجب الاعلال نحو اختان من خان واجتاز من جاز اما الياء
فلا يشترط فيها ذلك وهو الدلالة على التفاعل فتعل لقربها من الالف في المخرج ولهذا اعلت في ابتاعوا مع انه بمعنى تبايعوا والى تضاربوا بالسيوف لان الياء
اشبه بالالف من الواو فكانت احق بالاعلال منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان يبن تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل والشرط التاسع
ان لا تكون احديهما اي الواو والياء متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احديهما كذلك اي متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال صحت
الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والحوى والهوى بالحاء المهملة المفتوحة مصدر حوي اذا اسود والاصل في الحيي والهوى والحوى لانه من الحوة وهو سمرة الشفتين
لا يمكن انقلابهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فلو قلبت عينهما الفا للعلة المذكورة لولي اعلال لان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احدهما
لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصر على اعلال اللام لان محل التغيير
الطرف والعين محتمية بقوة ما حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وعكس قد يحق فقلبوا الاولى وصححوا الثانية و
اليه اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق نحو اية في اسهل الاقوال الستة احدها ان اصلها ايية بفتح الياء الاولى كقصبة والقياس في اعلالها اياة بقلب العين وتصحيح
العين لكنه شذ ... الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثاني ان اصلها ايية بسكون العين كحية فاعلت بقلب
الياء الفا ... وضعفه جماعة ... قال الفراء ونحوه لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس
فيه الا الاجراء ... فيما اجتمع فيه ياءان ... ياء ان اولى لانه انقل
الثالث ان اصلها ايية كفتاية حذفت العين لاستثقال التوالي ياءين اوليهما مكسورة فلذلك كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف يالة الاصل
يائية فاذا انكسر ورد بانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة في قولهم اي الرابع ان اصلها ايية بضم الياء الاولى كسمرة فقلبت العين
الفا ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها ايية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت الياء الاولى الفا ورد بان ما كان كذلك يجوز فيه الفك
والادغام كحيي وحي السادس ان اصلها اييه كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس فصار اياة كحياة ثم قدمت اللام الى موطن العين فلعله
فان قلت قد ادعيت ان القول الاول اسهل الاقوال قلنا اسهل منه وهو قول بعضهم انها فعلة كسبعة فان الاعلال في الاولى بقلبها الفا وهو حق على القياس
لانها متحركة وقبلها مفتوح والاعلال للثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها واما اذا قيل ان اصلها ايية بفتح الياء او بكونها اوايية على فعلة فانه يلزم
على كل قول من هذه الثلثة محذور اما على القول بان اصلها ايية بفتح الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون الثاني وهو شاذ كما تقدم واما على القول
بان اصلها ايية بسكون الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الساكن وهو الياء الاولى بقلبها الفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح
ما قبلها ولم يوجد الا احدهما واما على القول بان اصلها ايية على فعلة فانه يلزم حذف العين وهي الياء الاولى لغير موجب لحذفها والقول الاول ...

باب الابدال

ان اصلها ايية كنبقة سالم من ذلك كله ويلزم على هذا القول الاول شيء آخر وهو تقديم الاعلال وهو قلب الياء الاولى الفا على الادغام وهو ادغام الياء
في الياء وذلك انه لما اجتمع فيه موجب الاعلال وهو الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما قدم فيه الاعلال على
الادغام والمعروف العكس وهو تقديم الادغام على الاعلال بدليل ابدال الهمزة ائمة ياء لا الفا فانه تنبيه على الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل
الادغام لانه لما نقل لاجل حركة الميم الاولى للساكن قبلها وهي الهمزة الثانية قلبت ياء ثم اعلت لخفة حركة الحرف المدغم فانه قلبت ياء لانها من جنس الكسرة
فلو قدم الاعلال لابدلت الهمزة الثانية الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها ياء بعد النقل ولم يبدلوها الفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من
موجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا الادغام على الاعلال من باب الاولى وفي شرح الشافية للجاربردي
وانما لم يرجح الادغام في باب قوي مع ان اصله قوو لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام
مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي ... فقالوا اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين
او في اللام فان كان في العين قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يغير فيه ذلك كما اغتفر في العين والشرط العاشر ان لا يكونا اي الواو
والياء عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء كالالف والنون والف التأنيث واليه اشار الناظم بقوله وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما ذلك اذا لم
اي الواو والياء في نحو الجولان مصدر جال يجول بالشيء اذا طاف به والهيمان مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق ونحوه والصورى بفتح الصاد المهملة قال ... والواو والراء المهملة ع
واد قاله الصغاني وقال المرادي اسم ماء وخطأ منه الصحاح والقاموس والحيدى بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المائل وحمار حيدى اي
يعدل عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التأنيث يبعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران وهذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما كان نحو ما بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لا شذوذ فيهما وان تصحيح
الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران
في تصغيره ولم يحذفا وقيل لما صح النزوان والغليان وحرفا العلة لام واللام محل التغيير صح العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين اولى بالتصحيح من اللام
وذهب الاخفش الى ان تصحيح ما فيه الف التأنيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف في آخر الاسم لفظا كالف تصلت بفعل في الدعلى التثنية
نحو فعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه انه لا يصحح هذا النوع قياسا لان الف التأنيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون في الطوفان
ويبنى على القولين ما اذا بنيت من القول والبيع اسما على فعلى فتقول على قول الاخفش قالى وباعى وعلى قول سيبويه قولى وبيعى لانه يصحح نحو صورى عنده قياسا

فصل في ابدال التاء المثناة من فوق من الواو والياء المثناة تحت اذا كانتا فاء للافتعال غير مبدلتين من همزة ابدلت فاء الافتعال تاء
مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت التاء المنقلبة في تاء الافتعال وفيما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول
لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة نحو اتصل واتعد اي قبل الوصل والوعد فانهما افتعال لانهما من الوصل والوعد
واصلهما اوتصل واوتعد فقلبت الواو تاء مثناة فوقانية وادغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية على ما هو مقتضى
القياس لانها ان قلبت ياء او لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد ذكره ابن الحاجب وقال التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء
تحتانية لا يجوز قلب الياء التحتانية تاء فوقانية لعدم كون الياء المنقلبة عن الهمزة انتهى واجيب بانه يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة من الواو والمنقلبة
عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو واتسر اصله ايتسر فقلبت الياء تاء لانه من اليسر فلما قلبت ياؤه تاء وادغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام لانه يصير
الحرفين كحرف واحد قال الاعشى ميمون بن قيس في علقمة بن علاثة فان تتعدني اتعدك بمثلها وسوف ازيد الباقيات القوافيا اصل تتعدني تتوعدني واتعدك
واوتعدك من الوعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية وقال طرفة بن العبد فان القوافي يتلجن موالجا تضايق عنها
ان تولجها الابر اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء الثانية والموالج جمع مولج موضع الولوج وقيلها تدخلها الابر جمع
ابرة الخياط والى ذلك اشار الناظم بقوله ذو اللين فا تا في افتعال ابدلا وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس
حركة ما قبلها فيقولون ياتعد وياتسر موتعد وموتسر ايتعادا ايتسارا وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين عن همزة كما في التسهيل احترازا من نحو
ائتمن ايتمانا فانه ... وهو المراد بقوله وشذ في افتعل من الازار ايتزر بابدال الهمزة ياء تحتانية ولا يجوز ابدال هذه الياء التحتانية تاء فوقانية وادغامها
في التاء لان هذه الياء التحتانية بدل من همزة وليست ياء اصلية وقول من قال اتزر خطأ قاله التفتازاني وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل بابدال
التاء الفوقانية واليه اشار الناظم بقوله وشذ في ذي الهمز نحو اتكلا وجعله في التسهيل قليلا فقال وقد يبدل وهو بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه
على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتزر وفي الياء قول بعضهم اتمن انتهى وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من الاخذ لوجب ان يقال ايتخذ بغير
ادغام قاله التفتازاني وانما التاء اصل وهو من تخذ يتخذ كاتبع من تبع قال الفارسي وذهب بعضهم الى ان اتخذ مما ابدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهي وخذ
فالتاء ليست اصلا وعلى هذا يتخذ كاتعد وحكى عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك الفاظا وهي اتزر واتمن واتهل واتكل من
الازار والامانة والاهل والاكل وفي الحديث وان كان قصيرا فليتزر حكاه في نهايات الموطأ فقد تقدم

فصل في ابدال التاء تبدل وجوبا من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد او ضاد او طاء او ظاء وتسمى هذه الحروف الاربعة حروف الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى وينحصر الصوت بين اللسان

وناخاذه ... الاعلى بدل من قول فيه الحروف المطبقة لان هذه التسمية متجوز فيها لان الطبق انما هو للسان واما الحرف فهو منطبق عنده وانما
ابدلت تاء الافتعال اثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف الهمس والمطبق
من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله طاتا افتعال
رد اثر مطبق تقول في افتعل من الصبر اصطبر واصله اصتبر قلبت التاء طاء ولا تدغم الصاد في الطاء لان الصفيري وهو الصاد لا يدغم الا في صفيري مثله لئلا
يذهب بصفيره وقال المرادي واذا ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه
حدثنا هرون ان بعضهم قرأ ان يصلحا بينهما صلحا انتهى ومن ضرب اضطرب في الاصل اضترب ابدلت التاء طاء ولا تدغم الضاد في الطاء لان الضاد
حرف مستطيل فادغامه في غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اضطجع فاضرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال التفتازاني وهذا عكس الادغام
فعلى غاية تصغير الضاد ... ومن طهر اطهر والاصل اطتهر ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين وهما الطاءان
في كلمة واولهما ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم اظطلم ففيه والاصل اظتلم ابدلت التاء طاء ثم لك ثلثة اوجه الاظهار على الاصل والادغام
مع ابدال الاول وهو ظاء المعجمة طاء مهملة من جنس الثاني على القياس مع ... وهو ابدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس
وهذه ثلثة اوجه قد روي بها قوله وهو زهير بن ابي سلمى يمدح هرم بن سنان المزني هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظلم بتشديد المهملة فيظلم
بتشديد المعجمة ويظطلم بالاظهار وروي فيه وجه رابع وهو ينظلم على ينفعل قال الحلبي والمعنى ان هرما هو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفوا اي بسهولة
من غير مطل ... ويظلم احيانا بالبناء للمجهول اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم فيحمل ذلك من سائله ولا يرد من استجداه في الاوقات التي مثله يطلب
فيها في الاوقات التي مثله لا يطلب منها قاله الجاربردي

فصل في ابدال الدال المهملة من تاء الافتعال الذي فاؤه دال او ذال او زاي لاستثقال مجيء
التاء بعدها تقول في افتعل من دان يدين ديانة ادان ثم تدغم الدال في الدال لانه كما ظهر من اجتماع المثلين في كلمة واحدة اولهما ساكن يوجب الادغام ومن
زجر ازدجر والاصل ازتجر قلبت التاء دالا ولا تدغم الزاي في الدال لانه كما ظهر من حروف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زايا
ازجر ضعيف ومن ذكر بالمعجمة اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس بعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فتقول اذكر بتشديد المعجمة
ومن قرأ فهل من مدكر بالمعجمة والحاصل ثلثة اوجه اذدكر بلا ادغام وادكر بالدال المعجمة بقلب المهملة اليها وادكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها

فصل في ابدال الميم ابدالا ... من الواو في فم اصله فوه بدليل تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فحذفوا الهاء لخفائها تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو
لكونهما من مخرجها فان اضيف الى ظاهر او مضمر رجع به الى اصله وهو الواو وقيل فوزيد وفوك لان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها وربما ابقي الابدال مع
الاضافة الى الظاهر والمضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة يصبح ظمآن وفي البحر فمه وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت
الا في الشعر ويرده الحديث المتقدم وابدلت الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء الموحدة سواء كانت في كلمة او كلمتين فالاول نحو انبعث اشقيها
والثاني نحو من بعثنا من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل با اقلب ميما النون اذا كان مسكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق
بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لين النون وغنتها لشدة الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء
وكالنون في الغنة وابدلت الميم من النون شذوذا في نحو قوله وهو رؤبة يا هال ذات المنطق التمتام وكف المخضب البنام ... ترخيما بحذف التاء لانه علم
امرأة والمنطق النطق والتمتام من يتمتم والبنام الاصابع واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يقع بعدها باء موحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون
من الميم في قولهم في صفة الشعر اسود قاتن بالقاف والتاء الفوقية والنون واصله قاتم ابدلت الميم نونا هذا آخر الابدال وحاصل ما ذكروه ان الهمزة تبدل من ثلثة
احرف وهي الالف والواو والياء والياء تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والالف والواو والالف تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل
من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء فقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر

هذا باب نقل حركة الحرف المعتل الى الساكن الصحيح قبله وذلك النقل يقع في اربع مسائل احديها ان يكون الحرف المعتل عينا للفعل
بعد النقل في المسائل الاربع ان تبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة منه بان كان واوا والحركة المنقولة ضمة او ياء والحركة المنقولة كسرة نحو قول ويبيع اصلهما
يقول بسكون القاف وضم الواو ومثل يقيل ويبيع بسكون الموحدة وكسر الياء مثل يضرب استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فنقلت
الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهما القاف في الاول والباء الموحدة في الثاني فبقيت الواو والياء على حالهما لانهما جانستا الحركة
المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة فيجب ان تقلب اي الحرف المعتل حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها اي الحركة المنقولة من المعتل نحو خاف
مضارع خاف ونحو يخيف مضارع اخاف اصلهما يخوف بسكون الخاء وفتح الواو ويخيف ... يخوف بسكون الخاء وكسر الواو كيكرم نقلت حركة الواو في
الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء ثم تنقلب الواو في الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فانقلبت في الثاني
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل كأبن
... لفظ الساكن مثلا نحو بايع وظاهر وعوق وبين ... بعد الواو والياء اما نحو بايع وظاهر فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركة
... نقل حركة الواو والياء يوجب قلبهما الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان حذفت الاولى قال ... وبين ...

حذفت الثانية فقلت غار وبان فلما كان الاعلال في الحذف يؤدي الى التباس تركوه وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح اوكان فعل التعجب نحو ما ابينه وابين به
في النالي ... وما اقومه واقوم به في الواوي لانهم حملوه في التصحيح على نظيره من نحو الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال
ابين من غيره واقوم منه او كان مضعفا نحو ابيض واسود بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى الساكن
قبلها لانقلب الفا فصيرا باض ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة في
نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود لسادّ من السداد وكان معتل اللام نحو اهوى واحيى فلا يعل لئلا يؤدي الى اعلالين لان اعلال العين واعلال اللام والى
هذه الثلثة اشار الناظم بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام علا المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته
دون وزنه فالاول وهو المشبه في الوزن دون الزيادة كمقام فانه مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الميم وسكون القاف
على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان والثاني وهو المشبه في الزيادة
دون الوزن كان تبني من البيع اسما على مثال تحلئ بكسر التاء الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبهمزة بعد اللام القشر الذي على وجه الاديم مما يلي
منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الياء
الثانية الى الباء الموحدة وتقول كذلك بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة ومدة الياء الساكنة منقلبة عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه
وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو ياء لسكونها بعد الكسرة فدخل الاعلال بالنقل والقلب واعلال تبيع وتقيل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه
لان في اولهما التاء ولان تفعل بكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسماء فان اشبه في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح ليمتاز عن الفعل
فهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود فانهما اشبها اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعل الفعل فيهما ابيض باض ... فيلتبسا بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال
هو ان يقال قد بنوا من الاسماء ما اشبه الفعل في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله واما نحو يزيد علما فمنقول من الفعل
الى العلمية بعد ان اعل اذكان فعلا مضارعا لا انما تمام بعد العلمية ومن ذلك ان شذ مثل لم يقبح فان وقع افعل اسما في حالة الفعلية ثم سمي به فانه ضربه
عنده وهذا ... من هذا الباب الثاني وهو المباين في الوزن والزيادة معا نحو مخيط بكسر الميم فانه مباين للفعل في كسر اوله وزيادة الميم هذا الترجيه هو
... لا التقاء ... حرف المضارعة ... قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرحه الخلاصة واللفظ له وكان نحو مخيط يعل لان زيادته وهي الميم خاصة
بالاسماء ... مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط الشبيه به لفظا ومعنى اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه معنى فلان كلا منهما
يكون الة ... وانما ... للكبيرة ... ثم بحث انه لو صح ما قال اي الناظم وابنه لزم ان لا يعل مثل تعلى
لانه يكون فيه شبها ... في وزنه بكسر حرف المضارعة في الافعال المذكورة وفي زيادته وهي التاء واللازم باطل فالملزوم مثله ثم يرد على سبيل التنزل والارخاء العنان
لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكره اي الناظم وابنه من انه زيادة خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب جميعا بل يلزم من يكسر حرف
المضارعة فقط دون غيرهم والجواب ان ما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط مراد فيما انه مقصور منه كما نص اليه الخليل قال سيبويه سألته
يعني الخليل عن مفعل لاي شيء اتم ولم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال لانهما في الصفة سواء وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج
ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما اتمت لما ذكر الخليل من انها مقصورة من مفعال انتهى وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا ينتقض بمثال تحلئ لانه
مبنيا على تفعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاجاز تبيع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا
وفيه وسم ومفعل صحح كالمفعال المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال بكسر الهمزة او استفعال نحو اقوام واستقوام فانه يحمل على فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه
فاؤه ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة فيلتقي الفان فيجب بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين واختلف النحويون في المحذوف والصحيح انها الثانية
لزيادتها وقربها من الطرف لانه ... وحصول الاستثقال بها والى ذلك ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء ان المحذوف بدل عين الكلمة
ثم بعد النقل والقلب الحذف يؤتى بالتاء الدالة على التأنيث عوضا من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى او الثانية فلكن المعهود في التاء انها انما تعوض
من الاصول وهذا يقوي ما اختاره الاخفش فيقول اقامة واستقامة وقد تحذف التاء او تجعل عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اراء
واجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلوة والاصل اقامة الصلوة فحذفت التاء لسد الاضافة مسدها ولمشاكلة وايتاء
الزكوة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والف الافعال واستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض المسئلة الرابعة
صيغة مفعول ... بالحذف والنقل ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين لالتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه انها الثانية لما ذكرنا
من انها زائدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض له الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى ويجب ايضا في ذوات
الياء الحذف ثم قلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو فمثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول ومصووغ بواوين الاولى
عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ووزنه
اثر الحذف في الميزان عند سيبويه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال الياءي مبيع ومدين اصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين الى ما قبلها
فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي فعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء

هذا باب الحذف

[illegible]

[illegible]

باب الادغام

[illegible]

اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لانه مختص بالماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك اكثر في كلامهم ولو كانت حركة ثاني
التائين غير لازمة نحو لن يحيي ورايت محييا لم يجز الادغام خلافا للفراء وتقول استتر واقتتل بالفك فاذا اردت الادغام نقلت حركة التاء الاولى الى القاف وهي الثاء
الى القاف فاسقطت الهمزة اي همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم ادغمت التاء في التاء فتقول في الماضي ستر وقتل بفتح اولهما وتشديد ثانيهما
وتقول في المضارع يستر ويقتل بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسرة وتقول في المصدر ستارا وقتالا بكسر اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر الفاء والعين
المصدر ليميز بين ما اصل التشديد بعين ما عرض فيه وذلك ان نحو ستر يحتمل ان يكون اصله ستر ويحتمل ان يكون اصله استتر ولا يفرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول
في مضارع ستر اصله التشديد للتخفيف يستر بضم اوله لانه رباعي على انفعل وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيل وفي مضارع الذي اصله استتر يستر بفتح
الاول لانه ماضيه على خمسة احرف واصله يستتر فنقل وادغم وفي مصدره ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة ويجوز الوجهان
الادغام والفك ايضا في ثلث مسائل اخر احدها اول التائين الزائدتين في اول المضارع نحو تتجلى وتتذكر مضارعي تجلى وتذكر فذكر الناظم في
شرح الكافية وتبعه ابنه في شرح خلاصته للنظم انك اذا ادغمت التاء الاولى في الثانية همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت
اتجلى اتجلى انتهى وفيه نظر فانه لم يحك الله احدا من الفصحاء فيما نعلم ادخل همزة الوصل في اول الفعل المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء
قال الحوفي فان وقف ابتداء بالاظهار ولا يجوز ادخال الف الوصل عليه لان الف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسئلة
على الصواب فقال يجوز ادغام تاء المضارعة في تاء اخرى بعدها مدة او حركة نحو ولا تيمموا او تكاد تميز انتهى وبذلك قرا البزي في الوصل نحو ولا تيمموا
ولا تبرجن وكنتم تمنون والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتائين ادغمت اولاهما في اخرتهما فان اردت التخفيف في الابتداء حذفت احدى التائين وهي الثانية
وفاقا لسيبويه والبصريين لان الاستثقال بها حصل لا الاولى لانها علم المضارعة خلافا لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تفعل
لمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى وذلك جائز في الوصل ايضا قال الله تعالى نارا تلظى الاصل تتلظى فحذفت احدى التائين ولو كان ماضيا لقيل
تلظت لان التانيث واجب مع المجازي ضميرا اذا كان متصلا ولقد كنتم تمنون والاصل تتمنون وقد يجيء هذا الحذف مع النون الثانية بعد نون المضارعة ومنه على
القول الاظهر قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك ننجي المؤمنين بضم النون والجيم المكسورة وسكون الياء اصله ننجي بفتح النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع
نجي فحذفت النون الثانية وضعفه انه لا يجوز في مضارع نبا وتفبنا وترك ونحوها اذا ابتدئ بالنون ان تحذف نون ثانيا الا في شذوذ وذكر انه بعضهم و
نزل الملائكة تنزيلا بنصب الملائكة ومثل الاصل ننجي وتنكونها اي النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاصة واجانة بتشديد الجيم فيهما والاصل انجاصة انجانة
فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحدة الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح نضربه نغسل فيها ويعجن ويبرق
انجانة كما يقال انجاصة وهي لغة يمانية فيهما انكرها الاكثرون قال ابن السيد وادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقيل هو
فعل ماض من نجا يجو بتخفيف عينه وهي الجيم ثم ضعف عينه وبني للمفعول واسند لضمير المصدر والتقدير نجي هو اي النجا وضعف من جهات احدها انه لو كان
كذلك لفتحت الياء لانه فعل ماض مبني للمفعول نحو الامر والثانية انابه ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده فانه في
المعنى وبجاب عن اولها بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة فيها قرا الاعمش فنسي ولم نجد وقرا الحسن ما بقي من الربوا بسكون الياء فيهما وصلا وعن الثانية
بقوله نعم وحيل بينهم فان الثانية ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فاناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة الثانية
والثالثة من المسائل الثلث التي يجوز فيها الادغام والفك ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز
فيها الفك والادغام قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه نقرا بالفك وهو لغة اهل الحجاز وبالادغام وهي لغة بني تميم اعتدادا بتحريك الساكن في بعض
نحو قوله ردنا القوم واردد القوم واهل الحجاز لا يعتدون بذلك وقال الله تعالى واغضض من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر فغض الطرف انك من نمير فلا
كعبا بلغت ولا كلابا بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس ارددوا
وامر بهمزة الوصل ولم يطرد للشاحد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون
وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفك مبني على هذه العلامات تلبس بحركة بعارض واذا اتصل بالمدغم هاء غائبة وجب ضم المدغم فيه نحو رده
ولم يرده وجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها ولم يردها قالوا لان الهاء خفيفة لم يعتد بوجودها فكان الدال وليت الالف نحو ردا وحكى
الكوفيون رده بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائبة وغلطوه في تجويزه الفتح واما
الكسر فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من مع ناس من بني عقيل رده وعضه بالكسر والتزم اكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا ردا القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين
في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد عليه قول جرير فغض الطرف البيت واما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني
الضم ايضا وهو قليل لانه لم يستعمل الا قبل هاء الغائبة والساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لبني اسد وناس من غيرهم
والكسر مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لغة كعب بن نمير والاتباع لحركة الفاء نحو رد وعض وفر وهذا اكثر في كلامهم والتزم الادغام في هلم لثقلها بالتركيب
وفي كيفية تركيبها خلاف فقال الجمهور البصريون مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثه اي جمعه فكانه قيل اجمع نفسك الينا
فحذفوا الفها تخفيفا ونظرا الى ان اللام لم تكن ساكنة قال الخليل مركبة قبل الادغام فحذفت الهمزة للتبيح اذ كانت همزة وصل فحذفت الالف لالتقاء الساكنين

ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت قال غيركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم وذهب
بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن الفلاح في البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه ومن ثم اي من اجل ثقلها
بالتركيب لم يقولوا في اخرها الفتح للتخفيف ولم يجيزوا فيما في اخرها ما جاز في اخر نحو رد وشد من الضم للاتباع ومن الكسر على التقاء الساكنين لعدم التصرف
وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لم تضم بل تفتح واختلف فيها العرب على لغتين احديهما ان تلزم طريقة ولا
لفظها بحسب من هو مسند اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة اهل الحجاز وبها جاء
التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا وهي عندهم اسم فعل بمعنى احضر في المتعدي وبمعنى ايت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من
هي مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل امر وذهب بعض النحويين الى انه هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب
الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار واجيب بان التزام احد الجائزين في كلام لا يخرجها عن الفعلية
والتزام احد الجائزين في كلام العرب كثير ويجب الفك في افعل بكسر العين في التعجب باجماع العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء ام لا فالاول نحو اشدد
بياض وجه المتقين والثاني نحو احبب الى الله بالمحسنين بالفصل بالجار والمجرور والاصل احبب المحسنين الى الله واذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع
البارز وجب الادغام في لغة غير بكر بن وائل لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا نحو حللت وقال ان ضللت فقد ضللت ولا يكون امرهم والفرق بينه وبين رده
لم يرده حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض فحمل بالجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه زعم
الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردن ومدن ورددت وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما
وقد يفك الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه بحائين مهملتين اي لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص
قال في الصحاح والال السقاء اي تغيرت رائحته وضبب البلد اي كثر ضبابه وقطط الشعر اي اشتد جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف لبيان الاصل كالموجود بالصحيح او ضرورة كقوله وهو ابو النجم العجلي الحمد
لله العلي الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذي هدانا لهذا

تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب بتوجه نبيه وآله الاطياب الانجاب مشتركا في كتبه بين
العبد الذليل علي بن حبيب الله دبير بن محمد العراقي شيف الله
في ليلة الجمعة الرابع والعشرين من شهر رجب المرجب
سنة ستة عشر وثلثمائة
بعد الالف من الهجرة النبوية على هاجرها الف سلام وتحية ١٣١٦

وقد تم طبعه في مطبعة ... الاطهار ونخبة الانجاب اقا ميرزا ... في ...

لما كان علم العربية مفتاحا للكلام ومصباحا للظلام خصوصا النحو منها فانه اعلى
قدرا واعلى خطرا حتى شبهه بعض الاعلام بالملح في الطعام وكان كتاب التصريح
في شرح التوضيح من الكتب المصنفة في هذا الفن مقبولا للطباع ومشوقا في
الاصقاع ولوفور الرغبة وكثرة الطلبة صار معرضا للانطباع وطبع غير مرة وقد
ولكن لم يسلم وجهه من التفتيح لقلة مؤنة المصحح والتصحيح عرفنا اجل العلماء
احمد محمد الحسيني التفرشي صرفهما على تصحيح مقابلته فهم رحمه الله كانفسية الحوافظ بهجة النواظر
فاغتنموها ايها الاخوان فانها قلما ينطبع مثله في هذا الزمان وكان انطباعه مباشرة زبدة الفضلاء العظام
ارضى اسلاف الائمة الكرام وقد بذل الله الحاج شيخ محمد حسين المرحوم حاجي ملا احمد الخونساري غفر لهما

خنک آن پیشه کار عاقبت [illegible]

خدمت ریاست دارائی محولات

عرض میشود اشتالیول یک کیلو آب [illegible]

را میلیر و یازده استار رسید [illegible]

تاریخ ۱۹ [illegible]

[illegible]

[illegible] دام اقباله [illegible]

[illegible] عفاف [illegible]

[illegible] حاجت شیخ محمود [illegible] آب [illegible]

[illegible]

ثمن ٣٩٧٢